(الجزء الثانى)

من حاشية العلامة الشهير والفهامة النحرير المسماة
بالمنصف من الكلام على مغنى ابن هشام
تأليف الامام تقى الدين أحمد بن محمد
الشمنى نوّر الله حفرته
ورفع فى الجنة
درجته
آمين

بمطبعة محمد أفندى مصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله أحدها ان تدل على ترتيب معانيها فى الوجود) من ذلك قوله تعالى كمثل صفوان عليه تراب فاصابه وابل الا أن الفاء هنا فى جملة فعلية هى نعت فان الفاء دخلت فى الصفة الثانية وهى اضافة وابل لان ترتبها فى الممثل به على الصفة الاولى وهى عليه تراب متعين لان الممثل به صفوان أصابه التراب الذى عليه وابل فاذهبه بخلاف كمثل جنة بربوة أصابها وابل حيث لم تدخل الفاء فى الصفة الثانيــة التى هى أصـابها وابل لعـدم تعين ترتبها فى الممثل به على الصـفة الاولى وهى بربوة وفرق آخر بين الآيتين وهو أن الصفة الاولى فى الآية الثانية ثابتة والصفة الثانية عارضة ومعلوم أن العارضـة مترتبة فى الوجود على الثابتة فلا حاجة الى ما يدل على ترتبها بخلاف الصفتين فى الآية الاولى فانهما عارضتان والثانية مترتبة على الاولى فلابد مما يدل على ترتبها وهو الفاء فيظهر الفرق بين الموضعين وحصـل الجواب عن قول أبى حيان فى قوله تعالى كمثل جنـة وجاء فى وصف صفوان قوله عليه تراب ثم عطف عليه بالفاء وهنا لم يعطف بل أخرج صفة و ينظر ما الفرق بين الموضعين انتهـى (قوله أى الذى صبح) بفتح الموحدة الخفيفة (قوله والبيت لابن زيابة) هو بزاى مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فوحدة بعـد الالف اسم أبى الشاعر كما قال المصنف أو اسم أمه كما قال المصرى والحرث هو ابن همـام الشيبانى (قوله وذلك لانه يريد يالهف نفسى) فى الشرح يعنى وذلك الذى قدرناه من قولنا ان لا أكون لقيته فقتلته انما ارتكبناه لاجل أنه يريد يالهف نفسى فاقام اباه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعـل التلهف متعلقا بأبيـه انتهـى وأقول هذا التقدير وان أمكن مع جعل التلهف متعلقا بأبيـه الا أن الظاهر انه متعلق به وقـد جرت عادة العرب ان يقولوا يالهف أبى ويريدوا يالهفى وفى حاشيـة التفتازانى الشعر لابن زيابة فى جواب الحرث ابن همـام الشيبانى حين قال أيا ابن زيابة ان تلقنى * لا تلقنى فى النعم العازب أى يا حسرة أبى من أجل هذا الرجل فيما حصل له من الاتصاف بهـذه الاوصـاف ويجوز أن يكون على قصـد التهكم بمعنى أنه لم يحصل له تلك الاوصاف وبعده والله لو لاقيته وحده * لآب سيفانا مع الغالب أى مع فالتفت لادعاء ظهور الغلبة له والبيت مع أنه من الحماسة ومعناه على ما ذكرنا فى الشرح يغلط فيـه فيقال زيابة هو الشـاعر يظهر اللهف والحزن لاجـل الحرث أو بسببه أو زيابة اسم أبى المهجو أو الممدوح والحرث اسمه انتهـى (قوله الثانى من اوجـه الفاء أن تكون رابطة للجواب) قال الرضى الجزاء ان كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجـة الى رابطة بينـه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظيـة من حيث صـلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلابد من رابطة وأولى الاشـياء الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط لذلك انتهـى (قوله وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا) لا يقـال الجزاء اذا كان مضـارعا مثبتا مجردا عن حرف اسـتقبال أو مضـارعا منفيا بلا يصـلح للشرط وتكون الفـاء رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصـلح لان يكون شرطا الا أن يريد الربط عـلى سبيل الوجـوب لان الربط فى الصورتين المذكورتين على سبيـل الجواز لانا نقول المضارع المثبت داخل فى الجـملة الاسمية بناء على مذهب سيبويه انه حينئذ خبر مبتدا محذوف وسـيذكر ذلك المصـنف والمضارع المقرون بلا داخل فى الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكر ابن الحاجب من أن المضارع المقرون بلا تدخـل الفاء عليـه اذا كانت لا فيه لنفى الاسـتقبال ولا تدخل عليـه اذا كانت لمجرد النفى وكل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لان يكون شرطا (قوله احداها أن يكون الجواب جـملة اسمية) لا يقال هذا ينتقض بنحو قوله تعـالى وان أطعتموهم انكم لمشركون لانا نقول القسم مقـدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطئة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله مقدر للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك ويعود النقض لانا نقول الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غـير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) جرى المصنف هنا على ما هو الظاهر والا فقـد صرح فى أواخر الباب الخامس بان التحقيق أن نحو قوله تعـالى من كان يرجو

لقاء

لقاء الله فان أجل الله لآت يكون الجواب فيه محذوفا لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أولم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله آت (قوله الثالثة أن يكون فعلها انشائيا) أى فعل الجملة الواقعة جوابا سواء كان ذلك الفعل انشائيا بنفسه نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى أم بغيره نحو ان أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم فان يأتيكم انشائى لكونه خبرا عن اسم استفهام وسواء أيضا كان الفعل مذكورا كما مثل أم غير مذكور نحو ان قام زيد فوالله لاقومن وان لم يقم زيد فيما خسره رجلا وفى الشرح هذان من أمثلة الجوابية الفعلية التى فعلها انشائى فكان المناسب نظمها فى سلك فاتبعونى وفلا تشهد معهم بحيث يذكر الكل فى نسق واحد ويذكر فمن يأتيكم بماء معين بعد الجميع والا فلا معنى للفصل بها بين الامور المتناسبة وأقول بل المناسب أن يذكر فمن يأتيكم بماء معين فى موضعه الذى ذكر فيه ولا يذكر بعد الجميع لان الفعل مذكور فيه كما هو مذكور فيما قبله وليس بمذكور فيما بعده فلا فصل به حينئذ بين الامور المتناسبة (قوله فان أهلك الى آخره) الحنق بالمهملة الغيظ واللظى النار وتكاد وتلتهب بالمثناة الفوقية لانه مسند الى ضمير اللظى وهى مؤنثة أو بالمثناة التحتية على اكتساب المضاف وهى لظى من المضاف اليه وهو الضمير التذكير (قوله وانما دخلت فى نحو ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف) هذا جواب سؤال يرد على قوله ان الفاء تكون رابطة للجواب حيث لا يصلح الجواب لان يكون شرطا تقرير السؤال ان هذا منقوض بالفعل المضارع المثبت الواقع جوابا فان الفاء تدخله وهو يصلح لان يكون شرطا وتقرير الجواب أن الفاء حينئذ ليست بداخلة على المضارع وانما هى داخلة على مبتدا ذلك المضارع خبره فهى فى الحقيقة داخلة على جملة اسمية والجملة الاسمية لا تصلح لان تكون شرطا وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد لا حاجة الى ذلك قال ابن جعفر ومذهب سيبويه أقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا أنه خبر لمبتدا لم تدخل عليه الفاء وقد اسلفنا فى الا بالفتح والتخفيف كلام الرضى فى هذا فليراجعه (قوله وقدمر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء) يعنى وهى حينئذ لا تجامعها وانما تجامعها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها فسقط قول الشارح قضية هذا أن لا يجامعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا اذا هى الفجائية وهى تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هى شاخصة أو فهى شاخصة كان سديدا (قوله وتقدم تأويله) يعنى فى الفصل الذى عقده لخروج اذا عن الاستقبال وهو ان الوصية نائب عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها والجواب محذوف أى فليوص (قوله ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها) قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جاء صاحبها أخذها وان لا يجئ فاستمتع بها واللقطة بفتح القاف المال الملتقط (قوله كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط) المراد بشبه الجواب ما كان مضمونه لازما لمذكور وبشبه الشرط ما كان مضمونه ملزوما لمذكور وذلك فى المبتدا اذا كان اسما موصولا بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بهما لان الموصول والموصوف حينئذ كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء قال الرضى وكان حق الموصول فى هذا أن لا يكون الا مبهما كاسم الشرط لكن فى كونه دخيلا فى معنى الشرط جاز كونه خاصا نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية فان المراد بها جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن أى الاحراق وكذلك كان حق الصلة أن لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط لكن لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز أن يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف وأن لا يكون مستقبل المعنى نحو ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية (قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم) هذا صدر بيت عجزه * وأكرومة الحيين خلو كما هيا * وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة وفى الصحاح والاكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب والمراد بالحيين هنا حى أبيها وحى أمها والخلو بكسر المعجمة وسكون اللام الخالية وكما هيا خبر بعد خبر وما كافة (قوله أنت فانظر لاى ذاك تصير) هذا عجز بيت مقفى من بحر الخفيف صدره * أرواح مودع أم بكور * والرواح من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر بكر اى ذهب أو أتى بكرة واسم الاشارة أعنى ذاك مفرد فى اللفظ متعدد فى المعنى لانه مشار به الى متعدد ولذلك أضاف أيا اليه وهى انما تضاف الى متعدد (قوله وقال ابن برهان تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا) يعنى البصريين لانه منهم ويعنى من عدا سيبويه لانه

لايقول بزيادتها (قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي) هذا عجز بيت صدره لاتجزعي ان منفس أهلكته ويقع في بعض النسخ
البيت بتمامه الجزع خلاف الصبر والمنفس بضم الميم وكسر الفاء المال الكثير ويروى ان منفسا والتقدير على الاولى
ان هلك منفس وعلى الثانية ان أهلكت منفسا وفي الشرح والفاء الزائدة هي الثانية والفاء الاولى فاء الجزاء لان الثانية
لو كانت فاء الجزاء والاولى هي الزائدة لزم تقديم معمول الجزاء على فائه لان الظرف أعني عند ذلك معمول لاجزعي انتهى
وأقول ان كانت اما محذوفة من البيت تكون الثانية فاء الجزاء ظاهرا اذ يجوز تقديم معمول ما بعد فاء السببية الواقعة بعد اما
وان امتنع ذلك في غيرها وان لم تكن اما محذوفة منه فكذلك الثانية فاء الجزاء وقدم الظرف عليها للضرورة لان الجزاء هو
الفعل والاصل في فاء الجزاء ان تكون داخلة عليه وقال أبو علي في البغداديات الفعل المحذوف والمذكور في البيت مجزومان
في التقدير وانجزام الثاني ليس على البدلية فلم يثبت حذف المبدل منه بل على التكرير والتقدير ان أهلكت منفسا أهلكته
وشاع اضمار الفعل بعد ان (قوله وتأول المانعون قوله خولان فانكح على أن التقدير هذه) في الشرح الفاء على هذا للسببية
لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله على أن التقدير انظر فانظر) في الشرح والفاء على هذا للعطف لا للسببية
تأكيد الاول بل هو تأسيس والمعنى أنظر نظرا عقيب نظر (قوله والبيت الثالث ضرورة) ويجوز أن يخرج على حذف
أما والتقدير فاما اذا هلكت فعند ذلك فاجزعي قال الرضي قد تحذف أما لكثرة الاستعمال نحو وربك فكبر هذا فليذوقوه
وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو بمفسر به انتهى وكان المصنف انما
لم يحمل البيت على ذلك لانه سيقول بعد أسطر ان قول بعضهم في نحو بل الله فاعبد أن أما محذوفة فيه اجحاف لكن لا يخفى
أن الاجحاف وان منع منه ذلك فانما يمنع منه في الآية دون الشعر (قوله وما بينهما معترض) في الشرح ولا يمكن أن تكون
الفاء حينئذ زائدة لانه بصدد السعي فيما يدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على
بعض المعطوف عليه فتكون رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض (قوله أو هذا منصوب بمحذوف
يفسره فليذوقوه) في الشرح وهو شبيه بالاشتغال في كونه منصوبا بمقدر دل عليه المذكور وليس من الاشتغال حتى يقال
ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا أو هو من الاشتغال وقبله أما مقدرة أي أما هذا فليذوقوه
(قوله لما اتقى الى آخره) الجرم بكسر الجيم الجسم والضاحي البارز ويتذبذب بمعجمتين بينهما موحدة أي يذهب ويجيء وفي
الشرح ويمكن أن تكون الفاء عاطفة على محذوف والتقدير ضربتها فتركت ضاحي جلدها (قوله فقيل جواب لما الاولى
لما الثانية وجوابها) هذا قول الفراء فانه قال الفاء في فلما جاءهم جواب لما الاولى وكفروا فلما جاءهم وهو عنده نظير قوله
تعالى فاما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال ويدل على أن الفاء ليست بناسقة أن الواو
لا تصلح في موضعها (قوله وهذا مردود) وقال أبو حيان لانه لم يثبت من لسانهم لما جاء زيد فلما جاء خالد قبل جعفر (قوله
وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى) فيه نظر لان كون الثانية تكريرا للاولى يقتضي ان كفروا جواب
للاولى لا لهما قال أبو حيان ذهب المبرد الى أن جواب لما الاولى كفروا به وكررت لما لطول الكلام وهذا القول أحسن
لولا أن الفاء تمنع من التأكيد (قوله وقيل جواب الاولى محذوف) هذا قول الاخفش والزجاج ذهبا الى أنه محذوف لدلالة
المعنى عليه (قوله وفيه اجحاف) هو بجيم بعدها حاء مهملة يقال أجحفته الفاقة أي أفقرته ولم تدع له شيأ وفي الشرح ووجه
ما قاله المصنف ان أصل أما زيد ففاضل مهما يكن من شيء فحذفت جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك لزم
حذف على حذف وهو أمر ليس بالسهل قال وهذا لا ينتهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف النداء نحو يوسف
أعرض عن هذا مع أن الاصل أدعو فحذف وجعل حرف النداء نائبا منابه ومع ذلك لم يمتنعوا من حذفه انتهى وأقول يمكن
الجواب عن هذا بان في ذلك دعوى حذف على حذف من غير دليل بخلاف حذف حرف النداء فانه لا يكون الا لدليل (قوله
وفيه بعد) يعني من جهة أن الزيادة خلاف الاصل (قوله وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله) في الشرح الظاهر أنه
ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشيء وقدح في الاول والثاني ولا شك أن في حذف المعطوف عليه مع تقديم المعمول على
حرف العطف تعسفا وأقول انما ارتضاه لان الجميع قالوا بنظيره وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله كما قال الجميع في الفاء في نحو
أما زيدا فاضرب وفي الشرح ليس هذا قول الجميع لان منهم من يقول ما في حيز اما معمول للمحذوف مطلقا (قوله وما ...

عندم برمان) يعنى حملا على المعنى والتقدير خرجت ففاجأت (قوله عند أبى اسحاق) يعنى الزجاج صرح بذلك ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وهو ابراهيم بن محمد بن السرى أخذ عن المبرد وثعلب حدث عنه أبو محمد بن درستويه قال كنت أخرط الزجاج فلزمت المبرد وشرطت له كل يوم درهما الى أن يفرق الموت بيننا فما زلت أعطيه الدرهم الى ان مات وعلمت القاسم ابن عبيد الله بن سليمان فامضت السنون حتى مات والده وولى الوزارة فصرت نديمه وحصل لى بسببه أموال توفى رحمه الله سنة احدى عشرة وثلثمائة (قوله ولا يحسن اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها) فى الشرح ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف لازما زائدا أقول لو سلم دلالة كلامه على التلازم فانما يدل على التلازم بين حسن الاسقاط وسهولة دعوى الزيادة لا بين الزيادة وجواز السقوط فليتأمل (قوله مسئلة أيحب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) قال الزمخشرى هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على أفظع وجه وأفحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذى معناه التقرير ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم والاشعار بان أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها أن لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها أن لم يقتصر على أكل لحم الاخ حتى جعل ميتا وقال الرمانى كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى جاهل (قوله وقال الفارسى) هذا القول والذى قبله مشترك ان فى تقدير أنهم قالوا بعد الاستفهام لا ومختلفان فى تقدير فكرهتموه قال أبو حيان والذى قدره الفراء أسهل وأقل تكلفا وأجرى على قواعد العربية وهو فقد كرهتموه فلا تفعلوه (قوله وبعد فعندى) فى الشرح بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم معمول لمحذوف والتقدير أقول بعد نقل هذا الكلام تنبه فعندى ان ابن الشجرى فمعمول القول محذوف أى تنبه والفاء للسببية وهى هنا فصيحة وبهذا يفهم توجيه قول المصنفين وبعد فقد سألنى (قوله ألم تسأل الربع القواء فينطق) هذا صدر بيت عجزه * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق * والقواء بفتح القاف وبالمد وقد يقصر الخالى الذى لا أنيس به والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف (قوله ولو كانت للسببية لنصب) فى الشرح لا نسلم صحة هذه الملازمة فقد وقع الفعل مرفوعا مع تحقق السببية كما فى قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم لكن الاكثر مع السببية النصب وأقول الملازمة فى كلام المصنف انما هى على الاكثر (قوله الشعر صعب الخ) ضمير فيه ويعلمه المنصوب للسلم ويجوز فى الثانى أن يكون للشعر وضمير يعربه ويعجمه المنصوب للشعر وضمير به وقدمه للذى والحضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل ❁(فى)❁ (قوله أو مجازية) فى الشرح كان ينبغى له أن يقول أولا أحدها الظرفية مكانية كانت أو زمانية وهى اما حقيقية مثل كذا أو مجازية نحو كذا والا فالمجازية ليست قسيما للمكانية والزمانية وأقول فى العبارة حذف والتقدير وهى اما حقيقية مكانية أو زمانية مجازية كذلك فقوله أو مجازية قسيم للحقيقية المفهومة فى صدر الكلام فان قيل الظرفية فى قوله تعالى ان المتقين فى جنات ونهر حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى النهر فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجاز فما وجهه عند القائل بمنع ذلك أجيب بأنه يقدر مضاف مجازى الظرفية شامل لهاتين الظرفيتين أى فى نعيم جنات ونهر (قوله نحو ولكم فى القصاص حياة) فى الكشاف هذا كلام فصيح لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذى هو قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا لها ومن أصابة محز البلاغة بتعريف القصاص وتنكير الحياة لان المعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة أو نوع من الحياة وهى الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل اه قال التفتازانى معنى قوله كلام فصيح كامل فى الفصاحة عالى الطبقة فى البلاغة لا سيما على الغرابة التى هى من نكت البلاغة ولكونه على غاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله ومن المكانية) يعنى الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسى الا أن فيهما قلبا لان الخاتم والقلنسوة ظرف والرأس والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله الرابع الاستعلاء نحو لاصلبنكم فى جذوع النخل) قال الرضى فى هنا وفى قول الشاعر * بطل كأن ثيابه فى سرحة * بمعنى على والاولى أنها بمعناها لتمكن المصلوب فى الجذع كتمكن المظروف فى الظرف (قوله هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة) هذا صدر بيت لسويد ابن أبى كاهل وعجزه * فلا عطشت شيبان الا بأجدعا * (قوله بطل كأن ثيابه فى سرحة) هذا صدر بيت لعنترة وعجزه

يحذى نعال السبت ليس بتوأم والسرحة الشجرة العظيمة ويحذى بالذال المعجمة أى يجعل له حذاء أى نعلا كذا فى الشرح وفى الصحاح والحذاء النعل واحتذى وانتعل وأحذيته نعلا اذا أعطيته نعلا وهذا يقتضى أن يحذى فى البيت بضم أوله وفتح ثالثه مبنى للمفعول والسبت بكسر المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ والتوأم كل من الولدين اللذين فى حمل واحد ومعنى البيت أنه شجاع طويل حتى كأن ثيابه على شجرة عظيمة من طوله تام القوى لانه لم يشاركه أحد فى بطن أمه وانما خص نعال السبت لانه كان لا يلبسها الا أشراف الناس وملوكهم قال ابن سيده وانما كانت فى هنا بمعنى على لانه معلوم أن ثيابه لا تكون فى داخل سرحة لان السرحة لا تشق فتستودع وهى بحالها سرحة وليس هذا كقولك فلان فى الجبل لانه قد يكون فى غار من أغواره وليس عاليا عليه (قوله مرادفة الباء) أى فى معناها الاصلى لها وهو الالصاق حقيقيا كان أو مجازيا لا فى كل واحد من معانيها الان من معانى الباء ما لا يكون فى له كالقسم ولا فى بعضها أيا كان لذلك ولانه لو كان كذلك لم يذكر نحو الظرفية والمصاحبة اكتفاء بذكر المرادفة ولا فى بعض غير أصلى لاقتضاء المرادفة الاصلى اذ هو موافقة اللفظ المتعدد فى الوضع للمعنى الواحد (قوله ويركب يوم الروع الخ) الروع الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه وفى الصحاح وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين وهو بفتح المعجمة والراء وبمثناة تحتية مكسورة العروق النابضة ومنبتها من القلب جمع شريان بفتح المعجمة وكسرها وسكون الراء والكلى جمع كلية أو كلوة قال الرضى والاولى أنها فى هذا البيت بمعناها أى لهم بصارة فى هذا الشأن (قوله خلافا لزاعمه) هو الفراء قال ان فى هنا معناها الاستعانة والاستعانة الصاق مجازى كما صرح به الرضى (قوله السابع مرادفة من) أى فى المعنى الاصلى وهو ابتداء الغاية مطلقا عند الكوفيين وفى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو من البصرة أو غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو (قوله ألا عم صباحا الخ) هذان البيتان من قصيدة لامرئ القيس وفى الصحاح عم صباحا كلمة تحية كأنه محذوف من نعم بالكسر ينعم كما تقول كل من أكل بأكل فحذفت الهمزة والنون تخفيفا وصباحا نصب على الظرفية أو التمييز عن النسبة والطلل ما شخص من آثار الدار والعصر بضمتين وبضمة فسكون وبفتحة فسكون الدهر وفى الشرح لا معنى لقوله ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية اذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض أربعة فأكثر فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت هى أول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون شهرا نعم يمكن أن تكون من لابتداء الغاية أى ثلاثين شهرا ابتدأت من ثلاثة أحوال أى من انقضائها فيكون المراد خمسة أعوام ونصفا وهو المعنى الذى ادعى فيه أن فى بمعنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك اه وأقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر ارادة البعضية معنى طائل غير كونها أول مراتب وجود الثلاثين شهرا وذلك المعنى هو تأتى الوزن بها والجناس فى البيت دون خلافها (قوله وفيه نظر) لان ما ذكره فى الباء ليس بقياسى بل سماعى فلا يقاس عليه حرف غيره وفى الشرح الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر أن المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا يتعين الباء فيه للزيادة اذ يجوز كما مر أن تكون من استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض (قوله أنا أبو سعد الخ) دجا الليل يدجو اظلم واليرندج بمثناة تحتية مفتوحة فراء مفتوحة فنون ساكنة فدال مهملة مفتوحة فجيم الجلد الاسود وفى الشرح ولو جعل هذا البيت من قبيل التجريد نحو لهم فيها دار الخلد لامكن وعليه فلا زيادة ولا نقص والله سبحانه وتعالى أعلم

(حرف القاف)

(قوله قد على وجهين حرفية وستأتى واسمية) قد مبتدأ وعلى وجهين خبره وحرفية مرفوع على أنه خبر آخر أو بدل من الخبر واسمية معطوف عليه بناء على ان الباء من حرفية واسمية للنسب ويجوز جرهما على البدل التفصيلى من وجهين بناء على أن الياء فيهما للمصدرية أى الكون حرفا والكون اسما كالياء فى الفاعلية والمفعولية بمعنى الكون فاعلا والكون مفعولا وفى الشرح ينبغى أن تضبط حرفية واسمية بالرفع فيكون قد مبتدأ أخبر عنه بخبرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على ارادة بدل التفصيل لان الحرفية والاسمية لا يصح أن يفسر بهما المفصل الذى هو الوجهان اذ الوجه هو كونها اسما اه وأقول بما ذكرنا تبين ان الرفع ليس بمتعين وان الجر أيضا جائز وفى كلام الشرح تصريح بان الوجه هو كونها حرفا وكونها اسما وهو معنى كون الياء للمصدرية فليتأمل (قوله وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها) يحتمل أن يريد

ان

ان مجموع الامرين علة البناء قد وان يريد أن كل واحد منهما علة لبنائها وفى الشرح وليس شبهها بقد الحرفية فى اللفظ موجبا لبنائها بل لا بد أن يضاف الى الشبه اللفظى الشبه المعنوى وهو منتف هنا بدليل أن الى المرادفة النعمة معرب مع مشابهته لالى الحرفية فى اللفظ وأقول المشابهة لقد فى لفظها مشابهة بها فى وضعها وهو كونها على حرفين والمشابهة لحرف فى وضعه علة تامة للبناء وماذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لالى الحرفية مردود بانه لا مشابهة بينهما فى اللفظ لان الى الاسمية منونة بخلاف الى الحرفية فلو سلم فشابهة الى الاسمية لالى الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة أحرف ومشابهة قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية وضعية لكونها على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الاولى وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم للحرف فى الوضع أن يكون الاسم على حرف أو حرفين قال بدر الدين ابن مالك وأما بناء الاسم للشبه بالحرف فى الوضع فاذا كان الاسم على حرف واحد أو حرفين بنى فان الاصل فى الاسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدا والاصل فى الحروف ان تكون على حرف واحد كباء الجر ولامه أو على حرفين كمن وعن واعلم أن هذه مبتدا وتستعمل خبره على وجهين فى محل نصب على الحال ومبنية يجوز رفعه على أنه خبر ثان أو بدل من الخبر ونصبه على أنه بدل من مجمل على وجهين أو حال ثانية ولا يجوز جره على أنه بدل تفصيل من وجهين لان الياء فيه ليست للمصدرية ولا للنسب بل لان أصله مبنوى اسم مفعول من البناء قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء (قوله ومعربة وهو قليل) ظاهر كلام المصنف أن بناءها فى الكثير واعرابها فى القليل قول واحد بالنظر الى استعمال العرب لها وهو فى الحقيقة قول البصريين فوجه البناء ماتقدم ووجه الاعراب ماعارض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وفى الشرح بناؤها مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفى وهو مشكل لان الشبه الوضعى موجود وهو كاف فى تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قامت لو صح دافعا للبناء لم تبن فى قد زيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة اهـ وأقول ملازمتها للاضافة ليست دافعة لبنائها بل انحتمه فلذا اجاز اعرابها (قوله والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى) فى الشرح لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا أدرى لم جعلها بمعنى المضارع مع أن فى مجىء اسم الفعل بمعناها كلاما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن أم قاسم أنها بمعنى كفى اهـ وأقول لا نسلم الملازمة فى قوله لو كانت مرادفة لكانت فعلا وسند المنع قول الرضى والذى حملهم على ان قالوا ان أسماء الافعال ليست بافعال مع تأديتها معانى الافعال أمر لفظى وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وأنها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض قال وهى منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ماقال بعضهم أن صه مثلا اسم للفظ اسكت فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ اهـ ولو سلمت الملازمة فمراد المصنف بمرادفتها ليكفى أنها دالة على مايدل عليه يكفى لان أسماء الافعال تدل على مايدل عليه نفس الافعال قال التفتازانى وتحقيق أسماء الافعال أن كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضعت لها اسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فآمين اسم موضوع بازاء لفظ استجب أو مايرادفه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الاعلام المذكورة بل ليقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون آمين مع أنه اسم لاستجب كلاما تاما بخلاف استجب الذى هو اسم لاستجب الذى هو أمر ولما كانت اسمية أسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى أنها أسماء للمصادر السادة مسد الافعال وان جعلها أسماء الافعال قصر للمسافة قال الا انهم احتاجوا الى الفرق بينها وبين المصادر سيما التى لا أفعال لها حيث بنيت هذه وأعربت تلك اهـ (قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى) يروى الخبيبين بكسر الموحدة قبل علامة الجمع على أنه جمع خبيب بضم المعجمة وفيه تغليب فان المراد به خبيب بن عبد الله بن الزبير وأبوه عبد الله بن الزبير وعمه مصعب بن الزبير وقال ابن السكيت المراد به أبو خبيب ومن كان على رأيه يروى الخبيبين على صيغة المثنى والمراد به أبو خبيب وابنه خبيب (قوله وأما الثانية فيحتمل الاول) أى ان يكون بمعنى حسب وهو واضح لكون عدم لحوق نون الوقاية لها حينئذ ليس ضرورة كما هو

الاصل اماعلى اعرابها فظاهر وأما على بنائها فعلى مانقله ابن أم قاسم من أنها حينئذ قد لا تلحقها النون ويحتمل الثانى أى أن يكون اسم فعل على ان النون حذفت للضرورة أو على ماقال الرضى ان أسماء الافعال يجوز أن لا يلحقها نون الوقاية لانها ليست أفعالا فى الاصل (قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى) هذا عجز بيت صدره عددت قومى كعديد الطيس ويقع فى بعض النسخ البيت بكماله وفى الصحاح الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما (قوله ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين) فى الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروى فلا وجود له الا بعد تحريك الروى فاذن لم يلتق ساكنان أصلا وأقول هذا الاشكال مبنى على أن الساكنين هنا هما الدال والياء التى للاطلاق وليس ذلك بمتعين لجواز أن يكون المراد بهما الدال والتنوين لان أسماء الافعال قد تنون للتنكير فكسرت الدال من قد لالتقائها ساكنة مع التنوين ولحقتها الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اشباع حركة الروى ظاهر فى ان حرف الاطلاق مختص بقوافى الشعر وظاهر كلام صاحب الكشاف أنه غير مختص بها فانه قال فى سورة الاحزاب فى أضلونا السبيلا وزيادة الالف لاطلاق الصوت جعلت فواصل الآى كقوافى الشعر وفائدتها الوقف والدلالة على أن الكلام قد انقطع وان مابعده مستأنف وقال فى سورة الفجر فى اذا يسر أن التنوين بدل من حرف الاطلاق وياء يسر تحذف فى الدرج اكتفاء عنها بالكسرة وأما فى الوقف فتحذف مع الكسرة اهـ ثم فى الشرح وانما القول فى ذلك ماقاله سيبويه فى باب وجوه القوافى فى الانشاد ونصه واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان فى القوافى ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما فى القافية حرك فليس الحاقهم اياه الحركة أشد من الحاقهم حرف مد ماليس هو فيه ولا يلزمه فى الكلام ولو لم يقفوا الا بكل حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة مالم تزد فيه الحركة فاذا كان كذلك ألحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا فى القوافى المجرورة حيث احتاجوا الى حركتها كما أنهم اذا اضطروا الى تحريكها فى التقاء الساكنين كسروا فلذلك جعلوها فى المجرورة حيث احتاجوا اليها كما ان أصلها فى التقاء الساكنين الكسر ولو كانت فى قواف مرفوعة أو منصوبة كان أقوى اهـ كلام سيبويه (قوله أخالد قد والله أوطأت عشوة الخ) فى الصحاح يقال قد أوطأتنى عشوة بفتح أوله وضمه أى أمرا ملتبسا وكذلك اذا أخبرته بما أوقعته به فى حيرة أو بلية (قوله فقد والله بين لى عنائى) الوشك بضم الواو وفتحها وسكون المعجمة السرعة والصرد بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر معروف (قوله أفد الترحل الخ) أفد بالفاء المكسورة والدال المهملة ويروى أزف بالزاى ثم الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع ركب مثل كتاب وكتب وتزل بضم الزاى مضارع زال يزول بمعنى ذهب واضمحل (قوله أحدها التوقع) اطلاق المصنف ههنا يشعر بان التوقع يكون من المتكلم أو من غيره وتمثيله مع تقريره يقتضى أنه فى المضارع من المتكلم وفى المضارع من غيره وكلام الرضى ظاهر فى أنه لا يكون فى المضارع وصريح أنه اذا كان فى الماضى كان من غير المتكلم وسنذكر كلامه عند قول المصنف والثانى تقريب الماضى (قوله وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع) تقرير هذا الدليل الماضى قد وقع وكلما قد وقع قد لا يتوقع ينتج الماضى لا يتوقع أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلان التوقع انتظار الوقوع فقوله التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به وقوله وقد تبين الخ اشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره ان أردتم بقولكم كل ماوقع لا يتوقع انه لا يتوقع حال الاخبار فسلم لكن لا يضر لان المراد التوقع قبل ذلك وان أردتم أنه لا يتوقع قبل الاخبار فليس بصحيح للقطع بانه يتوقع قبله (قوله اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له) المخبر هنا بكسر الباء لان المخبر بفتحها لا يصح اطلاق القول بان الظاهر من حاله أنه متوقع له لانه اما خالى الذهن عن الحكم أو منكر له أو سائل عنه وكل من الخالى عن الحكم الاستقبالى والمنكر له لا يكون متوقعا له ولقائل أن يقول ان التوقع وان استفيد من حال المخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضعى للمضارع فينبغى أن يضعوا له حرفا يدل عليه (قوله وأما الماضى فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ماهو متوقع لصح أن يقال فى لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذى بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضى بعد قد متوقع كذلك) لقائل أن يقول انما تتم هذه الملازمة لو كان المعنى المذكور علة لاثبات التوقع لقد ومصححا له حتى تتعدى الى

اثبات

اثبات ما يشبه هذا المعنى لما يشبه قد وهو ممنوع لجواز أن يكون مرجحا لاثبات التوقع لها ومعينا له فلا يتعدى وبعد تسليم الملازمة لا نسلم بطلان اللازم فانه لا مانع من ذلك نعم اتفق أنه لم يقل بذلك أحد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها لا يتم الرد بها على الخصم لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضي دالة على أنه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المصنف وحينئذ منع الملازمة ظاهر لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها عليه وافادتها له واقعا من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام للا بمجرد دخولها على مستفهم عنه من جهة أخرى مع كونها غير دالة على الاستفهام البتة اهـ وأقول المراد اثبات الاستفهام للا دالة عليه واقعا من غير المتكلم بها قياسا على اثبات التوقع لقد دالة عليه كذلك فالملازمة تامة (قوله والثاني تقريب الماضي من الحال) قال الرضي اذا دخلت قد على الماضي أو المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقعا لمن يخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذا ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو ان يقول قد ركب زيد لمن لم يكن متوقعا ركوبه اهـ وفي الشرح مثل المصنف للتقريب في حواشي التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال ولا أفهم هنا معنى التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت معناه أن قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة أنها انما تقال بقرب الدخول في الصلاة لا في حالة الدخول فيها فهذا موضع ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي أفهمه هنا معنى التحقيق مبالغة كأنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت وهذا معنى يمكن اعتباره الا أن فيه مجازا وهو خلاف الاصل اهـ ما في الشرح وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤذن قد قامت الصلاة فهم التقريب مطلقا حتى يرد الشارح عليه بأن التقريب مفهوم منه محقق فيه وانما نفى عنه فهم تقريب الماضي حقيقة لان قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب الماضي لفظا (قوله احدها أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال) معنى بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والصيغة فلا منافاة بين هذا وبين قوله ان صيغهن لا يفدن الزمان (قوله ولا يتصرفن فاشبهن الاسم) في الشرح فيه نظر لان عدم التصرف ليس أمر الازما للاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر وأقول لما كان مراد المصنف بلا يتصرفن عدم التصرف الى المضارع والامر وباقي المشتقات ومعلوم أن المشابه من الاسماء لهذه الافعال في عدم التصرف الى ذلك هو غير المصدر لا مطلق الاسم لان المصدر يتصرف الى ذلك كان مراده بالاسم هنا ما ليس بمصدر وعدم هذا التصرف لازم له ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر في أنه مثال للتصرف ولا يخفى أنه مثال للمتصرف اليه (قوله الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا) لتقربه من الحال فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها واعترض على هذا بان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ولا يقربه من الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى وحينئذ فكيف يجب في وقوع الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل ربما يبعد قد الماضي عن المقارنة كما في قولنا جاء في زيد في السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد الجرجاني بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاء في زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما اهـ (قوله حلفت لها بالله الخ) في الصحاح فجر فجورا أي فسق وفجر أي كذب وحديث هنا بمعنى محادث كعشير بمعنى معاشر والصالي الذي يستدفئ بالنار وقبل هذا البيت

فقالت سباك الله انك فاضحي * ألست ترى السمار والناس أحوالي (قوله اذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا

بالصبر وسيرة المحسنين) في الشرح لانسلم أن المراد ذلك اذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا في أرضك وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك وأقول حلفهم دليل على ماقال المصنف لان حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه وماذكره المصنف مأخوذ من الكشاف وعبارته أي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو مناسب لقوله تعالى قبله انه من يتق و يصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وعن ابن عباس بالملك أو بالصبر والعلم قولان وقال أبو سليمان الدمشقي بالحلم والصفح (قوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه) في الشرح وأما البيت فليس المراد أن نومهم كان قريبا من مجيئه لان في ذلك تنفيرا للسامع من قربه اذ نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كان غير مستثقل فيوشك أن يذهب بأدنى محرك وانما المراد أن النوم بعد زمنه بحيث صار مستثقلا متمكنا اه وأقول بعد تسليم أنهم كانوا رقباء ان النوم في ابتدائه يكون مستثقلا اذا كان بعد تعب بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب ثم في الشرح وقوله والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا لدعوى ابن عصفور وانما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه ولعل المصنف أراد قبيل مجيئه بالتصغير فيفيد غرضه ولكن لم أقف عليه في شيء من النسخ اه وأقول أراد المصنف بقوله قبل مجيئه القبلية القريبة لانه ذكر هذا القول في مقابلة القول بان نومهم قبل مجيئه الماقبلية بعيدة وذلك قرينة على ماقلنا (قوله الرابع التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي * قد أترك القرن مصفرا أنامله *) هذا صدر بيت عجزه * كأن أثوابه مجت بفرصاد * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه قال التفتازاني ان أصل قد في المضارع للتقليل وقد استعيرت ههنا للتكثير لمناسبة التضاد كربما أو لوجه آخر يذكر في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت ومعنى مجت بفرصاد صبغت بماء الفرصاد وحقيقته مج الفرصاد عليه من مججت الريق اه والقرن بكسر القاف المكافي والفرصاد التوت الاحمر وفي الصحاح التوت بمثناتين ولا تقل توث يعني بمثناة في أوله ومثلثة في آخره وفي هامش النسخة يقالان معا قال بعض الاعراب * من كرخ بغداد ذي الرمان والتوث * اه وقد ذكر اللغتين ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثلثة واعترض على المصنف بان سيبويه لم يقل هذا وانما جوزه أبو حيان عليه معارضا لفهم ابن مالك عنه وسبق أباحيان الى ذلك الزمخشري وأما نص سيبويه فهو وأما قد فجواب لقوله لما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما وأنشد قول الهذلي قال ابن مالك اطلاقه بأنها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه أبو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل على ذلك التسوية في كل الاحكام بل يستدل لكلام سيبويه على نقيض مافهمه ابن مالك وهو أن قد بمنزلة ربما في التكثير فقط و يدل عليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير وأجيب بان اطلاق التسوية كاف في الدلالة على كونها في كل الاحكام وبان الانسان انما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا وأما مالا يقع الا قليلا فانما يفخر منه بالقليل لاستحالة الكثير وترك القرن مصفر الانامل كأن أثوابه مجت بفرصاد مما لا يقع الا قليلا (قوله قد أشهد الغارة الخ) أشهد أحضر والغارة الخيل المغيرة وفي القاموس أغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة والمد الغاشمة المتفرقة وجرداء بالجيم تأنيث أجرد أي رقيقة ومعروقة اللحيين بالعين المهملة والقاف قليلة لحمهما واللحيان بفتح اللام تثنية لحي وهو منبت اللحية من الانسان وغيره والسرحوب بضم المهملتين الطويلة على وجه الارض (قوله قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد) في الشرح الذي يظهر أن يقال اللام وقد الواقعان في الفعلية التي يجاب بها القسم مثل ان واللام في الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا فكيف تكون وحدها مثل ان واللام جميعا وأقول بعد تسليم امتناع أن يفيد حرف في التأكيد ما يفيده حرفان انه لا يريد ان قد مثل مجموع ان واللام كما توهم الشرح وانما يريد أنها مثل كل واحد منهما على الانفراد وذلك ظاهر (قوله وقد مضى نقل القول بالتعليل في الاولى) يعني قوله تعالى قد نعلم ما أنتم عليه وذلك أنه مضى في المعنى الثالث لتقليل المتعلق (قوله وللتقريب والتوقع في مثل الثانية) يعني قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ولما لم يتقدم له توقع في هذه الآية بخصوصها وانما تقدم له ذلك في مثلها وهو قوله تعالى لقد أرسلنا نوحا قال في مثل الثانية (قوله السادس النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف) لما كان هذا المعنى غريبا لم يقل فيما سبق ولها ستة معان وذكره معنى سادسا بعد

ذكر

ذكر الخمسة لاجل افادته ونظير ذلك قول الحنفية فى أصولهم أصول الشرع ثلاثة الكتاب والسنة والاجماع والاصل الرابع القياس وقالوا انما قيل ذلك لكون الثلاثة الاول اصولا مستقلة مثبتة للاحكام والقياس أصل من وجه لاستناد الحكم اليه ظاهرا دون وجه لكونه فرعا للثلاثة لابتنائه على علة مستنبطة من موارد واحد من الثلاثة * وابن سيده هو أبو الحسن على بن اسماعيل المرسى صاحب المحكم فى اللغة وغيره كان اماما فى اللغة والعربية وكان ضريرا وأبوه ضريرا واشتغل فى أول أمره على والده توفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وعمره نحو ستين سنة (قوله وهو أن يكون كقولك الكذوب هو رجل صادق) يعنى أنه مثله فى اطلاق اللفظ على مايقابل معناه على سبيل السخرية فهو فى معنى النفى (قوله ثم جاء النصب نظرا الى المعنى) لايقال شرط نصب الفعل بعد النفى أن يكون ذلك النفى محضا كما ذكره ابن مالك وغيره لانا نقول ذاك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه (قوله والحق بالحجاز فاستريحا) لايقال استريحا جواب لسأترك الذى فى المصراع الاول وهو

* سأترك منزلى لبنى تميم * فيكون جوابا للنفى المعنوى لانا نقول جواب النفى منفى فى المعنى واستريحا مثبت فى المعنى لامنفى وفى الشرح ولقائل أن يقول لانسلم أن الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليه بالالف وتأكيد مثل هذا بالخفيفة والثقيلة جائز فى الضرورة وأقول فى قوله مرفوع مسامحة فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التوكيد مبنى والخلاف فى الذى لم تباشره وهذا الوجه أعنى كون استريحا ليس بمنصوب وانما هو مؤكد بالنون الخفيفة قاله الاعلم وقال أيضا والراجح عندى أنه منصوب بعد الخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا لانه يروى لاستريحا فجاءت على التعليل والنصب اهـ ثم فى الشرح فان قلت فما وجه النصب ان قيل به فى البيت كما فعل المصنف فان القول بانه بنفس الفاء مذهب كوفى وهو لايرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين قلت يجعل النصب بان مضمرة على حد قولها * ولبس عباءة وتقر عينى * والمعطوف منظور فيه الى المعنى كأنه قال ويكون لحوق بالحجاز فاستراحتى وتخرج القراءة أيضا على أن الفعل منصوب بان مضمرة وهى وصلتها فى محل خفض عطفا على الحق اهـ وأقول حد قولها ولبس عباءة وتقر عينى أن يكون المعطوف عليه اسما ملفوظا به ليس فى تأويل الفعل وظاهر أن البيت ليس كذلك وقد خرج المصنف فى التوضيح الآية على شذوذ النصب بان مضمرة وقال صاحب الكشاف وقرئ فيدمغه بالنصب وهو فى ضعف قوله سأترك منزلى لبنى تميم * والحق بالحجاز فاستريحا نخرجهما على ضعف النصب بان مضمرة لكن قال البيضاوى فى تفسيره ووجهه مع بعده الحمل على المعنى والعطف على الحق ﴿قط﴾ (قوله وتختص بالنفى) يعنى فى الكثير الشائع والا فقد وردت فى الاثبات على سبيل القلة من ذلك قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة فى السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه (قوله وبنيت لتضمنها معنى مذ والى) انما لم يقل من والى لان من عند البصريين غير الاخفش لاتكون لابتداء الغاية فى الزمان ومذ تكون له (قوله والثانى أن تكون بمعنى حسب) فى حواشى التسهيل ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهى زائدة لازمة عندى وكذا أقول فى قولهم فحسب أن الفاء زائدة اهـ وفى المطول أن قط من أسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ماتصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف وفى كتاب المسائل لابن السيد وانما دخلت الفاء فى هذه لان معنى أخذت درهما فقط أخذت درهما فاكتفيت به فجعل فيه الفاء عاطفة

﴿حرف الكاف﴾

(قوله بان تكون الكاف مكفوفة بما) لو قال بان تكون الكاف متصلة بما الزائدة لكان أحسن اذلم يعلم كفها فى المثال وعلم زيادتها (قوله كحكاية سيبويه كما أنه لايعلم فتجاوز الله عنه) لان ما فيه لاتكون مصدرية لانها لو كانت مصدرية لكان الظاهر ان مابعدها صلة لها من غير تقدير شئ وهى لاتوصل بان المفتوحة ومعموليها وفى الشرح ويحتمل أن ما فى هذا المثال مصدرية وان ومابعدها فاعل لثبت مقدرا والفاء عاطفة على محذوف أى لاجل ثبوت عدم علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفاء لئلا يلزم تقديم مابعدها عليها وانما قلنا ذلك محافظة على عدم زيادة الفاء لان سيبويه لايرى زيادتها اهـ (قوله أى أعجب) ضبط فى النسخ المعتبرة بصيغة المضارع ويجوز أن يكون فعل أمر وقدره ابن الحاجب تعجب بصيغة الامر (قوله وفى المقرونة بما الكافة) هكذا وقع فى نسخة المصنف والظاهر أن يقال بما الزائدة (قوله وهو ظاهر) يعنى ان اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية ظاهر فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم (قوله وأجاب بعضهم) يعنى

عن ان قوله تعالى واذكروه كما هداكم من اقتران الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه للسببية لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام وهو الاحسان والاصل واحسنوا كما أحسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك الاصل الذي هو واحسنوا كما أحسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية (قوله وما ذكرناه في الآيتين) يعني قوله تعالى كما أرسلنا فيكم رسولا وقوله تعالى واذكروه كما هداكم (قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه الخ) في الصحاح الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر اه وهو مرفوع على الابتداء وجملة الشرط والجزاء خبره ولا يجوز نصبه بمحذوف مفسر باحبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ونصب الفعل بعدها الشبهها بها) أي لشبه الكاف بكي في المعنى وفي الشرح يلزم على هذا عمل عامل الاسم في الفعل وهو عندهم ممنوع وأقول ليس هذا بلازم على ما وقع في نسخة الشارح وهو ونصب الفعل بعدها الشبهها بكي في المعنى لان كلا منهما لا يقتضي ان النصب بالكاف اظهور تعلق بها بشبهها لا بنصب وليس أيضا بلازم على ما في بعض النسخ وهو ونصب الفعل بها الشبهها بكي لان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبة نصبه الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار ان النصب بان مضمرة بعدها ثم لا يخفى أن التكاف فيما قال ابن مالك وان رواية البيت لكي يحسبوا كما زعم أبو محمد الاسود مؤيدة لقول الفارسي وانه يمكن أن يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل في كما تكونوا يول عليكم (قوله واعلم اني الخ) النشوان بفتح النون وسكون الشين المعجمة السكران والحليم الذي عنده اناة وصبر وخبر المبتدا وما عطف عليه محذوف أي كائنان (قوله أخ ماجد الخ) هذا البيت لنهشل بن جرير والاخ هو مالك بن جرير قتل بصفين مع علي رضي الله عنه والماجد الكريم ولم يخزني أي لم يذلني والمشهد مصدر ميمي ويوم مشهد يوم اجتماع للحرب وعمرو وهو ابن معدي كرب وسيفه هو الصمصام المشهور قال في الصحاح والصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينثني والصمصام اسم سيف عمرو بن معدي كرب اه وخيانة السيف نبوته عند الضرب وكان سيف عمرو لا ينبو فاستوهبه عمر ابن الخطاب فوهبه له فقيل لعمر انه غيره وانه بخل عليك بالصمصام فذكر له عمر ذلك فغضب عمرو وقال هاته فاخذه ودخل دار ابل الصدقة فضرب عنق بعير فابانه بضربة واحدة وقال انما أعطيتك السيف لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف السيف فان قيل كيف قال مضاربه وليس للسيف الا مضرب واحد أجيب بانه على اعتبار ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة (قوله وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت أن ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية) ذهب السيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك الى جواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب سيبويه والجمهور الى عدم جواز ذلك (قوله ويحتملهما قوله تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده) لا بأس بالتعرض للآية من أولها فنقول في تفسير البيضاوي ٣ انتصب يوم على المفعولية لاذكر مقدرا أو على الظرفية للا يحزنهم أو تتلقاهم أو على الحالية المقدرة من العائد المحذوف في توعدون والطي ضد النشر أو المحو من قولك اطو عني هذا الحديث والسجل الصحيفة والكتاب أي للكتب فيه أو لما يكتب فيه وقرئ السجل كالدلو وقرئ السجل كالعتل وهما لغتان فيه وقيل السجل ملك يطوي كتب أعمال بني آدم اذا رفعت اليه وقيل كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على هذين القولين اسم للصحيفة المكتوب فيها وما في كما بدأنا كافة أو مصدرية وأول خلق مفعول لبدأنا أو لفعل يفسره نعيده أو ما موصولة والكاف متعلقة بمحذوف يفسره نعيده أي نعيد مثل الذي بدأناه وأول خلق ظرف لبدأنا أو حال من ضمير الموصول المحذوف ووعدا مصدر مؤكد لنعيده لانه وعدنا الاعادة (قوله اعادة مثل ما بدأناه) الاحسن أن تكون ما في هذا التركيب موصولا حرفيا لا اسميا ويكون المنصوب في بدأناه للخلق لا لما فيكون التشبيه للحدث الذي هو الاعادة بالحدث الذي هو البدء (قوله وقال الذين لا يعلمون) قال ابن عباس والحسن والربيع والسدي نزلت في كفار العرب وقال مجاهد في النصارى ورجحه الطبري فانهم مذكورون في الآية أولا وقال ابن عباس أيضا في اليهود طلبوا ذلك وقال قتادة في مشركي مكة وقيل المراد بالذين لا يعلمون جميع هذه الطوائف لانهم كلهم قالوا هذه المقالة فان كان المراد العرب أو مشركي مكة فنفي العلم عنهم لانهم ليس لهم كتاب ولا هم أتباع نبي وان كان اليهود أو النصارى فنفيه عنهم لانتفاء العمل بمقتضاه ولم يذكر مفعول العلم لان القصد هنا الى نفي العلم لا الى نفي تعلقه بشيء مخصوص ومعمول القول هو جملة لولا يكلمنا الله والذين من قبلهم هم اسلافهم وغيرهم من الامم المكذبة والمثلية اما في نفس القول أو في اقتراح

---

٣ انظر تفسير البيضاوي تجد العبارة ليست كذلك

ما

مالايليق (قوله ولايتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد) يعنى بطريق الاستقلال فيهما واما بطريق الاستقلال فى أحدهما والتبعية فى الآخر فيجوز (قوله ولا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه أبين منه) أى لان مثلا أبين من كذلك ولا يكون التوكيد أبين من المؤكد وانما قلنا ان مثلا أبين لانه صريح فى المثلية غير محتمل لخلافها بخلاف الكاف ولان اسم الاشارة وهو المضاف اليه الكاف مبهم بحسب أصل الوضع لانه موضوع لكل ما تصح الاشارة اليه والمضاف اليه مثل وهو قولهم لا ابهام فيه وفى الشرح ان الضمير فى انه أبين ان عاد الى مثل اقتضى أن التأكيد لا يكون أبين دلالة على المقصود من المؤكد فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقارا خمرا ولا يمنع مثل هذا أحد وأقول ان كون الخمر أبين من العقار ليس بحسب أصل الوضع كما نحن فيه وانما هو بحسب عدم علم المخاطب بمعناه الموضوع له ومراد المصنف انما هو البيان وعدمه بحسب أصل الوضع (قوله كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذلك) الاشارة بذلك الى العلة السابقة واللام فيه للتعليل لا معدية للتوكيد أى لاجل أن التوكيد لا يكون أبين من المؤكد امتنع أن يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل توكيدا لان العلم أبين من اسم الاشارة وفى الشرح قد يمنع ان امتناع التوكيد فى نحو هذا زيد يفعل لما ذكره و يقال انما امتنع لان هذا تأكيد لفظى وهو اعادة اللفظ بعينه أو تقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا ليس لفظ هذا ولا مرادفا له وأقول لا فرق فى المعنى بين ما قال الشارح وما قال المصنف لان عدم المرادفة بينهما ليس الا لان اسم الاشارة مبهم بحسب الوضع وزيد معين بحسبه والا فالمستعمل فيه لفظ الاشارة هنا هو نفس ما وضع له لفظ زيد (قوله ولا خبر المحذوف) أى ولا يكون كذلك خبر المحذوف لما يؤدى اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله ففى عبارته تسامح لان ظاهرها ولا يكون مثل خبر المحذوف وهو غير مراد وفى الشرح ان أراد انه لا يكون ارتباط أصلا فليس كذلك لان الارتباط بحسب المعنى فاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف أى الشان كذلك ثم استؤنف يقال الذين من قبلهم بيانا وتفسيرا للشان وان أراد انه لا يكون ارتباط لفظى فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوى انتهى وأقول بعد تسليم صحة هذا الارتباط الذى لم يسبق اليه وجواز حمل هذا النظم الشريف عليه انه أراد الارتباط اللفظى وعدمه مضر بالفصاحة فلا يحمل عليه ما هو أعلى فى درجات البلاغة (قوله قلت مثل بدل من كذلك أو بيان) يريد ان مثل مع ما أضيفت اليه بدل من كذلك أو بيان له وهذا كله على القول باسمية الكاف بدليل قوله فيما بعد أو الكاف مبتدا وهو قول الاخفش والفارسى وجماعة وعلى القول بعدم اشتراط التعريف فى عطف البيان وجواز أن يكون البيان والمبين نكرتين فان مثلا نكرة ولو أضيفت الى معرفة (قوله ومثل بمنزلتها فى مثلك لا يفعل كذا) يعنى انه نفى الفعل عن مثل وأريد نفيه عن المضاف اليه لان المراد لا يفعلون قولهم (قوله والخامس التوكيد وهى الزائدة) قال التفتازانى عند قول صاحب الكشاف فى سورة البقرة أى ومثل ذلك الجعل العجيب جعلناكم أمة وسطا يريد ان ذلك اشارة الى مصدر الفعل المذكور بعده لا الى جعل آخر فقصد بسببه هذا الجعل فيه على ما يتوهم من أن المعنى ومثل جعل الكعبة قبلة جعلناكم أمة وسطا واذا تحققت فالكاف مقحم اقحاما كاللازم لا يكادون يتركونه فى لغة العرب وغيرهم انتهى (قوله فيلزم المحال وهو اثبات المثل) قال التفتازانى فى حاشية العضد لان النفى يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفى المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله بعلى قطعى (قوله ولانهم اذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا مثلك لا يفعل كذا) هذا عطف على قوله اذ لو لم تقدر زائدة تعليل آخر لقول الاكثرين تقديره لانه ليس شئ مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكاف زائدة والاول منظور فيه الى ذلك فسقط الاعتراض بان هذا التخريج انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذى سيذكره وحصل جواب السؤال عن ان قوله ولانهم اذا بالغوا عطف على ماذا (قوله وقيل الكاف فى الآية غير زائدة) المحققون على أن الآية من باب الكناية وبينوا الكناية فيها بوجهين أحدهما انه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد أخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخ زيد من أخ هو زيد فنفى هذا اللازم والمراد نفى ملزومه أى ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفى أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود

وما في الوجهين ماذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا امثالك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن من يماثله وعن من يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد اينعت لداته وبلغت أترابه يريدون أنواعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهي نفي المماثلة عن ذاته تعالى (قوله وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل) هذا عطف على قوله فقيل الزائد مثل وفي الكشاف ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافة المؤكد الى التأكيد وقد جعلوا منها اضافة أسماء الزمان المبهمة في نحو حينئذ ويومئذ (قوله فصيروا مثل كعصف مأكول) هذا بيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع وفي صحيح البخاري قال الحسن في قوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول أي كزرع أكل حبه وبقي تبنه (قوله يضحكن عن كالبرد المنهم) هذا من مشطور السريع المكشوف وقبله بيض ثلاث كنعاج جم والبيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما تشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الميم الثانية الذائب (قوله فجوزوا في نحو زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع وزيد مخفوضا بالاضافة) هكذا وقع في أكثر النسخ وهو سبق قلم والصواب ما في بعضها وهو والاسد مخفوضان بالاضافة (قوله ما يرتجي وما يخاف جمعا الخ) جمع فعل ماض والالف التي في آخره للاطلاق وفاعله مستتر عائد الى الممدوح ويرتجي ويخاف مبنيان للمفعول وما يرتجي مفعول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي تتعين فيه الحرفية مثل أعجبني الذي كزيد لانه شائع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك لان حذف صدر الصلة من غير أي لا يقع فصيحا شائعا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا وأما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تتعين الحرفية وأقول يتعين في البيت أيضا الحرفية لان الصلة فيه وان سلم انها طويلة الا ان صدر الصلة لا يحذف شائعا الا اذا كان الباقي بعد الحذف لا يصلح أن يكون صلة وهذا يصلح (قوله وهذا تخريج للفصيح على الشاذ) لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح وحذف صلة غير أي اذا لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجازة ابن مالك أن تكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا أصله للموصول (قوله وصاليات ككما يؤثفين) قبله لم يبق من آي بها يحلين غير رماد وخطام كنفين * وغير ود جاذل أو ودين والآي جمع آية وهي العلامة ويحلين من حليت الرجل وصفت حليته والخطام الزمام وكنفين بدل منه والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء يجعل فيه الراعي أداته وود أصله وتد سكنت التاء ثم ابدلت دالا وادغمت والجاذل بالجيم والذال المعجمة المنتصب مكانه لا يبرح والصاليات الحجارة المحترقة ويؤثفين بمثناة تحتية مضمومة فهمزة مفتوحة فمثلثة ساكنة ففاء أي يجعلن اثافي للقدر وجاء به على الاصل المرفوض نحو يؤكرم (قوله ولا للما بهم أبدا دواء) هذا عجز بيت صدره فلا والله لا يلفي لما بي وقبله لدتهم النصيحة كل لد * فمجوا النصح ثم ثنوا فقاءوا والبيتان لبعض الاسديين قال ابن سيده واللدود ما يصب بالمسعط في أحد شقي الفم فيمر على اللديد وهو أحد صفحتي العنق وجمعه ألده وقد لده يلده لدا ولدودا وأنشد البيت ثم قال واستعمله في العرض وانما هو في الاجسام كالماء والدواء (قوله وحرف معنى) حروف المعاني هي الكلمات الموضوعة المقابلة للاسماء والافعال وأما الحروف التي تتركب منها الكلمات فتلك تسمى حروف المباني (قوله ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسماء الاشارة) واللغة الفصيحة في هذه الكاف أن يراعى بها حال المخاطب في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وفيها لغة اخرى وهي افراد الكاف مفتوحة في الاحوال فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط وفيها لغة ثالثة وهي الافراد مع الفتح في التذكير ومع الكسر في التأنيث (قوله هذا هو الصحيح) الاشارة بهذا الى كون الكاف مع الضمير المنفصل حرف خطاب لا الى مجموع ما تقدم لان الكاف في اسم الاشارة حرف باتفاق فلو كانت الاشارة بهذا الى مجموع ما تقدم لافاد الكلام في أن الكاف مع اسم الاشارة قولا بأنها غير حرف واحترز بالصحيح عن مذهب الخليل أن اللواحق في الضمير المنفصل اسماء اضيف اليها ايا فهي في محل جر وعن مذهب الزجاج والسيرافي ان ايا اسم ظاهر واللواحق مضمرات أضيف اليها ايا حتى كان اياك بمعنى نفسك وعن قول قوم من الكوفيين أن الضمائر هي اللواحق وايا دعامة لها ليصير بسببها منفصلا وعن قول آخرين منهم ان اياك واياه واياي بكمالها أسماء ولا تركيب فيها (قوله والنجاءك) هو بنون مشددة وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف ممدودة مصدر نجوت من كذا أنجو نجاء ثم استعمل اسم

فعل

فعل الامر (قوله ولا أرأيت بمعنى أخبرنى) مختار المصنف أنه منقول من رأيت بمعنى علمت لا بمعنى أبصرت قال لان زيدا فى قولك أرأيت زيدا ما صنع مفعول أول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء المنقول الى الانشاء ومختار ابن أم قاسم أيضا ذلك فانه قال رأيت هذه هى العلمية دخل عليها همزة الاستفهام فهى تتعدى الى اثنين وقال الرضى انه منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت قال كانه قيل اذا أبصرته وشاهدت حاله العجيبة أو عرفتها أخبرنى عنها فلا تستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة قال وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به نحو رأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها قال ولا محل للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها أو لما قلت أرأيت زيدا كأنه قال عن أى شئ من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهى بمعنى قولك أخبرنى عنه ما صنع انتهى (قوله والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه) الذى فى المنقول اليه وهو أخبرنى لانه ان كان مذكرا فهى مذكرة وان كان مؤنثا فمؤنثة وان كان مثنى فمثناة وان كان مجموعا فمجموعة والثانى الاحوال كلها مفردة مذكرة (قوله ويرده صحة الاستغناء عن الكاف) نحو أرأيت الذى ينهى عبدا اذا صلى أرأيت ان كان على الهدى أو أمر بالتقوى أرأيت ان كذب وتولى والفاعل لا يصح الاستغناء عنه الا عند الكسائى (قوله وانها لم تقع قط مرفوعة) فى الشرح أما بطريق الاصالة فسلم ولكن لم لا يجوز أن تكون مرفوعة بطريق النيابة كما يقول الاخفش فى لولاك وأقول وقوعها بطريق النيابة كما يقول الاخفش فى لولاك لا يلزم الجمهور والكلام انما هو على مذهبهم (قوله ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب يعنى زيدا فى نحو أرأيتك زيدا) أى أن تحذف ما بعده لا لدليل (قوله لانه) أى المنصوب المفعول الثانى لا رأيت لان الفرض ان الكاف مفعول وهو أول (قوله ولكن الفائدة لا تتم عنده) أى عند المنصوب فلا يصح الاقتصار عليه لان الاقتصار لا يصح الا على ما تتم عنده الفائدة (قوله وأما أرأيتك هذا الذى كرمت على) هذا اشارة الى جواب اعتراض على ما دل عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف فى نحو أرأيتك زيدا تقرير الاعتراض انه قد وقع الاقتصار عليه فى هذه الآية لان اسم الاشارة فيها هو المنصوب بعد الكاف والاسم الموصول تابع له وتقرير الجواب ان الآية ليست على المنصوب بعد أرأيتك وهو حذف ما بعده لدليل هو هنا صلة الموصول والممتنع قبل تمام الكلام هو الاول لا الثانى (قوله وقد تلحق ألفاظا أخر شذوذا) كقولك أبصرك زيدا وليسك زيد قائما ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وكقولهم كلاك بفتح الكاف وتشديد اللام (قوله لسان السوء تهديها الى آخره) فى الصحاح اللسان جارحة الكلام وقد يكنى به عن الكلمة والرسالة فيؤنث حينئذ فن ذكره قال فى الجمع ألسنة كحمار وأحمرة ومن أنثه قال ألسن كذراع وأذرع وحنت بكسر الحاء المهملة من الحين بفتحها وسكون المثناة التحتية وهو الهلاك وحسبتك بفتح المثناة الفوقية فى بعض النسخ وبضمها فى بعضها وفى بعض النسخ وجئت بجيم مكسورة فهمزة ساكنة وان تحينا بجيم مكسورة (قوله كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا) هى بالمثناة الفوقية وكسر السين ﴿ كى ﴾ (قوله كى تجنحون الى آخره) تجنحون تميلون والسلم بكسر المهملة وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من ثأرت القتيل وبالقتيل قتلت قاتله والالظا النار والهيجاء الحرب بمد كما فى البيت ويقصر وجملة ما ثئرت قتلاكم حال من فاعل تجنحون وكذلك جملة وانطى الهيجاء تضطرم ويجوز أن تكون هذه حالا من قتلاكم (قوله أردت لكيما ان تطير بقربتى) هذا صدر بيت عجزه فتتركها شنا ببيداء بلقع وتطير تذهب سريعا مستعار من طيران الطير والقربة بكسر القاف معروفة والشن بفتح المعجمة القربة الخلق والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض القفراء التى تبيد أى تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التى لا شئ فيها (قوله ولا تظهر أن بعد كى الا فى الضرورة) جعل ابن مالك فى التسهيل اظهار ان بعد كى قليلا (قوله فقالت أكل الناس الى آخره) المانح المعطى من منحه يمنحه بفتح النون فى الماضى وفتحها وكسرها فى المضارع وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعول ثان له وتغر بالغين المعجمة أى تخدع (قوله ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه) اذ لا يحذف ألف ما الاستفهامية الا مع حرف الجر (قوله فأوقدت نارى الى آخره) ضوءها مرفوع ان كان يبصر مبنيا للمفعول ومنصوب ان كان مبنيا للفاعل وفاعله ضمير عائد على الضيف والضمير فى داخله للدخول المفهوم منه وفى البيت متعلق بداخل أى وهو داخل فى البيت دخولا أو الضمير فى داخله للبيت والجار والمجرور خبر عن الضمير المرفوع وداخله خبر ثان

(قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر) في الشرح قد ذهب بعض الى ما الا يلزم صدريتها ونقل عن ابن المرجل المغربي أنه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن مالك في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح وفي أقوال شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا وجرا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أقول ماذا وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال عندي عشرون ماذا انتهى (قوله فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أي كيما يسجد) في شرح البخاري للعلامة ابن حجر كان ابن هشام وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى ان ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد وكلامه يوهم أن البخاري أورده في التفسير وليس كذلك بل أورده في أواخر كتابه في أثناء كتاب التوحيد ولم يورد ذلك في غيره (كم) (قوله على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد) في الشرح على وجهين خبر أول وخبرية مرفوع على أنه خبر ثان واستفهامية مرفوع عطفا على هذا الخبر الثاني ولا يصح فيهما الجر على أن يكونا من بدل التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله وأقول يريد انه تقدم عند قول المصنف قد على وجهين حرفية وتقدم لنا نحن أيضا هنالك أنه يجوز فيهما الجر على أن يكونا من بدل التفصيل بان تكون الباء للمصدرية لا للنسب (قوله ويشتركان في خمسة أمور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزم التصدير) أما الاسمية فلجرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت وأما الابهام فلانهما موضوعان للعدد المبهم وأما الافتقار للتمييز فلابهامهما وأما البناء فلشبههما بالحرف في الوضع وأما لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان أو اسما ففي الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية لانها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب (قوله وأما قول بعضهم في ألم يروا كم أهلكنا) قال صاحب البحر قال ابن عطية وكم هنا خبرية وانهم بدل منها والرؤية رؤية البصر انتهى وهذا لا يصح لانها اذا كانت خبرية فهي في موضع نصب باهلكنا ولا يسوغ فيها الا ذلك واذا كان كذلك امتنع أن يكون أنهم بدلا منها لان البدل على نية تكرار العامل ولو سلطت أهلكنا على انهم لم يصح ألا ترى انك لو قلت أهلكنا انتفاء رجوعهم أو أهلكنا انهم لا يرجعون لم يكن كلاما لكن ابن عطية توهم أن يروا مفعوله كم فتوهم ان قوله انهم اليهم لا يرجعون بدل لانه يسوغ أن يتسلط عليه وقال الزجاج هو بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أن القرون التي أهلكناها لا يرجعون لان عدم الرجوع والهلاك بمعنى انتهى وهذا ليس بدلا صناعيا وانما فسر المعنى وقال أبو البقاء انهم اليهم لا يرجعون بدل من موضع كم أهلكنا والتقدير ألم يروا أنهم اليهم لا يرجعون انهم وليس بشئ لان كم ليس بمعمول ليروا وأقول لا يتعين من كلام أبي البقا أن كم معمول ليروا والظهور أن يكون مراده أن كم معمول لاهلكنا وجملة كم أهلكنا معمول ليروا ثم قال صاحب البحر ونقل عن الفراء أنه يعمل يروا في الجملتين من غير ابدال وقوله في الجملتين تجوز لان انهم وما بعده ليس بجملة ولم يبين كيفية هذا العمل وقال الزمخشري ألم يروا ألم يعلموا وهو معلق عن العمل في كم لان كم لا يعمل فيه عامل قبلها سواء كانت للاستفهام أو للخبر لان أصلها الاستفهام الا أن معناها نافذ في الجملة كما تقدم في قولك ألم يروا أن زيدا المنطلق وان لم يعمل في لفظه وانهم اليهم لا يرجعون بدل من أهلكنا على المعنى لا على اللفظ تقديره ألم يروا كثرة اهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين اليهم انتهى ثم قال صاحب البحر والذي تقتضيه صناعة العربية أن انهم معمول لمحذوف دل عليه المعنى وتقديره قضينا أو حكمنا انهم اليهم لا يرجعون (قوله وان قدره أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل) في الشرح اذ لا معنى لقولك أهلكنا انهم اليهم لا يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو أن كلمة كم بمفردها على المبدل منه واذا كان مراد هذا القائل أن المبدل منه هو جملة كم أهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض وغاية ما في الامر أنه عبر عن الكل بالجزء الذي هو صدر معتنى به والقرينة عدم استقامة الكلام على ارادة هذا الجزء بعينه وأقول يلزم على هذا ابدال المفرد من الجملة لان ان مع صلتها مفرد ولم يذكر هذا النوع في أقسام البدل وانما ذكر عكسه وانه قليل كقوله الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان فابدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى وقوله وان وصلتها مفعول لاجله يعني ليروا اذ لا يصح أن يكون أهلكنا كما نقلناه عن صاحب البحر والمعنى علموا لاجل انهم لا يرجعون اهلاكهم (قوله وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر) هذا اعتراض على أبي البقاء وفيه نظر اذ لم يتعين من كلامه عود الضمير على متأخر لجواز أن يكون موضع الضمير متقدما وما دل عليه متأخرا (قوله الرابع

ان

ان تمييز الخبرية مفردا ومجموع أما افراده فلمشابهة كم للمائة والالف في الدلالة على الكثرة وتمييزها مجرور ومفرد وأما جمعه فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله كم ملوك باد ملكهم الى آخره) باد هلك والسوقة بضم السين المهملة خلاف الملك يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فقوله ملوك شاهد على جمع التمييز وقوله نعيم شاهد على افراده (قوله كم عمة لك يا جرير وخالة الى آخره) الفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتحتين وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها أو هو المشي على ظهر القدم أو ارتفاع أخمص القدمين حتى لو وطئ الافدع عصفورا ما آذاه أو هو عوج في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها وأكثر ما يكون في الارساغ خلقة والرسغ كالقفل مفصل ما بين الساعد والكف وما بين الساق والقدم والانسي بكسر الهمزة وسكون النون قال أبو زيد هو الايسر من كل شئ وقال الاصمعي هو الايمن وقال كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والزندين والقدمين فما أقبل منهما على الانسان فهو انسي وما أدبر منهما عنه فهو وحشي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر والمعنى على هذه الرواية أعني رواية جر عمة وخالة ان كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي ومعنى على لي وقيل على كره مني كما يقال باع القاضي على فلان داره لان على تستعمل في الضرر ونحوه وعليها ما اكتسبت (قوله ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين) في الشرح وجه قول البصريين على ما قال ابن الحاجب وغيره انها لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن أحد طرفي العدد لكان تحكما ووسط العدد تمييزه منصوب مفرد واعترضه الحديثي بان حمله على الوسط دون غيره أيضا تحكم قال والوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فافرد تمييزها ونصب كمميزه انتهى ما في الشرح وأقول الجواب عن اعتراض الحديثي هو ان الحمل على الوسط لا تحكم فيه لان الوسط عدل بين الطرفين وذو حظ من كل منهما (قوله والخامس أن تمييز الخبرية واجب الخفض) وذلك أن الاضافة حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفراء على تقدير من لانه لما كثر دخول من على مميز الخبرية جاز تركه لقوة الدلالة عليه (قوله ولا يجوز جره مطلقا) أي من غير شرط خلافا للفراء والزجاج وابن السراج فانهم يجيزونه مطلقا (قوله بل يشترط) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعضها بل بشرط أي بل يجوز جره بشرط ان تجر كم بحرف جر خلافا لبعضهم فانه منع جره مطلقا (قوله فحينئذ يجوز في التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر) أما النصب فظاهر وأما الجر فلتطابق كم مع مميزها في الجر

﴿ (كأين) ﴾

(قوله ولهذا اجاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الاصلية) في الشرح انظر قوله لان التنوين بماذا يتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فبهذا الفعل قد ذكرت علته أولا بقوله ولهذا فما هذه الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا بالاتباع ويمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول أتى به لانه أدل على المقصود من الاول انتهى وأقول ليس الثاني تعليلا لجواز الوقف بالنون حتى يتكلف له بجعله بدلا من الاول وانما هو تعليل لتعليل جواز الوقف بتركب كأين من كاف التشبيه وأي المنونة فليتأمل (قوله وتوافق كأين كم في خمسة أمور الابهام والافتقار الى التمييز) قال الرضي التمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف لا عن ذا وأي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من أي جنس هو ولم يبين العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية وصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطا (قوله ويرده قول سيبويه) الضمير المنصوب بيرد عائد الى اللزوم والاشارة في زعم ذلك الى كأين ورجلا رأيت وهو مقول قول سيبويه الى قول المصنف انتهى ويونس هو أبو عبد الله بن حبيب من أهل جبل بجيم مفتوحة فباء موحدة مضمومة مشددة بليدة على دجلة بين بغداد وواسط أخذ الادب عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة وكان النحو أغلب عليه وسمع من العرب وروى عنه سيبويه كثيرا وسمع منه الكسائي والفراء وكانت حلقته بالبصرة قال أبو عبيدة معمر بن المثنى اختلفت الى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه وقال اسحق بن ابراهيم الموصلي عاش يونس ثمانيا وثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم يكن له همة الا العلم وقيل مولده سنة تسعين ومات سنة اثنين وثمانين ومائة وقيل مولده سنة ثمانين وعاش مائة سنة وسنتين (قوله اطرد اليأس الى آخره) يقال طرد يطرد كقتل يقتل واليأس القنوط والرجاء بالمد الامل قصره الشاعر للضرورة وكأي بهمزة

مثناة تحتية مشددة ويروى الرجاء بالمد وكان بالالف فهمزة وآلم على وزن فاعل من ألم يألم وحم قدر (قوله وكان لنا فضلا عليكم الى آخره) قال الرضي وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال المبرد انهم بنوا من الكلمتين لما ركب وهما صيغة فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء أي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد ذهاب حركتها كالمنقوص انتهى ﴿كذا﴾ (قوله واسلمني الزمان كذا الى آخره) الكاف للتشبيه وذا للاشارة الى ما تقدم قبل هذا البيت كذا قيل ويحتمل ان يكون المعنى واسلمني الزمان فأنا الآن مسلوب الطرب والانس (قوله الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين) وذا على هذا القول وعلى القول الثالث اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم (قوله أما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا) أما بتخفيف الميم هي ما النافية دخلت عليها الهمزة للاستفهام عن النفي كما هو مختار ابن مالك في قول الشاعر الا اصطبار لسلمى أم لها جلد * اذا الاقي الذي لاقاه امثالى أو للتقرير وصح الجواب ببلى بعدها لما قال المصنف في حرف الباء انهم أجروا الاستفهام الحقيقي والتقريري مجرى النفي كما في قوله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألست بربكم قالوا بلى وفي الصحاح الوجذ بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والجمع وجاذا (قوله عند النفس نعمى الى آخره) في الصحاح النعمة اليد والصنيعة والمنة ما أنعم الله به عليك وكذا النعمى وان فتحت النون مددت فقلت النعماء والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف النعمى واللطف التوفيق من الله تعالى والرفق والجهد بفتح الجيم ويجوز ضمها المشقة ﴿كلا﴾ (قوله وفيه نظر) هذا النظر يحتمل ان يكون في تعليل كون كل سورة فيها كلا مكية بان أكثر العتو كان بمكة فيكون قوله ثم لا يظهر الى آخره بيانا فالاشكال يرد على قولهم انه لا معنى لكلا الا الزجر ويحتمل ان يكون النظر في التعليل المذكور وفي كون كلا لا معنى لها الا الزجر فقوله ثم لا يظهر الى آخره بيان لوجه النظر في هذا الاخير وهو ظاهر وقوله لان لزوم المكية الى آخره بيان لوجه النظر في الاول ومعناه ان ذلك انما يصح اذا كان كل العتو الصادر من الكفار الذين في زمنه صلى الله عليه وسلم كان بمكة لا أكثره ولو سلم فانما يصح اذا امتنع الزجر عن عتو سابق والا جاز ان يكون العتو بمكة والزجر والتهديد بالمدينة فلا يلزم ان تكون السورة التي فيها كلا مكية وأقول وأيضا انما يلزم ان تكون الآية التي فيها كلا مكية لا السورة التي هي فيها كما هو المدعى لان من السور ما نزل آيات منه بمكة وآيات منه بالمدينة قال عطاء بن أبي مسلم كانوا اذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة (قوله وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير) الباء في بالتصوير متعلق بالايمان وكذا في المبعث لانه معطوف على بالتصوير وفي القرآن متعلقة بالجملة ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب (قوله وأيضا) هذا عطف على ثم لا يظهر (قوله والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا) هذا لا دخل له في الاعتراض وانما هو لبيان فائدة (قوله فزادوا معنى ثانيا) يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها على هذا التعليل نحوها في قوله تعالى لتكبروا الله على ما هداكم أو بمعنى مع نحوها في قوله تعالى وآتى المال على حبه وهي متعلقة بيصح ولذا جعلها واليه له ويجوز ان تكون للاستعلاء المجازي متعلقة بيوقف بان يكون المراد بالوقوف عليها الوقوف قبل النطق بها ومعنى كلامه انهم زادوا الكلا معنى غير الردع يصح لاجله أو معه ان يوقف دونها ويبتدؤنها الان كلا مع معنى الردع يصح ان يوقف عليها ويبتدؤ بما بعدها فيجتمع لها بزيادة ذلك المعنى صحة الوقف عليها والابتداء بها (قوله فان قول النضر لا يأتي في آيتي المؤمنين والشعراء) آية المؤمنين هي رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة هو قائلها وآية الشعراء هي قال أصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين والنضر بالضاد المعجمة هو ابن شميل بضم المعجمة ابن خرشة بفتح الخاء المعجمة والراء والشين المعجمة البصري من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم الا محدث أو نحوي أو لغوي أو اخباري فلما صار بالمربد قال يا أهل البصرة يعز علي فراقكم والله لو وجدت كل يوم كيلجة باقلي ما فارقتكم قال فلم يكن فيهم من يتكلف ذلك فسار الى خراسان فافاد بها أموالا توفي في ذي الحجة سنة أربع ومائتين بمدينة مرو وبها ولد ونشأ بالبصرة فلذلك نسب اليها وفي الصحاح الكيلجة مكيال والجمع كيالج وكيالجة والهاء للعجمة (قوله لان ان تكسر بعد الا

الاستفتاحية

الاستفتاحية ولاتكسر بعد حقا ولا بعدما كان بمعناها) في الشرح انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتداء
الكلام فيكون مابعدها فاعلا بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على اسقاط الخافض أي افي حق
وأما اذا جعلت حقا متعلقة بالكلام السابق عليها الا بما بعدها فلا مانع من كسر ان حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير
لانها واقعة في محل الجملة كما اذا قلت زيدا أكرمته حقا انه فاضل أي أحق اكرامه حقا ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت
حقا من تمام الكلام السابق كسرت أن الواقعة بعدها ان قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدؤ الخلق ثم
يعيده استئناف معناه التعليل لوجوب المرجع اليه وقرئ بفتح أن على ان المراد لانه أو على انه منصوب بالفعل الذي نصب
وعد الله أي وعد الله وعد بدء الخلق ثم اعادته والمعنى اعادة الخلق بعد بدئه ويجوز أن يكون مرفوعا بما نصب حقا أي
حق حقا بدء الخلق كقوله أحقا عباد الله ان لست جائيا * ولا ذاهبا الا علي رقيب كذا في الكشاف انتهى (قوله ولان
تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم) هذا يقع في أكثر النسخ في هذا الموضع قبل قوله واما قول مكي وهو
معطوف على لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا
والاول هو الصواب ومثال تفسير الحرف بالحرف قول أبي حاتم كلا بمعنى الا وقول النضر والفراء كلا بمعنى أي ونعم ولقائل
ان يقول هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لو قال كلا حرف بمعنى الردع والزجر اسم ويمكن ان يقال انما يتوجه
على الجمهور لو قال كلا حرف بمعنى الردع والزجر كما قال الكسائي حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الردع
والزجر فليتأمل (قوله ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها) قال الرضي انما بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة
معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده (قوله والا فلم لا نونت) في الشرح وأدخل المصنف لا على الفعل
الماضي لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرار لا (قوله وقد
تتعين للردع) تتعين بالمثناة الفوقية وفاعله ضمير كلا باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها
(قوله وقد يمتنع كونها للزجر نحو وماهي الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده) في الشرح ان لم يكن قبلها
ما يصح رده فبعدها ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشري ذلك فقال يجوز أن
يكون كلا ردعا لمن ينكر ان يكون احدى الكبر (قوله وجوز الزمخشري كونها حرف الردع ونون كما في سلاسل) في الكشاف
وقرأ ابن نهيك كلا سيكفرون بعبادتهم أي سيجحدون كلا سيكفرون بعبادتهم كقولك زيدا مررت بغلامه وفي محتسب ابن
جني كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الرأي والاعتقاد كلا ولقائل أن يقول ان صحت هذه الرواية فهي كلا
التي هي للردع قلب الواقف عليها ألفها نونا كما في قواريرا والضمير في سيكفرون للآلهة أي سيجحدون عبادتهم ويقولون
والله ما عبدتمونا وأنتم كاذبون انتهى ما في الكشاف فما نقله المصنف عن الزمخشري ان كان هو الذي في الكشاف فهو نقل
بالمعنى لان ما يقال في قواريرا يقال في سلاسلا وفي اعراب السفاقسي وانتقد على الزمخشري بان المنقول عنه القراءة في
الشواذ أبو نهيك بالكنية وأن الطبري نقل عنه كل بضم الكاف ورفع اللام على الابتداء والجملة بعده خبر (قوله ورده أبو
حيان بان ذلك) الاشارة بذلك الى التنوين (قوله وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشري في ذلك) أي ليس توجيه التنوين
في سلاسلا منحصرا عند الزمخشري فيما ذكره أبو حيان من الاوجه التي لا تتأتى في كلا بل جوز الزمخشري في صحة سلاسل
وجها آخر لم يذكره أبو حيان يتأتى في كلا ويصح به تشبيهها بسلاسل وهو كون التنوين بدلا من حرف الاطلاق وهو
الحرف الذي يتبع الحركة أعني الحرف المزيد في رأس الآية أي آخرها ﴿ (كان) ﴾ (قوله ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به) يعني
ليؤذن الكلام من أول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر انما لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيأ يجري مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي أن يقال قدم للعناية
ولكونه أهم من ان يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم وليس كذلك (قوله وقال الاكثرون) مقابل هؤلاء الاكثرين
الزجاج وابن جني ومجموعهم هو الاكثر في قوله مركب عند أكثرهم (قوله وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في
التركيب الطارئ في حال التركيب الاسنادي) في الشرح وهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي
وضعه كذلك وليس من الامور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل (قوله من الاشكال) أراد به

النظر الذى أورده على الاكثرين والبعد الذى فى قول الزجاج وابن جنى (قوله وهو قول بعضهم) فيه رد على صاحب رصف المثانى حيث قال انه قول أكثرهم وقال ابن أم قاسم فى نسبة القول بالبساطة الى أكثرهم نظر فان الظاهر أن الاكثر يقول بالتركيب (قوله بخلاف كأن زيدا قائم أو فى الدار أو عندك أو يقوم فانها فى ذلك كله للظن) انما لم يقل هؤلاء بان كان للتشبيه فى هذه المواضع لان خبرها حينئذ نفس اسمها الا ان زيدا هو نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الرضى والاولى أن يقال انها للتشبيه أيضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة ليصح تشبيه أحدهما بالآخر الا أنه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك يقول كأنى أمشى كأنك تمشى والاصل كانى رجل يمشى وكانك رجل تمشى (قوله الثانى الشك والظن) يحتمل أن تكون الواو هنا بمعنى أو وأن تكون على بابها ويكون العطف تفسيريا (قوله فاصبح بطن مكة الخ) يحتمل أن يريد ببطن مكة جوفها التى تدفن فيها الاموات فيكون المراد بقشعر امتزلزلا من اقشعر الرجل اذا أصابته قشعريرة أى رعدة وان يريد بها أرضها فيكون المراد بقشعر امتزلزلا أو ممحلا من اقشعرت السنة اذا أمحلت وهذا الاخير هو الملائم لقول المصنف فالمعنى أنه كان ينبغى أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام لانه لها كالغيث (قوله لانه ليس فى الارض حقيقة) يعنى فلا يشبه الارض بالارض التى ليس هو بها وانما يشبه بذلك لو كان فى الارض حقيقة لتكون الارض التى هو بها مشبهة بالارض التى ليس هو بها (قوله وأجيب بامور) قيل والجواب أيضا ان هذا البيت من تجاهل العارف كقول الشاعر

أيا شجر الخابور مالك مورقا * كانك لم تجزع على ابن طريف

لانه يعلم أن هشاما مات فيكون التشبيه من جهة المعنى كانه قال وجود هشام للانام كالغيث على وجه الارض (قوله أحدها ان المراد بالظرفية) يعنى فى قوله بها ان الباء فيه ظرفية (قوله والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريرى كانى بك تنحط) هذا رابع المعانى الاربعة لكأن وفى الشرح المراد وحملوا عليه مثل قول الحريرى اذ هو متأخر عن تلك الطبقة مات بعد الخمسمائة وأقول هذا ليس بمتعين لجواز أن يكون الضمير فى قوله وحملوا عائدا على النحاة المتأخرين لا على الكوفيين المتقدمين القائلين بان كان للتقريب أو يكون عائدا عليهم ونسب حمل قول الحريرى اليهم على سبيل التغليب لوقوعه فى صحبة ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقق وتنحط بتشديد الطاء المهملة مضارع انحط ينحط اذا انحدر من علو الى سفل وبعده الى اللحد وتنغط وقد أسلمك الرهط الى أضيق من سم واللحد بفتح اللام الشق فى جانب القبر واللحد بضم اللام لغة فيه وتنغط تغوص والسم هنا بفتح المهملة الثقب الضيق ومنه سم الخياط (قوله وقد اختلف فى اعراب ذلك) الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الامثلة (قوله فقال الفارسى الكاف حرف خطاب والباء زائدة فى اسم كان) هذا فى غير قول الحريرى وأما فى قوله فيقال الياء حرف تكلم والباء زائدة فى اسم كان (قوله وقال المطرزى الاصل كانى أبصرك تنحط وكانى أبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء) قال الرضى الاولى أن يقول مبقى كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شئ ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا أى تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال أى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة اه والمطرزى هو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم عبد السيد الفقيه الحنفى النحوى الاديب الخوارزمى المعتزلى ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم وهو كما يقال خليفة الزمخشرى فانه توفى تلك السنة كما ذكرنا فى حرف الالف وتوفى المطرزى سنة عشر وستمائة (قوله كان اذنيه الخ) التشوف التطلع والتطاول والعامل فى اذا معنى التشبيه الذى فى كان والقادمة واحدة قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح (قوله وحذفت النون للضرورة) هذا عند غير الكسائى وأما هو فيقول بجواز حذفها فى السعة

(كل)

(قوله كل اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه وأجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن) لا يقال قد تأتى كل مضافة الى المنكر والمراد استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب وقد تأتى مضافة الى المفرد المعرف والمراد استغراق الافراد كقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل وقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه لانا نقول المراد ان ذلك هو الاصل وعند خلو المقام عن القرائن وأجاب تاج الدين السبكى فى شرح منهاج البيضاوى عن الآية والحديث بأنهما من قبيل المعرف الجنسى وهو فى المعنى كالنكرة

كالنكرة والجواب الاول أشمل (قوله ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك تنوين قلب ليعم أفراد القلوب كما عم كل أجزاء القلب) يعني ومن أجل ان المفرد النكرة الواقع بعد كل غير مضاف الى ما بعده يكون كل فيه لاستغراق الافراد وجب على هذه القراءة تقدير كل قبل متكبر ليعم افراد المتكبر فيلزم عموم افراد القلب المضاف اليه لان لكل متكبر قلبا او يصير في القلب عموما عموم الافراد وهو من كل المقدرة بعده وعموم الاجزاء من كل الواقعة صريحا قبله وذلك لان المراد الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك الا بتقدير كل أخرى بعد القلب وجعل كل المذكورة لاستغراق الاجزاء قال ابن الحاجب في أماليه وقرأ باقي القراء باضافة قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التأويل لانك لما أضفت قلب الى متكبر ومتكبر مفرد غير مضاف اليه كل وجب أن يبقى على حكم الافراد كما في قولك أكلت كل رغيف زيد او كل رغيف انسان واذا ابطل العموم في ذلك بطل العموم فيما أضيف اليه كل لانه انما يعم اذا لم ينسب الى ما بطل العموم فيه واذا ابطل العموم فيما أضيف اليه كل وجب حمل الكلية على اجزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول لعم في الثاني وقد بطل التعميم في الثاني ولو عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد قلوب حتى يعم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تأويل الآية لان المعنى الذي سيقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى متكبر كأنه قيل كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفي الشرح وفي كلام المصنف نظر فان كلا مضافة الى نكرة فكيف تأتي الاجزاء على رأيه وقوله ليعم افراد القلوب أيضا مشكل فانه لا عموم في افراد مدخولها المضافة اليه وكل انما أضيفت الى متكبر موصوف بجبار فتعم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة الى افراد قلوبهم اهـ وأقول الجواب عن الاول ان الاجزاء أتت من تعذر استغراق الافراد وجعل كل لاستغراق الاجزاء وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المفيدة للعموم في افراد ما دخلت عليه افادته العموم (قوله وان الذي حانت الخ) حانت بالمهملة هلكت والمراد به هنا ذهبت هدرا وفلج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضرية مذكر مصروف كذا في الصحاح قيل الذي في البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى مثل القوم فافرد الذي نظرا الى لفظ موصوفه وجمع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه (قوله كم قد ذكرتك الخ) ذكرتك بكسر الكاف خطاب لامرأة وكذلك الخطاب في بذكركم وانما عبر عنها بضمير جماعة الذكور للتعظيم كقوله تعالى فقال لاهله امكثوا (قوله وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد) يعني وكل ههنا للعموم الافراد فلا يكون نعتا وفي الشرح بل هو شيء ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على أهل الكمال وأما على ارادة العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر اذا أنت فضلت أمرأ ذا نباهة * على ناقص كان المديح من النقص وقال آخر ألم تر ان السيف ينقص قدره * اذا قيل هذا السيف خير من العصا وأقول كل التي ينعت بها تدل على كمال المنعوت بها في معنى ما تضاف اليه لا على كماله مطلقا فلو كانت كل في البيت نعتا لكان معناه يا أشبه الناس الكاملين في الانسانية بالقمر فلا تفيد المبالغة في الوصف بالحسن بانه أشبه بالقمر من كل فرد من افراد الانسان لانه كم من ناقص في الانسانية أجمل صورة من كامل فيها ثم لا يخفى حسن تفضيل فرد على افراد نوعه من غير اشعار بكمال بعض الافراد أو نقصها نحو زيد احسن الناس وما استشهد به الشارح انما يدل على امتناع تفضيل كل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كتفضيل شيء من ذي نباهة على شخص مشهور بعدمها او على امتناع تفضيل فرد من نوع كامل على فرد من نوع ناقص كتفضيل سيف على عصا (قوله نلبث حولا كاملا الخ) نلبث بفتح الموحدة بعد اللام مضارع لبث بكسرها أي نقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدر فعل بكسر العين قياسه فعل بفتحها والحول السنة والمنهج الطريق (قوله مع انها في المعنى منزلة منزلة ما لا تباشره) لانها في المعنى منزلة منزلة كل المضافة الى الضمير وتلك لا تباشر العامل (قوله وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء) في الشرح ليس كذلك بل الغالب عليها أن تكون تابعة نحو جاء القوم كلهم وأكرمتهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها أن لا يعمل فيها الا الابتداء وأقول مراده حكمها في كونها معمولة لا بطريق التبعية (قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل) هذا عجز بيت صدره عميد

اذا مادت عليه دلاؤهم ويقع فى بعض النسخ ذكر البيت بكماله يقال ماد الشئ يميد اذا تحرك وفى الشرح وكأنه يصف منهلا أى انه يضطرب ويتحرك اذا تحركت عليه الدلاء ليصدر عنه كل من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أى ريان قال أبو زيد الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد (قوله فلما تبينا الهدى الخ) فى الصحاح اتقى يتقى أصله اوتقى على وزن افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء وادغمت ولما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقى بفتح التاء فيهما ثم لم يجدوا له مثالا فى كلامهم يلحقونه به فقالوا اتقى يتقى مثل قضى يقضى (قوله كل امرئ مصبح فى أهله الخ) هذا البيت تمثل به أبو بكر رضى الله عنه فى مرضه لما قدم المدينة مهاجرا وهو لحكيم النهشلى كان يرتجز به وهو بيت واحد من تام الرجز أو بيتان من مشطوره ففى كلام المصنف تغليب حيث نسب الى أبى بكر قول ما ليس هو له لوقوعه مع من نسب اليه قول ما هو له وفيه أيضا لف ونشر مرتب ومعنى مصبح فى أهله يوجد فيهم صباحا أو يقال له انعم صباحا أو يسقى الصبوح وهو شرب الغداة والشراك بكسر المعجمة سير النعل (قوله كل ابن أنثى الخ) والآلة الحدباء النعش الذى يحمل عليه الميت (قوله الا كل شئ الخ) هذا البيت قدمر فى الخاء المعجمة (قوله وقول السموأل اذا المرء لم يدنس الخ) السموأل بسين مهملة وميم مفتوحتين وواو ساكنة وهمزة مفتوحة هو ابن عادياء اليهودى من شعراء الحماسة وفى القاموس والسموأل بالهمز طائر يكنى أبا براء وذباب الخل وابن عادياء واللؤم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء الجسد وفى صفة أهل الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم أى من أجسادهم والعرض أيضا النفس يقال أكرمت عنه عرضى أى صنت عنه نفسى وفلان نقى العرض أى برئ من أن يشتم أو يعاب وقد قيل عرض الرجل حسبه كذا فى الصحاح (قوله فى قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة) فى الكشاف رهينة ليس بتأنيث رهين فى قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتأنيث النفس لانه لو قصدت الصفة لقيل رهين لان فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وانما هى اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كأنه قيل كل نفس بما كسبت رهن اه وعلى هذا محل الشاهد تأنيث المسند اليه فى كسبت لا تأنيث رهينة وفى البحر والذى اختاره أنها ما دخلت فيه التاء وان كان بمعنى مفعول فى الاصل كالنطيحة ويدل على ذلك أنه لما كان خبرا عن المذكر كان بغير تاء قال الله تعالى كل امرئ بما كسب رهين ولما كان خبرا عن المؤنث كان بالتاء كما فى هذه الآية اه وعلى هذا تكون رهينة محل الشاهد أيضا (قوله كل رحل كل هذه زائدة) فى الشرح لا نسلم زيادتها فان العموم فى الرحل مراد كما انه كذلك فى الرفيقين أى ان كل رفيقين لكل رحل هذا شأنهما ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم فى الرحل وهو مطلوب اه وأقول لو لم تكن زائدة لكانت للعموم وقد أضيف الرفيقان اليها فتتقيد رفقتهما بعمومها فيصير المعنى كل مترافقين فى كل فرد من أفراد السفر هما اخوان وليس ذلك بمراد لعدم تناوله المترافقين فى سفر واحد أو أكثر بل ليس بمفيد لعدم تحقق المترافقين فى جميع الاسفار (قوله لها متنتان خظاتا) هذا أول بيت لامرئ القيس وهو قوله لها متنتان خظاتا كما * أكب على ساعديه النمر والمتنتان جنبتا الظهر وخظاتا بخاء فظاء معجمتين قال الكسائى أى تحركتا من خظا يخظو اذا تحرك وكان حقه خظتا كما يقال غزتا (قوله اذا قيل ان خظاتا فعل وفاعل) يعنى وأما اذا قيل انه مثنى خظاتا وهو المكتنز وان أصله خظاتان حذفت نونه للضرورة فلا يكون مما نحن فيه وفى الصحاح ويقال لحمه خظا بظا أى مكتنز وأصله فعل وأنشد البيت ثم قال وأصله خظاتان فحذف النون استخفافا ويقال أراد خظتا فرد الالف التى كانت سقطت لاجتماع الساكنين فى الواحد لما تحركت التاء اه (قوله ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا اثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) فى الشرح فينبغى الاتيان حينئذ بضمير الجماعة لا بضمير الواحد وأقول التنظير بالآية انما هو لكون المثنى فيها وهو الطائفتان لم يرد به اثنان معينان وانما أريد التكثير ولا يلزم من الاتيان بضمير الجماعة فى الآية الاتيان به فى البيت لورود الضمير فى الآية باعتبار غير الاعتبار الذى ورد به فى البيت لانه فى الآية باعتبار مجموع الافراد وفى البيت باعتبار كل واحد (قوله ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان) فى الشرح ثم حمل على المعنى اذ قال هما اخوان وفى نسخة على اللفظ فاما النسخة الاولى فظاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد أضيفت الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار وأما النسخة الاخرى التى هى ثم حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد مذكر فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجوابه أن المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المعنى وهذا هو معناها الا انها

بحسب

بحسب ما تضاف اليه فا ٓل الامر الى الحمل على معنى كل وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف اليه اه وأقول
لم أر هذه النسخة التي أصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عند اقرائنا لهذا الكتاب وزيادتها على
عشر (قوله وقوله قوما ما ابدل من القنا الان قومهما من سببهما اذ معناه تقاومهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال) في الشرح
ينبغي أن يقول لان قومهما من سببها بضمير المفرد المؤنث عائدا الى القناة اذ المراد أن يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة
بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما أعربه وهذا انما يناسبه أن يكون قوم القناة من سببها لا كون مقاومة الرفيقين
من سببهما وأقول مراد المصنف ان تقاوم الرفيقين من سبب قناتيهما ففي عبارته حذف مضاف دل عليه كون تقاومهما
ناشئا من تعاطيهما القنا الذي هو تضاربهما بها واذا كان تقاومهما من سبب قناتيهما كان بين تقاومهما والقنا ملابسة
ولو قال لان قومهما من سببهما الكان أولى وأظهر (قوله أو مفعول مطلق من باب صنع الله) يعني في كونه مفعولا مطلقا
محذوف العامل وان كان الحذف في البيت على سبيل الجواز وفي الآية على سبيل الوجوب (قوله ومعنى البيت ان كل الرفقاء
في السفر اذا استقر وارفيقين رفيقين فهما كالاخوين) وفي الشرح أطال المصنف في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادعاه
وكله مبني على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هي قوماهما تثنية قوم والمثنى
مضاف الى ضمير الرفيقين ولا اشكال حينئذ لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا التقرير ان كل رفيقين في السفر
اخوان وان تعادا قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من
قوماهما بفتحة واحدة وسلكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثا على شرائها اه وأقول أصرح من هذه
النسخة التي رآها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير للجمل شاهدا على تثنية قوم (قوله وكل أناس
الخ) تقدم الكلام عليه في رب (قوله وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه) لان ما نحن فيه أن تكون كل مضافة الى منكر
وعلى هذه الرواية كذلك دون الاولى (قوله جادت عليه الخ) الضمير في عليه عائد الى البيت في قوله او روضة أنفا تضمن نبتها *
غيث قليل الدمن ليس بعلم والعين مطر أيام لا يقلع والثرة بالمثلثة المفتوحة والراء المشددة قال في الصحاح سحاب ثراى كثير
الماء وعين ثرة وهي سحابة تأتي من قبل قبلة أهل العراق قال عنترة وأنشد البيت والحديقة الروضة ذات الشجر والروضة
الانف بضمتين التي لم ترع قال في الصحاح روضة أنف بالضم لم ترع وكأس أنف لم يشرب بها قبل ذلك كأنه استؤنف
شربها مثل روضة أنف والدمن بكسر الدال المهملة وسكون الميم البعر وقليل هنا بمعنى النفي والمعلم بفتح الميم الاثر يستدل به
على الطريق يعني ان الغيث ليس معه بعر ينقص طيبه وان الروضة لم تكن بمعلم يطؤه الدواب فتتغير رائحتها (قوله من كل
كوماء كثيرات الوبر) كوماء كحمراء الناقة العظيمة السنام والوبر بفتح الموحدة الصوف يقال وبر البعير فهو وبر بكسر الموحدة
فيهما (قوله وعليه أجاز ابن عصفور في قوله * وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه *) في الشرح الاتيان بضمير الجمع مع ارادة
الحكم على كل واحد قليل فالحمل عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لاسيما وقد تأيد الافراد بقوله نصحه وبقوله في
عجز البيت * وما كل مؤت نصحه بلبيب * فحمل الاول على الامر الكثير معتضد بالكثرة بمناسبة الصدر للعجز فكيف يعدل
عن ذلك مع عدم الملجئ اليه وأقول لا يرد هذا على ابن عصفور لانه انما جوزه بناء على جواز الاتيان بضمير الجمع عائدا الى كل
التي اريد بها الافراد (قوله اخوتي لا تبعدوا الخ) بعد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بعدا بفتحتين هلك وبعد
بضم العين في الماضي والمضارع بعدا بضم الموحدة وسكون العين ضد قرب وكلاهما يحتمل في البيت وامروا بكسر الميم كثروا
أو عظموا (قوله وذلك في قولها أمروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخوتها) انما خص أمروا بالذكر ولم يذكر معه وردوا لابراز
الضمير في أمروا واستتاره في وردوا ولان الواو فيه علامة الجمع والاعراب وليست بضمير او للاكتفاء به لان المقصود بيان
أن ضمير وردوا للاخوة لا لكل وفي الشرح انما خص أمروا بالذكر لنصوصيته في مطلوبه اذ يحتمل وردوا أن يكون
مفرد الاجماع والعبرة باللفظ لا بالكتابة (قوله فان حملته على مرادف القبيلة فالجمع في أمروا واجب مثله في كل حزب بما لديهم
فرحون) في الشرح لا نسلم ذلك لان الحي وان أريد به القبيلة مفرد لفظا دال على الجمع فهو كالفريق فلك رعاية لفظه ورعاية
معناه وأقول هذا وهم لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على أنه يجب مراعاة معناها اذا أضيفت الى نكرة وان معناها
بحسب ما تضاف اليه لا في عود الضمير على ما يضاف اليه كل ولهذا انظره بكل حزب بما لديهم فرحون مما المضاف اليه مفرد

لفظا جمع معنى كالحى بمعنى القبيلة (قوله وليس من ذلك وهمت كل أمة برسولهم) أى ليس مما جمع فيه الضمير العائد على كل مع ارادة الحكم على كل واحد (قوله كالجامل والباقر) الجامل القطيع من الابل مع رعاته والباقر جماعة البقر مع رعاتها (قوله ونظيره ولا تكونوا أول كافر) فان كافرا نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى لان افعل التفضيل اذا أضيف الى نكرة وجب مطابقتها لصاحبه فى الافراد والتثنية والجمع وههنا لم تطابق فوجب التاويل بما قال المصنف أو بان المراد لا يكن كل واحد منكم أول كافر به كقولك كسانا حلة أى كل واحد منا (قوله ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد) لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز أن يقال كافر بالافراد من غير أن يكون صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى بان يكون معنى ولا تكونوا ولا يكن كل واحد منكم لانا نقول المراد ولولا ان كافرا صفة لمحذوف مع ان ولا تكونوا معناه ولا يكن مجموعكم كما هو الظاهر لم يقل كافر بالافراد فالملازمة حينئذ صحيحة (قوله واشكل من الآيتين قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون) يعنى بالآيتين قوله تعالى وهمت كل أمة برسولهم وقوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين وانما كان أشكل منهما لان شيطانا مفرد لفظا ومعنى غير صفة لمحذوف (قوله ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل الى الاعتراض ببيت عنترة) فى الشرح هذا تحامل عجيب بل الظن بأبى حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها فان ذلك كله مذكور فى الكشاف وهو نصب عينيه وأقول جاز أن لا يكون فى كلام المصنف تحامل بان يكون معنى كلامه ان أبا حيان لم يظفر بها اعتراضا على ابن مالك ورد عليه لانها مجاب عنها وليس معناه أنه لم يطلع عليها واذا جاز أن يكون معنى كلامه ما ذكرنا حمل عليه (قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) فى الشرح اذا كان المراد أنه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استئنافا وصفة وحالا مقدرة وسيأتى الكلام على ذلك فى الباب الثانى (قوله والصواب أن الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها) فى الشرح قد وقع فى صحيح البخارى فى باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل أمتى يدخلون الجنة الا من أبى قالوا ومن يأبى قال من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد (قوله وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل اذ لا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم) فى الشرح فان قلت لم لا يجوز أن يكون فى مسؤلا ضمير يعود الى المكلف أى كان كل أفعال تلك الحواس فيه مسؤلا هو أى المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هى له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس ولا لبس قلت اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل أن يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضميرا يتحمله مسؤلا لا يعود الى المكلف فالالباس حاصل وأقول اللبس الذى لاجله يبرز الضمير المستتر فى الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأى شئ كان (قوله والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع) يعنى ولا يكون غير هذين وفى الشرح قد قدم فى المتن ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل الافرادى والكل المجموعى وأطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير المضاف اليه مفردا فينبغى ان يأتى ذلك التفصيل هنا وأقول هذا الصواب الذى ذكره المصنف هنا انما هو بناء على ما نص عليه ابن مالك لا على ما استظهره هو فيما سبق على انه لم يقل فيما سبق والصواب التفرقة وانما قال والذى يظهر و بين العبارتين فرق (قوله قال البيانيون اذا وقعت كل فى حيز النفى) يعنى سواء تقدمت على النفى وكانت معمولة للنفى نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ أو تأخرت عنه وكانت معمولة للنفى نحو ما كل الدراهم أخذت ولم آخذ الدراهم كلها وما أنا آخذ كل الدراهم وما أنا آخذ الدراهم كلها أو تأخرت ولم تكن معمولة للنفى نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا وما كل سوداء تمرة (قوله وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد) أراد بثبوت الفعل أعم من اسناده الى فاعله و وقوعه على مفعوله ولو قال الثبوت من غير تقييد بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم المشتق والجامد (قوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه) هذا صدر بيت عجزه * تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن * والمروى فيه رفع كل وجوز ابن جنى نصبها باضمار فعل يفسره ما بعده والسفن بضمتين جمع سفينة قال فى الصحاح والسفينة معروفة والسفان صاحبها وقال فى القاموس سفنه يسفنه قشره ومنه السفينة لقشرها وجه الماء والجمع سفائن وسفن وسفين وصاحبها سفان وحرفته السفانة اهـ ومما أولع به بعض الطلبة ان السفن

فى البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسناد الاشتهاء اليه حقيقة وليس بشئ اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان كما ذكرنا عن الصحاح والقاموس ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقيا والمجازى أبلغ منه (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن وقول أبى النجم قد أصبحت الى آخره) فى الايضاح البيانى واعلم ان المعتمد فى هذا المطلوب الحديث وشعر أبى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين أحدهما ان السؤال بأم عن أحد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه اما بالتعيين أو بنفى كل منهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا والثانى ما روى انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بل بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر أبى النجم فلأنه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية وليس فى نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشئ مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيد الذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة قال التفتازانى ولقائل أن يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا أضيفت الى المضمر لم تستعمل فى كلامهم الا تأكيدا أو مبتدا لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم وبعد هذا البيت

من ان رأت رأسى كرأس الاصلع * ميز عنه قنزعا عن قنزع

جذب الليالى أبطئى أو اسرعى * أفناه قيل الله للشمس اطلعى * حتى اذا وارك أفق فارجعى *

ومعنى عن قنزع بعد قنزع والقنزع الشعر المجتمع فى نواحى الرأس وجذب الليالى مضيها واختلافها وفى الاساس جذب الشهر أى مضت عامته وابطئى أو اسرعى حال من الليالى على تقدير القول أو كون الامر بمعنى الخبر ويجوز أن يكون منقطعا أى اصنعى ما شئت أيتها الليالى فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالى وافناه أى أبا النجم أو شعر رأسه وقيل الله أمره وارادته وقال اليمنى معناه ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة وقال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم أصنع شيأ من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لافاد تخصيص النفى بالكل ويعود دليلا على أنه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يصنع منه شيأ قط بل كله بجميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم أصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل أن يقول لما كان الضمير فى كله عائدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لابد أن يكون المضمر هو ذلك الذنب الذى ليس بمعين فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة الاولى المذكورة ودخول النفى عليها يقتضى العموم فدخول النفى عليه أيضا يقتضى ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا لم أصنع ذنبا وبين قولنا لم أصنع ذلك الذنب المذكور الذى ليس بمعين فى اقتضاء الاول العموم دون الثانى ثم يقول فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع لى وانما يمكن ذلك اذا كان هنالك ذنب ذو جزء يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا اما أن يكون المراد بالكل الكل المجموعى وهو الغالب الظاهر من دخوله فى الشخصيات فلا تفاوت تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب فى عدم اقتضاء شمول النفى جميع الاجزاء أو يكون المراد كل واحد واحد من الاجزاء كما يستعمل فى الكلى باعتبار الجزئيات فقد يظهر الفرق بينهما بانك ان رفعت الكل لزم عموم النفى لجميع الاجزاء وان نصبته لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه فى الشخص قليل فانه يلزم صدق ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منقطعا انتهى (قوله وقد صرح الشلوبين وابن مالك فى بيت أبى النجم بانه لا فرق فى المعنى بين رفع كل ونصبه) فى الشرح وكلام سيبويه فى الكتاب صريح أو كالصريح فى ذلك على ما نقله بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص واختار الشيخ تقى الدين السبكى صحة ما قاله سيبويه وحمله على ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدئ بكل ومعناها وكل فرد فعاملها المتأخر فى معنى الخبر عنها لان السامع اذا سمع المعمول يتشوق الى عامله تشوق سامع المبتدا للخبر فكان كله لم أصنع منصوبا ومرفوعا فى المعنى

سواء (قوله والجواب عن الآية) يعنى قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد أجاب التفتازانى أيضا عنها بان قال والحق ان هذا اكثرى لا كلى (قوله ثم أنيبا عن الزمان أى كل وقت رزق) ذكر كل هنا مستدرك لان ما بعد أى تفسير للزمان الذى ناب عنه ما والفعل الواقعان بعد كل فى كلما رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق (قوله والوجه الاول مقرب بان كثرة مجىء الماضى بعدها) يعنى بعد كلما مع كثرة مجيئه بعد ما المصدرية وفى الشرح كيف يكون هذا مقربا مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سواء كان فعلها ماضيا أو مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توصل بالجملة الفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا أو مضارعا ولا مزية للاول على الثانى باعتبار الكثرة وأقول بل له مزية لان الشىء الذى يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون حمله على الاكثر أقرب (قوله وان ما التوقيتية) هذا عطف على كثرة بيان للمقرب الثانى وما التوقيتية هى ما المصدرية النائبة هى وصلتها عن الزمان يعنى ان المقرب الثانى هو كون ما التوقيتية شرطا من حيث المعنى كما ان كلما كذلك ولاجل ان كلما شرط فى المعنى احتيج بعدها الى جملتين احداهما مرتبة على الاخرى (قوله ولا يجوز أن تكون شرطية) المعنى ولا يجوز ان تكون ما التى فى كلما اسم شرط مثلها ما تفعل أفعل وقيد بهذا لان التوقيتية شرط فى المعنى كما صرح به وهى الوجه الاول من الوجهين الجائزين (قوله ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم) فى الشرح لا نسلم امتناع دخول اداة العموم على العام فقد مر فى كل الداخلة على المعرف بالالف واللام احتمال ارادة العموم بكل من الاداتين ولا نزاع فى صحة دخول كل على الموصولات التى هى من صيغ العموم كالذى والتى ومن انتهى وأقول يريد بما مر فى كل ما ذكره هو فى أولها عن تاج الدين السبكى انه قال فى شرح البيضاوى ان كلا اذا دخلت على ما فيه الالف واللام وأريد الحكم على كل فرد فهل نقول ان الالف واللام هنا يفيد العموم وكل تأكيد لها أو انها لبيان الحقيقة حتى يكون تأسيسا كل من الامرين محتمل وقال تقى الدين السبكى وقد يقال ان الالف واللام تفيد العموم فى مراتب ما دخلته وكل يفيد العموم فى اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الآحاد فيصير لكل منهما معنى وهو أولى من التأكيد انتهى (قوله وقولى كلما جشأت وجاشت الى آخره) فى الصحاح جاشت نفسى غثت ويقال دارت للغثيان فاذا اردت أنها ارتفعت من حزن أو فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وفى الشرح كذا قيل ولى فيه نظر اذ لا مانع من جعله ظرفا للمقدر وليس بناء ضرورة الى كونه اسم فعل انتهى وأقول الحامل لهم على جعله اسم فاعل لا ظرفا لاثبت مقدرا ان معنى مكانك اثبتى لا اثبتى فى مكانك ولو كان ظرفا لاثبتى المقدر لكان معناه اثبتى فى مكانك وتحمدى مبنى للمفعول وقولى مبتدأ وكلما ظرف متعلق به والخبر مكانك تحمدى أو تستريحى أى قولى هذا اللفظ فلا يحتاج الى رابط

﴿ كلا وكلتا ﴾

(قوله ان للخير وللشر مدى الى آخره) المدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه مستقبل الشىء والقبل بفتح القاف والموحدة نشز من الارض يستقبلك وروى بكسر القاف جمع قبلة بكسرها أيضا (قوله على حدها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف وفى الكشاف فان قلت بين يقتضى شيئين فصاعدا فمن أين جاز دخوله على ذلك قلت لانه فى معنى شيئين حيث وقع مشارا به الى ما ذكر من الفارض والبكر فان قلت كيف جاز ان يشار به الى مؤنثين وانما هو للاشارة الى واحد مذكر قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار فى الكلام قال التفتازانى وذلك انه لما كان تثنية أسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليست على قانون أسماء الاجناس بان يلحق بآخرها ألف ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيثها ليس بالحاق التاء جوزوا فيها ما لم يجوزوا فى أسماء الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذى عن الجمع (قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا) هذا صدر بيت عجزه فى النائبات والمام الملمات والخليل الصديق وواجدى اسم فاعل مفرد مضاف الى ياء المتكلم والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف والالمام الاتيان والنزول والملمة النازلة من نوازل الدهر (قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما الى آخره) هذا البيت للفرزدق يصف فرسين تجاريا وجد الامر يجد جدا بكسر الجيم فى المضارع وفتحها فى المصدر بمعنى عظم فى أعيننا وقوله تعالى جد ربنا أى عظمة ربنا وقيل غناه وفى حديث أنس كان الرجل منا اذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا أى عظم فى أعيننا واقلعا كفا ورابى اسم فاعل من ربا الفرس اذا انتفخ من عدو أو فزع (قوله ان المنية الى آخره) الحتوف بضم المهملة جمع حتف بفتحها وهو الموت يقال مات فلان حتف أنفه اذا

مات

مات من غير ضرب ولا قتل ولا يبنى منـه فعل والسـواد هنا الشخص والجمع أسوده ثم الاساود جمع الجمع (قوله ثم الصواب فى انشاده كلاهما او فى المخارم) فى الشرح لم يتبين لى معنى البيت بتقدير ثبوت هـذه الرواية اذ المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو منقطع أفق الجبل وهى أفواه الفجاج وأقول لا يتعين ذلك لجواز ان يكون مخارم هنا جمع مخرمة بمعنى المفسدة من خرم بفتح الراء ومن يخرم بكسرها قال فى الصحاح خرمت الخرز أخرمه بالكسر اذا ثابته أى أفسدته ﴿كيف﴾ (قوله كى تجنحون الى السلم الى آخره) تقدم الكلام عليه فى كى (قوله وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل) احترز بقوله بلا تاويل من ان فى نحو عجبت من ان قمت (قوله على كيف تبيع الاحمرين) فى الصحاح واهلك الرجال الاحمران اللحم والخمر فاذا قلت الاحامرة دخل فيه الخلوق (قوله ولابدال الاسم الصريح) فى الشرح يريد بلا تأويل والاورد نحو يعجبنى ان تفعل الخير احسانك للفقراء (قوله لمخالفتها لادوات الشرط) هذا علة لقوله ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين (قوله وقيل يجوز مطلقا) يعنى سواء اقترنت بما أولم تقترن بها (قوله وهذا يشكل) الاشارة بهذا الى كون جواب كيف فى تلك المثل محذوفا لدلالة ماقبلها ووجه اشكاله ان الفعل الذى قبلها ليس بمماثل للفعل الذى بعدها فى اللفظ والمعنى وانما قال على اطلاقهم لانه لا يشكل اذا قيدا الجواب بالمذكور دون المقدر المحذوف ولقائل ان يقول لا اشكال لانا لا نقدر الجواب فعلا مثل الذى قبلها وانما نقدره فعلا مضارعا من المشيئة متعلقا بالحدث الذى قبلها والتقدير كيف يشأ الامور يشاء تصويركم أى لا فرق بين المشيئتين الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ماقبلها الا ان ماقبلها فعل اختيارى والافعال الاختيارية لها دلالة على المشيئة واستلزام لها وكثيرا ماتطلق وترادمنها كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة أى أردتم القيام اليها وقولك ذهبت الى الجمعة فاغتسل أى أردت الذهاب اليها (قوله وتقع خبرا قبل مالا يستغنى) أى عن خبر فى الحال أو فى الاصل فكيف فى قول البخارى باب كيف كان باضافة باب خبر الكان ان كانت ناقصة وحال من فاعلها ان كانت تامة ولا بد فيهما من مضاف محذوف والتقدير باب جواب كيف كان بدء الوحى وانما احتيج الى هذا المضاف لان المذكور فى هـذا الباب هو جواب كيف كان بدء الوحى لا السؤال بكيف عن بدء الوحى ثم الجملة من كان ومعمولها فى محل جر بالاضافة ولا تخرج اسم الاستفهام أعنى كيف بذلك عن الصدرية لان المراد من كون الاستفهام له الصدر ان يكون فى صدر الجملة التى هو فيها وكيف على هـذا الاعراب كذلك (قوله ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل) لان فى ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممتنع (قوله أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث) انما قيد به لانه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون كيف حالا متقدمة على عاملها المعنوى وهو ممتنع (قوله وجملة الشرط) أراد بها مجموع الشرط والجواب وأراد بضمير الجمع الذى ذكره فى المغنى مجرورا باللام (قوله قيل صحيح أو سقيم) لان الجواب المطابق للفظ عند سيبويه ان يقال على خير اوعلى شر ونحوهما وعند السيرافى والاخفش على العكس أى ان أجيب على المعنى دون اللفظ قيل على خير اوشر ونحوهما الا ان الجواب المطابق للفظ عندهما ان يقال صحيح أوسقيم (قوله على انه لم يسمع فى الحبل فى على) فى الشرح هذه شهادة نفى فى الكشف الكبير اعلم ان معنى الاستفهام قد سلب عن كيف فينفى دالا على نفس الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع أى الى حال صنعه وفى شرح الرضى وأما قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر انتهى (قوله فيلزم ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم) لان معنى تعلق الى بما قبلها ان المجرور بها معمول له بواسطتها (قوله وانما هى منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق بها وهى ومابعدها بدل من الابل) والابل مجرور بالى وقد تقرر ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه أو نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل وأقول يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر فى الشئ اذا كان تابعا مالا يغتفر فيه اذا لم يكن كذلك وبهذا يمكن ان يجاب عن قول المصنف لان دخول الجار على كيف شاذ بان يقال ان ذلك فى الدخول بالاصالة وهذا بالتبعية وعن قوله فيلزم ان يعمل فى الاستفهام فعل متقدم بان يقال هذا الاستفهام تابع ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ثم فى الشرح والذى ينبغى ان يقال ان كيف ليست فى الآية للاستفهام وانها مضافة للجملة بعدها كما فى قول بعض العرب انظر الى كيف يصنع أو يقال هى للاستفهام والجملة بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان انظر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى فيتعدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل فهو عامل فى محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام وأقول يلزم على الاول تخريج القرآن على القليل النادر

الذى لم يحكه الاقطر ب عن بعض العرب و يلزم على الثانى أن يكون الفعل الواحد متعديا بنفسه وغير متعد بنفسه (قوله الى الله أشكو الى آخره) فى الشرح يجوز ان يكون كيف باتقيان جملة استئنافية نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد تينك الحاجتين (قوله اذا قل مال المرء الى آخره) اين الفتاة هذا كناية عن ضعف الحال (قوله أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف) فى الشرح لا يصح التخريج على ذلك مع ماقدمه من ان كيف مرفوع المحل على الخبرية اذ الاقحام يقتضى أن لا يكون له محل ويمكن أن يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير أو يوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسيما لما تقدم

(حرف اللام)

(قوله مكسورة مع كل ظاهر) قال الرضى اعلم ان كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء حقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه لموافقة معمولهما وانما أبقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لئلا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير المضمر لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا أو موقوفا عليه (قوله الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة) قال الرضى وانما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين أحدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلى يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للظلوم و يا للضعيف أى ياقوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه انتهى وقيد المصنف المستغاث بالمباشر ليا لان المستغاث الذى ليس بمباشر لها بل هو معطوف على مستغاث مباشر لها لامه مكسورة نحو يا للكهول والشبان ويحصل الفرق بينه و بين المستغاث له بعطفه على المستغاث (قوله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض للاتباع) هذا جواب سؤال يرد على قوله مكسورة مع كل ظاهر تقدير السؤال ان هذه الكلية منقوضة بهذه القراءة وتقرير الجواب ان المراد انها مكسورة بحسب الاصل وذلك لا ينافى وقوعها غير مكسورة فى بعض المواضع لعارض والبعض الذى قرأ بهذه القراءة هو ابراهيم بن أبى عبلة (قوله فياشوق ما أبقى وبالى من النوى) هذا صدر بيت عجزه ويادمع ما أجرى وياقلب ما أصبى وشوق فى بعض النسخ المعتبرة مبنى على الضم وكذلك دمع وقلب وذلك على انه منادى معرفة بالقصد لا على انه مضاف الى ياء المتكلم على ماحكاه يونس من يا أم لا تفعلى حيث اكتفى من الاضافة بنيتها وضم الاسم كما يضم المفرد المنادى لان هذا الوجه أقل أوجه المنادى المضاف الى ياء المتكلم ومختص بما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام بل يجوز فيه الكسر والفتح الجائزين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم وما أبقى صيغة تعجب حذف منها المتعجب منه أى ما أبقاك وكذلك ما أجرى وما أصبى وهو بالصاد المهملة والموحدة من صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والفتوة أو بالضاد المعجمة من ضنى بالكسر يضنى ضنا مرض وأضناه المرض أدنفه وأثقله (قوله وهذا لازم له لا لابن جنى) هذا جواب عما يتوهم من ان ماذكره ابن عصفور دليلا على وجوب كون يا لى مستغاثا من أجله يبقى مايقوله ابن جنى وهو جواز كون يالى مستغاثا له (قوله لما سأذكره بعد) يعنى فى آخر المعنى الحادى والعشرين وهو ان ابن عصفور يرى لام المستغاث متعلقة بادعو وابن جنى يراها متعلقة بيا (قوله ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل) كانهم فعلوا ذلك للفرق بين لفظى اللام التى تجزم الفعل وهى لام الامر واللام التى ينتصب الفعل بعدها وفى الشرح كانهم فعلوا ذلك كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحوا اللام لتشابه ما تدخل على الفعل وأقول لام الامر مكسورة وهى داخلة على نفس الفعل فكيف يكون فتحهم تلك اللام لتشابه مايدخل على الفعل ولعل مراده التى فى نحو ان زيدا ليقوم (قوله أحدها الاستحقاق وهى الواقعة بين معنى وذات) لم يقسم ابن أم قاسم هذه اللام وانما مثل لها فى الجنى الدانى بالنار للكافرين وفى شرح التسهيل بالجلباب للجارية والجل للفرس وكل ذلك وقعت اللام فيه بين ذاتين (قوله وللكافرين النار) أى عذابها وانما فصله عما قبله لان ذلك وقعت اللام فيه بين ذات ومعنى ملفوظ وهذا بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هى مقامه فى اعرابه وانما كان التقدير فى هذه الآية ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها أو لم يجعل اللام فيه للاختصاص لان النار ليست مختصة بالكافرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم (قوله وقولك هذا الشعر لحبيب) فى الشرح هو مما وقعت فيه اللام بين

ذات

ذات ومعنى وكذا أدوم لك مادمت لى فيكون من القسم الاول لا الثانى وأقول مراده بالمعنى فى قوله وهى الواقعة بين معنى وذات المصدر الصريح الذى أريد به معناه بدليل ماذكره من الامثلة ومادمت ليس بمصدر صريح والشعر هنا بمعنى الشعور ولم يرد به معناه المصدرى وحبيب هو ابن أوس أبو تمام الطائى الشاعر شامى كان بمصر فى حداثته يسقى الماء فى الجامع ثم جالس الادباء وكان فطنا فهما فلم يزل يعانى الشعر حتى ناله فاجاده وسار شعره فبلغ المعتصم فحمله اليه فعمل فيه قصائد فقدمه المعتصم على شعراء ذلك العصر مات فى آخر سنة احدى وثلاثين ومائتين وله اثنان وخمسون سنة (قوله ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك) لان اللام على تقدير الاستغناء بذكر الاختصاص عن المعنيين الآخرين تكون لعشرين معنى وعلى تقدير عدم الاستغناء بذكر الاختصاص به يكون لاثنين وعشرين معنى وفى شرح التسهيل لابن ام قاسم قال بعضهم والصحيح ماقاله سيبويه من أنها للاستحقاق وهو معناها الخاص لانه لا يفارقها وانما جعلت لملك لانه ضرب من الاستحقاق وقد يدخلها مع ذلك معان آخر انتهى (قوله ويوم عقرت للعذارى مطيتى) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه * فيا عجبا من رحلها المتحمل * ويوم مبنى على الفتح لاضافته الى مبنى وهو معطوف على يوم فى قوله فى البيت السابق ولا سيما يوم بدارة جلجل وذلك يجوز فيه الرفع والجر ومعنى عقرت جرحت والمراد هنا نحرت والعذارى بفتح الراء وكسرها جمع عذراء وهى البكر من العذرة بضم العين وهى البكارة ورحل البعير أصغر من القتب كذا فى الصحاح والمتحمل بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من تحمل بمعنى حمل وقد ذكرنا فى حرف السين عند الكلام على سى قصة عقر امرئ القيس للعذارى مطيته (قوله وتعلقها بفليعبدوا) فى الكشاف لئيلاف قريش متعلق بقوله فليعبدوا أمرهم ان يعبدوه لاجل ايلافهم الرحلتين فان قلت لم دخلت الفاء قلت لما فى الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوه لايلافهم على معنى ان نعم الله تعالى عليهم لاتحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التى هى نعمة ظاهرة وفى الشرح ادخال الباء يعنى فى كلام المصنف على فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكى وليس كذلك وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغى أن يكون هذا على حذف مضاف أى وتعلقها بفعل فليعبدوا (قوله وقيل بما قبله) أى فجعلهم كعصف مأكول لئيلاف قريش فى الكشاف والمعنى انه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامن فى رحلتهم ولا يجترى واحد عليهم (قوله وضعف بان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت) فى الشرح رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما كسبت سلمناه لكن لا يمتنع أن يكون لهما وطوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض يعود اليهم وذكرت العلة الثانية لانها الممتن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لئيلاف قريش بآخر السورة مذهب الزجاج اه قال الحوفى ورد هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا لكان لئيلاف بعض سورة ألم تر واجماع الجميع على الفصل بينهما يرده وأقول الجواب عن هذا الرد أن القول بتعلق لئيلاف قريش بجعلهم مبنى على ان القرآن وان تفاصلت سوره شئ واحد فيتعلق بما فى سورة منه بما فى أخرى (قوله وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع فى الظرف لان الجواب مقرون بلام القسم ولام القسم لا يعمل مابعدها فيما قبلها) ونظير ذلك قول المصنف فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان اذا فى قوله أئذا مامت لسوف أخرج حيا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم فى الظروف وفى الشرح وقد مر فى الفصل الثانى من الفصول التى عقدها المصنف لاذا فى الالف المفردة ان ابن الحاجب قال فى قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم أن اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وعاملها مابعد النافية ورده المصنف بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله * ونحن عن فضلك مااستغنينا * فكيف يتأتى له بعد جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التنزيل عليه فان قلت انما جزم بذلك فى ما النافية قلت غيرها من الادوات التى لها الصدر تشاركها فى الصدرية فيكون حكم الجميع واحدا والتفريق غير متجه اه أقول لقائل أن يقول بل هو متجه لان ما النافية أوغل فى التصدر من اللام لان النافى أشد تغييرا لمعنى الكلام من غيره لان تغييره الى النقيض ومرتبة التصدير باعتبار التغيير قال الرضى وانما كانت مرتبة مايغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجىء بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ماقبله بالقصد أو مغير لما سيجىء بعده من الكلام

فيتشوش لذلك ذهنه (قوله عوض لا نتفرق) هذا بعض بيت تقدم فى حرف العين فى الكلام على عوض وهو
رضيعى لبان ثدى أم تحالفا * باسحم داج عوض لا نتفرق (قوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع) هذا عجز بيت صدره
* فيارب ليلى أنت فى كل موطن * والاصل فى رحمته أو فى رحمتك لان اسم الظاهر اذا أخبر به عن ضمير جاز فى العائد اليه
ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر بان يكون ضمير غيبة (قوله ومن ذلك) يعنى ومن اللام التى للتعليل وكذلك الضمير فى
قوله ومنها للام الثانية ومنها اللام الداخلة على عائد الى اللام التى للتعليل واعلم أن التلاوة وجعلنا منهم أئمة يهدون بامرنا
لما صبروا كما وقع فى بعض النسخ لا وجعلناهم كما وقع فى غالبها (قوله بان مضمرة بعينها) أى من غير تخيير بين اضمارها
واضمار كى (قوله ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين) جميع الكوفيين قالوا ان اللام ناصبة ثم أكثرهم قالوا
ناصبة بطريق الاصالة وباقوهم قالوا ناصبة بطريق النيابة عن ان (قوله لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين) أحد المثلين اللام
الجارة والاخرى لام لا (قوله فقال المعنى ليرضنكم) هو بلام مفتوحة للقسم ومثناة تحتية مضمومة ونون مشددة للتأكيد
وقوله والمقسم عليه محذوف المراد بالمقسم عليه الجواب (قوله اذا اقامت قد فى الخ) قد فى كفانى وحلفة منصوب على أنه مفعول
مطلق لمحذوف أى أحلف حلفة وذا بمعنى صاحب وهو هنا اللبن وأضاف الاناء للضيف لكونه شاربا فيه والمعنى لتغنى عنى
لتجعله غنيا عنى كان الطعام محتاج الى من يطعمه (قوله وابكن عيشا تقضى بعد جدته) هذا صدر بيت عجزه
* طابت أصائله فى ذلك البلد * وابكن بكسر الكاف والجدة بكسر الجيم وتشديد الدال ضد البلى بكسر الموحدة والاصائل
جمع أصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب ويجمع أيضا على أصل بضمتين وآصال بالمد قبل الصاد (قوله فعندهم أنها حرف
زائد مؤكد غير جار ولكن ناصب) فى الشرح يلزم عليه عمل عامل الاسم فى الفعل فان اللام الزائدة تعمل فى الاسماء الجر
وقد عملت فى الفعل النصب ومعناها التأكيد فى الحالتين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء فى الافعال ولا العكس
لكن لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية وأقول ولو كانوا يرون صحة هذه الكلية لا يلزم عليه عمل عامل الاسم فى
الفعل لان عامل الاسم اللام الجارة الزائدة وعامل الفعل اللام الناصبة الزائدة وهذه غير تلك بوضع الواضع وجعله غاية
الامر انهما اتفقتا فى اللفظ (قوله ووجهه عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من
نفيه) فى الشرح هذا مشكل فان التوكيد حينئذ لم يستفد من اللام لانه استفيد من نفى المسبب وأرادت نفى السبب
وأقول بل استفيد التأكيد حينئذ من اللام لانه استفيد مما تعلقت به وأقيمت مقامه بعد حذفه (قوله ياعاذلاتى لا تردن الخ)
العذل بالذال المعجمة الملامة والعواذل جمع عاذلة والامير المطاع وأخبر به عن جمع المؤنث وهو الضمير فى لسن لان فعيلا
يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير أو لان هنالك مضافا محذوفا أى ليس
أمرهن بامير (قوله وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معد) فى الشرح كيف يكون معديا وهم يقدرون قاصدا
للفعل وقضية هذا أن تكون اللام للتقوية وكثيرا يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة اسقاطها والمصنف يرى صحة
القول بانها متعلقة بالعامل بناء على أنها ليست زائدة محضة ولا هى معدية محضة بل لها منزلة بين منزلتين وأقول اذا كانت
اللام المقوية منزلتها بين الزائدة والمعدية لم يبعد اطلاق المعدية عليها (قوله وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانية) انما قيد بغير الكسائى لان قراءة الكسائى بفتح اللام
الاولى ورفع الثانية وهى قراءة ابن عباس ومجاهد وقرأ بها أيضا عمر وعلى وأبى وأبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو اسحق السبيعى
و زيد بن على الا أن هؤلاء قرؤا وان كاد بدال مكان النون وتخريجها عند البصريين على كون ان مخففة من الثقيلة واللام
هى الفارقة وعند الكوفيين على كون ان نافية واللام بمعنى الا وأما تخريج قراءة الجمهور ففى البحر اختلف فيها فعن الحسن
وجماعة ان نافية وكان تامة والمعنى تحقير مكرهم وأنه ما كان لتزول منه الشرائع والنبوات التى هى كالجبال فى ثبوتها
وقوتها ويؤيد هذا التأويل ما روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أنه قرأ وما كان بما النافية لكن هذا التأويل
يعارض ما تقدم من القراآت لان فيها تعظيم مكرهم وفى هذه تحقيره ويحتمل على تقدير ان نافية أن تكون كان ناقصة واللام
لام الجحود وخبر كان على الخلاف الذى بين البصريين والكوفيين أهو محذوف أو هو الفعل الذى دخلت عليه اللام وعلى
هذا الاحتمال وكون اللام متعلقة بمحذوف فى موضع خبر كان خرجها الحوفى اه ولا يخفى أن فى قول المصنف كثير من
الناس

الناس معارضة هذا الاخير وفى الشرح وقد جمع ابن الحاجب بين النفى فى قراءة الجمهور والاثبات فى قراءة الكسائى بان المراد بالجبال فى قراءة الجمهور آيات الله وشرائعه لانها بمنزلة الجبال فى الثبات والتمكن وفى قراءة الكسائى الامور العظيمة التى ليست بمعجزات (قوله وفيه نظر لان النافى على هذا غير ما ولم ولا اختلاف فاعلى كان وتزول) فى الشرح المخرجون للآية على ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المصنف شرطا ولا يوافقون على صحته وانما يرد عليهم بعد ثبوته بدليل لا متكلم فيه (قوله والذى يظهر لى أنها لام كى وأن ان شرطية) فى الشرح هذا كلام صاحب الكشاف وعبارته وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتتابع فى الشدة فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته أى وان كان مكرهم مسوّى لازالة الجبال معدا لذلك وقد جعلت ان نافية واللام مؤكدة كقوله وما كان الله ليضيع ايمانكم اه وفى البحر بعد كلام صاحب الكشاف وعلى تخريجه تكون ان هى المخففة من الثقيلة وكان هى الناقصة وأقول وعلى هذا قول الشارح وما ذكره المصنف ليس من مخترعاته وانما هو كلام صاحب الكشاف تحامل على المصنف (قوله فاجمع ليغلب جمع قومى الخ) يغلب بمثناة تحتية فى أوله مضارع غلب وفى الشرح وليس ما ذكره فى البيت وقول أبى الدرداء متعينا لذلك لجواز أن يكون المعنى فى البيت فاجمع منا أهلا لغلب قومى وفى قول أبى الدرداء وما أنا مريد الترك لها (قوله وتله للجبين) فى الصحاح وتله للجبين أى صرعه كما يقال كبه على وجهه وفى الكشاف تله للجبين صرعه على شقه فوقع أحد جنبيه على الارض (قوله والحادى عشر أن تكون بمعنى عند) فى الشرح هذه هى اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة أضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبته لغرة كذا أو يختص به لوقوعه بعده نحو كتبته لخمس خلون أو تختص به لوقوعه قبله نحو كتبته لليلة بقيت فمع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده والقرينة نحو بقيت لوقوعه قبله كذا قال الرضى اه (قوله فلما تفرقنا الخ) هذا البيت لمتمم بن نويرة يرثى أخاه مالكا الذى قتله خالد بن الوليد (قوله السادس عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا) فى كافية ابن الحاجب أن اللام تكون بمعنى عن مع القول قال الرضى يعنى فى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اذ لو كانت كاللام فى قلت لزيد لكان يقال ما سبقتمونا لا ما سبقونا ثم قال الرضى ويجوز أن تكون اللام للتبليغ كاللام فى قلت لزيد وانما قال ما سبقونا على الحكاية بالمعنى لا باللفظ وقوله وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة أو يكون اسم المقول القائلون محذوف لهم تكون اللام فى هذه الآية للتبليغ كاللام فى قلت لزيد ما وورد عليهم أنها لو كانت كذلك لقيل ما سبقتمونا أجاب بعضهم بان ضمير الغيبة فى سبقونا لمدخول لام التبليغ وهم المؤمنون الذين خاطبهم الكافرون وفى سبقونا التفات من الخطاب الذى فى مدخول لام التبليغ الى الغيبة وأجاب آخرون بان ضمير الغيبة فى سبقونا غير عائد على ما دخل عليه لام التبليغ واسم ما دخل عليه لام التبليغ وهم المقول لهم محذوف من سبقونا فقوله أو يكون اسم المقول لهم محذوفا يعنى من سبقونا لا من الآية لان هذا القول فى مقابلة القول بان فى سبقونا التفاتا والقول بان فى سبقونا التفاتا أقول بان المقول لهم مذكور فى سبقونا وكلاهما مبنى على كون اللام للتبليغ وفى الشرح بعد قوله أو يكون اسم المقول لهم محذوفا كذا ثبت فيما رأيته من النسخ والصواب أو يكون اسم المقول عنهم محذوفا اذ المجرور باللام هو المقول وهو مذكور لا محذوف من الآية فخطأ وليس كذلك وانما معناه أنه محذوف من سبقونا كما قررناه (قوله وحيث دخلت اللام على غير المقول لهم) فالتأويل على بعض ما ذكرنا) لانه يسقط من الوجوه السابقة كون اللام للتبليغ (قوله كضرائر الحسناء الخ) الضرائر جمع ضرة بفتح الضاد على غير قياس وضرة المرأة امرأة زوجها والبغى مجاوزة الحد والدميم بالمهملة القبيح وبالمعجمة ضد الممدوح (قوله فللموت تغذو الخ) تغذو بالغين والذال المعجمتين من الغذاء بكسر الغين وهو ما يغتذى به من الطعام والشراب وقد غذوت الصبى بالطعام واللبن فاغتذى به لا يقال غذيته وأما الغداء بفتح الغين المعجمة والدال المهملة فطعام بعينه وهو خلاف العشاء كذا فى الصحاح والسخال بكسر السين المهملة وتخفيف الخاء المعجمة جمع سخلة بفتح السين وسكون الخاء قال أبو زيد يقال لاولاد الغنم ساعة تضعه أمه من الضأن والمعز جميعا ذكرا كان أو أنثى والجمع سخل وسخال (قوله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد) اعلم أن الاستعارة ان كانت فى اسم الجنس أعنى ما وضع لشئ من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به كالاسد للرجل الشجاع وقتل للضرب الشديد فاصلية وان كانت فى الفعل وغيره من المشتقات أو فى الحرف فتبعية أما بيان

التبعية فى الفعل وغيره من المشتقات فلأن المقصود الاهم منه هو المصدر فتقع الاستعارة فى المصدر أولا ثم تبعية ذلك تقع فى المشتق فيقدر فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا الاستعارة فى لفظ النطق للدلالة ثم اشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر أصلية وفى الفعل والصفة تبعية وأما بيان التبعية فى الحروف فلأن الاستعارة تقع فى متعلق معناه أولا ثم تبعية ذلك تقع فى نفس الحرف وفسر السكاكى متعلق معنى الحرف بما يعبر به عند تفسيره مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فان هذه المعانى ترجع اليها معانى هذه الحروف وليست نفس معانيها والا كانت اسماء لا حرفا فتقدر فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا الاستعارة فى ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لترتب علته الغائية ثم استعملت اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية فجرت الاستعارة أولا فى العلة والغرضية وتبعيتها فى اللام وفسر صاحب التلخيص متعلق معنى الحرف بالمجرور فيقدر فى الآية أنه استعير العداوة والحزن بعد الالتقاط لعلته الغائية كالمحبة والتبنى لمشابهة العداوة بعد الالتقاط بعلته الغائية فى الترتب عليه والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة والحزن اللام التى كان حقها أن تستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا التفسير مأخوذ من قول صاحب الكشاف معنى التعليل فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفعل لاجله

(قوله لله تبقى على الايام ذو حيد *) هذا صدر بيت للهذلى عجزه * بمشمخر به الظيان والآس * وحيد بكسر المهملة وفتح المثناة التحتية قال فى الصحاح الحيدة العقدة فى قرن الوعل والجمع حيود وكل نتوء فى القرن والجبل وغيرهما حيده وحيد أيضا مثل بدره وبدر وأنشد قول الهذلى والمشمخر الجبل العالى والظيان بالظاء المعجمة المفتوحة ثم المثناة التحتية المشددة ياسمين البر والآس معروف (قوله فيالك من ليل الخ) مغار بضم الميم وتخفيف الغين المعجمة والفتل بالفاء والمثناة الفوقية وفى الصحاح أغرت الحبل فتلته فهو مغار ويذبل بمعجمة علم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وجره فى البيت للضرورة (قوله كقولهم لله دره فارسا ولله أنت) فى الصحاح والدر يعنى بالمهملة اللبن يقال فى الذم لا دردره أى لا كثر خيره ويقال فى المدح لله دره أى عمله ولله درك من رجل وقال الرضى وأما معنى قولهم لله درك فالدر فى الاصل ما يدر أى ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله أنت ولله أبوك فمعنى لله دره ما أعجب فعله انتهى وقال نجم الدين سعيد وأكثر ما تمثل به النحاة باضافة الدر الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم (قوله ومن يك الخ) الصليبب الشديد قال فى القاموس الصلب بالضم وكسكر وأمير الشديد والباء متعلقة برجالا بكسر الشين لا يتقدم ما فى حيز الموصوف الحرفى عليه (قوله وملكت ما بين العراق الخ) العراق بلاد يذكر ويؤنث ويقال هو فارسى معرب ويثرب بالمثلثة مدينة النبى صلى الله عليه وسلم وفى الشرح ولا تتعين الزيادة لاحتمال ان يكون أجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له كما فى قوله يجرح فى عراقيبها نصلى أو يجرح بمعنى يفعل الجرح (قوله وليس منه ردف لكم) خلافا للمبرد ومن وافقه فانهم قالوا معنى ردف تبع ولحق فتكون اللام زائدة بين الفعل المتعدى ومفعوله لتأكيد وصول الفعل اليه كما زيدت الباء فى ولا تلقوا بايديكم وممن وافق المبرد على ذلك صاحب الكشاف (قوله بل ضمن ردف معنى اقترب) يدل على أنه مضمن تفسير ابن عباس وغيره بازف وقرب (قوله أريد لانسى الخ) يجوز أن يكون تمثل بضم الفوقية فى أوله مبنيا للمفعول ويجوز أن يكون بفتحها مبنيا للفاعل والاصل تتمثل فحذف احدى التاءين منه (قوله فقيل زائدة) قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى يريد الله ليبين لكم زيدت اللام مؤكدة لارادة التبيين كما زيدت فى لا أبا لك لتأكيد اضافة الاب والمعنى يريد الله ان يبين لكم ما خفى عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم (قوله ثم اختلف هؤلاء) أى القائلون بان اللام للتعليل فقيل المفعول محذوف قال صاحب البحر وتقديره يريد الله هذا مذهب سيبويه فيما نقل ابن عطية أى تحليل ما حلل وتحريم ما حرم وتشريع ما تقدم ذكره والمعنى يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكره لاجل التبيين لهم فمتعلق الارادة غير التبيين وما عطف عليه هذا مذهب البصريين ولا يجوز عندهم أن يكون متعلقها التبيين لانه يؤدى الى تعدى الفعل الى مفعوله المتأخر بواسطة اللام والى اضمار ان بعد لام ليست لام الجحود ولا لام كى وكلاهما لا يجوز عندهم ومذهب

الكوفيين

الكوفيين ان متعلق الارادة هو التبيين واللام هى الناصبة بنفسها الا ان مضمرة بعدها (قوله وقال الخليل وسيبويه ومعنى تبعهما الفعل فى ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام ومابعدها خبر) المراد هنا من كون الفعل مقدرا بمصدر انه فى المن مصدر وحقيقته ان الفعل جرد عن أحد مدلوليه وهو الزمان وأريد به الآخر وهو الحدث قال فى الكشاف بعد ما قال ان أأنذرتهم أم لم تنذرهم فى موضع رفع بسواء على الفاعلية أو بالابتداء وخبره سواء فان قلت كيف صح الاخبار عنه قلت هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ الى جانب المعنى وقد وجدنا العرب يميلون فى مواضع من كلامهم مع المعانى ميلا بينا من ذلك قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن معناه لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن وان كان ظاهر اللفظ على مالا يصح من عطف الاسم على الفعل قال التفتازانى يعنى ان اللفظ وان كان جملة فعلية لكنه فى المعنى مصدر مضاف الى الفاعل أى انذارك وعدمه وهو مما يصح ان يخبر عنه وكذا لا تأكل السمك يمال الى معناه فيحصل اسم يعطف عليه الاسم الذى هو ان تشرب وهذا معنى هجر جانب اللفظ لا ان يجعل الفعل الذى لا تأكل فى تقدير المصدر انتهى وفى تفسير البيضاوى والفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا أريد به تمام ماوضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم فى الاضافة والاسناد اليه كقوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا وقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ومن ذلك تسمع فى قول المنذر تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فانه حمل على انه مبتدأ الا ان معناه سماعك وخير خبره وحمل أيضا على حذف ان فيكون الاسناد فيه الى المصدر حقيقة لا الى الفعل لان ان مع الفعل فى تقدير المصدر فلما حذف ان لقرينة قوله خير من ان تراه عدل بالفعل من النصب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذى هو أول أحواله والمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد تصغير ترخيم وأصل هذا ان المنذر سمع بالمعيدى فاعجبه مابلغه عنه فلما رآه استحقره وقال تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فقال له ان الرجال ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال بلسان وان قاتل قاتل بجنان فاعجب المنذر كلامه وعارمثلا يضرب لمن خبره خير من رؤيته * والخليل هو ابن أحمد بن عمرو الفراهيدى النحوى البصرى شيخ سيبويه والفراهيدى بطن من الازد وروى عن عاصم الاحول وغيره وذكره ابن حبان فى الثقات ومولده سنة مائة ولم يكن فى العرب بعد الصحابة أذكى منه ولا أجمع وهو أول من استخرج العروض وكان من أزهد الناس وأشدهم تعففا واختلف فى وفاته فقيل سنة سبعين ومائة وقيل سنة خمس وسبعين ومائة وقال أبو بكر بن أبى خيثمة أول من سمى فى الاسلام أحمد أبو الخليل بن أحمد العروضى وكذا قال المبرد واعترض بابى السفر سعيد بن أحمد فانه أقدم وأجيب بان أكثر أهل العلم قالوا انه يحمد بالياء المضمومة فى أوله والميم المكسورة وقال ابن معين أحمد وفى الشرح تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدرى ليس بقياس والقول بانه حذف فهو موجود تقديرا يدفعه قولهم الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف المصدر مقدر الكان المؤول بالمصدر هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب بها ليس بقيس على المختار انتهى وأنت خبير بان مافسرنا به المراد من تقدير الفعل بالمصدر ههنا لا يرد عليه مافى الشرح ثم ان المصنف جزم بنسبة هذا القول للخليل وسيبويه ومن تابعهما تبعا لابن عيسى فانه نسبه لسيبويه والبصريين وان بعض النحويين ذهب الى أن اللام فى ليبين لام العاقبة كما فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولم يذكر مفعول يبين (قوله يابؤس للحرب الى آخره) البوس بهمزة ساكنة وقد تبدل واوا الشدة وفى الصحاح والرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال الله تعالى وكان فى المدينة تسعة رهط فجمع وليس له واحد من لفظه مثل ذود والجمع ارهط وأراهط كأنه جمع ارهط والمراد بصيغة النداء هنا التعجب (قوله لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق) فى الشرح والمضاف أيضا جار فيلزم تعليقه ان قلنا ان عامل الجر فى المضاف اليه هو المضاف وان قلنا العامل هو اللام المقدرة لزم أيضا تعليق الحرف الجار انتهى وأقول اذا كان المراد بالجار فى قولهم الجار لا يعلق هو حرف الجر الموجود فى اللفظ لا يلزم شئ مما ألزمه به (قوله ومن ذلك قولهم لا أبا لزيد ولا أخا له ولا غلامى له على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام) قال الرضى الكثير ان يقال لا أب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين وجاء أيضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا أباله ولا أخاله فيكون معرفة اتفاقا وأجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار

المعنى فقيل لهم اللام لاتظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجابوا بان اللام ههنا أيضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد
اللام المقدرة كتيم الثانى فى تيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف
والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا
دون سائر الاضافات المقدرة باللام أجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المنفى بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف
المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه
وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة فيقولون لا أبا رجل
حالة كذا ولا غلامى لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد * واى كريم لا أباك يخلد
فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا أخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض
فى المنادى وهو شاذ كقوله * يابؤس للجهل ضرارا لأقوام * وفى حاشية التفتازانى فان قيل لو كان لا أباك على الاضافة لكان
معرفة فيجب الرفع وتكرير الجار قلنا الغرض من هذا الفصل ان يصير المضاف كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر ترك الرفع
والتكرار لكونه فى صورة النكرة والخبر مقدر لكن على وجه العموم أى لا أباك موجود وليس المعنى على نفى صفة وحال
عن أبيه لانهم قصدوا بهذا الابهام ان يكون معنى لا أباك ولا أب لك سواء وان كان الاب فى الاول معرفة وفى الثانى نكرة كما
يقال لا كان أبوك موجودا ولا كان لك أب بتعريف المسند اليه فى الجملة الاولى وتنكيره فى الثانية مع ان النحوى واحد
(**قوله** وجعل الاسم تشبيها بالمضاف) يعنى حتى أعطاه حكمه فى حذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ (**قوله**
على لغة من قال ان أباها وأبا أباها) هذا صدر بيت لرجل من بلحارث وقبله واها لريا ثم واها واها * هى المنى لو اننا نلناها
ياليت عيناها لنا وفاها * بثمن نرضى به أباها (**قوله** وقولهم مكره أخاك لا بطل) قولهم مجرور بالعطف على لغة من قال ومكره
خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر وبطل معطوف على مكره (**قوله** وجعل حذف النون) هذا معطوف على جعل أبا وأخا مبيان
لا غلامى له كما ان المعطوف عليه لبيان لا أباله ولا أخاله (**قوله** نزاعة للشوى) أى للاطراف لان الشوى اسم لليدين والرجلين
من الآدميين أو لجلدات الرأس لانه أيضا جمع شواة وهى جلدة الرأس (**قوله** ولا محوّلان) لان هذا خبر مبتدأ محذوف أى
ولا هما محولان وفى الشرح قال فى الصحاح والعادى العدو والاكيل الذى يؤاكلك والاكيل أيضا الآكل فيمكن ان يقال
انهما محولان عما هو مجار للفعل فى التحرك والسكون وان تحولا بهما لاجل المبالغة ولا مانع من ذلك فى الآية ولا فى البيت
بل هو ظاهر فيهما اذ المعنى ان هذا مبالغ فى عداوتك وعداوة زوجك وان يكون الملتمس لا كل الزاد مبالغا فى الاكل وهو
الاليق بقصد الشاعر فى التمدح بالكرم وأقول اما عدو فان سلم انه محول عن عاد فلا نسلم ان عاديا مجار لفعله فى حركاته وسكناته
لانه لم يستعمل من العداوة ثلاثى مجرد حتى يكون عاد مجاريا لمضارعه وأما أكيل فان سلم انه محول عن آكل للمبالغة فلا نسلم ان
البيت ليس فيه مانع من المبالغة فان قوله فانى لست آكله وحدى يدل على ان مراده بالاكيل المشارك له فى الاكل لا المبالغ
فيه وكيف والمبالغة فى الاكل صفة مذمومة عند العرب وفى الشرح أخرج البخارى عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى
يأتى بمسكين يأكل معه فادخلت رجلا يأكل معه فأكل أكلا كثيرا فقال يانافع لا تدخل هذا على سمعت النبى صلى الله عليه
وسلم يقول المؤمن يأكل فى معى واحد والكافر يأكل فى سبعة امعاء ثم فى الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدوا وأكيلا
صفتين مشبهتين ونصب المعمول على التشبيه بالمفعول قلت اما فى عدولك فيمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون معمولها الا سببيا
وأما فى التمى له أكيلا فلذلك ولامتناع تقديم معمول الصفة عليها (**قوله** وفى الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو) فى
التعليق ينبغى اذا ضبط محذوف وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر لا صفة له وذلك لان مستقرا أريد به لفظه
فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعتا له نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد وصف بقوله صفة لعدو
على حد قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة وأما اذا ضبطا بالرفع على الخبرية أى هو محذوف صفة لعدو فلا اشكال
وأقول لا نسلم ان مستقرا أريد به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما أريد به لفظه معبرا به عن معناه ولذلك لم يذكر
هذا فى الشرح (**قوله** وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك) فى الشرح
كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المفعولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه (**قوله** والضمير على هذا
للتولية)

للتولية) فيكون مفعولا مطلقا وانما لزم على هذا المعنى الذى ذكره الفارسى ان يكون الضمير البارز فى موليها للتولية لانه معنى مراعى فيه الاعراب واظهار ما هو مقدر فى الآية فيكون وجهة فيه تقدير مفعول ثان فى الآية كما ان ذى فيه تقدير مضاف اليه كل فيها ولانه لو لم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز فى موليها ولا يصح ذلك لان مفسره فيها وجهة مضاف اليها كل وهذا وجهه مضافة الى كل واذا كان المفعول الثانى اول فى الآية مقدرا والمفعول الاول مذكورا تعين كون البارز فى موليها التولية وسقط ما فى الشرح وهو لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عائد الوجهة ولا يكون فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهة وليس الضمير عائدا عليه انما هو عائد على الوجهة والمعنى ان الله تعالى مول كل ذى وجهة وجهته انتهى وأقول بل فيه تعدى العامل الى الضمير وظاهره معا نظرا الى ظاهر اللفظ دون الحقيقة وهو مراد المصنف (قوله وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذى ووجهته ليلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا) ادخال حرف ذى وهو المضاف الى وجهة فى هذا التعليل ليس على ما ينبغى لان اعتباره انما هو لان المولى صاحب الوجهة لا نفسها وفى الكشاف وقرئ ولكل وجهة على الاضافة والمعنى وكل وجهة الله موليها فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك لزيد ضربت ولزيد أبوه ضارب به انتهى قال السفاقسى ورد بان العامل اذا تعدى لضمير الاسم لم يتعد الى ظاهره المجرور باللام لا تقول لزيد ضربته ولا لزيد انا ضاربه وسببه ان تعديه للضمير بنفسه يقتضى قوته وبواسطة يقتضى ضعفه ولا يكون العامل الواحد قويا وضعيفا ويلزم أيضا منه ان المتعدى الى واحد يتعدى الى اثنين انتهى وفى حاشية التفتازانى فان قيل العامل فى المثال الموافق والممثل مشتغل بالضمير فكيف يعمل فى المتقدم قلنا العامل محذوف والمذكور تفسير له أى لكل وجهة الله مول موليها ولزيد أبوه ضارب ضارب به والمفعول الآخر محذوف أى أهلها ولا حاجة الى ما قيل ان الضمير للمصدر أى مول التولية وضارب الضرب أو ان لكل وجهة انما هو المفعول الاول محذوف المضاف أى لكل صاحب وجهة وضمير موليها هو المفعول الثانى وايراد النظير تنبيه على الوجهين لكن لا يخفى انه لو أراد هذا لكان ينبغى ان يشير الى المضاف المحذوف (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) هذا صدر بيت عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب وفى الشرح سراقة بضم السين المهملة أظنه سراقة بن مالك بن جعشم المدلجى من الصحابة نزل بقديد فمات سنة أربع وعشرين والرشا بكسر الراء وبالشين المعجمة مع المد الحبل قصره للضرورة واعاد الضمير عليه مؤنثا على معنى الآلة وعند متعلق بذئب لما فيه من معنى التأخر والمعنى ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء متأخر عند اشتغاله بما لا يمكن امتهن نفسه فى السقى وأرخى الارشية فى الآبار انتهى وقيل عجزه والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب والرشا جمع رشوة ورشوة بضم الراء وفتحها وهى الجعل والجمع رشا ورشا ومعنى البيت هجو رجل من القراء يسمى سراقة بانه يرائى ويقبل الرشا وانما صيره ذئبا لحرصه على أخذها وفى حواشى التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها فى بحسبك لم يكن بعيدا وفى الشرح وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن فى ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره (قوله ورد بان معنى الحرف لا يعمل فى المجرور) هكذا وقع فى أكثر النسخ والاظهر ما فى بعضها وهو معنى الفعل (قوله وفيه نظر لانه) أى معنى الفعل الذى فى الحرف قد عمل فى الحال فيعمل فى المجرور لان العامل فى الحال أقوى من العامل فى المجرور ألا ترى ان العامل فى الحال عامل فى صاحبها (قوله وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم) سيقول المصنف فى الباب الثالث ان التحقيق انها ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة (قوله قلت لما ذكر فى اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف) فى الشرح معنى قولك زيدا اضربته وقد يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غاية الامر انه دال عليه ومفسر له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا منه وأقول الدليل على كونه عوضا من المحذوف انه لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف والمعوض هو الذى لا يجمع بينه وبين العوض (قوله ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه) فى الصحاح البت القطع ويقال لا أفعله بتة ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وفى شرح اللب وقد تجىء اللام لازما فى بعض المصدر المؤكد لغيره نحو لا أفعله البتة فان سيبويه حكم فى كتابه بان اللام فيه لازمة وفى الشرح قد يكون الشئ عوضا ويحذف كالتاء فى اقامة فانه مصدر أقام فحقه ان يجئ على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض عنها التاء فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلاة لكن قد قيل هنا كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا

عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر عزمت على اقامة ذى صباح * لامر ما يسود من يسود ومثله فى الكلام
كثير وأقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التاء فى اقامة عوض عن الالف المحذوفة وانما هى كالعوض عنها اذ لو كانت عوضا
لم يجز حذفها (قوله وزعم الكوفيون ان اللام فى المستغاث بقية اسم وهو آل) قال الرضى وحكى الفراء عن بعضهم ان أصل
يالزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهى و يا لله ونحوهما (قوله واحدى الالفين) هما
الالف التى فى حرف النداء والالف التى هى وسط آل (قوله نخير نحن الى آخره) فى الشرح خير خبر لنحن محذوف ونحن
المذكور توكيد للضمير فى خير ولو قدر مبتدأ لزم الفصل به بين خير ومن وهو أجنبى ولو قدر فاعلا لخير لزم اعمال الوصف غير
معتمد ولم يثبت والمثوب المرجع (قوله وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار) يعنى أجيب عما استدلوا به بانا لا نسلم ان يا لا فيه أصله
يا آل فلان بل أصله يا قوم لا فرار او لا نفر فحذف المنادى وما بعد لا النافية أو أصله يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف وقولهم
ان الجار لا يقتصر عليه ان أرادوا فى الاختيار فسلم ولا يضر هنا وان أرادوا مطلقا فممنوع ألا ترى الى الاقتصار على التاء والفاء
وان كانا غير جارين فى قوله الا اركبوا الا الجموا الا تا * قالوا جميعا كلهم الا فا (قوله فيا شوق ما أبقى الى آخره) تقدم الكلام عليه
فى أوائل حرف اللام (قوله نعم هو) أى تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل لازم لابن عصفور لانه جعل اللام فى يالى
للمستغاث لاجله وقال فى يالزيد لعمرو ان لام لعمرو متعلقة بادعوا ولا شك انه مستغاث لاجله فتكون اللام فى يالى اذا كان
مستغاثا لاجله متعلقة بادعوا و يلزم المحذور (قوله و ينبغى له هنا) أى فى لام عمرو من يالزيد لعمرو ان يعلقها بادعوا بل
يعلقها بادعوا والتخلص من هذا الالزام فى يالى (قوله وانما ادعيا وجوب التقدير) يعنى تقدير عامل آخر للمستغاث لاجله ولم
يكتفوا بعامل المستغاث (قوله وأجاب ابن الضائع بانهما مختلفان معنى) فان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام
الداخلة على المستغاث له لام التعليل (قوله كقوله تعالى تبغونها عوجا) هذه الجملة فى محل نصب على الحال من الواو فى تصدون
عن سبيل الله من آمن به والاصل تبغون لها عوجا فحذفت اللام ومعنى كونهم يطلبون للسبيل عوجا انهم يلبسون على الناس
و يوهمون ان فيها عوجا عن الحق بقولهم شريعة موسى لا تنسخ و بتغييرهم صفة الرسول صلى الله عليه وسلم أو انهم يحرشون
بين المؤمنين لتختلف كلمتهم (قوله والقمر قدرناه منازل) أى قدرنا له منازل وقال الزمخشرى وغيره ان منازل ظرف وان الضمير
قبله مضاف محذوف وعبارة الكشاف ولا بد فى قدرناه منازل من تقدير مضاف لانه لا معنى لتقدير نفس القمر منازل
والمعنى قدرنا سيره فى منازل (قوله واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) فى الكشاف والضمير فى كالوهم أو وزنوهم ضمير
منصوب راجع الى الناس وفيه وجهان ان يراد كالوا لهم أو وزنوا لهم فحذف الجار وأوصل الفعل وان يكون على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل أو الموزون ولا يصح ان يكون ضميرا مرفوعا للمطففين لان الكلام
يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا فان جعلت الضمير للمطففين انقلب
الى قولك اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث
واقع فى الفعل لا فى المباشر والتعلق فى ابطاله بخط المصحف وان الالف الذى يكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط
المصحف لم يراع فى كثير منه حد المصطلح عليه فى علم الخط (قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا) هذا صدر بيت عجزه قوله ولقد
نهيتك عن بنات الاوبر وقد تقدم الكلام عليه فى أل (قوله فتولى غلامهم الى آخره) الظليم الذكر من النعام والجمع ظلمان
(قوله اذا قالت حذام فانصتوها) هذا صدر بيت عجزه فان القول ما قالت حذام وحذام بفتح الحاء المهملة و بالذال المعجمة اسم
امرأة مثل قطام (قوله و يلزمه ان يذكر هذا المعنى من معانى الى أيضا) فى الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يهمله بل ذكره
من معانى الى أيضا قال فى التسهيل ومنها الى لانتهاء الغاية مطلقا وللمصاحبة وللتبيين وأقول سبقه الى هذا الاعتراض غيره
ومنشؤه انهم أعادوا الضمير المنصوب بيلزم على ابن مالك وقرؤا يذكر مبنيا للفاعل لا للمفعول وجعلوا هذا الكلام
اعتراضا من المصنف عليه وانما هو لبيان ما لزم شرح كلام ابن مالك لا لاعتراض والمعنى و يلزم هذا الشرح الذى ذكر الكلام
ابن مالك الخ فى اللام ان يذكر هذا المعنى من معانى الى أيضا (قوله سقيا لزيد وجدعا له) الجدع بسكون الدال المهملة قطع
الانف وقطع الاذن وقطع اليد وقطع الشفة وبسكون الذال المعجمة السجن والحبس وأما بفتح الذال المعجمة فولد الشاة
فى الثانية وولد البقرة والحافر فى الثالثة والابل فى الخامسة (قوله ولا هى مقوية للعامل لضعفه) اللام فى للعامل لام تقوية

لقوية وفي اضعفه لتعليل التقوية وأما تعليل النفي فقوله لان لام التقوية الى آخره (قوله وليس تقدير المحذوف أعني كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه) في الشرح في الكلام على الجهة الخامسة من الباب الخامس عند قوله مسئلة وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا جازان يقدره ابن عصفور متأخرا وتقديره كذلك لا يمنع من ادخال اللام على مفعوله المقدم كما في قولك لزيد ضربت بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر مؤخرا للاهتمام بشأن الظرف المذكور للتبيين انتهى وأقول لو قدر العامل هنا أعني مؤخرا لكانت اللام لتقويته لضعفه بالتأخير ولا يصح هنا ان يكون للتقوية لان لام التقوية تصلح للسقوط وهذه لا تصلح فلا يصح ان يقدر العامل أعني مؤخرا (قوله بل التقدير ارادتي لزيد) في الشرح ليس المراد بل تقدير المحذوف الذي تتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدأ ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر فيتعلق بمحذوف على ما هو المعروف وأقول يدل على ان هذا مراد المصنف قوله فيما قبل ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له وقوله فيما بعد وانما يريدون بها انها متعلقة بمحذوف للتبيين اذ لا يطلق الاستئناف الا في الجمل (قوله فقيل اللام زائدة وما فاعل) يؤيد هذا القول قراءة ابن أبي عبلة هيهات هيهات ما توعدون (قوله وقيل هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر) في البحر قال الزجاج البعد لما توعدون أو أي بعد لما توعدون وينبغي ان يجعل كلامه تفسير معنى لا تفسير اعراب لان هيهات لم تثبت مصدريتها وقول الزمخشري فمن نونه نزله منزلة المصدر ليس بواضح لانهم قد نونوا أسماء الافعال ولا نقول انها اذا نونت نزلت منزلة المصدر وقال ابن عطية في قراءة من ضم هيهات ونونه انه اسم معرب مستقل وخبره لما توعدون أي البعد لوعدكم كما تقول النجح لسعيكم وقال صاحب اللوامح فاما من قرأ هيهات فرفع ونون احتمل ان يكونا اسمين متمكنين مرتفعين بالابتداء وما بعدهما خبرهما بمعنى البعد لما توعدون والتكرار للتأكيد ويجوز أن يكونا اسما للفعل والضم للبناء مثل حوب في زجر الابل لكنه نون لكونه نكرة انتهى ثم قراءة الجمهور بفتح التاء من هيهات هيهات هي لغة الحجاز وقرأ هارون عن ابي عمرو بفتحهما منونتين وقرأ أبو جعفر بضمهما من غير تنوين وعنه وعن الاحمر بالضم والتنوين وقرأ أبو جعفر وشيبة بكسرهما من غير تنوين وهي في تميم وأسد وعن خالد بن الياس بكسرهما والتنوين وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو والاعرج باسكانهما وفي التكميل لشرح التسهيل ان في هذه الكلمة ما ينيف على أربعين لغة (قوله وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين) انما لا يجوز تعلقها بالفعل لعدم الفائدة ولانه يلزم تعدي فعل المخاطب الى ضميره (قوله ويحتمل انها أصل قراءة هشام بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء وتكون على ابدال الهمزة) لم يقرأ هشام كذلك وانما قرأ بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء وضمها نعم قرأ كذلك ابن ذكوان رفيق هشام وقرأ بها أيضا نافع (قوله وهو ان تقدره جمع اللهاة) في الصحاح اللهاة الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم والجمع اللهى واللهيات واللهوات (قوله شبهت) يعني المنايا بشيء يبتلع الناس ثم حذف المشبه به وذكر المشبه وأثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به المحذوف وهو اللهى التي أريد بها الافواه فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية وذلك الاثبات استعارة تخييلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية وهذا على مذهب صاحب التلخيص في الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد ذكرنا المذاهب في شرح الخطبة (قوله وحركتها الكسر) قال التفتازاني تشبيها لها باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر يعني في ان كلا منهما مختص بنوع من الكلم وعامل (قوله وسليم تفتحها) سليم بصيغة التصغير قبيلة من العرب (قوله وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل) في الكشاف واللام في ليكفروا محتملة ان تكون لام كي وكذلك في وليتمتعوا فيمن قرأها بالكسر والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين بنعمة النجاة قاصدين التمتع بها والتلذذ لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا أنجاهم الله ان يشكروا نعمة الله تعالى في انجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التلذذ والتمتع وان تكون لام الامر وقراءة من قرأ وليتمتعوا بالسكون تشهد له ونحوه قوله تعالى اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير انتهى وفي الشرح فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء التعليل قلت اما ان تجعل اللام للصيرورة والعاقبة على ما يقوله الكوفيون أو تجعل للتعليل الوارد على طريق المجاز (قوله في قراءة من سكنها) هي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون عن نافع (قوله ويؤيده ان بعدهما فسوف تعلمون) لان المعنى فسوف تعلمون شؤم الكفران والتمتع ووبال عاقبتهما

وذلك يقتضي ان الامر بالكفران والتمتع للتهديد وفي الشرح لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط يترتب مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سيأتي أو يقال ان قوله فسوف تعلمون مقتض للتهديد فيؤيد حمل الامر السابق على التهديد ويصير الكلام متلايم الاطراف (قوله واما متعلق بفعل مقدر مؤخر أي واحكم أهل الانجيل بما انزل الله أنزله) في الشرح وكذا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا يجوز أن يكون تعليلا لفعل محذوف متأخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما يقدر المحذوف متأخرا قصدا الى الاختصاص والى ان الحذف دليل على ان الاهتمام بالمذكور أكثر وأقول ليس فعل ذلك للحفظ فقط كما هو مقتضى تقريره بل هو للزينة أيضا والذي ذكره المعربون في نصب حفظا أنه بفعل مقدر أي وحفظناها حفظا أو بالعطف على زينة باعتبار المعنى كأنه قيل انا خلقنا الكواكب زينة وحفظا (قوله لتعن بحاجتي) في الصحاح وعنيت بحاجتك أعنى عناية فانا بها معنى على وزن مفعول واذا أمرت منه قلت لتعن بحاجتي (قوله محمد تفد نفسك كل نفس الى آخره) هذا البيت لابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الشذور ومحمد هو نبينا صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر ابن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى ههنا اجمع الامة وما بعده مختلف فيه ولد عام الفيل على الصحيح في يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول وقيل لثمان منه وقيل لليلتين وقيل لعشر وبعث الى الناس كافة بمكة وهو ابن أربعين سنة وأقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الاصح ثم هاجر الى المدينة يوم الاثنين فأقام بها عشرا بالاتفاق فالصحيح ان عمره ثلاث وستون سنة وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الاول قال الحاكم ولد يوم الاثنين وخرج من مكة مهاجرا يوم الاثنين وقدم المدينة يوم الاثنين وتوفي يوم الاثنين صلى الله عليه وسلم ولم يختلف أهل السير في أنه صلى الله عليه وسلم توفي في شهر ربيع الاول ولا في انه توفي يوم الاثنين وانما اختلفوا في أي يوم كان ذلك من الشهر فجزم ابن اسحق وابن سعد وابن حبان وابن عبد البر بانه كان لاثنتي عشرة ليلة خلت منه وبه جزم ابن الصلاح والنووي في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبر وصححه ابن الجوزي وقال موسى بن عقبة في مستهل الشهر وبه جزم ابن زبير في الوفيات ورواه أبو الشيخ بن حبان في تاريخه عن الليث بن سعد وقال سليمان التيمي لليلتين خلتا منه ورواه أبو معشر عن محمد بن قيس أيضا والقول قول الجمهور وقد استشكله السهيلي بان الوقفة كانت في حجة الوداع يوم الجمعة بالاتفاق ولا يمكن أن يكون ثاني عشر شهر ربيع الاول في سنة احدى عشرة يوم الاثنين لا على تقدير كمال الشهور الثلاثة ولا على تقدير نقصانها ولا على تقدير كمال بعضها ونقص بعضها لان ذا الحجة أوله الخميس فان نقص هو والمحرم وصفر كان ثاني عشر شهر ربيع الاول يوم الخميس وان كمل الثلاثة كان يوم الاحد وان نقص بعضها وكمل البعض كان اما الجمعة أو السبت وقد أجيب عن هذا الاشكال بان تفرض الشهور الثلاثة كوامل ويكون قولهم لاثنتي عشرة ليلة خلت منه أي بأيامها كوامل فتكون وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر وهو يوم الاثنين وفيه نظر لما روى البيهقي في دلائل النبوة باسناد صحيح الى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض لاثنتين وعشرين ليلة من صفر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليلتين خلتا من شهر ربيع الاول فهذا يدل أن أول صفر يوم السبت فلزم نقصان ذي الحجة والمحرم وقوله وكانت وفاته اليوم العاشر أي من مرضه يدل على نقص صفر أيضا فاتضح ان قول سليمان التيمي راجح من حيث التاريخ وأما قول من قال مستهل شهر ربيع الاول فعلى أن يكون أحد الشهور ناقصا والله تعالى أعلم (قوله وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله) في الشرح ويمكن ان يخرج البيت الاول على أن الفعل مرفوع أصله يكون لكنه سكن النون لاجل الادغام الجائز فأبدلها لاما وادغم ثم التقى ساكنان فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائغا في السعة من باب التقاء الساكنين على حده (قوله دوامي الايد يخبطن السريحا) الدوامي جمع دامية وفي الصحاح الدامية الشجة التي تدمى ولا تسيل والايدي جمع يد حذف منه الياء اكتفاء بالكسرة والسريح بمهملتين السيور التي يخصف بها الواحدة سريحة (قوله على مثل أصحاب البعوضة الى آخره) البعوضة هنا ماء لبني اسد وفي الشرح ويقال خمش وجهه بفتح الميم في الماضي يخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل ممكن في البيت انتهى وأقول كون الاخير مرادا هنا في غاية البعد وحر الوجه ما بدا من الوجنة وحر الرمل خالصه وحر الدار وسطها كذا في الصحاح

(قوله

(قوله لكن بشرط تقدم قل) ليكون الامر الذى هو قل عوضا من اللام كذا فى الكشاف (قوله كقوله قلت لبواب الى آخره) لا يقال استشهد المصنف بالشعر للوقوع فى النثر لانا نقول ليس هذا استشهاد اللوقوع فى النثر وانما هو استشهاد لمجرد الوقوع ولوسلم فليس الاستشهاد بالبيت وحده بل مع نفى الضرورة عنه واذا انتفت الضرورة ثبت الاختيار ولزم صحة الوقوع فى النثر (قوله وقيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول البيت لا فى حشوه) لما استدل ابن مالك على ان حذف اللام من تيذن ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول ائذن بالهمزة اعترض عليه بان قول الشاعر ائذن ضرورة فقد تخلص ابن مالك من ضرورة وهى حذف اللام بضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل فاجاب المصنف بان اثبات الهمزة انما يكون ضرورة اذا كان فى الحشو لا فى أول الكلام وهى هنا واقعة فى أول الكلام لانها واقعة فى أول البيت لا فى أول المصراع الثانى من البيت وفى الشرح وفى اطلاقه المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور فان التصريع فيه جعل العروض الذى حقه ان يخالف الضرب فى الوزن موافقاله فيه والتقفية جعل العروض الموافق للضرب فى الزنة موافقاله فى الروى فالانشاد للمصنف من قبيل المقفى لا المصرع لان عروض الرجز مستفعلن وهى هنا كذلك على زنة ضربه الا انه دخله الخبن زحافا وليس الالحاق الا فى الروى فقط (قوله أحدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية) اعلم ان المضارع انما انجزم بعد الطلب لانه كلام لا بد من حامل للمتكلم عليه فالحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب لمضمونه والحامل على الكلام الطلبى كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصود الذلك المذكور لا لنفسه فيكون حينئذ معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا (قوله والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب) يعنى مدلولا عليه بذلك الطلب قال الرضى ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا (قوله وأيضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير) فى الشرح الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان أفعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما أحسن زيدا وما ألطفه وما أظرفه الى غير ذلك مما لا ينحصر ونحو قضو الرجل بمعنى ما أقضاه وحسن أولئك رفيقا بمعنى ما أحسنهم رفيقا كلها متضمن للحرف الذى حق الانشاء ان يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة وأقول المراد بالحرف فى قول المصنف معنى الحرف هو الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بموجود وحينئذ لا ترد أفعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بموجود (قوله وابطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم فى جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع) فى الشرح وما ذكره ابن مالك مبنى على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضى العلية كما صرح به ابن الحاجب فى أماليه حيث قال لا يشترط فى الجواب أن يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يقتضى العلية انتهى وفى البحر و يقيموا مجزوم على جواب الامر وهذا قول الاخفش والمازنى ورد بانه لا يلزم من القول ان يقيموا ورد هذا الرد بانه أمر المؤمنين بالاقامة لا الكافرين والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشئ فعلوه لا محالة وفى المطول وأما قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ آخر نحو ان توضأت صحت صلاتك وفى حاشيته للسيد المذكور فى الكتب المعتبرة فى الاصول ان كلمة ان قد غلبت فى السببية فدلت على ترتب الثانى على الاول وانها تستعمل فى الشرط الذى هو جزء من العلة التامة فيعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتنى ضربتك ان الضرب الثانى مترتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وأما قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الى أن المؤمنين ينبغى ان يبادروا الى امتثال قول النبى صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلاة سبب لاقامتهم اياها لا تتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضأت صحت صلاتك يشعر بالمبالغة فى اعتبار الوضوء فى صحة الصلاة حتى كانه المحصل وحده

بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد التوقف فقط (قوله وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل الخالصين منهم) فى الشرح كانه والله أعلم أخذه من اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضى التشريف لهم وانما شرفهم لاخلاصهم فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأت له فى بعض المواضع كقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وأقول هذا المعنى بعد تسليم انه حامل له على ذلك ان لم يتأت فى نحو هذه الآية فالجواب الاول متأت فيه (قوله ولا يجوز ان يتوافقا) أى الجواب والمجاب فيهما أى فى الفعل والفاعل وعلى ما قاله المبرد يتوافقان اما فى الفعل فظاهر وأما فى الفاعل فلان المواجه باقيموا والعائد عليه ضمير يقيموا هو العباد المؤمنون (قوله وأيضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة) يعنى ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة وهذا اذا كان الفاعل واحدا على ما لا يخفى وصرح به البيضاوى وأبو حيان فى تفسيريهما (قوله وليس بشئ) لان ذلك ليس من أسباب بناء الفعل المعرب واعلم أن المصنف أجمل فى حكاية هذا القول وفى رده بعض اجمال وبين ذلك أبو حيان فقال وقيل مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الامر والمعنى واقيموا قاله أبو على وفرقة ورد بانه لو كان مضارعا بلفظ الخبر ومعناه الامر لبقى على اعرابه بالنون كقوله تعالى هل أدلكم على تجارة ثم قال تؤمنون والمعنى آمنوا واعتل أبو على لذلك بانه لما كان بمعنى الامر بنى كما بنى الاسم المنادى المتمكن على الضم لما شبه بقبل وبعد (قوله وزعم الكوفيون وأبو الحسن) هذا عطف على قوله فيما سلف وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملها (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) أى الحدث المقترن بالزمان ففى العبارة ادنى مسامحة (قوله توكيد مضمون الجملة) المراد بمضمون الجملة هنا النسبة الاسنادية المفسرة بتعلق احدى جزئى الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ويكون لنسبته خارج تطابقه فى احدى الازمنة أو لا تطابقه (قوله ولهذا زحلقوها فى باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين) يجوز فى زحلقوها أن تكون بالفاء وان تكون بالقاف والمعنى أخروها وفى الشرح واحترز بابتداء الكلام من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا فى ابتدائه ثم قال وقد يعترض بانما فان السكاكى ادعى ان سبب افادتها للحصر ان للتأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادت الحصر ولا ينتقض بان زيدا القائم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم توالى المؤكدين فى المثال الاول وعدم كونهما ابتداء فى الثانى وقال ابن مالك قد يجمع بين الا وبانا كيدا للتنبيه نص عليه فى توضيح البخارى وقد يعترض أيضا بمثل لسوف يقدم زيد انتهى وأقول فى كلامه نظر اما أولا فلان مراد المصنف بمؤكدين فى قوله كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين مؤكد مضمون الجملة أعنى النسبة الاسنادية يدل على ذلك قوله وفائدتها أمران توكيد مضمون الجملة وحينئذ لم يدخل جاء القوم كلهم أجمعون ولا قام زيد نفسه عينه حتى يحترز عنهما بابتداء الكلام لان التأكيد فيهما ليس لمضمون الجملة وانما هو لمفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا قول ابن مالك لان بانا كيد لمضمون لا لا لمضمون الجملة وانما هو لمفرد من مفرداتها ولا يرد أيضا لسوف يقدم زيد لان اللام فيه وان كانت مؤكدة للنسبة الاسنادية الا ان سوف ليست كذلك وانما هى مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعنى معنى الاستقبال واما ثانيا فلان السكاكى لم يجعل السبب فى افادة انما الحصر ان للتأكيد وما كذلك وانما جعل سبب افادتها للحصر تضمنها معنى ما والا ونقل عن بعض النحاة فى مناسبة تضمنها ذلك ان أن للتأكيد وما كذلك وعبارته فى المفتاح والسبب فى افادة انما معنى القصر هو تضمينه معنى ما والا ولذلك ترى ائمة النحو يقولون انما تأتى اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ويذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى على بن عيسى الربعى وانه كان من أكابر علماء النحو ببغداد وهو ان كلمة ان لما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة فلا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو تضاعف تأكيدها فناسب ان تضمن معنى القصر لان قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد انتهى قال الكرمانى فى شرح البخارى ولا يخفى عليك أن المراد أن انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكر سر وضع لذلك لان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على أصلهما مرادتان بوضعهما (قوله والجواب ان الحكم فى ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر) فى الشرح وقد يجاب أيضا بان اللام فى هذه الآية لمجرد التأكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للحال كما جردت اللام للعوضية فى الاسم الشريف وهو الله وسلبت معنى التعريف وأقول هذا بعينه سينقله المصنف عن الزمخشرى فى قوله تعالى ولسوف أخرج حيا ويضعفه بان فيه خلع اللام عن معنى الحال من غير ضرورة (قوله مردود بانه) أى تقدير أبى حيان يقتضى حذف الفاعل من الآية لان

ان

ان يذهبوا الى تقديره منصوب على انه مفعول القصد وعلى تقدير المصنف مجرور على انه مضاف اليه ولا يقام المنصوب مقام ناصبه فى اعرابه ويقام المضاف اليه مقام المضاف فيه (قوله ووجهه ان قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم) فى الشرح وأيضا فالفعل من ان زيدا لعسى يقوم ولنعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالى فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه فى الحال وأقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الماضى الجامد نحو ان زيدا لعسى يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف علل هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك ان يعلل بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله الغزنى) هو بالغين المفتوحة المعجمة والزاى الساكنة بعدها نون مكسورة فياء (قوله وقالوا انما هذه لام القسم) فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم لان القسم وجوابه فى محل رفع خبر لان وهى مع معموليها سدت مسد معمولى فعل القلب فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله كما توسطت فى قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ويقع فى بعض النسخ بعد قوله كعلمت ان زيدا القائم والصواب عندهما الكسر أى عند الكسائى وهشام لانهما يريانها لام الابتداء وهى تعلق فعل القلب الذى وقعت فى حيزه (قوله وفى امالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا) فى الشرح كانه قصد بايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه مخالف للجماعة وهذا الكلام الذى نقله عنه ليس بصريح فى المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقتران المبتدا بها لفظا وعلى هذا فالمخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتدا لفظا أو تقديرا وحينئذ فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدا فى الاصل والتقدير لزيد قائم وأخر المبتدا وقدم الخبر وايلا اللام فقيل لقائم زيد فقد وليها المبتدا تقديرا وان لم يلها لفظا فلا ينافى ذلك قوله يجب معها المبتدا وأقول لا يخفى بعد هذا الاخير والظاهر انه انما ذكره لاحتماله لموافقة الجماعة ولمخالفتهم اما المخالفة فبأن يكون مراده بوجوب المبتدا معها وجوب دخولها على نفس المبتدا وأما الموافقة فبأن يكون مراده به وجوب وقوعها فى جملة اسمية بان تدخل على نفس المبتدا أو على خبره (قوله والمشهور ان هذه لام القسم) فى الشرح الظاهر ان الاشارة بهذه الى اللام القريبة التى حكاها عن بعضهم داخلة على المتصرف المقرون بقد ولا تكون الاشارة بها الى التى ابتدأ الكلام عليها من قوله الثانى الفعل نحو ليقوم زيد اذ يلزم عليه مشهورية القول فى نحو ليقوم زيد بان لامه لام القسم وهو اما ممتنع عند الجمهور للخلو من نون التوكيد أو قليل عند من أجازه كابن مالك وأقول جاز ان تكون الاشارة بهذه الى اللام التى ابتدأ الكلام عليها ويكون المعنى والمشهور ان هذه لام القسم فيجب لها ويراعى فيها ما يجب فى لام القسم (قوله وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب) لان مراده منه اما ان لام الابتداء يجب دخولها على المبتدا واما انه يجب وقوعها فى الحالة الاسمية وكلاهما مقتض لعدم وقوعها فى الجملة الفعلية التى ليست خبرا لان (قوله وكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم) فى الشرح يجوز حذف الفعل بعد قد كقول الشاعر   افد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد   أى وكان قد زالت ولم يجعلوا ذلك ضرورة ففيما ادعاه من عدم تبقية قد بعد حذف الفعل نظر وأقول بعد تسليم ان حذف الفعل بعد قد ليس بضرورة مراده بقوله وكما لا يحذف الفعل بعد قد هو الحذف من غير دليل وذلك لا ينافى جواز حذف الفعل بعد قد لدليل كما فى هذا البيت قال المصنف فى بحث قد وقد يحذف الفعل بعدها لدليل وأنشد البيت (قوله لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما) فى الشرح يحتمل ان ابن الحاجب لم يستضعفه من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع الظاهر رابطا فى غير مقام التفخيم ولا شك انه ضعيف عند سيبويه والمحققين وأقول بعد تسليم ان ابن الحاجب لم يستضعفه الا من جهة وقوع الظاهر رابطا مراد المصنف أيضا ان تكرار الظاهر على انه رابط انما يضعف اذا صرح بهما (قوله وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا) فى الشرح هذا الكلام يقتضى استواء المقدر والملفوظ فى المعنى المقصود وان التقدير انما روعى لحفظ نظام الصناعة وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجملة الاسمية غير المستفاد من الجملة الفعلية بسبب افادة الاولى فى مثل هذه الصورة لتقوى الحكم وعدم افادة الثانية له فانى يقال بان معناهما واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره أهل البيان وأما النحاة فلا تفرق بين الاسمية والفعلية فيه نظر وأقول اختلاف المستفاد من الجملة الاسمية مع المستفاد من الجملة الفعلية بالثبوت والحدوث لا ينافى اتفاقهما فى المعنى المقصود كقيام زيد فانه المعنى المقصود من قام زيد وزيد قائم والقول بان مثل هذا انما يذكره أهل البيان لا النحو قول صحيح لان هذه مسئلة

من علم البيان دون النحو وذكر النحوى له لا على انه مسئلة من النحو لا ينافى ذلك وقد وافقنا الشارح فى اطلاق اسم البيان على مثل هذه الابحاث بناء على انه يطلق على المعانى والبيان والافثل هذه الابحاث انما هى من علم المعانى (قوله وأما الاول فقد قال جماعة فى ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا وبقيت اللام) لا يقال هذا ليس بقادح فى الاول لان حاصله قياس عدم حذف المبتدا بعد لام الابتداء على عدم حذف الفعل بعد قد والاسم بعد ان والقادح فى ذلك اما ابداء عدم الجامع أو اظهار الفارق لانا نقول هو اشارة الى الفرق بين لام الابتداء وبين قد وان وتقريره انا ان سلمنا المشابهة بين اللام وبين كل واحد منهما الا ان اللام لم يضيق فيها كما ضيق فيهما ألا ترى ان جماعة من النحاة قالوا بحذف المبتدا بعد اللام فى هذه الآية ولم يقل أحد بحذف واحد منهما فى نثر الكلام فضلا عما هو فى أعلى درجات البلاغة وقد ضعف المصنف قول هذه الجماعة فى بحث ان المكسورة الهمزة المشددة النون بان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين (قوله ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد) هذا معطوف على قوله فقد قال جماعة لانه فى معنى لان جماعة قالوا فى الشرح جوازه هذا ليس مما الكلام فيه بانه لم يحذف منه شئ اذ زيد مبتدا ولقائم خبره قدم عليه على رأى الجماعة أو مبتدا وقائم خبر مقدم واللام داخلة على المبتدا تقديرا على ما جوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدا فى ولسوف يعطيك ربك وأقول لايراده وجه وهو بيان الفرق بين قد وان وبين لام الابتداء بان لام الابتداء اتسع فيها ما لم يتسع فى قد وان لانها يجوز دخولها على الخبر المتقدم على المبتدا ولا يجوز فى قد دخولها على غير الفعل ولا فى ان دخولها على غير المبتدا او الخبر الظرف فلا يلزم من امتناع الحذف مع قد وان امتناعه مع اللام (قوله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع) فى الشرح يحمل كلام الزمخشرى على ان مراده ان لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعية وحينئذ يستقيم الكلام ولا يرد عليه شئ مما ذكره (قوله أم الحليس لعجوز شهربه *) هذا صدر بيت من قصيدة لرؤبة بن العجاج وفى القباب لعنتر بن عروش بالشين المعجمة وعجزه * ترضى من اللحم بعظم الرقبة * ومن قصيد اشطاط اللص الذى يضرب به المثل فيقال الص من شظاظ وعجزه * علمها الانقاص بعد القرقرة * وأنشد ابن طريف صدر بيت شظاظ رب عجوز من غير شهربه قال الميدانى زعموا انه مر بامرأة من بنى غير وهى تعقل بعيرها وتتعوذ من شر شظاظ وبعيرها مسن وكان هو على صغير فشغلها ثم استوى على بعيرها وجعل يقول رب عجوز من غير شهربه * علمها الانقاص بعد القرقرة الانقاص صوت صغار الابل والقرقرة صوت مسناتها والحليس تصغير الحلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان والمراد بها هنا امرأة والشهربة الكبيرة ومن للبدل أى ترضى بدل اللحم (قوله لهنك من برق على كريم) هذا عجز بيت صدره * الا يا سنا برق على قلل الحمى * واصل لهنك لانك فقلبت الهمزة هاء والسنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة والقلل جمع قلة وهى من كل شئ أعلاه (قوله دليل الاول) يعنى بالاول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل ان (قوله فغبرت بعدهم الى آخره) غبرت بالمعجمة والموحدة بمعنى بقيت وناصب من النصب بفتحتين وهو التعب واخال بكسر الهمزة على الافصح وفى الشرح ومستتبع اسم مفعول أى أظن انى طالب منى ان اتبعهم فى المضى والرحيل ولا أبقى بعدهم انتهى والذى رأيته فى النسخ المقروءة انما هو بكسر الموحدة على انه اسم فاعل أى أظن انى لاحق بهم وتابع لهم (قوله ودليل الثانى) يعنى بالثانى عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد ان (قوله ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك والوارد منه فى التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير) قال بدر الدين فى شرح الالفية وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد انتهى واذا كان مراده بالمعمول غير الظرف والمجرور لم يرد عليه ما أورده المصنف ولا ما أورده الشارح وهو قوله تعالى ان الانسان لربه لكنود وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد (قوله الا ان يدل دليل على قصد الاثبات) يعنى فلا تصير اللام لازمة بل تبقى جائزة على أصلها (قوله كقراءة أبى رجاء وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام) ما اسم موصول والعائد محذوف أى للذى هو متاع الحياة الدنيا ولا شذوذ فى حذف العائد المبتدا هنا لطول الصلة (قوله ان كنت قاضى نحبى الى آخره) النحب المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات وجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله والمعنى لو لم تمنوا بوعدمت (قوله ويجب تركها مع نفى الخبر) فى الشرح هذا أيضا ذكره ابن مالك وقيده بان يكون اللبس مأمونا والا طرلم وجب تركها مع الثانى فان قيل كراهية لاجتماع

اللامين

اللامين كما استذكره هو في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا ❊ للامنشابهان ولا سواء فلما قد يكون النافي ما فلا يجتمع مثلان وقد يقال حمل على ما فيه اجتماعهما طرد اللباب انتهى وأقول نفي الخبر دال على كون ان ليست نافية دلالة ظاهرة اذ لو كانت نافية لم ينف الخبر بعدها ودلالة غير نفي الخبر دون دلالته في الظهور وقد يخفى فلذا وجب ترك اللام مع نفي الخبر وجاز ذكرها مع غيره لتقويه دلالته (قوله أمسى أبان الى آخره) أبان علم وفي صرفه خلاف فمن صرفه رأى ان وزنه فعال ومن منعه الصرف رأى ان وزنه افعل منقول من أبان ماضي يبين واختاره هذا ابن مالك وجزم به في التوضيح وقال القرافي النحاة والمحدثون على عدم صرفه قال ونقله ابن يعيش في شرح المفصل عن الجمهور والاعلاج جمع علج بكسر الاول وهو الرجل من كفار العجم ويجمع أيضا على علوج والعلج أيضا العير وسودان جمع اسود كعميان جمع أعمى وقال الفراء جمع الجمع (قوله القسم الثاني) يعني من السبع لامات التي ليست بعاملة وانما اتى بلفظ القسم هنا البعد ما بينه وبين الاول مع وجود فصل بينهما (قوله ولكنني من حبها لعميد) سيذكر المصنف في آخر الكلام على لكن المشددة النون انه لا يعرف له قائل ولا تتمة وفي الصحاح العميد والمعمود الذي هده العشق (قوله وقيل اللامان للابتداء) في الشرح المراد باللامين اللام الداخلة في قوله لعميد والداخلة في قوله لمن اعلاج سودان وفيه قلق في التصنيف فان الواقعة في قوله لمن اعلاج سودان قد انقضى الكلام عليها بما تقدم وذكر المصنف بعدها قسما آخر فالعود الى الكلام على تلك اللام بعد ما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس على ما ينبغي لما فيه من التشويش انتهى وأقول لا يتعين ذلك وما المانع ان يراد باللامين اللام الزائدة التي ذكر انها تدخل في خبر المبتدا وخبر ان المفتوحة الهمزة وخبر لكن واللام التي زعم الكوفيون انها بمعنى الا ولا تشويش لعدم الفصل بين هاتين اللامين بلام أخرى ولما استدل الكوفيون على مجيء اللام بمعنى الا بقول الشاعر ❊ وما أبان لمن أعلاج سودان ❊ أجاب عنه هذا القائل وأجاب عن قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد ولو سلم فقوله على ان الاصل ولكن انني وقوله على ان ما في وما أبان ظاهر في ان المراد اللامان في هذين البيتين ومع ذلك لا قلق ولا تشويش (قوله وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين) يعني القول بان اللام للاستثناء والقول بانها للابتداء وان الكلام تم عند أبان وابتدئ لمن اعلاج سودان وذلك ان المعنى على القولين السابقين اثبات كون أبان من اعلاج سودان وعلى القول الاخير نفيه (قوله ومازلت من ليلى الى آخره) هام ذهب من العشق أو غيره والهائم من الابل الذي يصيبه داء فيهيم أي يذهب على وجهه في الارض ولا يرعى والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة اسم مفعول من اقصيته أبعدته والمراد بفتح الميم المذهب اسم مكان من راد يرود جاء وذهب (قوله وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها) علل صاحب البحر وشارح اللباب بعد هذا القول بان اللام حينئذ من صلة من وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه وتعليل المصنف أشمل وبالنظر الى نفس اللام بخلاف تعليلهما فانه بالنظر الى ما وقعت فيه (قوله هنا وقيل انها في موضعها وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره) لا يقال اللام في لبئس جواب قسم مقدر ومجموع القسم وجوابه هو الخبر لا الجواب وحده لانا نقول ان المقصود من الجملة القسمية هو جوابها وأما القسم فمؤكد له ومقرر لوقوع مضمونه (قوله وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال وأقرب التوجيهات ان يكون يدعو تاكيدا ليدعو الاول واللام في لمن لام الابتداء والخبر الجملة التي هي قسم محذوف وجوابه لبئس المولى (قوله وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين) هكذا قال أبو علي الفارسي وقائل هذا الاعراب هو الزجاج وهو من البصريين وفي اللباب والاحسن ان تبقى ذلك على أصله من كونه اسم اشارة ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعده يدعو جملة محكية للكافر يوم القيامة فمن مع صلته مبتدأ وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكي بعد القول الجملة على حالها من كونها مصدرة باللام (قوله والجملة حال) والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا هذا القول للفراء وفي حاشية اللباب لمصنفه وانما يستقيم لو قيل يدعى بدل يدعو أي ذلك هو الضلال مدعوا لكن مجيئه بصيغة فعل الفاعل وليس فيه ضمير يرجع الى المدعو يضعف هذا الوجه (قوله أحدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل) قال الاخفش يدعو بمعنى يقول وما بعده مبتدأ محذوف خبره أي يقول لمن ضره أقرب من نفعه هو مولاي وفي حاشية اللباب وهذا التقدير فاسد لان الكافر كيف يقر بان ضر الوثن أقرب من نفعه وهو ضلال بعيد ويزعم انه مولاه وانما يصح لو كان اللام لام الجر قال شارح اللباب ويجوز ان يقول الكافر ذلك على الانكار وفي البحر قيل تقدير الاخفش فاسد المعنى لان الكافر لم يعتقد قط ان الاوثان ضرها

أقرب من نفعها انتهى وأقول اذا كان هذا قول الكافر يوم القيامة لم يكن هذا التقدير فاسد المعنى لان الكافر فى يوم القيامة يعتقد بل يعلم ان ضر الاوثان أقرب من نفعها (قوله الثالث لام الجواب) يعنى الثالث من السبع لامات التى ليست بعاملة (قوله كما فى قوله وقد جعلت قلوص بنى سهيل الى آخره) وذلك ان فيه استعيرت الجملة الاسمية وهى مرتعها قريب مكان الفعلية لان جعل التى من أفعال الشروع يشترط فى خبرها ان يكون جملة فعلية والقلوص بفتح القاف الفتية من الابل كالجارية من النساء والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع موضع الرتوع وهو أكل الماشية ما شاءت (قوله وذلك لشبههما بان) يعنى فى الصيغة والمعنى اما فى الصيغة فظاهر وأما فى المعنى فلان اذ تأتى للتعليل وهو قريب من معنى الشرط (قوله غضبت على الى آخره) فى الصحاح والجزة يعنى بكسر الجيم وتشديد الزاى صوف شاة فى السنة يقال اقرضنى جزة أو جزتين فتعطيه صوف شاة أو شاتين وفى القاموس وخروف كصبور الذكر من أولاد الضأن أو اذا رعى وقوى وهى خروفة والجمع أخرفة وخرفان (قوله لئن كانت الدنيا الى آخره) هذا البيت لذى الرمة ويروى مى بدل من ليلى وقبله بعادا وادلالا على وقد رأت * ضمير الهوى قد كاد بالجسم يبرح وفى الصحاح برح به الامر تبريحا أى جهده وضربه ضربا مبرحا وتباريح الشوق توهجه وهذا الامر ابرح من هذا أى أشد وكما أرى خبر كان وتباريح بيان له أو بدل منه (قوله لئن كان ما حدثته الى آخره) القيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وفى القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل وباديا أى ظاهرا وهو حال من فاعل أصم وللشمس متعلق ببادياو بعد هذا البيت واركب حمارا بين سرج وفروة * واعر من الخاتام صغرى شماليا * قال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب سرك بالفارسية والفروة ما تلبس وجلدة الرأس والثروة وقطعة نبات مجتمعة يابسة والخاتام لغة فى الخاتم (قوله ألم تر بنيب الى آخره) الالمام النزول والبين الفراق ويطلق أيضا على ضده وافد قرب والثواء بالمثلثة المفتوحة والمد الاقامة مصدر ثوى بالمكان يثوى أى أقام (قوله للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف فى ذلك) هو مبنى على ان اسم الاشارة مع الكاف من غير لام للبعيد كما قال ابن مالك فاللام لتوكيد البعد أو للمتوسط كما قال ابن الحاجب فاللام لافادة معنى البعد ۞ (لا التبرئة) ۞ وتسمى حينئذ تبرئة قال الاندلسى فى شرح الجزولية انما سميت لا هذه بالتبرئة لانها تنفى الجنس فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس (قوله فلا ثوب مجد الى آخره) فى الصحاح المجد الكرم وفى القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان الا بالآباء واللؤم بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضد الكرم وغير صفة لثوب مجد فيجوز نصبه مراعاة للفظه ورفعه مراعاة لمحله ومرقع خبر لا وباللؤم متعلق به (قوله فقاقليلا الى آخره) الضمير المجرور بالباء عائد على دار المحبوبة ومعنى على لاجلى (قوله قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية) لان لا رجل نص فى نفى الجنس كما ان لا من رجل وما جاءنى من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع وما جاءنى رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان وما جاءنى رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل فى الدار بالفتح بل رجلان وما جاءنى من رجل بل رجلان وانما لم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فى الاعراب مع كراهتهم جعل ثلاثة أشياء شيأ واحدا (قوله وقيل لتركبه مع لا تركب خمسة عشر) قال سيبويه وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر (قوله ولكنه جاء بالفتح وهو الارجح) قال الرضى وأما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن والمازنى يفتحه بلا تنوين نحو قوله أودى الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته فى الحركة كسائر المبنى بعد التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا أولى مما قبله طرد الباب على نسق واحد انتهى (قوله وفيه رد على السيرافى والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه للتخفيف) المجرور بفى عائد على مجىء نحو مسلمات بالفتح ووجه الرد ان اسم لا لو كان معربا محذوف التنوين لم يجئ نحو مسلمات بالفتح لان اعرابه انما هو بالكسر وقال الرضى الفتحة فى لا رجل عند الزجاج والسيرافى اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا يعمل فيما بعدها الا فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله فتنصبه بغير تنوين انها تنصبه أولا لكن بنى

بعد

بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل مع كونه معربا بالتثاقل بتركيبه مع عامله قال أبو سعيد يعنى السيرافى انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما أفادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى الدار لان لا رجل فى الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من تتركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال الرضى والاولى ماذهب اليه المبرد وأصحابه لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وأيضا التركيب بين لا والمنفى ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثانى فى الموضعين انتهى ما قاله الرضى (قوله وقال قوم لا زائدة وجرم ومابعده فعل وفاعل كما قال قطرب) فى الشرح أى ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى عملهم المفهوم من السياق أى كسب لهم عملهم النار فان ومافى حيزها فى موضع نصب على هذا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على قولهم ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا انتهى وقطرب هو أبو على محمد بن المستنير النحوى البصرى أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من البصريين كان يبكر الى سيبويه قبل التلامذة فقال له يوما ما أنت الا قطرب ليل وقطرب دويبة لا تزال تدب ولا تفتر وكان يعلم أولاد أبى دلف العجلى توفى سنة ست ومائتين (قوله والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه) قال الرضى ارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل فى الدار قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه بسبب بنائه مع قربه منها استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على أصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب وقال المصنف فى حاشية التسهيل والذى عندى ان سيبويه يرى فى لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها أصلا لا فى الاسم ولا فى الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب فى لا رجل ظريفا كالرفع فى يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا (قوله الخامس أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده) لان لا عامل اضعف من ان فلم يمنع اعتبار المحل لا قبل مضى الخبر ولا بعده بخلاف ان فانه يمنع اعتبار المحل قبل مضى الخبر لا بعده (قوله ولك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما) فى الشرح هذا الكلام لا يوفى بالاوجه الخمسة التى جوزها النحاة فى مثل هذا التركيب اذ نصب الثانى مع فتح الاول لا يدخل تحت شئ من الصور المذكورة اذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار الفتح والرفع انتهى لا يقال المراد المغايرة بما هو أعم من الفتح والرفع فيدخل فيها نصب الثانى مع فتح الاول لانا نقول يدخل أيضا ما هو ممتنع وهو نصب الاول مع فتح الثانى أو رفعه ورفع الاول مع نصب الثانى ويمكن أن يقال انه اعتمد فى خروج هذه الصور على شهرة الصور الخمس الجائزة عند القوم فى هذا المحل ووجه الصور الخمس اما فتح الاسمين فعلى أن يكون لا فى كل منهما نافية ولا قوة معطوفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف أى موجودان أو بالله أى كائنان أو عطف جملة على جملة أى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثانى واما رفعهما فعلى أن يكون الاول مبتدأ والثانى كذلك وخبر الاول محذوف أى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله أو معطوفا على الاول عطف مفرد على مفرد على زيادة الثانية وخبرهما واحد مثنى أو اسما للثانية على انها بمعنى ليس أو على أن يكون الاول اسم الاولى على انها بمعنى ليس والثانى أحد الثلاثة وأما فتح الاول ونصب الثانى فعلى أن تكون الاولى لنفى الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفى ويكون الثانى معطوفا على لفظ الاول منونا لاعرابه وان عطف على مبنى على الاكثر لمشابهة حركته حركة الاعراب ومثل هذا العطف جائز مطلقا عند سيبويه وضرورة عند الاخفش والخبر واحد مثنى لكونه خبرا عن اسمين واما فتح الاول ورفع الثانى فعلى مامر فى نصب الثانى الا انه معطوف على الاول مثل * لا ام لى ان كان ذاك ولا أب * أو ان تكون الثانية بمعنى ليس وحينئذ يقدر خبران أحدهما للاولى مرفوع والآخر للثانية منصوب وأما رفع الاول وفتح الثانى فعلى أن الاولى بمعنى ليس والثانية لنفى الجنس (قوله ان محلا الى آخره) تقدم الكلام عليه فى اذا (قوله الثانية ان تكون عاملة عمل ليس) فى الشرح كان مقتضى الظاهر أن يقول الثانى بالتذكير كما

قال فى الاول أحدها الا انه بصدد تفصيل الاوجه الخمسة التى قدم ذكرها لكنه أنث على ارادة الحالة (قوله من صد عن نيرانها الى آخره) هذا البيت من قصيدة لسعد بن مالك وقبله والحرب لا يبقى لجا * حمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار فى النـ * ـجدات والفرس الوقاح والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخيل الخيلاء والعجب والمرح شدة الفرح والاسم منه المراح بكسر الميم والنجدات جمع نجدة والوقاح الصلب وضمير نيرانها للحرب والنيران بكسر النون الاولى جمع نار كجيران جمع جار والبراح مصدر برح مكانه أى زال عنه وصار فى البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيها ولا شجر (قوله احداها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود) فى الشرح وقد يستشكل وجه الغاية هنا وفى قوله بعد ذلك ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما اسلفناه فى ان المكسورة المشددة حيث قال ان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت انتهى وأقول ما بعد حتى هنا ليس نهاية لما قبلها بل مسبب عنه كما قررناه فى بحث ان المكسورة المشددة (قوله تعز فلا شئ الى آخره) تعز بالعين المهملة والزاى بمعنى تصبر وعلى الارض صفة شئ أو متعلق بباقيا والوزر بفتحتين الملجأ (قوله نصرتك اذ لا صاحب الى آخره) الخاذل بمعجمتين التارك للنصرة وبوئت انزلت والمباءة منزل القوم والكماة بضم الكاف جمع كمى وهو الشجاع (قوله وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة وحاتم سواد القلب الى آخره) فى الشرح الظاهر ان فى العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغة وذلك لان قوله لا انا باغيا يمكن أن يكون على حذف مضاف أى لا مثلى باغيا فدخول لا لنكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا وهذا تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان التقدير وعلى قولهما ظاهر قول النابغة ليكون فى قوله ظاهر اشارة الى أن ثم تأويلا يخرج به البيت عن رأى ابن الشجرى وابن جنى انتهى وأقول الظاهر ان ليس فى العبارة قلب وانه انما قال ظاهر قولهما لاحتمال ان يريدا بعمل لا فى المعرفة عملها فيها لا بطريق الاصالة بل بطريق النيابة بان يكون حذف المضاف النكرة وانيب عنه المضاف اليه المعرفة كما قيل فى لا التبرئة فى قولهم قضية ولا أبا حسن لها ان التقدير ولا مثل أبى حسن لها ثم حذف المضاف وهو مثل واقيم المضاف اليه مقامه ثم مراد المصنف ظاهر قول النابغة وانما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك فى شرح كافيته أحدهما ان الاصل لا ارى باغيا فلما حذف الفعل انفصل الضمير فانا مفعول لم يسم فاعله وباغيا حال وثانيهما ان التقدير لا انا أرى باغيا فانا مبتدأ وارى خبره وباغيا حال وحذف الخبر (قوله ويقال فى توكيده بل امرأة) لان بل بعد النفى عند الجمهور لتقرير النفى الذى قبلها وجعل ضده لما بعدها ولما كان لا رجل بالفتح لنفى الجنس كان تقويته بان يثبت ما نفى لجنس آخر (قوله ويقال فى توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثانى بل رجلان أو رجال) الاول هو احتمال نفى الجنس والثانى هو احتمال نفى الوحدة وتقوية الاحتمال الاول بان يثبت ما نفى لجنس آخر وتقوية الاحتمال الثانى بان يثبت ما نفى لعدد آخر (قوله وخبر الآخر محذوف) فيقدر من جنس المذكور لانه مدلول عليه به (قوله وأما قوله تعالى وما يعزب عن ربك) فى تفسير البيضاوى ولا يبعد عنه ولا يغيب عن علمه وقرأ الكسائى بكسر الزاى من مثقال ذرة أى من موازين نملة صغيرة أو هباء فى الارض ولا فى السماء أى فى الوجود والامكان فان العامة لا تعرف ممكنا غيرهما ليس فيهما ولا متعلقا بهما وتقديم الارض لان الكلام فى حال أهلها والمقصود منه البرهان على احاطة علمه تعالى بها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا فى كتاب مبين كلام برأسه مقرر لما قبله ولا نافية وأصغر اسمها وفى كتاب خبرها وقرأ حمزة ويعقوب بالرفع على الابتداء والخبر ومن جعله معطوفا على لفظ مثقال وجعل الفتح بدل الكسر لامتناع الصرف أو على محله مع الجار بمعنى محل مثقال حال كونه مع الجار جعل الاستثناء منقطعا والمراد بالكتاب اللوح المحفوظ وفى البحر وقرأ الجمهور ولا أصغر من ذلك ولا أكبر بفتح الراء فيهما ووجه على انه عطف على ذرة أو على مثقال على اللفظ وقرأ حمزة وحده برفع الراء فيهما ووجه على أنه عطف على موضع مثقال لان من زائدة فهو مرفوع بيعزب هكذا وجهه الحوفى وابن عطية وأبو البقاء وقال الزمخشرى تابعا لاختيار الزجاج والوجه النصب على نفى الجنس والرفع على الابتداء يكون كلاما مبتدأ وفى العطف على محل مثقال ذرة أو لفظه فتحا فى موضع جر اشكال لان قولك لا يعزب عنه شئ الا فى كتاب مشكل انتهى وانما اشكل عنده لان التقدير يصير الا فى كتاب فيعزب وهذا كلام لا يصح وخرجه أبو البقاء على انه استثناء منقطع تقديره لكن هو فى كتاب مبين ويزول بهذا التقدير الاشكال وقال أبو عبد الله الرازى أجاب بعض المحققين بان العزوب عبارة عن مطلق

البعد

البعد والمخلوقات قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كالملائكة والسموات والارض وقسم أوجده بواسطة القسم الاول مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد وهذا قد يتباعد في سلسلة العلية والمعلولية عن مرتبة وجود واجب الوجود فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا وهو في كتاب مبين كتبه الله واثبت صور تلك المعلومات فيه انتهى بتلخيص الى هنا من البحر (قوله تعين ان الوقف على في السماء) المراد بالوقف هنا تمام الكلام وعدم تعلق ما بعده به (قوله وجوز بعضهم العطف فيهما) أي في سورة يونس وسورة سبا وجوز بعضهم العطف في سورة سبا بناء على ان الضمير في عنه للغيب وان المثبت في اللوح خارج عنه لظهوره على الكاتبين له فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شئ الا مسطورا في اللوح (قوله أحدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو) وذكر السكاكي في المفتاح وعبد القاهر الجرجاني في دلائل الاعجاز ان شرط النفي بلا أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لان يفيد بها النفي في شئ قد نفيته عنه فعلى هذا لا يجتمع العطف بها مع النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيأ هو منفي قبلها بما النافية وكذلك اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها لكن قد لا يقع ذلك في كلام المصنفين ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فمن ذلك قول صاحب الكشاف في قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله لان ما هو الارشد والاصلح لا يعلمه الا الله لا أنت ولا من تشاوره وقوله أيضا فما أرسلناك الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا وقوله أيضا وما هي الا سموات لا غير فقول المصنف ان يتقدمها اثبات ان أراد بالاثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد الى ذلك تمثيله لم يجز العطف بلا بعد الاستثناء الذي بعد النفي وكان ذلك اختيارا لما قاله السكاكي والجرجاني وان أراد ما هو مثبت سواء كان جملة مستقلة أو لم يكن جاز العطف بلا بعد الاستثناء ولم يكن ذلك اختيارا لما قالاه لان الاستثناء بعد النفي اثبات (قوله وزعم ابن سعدان) هو بفتح السين المهملة علم منقول عن نبت هو من أفضل مراعي الابل وله شوك يقال له حسك السعدان يشبه به حلمة الثدي (قوله فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة) في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف الباء ان لا يزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي وأقول قد حققنا في فصل بل انه لا معارضة بين كلاميه فليراجع ثمة (قوله والثالث ان يتعاند متعاطفاها) أي لا يجتمعان في الصدق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ذكر هذا الشرط أبو حيان وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر والابدي) في شرح الجزولية (قوله وتنوفى جبل عال) في القاموس وتنوفاء كجلولاء ثنية مشرفة قرب القواعل ويقال بنوفى بالتحتانية انتهى وعلى هذا فيكون الشاعر قصره للضرورة (قوله واللبون نوق ذات اللبن) يعني اللبون الذي في البيت لما في الصحاح عن أبي زيد أنه قال اللبون من الشاة والابل ذات اللبن (قوله وقوله ان العامل مقدر) أي قول الزجاج في تعليل ما منعه ان العامل مقدر بعد كل عاطف ولا يصح تقديره هنا اذ لو صح لكان تقديره لا قام عمرو على الاخبار ولا يقال لا قام عمرو الا على الدعاء (قوله لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا) اذ لا يصح تقدير العامل فيه وهو ليس بعد الواو لان تقديره فيه يصير به قاعدا مثبتا لان نفي النفي اثبات ولا شك أنه منفي (قوله لا الشمس ينبغي لها) أي لا يصح لها ان تدرك القمر في سرعة سيره فان ذلك يخل بتكون النبات وبعيش الحيوان أو في منافعه أو في مكانه بالنزول الى محله أو في سلطانه فيطمس نوره وايلاء حرف النفي الشمس للدلالة على انها مسخرة لا يتيسر لها الا ما أريد بها ولا الليل سابق النهار فيفوته ولكن يعاقبه وقيل المراد بهما آيتاهما وهما النيران وبالسبق سبق القمر الى سلطان الشمس فيكون عكس الاول وتبديل الادراك بالسبق لانه الملائم لسرعة سيره كذا في تفسير البيضاوي (قوله والعالم يتكرر في لا نولك ان تفعل) قال الرضي النول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك ولا مأخوذك هذا الفعل أي لا ينبغي لك ان تتناوله (قوله لا فيها غول) أي فساد من أنواع الفساد التي في شرب الخمر من غاله يغوله أفسده ولا هم عنها ينزفون أي يسكرون من نزف الشارب فهو نزيف ومنزوف اذا ذهب عقله أورده بالنفي وعطفه على ما يعمه لانه أعظم مفاسدها فكأنه جنس برأسه (قوله وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى) المنبت بالمثناة في آخره من انبت بمعنى انقطع والحديث وارد في الرفق في الاعمال الصالحة وان المبالغة فيها تؤدي الى ملالها وتركها

فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته فان اجهد راحلته وقف فلا هو وصل الى مقصوده ولا هو أبقى راحلته (قوله وقول الهذلى) هو بالرفع معطوف على فلا صدق لانه فى محل رفع على الخبرية وتمام قول الهذلى ومثل ذلك بطل روى بالمثناة التحتية على انه مضارع مبنى للمفعول بمعنى يهدر دمه . وروى بالموحدة على انه ماض بمعنى ذهب بغير شئ (قوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر *) هذا عجز بيت صدره * الا يا اسلمى يا دارمى على البلا * والمنادى محذوف وقيل يا للتنبيه دون النداء واسلمى أمر من السلامة ومى اسم امرأة وليس بترخيم مية وعلى للمصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام السائل بشدة والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيأ والقطر المطر وجمع قطرة (قوله لا بارك الله فى الغوانى الى آخره) الغوانى بكسر الياء الخفيفة فى آخره للضرورة ورجوعه الى الاصل جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بزوجها أو غنيت بحسنها عن الحلى والزينة والمطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول أو مصدر ميمى من الافتعال من الطلب (قوله حسب المحبين الى آخره) فى الدنيا متعلق بحسب لا بالمحبين لانه لا فائدة فيه ولا بعذابهم لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كذا فى الشرح وأقول مراد الشاعر ان عذابهم فى الدنيا بما يقاسونه يكفى عن عذابهم فى الآخرة بدليل عجز البيت ولا يخفى ان هذا المعنى لا يحصل بتعلق فى الدنيا بحسب فيكون متعلقا بمحذوف دل عليه عذابهم أو بعذابهم على ما اختاره الرضى من جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا (قوله لاهم ان الحرث الى آخره) هذه الابيات الاربعة من مشطور الرجز ولاهم أصله اللهم ولا عهد له حال من المستتر فى خبر كان أعنى فى جاراته أو هو خبر كان وفى جاراته فى محل نصب على الحال وفى الشرح يحتمل ان يكون المنفى هنا ماضيا لفظا مستقبلا معنى فلا يكون ترك التكرار فيه شاذا وأقول كون الماضى هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد تقبيح الافعال التى وقعت منه فى الزمان الماضى (قوله زنى بتخفيف النون كذا رواه يعقوب أصله زنأ بالهمزة بمعنى ضيق) فى الصحاح ما يقتضى انه بتشديد النون فانه قال زنى عليه تزنية أى ضيق قال لاهم ان الحرث بن جبلة * زنى على أبيه ثم قتله قال ابن السكيت انما ترك همزه ضرورة انتهى وفى الشرح جاز ان يكون أصل المخففة النون بالف منقلبة عن ياء يقال زنى يزنى اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد أو الرجم وضمن الفعل معنى التعدى فعداه بعلى أى تعدى على أبيه بالزنا والمراد انه زنى بامرأة أبيه انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف (قوله وروى تشديدها والاصل) أى فى البيت على تشديدها زنى بامرأة أبيه بتخفيف النون وبالالف بمعنى فعل الفاحشة المعروفة فحذف المضاف وأناب على عن الباء وشدد النون وفى الشرح وظاهر كلام المصنف ان المراد على رواية التشديد فعل الفاحشة ولذلك قيل والاصل زنى بامرأة أبيه وهذا لا حاجة اليه بل المراد التضييق كما صرح به الجوهرى وعليه فلا حذف ولا انابة انتهى (قوله وقال أبو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم الى آخره) وأبو خراش بكسر الخاء المعجمة خويلد بن مرة الهذلى والجم الكثير والجار والمجرور أعنى لك صفة عبد وألم بتشديد الميم نزل والمعنى وأى عبد من عبيدك ما نزل بمعصية وفى الشرح ولو جعل الفعل مستقبلا بمعنى أى عبد لم يلم لامكن والظاهر الاول وأقول ليس المضارع المنفى بلم مستقبلا فى المعنى كما يفهم من كلام الشارح وانما هو ماض فيه (قوله فلا اقتحم العقبة) أى فلم يشكر تلك النعم باقتحام العقبة وهو الدخول فى أمر شديد والعقبة الطريق فى الجبل استعير هنا لما فسر به من فك الرقبة والاطعام كذا فى تفسير البيضاوى (قوله لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشرى) الذى فى الكشاف ان ذلك تفسير لاقتحام العقبة وعبارته لان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك انتهى نعم ظاهر الآية وفى تفسير البيضاوى انه تفسير للعقبة قال أبو حيان ولا يتم هذا الذى قاله الزمخشرى الا على قراءة فك فعلا ماضيا وأقول بل يتم على قراءته اسما أيضا الا انه جعل ذلك تفسيرا لاقتحام العقبة فى وما أدراك ما العقبة لا لا اقتحم العقبة فان قلت فقد قال ان معنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا قلت لانه يلزم من تفسير اقتحام العقبة بالفك والاطعام ان يكون معنى لا اقتحم لا فك ولا أطعم فان قلت فما وجه قراءته فعلا ماضيا ابن كثير وأبو عمرو والكسائى قلت على انه تفسير على المعنى كما انه فى قراءة الباقين اسما خبر المبتدا المحذوف تفسير من اللفظ وقيل على انه بدل من اقتحم والاول أولى لجريانه فى قراءة بعض التابعين فك فعلا واطعام اسما (قوله ولو صح لجاز لا أكل زيد وشرب) فى الشرح ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج وكما يرد عليه يرد على الزمخشرى بجامع ان التكرار اللفظى منتف فيهما وتكريرا لا بحسب المعنى متأت هنا فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المصنف قصد مناقشتهما جميعا انتهى وأقول لا وجه لكون هذا ردا لمقالة الزمخشرى

لان

لان حاصل مقالته ان نفى الفعل بلا وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار لا وحاصل مقالة الزجاج ان نفى الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار لا وظاهر ان لا أكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشرى فليتأمل (قوله وهو ضعيف) اذ لا يعرف حذف همزة الا التحضيضية وابقاء لا بدون همزة (قوله وظل من يحموم) أى من دخان أسود يفعول من الحمة لا بارد كسائر الظل ولا كريم نافع لمن يأوى اليه من أذى الحر (قوله من شجرة مباركة زيتونة) فى تفسير البيضاوى أى من شجرة الزيتونة المتكاثر نفعه وفى ابهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الزيتونة منها تفخيم لشأنها لا شرقية ولا غربية لا تقع الشمس عليها حينا بعد حين بل تقع عليها طول النهار كالتى تكون على قلة أو فى صحراء واسعة فان ثمرتها تكون انضج وزيتها يكون أصفى أولا ثابتة فى شرق المعمورة ولا فى غربها بل فى وسطها وهو الشام فان زيتونه أجود الزيتون أولا فى مضحى تشرق الشمس عليها دائما فتحرقها ولا فى مفياة تغيب عنها دائما فتتركها نيأ (قوله وعن الكوفيين انها اسم) لوجود خاصة الاسم فيها وهى دخول حرف الجر عليها والجواب ان خاصة الاسم كونه مجرورا لا دخول حرف الجر لانه قد يدخل على ما ليس باسم (قوله كما يسمون كان فى نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع) فى الشرح الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما لها دلالة على المضى فقط والاستمرار والانقطاع موكول الى القرينة وأقول هذا لكان غير الزائدة وأما الزائدة فلا تفيد شيأ الا محض التأكيد قال الرضى اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشىء الا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله سراة بنى أبى بكر تسامى * على كان المسومة العراب وكذا قيل فى قوله تعالى من كان فى المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضى والا فأين المعجزة وصبيا على هذا حال وقال أيضا وكان تكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذى تدل عليه صيغة الفعل الناقص وكان للماضى ويكون للحال أو للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر فى جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل عن ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجود كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون أيضا للاستمرار انتهى (قوله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء أو غائبا) فى الشرح فى هذه العبارة العطف بأو بعد همزة التسوية مرتين وقد قال المصنف فى بحث أم ان الصواب فى مثله العطف بأم (قوله لا أعرفن ربربا حورا مدامعها) هذا صدر بيت للنابغة الذبيانى عجزه مردفات على أعقاب أكوار والربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء أو أحور والحور بفتحتين شدة سواد العين مع شدة بياضها أو شدة سوادها واستدارة حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها أو اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون فى بنى آدم بل يستعار لها كذا فى القاموس والمدامع المآقى وهى أطراف العيون أريد بها هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض والمردفات جمع مردفة وهى التى أركبت خلف الراكب والاعقاب جمع عقب وهو مؤخر الشىء والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته (قوله وأما الاغلاظ فلم يقصد لذاته) وذلك لانه ليس من الاخلاق الحسنة فلا يكون مأمورا به الا لعارض كارهاب العدو (قوله وعكسه لا يفتننكم الشيطان) أى عكس النوع السابق الذى هو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب هذه الآية فانها مما أقيم فيه السبب مقام المسبب وذلك ان فتن الشيطان لهم سبب لافتتانهم فالنهى فى الحقيقة لبنى آدم بان لا يكون هذا الفعل منهم وقد دل عليه بالنهى عن سببه الخاص للمبالغة فى المقصود (قوله فتكون من هذا) أى مما أقيم فيه المسبب مقام السبب (قوله واسند هذا المسبب) أى أسند الاصابة بعد التحويل الى فاعله قبل التحويل وهو الفتنة (قوله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين) لانه لما كان المعنى لا تتعرضوا فتصيبكم كان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض وانما عبر عنه بالذين ظلموا اظهارا للصفة القبيحة التى يتصفون بها عند تعرضهم للفتنة واعلم ان فى جملة لا تصيبن على كون لا ناهية وجهين أحدهما ان لا تكون مستقلة بل صفة لفتنة على تقدير مقولا فيها والآخر ما ذكره المبرد والفراء والزجاج وهو ان تكون مستقلة بان تكون واتقوا فتنة خطاب عام تم الكلام عنده ثم ابتدا نهى الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة وأخرج النهى عن جهة اسناده للفتنة فهو نهى محول والمراد لا يتعرض الظالم للظلم فتقع اصابتها له خاصة وقد ضم المصنف أحد الوجهين الى الآخر وجعلهما واحدا وأجمل فى قوله والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم وقد ذكرناه مفسرا فان قيل فى كلام الكشاف ما يقتضى ان المعنى على النهى عن

التعرض للظلم على تقدير لا تصيبن صفة أيضا أجيب بان التفتازانى قال لا حاجة الى اعتبار ذلك الا انه لما جعل على تقدير لا تصيبن نهيا سواء كان واردا بعد الامر أو صفة لفتنة من للتبيين كان المناسب على تقدير الوصفية أيضا اعتبار النهى عن التعرض للظلم فيكون المخاطبون هم الظالمون والمعنى لا تتعرضوا للظلم فتصيب الفتنة الظالمين الذين هم أنتم بناء على ظلمكم (قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط) هو للعجاج ويروى جاؤا بضيح هو بمعجمة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فمهملة اللبن الرقيق المخلوط بالماء وقبله بتنا بحسان ومعزاه تئط * تلحس أذنيه وحينا تمخط في سمن منه كثير واقط * مازلت أسعى بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط * والاطيط صوت الجوف من الخوى والاختباط وطء الارض بشدة وجن الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث يجن كل شئ أى يستره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا اللبن الممذوق والمعنى وصفهم بالبخل وعدم اكرام الضيف (قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها) هذا صدر بيت للنمر بن تولب العكلى وعجزه ولا الضيف فيها ان أناخ محول ويروى بدل اناخ أقام والدنيا القربى والباء ظرفية وتلحينها بالمثناة التحتية من لحاه يلحاه اذا لامه ومحول اسم مفعول من حوله نقله وهذا البيت من قصيدة أولها قوله تأثر من اطلال جمرة ماسل * فقد اقفرت منها سراو فيذبل وجمرة بالجيم والزاى اسم محبوبة الشاعر والاسل شجر ويقال كل شجر طويل فشوكه أسل ويذبل بالمعجمة جبل (قوله وهو فيهما) أى دخول نون التوكيد فى الفعل الذى فصل بينه وبين لا وفى الفعل الذى لم يفصل سماعى وفيه رد على أبى حيان حيث قال فى البحر ودخول نون التوكيد على الفعل المنفى بلا مختلف فيه فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ماجاء منه على الضرورة والندور والذى نختاره الجواز واليه ذهب بعض النحويين واذا كان قد جاء لحاقها الفعل منفيا بلا مع الفصل فلان تلحقه مع غير الفصل أولى (قوله وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزمخشرى) ظاهر هذا الكلام ان الزمخشرى ذكر هذا القول وهو لم يذكره وانما ذكر القول الثانى وذكر ان الاصابة عليه عامة وذكر القول الذى صدره المصنف وان الاصابة عليه خاصة (قوله وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى) قال فى الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو من ان يكون جوابا للامر أو نهيا بعد أمر او صفة لفتنة فاذا كان جوابا فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بنى اسرائيل نهوا عن المنكر تعذيرا أى ليجعلوا أنفسهم معذورين عند الله تعالى فعمهم الله تعالى بالعذاب واذا كانت نهيا بعد أمر فكانه قيل واحذر واذنبا أو عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ثم قال فان قلت كيف جاز ان تدخل النون المؤكدة فى جواب الامر قلت لان فيه معنى النهى فان قلت فما معنى من فى قوله الذين ظلموا منكم قلت التبعيض على الوجه الاول والتبيين على الثانى لان المعنى لا تصيبنكم خاصة على ظلمكم لان الظلم منكم أقبح من سائر الناس (قوله وهو فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة) فى الشارح لا شك فى حصول الفساد بهذا الاعتبار لان عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على تقوى المخاطبين بها وهو ظاهر لكن الزمخشرى برئ من عهدة ذلك فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس ماذكره المصنف (قوله وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب) يعنى من لفظ ذى الجواب لا من لفظ الجواب وفى الشرح هذا مبنى على مذهب غير الكسائى فى المسئلة فاما الكسائى فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد أجاز لا تدن من الاسد يأكلك ولا تكفر تدخل النار على ارادة ان تدن يأكلك وان تكفر تدخل النار نظرا الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائى فى ذلك فلعل الزمخشرى بنى عليه ونظر الى المعنى فقدر ما قدر وفى الطيبى اشارة الى ما قلناه وأقول لم يظهر مما نقله عن الكسائى مخالفته لغيره فى كون المقدر من جنس ذى الجواب لا من جنس الجواب لان المراد بكون المقدر من جنس ذى الجواب كونه من لفظه وفيما نقله عنه المقدر كذلك لان ان تدن من لفظ لا تدن لا من لفظ يأكلك وكذلك ان تكفر من لفظ لا تكفر لا من لفظ تدخل النار نعم فى حاشية التفتازانى وأجيب بانه على رأى الكوفيين حيث يقدرون ما يناسب الكلام ولا يلتزمون ان يكون المقدر من جنس الملفوظ ففى مثل لا تدن من الاسد يأكلك الاثبات أى ان تدن يأكلك وفى مثل اتقوا لا تصيبكم الفتنة النفى أى ان لم تتقوا تصبكم فالمصنف يعنى صاحب الكشاف قدر شرطا يستقيم به المعنى لا مضمون الامر ولا ما يقتضيه بل

ما

مايتبين به كون المذكور جواب الامر (قوله يقولون لاتبعد الى آخره) يقال بعد بضم العين بعدا بسكونها وضم ماقبلها ضد قرب و بعد بكسر العين بعدا بفتحتين هلك وقول الشاعر مكان البعد بلا ثم الاول و رواية البيت لاتبعد بالفتح بلاثم الثانى لانه مضارعه والاستفهام فى أين للانكار ولذلك وقعت الا بعده (قوله فلا تشلل يد فتكت بعمرو الى آخره) الشلل فساد فى اليد يقال شل يشل كعلم يعلم والفتك ان يأتى الرجل صاحبه وهو غافل فيقتله والضيم الظلم وفى البيت التفات عن الغيبة الى الخطاب (قوله اذا ما خرجنا من دمشق الى آخره) دمشق بدال مهملة مكسورة فميم مفتوحة وقد تكسر قصبة الشام وتسمى أيضا بجلق و بجيرون و بالعذراء قال البكرى سميت بدماشاق ابن نمر وذبن كنعان فانه هو الذى بناها وقيل بناها جيرون بن سعد بن عاد وقيل كان جيرون و بريد أخوين وبهما يعرف باب البريد و باب جيرون وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا وهبه له نمر وذبن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والجراضم بجيم مضمومة وضاد معجمة مكسورة الاكول كذا فى الصحاح والقاموس (قوله ويلحيننى الى آخره) ان لا أحبه بدل اشتمال من اللهو والدأب بالمهملة من دأب فى عمله اذا جد وفى الشرح ويحتمل ان تكون لا نافية ويكون لومهن له على ترك اللهو لا على حبه و يكون عجز البيت حينئذ جملة حالية اما من فاعل يلحى واما من مفعوله وقصد الشاعر انه مبغض للهو لا محب له وان اللواحى يلمنه على ذلك فى حالة ان داعى اللهو جاد فى الدعاء اليه غير غافل عنه (قوله وكما اختلف فى لا فى هذا البيت انافية أم زائدة كذلك اختلف فيها فى مواضع من التنزيل) فى الشرح ينبغى ان يجعل قوله كما فى محل نصب على انه صفة لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف الثانية أى اختلف فى لا واقعة فى مواضع من التنزيل اختلافا مثل الاختلاف فى لا واقعة فى هذا البيت و يكون قوله كذلك تأكيدا لكما اختلف لا معمولا لاختلف الثانية وقوله أنافية جواب انافية أم زائدة والرابط محذوف أى انافية هى (قوله واختاره الزمخشرى) عبارته فى الكشاف ادخال لا النافية على فعل القسم مستفيض فى كلامهم وأشعارهم وفائدتها توكيد القسم وقالوا انها صلة مثلها فى لئلا يعلم أهل الكتاب والوجه ان يقال هى للنفى والمعنى فى ذلك انه لا يقسم بالشئ الا اعظاما له بدليل قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه بادخال حرف النفى يقول ان اعظامى له باقسامى به كلا اعظام يعنى انه يستاهل فوق ذلك (قوله ورد بانهم الا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما وكان كذلك) فى الشرح لاشك ان الزيادة وقعت صدرا فى مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما وكان حيث لا يزاد شئ منها صدرا باولى من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت فى الصدر وأقول امتناع ذلك بالقياس على ما وكان أولى من جوازه بالقياس على الباء لان لا شبيهة بما فى النفى والدخول على الجمل و بكان فى الدخول على الجمل الاسمية بخلاف الباء (قوله وذلك لان زيادة الشئ تفيد اطراحه) فى الشرح انما تفيد الزيادة التأكيد والتقوية أو تحسين اللفظ وتزيينه نعم لازم الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد وأقول ان مراد المصنف ان زيادة الشئ تكسبه غالبا صحة الاستغناء عنه وذلك ظاهر (قوله وأجاب أبو على) يعنى عن الرد بانهم الا تزاد لذلك صدرا بل حشوا بما تقدم من ان القرآن كالسورة الواحدة فلا تكون الزيادة فى أول السورة زيادة فى الصدر بل فى الحشو وفى الكشاف وهذا الجواب غير سديد الاترى الى امرئ القيس كيف زادها فى مستهل قصيدته وهو لا وأبيك ابنة العامرى البيت (قوله و يجوز أن يعلق عليكم باتل) يعنى سواء جعلت ما استفهامية أو خبرية (قوله أحدها ان يكونا) أى ان ومابعدها وفيه رد على أبى حيان حيث قال ان يكون ان فى موضع نصب لان لوضع لان ومابعدها الا ان وحدها ثم قال والنصب على البدل مما حرم أو من الضمير المحذوف مما حرم اذ تقديره ما حرمه وهذان الوجهان لا فيهما زائدة وهذا ضعيف لانحصار عموم المحرم فى الاشراك اذ مابعده من الامر ليس داخلا فى الحرام ولا مابعد الامر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادة لا فيه لظهور ان لا فيه للنهى انتهى وأقول ماذكره من زيادة لا وما اعترض به من انحصار عموم المحرم فى الاشراك انما يتجه على البدل من الضمير لا على البدل مما لان صحة البدل بصحة حلوله محل المبدل منه وصحة حلوله محل المبدل منه بصحة تسلط عامله عليه وصحة تسلط عامله عليه متحققة فى البدل مما لان عامله اتل وهذه المذكورات متلوة غير متحققة فى البدل من الضمير لان عامله حرم وهذه المذكورات ليست بمحرمة وكان المصنف لم يذكر البدل من الضمير لهذا أو لانه يؤدى الى خلو الصلة فى حق المقصود بالحكم وهو البدل من عائد الى الموصول (قوله والصواب انها نافية على الاول زائدة على الثانى) انما تكون زائدة على الثانى

اذا كان الضمير الذى قدره المصنف مفسرا بالمحرم وهو ممنوع لجواز ان يكون مفسرا بالمتلو فيكون الصواب عدم زيادتها قال صاحب البحر وأما الرفع فعلى اضمار مبتدا دل عليه المعنى والتقدير المتلو ان لا تشركوا وفى الشرح بعد كلام المصنف هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا فى موضع نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت ما نافية فى هذا الوجه كان فاسد الاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل وأقول ليس هذا بعجيب لان ما على الاول معمول لاتل فجعل ان لا تشركوا بدلا منه على تقدير ان تكون لا نافية يقتضى ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو كذلك ولا يقتضى ان عدم الاشراك محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت ما معمولة لحرم وليس الامر كذلك وسيأتى لهذا ان شاء الله تعالى بيان فى الجهة الرابعة من الباب الخامس (قوله وما يشعركم) ما استفهامية وفاعل يشعركم مستتر عائد عليها والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد وللمؤمنين عند الفراء وغيره ولا تؤمنون بالخطاب فى قراءة ابن عامر وحمزة وبالغيبة فى قراءة الباقين (قوله فيمن فتح الهمزة) هم نافع والكسائى وحفص وابن عامر وحمزة (قوله فقال قوم منهم الخليل والفارسى) فيه رد على أبى حيان حيث قال فى البحر والقائل بزيادة لا هو الكسائى والفراء (قوله والا لكان عذرا للكفار) لان معنى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون انكار شعور المؤمنين عدم ايمان الكافرين بآية من مقترحاتهم اذا جاءتهم لان ما انكار لسبب الشعور مبالغة فى نفى مسببه والضمير فى انها الآية فى لئن جاءتهم آية والمراد بها آية من مقترحاتهم وانكار شعور المؤمنين ان الكافرين لا يؤمنون مشعر بانهم يؤمنون وفى ذلك عذر لهم فى عدم ايمانهم قبل مجىء آية من مقترحاتهم وفى اقتراحهم الآيات على النبى صلى الله عليه وسلم وهو باطل وللقائلين بان لا غير زائدة وهم الجمهور أن المخاطبين وهم المؤمنون كانوا يطمعون فى ايمان الكافرين اذا جاءتهم آية من مقترحاتهم ويتمنون مجيئها فقيل لهم وما يدريكم أنهم لا يؤمنون على معنى انكم لا تدرون ما سبق علمى به من أنهم لا يؤمنون الا ترى الى قوله كما لم يؤمنوا به أول مرة (قوله ورجحه الزجاج وقال انهم أجمعوا عليه) ظاهر كلام المصنف ان الزجاج قال ان النحاة أجمعوا على كون ان هنا بمعنى لعل وليس فى كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك حس وذلك ان فيه قال الزجاج وزعم سيبويه ان معناها لعلها اذا جاءت لا يؤمنون وهى قراءة أهل المدينة قال وهذا الوجه أقوى فى العربية والذى ذكر ان لا لغو غالط لان ما كان لغوا لا يكون غير لغو ومن قرأ بالكسر فالاجماع على ان لا غير لغو فليس يجوز أن يكون المعنى مرة ايجابا ومرة غير ذلك فى سياق كلام واحد انتهى (قوله وقيل التقدير لانهم) يعنى مع بقاء كون ان للتأكيد وكون الكلام فيمن يئس من ايمانهم وكون الآية عذرا للمؤمنين (قوله واختاره الفارسى) فانه قال والتقدير قل انما الآيات عند الله لانها اذا جاءت لا يؤمنون فهو لا يأتى بها لاصرارهم على كفرهم فيكون نظير وما منعنا ان نرسل بالآيات الا ان كذب بها الاولون أى بالآيات المقترحة انتهى قال أبو حيان وعلى هذا يكون وما يشعركم اعتراضا بين العلة والمعلول (قوله فقيل لا زائدة) قائله أبو عبيد فاستعير الحرام للممتنع كما استعير حرم للمنع فى قوله تعالى ان الله حرمهما على الكافرين واريد بالقرية أهلها للمجاورة أو لمجاز الحذف وحتى غاية للرجوع وفتحت يأجوج ومأجوج أى سدّ يأجوج والمعنى حينئذ يرجعون عن الكفر ويقولون ياويلنا قد كنا فى غفلة من هذا (قوله والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة) قال أبو مسلم بن بحر حرام ممتنع وانهم لا يرجعون انتفاء الرجوع الى الآخرة واذا امتنع الانتفاء وجب الرجوع والمعنى انه يجب رجوعهم الى الحياة فى الدار الآخرة والغرض ابطال قول من ينكر البعث وتحقيق ما تقدم من انه لا كفران لسعى أحد وانه يجزى على ذلك يوم القيامة كذا فى البحر (قوله وقيل على يقول) قال الطبرى ولا يأمركم بالنصب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى انتهى قال أبو حيان ووجه الخطا انه اذا كان معطوفا على ثم يقول وكانت لا لتأسيس النفى فلا يمكن الا أن يقدر العامل قبل لا وهو ان فينسبك من أن والفعل المنفى مصدر منتف فيصير المعنى ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا واذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت وصار أمر باتخاذهم اربابا وهو خطأ واذا جعلت لا لتأكيد النفى السابق كان النفى منسحبا على المصدرين المقدرين ثبوتهما فينتفى قوله كونوا عبادا لى من دون الله وأمره باتخاذ الملائكة والنبيين أربابا فاطلاق ابن عطية الخطأ انما يكون على أحد التقديرين فى لا وهى أن تكون لتأسيس النفى وان يكون من عطف المنفى بلا على المثبت الداخل عليه النفى نحو ما أريد ان تجهل وان لا تتعلم تريد ما أريد ان لا تتعلم (قوله أحدهما الزيادة) قال التفتازانى أحدهما ان تجعل مزيدة لتأكيد

معنى

معنى الذى سمى مع طول العهد وتخلل الفصل والمعنى ماصح وما استقام لبشران يؤتيه الله الكتاب ثم يترتب عليه أن يقول للناس كونوا عبادالى من دون الله ولا ان يأمرهم باتخاذ الملائكة والنبيين اربابا وليس المعنى ما كان لبشر ايتاء الكتاب اياه ولا قوله كونوا عبادالى ولا أمره بالاتخاذ فليتأمل وثانيهما أن تكون لا نافية معطوفا هذا النفى على ثم يقول قصدا الى ترتب هذا المجموع على الايتاء بمعنى ما كان لبشران يؤتى النبوة ثم يترتب على ذلك أمره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين مع استواء الكل فى عدم استحقاق العبادة وعدم الامر وان كان أعم من النهى لكن فسر به لكونه أمس بالمقصود وادخل فى الاستبعاد واوفق بالواقع وقراءة الرفع لخلوها عن التكلف أظهر فى المقصود والخطاب على كل التفات

۞(لات)۞ (قوله والثانى ان أصلها ليس بكسر الياء) قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل وذهب ابن أبى الربيع الى انها ليس أبدل من السين التاء ثم ابدل من الياء الالف كراهية ان تلتبس بحرف التمنى وفى الجنى الدانى ويقويه قول سيبويه ان اسمها مضمر فيها ولا يضمر الا فى الافعل (قوله وأبدلت السين تاء) فى الشرح وهو ابدال شاذ كما فى ست فان أصله سدس فابدلت السين تاء وكذا الدال (قوله والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثمت وربت) فى الشرح معناه ان كلا من رب وثم صالح لان يراد به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتنصيص على ان المراد الثانى وأقول ليس معناه ذلك وانما معناه ان دخول التاء فى هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع انها مراد بها معانيها التى لا تتصف بتأنيث قال المصنف فى شرح الشذور والتاء زائدة لتأكيد النفى والمبالغة فيه أو لتأنيث الحرف (قوله والتاء زائدة فى أول الحين) قال الرضى وفيه ضعف لعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وأيضا فانهم يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقال تأوان وتهنا انتهى ومما يتمسك به على زيادة التاء فى أول الحين قول الشاعر العاطفون تحين مامن عاطف * والمطعمون تحين مامن مطعم قال ابن مالك وتخريجه أن المراد حين لات حين مامن عاطف فحذف حين مع لا وهذا أولى من قول من قال انه أراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وأبدلها تاء انتهى وقال ابن أم قاسم فى تخريجه نظر واحسن من التخريج الثانى من زعم ان التاء زيدت مع الحين انتهى ووجه النظر ان فى تخريجه حذف الناسخ وابقاء معموله مع التاء التى أتى بها التأنيث لفظه (قوله واستدل أبو عبيدة بانه وجدها فى الامام) قال الزمخشرى وأما قول أبى عبيدة ان التاء داخلة على حين فلا وجه له واستشهاده بان التاء ملتزمة لحين فى الامام لا يتشبث به فكم وقعت فى المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط انتهى وفى البحر وغيره ان الذى استدل أبو عبيد وسبب كتب المصحف ماصح ان عمر بن الخطاب قال لابى بكر رضى الله عنهما ان القتل قد استحر فى القراء يوم اليمامة وقد خشيت ان يهلك القرآن فاكتبه فدعا أبو بكر زيد بن ثابت وقال انك كنت تكتب الوحى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وانا لا نتهمك فاجمع القرآن واكتبه فجعل زيد يتتبع القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع ومن الاضلاع ومن العسب حتى جمعه فى صحف فكانت تلك الصحف عند أبى بكر حتى مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة الى ان أقبل حذيفة بن اليمان على عثمان وكان الناس يقاتلون على مرج أرمينية فقال لعثمان يا أمير المؤمنين ان الناس قد اختلفوا فى القرآن فادرك هذه الامة فارسل عثمان الى حفصة ان ارسلى الينا بالصحف فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الحارث وقال انسخوا هذه الصحف فى مصحف واحد فلما نسخوها رد الصحف الى حفصة وجمع الناس على هذا المصحف وأكثر العلماء على ان عثمان جعل أربع نسخ وبعث الى الكوفة واحدة والى البصرة واحدة والى الشام واحدة وامسك عنده واحدة وقيل جعل سبع نسخ وبعث واحدة الى اليمن وواحدة الى مكة وواحدة الى البحرين والاول أصح (قوله وعلى قراءة الرفع) هى قراءة أبى السمال قرأ بضم التاء ورفع النون كذا فى البحر (قوله فنص الفراء على انها لا تعمل الا فى لفظة الحين) قال الرضى قال الفراء وتكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم * وهذا يخالف مانقله عنه المصنف (قوله بخفض الحين) فى البحر هى قراءة عيسى بن عمر قرأ بكسر التاء من لات وجر النون من حين (قوله فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان) قال الرضى وليس بشئ اذ لو كان لجر غيرا وان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وأيضا لو كان جارا لكان لا بدله من فعل أو معناه متعلق به انتهى (قوله * طلبوا صلحنا ولات أوان *) هذا صدر بيت لابى زبيد الطائى عجزه * فاجبنا ان لات حين بقاء * (قوله مع حذفه وزيادته) اراد بزيادته كونه للتأكيد (قوله

الا رجل جزاه الله خيرا) هذا صدر بيت عجزه * تدل على محصلة تبيت * وقد تقدم الكلام عليه فى الا بفتح الهمزة والتخفيف (قوله والثانى ان الاصل ولات أوان صلح) قال الرضى وأوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى طلبوا صلحنا ولات أوان طلبوا الصلح ولات أوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى أوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى يومئذ فكسرت النون لثلاث سواكن كما كسر ذال اذ اوتقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم أتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيان من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يعوض فى نحو من قبل (قوله وقال الزمخشرى للتعويض) فى الكشاف وقرئ حين مناص بالكسر ومثله قول أبى زبيد الطائى طلبوا صلحنا ولات أوان * فاجبنا ان لات حين بقاء فان قلت ماوجه الكسر فى أوان قلت شبه باذ فى قوله وأنت اذ صحيح فى أنه زمان قطع منه المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات أوان صلح فان قلت فما تقول فى حين مناص والمضاف اليه قائم قلت نزل قطع المضاف اليه من مناص لان أصله حين مناصهم بمنزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه وجعل تنوينه عوضا من الضمير المحذوف ثم بنى الحين لكونه مضافا الى غير متمكن (قوله ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض يتنزل منزلة المعوض منه) فيه نظر لان ذلك انما يلزم لو كان التعويض فى أوان قبل بنائه وهو ممنوع ولو سلم فالعوض لا ينزل منزلة المعوض من كل وجه ولا يقوم مقامه فى كل حكم (قوله وعن القراءة بالجواب الاول) هو ان خفض الحين على اضمار من الاستغراقية فيكون موضع من حين مناص رفعا على انه اسم لات على قول الجمهور كما تقول ليس من رجل قائما وعلى انه مبتدأ على قول الاخفش والخبر على كل منهما محذوف وفى البحر وروى أيضا عن عيسى ولات حين بالرفع مناص بالفتح قال صاحب اللوامح فلعله بنى حين على الضم فيكون فى الكلام تقديم وتاخير واجراؤه مجرى قبل وبعد فى الغاية وبنى مناص على الفتح مع لات على تقدير لات مناص حين لكن لا انما تعمل فى النكرات فى اتصالها بهن دون ان يفصل بينهما ظرف أوغيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى لا أعرفه انتهى قول صاحب اللوامح ۞ (لو) ۞ (قوله فى المستقبل) ظرف للسببية والمسببية لا للعقد لانه فى زمن التكلم وهو حال (قوله لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى عكس مايتوهم المبتدؤن) هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا كالصورة التى ذكرها وأما اذا كان متعددا كامس الماضى وغد المستقبل فان الماضى فيه سابق على المستقبل على مالا يخفى ويمكن فى بيان سبق الشرط بان على الشرط بلو ان يقال ان للشك وعدم الجزم ولو للجزم بالامتناع والشك تصور والجزم تصديق والتصور سابق على التصديق أو والانسان يشك أولا ثم يجزم اذا قام الدليل (قوله داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى) هذا التفصيل لفعل الشرط لا لمنفيا والمثال والشعر الاول والثانى لدخول حرف الاستدراك على لفظ فعل الشرط والآيتان وبيت الحماسى لدخوله على معنى فعل الشرط وانما قال فى الشعر الاول ومنه لانه لم يؤت فيه بعد حرف الاستدراك بنفى استغناء بجعل السعى للمجد عن نفى كونه لادنى معيشة وكلمة قوله قبل البيت الثانى مجرورة عطفا على محل لوجاءنى أكرمته عطف توهم لان معنى تقول لوجاءنى أكرمته أكرمته نحو لوجاءنى أكرمته (قوله ولو ان ما أسعى الى آخره) هذان البيتان لامرئ القيس وما يحتمل ان يكون موصولا حرفيا أو اسميا وان تكون كافة فان قيل لو كانت كافة لكتبت متصلة أجيب بانها انما كتبت منفصلة على احتمال انها غير كافة والمؤنل المؤصل (قوله أى فلم يريكموهم كذلك) فى الشرح هكذا ثبت فى النسخ التى رأيتها وقد استشكل بعض الطلبة بهزواله فى حلقة التدريس عند قراءته اثبات الياء مع الجازم فاجبت بان رأى سمع فيه القلب بجعل العين فى محل اللام تقول راءه مثل راعه وقد قرئ فى الشواذ ان راءه استغنى بالف بعد الراء وهمزة بعد الالف ومضارعه حينئذ ترىء بهمزة فى الآخر بعد ياء فاذا دخل الجازم سكن الهمزة وساغ ابدالها ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقد خرج الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى على ذلك قول الشاعر * كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا * فقال الاصل تراء بهمزة بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذف لذلك أولاهما وهو الالف ثم أبدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة ألفا واذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يريكموهم من قول المصنف فلم يريكموهم بهمزة ساكنة بعد الراء ولك ان تضبطه بياء مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال فى هذا انتهى وأقول ليس هذا بغاية ما يقال فى هذا ففى شرح التسهيل مايتأتى به الجواب أيضا وهو وقال بعضهم ان اثبات هذه الحروف لغة لبعض العرب فى السعة وقيل انما ورد من ذلك

مجزوم

مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة وفى اعراب أبى البقاء فى قراءة قنبل انه من يتق ووجهت بانه أشبع حركة القاف فنشأت الياء وبانه قدر الحركة على الياء وحذفت بالجازم وجعل حرف العلة كالصحيح انتهى وذكر المصنف أيضا هذه القراءة فى الباب الرابع فى أثناء الكلام على العطف وذكر فيها هذين الوجهين وغيرهما (قوله لو كنت من مازن الى آخره) تقدم الكلام عليه عند الكلام على اذن (قوله اذ المعنى لكننى لست من مازن بل من قوم ليسوا فى شئ من الشر وان كانوا ذوى عدد) فى الشرح ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوى عدد حالا مع اقترانها بالواو * وفى جواز تقديم مثلها خلاف ثم الحالية انما تتأتى على ان يكون صاحب الحال اسم ليس لا الضمير المستكن فى خبرها الظرف للزوم تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو ممتنع فى مثل هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام بلا تكلف وأقول ما المانع من ان يكون صاحب الحال اسم لكن وحينئذ تكون حالا متأخرة عن عاملها المعنوى مقترنة بالواو (قوله فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) يعنى بمنزلته فى تقدم ما يفيد النفى على الاستدراك وفى وقوع الاستدراك على الفعل المتقدم (قوله وما رميت اذ رميت) فى حاشية المطول للسيد أى وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان أثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا وليس بشئ لجريانه فى جميع الافعال عند القائل بالكسب وعدم صحته عند من ينكره (قوله وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا ما كانوا ليؤمنوا) الجواب عن تلك المواضع ان لو قد تستعمل لا للدلالة على امتناع الجواب والشرط جميعا بل للدلالة على تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وتلك المواضع منه وستسمع عن قريب لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وقبلا جمع قبيل كرغيف ورغف بمعنى كفيل أى كفلاء بما بشروا به وانذروا أو بمعنى قبيل الذى هو جمع قبيلة بمعنى جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة كقبلا بكسر القاف وفتح الموحدة فى قراءة نافع وابن عامر أى ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة كما اقترحوا وقالوا لولا أنزل علينا الملائكة وكلمهم كما قالوا فأتوا بآبائنا وحشرنا عليهم كل شئ قبلا كما قالوا أو تأتى بالله والملائكة قبيلا ما كانوا ليؤمنوا فى حال من الاحوال لسبق القضاء عليهم بالكفر الا ان يشاء الله الا فى حال مشيئة الله تعالى ايمانهم فهو استثناء متصل من أعم الاحوال وقيل منقطع (قوله وقول عمر رضى الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) قال القاضى بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص لم أر هذا الكلام فى شئ من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص انتهى وقال الشيخ والدى رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت رأيت الحافظ أبا بكر بن العربى نسبه الى عمر بن الخطاب الا انه لم يذكر له اسنادا انتهى وقال الحافظ زين الدين بن العراقى ومن خطه نقلت لا أصل لهذا الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ولم أقف له على اسناد قط فى شئ من كتب الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم أر له اسنادا الى عمر انتهى وفى الشرح وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرنى انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت فى الحلية لابى نعيم فى ترجمة سالم مولى أبى حذيفة رضى الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى وفى المطول فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفى النفى اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو أهنتنى لاثنيت عليك أو منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو مختلفين نحو ولو ان ما فى الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ونحو ولو لم تكرمنى لاثنيت عليك انتهى وهذا ما وعدناك بسماعه فيما سلف (قوله ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل) فى الشرح اعترافه بان الشرط سبب يأبى هذا التقسيم فان السبب يقتضى ارتباطا مناسبا بينه وبين مسببه الا تراه قال بعد ذلك الثانى انه لما فقدت المناسبة فقدت العلية بحيث تنتفى المناسبة تنتفى السببية فلا يأتى التقسيم المذكور وأقول انما اعترف بدلالة لو على عقد السببية والمسببية ولا يلزم من الدلالة على ذلك تحقق السببية ولو سلم فمراد المصنف ان الجزأين مع قطع النظر عن لو قد يدرك العقل بينهما تناسبا مقتضيا لذلك الارتباط وقد

لا يدرك وقد أشار الشارح الى هذا بقوله بعد ذلك وقد يقال ان التقسيم لم يقع بالنسبة الى المناسبة وانما وقع بالنسبة الى التعقل فقط والمنافى هو الاول (قوله ومايجوز فيه العقل ذلك) الاشارة هنا وفى ان ذلك والضمير المنصوب فى ترجيحه وفى انه لانحصار سببية الثانى فى سببية الاول وفى الشرح لا نسلم انه يلزم من ترتيب شئ على شئ ظهور انحصار سببيته فى ذلك الشئ ولا نسلم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن وأقول مراد المصنف بالظاهر هنا الراجح وكل من انصف من نفسه اذا سمع هذا القسم من لو ولاحظ انحصار سببية مابعدها فيما يليها وعدم انحصارها فيه وجد انحصارها راجحا فى ذهنه وسابقا الى فهمه وكيف لا والاصل فى سبب المسبب الواحد ان يكون واحدا (قوله وهذا النوع يدل فيه العقل) لو قال وهذا القسم لكان أحسن لان الاشارة الى ثالث أقسام النوع الاول فالتعبير بالنوع يوهم انها الى النوع الاول الا ان هذا الايهام مندفع بان قوله يدل فيه العقل الى آخره حكم ثالث أقسام النوع لا حكم النوع لانه ذكر فى كل من قسمى النوع الاول اين حكمه فيه (قوله أحدهما ان دلالتها) أى لو على ذلك أى انتفاء الجواب انما هو من باب مفهوم المخالفة لان لو للشرط ومفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا فى الحكم للمذكور اثباتا ونفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم للمذكور (قوله والثانى ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو ولو ردوا لعادوا) فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود من هذا القسم تحقيق ثبوت الثانى فى الشرح لا مانع من ادعاء امتناع الشرط والجواب جميعا فى هذه الآية ولا محذور يترتب عليه ولا داعى الى ما ارتكبه من كون الجواب مقررا على كل حال بل الظاهر خلافه وأقول الداعى له الى ذلك ان المناسبة لما انتفت بين ردهم الى الحياة الدنيا وعودهم لما نهوا عنه وكان المقصود تحقيق ثبوت عودهم لا امتناع ردهم علم ان عودهم معلل بامر آخر هو طبعهم على التكذيب والمخالفة وذلك أمر مستمر فيهم على التقديرين وقد أشار المصنف الى هذا بقوله فهذا وأمثاله الى آخره (قوله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) قال ابن مالك فى شرح الكافية يعنى انك اذا قلت لو قام زيد لقام عمرو ومقتضاه ان القيام من عمرو كان متوقعا الحصول قيام من زيد على تقدير حصوله وليس فى هذه العبارة تعرض لكون الثانى صالحا للحصول بدون حصول الاول أولا والحق انه صالح لذلك انتهى وقال بعضهم ان سيبويه احترز بقوله كان عن ان واذا فانهما لما يقع فى المستقبل لوقوع غيره على سبيل الشك فى ان وعلى سبيل الظن فى اذا وأتى بالفعل المستقبل احترازا عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره وأتى بالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يكن حينئذ ضرورة استقباله فهى مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع فى ذلك الوقت وأقول فيه نظر لان قوله حرف ليس يتناول لا اذا ولا لما فكيف يحترز عنهما وقال بدر الدين بن مالك انما قالوه فى تفسير لو بامتناع الثانى لامتناع الاول عندى تفسير صحيح وهو الذى قصده سيبويه من قوله لو لما كان سيقع لوقوع غيره يعنى انها تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال لو تقتضى فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو نحو ماقاله غيره (قوله وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه) قال ابن مالك فى شرح الكافية العبارة الجيدة فى لو ان يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثانى غير واقعين وقال فى التسهيل لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضى امتناع ما يليه يعنى الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار بذلك معلوما بايجاب ولم يكن لقولك لو قام زيد قام عمرو فائدة وقوله واستلزامه لتاليه أى يقتضى استلزام شرطها لجوابها فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها ولا يقتضى امتناع الجواب فى نفس الامر ولا ثبوته وفى بعض النسخ لو حرف يقتضى نفى ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات الثلاث بمعنى كذا فى شرح التسهيل لابن أم قاسم (قوله بل بان صفاته تعالى لا نهاية لها) معنى عدم تناهى صفاته تعالى هو عدم تناهى متعلقاتها بمعنى ان متعلقاتها لا تنتهى الى حد لا يتصور ان فوقه آخر لا بمعنى ان مالا نهاية يدخل فى الوجود فانه محال وفى البحر قال أبو على المراد بالكلمات والله أعلم ما فى المقدور دون ما خرج منه الى الوجود وقالت فرقة المراد بكلمات الله معلوماته انتهى وأقول القول الاول مناسب لقول قتادة فى قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة سمى عيسى بكلمة لصدوره بكلمة كن وكقول البعض ان قوله تعالى انما قولنا لشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون حقيقة وانه تعالى اجرى سنته فى تكوين الاشياء ان يكونها بهذه الكلمة وان لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى يقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول

لكن

لكن المراد الكلام الازلى القائم بذاته تعالى لا اللفظى المركب من الحروف لانه حادث فيحتاج الى خطاب آخر ويتسلسل ولانه يستحيل قيام الحروف بذاته تعالى والاكثر على ان الآية مجاز عن سرعة الايجاد وسهولته على الله تعالى تمثيلا للغائب أعنى تاثير قدرته فى المراد بالشاهد أعنى أمر المطاع للمطيع فى حصول المأمور به من غير امتناع وليس هناك قول ولا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة وفى الكشاف فان قلت الكلمات جمع قلة والموضع موضع التكثير لا التقليل فهلا قيل كلم الله قلت معناه ان كلماته لا تفى بكتبها البحار فكيف بكلمه قال أبو حيان وعلى تسليم ان كلمات جمع قلة فجموع القلة اذا عرفت بالالف واللام غير العهدية أو أضيفت عمت وصارت لا تخص القليل والعام مستغرق لجميع الافراد (قوله والجواب انه مفهوم من قوله ما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع) فى الشرح ماقدره أولا يقتضى ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا تراه لما قدر اللازم توقيتيه بمعنى عند قال أى ان الثانى ثبت عند ثبوت الاول وماقاله ثانيا يقتضى انما كان سيقع هو الشرط وبينهما تناف وأقول ليس ماقاله ثانيا يقتضى ان ماسيقع هو الشرط بل يصح ان يراد به الجواب كما قدرناه أولا وبيان ذلك ان الضمير فى قوله على انه لم يقع عائد الى الشرط والمعنى ان امتناع الشرط مفهوم من قوله كان سيقع الذى هو الجواب لان كان سيقع يفيد انه مترقب والمترقب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط (قوله فى بنت أبى سلمة) هى زينب بنت عبد الله بن عبد الاسد المخزومى روت عن النبى صلى الله عليه وسلم وخرج لها أصحاب الكتب الستة وتوفيت سنة أربع وسبعين وأمها أم سلمة احدى زوجات النبى صلى الله عليه وسلم ماتت فى امرة يزيد وهى آخر أمهات المؤمنين موتا (قوله الثانى لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون) اللهج بالشئ الوقوع به وفى المطول وأما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون فقد قيل انه على صورة قياس اقترانى فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم خيرا لا يحصل منهم التولى بل الانقياد وأجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل فى فصيح الكلام فى القياس الاقترانى وانما تستعمل فى القياس الاستثنائى المستثنى فيه نقيض التالى لانها لامتناع الشئ لامتناع غيره ولهذا لا يصير حينئذ باستثناء نقيض التالى وكيف يصح ان يعتقد فى كلام الحكيم تعالى انه قياس أهملت فيه شرائط الانتاج وأى فائدة تكون فى ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعنى ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو أسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعنى ان التولى لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وأنا أقول يجوز أن يكون التولى منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى أصل لو لان التولى هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذكر الشئ لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه ولم يلزم من ذلك تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولى خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولى بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا أهلا بان سمعوا شيأ ثم انقادوا له ولم يعرضوا اهـ مافى المطول (قوله والثانى أن يقدر ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم) فى الشرح علم عدم الخير فيهم أخص من عدم علم الله تعالى الخير فيهم يقتضى عدم الخير فيهم ضرورة انهم لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعا عبر بذلك مريدا به ما تقدم لانهما مستويان فى التحقيق بالنسبة الى علم الله تعالى وأقول انما عبر بذلك لان لو لانتفاء تاليها وهى داخلة فى الآية على علم الخير فيكون التقدير عدم علم الخير لا علم عدم الخير (قوله والتقدير ولو علم الله فيهم خيرا وقتاما لتولوا بعد ذلك) هذا تقدير النتيجة وأما القياس فتقديره ولو علم الله فيهم خيرا وقتاما لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك (قوله ولو تلتقى أصداؤنا الخ) الاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والصدا أيضا ذكر البوم وفى القاموس الرمس القبر وفى الصحاح تراب القبر والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح قال صاحب الصحاح هششت لفلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له وهششت الورق أهشه هشا خبطته بعصا ليتحات ومنه قوله تعالى وأهش بها على غنمى والطرب خفة تكون لسرور أو حزن والمراد هنا الاول والصوت متعلق بيهش (قوله وقول توبة ولو ان ليلى الخ)

توبة بالمثناة المفتوحة والواو الساكنة بعدها موحدة هو الخفاجي أحد عشاق العرب مات سنة خمس وسبعين وليلى الاخيلية صاحبته وقد ذكرناهما فى أوائل الجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال وزقا بزاى وقاف صاح قال فى الصحاح زقا الصدى يزقو ويزقى زقاأى صاح وكل صائح زاق والزقية الصيحة (قوله لا يلفك الراجيك الخ) العديم الفقير بمعنى المعدم كالاليم بمعنى المؤلم أو بمعنى المعدوم تنزيلا لوجود من لا مال له منزلة المعدوم (قوله وانما أو لما الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء) فى الكشاف لو مع مافى حيزه صلة للذين والمراد بهم الاوصياء أمروا ان يخشوا الله فيخافوا على من فى حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم عليهم ان يقدروا ذلك فى أنفسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيأ فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم ويخشوا على أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولاد أنفسهم لو كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون أمرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالتهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم انتهى وفى حاشية التفتازانى ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك فى الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة وأشار الى انه لا بد من حمل لو تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاء له ضرورة انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفى كلام بعض النحاة ان لو هذه بمعنى ان وهو الظاهر وفى الحاشية أيضا عند قوله تعالى هدى للمتقين والمعتبر فى المجاز باعتبار المشارفة حال اعتبار الحكم لا حال الحكم فعصير الخمر مجاز وان صار عند الاخبار خمرا لانه حال تعلق العصر به ليس بخمر وكذا عصر العصير أيضا مجاز وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقى عقيب تعلق الحكم بلا تراخ كقتل القتيل ومرض المريض وقد يكون بطريق المصير اليه بان يكون شأنه المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان اتصاف المولود بذلك متأخر عن تعلق الولادة به انتهى (قوله ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان) فى الشرح ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق فى المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى حرف ولا يساويه فى جميع أحكامه وأقول لو كانت بمعناها لوقعت موقعها قال ابن الحاجب فى أصوله يقع كل من المترادفين مكان الآخر لانه بمعناه ولا حجر فى التركيب (قوله وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك وزعم ان انكار ذلك قول أكثر المحققين) الذى فى شرحه للالفية وذهب بعض النحويين الى ان لو كما تكون للشرط فى الماضى تكون للشرط فى المستقبل وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر * ولو ان ليلى الاخيلية سلمت * لا حجة فيه لصحة حمله على المضى (قوله فاما ابن الحاجب فانه قال فى اماليه) قال الرضى وقال المصنف يعنى ابن الحاجب بل هى لامتناع الاول لامتناع الثانى قال وذلك لان الاول سبب والثانى مسبب والسبب قد يكون أعم من المسبب كالاحراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثانى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل السبب وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا أو شرطا كما فى قولك لو كان لى مال لحججت أو لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد أبى لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال هى موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثانى أى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التى ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود فى الماضى والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم لاجل امتناع لازمه أى الجزاء لان الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه انتهى وقال التفتازانى فى مطوله ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم بل

معناه

معناه انها دلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو
بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من
غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه
ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول أبي العلاء
ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم * رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في
المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر أي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم
يطر ذو حافر قبلها وأما أرباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى
القصد بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى
ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم
بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر لكن قد
تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة
لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق يعني ابن الحاجب وأشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم
وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا انتهى وقال السيد في حاشيته يفهم من ظاهر قوله وأما ارباب المعقول
فقد جعلوا وقوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية
لارباب المعقول وان الآية الكريمة واردة على مقتضى أوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه أيضا من المعاني المعتبرة عند أهل
اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول
لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه من البلد وتسمي علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية
لكنه أقل استعمالا من المعنى الاول (قوله وخلاف ما فسروا به عبارتهم) الضمير في فسروا وفي عبارتهم لمثبتي الامتناع وما
فسروا به هو قولهم لامتناع الجواب لامتناع حرف الشرط وعبارتهم في قولهم حرف امتناع لامتناع (قوله فان المعنى انقلاب
عليه) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير بدر الدين عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب وقوله لتصريحه أولا دليل
على انقلاب معنى لو على بدر الدين (قوله فانه من ابن الحاجب أخذ) هذا جواب سؤال مقدر عن سبب تفسير ابن الخباز
عبارتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب (قوله ان ما قاله من التأويل يمكن في بعض المواضع) أراد بالتأويل ما نقله عنه من
قوله وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك الى آخره (قوله ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا) لاستحالة ان يراد ولو كنا
صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا الكلام نصدق (قوله قوم اذا حاربوا الخ) المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهو الازار
كقولهم ملحف ولحاف ومقوم وقوام وشد المآزر هنا كناية عن ترك الجماع والاطهار جمع طهر وهو زمن انقطاع الحيض
(قوله أرى وأسمع ما لم يسمع الفيل) هذا عجز بيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وصدره
لقد أقوم مقاما لو يقوم به وبعده لظل يرعد الا أن يكون له * من الرسول باذن الله تنويل (قوله قول قتيلة ما كان ضرك)
قتيلة بالقاف المضمومة والمثناة الفوقية وياء التصغير قال السهيلي والصحيح انها بنت النضر لا اخته قال الزبير بن بكار وغيره وكذلك
وقع في كتاب الدلائل اه وقال الواقدي أسلمت قتيلة يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النضر صبرا بالصفراء بعد ان
انصرف من وقعة بدر فانشدته قتيلة بعد قتله أبياتا منها هذا البيت فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته ولعفوت عنه
ثم قال لا تقتل قريش بعد هذا صبرا قال الزبير بن بكار وسمعت بعض أهل العلم يقرأ أبياتها ويذكر انها مصنوعة وكان من
جملة أذى النضر للنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا آتيكم
بخبر الاكاسرة والقياصرة والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورته
أو أوله والمحنق اسم مفعول من أحنقه أي غاظه فهو تأكيد للمغيظ وما نافية أو استفهامية والمعنى أي شيء كان يضرك لو
عفوت والفتى وان كان مغضبا منطويا على حنق وعداوة قديمين يعفو (قوله وربما فات قوما الخ) جل الشيء معظمه والتأني

التوقف والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة ومن ثعليلية لفات (قوله تجاوزت احراسا الخ) تجاوزت الشئ جزته والاحراس
جمع حارس كاصحاب جمع صاحب وقيل جمع حرس كاحجار جمع حجر وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر جماعة الناس
وحراص جمع حريص كظراف جمع ظريف وجاء ماضيه من باب ضرب ومن باب علم ويسرون يروى بالمهملة من الاسرار
وهو الاظهار والاخفاء لفظ مشترك بين هذين الضدين ويروى بالمعجمة وهو بمعنى الاظهار فقط (قوله فعطف يدهنوا بالنصب
على تدهن لما كان معناه ان تدهن) وفى الشرح الذى يظهر ان تدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها
معطوف على المجموع من لو وصلتها او أقول لا نسلم ان اضمار ان بعد الفاء ههنا جائز لان ذلك اذا كان العطف بها على اسم ليس فى
تأويل الفعل نحو * لولا توقع معتر فارضيه * حتى لو كان العطف بها على اسم فى تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وجب
الرفع وعلى ما قال الشارح يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح ذلك المجموع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب
الرفع على ان ما ذكره المصنف هو الوجه الثانى من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجهور المصاحف على
اثبات النون وقال هرون انه فى بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان أحدهما انه جواب ودوا لتضمنه معنى ليت والثانى
انه على توهم انه نطق بان أى ودوا ان تدهن فيدهنوا عطفا على التوهم ولا يجىء هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدرية
بمعنى ان (قوله ولا دليل فى هذا الجواز ان يكون النصب فى فافوز مثله فى الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) هكذا
رأيناه فى نحو عشر نسخ معتمدة وفى بعض النسخ ما يوافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فيكون ولا يخفى ان الاشارة فى قوله
ولا دليل فى هذا على النسخة الاولى الى انتصاب فافوز على نسخة الشارح الى انتصاب فيكون وتوجيه نسخة فيكون مذكور
فى الشرح وهو ان يكون منصوب بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كرة
أى ليت لنا رجوعا فكوننا من المؤمنين واما نسخة فافوز فتوجيهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص يصح عطفه عليه
كعطف يرسل على وحيا فان قيل قال السفاقسى فافوز بنصب الزاى وهو جواب التمنى ومذهب جهور البصريين ان النصب
باضمار ان بعد الفاء وهى حرف عطف عطفت المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم
ومذهب الكوفيين انه انتصب بالخلاف ومذهب الجرمى انه انتصب بالفاء نفسها أجيب بان ما ذكره السفاقسى توجيه
لنصب المضارع الواقع جوابا للتمنى ومراد المصنف وجه غير هذا وهو النصب لا على انه جواب للتمنى بل على انه للعطف على
اسم سابق (قوله وقول ميسون ولبس عباءة الخ) قول مجرور عطفا على الا وحيا وميسون بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة
فسين مهملة فى آخره نون بنت بحدل بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام تزوجها معاوية
رضى الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى أناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسمعها ذات يوم تنشد

لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف
وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف
وبكر يتبع الاظعان صعب * أحب الى من بغل زفوف
وخرق من بنى عمى نحيف * أحب الى من عجل عليف

وفى بعض النسخ من علج عنيف فلما سمع معاوية الابيات قال
امارضيت ابنة بحدل حتى جعلتنى عجلا عليفا هكذا ذكره الحريرى فى درة الغواص فى أوهام الخواص والارياح جمع
ريح والمنيف العالى المشرف وشف عليه ثوبه يشف شفوفا وشفيفا أيضا عن الكسائى أى رق حتى يرى ما خلفه وثوب شف
وشف أى رقيق وكسر البيت بكسر الكاف أسفل شقة الخباء التى تلى الارض من حيث يكسر جانباه والفج الطريق الواسع
بين جبلين وقيل الطريق الواسع والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذى يضرب به النساء وحكى أبو عبيدة عن بعضهم ان
الفتح فيه لغة والبكر بفتح الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخى والنحيف الهزيل والعجل من ولد
البقرة والعليف الذى يعتلف ولا يرسل المرعى والعلج الرجل من كفار العجم والعنيف الذى لا رفق فيه (قوله فلو نبش المقابر
الخ) هذا الشعر لمهلهل بن ربيعة بن الحارث بن ثعلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدى قال ذلك حين أخذ بثار أخيه
كليب واسمه وائل وكنيته أبو الماجد ذكر ذلك أبو عبيد البكرى فى شرح امالى القالى ويخبر مبنى للمفعول والذنائب بمعجمة
فنون وفى آخره موحدة موضع والزير بكسر الزاى فى أوله الذى يحب محادثة النساء ومجالستهن سمى بذلك لكثرة زيارته

لهن

وكان النعمان قد بلغه عنــه شئ فاحتال حتى وقع فى يده فحبســه الى ان مات والمألك والمألكة بهمزة ساكنة مفتوحة فهـمزة ساكنة فلام مضمومة الرسالة وفيــه نظر لان ماذكر انه قبــله من شواهد العروض ولم يذكروه الا والانتظار بسكون الراء والشرق بكسر الراء صفة مشــبهة من شرق بريقه اذا غص والغصان بفتح الغين المعجمة والصاد المهـملة اسم فاعل من غصصت يارجل تغص فانت غاص بالطعام وغصان والغصــة بضم الغــين المعجمة وتشــديد الصــاد المهـملة ما يعترض فى الحلق من مأكول والاعتصار بالعين والصاد المهملتين ازالة الغصــة بشرب الماء قليلا قليلا و بالمـاء متعلق بالاعتصار يعنى لو شرقت بغير المـاء لازلت شرقى بالمـاء الذى يزال به الشرق (قوله لو فى طهية الخ) الطهية بضم المهـملة وفتح الهـاء وتشـديد المثناة التحتية حى من تميم نســبوا الى أمهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر المهملة وسكون اللام وعرضوا بمعنى اعترضوا واعلم ان فى كون هذا البيت والذى قبــله من الرابع نظر لان الرابع هو ان يلى لو اسم هو فى الظاهر مبتــدا وما بعده خبره ولم يل لو فيهـما الا الجار والمجرور فان قيــل المبتدا فى كل من البيتــين وال للو فى التقـدير وان لم يكن واليا له فى اللفظ لان الجار والمجرور فى الاول معــمول الخــبر وفى الثانى نفس الخــبر ومراده يلى لو لفظا أو نيــة أجيب بان هذا وان أمكن حمل كلامه عليه لكن قوله مبتدا ما بعــده خبره يأبى ذلك فى البيت الثانى لان فيــه المبتدا ما قبل خــبره ويمكن أن يقال ان قوله أو اسم هو فى الظاهر مبتدا وما بعــده خــبره معناه أو جملة اسمــية بحسب الظاهر يشــير الى ذلك قوله فيما بعد وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا (قوله فهلا نفس ليلى شفيعها) هذا آخر بيت للصمة وقيل لقيس ابن الملوح وهو
ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها (قوله وقال الفارسى هو من النوع الاول والاصل لو شرق حلق هو شرق) فى الجنى الدانى وذكر ابن مالك ان لو قد وليها مبتدأ وخبر كقول الشـاعر *لو بغير المـاء حلقى شرق* قيل وهو مذهب الكوفيين وتأول ابن خروف هذا البيت على اضمـار كان الشانية وتأوله الفارسى على ان حلقى فاعل فعل محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدا محذوف وفيه تكلف انتهى (قوله ولو قلم الخ) الشق بفتح الشــين الفرجة و بكسرها الجانب والبيت محتمل لهما (قوله اذا ابن أبى موسى بلالا بلغته) هذا صدر بيت عجزه *فقام بفصل بين وصليك جازر* و بلال هو أمير البصرة وقاضيها ابن أبى بردة عامر بن أبى موسى الاشعرى والخطاب للناقة وابن أبى موسى نائب عن فعل محذوف يفسره بلغته و بلالا منصوب بمحــذوف آخر يفسره بلغتــه والتقــدير اذا بلغ ابن أبى موسى بلغت بلالا بلغتــه والفصــل السـيف و وصــلا الناقة المفصلان اللذان عند محل نحرها وفى الصحاح الاوصال المفاصل واحــدها وصل والجازر اسم فاعل من جزر النـاقة نحرها (قوله عندى اصطبار الخ) الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن القلق والجزع نقيض الصــبر والنوى البعد والبرى نحت السهم ونحوه (قوله وذلك لان لعل) هذا بيان لكون اتيان خبر المبتدا الذى هو ان المفتوحة مع معمولها مؤخرا بعد اما يشهد لتقديره مؤخرا بعد لو وتقريره ان خبر هذا المبتدا انما تقدم عليه دفعا لاشتباه ان المفتوحة المؤكدة بالمفتوحة التى هى لغة فى لعل وهــذا الاشتباه مفقود بعد اما و بعد لو لان لعل لا تقع بعدهمـا فلما أتى هذا الخــبر مؤخرا عن مبتدئه بعد اما وكان الاولى تقديره مؤخرا بعد لو لان الاصل فى الخبر التأخير وقد انعدم ما يقتضى التأخير (قوله ما أطيب العيش الخ) الفتى الشاب وتنبو تبعــد والحوادث مصائب الزمان والهموم المجتمع الاجزاء (قوله ولو انها عصفورة الخ) مسوّمة أى فرسا مسوّمة وفى الصحاح بدل مسوّمة مزنمــة والزنمة شئ يقطع من طرف أذن البعير و يترك معلقا يابسا وانما يفعل ذلك بالكرام من الابل وعبيد بضم العين وازنما بفتح الهـمزة وسكون الزاى وفتح النون اسما شخصين أو قبيلتين من بنى يربوع وقيل عبيد ابن بطن من الاوس وأزنم من يربوع (قوله لو ان حيا الخ) ٦ فى الصحاح كان يقال لابى براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله لبيد ملاعب الرماح أبا براء مدره الشياح انتهى وفى الشرح ان صاحب الاخبار أنشــد ماذكره المصــنف وأقول لعــل نسخة الشارح من الصحاح كما ذكر واما النسخة التى راجعتها فليس فيها الا مانقلتــه ثم رأيت فى نسخة أخرى مثــل ما فى نسخة الشارح (قوله وقد وجدت آية فى التنزيل وقع فيها الخبر اسمـا مشــتقا ولم يتنبه لها الزمخشرى كما لم يتنبه لآية لقمان) فيه نظر لان لو فى هذه الآية ليست بلو الشرطيــة التى الــكلام فيها قال الزمخشرى فى تفســير هذه الآية وان يأت الاحزاب كرة ثانية تمنوا لخوفهم مما منوا به هــذه الكرة انهــم خارجون الى البدو حاصلون بين الاعراب يسألون كل قادم من جانب المدينــة عن أخباركم وعن ماجرى عليكم انتهى وقد مر فى حرف الراء انه قال فى رب ايود

٦ قوله أبا براء هكذا بالنسخ التى معنا وليتأمل فلعل فيها سقطا اهـ

الذين

لهن والجمع ازوار وزيرة وازيار وفى الشرح وأى زير المراد به كليب فهو ظاهر أقيم مقام المضمر انتهى وفى هامش بعض نسخ المتن والزير الذى يكثر الزيارة للنساء وهو كناية عن ملازمة البيوت وترك القتال كعادة الجبان ويوم الشعثمين اسم لحرب للبكرى والشعثمان شعثم وشعيث ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة واسم شعثم حارثة والباء فى بالذنائب ظرفية (قوله أوانها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى) فى الشرح والظاهر ان هذا الوجه هو مراد الزمخشرى فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمنى بحسب الوضع وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فانها عند مجامعتها الفعل التمنى تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمنى فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت ان الزمخشرى يوافق على مجىء لو مصدرية (قوله وفيه نظر) وجهه ان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق ليس بخارج عما تقدم صرح بذلك ابن أم قاسم فى الجنى الدانى وقال السفاقسى ولو على أنفسكم لو شرطية بمعنى ان وعلى أنفسكم متعلق بمحذوف أى ولو كنتم شهداء على أنفسكم وحذف كان بعد لو كثير وقدره أبو البقاء ولو شهدتم على أنفسكم ودل عليه شهداء وقدره الزمخشرى ولو كانت الشهادة وبالا على أنفسكم (قوله كقولهم لو ذات سوار لطمتنى) أى كقولهم فى المثل ولو قال كقوله لكان أولى لان الذى قاله حاتم الطائى حين لطمته جارية وهو مأسور فى بعض أحياء العرب ثم صار مثلا وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا يلبسن السوار وجواب لو محذوف أى لهان على (قوله وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) أخرج البخارى ومسلم عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه أمراء الاجناد أبو عبيدة ابن الجراح وأصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام قال ابن عباس فقال لى عمر ادع لى المهاجرين الاولين فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لامر لا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارتفعوا عنى ثم قال ادع لى الانصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عنى ثم قال ادع لى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليه رجلان فقالوا نرى ان ترجع الناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر فى الناس انى مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال أبو عبيدة بن الجراح وهو اذ ذاك أمير الشام افرارا من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وكان عمر يكره خلافه نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أرأيت لو كان لك ابل كثيرة فهبطت واديا له عدوتان احداهما خصبة والاخرى جدبة ألست ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا فى بعض حاجاته فقال ان عندى من هذا لعلما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قال فحمد الله عمر وانصرف (قوله لو غيركم الخ) المراد بالحبل هنا الذمة والعهد وقوة كلامه ان المحذوف الواقع لغيركم تقديره علق ويمكن ان يكون عاهدا لقوله فيما بعد بحبله وان يكون اجار لقوله ادّى الجوار وفى الشرح والذى يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا قوة لهم يحمون بها من التجأ الى جوارهم يقول لو تمسك الزبير بذمة غيركم لم يلتفت الى جوار قومه لكن غيركم من الحماية له بحيث يفرقون عصبة قومه يعنى وأما أنتم فلستم بهذه المثابة فلا يعتد الزبير باعتصامكم بل هو متمسك بجوار قومه (قوله لا يأمن الدهر الخ) يحتمل ان تكون لا نافية فيكون ما بعدها مرفوعا وان تكون ناهية فيكون مجزوما مكسورا لالتقاء الساكنين والبغى الظلم والتعدى (قوله وقيل من الثالث أى لو كنتم تملكون) فى الشرح هذا سهو فان الثالث هو ان يلى لو خبر كان وفى الآية انما وليها اسم كان لا خبرها على هذا أو تأكيد الاسم لا الخبر على رأى المجيب عن الرد وأقول لا سهو من هذا القائل بل جعله من الثالث بناء على آخر كلامه فيه وهو ان الاصل لو كنتم أنتم تملكون فحذف كان ومرفوعها وعلى ان التأكيد لما لم يكن له دلالة على معنى زائد على مؤكده كان كالعدم (قوله وفيه نظر للجمع بين الحذف والتأكيد) فى الشرح لا نسلم ان الجمع بينهما ممتنع فقد أجازه اماما العربية سيبويه والخليل وقدم الكلام فيه فى فصل ان المكسورة المشددة ويأتى فى الباب الخامس فى الخاتمة التى تكلم فيها على الحذف وشروطه (قوله لو بغير الماء حلقى شرق) قيل هذا البيت لعدى بن زيد وقبله أبلغ النعمان عنى مالكا * انه قد طال حبسى وانتظارى

الذين كفروا لو كانوا مسلمين أن لو حكاية لودادتهم وانما جيء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم وقال التفتازانى فى مطوله مفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لو للتمنى حكاية لودادتهم ومن زعم ان الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمنى مصدرية فيقول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب فى منظومته لو انهم بادون فى الاعراب لو للتمنى ليس من ذا الباب وقال الرضى واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب فان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمنى (قوله ووجدت آية الخبر فيها ظرفا وهى لو ان عندنا ذكرا من الاولين) فى الشرح ولا دليل فى الآية المذكورة على الزمخشرى لاحتمال انه يوجب فيما تعلق الظرف بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل وأقول لما كان ما تعلق به الظرف محذوفا على سبيل الوجوب وأقيم الظرف مكانه كان الاخبار بالظرف غير الاخبار بالفعل وبالاسم المشتق فصح الاستدراك به على من يقول يجب أن يكون الخبر فعلا (قوله لو بشأطار به الخ) هذا البيت لامرأة من بنى الحرث بن كعب ترثى شخصا وقبله فارسا ما غادروه ملحما * غير زميل ولا نكس وكل يقال رجل ملحم بفتح المهملة أى ملصق بالقوم والزميل بالزاى المضمومة والميم المفتوحة المشددة الضعيف الجبان والنكس بكسر النون الضعيف والوكل بفتحتين العاجز الذى يكل أمره الى غيره ويتكل عليه والميعة بفتح الميم وسكون التحتية وفتح العين المهملة بعدها هاء التأنيث النشاط وأول جرى الفرس ولاحق الاطال أى ضامر الجنبين قد لصقت طله باختهامن الضمر وقد جمع الشاعر فى موضع الشبه والاطل أحدما جاء على فعل كابل وهو الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم مشرف وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة وهى لفيف من الشعر (قوله تامت فؤادك الخ) فى الصحاح تيمه الحب أى عبده وذلله فهو متيم ويقال أيضا تامته فلانة قال لقيط بن زرارة تامت فؤادك وأنشد البيت وفى الشرح لم ينشده الجوهرى بلو وانما أنشده بلم وأقول لعل نسخة الشارح من الصحاح كذلك فاما النسخة التى راجعتها فانما هو فيها بلو (قوله والغالب على المنفى تجرده منها) فى الشرح ظاهر العبارة ان المنفى مطلقا سواء كان منفيا بلم أو بما يتجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا يدخل على لم أصلا ويمكن ان يجعل الالف واللام فى المنفى للعهد الذكرى والمعهود أقرب شئ الى هذا الكلام وهو المنفى بما وقد يقال كان الاولى ان يقول والغالب على النافى تجرده منها فان اللام انما تتصل بحرف النفى أو يتجرد هو عنها الا بالفعل المنفى وجوابه ان المنفى صفة للجواب لا للفعل وحده (قوله كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد الخ) نسب ابن برى هذا البيت لجرير ونسبه صاحب الصحاح للبيد فانه قال ويجده بالضم لغة عامرية لا نظير لها فى باب المثال قال لبيد وهو عامرى وأنشد البيت الا انه ذكر مكان حوائم صوادى ويمكن أن يكون هذا من توارد الخواطر بان يكون كل منهما قاله كما يحكى عن ابن ميادة انه أنشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما أتيته * تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له أين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم أسمعه ونقع الماء العطش نقعا ونقوعا سكنه والحائم الذى يدور حول الماء ولا يصل اليه قالوا والابل تأكل الافاعى فى الصيف فتحمى فتطلب الماء فاذا رأته امتنعت من شربه وحامت عليه تنسمه لانها لو شربته فى تلك الحالة هلكت فلا تزال تحوم حتى تذهب ثوران السم فتشربه فلا يضرها والغليل بالمعجمة حرارة العطش وقد وقع اقتران جواب لو الماضى وشرطها تقدم فى صحيح البخارى فى باب رجم الحبلى بالزنا وفى باب الخمس ولفظ الاول قال لى عبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلا أتى عمر فقال يا أمير المؤمنين هل لك فى فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا وفى الشرح وفلان الاخير هو طلحة بن عبيد الله وقع ذلك فى فوائد البغوى وفى المقدمة للحافظ ابن حجر انه وقع كذلك فى مسند البزار والجعديات باسناد ضعيف ووقع فى الانساب للبلاذرى باسناد قوى أنه على وان فلانا الاول الزبير ولفظ الثانى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا (قوله لولا رجاؤك قد قتلت أولادى) هذا عجز بيت صدره * كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * وقد تقدم الكلام عليه فى أو (قوله قيل وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هى جواب لقسم مقدر) قال الرضى واما قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما فى قوله تعالى وان أطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو

وذهب جار الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو قال وانما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء انتهى وقد ذكر المصنف هذه الآية قبل الكلام على لا وفي البصر اللام لام الابتداء الا الواقعة في جواب لو وجواب لو محذوف افهم المعنى أي لاثيبوا ثم ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تعليقه بايمانهم وتقواهم وترتبه عليهما وهذا قول الاخفش أعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب هو قوله لمثوبة والاول اختيار الراغب والثاني اختيار الزمخشري ومختاره غير مختار لانه لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا للو وانما جاء هذا المختلف في تخريجه ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل وليس مثل سلام عليكم لثبوت رفع سلام عليكم في لسان العرب انتهى وعبارة الزمخشري فان قلت كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك ثم قال ويجوز أن يكون ولو انهم آمنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة ايمانهم واخبارهم له كانه قيل ليتهم آمنوا ثم ابتدئ لمثوبة من عند الله خير قال التفتازاني يرد على السؤال ان الاسمية لا تصلح جواب لو اما لفظا فلاطباق النحاة على انه لا تكون الا فعلية ماضوية واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم والتقائهم ولا تنتفي بانتفائهما فالاولى ان الجواب محذوف أي لاثيبوا ويرد على الجواب ان الاسمية انما تدل على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وماذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم والجواب ان ماضويته تقديرا اذ الاصل لاثابهم الله تعالى مثوبة لهم فعدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى وقوله على سبيل المجاز عن الارادة لان التمني على الله تعالى محال عند المعتزلة بخلاف ارادة ما لا يقع واما عند أهل الحق القائلين باستحالتهما فلا يجوز حملها على التمني الا حكاية على معنى انهم بحال يتمنى العارف ايمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم انتهى وفي الشرح ولم يصرح يعني الزمخشري بكون الجملة على تقدير التمني جواب قسم مقدر فيحتمل أن تكون اللام لام الابتداء ولا قسم مقدر أصلا فيكون هذا قولا ثالثا في الآية وأقول قول الزمخشري ثم ابتدئ فثوبة من عند الله خير صريح في ان اللام لام الابتداء (**قوله قالت سلامة الخ**) عادة خبر يكن ولك في محل نصب على الحال وان تترك الاعداء اسم يكن وتعذر مبني للمفعول من عذرته صيرته معذورا أو مبني للفاعل من اعذر الرجل صار ذا اعذر

﴿لولا﴾

(**قوله والا لانعكس معناها**) أي وان لم يقدر في الحديث مضاف بعد لولا هو المخافة وان لم يقيد الامر الذي هو فيه بالايجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لامتناع لان مطلق الامر بالسواك موجود ونفس المشقة معدومة فان قلت فما تصنع في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تأثيره فيه صلى الله عليه وسلم (**قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة خلافا لزاعمي ذلك**) القول بان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف قول الكسائي قاسه على المرفوع بعد لو في نحو لو ذات سوار لطمتني والقول بانه مرفوع بلولا اصالة قول الفراء فاما القول بانه مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو ولا تيتك ولا يعطف بلا بعد النفي اه (**قوله أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو**) في الشرح هذا اللفظ وهو قوله أو مبتدأ لا خبر له الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان التخريج على انه فاعل لثبت محذوفا لا يتأتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم الى آخره اه فتأمل اه وأقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا اشكال فان مراده بالمرفوع في قوله وليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح دون المؤول لان ذلك لا يقال له مرفوع بل في موضع رفع ولا شك ان صيرورة ان مع معموليها اللذين هما ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع بثبت محذوفا متفرع على دخول ان على ذلك الاسم ودخولها عليه متفرع على كونه مبتدأ لانها ناسخ والناسخ لا يدخل الا على مبتدأ (**قوله ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الرعب الخ**) المعري هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان تكلم فيه من جهة اعتقاده وكان عمي في صغره من الجدري ولد بمعرة النعمان في شهر ربيع الاول سنة ثلاث وستين وثلثمائة وقال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة وتوفي في ربيع الاول سنة تسع وأربعين وأربعمائة

وأربعمائة وقبل هذا البيت ودبت فوقه حمر المنايا * ولكن بعدما مسحت نمالا والاذابة اسالة الجوامد والرعب بضم الراء وسكون المهملة الخوف والعضب بالعين والضاد المعجمة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والضمير المنصوب بيمسكه للعضب وفى شرح الشواهد للمصنف والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا اغمادها تمسكها السالت (قوله وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسك بدل اشتمال) فى الشرح وقد أسلفنا فى فصل بيد من حرف الباء الموحدة ان ابن مالك خرج ماوقع فى بعض طرق الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها فهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعرى أيضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال ابن مالك وهذا الحذف فى ان نادر ولكنه غير مستبعد فى القياس على ان حذف ان فهما اختان فى المصدرية وشبيهتان فى اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضى الله عنه

* ولولا بنوها حولها لخبطتها * انتهى وأقول ان بيت المعرى لا يتأتى فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين بخلاف الحديث وبيت الزبير (قوله تلك المرأة) وهى امرأة سمعها عمر رضى الله عنه فى خلافته وهى تقول تطاول هذا الليل واسود جانبه * وأرقنى ان لا خليل ألاعبه فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزعزع من هذا السرير جوانبه فسأل عنها فقيل له ان زوجها بعث فى الغزو فسأل ابنته حفصة كم تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أشهر فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته كذا فى الشرح وقد روى البيهقى هذه الحكاية ولفظه فقال عمر لابنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها فقالت ستة أو أربعة أشهر فقال عمر لا أحبس الجيش أكثر من هذا ومعنى أرقنى أسهرنى وزعزع حرك (قوله ثم قال سيبويه والجمهور هى جارة) قال الرضى لولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال يعنى سيبويه ولا يبعد ان تكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره عاملة نحو لولا أنت ومثل ذلك يكون فانها تجر مابعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها قال الرضى وفى قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا فلابد له من متعلق ولا متعلق فى نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافى الجار والمجرور أى لولاك فى موضع رفع بالابتداء كما فى بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلابد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا بجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا رجح مذهب الاخفش بان يعتبر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا أهون من ارتكاب الاصل غير المستعمل وان قل انتهى (قوله وقد أسلفنا ان النيابة انما وقعت فى الضمائر المنفصلة) أسلف ذلك فى حرف العين فى الكلام على عسى (قوله تعدون عقر النيب الخ) هذا البيت لجرير وهو ثابت فى ديوانه والنيب جمع ناب وهى الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقى وفى الصحاح الضيطر الرجل الضخم الذى لا غناء عنده وكذلك الضوطر والضوطرى قال جرير وأنشد البيت والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد (قوله عاف تغير الا النؤى والوتد) هذا عجز بيت صدره * وبالصريمة منهم منزل خلق * ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه والصريمة بمهملة رملة انصرمت من معظم الرمل والارض المحصود زرعها والعافى الدارس والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة فياء آخر الحروف حفيرة تصنع حول الخباء لئلا يدخله المطر ﴿لوما﴾ (قوله ويرده قول الشاعر * لوما الاصاخة للوشاة لكان لى *) هذا موجود فى كثير من النسخ ويقال أصاخ أى استمع ووشى كلامه أى كذب فيه ولولا امتناعية ﴿لم﴾ (قوله حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا) فى الجنى الدانى ظاهر مذهب سيبويه انها تدخل على مضارع اللفظ فيصرف معناه الى المضى وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين وذهب قوم منهم الجزولى الى انها تدخل على ماضى اللفظ فيصرف لفظه الى المبهم دون معناه ونسب الى سيبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثانى لا نظير له انتهى ومراده بالمبهم المضارع لاحتماله للحال والاستقبال (قوله لولا فوارس الخ) نعم بضم النون قبيلة والاسرة بضم الهمزة الرهط الادنون ويجوز جره عطفا على نعم ورفعه عطفا على فوارس والصليفاء تصغير الصلفاء وهى الارض الصلبة ويوم الصليفاء

يوم من أيام العرب وفي الشرح فان قلت بم يتعلق هذا الظرف قلت بمحذوف تقديره لولا شأن فوارس يوم الصليفاء وقد أجازوا تعلق الظرف بالشأن كما في قوله عليه الصلاة والسلام انى لاعلم اذ كنت على غضبى أى انى لا أعلم شأنك اذ كنت ولا يصح تعلقه بلم يوفون لانه جواب لولا وما فى حيز الجواب لا يتقدم عليه وأقول لا يتعين ان يكون متعلقا بمضاف محذوف لجواز ان يكون هو الخبر عن فوارس على مذهب الرمانى ومن وافقه على ذكر الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغى ان يكون التقدير لولا وجود فوارس لدلالة لولا على وجود تاليها (قوله فى اى يومى الخ) يقدر بضم المثناة التحتية وسكون القاف (قوله وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره) يتعين تخفيف الراء من الجار وتثقيلها خطا والمعنى ان العرب لما أجروا كلا من الحرفين المتجاورين مجرى الآخر أجروا الهمزة المتحركة من أم مجرى الراء الساكنة من يقدر فسكنوها والراء الساكنة من يقدر مجرى الهمزة من أم فحركوها ثم قلبوا الهمزة ألفا ثم الالف همزة محركة بفتحة اتباعا لفتحة الراء لئلا يلتقى الساكنان وهما الالف والميم فان قيل لا دلالة فى كلام المصنف على قلب الالف بعد ذلك همزة أجيب بانه سيصرح به فى آخر هذا البحث وفى التعليق فى الكلام تناف لان قول المصنف يعنى ولزم فتح ماقبلها يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أومقارن له وقول أبى الفتح وقد اجرت العرب الخ يقتضى ان فتح الراء سابق عليه لانه يقتضى انه مقارن لسكون الهمزة السابق على ابدالها ألفا وأقول ليس فى كلام المصنف تناف مع كلام أبى الفتح لان قول المصنف يعنى ولزم فتح ماقبلها لا يقتضى ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفا أومقارن له وانما يقتضى ان لزوم فتح الراء متأخر عنه أومقارن له وجاز أن يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة ألفا ولزوم ذلك الفتح متأخرا عن كون الهمزة ألفا أومقارنا له فليتأمل (قوله كان لم ترا قبلى اسيرا يمانيا) هذا عجز بيت صدره * وتضحك منى شيخة عبشمية * منسوبة الى عبد شمس (قوله أرى عينى مالم ترأياه) أرى بضم الهمزة وكسر ثانيه مبنى للفاعل (قوله ثم حذفت الالف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا) فى الشرح فينبغى حينئذ ترا بالالف لا بالياء وقد أسلفنا فى فصل لو ان ابن السيد البطليوسى خرجه على وجه آخر وهو ان يكون ترا مضارع راءى (قوله وأقيس من تخريجهما ان يقال فى قوله أيوم لم يقدر نقلت حركة الهمزة الى راء يقدر ثم أبدلت الهمزة الساكنة الفا كما فى ولا الضألين فيمن همز وكذلك القول فى المرأة والكمأة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو غير ظاهر بالنسبة الى وضع قوله كما فى ولا الضألين فى هذا الموضع فانه يقتضى ان من همز ولا الضالين أبدل الهمزة الفا وليس كذلك وانما أبدل الالف همزة قاله صاحب البحر وقرأ أيوب السختيانى ولا الضألين بابدال الالف همزة فرارا من التقاء الساكنين ونص النحويون على ان هذا الابدال غير قياسى لانه لم يكثر كثرة توجب القياس قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جأن فظننته يلحن حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة انتهى ويمكن تأويل هذه النسخة بان المشبه بما فى ولا الضألين فيمن همز ليس ابدال الهمزة الساكنة ألفا بل ماهو مترتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك همزة الا ترى الى قوله ولكن لم تحرك الالف فيهن أى فى المرأة الكمأة ولم ترا فانه يشعر بتحريكها فيما سبق وهو يقدر أم وكانه لم يذكر ذلك اعتمادا على فهم الطالب ويقع فى بعض النسخ بعد قوله ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما فى ولا الضألين فيمن همز وكذلك القول فى المرأة والكمأة وقوله كان لم ترا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء الساكنين وهذا البعض ظاهر ثم منه ما يقع فيه بعد هذا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وهو تتميم لقول أبى الفتح ومنه مالا يقع فيه ذلك اكتفاء بذكره فى تخريج المصنف وفى الشرح تعبيره بأقيس يقتضى ان مذهب أبى الفتح وأبى على جاريان على القياس ولا شئ فى تخريجهما بقياس بل ولا فى تخريج المصنف الذى ادعى انه أقيس سوى نقل الحركة الى الساكن قبلها ويحتمل ان يقال ان حركة الحاء من ألم نشرح اتباع اما لحركة الراء التى قبلها أو لحركة اللام التى بعدها وان حركة الراء من لم يقدر اتباع لحركة الدال التى قبلها أو الهمزة التى بعدها انتهى وأقول اذا كان معنى قول المصنف وأقيس من تخريجهما وأولى من تخريجهما لم يرد عليه ما اعترض به (قوله ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء) هذا يقع فى أكثر النسخ ولا بد منه لانه من تمام قول أبى الفتح وتمام ماذكر انه أولى

من

من تخريجهما (قوله فداك ولم الخ) الامتراء الشك والمراء الجدال (قوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها الخ) المغاني بالمعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان به أهله والقفار جمع قفر وهو المفازة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض (قوله ظننت فقيرا اذا غنى الخ) فقيرا حال من النائب عن الفاعل وذا غنى مفعول ثان لظننت وضمير ذاته للغنى وذار جاء مفعول لمحذوف مفسر بالق المذكور وغير واهب حال من فاعله يعني انه في حال فقره كان متعففا فكني عن ذلك بظنه ذا غنى وانه حين صار غنيا يعطي كل راج لقيه ما يرجوه

﴿لما﴾

(قوله أحدها انها لا تقترن باداة شرط) قال الرضي واختصت لما أيضا بعدم دخول اداة الشرط فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه وفي الشرح يريد بشبه الحرف ومعموله أسماء الشروط وهذا من الرضي تصريح بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي (قوله الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال) أي حال التكلم وهذا مراد من قال لانها لاستغراق النفي وامتداده قال الرضي ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر هو الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (قوله ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله

وكنت اذ كنت الهي وحدكا * لم يك شئ يا الهي قبلكا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش) جعل ابن مالك النفي في هذا البيت منقطعا وذلك لوجود أشياء أخر لا تحصر قبل زمن التكلم بهذا النفي ووهمه المصنف لان المنفي في البيت وجود شئ مقيد بالقبلية عليه تعالى وهذا النفي مستمر لا ينقطع بوجود شئ بعد ذلك هكذا كنت كتبت على هذا المحل ثم رأيت منقولا عن المصنف وجعل الناظم وابنه من النفي المنقطع هذا البيت خطأ وانما ذلك لو كان في الشعر * لم يك شئ يا الهي معكا * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شئ قبلك ثم كان شئ قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا يؤخذ حدوث ذلك الشئ مقيدا بالقبلية بل مطلقا أي لم يك شئ يا الهي قبلك ثم كان بعد ذلك وعن الشيخ سراج الدين البلقيني والصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حق الله عز وجل فبقيت المعية فالمعنى لم يك شئ معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى والبيت لعبد الله بن عبد الاعلى بن أبي عمرة القرشي كان بدعيا متهما في أموره (قوله ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن) في الشرح لم يظهر لي كون امتناع قمت فلما تقم مرتبا على ابتداء النفي بعد لما اذ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفيا بعقيب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم وأقول ظهر لنا نحن ذلك من فضل الله تعالى وبيانه ان في الدلالة على كون شئ عقب آخر دلالة على حصول ذلك الشئ بعد ان لم يكن فاذا جعل النفي عقب شئ كان ذلك النفي غير ممتد في جهة ذلك الشئ وكان بين التعقيب والابتداء تناف في الجملة وفي بعض الصور فمنعوا من اجتماعهما في الفعل كما منعوا من دخول علامة الاستقبال على الجملة المصدرة بمضارع مثبت اذا وقعت حالا للتنافي بين الحال والاستقبال ومعلوم انه لا تنافي بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال وانما التنافي بينهما من جهة معنى آخر للفظ الحال فليتأمل (قوله وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل) يعني بالاحكام الامور الخمسة التي فارقت فيها لما لم وبيان هذه العلة في الاول ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وقد فعل لا تكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل وفي الثاني والثالث ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك وفي الرابع ان قد فعل يفيد التوقع فنفيه كذلك وفعل لا يفيده فنفيه كذلك وفي الخامس انه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما (قوله ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول وجوب لوجوب) قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وفي الشرح وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود لام التعليل (قوله ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك) في الشرح وقوع الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه وكان ينبغي ايراد المصنف الكلام على وجه يقتضي ان قيد الاتفاق راجع لهذه الفعلية الماضوية (قوله وهي بمعنى سقط) ان قيل في الصحاح غير هذا وهو وهى السقاء يهى وهيا اذا انخرق وانشق وفي السقاء وهى بالتسكين ووهية أيضا على التصغير وهو خرق قليل وفي المثل خل سبيل من وهى سقاؤه * ومن هريق في الفلاة ماؤه

يضرب لمن لا يستقيم أمره ووهى الحائط اذا ضعف وهم بالسقوط اه والجواب ان قول المصنف بمعنى سقط لا يقتضى أن يكون موضوعا له ولانه مجاز مشهور والصحاح انما يبين المعانى التى هى كذلك وفى الشرح بعدما نقل عن القاموس وهى الرجل حمق وسقط وكان حق وهى ان تكتب بالياء لانه فعل ثلاثى من ذوات الياء لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز (قوله قال له بالله ياذا البردين الخ) غنثت بغين معجمة مفتوحة فنون مكسورة فمثلثة ساكنة فمثناة للخطاب قال فى القاموس الغنث ان تشرب حتى تتنفس وفعله كعلم انتهى وقال ابن سيده قال الشيبانى الغنث هنا كناية عن الجماع (قوله واما المركبة من كلمات فكما تقدم فى وان كلا لما ليوفينهم) فى الشرح لم يتقدم للمصنف كون لما فى هذه الآية مركبة من كلمات أصلا (قوله فلما كثرت الميمات حذفت الاولى) فى الشرح كيف يتأتى هذا التعليل مع ان قوله تعالى قيل يانوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وقد اجتمعت فيه ثمان ميمات قال ابن المنير وهذا من الغريب ان يتكرر أمثال ولا يفطن لذلك ولا يحس اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وبيان اجتماع ثمان ميمات ان فى أمم ميمين وتنوينا قلب ميما لملاقاته ميم من وميم من ونونها قلبت ميما لملاقاتها ميم من وهذه النون قلبت ميما لملاقاتها ميم مع فجاءت الثمانية (قوله واذا كان فعلى فهلا كتبت بالياء وهلا أماله من قاعدته الامالة) فى الشرح رسم المصحف سنة متبعة فكم فيه من أشياء خارجة عن قياس رسم الخط والامالة فى التلاوة متلقاة بالرواية فلعل القارى لم يروها الا غير ممالة فلم يمش شئ من هذين الوجهين وأقول الامالة ونحوها لم تتلق بالتواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختيارات القراء اذ كر ذلك ابن الحاجب فى أصوله وفى تقديره نظر وجه النظر ان هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير مع ان هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذى قيل انه دال عليه (قوله الثانى ان منفى لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت) فى الشرح لا نسلم ان منفى لما متوقع الثبوت دائما بل قد لا يكون كذلك نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم وقد صرح الرضى بان توقع الثبوت فى منفيها غالب لا لازم سلمنا انه لازم لكن لا نسلم ان ماقدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولا يشترط فى توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفى المتكلم شيأ بلما بناء على ان غيره متوقع لثبوته كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها (قوله واما قراءة النحويين) هما أبو عمرو بن العلاء البصرى أحد الائمة من نحاة البصرة وأبو الحسن على بن حمزة الكسائى امام نحاة الكوفة ﴿لولان﴾ (قوله لان المعروف انما هو ابدال النون ألفا لا العكس) فى الشرح العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها ولم وأقول ليس هذا علة لمجموع الدعوى وانما هو علة بعضها المقصود منها وهو ان ليس أصلها لا لان لن هى المقصودة بالكلام هنا ويعرف منه علة البعض الآخر وهو ان لم ليس أصلها لا وتلك العلة هى ان ابدال الالف ميما ليس بمعروف (قوله بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب) هذا دليل على نفى أن يكون أصل لن لا ان وفى الشرح لا ينهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف وبهذا يجاب أيضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد انتهى وأقول ظاهر القول بان الهمزة حذفت للتخفيف والالف لالتقاء الساكنين مع قول المبرد ان ان وما بعدها مبتدأ حذف خبره يقتضى انه لم يعرض بالتركيب وضع مستأنف (قوله وقول المبرد انه مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شئ مسده) فى الشرح قوله لم ينطق به ليس مقتضيا الامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف وجوبا بدون ساد مسده وأقول الرد على المبرد انما هو بمجموع الامرين لا بكل واحد منهما (قوله قيل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى فلن أكلم اليوم انسيا) للقائل بانها للتأبيد ان يقول انما أقول بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيد انه (قوله ولكان ذكر الابد فى ولن يتمنوه أبدا تكرارا والاصل عدمه) لقائل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الابد لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر فى غير هذا الموضع ولان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهى دفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفى بناء على استبعاد نفى تمنى الموت منهم على جهة التأبيد (قوله لن تزالوا الخ) هذا البيت من بحر الخفيف وآخر صدره اللام ساكنة فى زلت وفى الشرح وقد يقال لا تقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف بثم دعائيا على جواز عطف الانشاء على الاخبار وأقول ان لم يعينه كون

المعطوف

المعطوف عليه دعاء عينه كون لن تزالوا وكان خبر الكان لنفي الاستقبال ولا معنى هناله (قوله لم تقم عن مثاهم منجبة) المنجبة بالميم المضمومة والنون الساكنة والجيم المكسورة بعدها باء موحدة المرأة التي أتت بولد نجيب ضد المحمقة وهي التي أتت بولد أحمق (قوله فلن يحل للعينين بعدك منظر) يحل بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى وأما حلا الشيء في فضارعه يحلو وقال في الصحاح حلي فلان بعيني بالكسر وفي عيني وبصدري وفي صدري يحلى حلاوة اذا أعجبك وحلا في فيّ بالفتح وقال ابن مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيح وقول الملائكة لن ترع ان ترع فيه اشكال لان لن يجب انتصاب الفعل بعدها وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه أن يكون سكن عين ترع للوقف ثم شبهه بسكون المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي ﴿ليت﴾ (قوله فياليت الشباب الخ) في الصحاح الشباب جمع شاب وكذلك الشبان والشباب أيضا الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشباب كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة وفي الصحاح الشيب والمشيب واحد قال الاصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال (قوله وبالممكن قليلا) في المطول ويجب ان لا يكون للتمني توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا (قوله لا يكون) أي ليس تقدير الخبر في البيت الاول يكون ليصير واجعا خبر كان وقوله لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين تعليل لهذا النفي وفيه نظر لان تقدم ان أو لو الشرطيتين ليس شرطا لحذف كان وابقاء خبرها وانما هو شرط لكثرته ولا محذور في كون هذا البيت من القليل (قوله ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل) وفي الشرح لا نسلم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة بالصفة وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما من حرف الميم في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل ﴿لعل﴾ (قوله وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل أباك منطلقا وتأويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون) في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزأين كما نقله يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل أباك منطلقا فكيف يؤول كلامه على الحذف نعم ان سمع مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التأويل وأقول في كلام المصنف ما يشعر بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يستند الى وثوق وأيضا اعتماد يونس في كون ذلك لغة على قول بعض العرب لعل أباك منطلقا وهو لا يقتضي ان لغته نصب الجزأين لجواز أن يكون ذلك على التأويل المذكور (قوله وقد مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدا) عقيل بضم المهملة وفتح القاف وقد مر ذلك في الكلام على عل المشددة اللام (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) هذا عجز بيت صدره فقلت ادع أخرى وارفع الصوت مرة وهو من قول كعب الغنوي في رثاء أخيه وقبله وداع دعا يا من يجيب الى الندا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب ويقال استجابه بمعنى أجابه وقيل التقدير فلم يستجب دعاءه على حذف مضاف وفعل الاستجابة يتعدى الى الدعاء بنفسه (قوله ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح) يعني بفتح لام الجر الداخلة على الاسم الظاهر (قوله وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل) وأيضا انها لا تعمل في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاذ وقيل يجوز أن يكون لعل في البيت هي التي تقال للعاثر فاللام للجر والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره فرج أو شبهه وهذا بعيد أيضا وقيل أراد الحكاية كذا في الجنى الداني (قوله وقولك رب رجل) قولك مرفوع عطفا على محل لولاي وكذا قوله نحوه وقوله وجيران لنا كانوا كرام وهذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فكيف اذا مررت بدار قوم ووجه المماثلة بين مجرور لعل وبينه على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائد لا يعمل هو ان كلا من مجرور لعل والضمير بعد كان في محل رفع على الابتداء (قوله فقيل الاصل هم لنا) يعني بتقديم المبتدا على الخبر ثم قدم الخبر على المبتدا (قوله ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل) في الشرح القاعدة المقررة ان الضمير لا يتصل الا بعامله وكان الزائدة غير عاملة فكيف اتصل بها فالاعتذار باصلاح اللفظ نشأ منه فساد هذه القاعدة وأقول الاعتذار عن خروج فرد من قاعدة انما ينشأ منه اصلاح تلك القاعدة وتتميمها لا افسادها ثم في الشرح ووقوع المرفوع المنفصل الى جانب الفعل لا يضر اذا كان لغرض كما في قولك انما قام أنتم فلو أتى هنا بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبيه على زيادتها

وانها غير عاملة لكان مستقيما وأقول لابد أن يكون الغرض الذى استعمل اللفظ لاجله معتبرا عند العرب وذلك انما هو معلوم عنهم فى نحو انما قام أنتم لافادة الحصر لا فى كان هم لافادة التنبيه على زيادة كان (قوله وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة) ليس هذا عطفا على قيل السابق حتى يكون تفريعا على ان كان الزائدة لا تعمل شيأ وانما هو عطف على صدر الكلام بيان لقول مباين لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس بمعمول لكان فى البيت الا ترى انه فرع على هذا قولين بالفاء كما فرع على صدر الكلام قولين بها (قوله لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا) هذا بعض بيت وهو قوله أعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا وسيذكره المصنف بتمامه قريبا وفى بعض شروح المفصل أى غرض هذا الشاعر هجاء عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء وأضاء يستعمل لازما ومتعديا كما فى البيت (قوله وفيها عشر لغات مشهورة) فى التسهيل وهى لعل وعل ولعن وعن ولان وان ورعن بالمهملة ورغن بالمعجمة ولغن بالمعجمة ولعلت وفى الجنى الدانى وفى لعل اثنتا عشرة لغة فذكر هذه الالعلات وذكر هن ورعل وغن بالمعجمة قال واختلف فى الغين المعجمة فى تلك اللغات الثلاث فقيل بدل من المهملة وقيل ليست بدلا منها قال صاحب رصف المبانى وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلا من العين (قوله أحدها التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه) فى حاشية التفتازانى لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله وقول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات انما قاله جهلا أو مخرقة وافكا) فى الكشاف قيل الصرح البناء الظاهر الذى لا يخفى على الناظر وان بعد اشتقوه من صرح الشئ اذا ظهر وأسباب السموات طرقها وأبوابها وما يؤدى اليها وكل ما اداك الى شئ فهو سبب اليه كالرشاء ونحوه وفى تفسير البيضاوى ولعله أراد ان يبنى رصدا له فى موضع عال يرصد فيه أحوال الكواكب التى هى أسباب سماوية تدل على الحوادث الارضية فيرى هل فيها مايدل على ارسال الله تعالى اياه وان يرى فساد قول موسى بان اخباره عن اله السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله اليه وذلك لا يتأتى الا بالصعود الى السماء وهو مما لا يقوى عليه الانسان وذلك لجهله بالله وبكيفية استنبائه انتهى وفى الصحاح وأما المخرقة فكلمة مولدة وفى القاموس الاختراق الاختلاق من الكذب (قوله والثانى التعليل أثبته جماعة منهم الاخفش والكسائى وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أى اذهبا على رجائكما) فى الكشاف عند قوله تعالى لعلكم تتقون ولعل للترجى أو للاشفاق تقول لعل زيدا يكرمنى ولعله يهيننى قال الله تعالى لعله يتذكر أو يخشى لعل الساعة قريب الا ترى الى قوله والذين آمنوا مشفقون منها وقد جاءت على سبيل الاطماع فى مواضع من القرآن ولكن لانه اطماع من كريم رحيم اذا أطمع فعل مايطمع فيه لا محالة لجرى اطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به قال من قال ان لعل بمعنى كى ولعل لا تكون بمعنى كى ولكن الحقيقة ما ألقيت اليك وأيضا فمن ديدن الملوك ان يقتصروا فى مواعيدهم التى يوطنون أنفسهم على انجازها على أن يقولوا عسى ولعل ونحوهما فعلى مثله كلام مالك الملوك أو يجىء على طريق الاطماع دون التحقيق لئلا يتكل العباد كقوله توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم أن يكفر عنكم سيآتكم فان قلت فلعل التى فى الآية ما معناها وموقعها قلت ليست مما ذكرناه فى شئ لان قوله خلقكم لعلكم تتقون لا يجوز ان يحمل على رجاء الله تقواهم لان الرجاء لا يجوز على عالم الغيب والشهادة وحمله على ان يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد أيضا ولكن لعل واقعة فى الآية موقع المجاز لا الحقيقة لان الله تعالى خالق عباده وركب فيهم العقول وأزاح العلة فى اقدارهم وتمكينهم وهداهم النجدين ووضع فى أيديهم زمام الاختيار فهم فى صورة المرجو منهم أن يتقوا ليترجح أمرهم كما ترجحت حالة المترجى بين ان يفعل وان لا يفعل ومصداقه قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا وانما يبلو ويختبر من تخفى عليه العواقب ولكن شبه بالاختبار بناء أمرهم على الاختيار وفى حاشية التفتازانى ضبط هذا الكلام ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل فى القرآن للاطماع أى الايقاع فى الطمع امالانه كلام الكريم الذى لا فرق بين اطماعه وجزمه بحصول المطموع فيه أولانه كلام العظيم الذى يناسبه الاقتصار فى المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بكلمة عسى ولعل كما هو دأب الملوك والعظماء ولان فيه الايماء

الى أنه لاينبغى أن يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد فى العبادة والحاصل ان لعل فى مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لاخلاف فى اطماع الكرماء أو ليكون على دأب كلام العظماء أو ليتنبه العباد وبالجملة فلما كان مابعد لعل الاطماعية قطعى الحصول وماقبلها ممايناسب ان يعلل به ذلك الحصول بحيث يكون مابعدها بمنزلة الغرض لماقبلها زعم ابن الانبارى وجماعة من أئمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كى حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجى سواء كانت اطماعا مثل لعلكم تفلحون أولا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصنف يعنى صاحب الكشاف بان جمهور أئمة اللغة اقتصروا فى بيان معناها الحقيقى على الترجى والاشفاق وبان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية والغرضية مماوقع عليه الاتفاق الاترى انك تقول دخلت على المريض كى اعوده ولايصح لعل وقوله ليست مما ذكرناه فى شئ يعنى ليست للاشفاق وهو ظاهر ولا للترجى أما من جهة الخالق فلاستحالته وأما من جهة المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها ولا للاطماع لانه انمايكون فيمايتوقعه المخاطب ويرغب فيه ولاينال الا من جهة المتكلم والتقوى بالعكس ولكنها استعيرت من معنى الترجى للحالة الشبيهة به استعارة تبعية فالمشبه المحذوف المستعار له هى الحالة المخصوصة الشبيهة بالترجى فى تردد أمرهم بحسب الاختيار بين التقوى وعدمها مع ارادة التقوى منهم فان قيل لم لايجوز أن تكون لعل على أصل الترجى متعلقا باعبدوا أى اعبدوه راجين أن تصلوا الى أقصى غاية العبادة أو بخلقكم على معنى مقدرا رجاءكم التقوى فيكون التقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا أى مقدرا نبوته قلنا أما الاول فلانه لاوجه لتعليقه عن الاقرب بالابعد وتوسيطه بين العصا ولحاها فان الذى جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة أو مدحا منصوبا أو مرفوعا فيكون بمنزلة ان يقول اعبد ربك الخالق راجيا منه التقوى الرازق بتوسط الحال من فاعل اعبد بين وصفى المفعول على ان تقييد العبادة برجاء التقوى ليس له كبير معنى وانما المناسب تقييدها بالتقوى واقترانها بها أو برجاء ثواب التقوى وفيه من البعد مالايخفى واما الثانى فلان المقدر والمنوى حال الخلق هو التقوى لارجاؤهما الاترى الى قوله تعالى وماخلقت الجن والانس الاليعبدون ولوسلم فكلاهما مجاز والاستعارة أكثر وافصح فلايكون العدول عنها سيما مع تكلف وتعسف شديدا وان كان لها أوجه جوازتم فى الحاشية فان قيل عند أصحابنا لايصح تفسير لعل بمعنى الارادة لاستلزامها وقوع المراد ولا بالتعليل عند من ينفى تعليل فعل الله تعالى بالغرض فمايصنعون بلعل الواقعة فى كلام الله تعالى عند امتناع حملها على ترجى العباد قلنا يجعلونها للطلب وهو لايستلزم وقوع المطلوب على ماتقرر فى علم الكلام من ان الطلب غير الارادة على ان منع التعليل بالغرض العائد الى العباد بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اه (قوله ولهذا علق بها الفعل) فى الجنى الدانى وذكر الشيخ أبو حيان انه ظهر له ان لعل من المعلقات لافعال القلوب ومنه ومايدريك لعل الساعة تكون قريبا ومايدريك لعله يزكى ثم قال ووقفت لابى على الفارسى على شئ من هذا (قوله فى الآية بحث سيجىء) يعنى فى الباب الرابع فى أقسام العطف وفى الباب الخامس فى المثال الرابع من الجهة الرابعة (قوله لعلك يوما ان تلم ملمة) هذا صدر بيت عجزه * عليك من اللاء يدعنك اجدعا * والملم والملمة النازلة من نوازل الدهر والجدع بالجيم والدال المهملة الساكنة قطع الانف أو غيره من الاطراف تقول منه جدعته فهو اجدع بين الجدع والانثى جدعاء وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة والراء من الخرع بفتحتين وهو الضعف وماضيه خرع بالكسر (قوله فقولا لها قولا رفيقا الخ) رفيقا بالفاء من الرفق وفى بعض النسخ بالقاف من الرقة وفى الصحاح والزفير أول صوت الحمار والشهيق آخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر والاسم الزفرة والعويل رفع الصوت بالبكاء يقال أعول اعوالا والاسم العويل (قوله بدا لى الخ) تقدم الكلام عليه فى اذا (قوله وبدلت قرحا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وكان يقال له ذو القروح وهى جراحات فى الجسد كالدمامل وذلك ان أباه حجر الكندى كان طرده لاجل عشقه عنيزة وتشبيبه بها فى اشعاره فلما قتل المنذر حجرا آلى امرؤ القيس على نفسه ان لايأكل لحما ولايشرب خمرا حتى يأخذ بثار أبيه فخرج الى قيصر مستنصرا به على المنذر فاكرمه وأنزله فعشقته ابنة قيصر فكان يأتيها وكان الطرماح بن قيس الاسدى الشاعر عند قيصر فوشى به الى قيصر فطلبه فهرب فادركه الطلب عند انقره أو دونها قال الجوهرى وانقره موضع فيه قلعة الروم وكان مع الرسول حلة مسمومة فالبسه اياها فتقرح لحمه ومات ودامياً بتقديم الميم وفى بعض النسخ دائما والمنايا

جمع منية وهى الموت والابؤس جمع بؤس وهو الشدة وفى الشرح فان قلت لعل تختص بالممكن وتحول المنية شدة بحيث لا يقع ليس بممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن (قوله ولا فرق على هذا بين كون الماضى معمولا لها أو معمولا لما فى حيزها) يعنى ان هذا التعليل الذى ذكر لعدم دخول لعل على الماضى لا يفترق الحال فيه بين ان يكون الماضى معمولا للعل بان يكون خبرها نحو لعل الله اطلع ولا بين ان يكون غير معمول لها واقعا بعدها نحو لعلما اضاءت فقول المصنف أو معمولا لما فى حيزها ليس على ما ينبغى والصواب أو فى حيزها (قوله فليت كفافا الخ) فى الشرح ثبت فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب مرتوى باثبات الياء خطا وهو اما ان يكون مبنيا على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مبنيا على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما فى الوقف على قاضى المرفوع نحو هذا قاضى باثبات الياء وكذا لو كان مجرورا (قوله فخبره اما محذوف تقديره كفافا) فى الشرح لا حاجة الى هذا التقدير فان كفافا يصح كونه خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما وأقول وعلى هذا اجاز ان يتعلق عن بكفافا المذكور وفى جعل المصنف مرتوفا علا لا رتوى نظر اذ لا وجه حينئذ لرفع الماء وجوابه ان هذا على نصب الماء لا على رفعه (قوله واما مرتو) هذا معطوف على اما محذوف (قوله ويروى بالنصب) عطف على يروى بالرفع (قوله ومرتو على الوجهين مرفوع) أحد الوجهين بنصب شرك على انه اسم لليت محذوفة والثانى نصبه على العطف على اسم ليت (قوله وان علقه بكفافا محذوفا على وجه مر ذكره فلا اشكال) ذلك الوجه هو ان شرك بالرفع معطوف على خيرك وخبره محذوف تقديره كفافا ﴿لكن﴾ (قوله مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر) فى الشرح لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا من الضمير المستتر فى ينصب لانه يلزم عليه تقديم معمول الصفة على الموصوف وأيضا فالضمير لمذكر والظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف أى مفسر لكن فى حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد اختار المصنف تخريج النصب فى قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب فى الاول ومضافين فى الثانى والاصل تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما فى قوله تعالى فقبضت قبضة من أثر الرسول ولما أنيب الثالث عما هو الحال فى الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما فى قولهم قضية ولا أبا حسن لها والاصل ولا مثل أبى حسن لها فلما أنيب أبو الحسن عن مثل جرد من اداة التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا وحينئذ فلا يكون فيها الا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول العرب كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تأويل ابن الحاجب فانه أعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف فى خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا اهـ وللمصنف تعليق مستقل على قولهم الدليل لغة ذكر فيه أربعة أوجه أخر (قوله وفسر بان ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها) فى الشرح قد يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف وجوابه ان فائدة الاتيان به الاعلام من أول الامر بان ما يأتى بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلا وأفاد الحرف المخالفة فى ابتداء الامر اجمالا (قوله ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أو ضد له نحو ما هو أبيض لكنه أسود) اعلم ان النقيض هو الكلام الخبرى المخالف لخبرى آخر فى النسبة الايجابية أو السلبية فقط نحو زيد قائم زيد ليس بقائم والضدان هما المعنيان اللذان يمتنع اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالسواد والبياض والحركة والسكون فى الضدين الحقيقيين والاسود والابيض والمتحرك والساكن فى الضدين المشهورين والمتخالفان هما المعنيان اللذان يمكن اجتماعهما فى محل واحد من جهة واحدة كالحلاوة والبياض والقيام والشرب واذا تقرر هذا علم ان قولنا لكنه متحرك ليس مناقضا لقولنا ما هذا ساكنا اللهم الا ان يقال انه مناقض بالمعنى اللغوى وهو مراد المصنف (قوله منهم صاحب البسيط) هو ابن أبى الربيع السبتى (قوله وقال الفراء أصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين) فى الشرح طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون الساكنة لملاقاة ساكن كلاهما غير مقيس فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها الى النون الساكنة قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال

لكان

لكان فيه تقليل لمخالفة القياس وأقول هذا وان كان فيه تقليل لمخالفة القياس الا أن فيه زيادة فى العمل وهو نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها ومخالفة للاصل وهو نقل الحركة فى كلمتين على سبيل اللزوم وذلك مما لا نظير له والذى يحسم هذه المادة ان عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف وحذف النون لملاقاة ساكن انما هو للتركيب بعد الوضع وما نحن فيه تركيب قبله وانما اختار ان حذف نون لكن لا لالتقاء الساكنين لوجود حذف نون لكن لذلك كما فى البيت الذى ذكره (قوله فلو كنت ضبيا الخ) ضبيا أى من بنى ضبة والزنجى بضم الزاى وفتحها واحد الزنج كسرا وفتحا والزنج جيل من السودان والمشافر جمع مشفر وهو من البعير كالجحفلة من الفرس وفى المطول واللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة وأن يكون مجازا مرسلا باعتبارين نحو المشفر على شفة الانسان فان أريد تشبيهها بمشفر الانسان فى الغلظ فهو استعارة وان أريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل (قوله ولكن من لا يلق أمرا الخ) الامر هنا بمعنى الشئ وينوبه يصيبه والعدة بضم العين المهملة ما أعد للحوادث من مال أو سلاح والاعزل الذى لا سلاح معه (قوله ولكننى من حبها العميد) تقدم الكلام عليه فى اللام المفردة ﴿لكن﴾ ساكنة النون (قوله وخفيفة باصل الوضع) فى الشرح قدم انها تكون مخففة من الثقيلة وانها تدخل لذلك على الجملتين فانظر بماذا تميز الخفيفة عن المخففة اذا دخلت على الجملة (قوله ان ابن ورقاء الخ) ورقاء اسم رجل والبوادر جمع بادرة وهى الحدة والوقائع هنا جمع وقيعة وهى القتال والحرب تؤنث يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المازنى لانه فى الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر ﴿ليس﴾ (قوله كلمة دالة على نفى الحال وتنفى غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله) قال الرضى قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فى المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى ليس بين القولين تناقص لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى (قوله له نافلات ما يغب الخ) الضمير المجرور عائد الى النبى صلى الله عليه وسلم لان البيت من قصيدة الاعشى فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع نافلة وهى العطية التى لا تجب ويغب بضم أوله وكسر المعجمة مضارع أغب من الغب بكسر المعجمة وهو ان ترد الابل الماء يوما وتدعه يوما وفى الصحاح وأغبنا فلان أتانا غبا وفى الحديث أغبوا فى عيادة المريض واربعوا يقول عد يوما ودع يوما أودع يومين وعد اليوم الثالث انتهى ومعنى البيت ان عطاياه صلى الله عليه وسلم لا تأتى يوما وتنقطع يوما بل تأتى كل يوم والنوال بفتح النون العطاء والنائل مثله (قوله فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه) فى الصحاح وأصل ليس ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب ألفا لانها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال وفى شرح الرضى وأصل ليس ليس كما يقال علم فى علم والتزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها ألفا كما هو القياس لمخالفتها اخواتها فى عدم التصرف (قوله ولم نقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف) قال الرضى ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا (قوله الا فى هيؤ) أى حسنت هيئته مأخوذ من الهيئة (قوله وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست ولستما ولستن وليسا وليسوا وليست) قال الرضى وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال أبو على فى أحد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد فى صيد لعادت حركة العين الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته فى عدم التصرف قال أى أبو على واما الحاق الضمير به فى لست ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا (قوله وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم) فى الشرح ولا يرد على هذا ما ورد على قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا فى سياق النفى فشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلاف فيما خلا وشبهه وأقول قد ذكرنا فى حاشية هذا الايراد وبينا انه لا يرد هنالك أيضا (قوله وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو) حكى ابن السيد فى كلامه على ألفاظ الموطا ما يقتضى ان سبب قراءة سيبويه النحو غير هذا وذلك انه قال يروى ان سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول فى رجل رعف فى الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعف انما هو رعف فخجل سيبويه وقال سأقرأ علما لا تلحننى

معه ونهض الى الخليل فشكى اليه فقال الخليل رعف هى الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعته فى صناعة النحو انتهى وفى الشرح وماحكاه المصنف هو الظاهر لان رفع الاسم الذى حقه ان ينصب انما يدرك من النحو وضم العين التى حقها أن تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل وأقول يطلق النحو على مايتناول ذلك أيضا ومثل هذه الحكاية عن سيبويه مارواه الخطيب فى تاريخه عن الفراء قال انما تعلم الكسائى النحو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى أعيا ثم جلس الى قوم ليستريح فقال قد عييت بالتشديد بغير همز فقالوا لا تجالسنا وأنت تلحن قال وكيف قالوا ان أردت من التعب فقل أعييت وان أردت من انقطاع الحيلة والتحير فى الامر فقل عييت مخففا فقام من فوره وسأل عن من يعلم النحو فارشدوه الى معاذ فلزمه حتى أنفد ماعنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن أحمد وقال له من أين أخذت علمك قال من أفواه العرب من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة من الحبر فى الكتابة سوى ماحفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما مسائل أقر له يونس فيها وصدره موضعه (قوله ثمت وأدلج الناس) فى الصحاح أدلج القوم اذا ساروا من أول الليل والاسم الدلج بالتحريك والدلجة والدلجة أيضا مثل برهة من الدهر وبرهة فان سار وامن آخر الليل فقد ادلجوا بالتشديد والاسم الدلجة والدلجة (قوله وأجيب بان المصدر فى الآية والبيت نوعى على حذف الصفة أى الاظنا ضعيفا والاغترارا عظيما) فى المطول أى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على مايفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ماوقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر يظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ماذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير أى ان نحن الا نظن ظنا ولا الى ماذكر بعضهم من ان قوله ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب أن يكون قد فعلت غير الضرب ممايجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت مافعلت شيأ غير الضرب انتهى (قوله هى الشفاء لدائى الخ) هذا البيت لهشام أخى ذى الرمة والداء المرض همزته أصلية والظفر الفوز والبذل بالمعجمة الاعطاء (قوله ابن المفر الخ) المراد بالاشرم هنا أبرهة بن الصباح صاحب الفيل الذى قصد تخريب الكعبة وقيل له أشرم لانه كان مشروم الانف (قوله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر) وجه النظر هو انه لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلا وفى الشرح أما ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه علل حذفه بالاتصال فقال ثم حذف لاتصاله وأما ان فيه نظرا فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر وتثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب

﴿حرف الميم﴾

(قوله فاما أوجه الاسمية) فى الكشاف وماعام فى كل شئ فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال التفتازانى أى يصح اطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام سواء كان الاستفهام أو غيره واذا علم ان الشئ من ذوى العقل والعلم فرق بين ومانخص من بذوى العلم ومابغيره وبهذا الاعتبار يقال ان مالغير العقلاء واستدل على اطلاق ما على ذوى العقول باطباق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز فى ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن يقال الذى عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة أعنى يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر منهما مراد به شئ مايصح فى موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من وليقع وصفه بيعقل مفيدا غير لغو فليتأمل (قوله لما نافع الخ) اللبيب العاقل والجمع ألباء ونفعه مرفوع بيعيد والدهر منصوب على الظرف وساعيا خبر تكن (قوله ربما تكره النفوس الخ) هذا البيت من قصيدة لامية ابن أبى الصلت من بحر الخفيف والبيت مدرج آخر صدره الميم الساكنة من الامر وقبله صبر النفس عند كل ملم * ان فى الصبر حيلة المحتال لا تضيقن بالامور فقد يكشف غماؤها بغير احتيال والملم النازل والغماء بالمد مثل الغم والغمة والفرجة بفتح

الفاء

الفاء الخروج من الهم قال فى الصحاح والفرجة التفصى من الهم وانشد البيت و الفرجة بالضم فرجة الحائط وما أشبهه والعقال الحبل الذى يشد به يد الدابة ليمنعها عن القيام ووجه الشبه هو السهولة والسرعة (قوله وفى هذا انابة المفرد عن الجمع) لانه أناب الامر عن الامور (قوله وفيه وفى الاول انابة الصفة الغير المفردة عن الموصوف اذا الجملة بعدها صفة له) يعنى وقد حذف وأبقيت هى ولا معنى للانابة الا ذلك ثم انه يريد بالجملة قوله له فرجة لا الجار والمجرور أعنى من الامر لان اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه الجار والمجرور ولانه قدر المفعول المحذوف بعد الجار والمجرور فلا يكون الجار والمجرور صفة لذلك المحذوف وفى كلام ابن الحاجب التصريح بان الصفة القائمة مقام الموصوف هى قوله من الامر فانه قال ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور فى باب الصفة قال الرضى هذا قوله ولا يمتنع ان تكون من متعلقة بنكره وهى للتبعيض كما فى أخذت من الدراهم شيأ وقوله له فرجة صفة الامر لانه غير معين ويجوز تضمين نكره معنى تشمئز وتنقبض (قوله فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة) هكذا وقع فى النسخ التى رأيناها والصواب ناقصة بدل تامة لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف هى الناقصة وقد ذكر هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر ان ما فيه تامة ولا ناقصة (قوله وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة) قال الرضى ويضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها فى فنعما هى لان هى مخصوصة (قوله وقيل غير ذلك) فى الجنى الدانى واذا جاء بعدما الواقعة بعد نعم وبئس فعل فعشرة مذاهب وذكر القولين اللذين ذكرهما المصنف وثمانية أخر (قوله والتفسير الاول رأى الزمخشرى وفيه ان ما حينئذ للشخص العاقل) فى الكشاف وقال قرينه هو الشيطان الذى قيض له فى قوله نقيض له شيطانا فهو له قرين يشهد له قوله قال قرينه ربنا ما أطغيته هذا ما الذى عتيد هذا شئ لدى وفى ملكتى عتيد لجهنم والمعنى ان ملكا يسوقه وآخر يشهد عليه وشيطانا مقرونا به يقول قد أعددته لجهنم وهيأته لها باغوائى واضلالى وفى الشرح وقيل قرينه كاتب الشمال والاشارة يحتمل رجوعها الى كتاب السيآت أو الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيآت هو سائقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها والاشارة حينئذ الى ما أعد له من العذاب فاطلاق ما فى هذا القول وفى أحد الاحتمالين الواقعين فى القول الثانى على بابها من استعمالها فيما لا يعقل (قوله جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش) قال الرضى ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هى على قول ولم يسمع مع ذلك مبتداه (قوله وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة) قال الرضى وفيه بعد لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وأيضا ليس فيه معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان فى تقدير سيبويه وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما أدراك ما يوم الدين وأتدرى من هو وقيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت اهـ (قوله فما نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشرى) فى الشرح أورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر فى الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان جنس المميز وأجيب بمنع مساواة ما للمضمر لان المراد بها شئ له عظم فبهذا الاعتبار حصل التمييز (قوله وذلك على قراءة أبى عمرو آلسحر) فى البحر وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأصحابه وابن القعقاع بهمزة الاستفهام قالوا يجوز ان تكون ما استفهامية مبتدأ وآلسحر بدل منها وان تكون منصوبة بمضمر يفسره جئتم به وآلسحر خبر مبتدأ محذوف ويجوز عندى فى هذا الوجه ان تكون ما موصولة مبتدأة وجملة الاستفهام خبر اذ التقدير أهو السحر أو آلسحر هو فهو الرابط كما تقول الذى جاءك أزيد هو وعلى همزة الوصل جاز ان تكون ما موصولة مبتدأة والخبر السحر ويدل عليه قراءة عبد الله والاعمش سحر ويجوز عندى ان تكون فى هذا الوجه استفهامية فى موضع رفع بالابتداء أو فى موضع نصب على الاشتغال وهو استفهام على سبيل التحقير لما جاؤا به والسحر خبر مبتدأ محذوف (قوله وأما من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله ما جئتم به سحر) فى الشرح ظاهر كلامه انه يتعين على قراءة السحر بدون همزة الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز ان يكون ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية مبتدأة وجئتم به خبره وقوله السحر خبر مبتدأ محذوف أى هو السحر وما اعتضد به من قراءة ما جئتم به سحر لا دليل فيه

اذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه اه وأقول بعد ان تسليم ان ظاهر كلامه تعيين ان ما موصولة والسحر خبرها انما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقاء الكلام على ظاهره وعدم تقدير شئ فيه وقد ذكر هذين الوجهين أبو البقاء وعبارته ويقرأ على لفظ الخبر وفيه وجهان أحدهما استفهام أيضا فى المعنى وحذفت الهمزة للعلم بها والثانى هو خبر فى المعنى فعلى هذا ما بمعنى الذى وجئتم به صلتها والسحر خبرها ويجوز ان تكون ما استفهاما والسحر خبر مبتدا محذوف (قوله فتلك ولاة السوء الخ) المكث بتثليث الميم واسكان الكاف اللبث والعناء بالمهملة والمد التعب (قوله يا أبا الاسود الخ) الطارقات جمع طارق وهو الذى يأتى ليلا والذكر بكسر المعجمة وفتح الكاف جمع ذكرى (قوله وأما قراءة عكرمة وعيسى) عكرمة بكسر الراء المهملة هو أبو عبد الله مولى ابن عباس يروى عن مولاه وعائشة وأبى هريرة توفى سنة ست ومائة والعكرمة فى اللغة أنثى الحمام وفى الشرح عيسى هو ابن عمر الاسدى المقرى الكوفى صاحب الحروف ويعرف بالهمدانى لا عيسى بن عمر الثقفى النحوى مات سنة ست وخمسين ومائة وأقول الظاهر الذى لا يعدل عنه الا لدليل ان المراد هنا الثقفى النحوى لانه الذى كان له اختيارات فى القراءة تفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس وكان ذا تقعير فى كلامه واستعمال الغريب فيه وفى قراءته ولا شك فى غرابة هذه القراءة فان قيل الثقفى ليس بمعدود فى القراء قلت قد ذكره أبو عمرو الدانى فى طبقات القراء وذكر ان ممن روى عنه فى القرآن الاصمعى والخليل بن أحمد وذكر عن أبى عبيدة معمر بن المثنى قال وضع عيسى بن عمر كتابين فى النحو سمى أحدهما الجامع والآخر المكمل فقال الخليل بن أحمد بطل النحو جميعا كله * غير ما أحدث عيسى بن عمر ذاك اكمال وهذا جامع * فهما للناس شمس وقمر وذكر عن القتيبى انه مات سنة تسع وأربعين ومائة وقال ان عيسى ابن عمر الهمدانى صاحب كتاب الحروف مات قبل الخمسين ومائة وهذا خلاف ما فى الشرح (قوله على ما قام يشتمنى الخ) يشتمنى بالضم والكسر لان شتم جاء من باب نصر وباب ضرب واللئيم خلاف الكريم وتمرغ تمعك (قوله انا قتلنا بقتلانا الخ) السراة بفتح السين المهملة جمع سرى وهو السيد وقيل اسم جمع واللواء بكسر اللام والمد العلم (قوله وهو بعيد لان الذى غفر له هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع عليها وان غفرت) قال أبو حيان الظاهر ان ما فى قوله بما غفر لى ربى مصدرية وجوزوا ان تكون بمعنى الذى والعائد محذوف تقديره بالذى غفر لى ربى من الذنوب وليس هو بجيد اذ يؤول الى تمنى علمهم بالذنوب المغفورة والذى يحسن تمنى علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وفى تفسير البيضاوى وانما تمنى علم قومه بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها بالدخول فى الايمان والطاعة على داب الاولياء من كظم الغيظ والترحم على الاعداء أو ليعلموا انهم كانوا على خطا عظيم فى أمره وانه كان على حق وما خبرية أو مصدرية والباء صلة يعلمون أو استفهامية جاءت على الاصل والباء صلة غفر أى باى شئ غفر لى يريد بالمهاجرة عن دينهم والمصابرة على أذيتهم وفى الشرح لا نسلم ان ما بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هى عبارة عن الغفران والمعنى ياليت قومى يعلمون بالغفران الذى غفره لى ربى سلمنا انها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه يبعد ارادة الاطلاع عليها مطلقا اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه وسعة رحمته اه وأنت خبير بان عدم تسليم بعد ارادة الاطلاع على الذنوب مكابرة وان كون الغرض الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى ووفور كرمه لا يلايم المقام (قوله ولان ما النكرة الواقعة فى غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف الا فى بابى التعجب ونعم وبئس وفى نحو قولهم انى مما ان أفعل على خلاف فيهن قدمر) هذا التعليل عطف على قوله اذ المبدل ومجموعهما علة لكون رحمته ليست بدلا من ما وحاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما استفهاما وجب اقتران رحمة بهمزة الاستفهام وان كانت غير استفهام وجب وصف ما وكلاهما مفقود ههنا فسقط قوله فى الشرح هذا لا مدخل له فى الاعتراض فان مدعى الامام ان ما للاستفهام التعجبى فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا فى الابواب الثلاثة فان قلت يحتمل ان يكون مراده الواقعة فى غير الاستفهام الحقيقى فيتجه الاعتراض قلت لو أراد ذلك لانتقض بصور كثيرة كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقى ولم توصف ما فيه بشئ اه وفى اعراب السفاقسى ما زائدة للتوكيد وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف وبين مجرورتها شئ معروف فى لسانهم وذهب بعضهم الى انها نكرة تامة ورحمة بدل منها كانه قيل فبشئ أبهم ثم أبدل على سبيل التوضيح وقيل استفهامية قال الرازى قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع فى كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهنا يجوز أن تكون ما استفهاما للتعجب تقديره فباى رحمة انتهى وما قاله

من

من امتناع دخول اللفظ المهمل فى كلام الله تعالى فسلم لكن لانسلم ان زيادة ما ونحوها للتأكيد من قبيل المهمل الوضع ولا يخفى زيادتها الذلك فى لغتهم ثم ان جعله ما استفهامية يستلزم أن تكون مضافة لرحمة ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من أسماء الاستفهام الا أيا اتفاقا وكم على مذهب أبى اسحق فان قيل يجوز ان تكون رحمة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قيل كان يلزم اعادة همزة الاستفهام فى البدل وقد قال الزجاج فى ما هذه انها صلة فيها معنى التأكيد باجماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل أبو البقاء عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شئ وما قاله الرازى قد نقله الغزنوى عن ابن كيسان انتهى ما فى اعراب السفاقسى (قوله ولان ما الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله لهذا ومجموعهما علة لكون رحمة ليست عطف بيان من ما والاشارة بهذا لكون النكرة الواقعة فى غير الاستفهام والشرط لا توصف وتقرير كلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما فان كانت ما غير استفهام وجب وصفها ولم توصف وان كانت استفهاما فما الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان (قوله فاذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها) فى الشرح وقع فى صحيح مسلم فى حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين خلفوا فلما بلغنى انه توجه قافلا حضرنى همى وطفقت اتذكر الكذب وأقول بم ذا أخرج من سخطه بحذف الالف من ما مع كونها مركبة مع ذا فيعد هذا من قبيل الشاذ انتهى (قوله ألا تسألان المرء الى آخره) هذا البيت أول قصيدة للبيد بن ربيعة العامرى فى ذم الدنيا والزهد فيها والنحب النذر والمدة والوقت وفى الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد أى ماذا يريد بسعيه فى تحصيل المال انذر يريد ان يقضيه و يوفى به أم سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنحب هنا النذر (قوله فما مبتدأ بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده) فى الشرح هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدأ و يحاول خبر والرابط محذوف أى يحاوله ومثله فى الشعر جائز ونحب بدل من المبتدا و يحتمل ان يكون ماذا كله فى محل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوفا فان قلت يبطله رفع البدل قلت لا يكون نحب حينئذ بدلا بل يكون خبر مبتدا مضمر انتهى وفى شرح الرضى ولقائل ان يمنع مجىء ذا موصولة مطلقا و يحكم فى ماذا صنعت بزيادتها وأما رفع الجواب فى قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو و رفع البدل فى قوله ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال و باطل فلأن ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر ما والذى حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل فى الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى فى الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية وأما ما ذكر من حذف الضمير فى خبر المبتدا فقليل نادر وتجرد الجملة الخبرية فى نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وانما قل مجىء الضمير المنصوب فى الجملة التى بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية أو من لان ذا لا تكون موصولة الا وقبلها أحدهما وكان الثقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر فكان التحقيق بحذف الضمير الذى هو فضلة أولى وهذا كما جاز حذف المبتدا فى صلة ايهم فى السعة دون صلة غيرها لتثاقلها بالمضاف اليه (قوله وهو أرجح الوجهين فى و يسألونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع) الذى رفع هو أبو عمرو وابن كثير فى رواية وضمير هو عائد الى كون ما مبتدا وذا اسم موصول والوجه المرجوح هو كون ماذا كله استفهاما منصوبا بينفقون ووجه الرجحان ان العفو حينئذ خبر مبتدا محذوف والاصل ان يطابق الجواب السؤال فى اسمية الجملة أو فعليتها وذلك فى الوجه الاول دون الثانى كقولك لماذا جئت لان ألف ما الاستفهامية لا تثبت مع وجود الجار (قوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم) هذا صدر بيت عجزه لا يستفقن الى الديرين تحنانا والخزر بضم الخاء المعجمة واسكان الزاى بعدها جمع أخزر وفى الصحاح الخزر ضيق العين وصغرها ورجل أخزر بين الخزر و يقال هو ان يكون الانسان كانه ينظر بمؤخر عينه وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب أبوها تغلب بن وائل والبال الحال و يستفقن بمعنى يفقن أو بمعنى يفقن من قولهم فلان ما يستفيق من الشراب أى ما يكف عنه والديرين تثنية دير و فى الصحاح ودير النصارى أصله الواو والجمع اديار وفى القاموس انه من ذوات الياء وفى الشرح والتحنان الشوق وهو منصوب على انه مفعول لاجله ان جعل يستفقن بمعنى يفقن أو على انه تمييز على النسبة ان جعل يستفقن بمعنى

يكففن والاصل لا يستفيق تحنانهن والى الذين متعلق بتحنان المذكور ان جوزنا تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا أو بمثله محذوفا ان منعناه ويجوز ان تكون ما استفهامية وذا موصولا وصدر الصلة محذوفا ولا يستفقن استئناف ويجوز ان يكون حالا منهن والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار أى أنكر حالهن فى هذه الحالة وجاز وقوع الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزئه (قوله دعى ماذا علمت الى آخره) قال الرضى وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة وأنشد البيت وهذا غير ما قاله المصنف ان ماذا بمجموعه اسم موصول (قوله ولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو) قيل عليه الباء مضمومة لا مكسورة لان الكسر ينافى آخر البيت والمعنى على الخبر لا الاستفهام أى دعى ما علمت ونبئينى بما جهلت (قوله أنورا سرع ماذا يا فروق) هذا صدر بيت لزغبة الباهلى هو بالزاى المضمومة والغين المعجمة وعجزه وحبل الوصل منتكث حذيق ونورا بفتح النون وسكون الواو وفروق بفتح الفاء فى أوله اسم امرأة أو صفة مرخم فروقة بمعنى خائفة ومنتكث بمثلثة فى آخره أى منتقض والحذيق بالحاء المهملة والذال المعجمة المقطوع (قوله يقال سرع ذا خروجا أى أسرع هذا فى الخروج) فى الشرح الظاهر ان خروجا تمييز أى سرع خروج ذا مثل تصبب زيد عرقا وأما جعل سرع بمعنى أسرع وخروجا منصوبا على نزع الخافض كما هو ظاهر عبارة المصنف فلا وجه له الا أن يقال هذا تفسير معنوى لان خروجا منصوب على التمييز (قوله قال الفارسى يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما) فى الشرح وأحسن من هذين التخريجين ان يكون نورا مصدرا منصوبا بفعل محذوف والتقدير انرت نورا وسرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عائد الى نورا والجملة صفته وماذا مبتدا والخبر والاستفهام تعجبى أو انكارى (قوله والتحقيق ان الاسماء لا تزاد) هذا اشارة الى رد الوجه الاخير والذى قبله (قوله ان العقل الى آخره) العقل هنا الدية وضمير بها عائد اليه باعتبارها وأنشد البيت صاحب اللباب بتذكير الضمير وهو ظاهر واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى البيت ان طولبنا بالعقل نطيق اداءه وان حبسنا للقتل قصاصا نحبس أنفسنا لذلك الحبس الذى هو للقتل وفى الشرح الشاهد ان العقل اذ هو حذف منه فعل الشرط وحده وأما قوله ان صبرا فليس من ذلك انما هو من قبيل ما حذفت منه جملة الشرط بدون الاداة وأقول قول المصنف أى ان يكن العقل وان يحبس حبسا ظاهر فى ان كلا منهما شاهد لان فى كل منهما حذف فعل الشرط (قوله والارجح فى الآية انها موصولة وان الفاء داخلة على الخبر) تدخل الفاء فى خبر الموصول تنبيها له بجزاء الشرط لتشبيه الموصول بكلمة الشرط وتشبيه صلته بجملة الشرط فان قيل الشرط وما يشبه به يكون الثانى فيه مسببا عن الاول والآية ليست كذلك قيل قد أجاب ابن الحاجب عن هذا بان مسببية الثانى عن الاول قد يكون باعتبار نفس الثانى نحو الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم فان ثبوت الاجر لهم مسبب عن الانفاق وقد يكون باعتبار الخطاب بالثانى والاخبار به نحو ان أكرمتنى اليوم فقد أكرمتك أمس فان الاكرام فى الامس ليس مسببا عن الاكرام فى اليوم وانما المسبب عنه الاخبار به أى ان أكرمتنى اليوم اخبرتك باكرامى لك أمس ومنه الآية فان المسبب فيها الاخبار بكون النعمة من الله تعالى وقال الرضى ولا يلزم ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء فى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه لازم لحصول معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وفى البحر وما موصولة صلتها بكم والعامل فعل الاستقرار أى وما استقر بكم ومن نعمة تفسير لما والخبر فمن الله أى فهى من قبل الله وأجاز الفراء والعوفى ان تكون ما شرطية وحذف فعل الشرط قال الفراء والتقدير وما يكن بكم من نعمة وهذا ضعيف جدا لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها فى باب الاشتغال أو متلوة النافية مدلولا عليه بما قبله نحو بلا قوله فطلقها فلست لها بكفوء * والا يعل مفرقك الحسام وحذفه بعد ان غير متلوة بلا مختص بالضرورة انتهى فقول المصنف الارجح ليس على ما ينبغى لاشعاره بان كون ما شرطية راجح (قوله وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) فى الشرح يعنى ان كون ما فى هذه الآية شرطية زمانية ظاهر ونحن لا نسلم ظهوره بل هى محتملة للزمانية وللمفعول المطلق على حد سواء فيحتمل ان يكون التقدير أى زمن استقاموا وأى استقامة وقوله أى استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضى انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسير اصناعيا وأقول امارة ظهور الفاء فى فاستقيموا لان المصدرية الزمانية

لا

لاتحتاج الى الفاء وقصده رد قول أبي حيان في البحر والظاهر ان ما مصدرية ظرفية وليست شرطية أي استقيموا لهم مدة
استقامتهم ورد قول الحوفي انها شرطية غير زمانية فانه قال ما شرط في موضع رفع بالابتداء والخبر استقاموا ولكم متعلق
باستقاموا والفاء جواب الشرط (قوله وما بأس لو ردت الى آخره) في الشرح يمكن أن يقال بأس فعل ماض أصله بئس بكسر
الهمزة يقال بئس فلان اذا أصاب بؤسا أي شدة ثم خففت باسكانها كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد بكسرها ولو مصدرية
وهي وصلتها فاعل بئس والاسناد مجاز اذ المراد انها ما بئست بسبب رد التحية ثم اسند الفعل الى الرد الملابس لها وأصل
عليهم عليها أو عليها على انه مقلوب العين ومحذوفها (قوله ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان أبدله) لان أبدله مستقبل
(قوله وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه) يعني وههنا وجدت قرينة خلافه وأجيب أيضا بان التقدير قل
ما يكون لي قصد ان ابدله (قوله وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم) فان قيل جاز أن يكون بمعنى الذي
ويكون المراد به الماء الذي سقاه عنهم أجيب بان الاجر على السقي الذي هو فعله لا على الماء لانه كان مباحا (قوله ومنه بما
كانوا يكذبون) وليست هذه بمعنى الذي الى آخره وقوله ومنه ان أريد الا الاصلاح ما استطعت انما قال ومنه لوجود
الفاصل بينه وبين ما تقدم بقوله أصله مدة دوامي حيا الى آخره وفي الشرح يمكن أن يقال انما فصل المصنف هذه الامثلة
عما تقدم بقوله ومنه لان ما فيها يحتمل أن تكون مصدرية غير ظرفية وان كان احتمال الامر جوحا أي الا استطاعتي أي قدر
استطاعتي وأقول لم يذكر الشارح وجه الفصل في قوله ومنه بما كانوا يكذبون ولا وجه له الا ما ذكرناه وهو الوجه هنا
أيضا (قوله اجارتنا الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس وبعده اجارتنا انا غريبان ههنا * وكل غريب للغريب نسيب
والخطوب جمع خطب وهو السبب ثم كثر استعماله في الامر الصعب الشاق وتنوب مضارع نابه أي أصابه وعسيب اسم
جبل (قوله ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها الا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن
السكيت) في الشرح ظاهر كلامه انها تدل على الزمان بطريق النيابة والتحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق
الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في أمثال هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه
يفهم بقرينة وأقول لا معنى لدلالة ما على الزمان بطريق النيابة الا انه حذف منها زمان مضاف فدل عليه القرينة
وأقيمت هي مقامه وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق وعرف بذلك لكثرة سكوته وصمته كان يميل الى تقديم على
ابن أبي طالب رضي الله عنه قال ثعلب لم يكن بعد ابن الاعرابي اعلم باللغة منه وكان المتوكل قد أكرمه بتأديب ولديه المعتز
والمؤيد ومن غريب ما وقع ان من شعره يصاب الفتى من عثرة من لسانه * وليس يصاب المرء من عثرة الرجل
فعثرته في القول تذهب رأسه * وعثرته في الرجل تبرا على مهل ثم اتفق ان المتوكل قال له يوما ايما أحب اليك ابناى
أم الحسن والحسين فقال والله ان قنبرا خادم علي خير منك ومن آبائك فقال المتوكل لاتراكه سلوا لسانه من قفاه ففعل ذلك به
فمات وقيل أمر المتوكل الاتراك فداسوا بطنه فحمل الى داره فمات بعد غد ذلك اليوم لخمس خلون من رجب سنة
أربع وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائتين فكان أول كلام المتوكل مع ابن السكيت مزاحا ثم صار جدا (قوله
منا الذي هو ما ان طر شاربه * الى آخره) هذا البيت لابي قيس بن رفاعة الاوسي شاعر جاهلي وقيل قيس بن رفاعة
رثى قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يقع على دور بني خطمة من الاوس ثم بني معاوية أيام الثمر كل عام
طائر عظيم يقال له الرماح فيأكل من ذلك ولا يتعرض له أحد فاذا استوفى حاجته طار ولم يعد الى القابلة وقيل انه كان يقع على
اطام يثرب ويقول خرب خرب فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم لحمه في الجيران فما امتنع من أخذه الا رفاعة بن مرار فلم
يحل الحول على أحد ممن أصاب من ذلك شيأ حتى مات وبنو معاوية هلكوا جميعا فقالوا في المثل أشأم من الرماح وبعد هذا
البيت ونحن يحمدنا الحادي ونطعمه * لحم السنان له هبر وترعيب وفي الصحاح طر النبت يطر بالضم طرورا نبت
ومنه طر شارب الغلام وعنست الجارية تعنس بالضم عنوسا وعناسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل أهلها بعد
ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عنست ثم قال ويقال للرجل أيضا عانس
وأنشد البيت والهبر جمع هبرة وهي القطعة من اللحم والترعيب بكسر المثناة الفوقية في أوله والعين المهملة جمع ترعب
بالكسر أيضا وهي القطعة من السنام (قوله ألا ترى أن العانسين وهم الذين لم يتزوجوا الا يناسبون بقية الاقسام) في الشرح

يمكن أن يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما ذكروا من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التى يخرج بها عن كونه أمرد او كونه بحداثة نبات الشارب فان قيل ليس حينئذ قسيما للشيب لصدق العانس عليه قلت يقدر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيما والتقدير والشيب غير العانسين وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف ويكفى ان يقال ان فى البيت تقسيمين والمناسبة انما تطلب بين ما وقع فى كل تقسيم على انفراده وقد وجدت بين العانسين وبين الذى طر شاربه من جهة طول مدة عدم التزوج فى العانس وقصرها فى الذى طر شاربه (قوله وفى البيت مع هذا العيب شذوذ ان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله فى المؤنث وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة) فى الشرح لم أر التصريح بشذوذ اطلاق العانس فى كلام أحد من اللغويين ولعل المصنف استند الى نقل معتمد وأما جمع الصفة بالواو والنون فى غير ماذكره فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله شاذ وأقول لا يلزم من عدم التصريح بشذوذه عدم شذوذه فان شذوذه مبنى على قلة وروده وأما جمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة فشاذ عند البصريين وكلام المصنف مبنى عليه (قوله وتالله ما ان شهلة الى آخره) فى الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وفى القاموس انها أيضا العجوز وأوجد من وجد فى الحزن (قوله ويرجحه ان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعى اليه) أى يرجح اسمية ما المصدرية على حرفيتها ان كونها حرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدرى الحرفى وبين المعنى الاسمى الموصول وكونه اسما فيه تخلص عن ذلك الاشتراك لان ما الاسمية الموصولة موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون اطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد كاطلاق رجل على زيد باعتبار انه ذكر من بنى آدم ولقائل أن يقول ان التخليص من دعوى الاشتراك تبقى ما المصدرية لان ما بالاتفاق موضوعة بمعنى الذى وفروعه مما لا يعقل ومن جملة ذلك الاحداث وهى الموصولة الاسمية فلو كانت موضوعة أيضا بحيث ينسبك مع صلتها بمصدر لزم الاشتراك الذى لا داعى اليه والجواب انا لا نسلم ان هذا الاشتراك لا داعى اليه بل اليه داع وهو الاختصار فان ما الموصولة الاسمية لا بد لها من عائد عليها من صلتها وما المصدرية لا يعود عليها من صلتها شئ (قوله فاذا قيل أعجبنى ما قمت قلنا التقدير أعجبنى الذى قمته) لا يخفى ان هذا رجوع لقول الاخفش ان المصدرية اسم الى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله المصنف عن ابن الشجرى وهو خلاف الظاهر (قوله وقوله ويرد ذلك) هذا رد للمرجح الذى ذكره بالطعن فى مقدمة من مقدماته وحاصل الرد الاول منع وسنده وحاصل الرد الثانى الزام تقديرا للاول لا نسلم ان ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقا بل موضوعة لما لا يعقل من الدواب ألا ترى ان نحو جلست ما جلس زيد يريد به المكان ممتنع مع ان المكان مما لا يعقل (قوله لان الهاء المقدرة مفعول مطلق) والمفعول المطلق ممكن مع كل صلة متعديا كان أو غير متعد (قوله وهذا اسم ومنه ومنهم) اما منه فلاقراره اياه وعدم تعقبه وأما منهم فلما قاله المصنف (قوله ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها) عبارة أبى البقاء وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم عند الاخفش وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شئ انتهى فان قيل هل لهذا الخلاف ثمرة حينئذ قيل على القول باسميتها يكون لها محل من الاعراب ويجوز أن يعود عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول بحرفيتها لا يكون ذلك هذا ولكن فى التسهيل ما يقتضى انها تفتقر الى ضمير من صلتها على قول الاخفش وعبارته وليست اسما تفتقر الى ضمير خلافا لابى الحسن وابن السراج وفى شرحه ذهب سيبويه والجمهور الى أن ما المصدرية حرف فلا تفتقر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فتفتقر الى ضمير (قوله وكون يكذبون فى موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما) سيقول المصنف رحمه الله فى آخر الجمل التى لا محل لها من الاعراب ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول أبى العباس وأبى بكر وأبى على وأبى الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها (قوله واستغناء الموصول الاسمى عن عائد) لقائل أن يقول ان أراد بالاسمى ما هو بمعنى الذى وفروعه فلا نسلم تضمن كلام أبى البقاء استغناءه عن عائد وان أراد ما هو منسبك مع صلته بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغنائه عن عائد (قوله فانه جوز مصدرية ما فى واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه مع أنها قد عاد عليها الضمير) فى الشرح لم يتعرض فى الكشاف الى مفاد الضمير من فيه ماهو ولم يصرح بكون ما مصدرية أو موصولة الا أن تقديره يقتضى انه جوز كلا منهما ولنا فى الجواب عن اشكال المصنف نقول لا نسلم

عود

عود الضمير المذكور على ما المصدرية بل هو عائد على تقدير مصدريتها الى الظلم المفهوم من ظلموا وفى المصاحبة مثل نخرج على قومه فى زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترانهم مع ظلمهم (قوله أليس أميرى الى آخره) الباء فى بانتما زائدة وهو فاعل أميرى أغنى عن خبر ليس (قوله الوجه الثالث ان تكون زائدة) هكذا وقع فى بعض النسخ ووقع فى بعضها الوجه الثانى وهو ليس بصواب لان الثانى تقدم وهو ان تكون ما مصدرية (قوله قلما يبرح اللبيب الى آخره) قلما بمعنى النفى هنا واللبيب العاقل والمجد الكرم والى ما يورث متعلق بداعيا و يقدر مثله لمجيبا (قوله وأما قول المرار) فى القاموس وكشداد المرار الكلبى وابن سعيد الفقعسى وابن منقذ التميمى وابن سلامة العجلى وابن بشير الشيبانى وابن معاذ الحرشى شعراء (قوله وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر) فى الشرح الذى قاله سيبويه فى الكتاب بنصه وقد يجوز تقديم الاسم فى الشعر قال صددت وأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم وهذا تصريح بان وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف فى توجيه كلامه على وجه الضرورة ايلاء قلما الفعل مقدرا أو اقامة الاسمية عن الفعلية ولم يبق وجه لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفاعل بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر وفى بعض تعاليق المصنف والصواب فى البيت ان يقال وداد عوض وصال وان كان سيبويه وغيره أورده كذلك يعنى ان تسلط النفى على دوام الوصال يقتضى وجود أصله وليس كذلك فانه لا وصال أصلا مع الصدود طال أو لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه أو حذف مضاف للقرينة انتهى وأقول ان أراد انه لا وصال مع الصدود فى زمنه فسلم لكن لا نسلم ان ذلك مراد الشاعر وان أراد انه لا وصال مع الصدود مطلقا فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتأخره عنه والظاهر ان مراد المصنف انه لا فائدة فى قولنا لا يدوم وصال مع طول الصدود (قوله فهلا نفس ليلى شفيعها) هذا آخر بيت أوله * ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى (قوله الثانية الكافة عن عمل الرفع وهى المتصلة بان وأخواتها) قال أبو حيان والذى تقرر فى علم النحو ان ما الداخلة على ان واخواتها كافة لها عن العمل فان فهم حصر فمن سياق الكلام لا منها ولو أفادت الحصر لافادته أخواتها المكفوفة بما واعلم ان المناسب لقوله فيما سبق ثلاثة أنواع أحدها وهو قوله فيما يأتى والثالث ان يقول هنا الثانى الا انه راعى المعنى فقال الثانية لان هذه الانواع لما الكافة وهى مؤنثة (قوله وتسمى المتلوة بفعل بهيئة) المتلوة مرفوع على انه نائب عن فاعل تسمى وبهيئة مفعوله الثانى (قوله فانها قد تفسر بالدعاء) وقع فى بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير وفى بعضها بتذكيره وهو ظاهر لعوده على ضمير الشان ووجه الاول انه عائد على ان ونسب التفسير اليها على سبيل المجاز (قوله وقراءة بعض السبعة) هو بالجر عطف على اما ان جزاك الله خيرا وذلك البعض هو نافع (قوله على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان) فى الشرح لما قدم ان ضمير الشان بعد ان المخففة قد تفسر بالدعاء كان ذلك مظنة لان يتوهم انه قائل بان اسم ان المخففة يلزم ان يكون ضمير شان فرفع ذلك بالاستدلال الذى أورده بقوله على انا لا نسلم الى آخره وأقول ليس قول القائل لا نسلم استدلالا وانما هو منع وطلب للدليل كما تقرر ذلك فى موضعه ويمكن ان يقال انه استدلال عند اللغويين وان لم يكن استدلالا عند الجدليين أو ان قوله بالاستدلال انما هو تحريف النساخ وانما هو بالاستدراك لان على تكون للاستدراك وهو رفع ما توهم من كلام سابق (قوله والغائب فى الثانى) هكذا وقع فى نسخة من المتن ووقع فى نسخ منه الغائبة وهو ظاهر لان المقدر فى الثانى ضمير غائبة ووجه الاول ان المراد بالغائب مقابل المخاطب وهو صادق على المؤنث (قوله ولا يمتنع ان يكون بمعنى الذى والعلماء خبر والعائد مستتر فى يخشى وأطلقت ما على جماعة العقلاء) فى الشرح ولا يضر فوات الحصر المستفاد بانما لحصوله بطريق آخر كما فى نحو ان الذى يكرمنى الفاضل ويرد على المصنف رسم ما فى المصحف متصلة بان اذ هو مانع من كونها بمعنى الذى لانهما لا يتصلان خطا الا اذا كانت ما حرفا فان قلت قد يتمسك المصنف بأن رسم المصحف سنة متبعة فلا تجرى على قانون الخط المصطلح قلت يأباه قوله فى المثال الثانى من أمثلة الجهة الثانية من الباب الخامس وحمل الرسم يعنى فى المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد أمكن هنا بجعل ما حرفا كافا انتهى وفى البحر وقرأ الجمهور بنصب الجلالة ورفع العلماء وروى عن عمر بن عبد العزيز وأبى حنيفة عكس ذلك وتؤولت هذه القراءة على ان الخشية مستعارة للتعظيم لان من خشى أهاب وأجل وعظم من خشيه وهابه ولعل ذلك لا يصح عنهما وقد رأينا كتبا فى الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة وانما ذكرها الزمخشرى وذكرها عن أبى حيوة أبى القاسم يوسف بن جبارة

فى كتابه الكامل (قوله قال الايتما هذا الحمام لنا) هذا صدر بيت عجزه الى حمامتنا أونصفه فقد وقد تقدم الكلام عليه فى الا فى حرف الالف (قوله وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير) أى مع عدم طول الصلة يمكن الجواب عن هذا بان طول الصلة بالصفة حسن حذف الضمير وسيقول المصنف مثل هذا بعد نحو ورقة ونصف عند قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل (قوله وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين) فى الجنى الدانى واستدل الامام الرازى على ان انما للحصر بان ان للاثبات وما للنفى فان لاثبات المذكور وما لنفى ما عداه ورد بوجوه منها ان فيه اخراج ما النافية عما تستحقه من وقوعها صدرا ومنها ان فيه الجمع بين حرف نفى وحرف اثبات بلا فصل ومنها انها لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال انما زيد قائما اذ كر بعضهم هذه الاوجه ولا يحتاج فى بيان فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساده انتهى وقد ذكرنا فى حرف اللام عن شمس الدين الكرمانى انه قال فى شرح البخارى ان المراد انما كلمة موضوعة للحصر وماذكر سر الوضع لذلك لا ان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على أصلهما مرادتان بوضعهما (قوله أونفيا مثل ان زيدا ليس بقائم) فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التى بين اسمها وخبرها وهى لا تكون الاثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسى فى كتاب الشيرازيات) فى الجنى الدانى وذكر القرافى فى شرح المحصول ان أبا على الفارسى نقل فى مسائله الشيرازيات ان ما فى انما للنفى وفى الشرح لعله يشير ببعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافى المالكى فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص رأيت فى الشيرازيات ما لعل القرافى أخذه منه وأقول هذا الذى ذكره بهاء الدين يقتضى ان القرافى ذكر انها نافية ولم ينسبه لاحد ولا يقتضى انه نسبه للفارسى فى كتاب الشيرازيات كما هو نص المصنف (قوله فى كتاب الشيرازيات) يشتمل على مسائل أملاها أبو على بشيراز فى القاموس وشيراز بن طهمورث بنى قصبة ببلاد فارس فسميت به (قوله وانما يدافع عن احسابهم أنا أومثلى) هذا من بيت وهو انا الذائد الحامى الذمار وانما * يدافع عن احسابهم أنا أومثلى والذائد من الذود بمعجمة فمهملة الطرد والذمار بكسر المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته كذا فى القاموس وفى المطول وهو العهد وفى الاساس وهو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه انتهى والحسب ما تعده من مفاخر آبائك أو المال أو الدين أو الكرم أو الشرف فى العقل أو فى الفعال الصالحة أو فى الآباء وفى المطول ولما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما أدافع عن احسابهم صار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا أدافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما أدافع عن احسابهم انا على ان انا تأكيد ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا تأكيد ولا يجوز أن تكون ما موصولة اسم ان وأنا خبرها أى ان الذى يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة منه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو أظهر فى المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه ولو سلم فالمسند اليه بالحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله قد علمت سلمى الى آخره) قيل هذا البيت لعمرو بن معدى كرب وقيل للفرزدق وبعده شككت بالرمح حيازيمه * والخيل تجرى زيما بيننا سلمى بفتح السين اسم امرأة ويقال قطر الفارس بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة أى القاه على قطريه بضم القاف وسكون الطاء وهما جانباه وشككت بالشين المعجمة وكافين يقال شككته بالرمح أى خرقته والحيازيم بالحاء المهملة والزاى جمع حيزوم وهو وسط الصدر وانما جمعه مع انه ليس فى الفارس منه الا واحد على اعتبار تسمية كل جزء منه باسم كله والزيم بكسر الزاى وفتح المثناة التحتية المتفرق وفى الصحاح قال الاصمعى اللحم الزيم المتفرق وليس يجتمع فى مكان فيبدن (قوله وقول أبى حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما) فى الشرح المنقول ان سيبويه يرى ان فصل الضمير بعد انما ممتنع وان الزجاج أجاز الفصل ولم يوجبه وان ابن مالك أوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه لا يرى انما للحصر فلذلك منع الحصر بعدها (قوله ربما أوفيت الى آخره) تقدم الكلام عليه فى رب (قوله وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ فى الصور) يعنى فلاعتبار الحال أتى بالفعل المضارع ولاعتبار المضى أتى بربما وتنظير المصنف بالآية انما هو على تنزيل المستقبل منزلة الماضى لا فى تنزيل المستقبل منزلة الحال الماضية وفى شرح الرضى والتزم ابن السراج وأبو على فى الايضاح كون الفعل

ما

ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي والعذر عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ان مثل هذا المستقبل أي
الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين كفروا ونادى أصحاب الجنة (قوله وقيل التقدير
ربما كانوا يود) قال الرضي وقال الربعي ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والمشهور دخول ربما على المضارع
بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير الايضاح انتهى وفي المطول وقوله وربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضي
في أحد قولي البصريين وأما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وحذف لكثرة استعماله بعد ربما وأما جعل ربما يكون
موصوفة بيود والفعل المتعلق به ربما محذوفا أي رب شيء يود الذين كفروا اتحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف (قوله
ربما الجامل المؤمل فيهم) هذا صدر بيت عجزه * وعناجيج بينهن المهار * وقد تقدم الكلام عليه في رب (قوله كما سيف عمرو
لم تخنه مضاربه *) هذا عجز بيت صدره أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * وقد تقدم الكلام عليه في الكاف (قوله فلئن صرت
الى آخره) هذا البيت في شخص ميت ويحير بضم المثناة التحتية في أوله مضارع أحار يقال كلمته فما أحار جوابا أي ما رجعه
والجواب محذوف أي لم يقدح هذا في فصاحتك والمذكور بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وأقيم المضارع وهو ترى
مقام الماضي (قوله أحدث مع الباء معنى التقليل) هو بالقاف لا بالعين المهملة كما يتوهم لقوله بعد ثم المناسب في البيت
معنى التكثير لا التقليل (قوله والظاهر ان الباء والكاف للتشبيه) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها للتعليل
وهو المناسب في اللفظ لقوله ان كلا من الكاف والباء تأتي للتعليل وقوله وقد سلم الى آخره جواب عما يقال ان ابن مالك انما لم
يحمل ما مع الباء في هذا البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر لانه يمتنع اتيان كل من الباء والكاف بدون ما للتعليل
(قوله كقول أبي حية وانا لما نضرب الكبش ضربة *) هذا صدر بيت عجزه * على صدره تأتي اللسان من الفم * وأبو حية
بالحاء المهملة والمثناة التحتية والكبش سيد القوم (قوله وضنت علينا والضنين من البخل) ضنت بخلت (قوله اعلاقة أم الوليد
الى آخره) في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والوطر ونحوهما والعلاقة بالفتح علاقة الخصوم وعلاقة الحب وأنشد
هذا البيت والوليد تصغير الولد وهو الصبي والافنان جمع فنن وهو الغصن والثغام بمثلثة مفتوحة ومعجمة نبت في الجبل اذا
يبس ابيض والواحدة الثغامة والمخالس بالخاء المعجمة اسم فاعل من أخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه وفي الصحاح ان
البيت للمرار يخاطب نفسه وفي الشرح وعلى هذا فالكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة وأم الوليد مفعول بفعل محذوف
أي أتعلق أم الوليد علاقة (قوله بينما نحن بالاراك الى آخره) في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع
بعينه قرب نمرة وجبل لهذيل وشجر يستاك به (قوله فبينا نسوس الناس الى آخره) هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر
وسياسة الناس أمرهم ونهيهم والسوقة الرعية وننصف بنونين أولاهما مضمومة مضارع أنصف وروي نتنصف أي نخدم
قال في الصحاح وتنصف أي خدم قالت حرقة بنت النعمان بن المنذر وأنشد البيت (قوله والثالث والرابع) هكذا وقع في قليل
من النسخ وهو الصواب وفي غيره والرابع والخامس وليس بصواب لان الثالث لم يتقدم له ذكر (قوله وقول مهلهل لو بأبانين
الى آخره) مهلهل بكسر الهاء الثانية وهو هنا امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب قيل سمي بذلك لانه أول من هلهل الشعر أي
أرقه من قولهم هلهل النساج اذا أرق نسجه وأبانان جبلان يقال لاحدهما أبان وللآخر متالع بميم مضمومة فمثناة فوقية وفي
آخره عين مهملة وزمل بالزاي المضمومة أي غطي هكذا ضبط هذا الحرف في بعض النسخ وهو ظاهر ما في الشرح وضبطه
بعضهم بالراء ومعناه لطخ قال في الصحاح في فصل الراء ورمله بالدم فترمل وارتمل أي تلطخ قال الشاعر ان بني رملوني بالدم *
شنشنة أعرفها من أخزم (قوله متى ما تناخي الى آخره) بمثناة مضمومة في أوله وبخاء معجمة في آخره مضارع مبني للمفعول من
أنخت الناقة بركتها وابن هاشم هو سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم واسمه عمرو وتراحي بمثناة مضمومة
فوقية في أوله وبحاء مهملة في آخره مضارع مبني للمفعول من الاراحة ضد التعب والخطاب لناقته والندى بفتح النون والقصر
الجود وفي الشرح والفواضل جمع فاضلة وهي اسم للدرجة الرفيعة من الفضل كذا في القاموس (قوله ربما ضربة الى آخره)
تقدم الكلام عليه في رب (قوله وننصر مولانا الى آخره) تقدم الكلام عليه في الكاف المفردة (قوله نام الخلي فما أحس الى
آخره) الخلي الخالي من الهم وهو بخلاف الشجي قال المبرد ياء الخلي مشددة وياء الشجي مخففة وقد تشدد وأحس مضارع
أحسست الشيء وجدت حسه والرقاد النوم مطلقا وقيل في الليل ومحتضر بكسر الضاد المعجمة اسم فاعل من قولهم حضره الهم

واحتضره والوساد بتثليث الواو المخدة وشق فى الحانى (قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل) هذا عجز بيت صدره ألا رب يوم صالح لك منهما وقد تقدم الكلام عليه فى سى (قوله وفى الهيتيات) فى الشرح الهيتيات بكسر الهاء وهى المسائل التى املاها أبو على الفارسى بهيت وهى بلد على الفرات انتهى وفى كثير من نسخ المتن مكتوب على الهامش ههنا هى مسائل تكلم فيها الفارسى على هيت وهات ونحوه فسميت الهيتيات انتهى ويؤيده ما فى الشرح ان له الحلبيات وهى مسائل أملاها بحلب والشيرازيات وهى مسائل املاها بشيراز ثم ان كانت المسائل التى سئل عنها ببلد هيت متعلقة بكلمة هيت وهات ونحوهما حصل الجمع بين الكلامين (قوله وقال الفارسى ما حرف كاف لسى عن الاضافة فاشبهت الاضافة فى على التمرة مثلها زبدا) فان اضافة مثل فيه الى الضمير كافة لمثل عن اضافته الى تمييزه حتى وجب نصب تمييزه (قوله وان قلت لاسيما زيد جاز جرز يد ورفعه وامتنع نصبه) فى الشرح يمكن أن ينصب باعنى مضمرة وما نكرة بمعنى شئ أى ولا مثل شئ أعنى زيدا أقول ان مراد المصنف بقوله وامتنع نصبه النصب الذى تقدم فى قوله وأما من نصبه فهو تمييز لا مطلق النصب فلا يرد عليه جواز نصبه باعنى مضمرة (قوله وبعد أداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخافن من قوم) فى الشرح هذا تكرار خال عن الفائدة فان الكلام تقدم على زيادتها بعد الجازم (قوله وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه) فى نصب مثلا وبعوضة فى الآية أقوال أحدها للفراء ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلتها بدلا من مثل وتكون ما حينئذ وصفت باسم الجنس المنكر لابهام ما وضعف بان الصفة باسماء الاجناس لا تنقاس الثانى ان مثلا مفعول وبعوضة عطف بيان للمثل وضعف بان الجمهور على ان عطف البيان لا يكون فى النكرات الثالث ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه واختير الرابع ان بعوضة مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة مقدم عليها الخامس ان مثلا مفعول أول ليضرب وبعوضة الثانى وضعف بان الصحيح تعدى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس ان بعوضة مفعول أول ليضرب ومثلا الثانى وفيه ما تقدم السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط الخافض أى ما بين بعوضة فما فوقها وحكوا له عشرون ما ناقة فجملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوى للكوفيين وغيرهما للكسائى والفراء وأنكره أبو العباس (قوله وقرأ رؤبة) هو بضم الراء وسكون الهمزة بعدها موحدة (قوله وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين) فى الشرح والذى ينبغى أن يقال الطول فى الصلة هو موجود لا معدوم لان قوله فما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين كما انه لا شذوذ عند الكوفيين وأقول فى كونه من جملة الصلة نظر لان ما فى فما فوقها موصولة أو موصوفة وهى معطوفة على ما الاولى على ان بعوضة منصوب صفة لها أو معطوفة على بعوضة على ان ما صفة لمثل أو زائدة وان رفع بعوضة وما الاولى استفهامية فالثانية كذلك ويكون من عطف الجمل (قوله واختار الزمخشرى كون ما استفهامية مبتدأ) قال السفاقسى فيه غرابة وبعد عن معنى الاستفهام وقيل ما زائدة أو صفة وبعوضة خبر مبتدا محذوف أى هو بعوضة وتكون الجملة كالتفسير لما انطبق عليه الكلام السابق واستحسن لعدم تكلفه (قوله اما تريننا الى آخره) ان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف تقديره فهو أمر غير مستمر ويدل عليه قوله انا كذلك الى آخره

﴿فصل عقدته للتدريب فى ما﴾

(قوله ويضعف كونه مبتدا لحذف المفعول المضمر) لان حذف المفعول المضمر العائد الى المبتدا من الجملة الواقعة خبرا عنه مؤخرا من الحيز وسيذكر المصنف هذا فى الباب الرابع من الكتاب فى الاشياء التى تحتاج الى رابط قليل قال الرضى حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر وسيذكر المصنف هذا فى الباب الرابع من الكتاب فى الاشياء التى تحتاج الى رابط ويذكر هنالك ان شاء الله تعالى ما قيل فى تعليله (قوله ويجاب بانه يجوز أن يراد به الولد) كون المراد به هنا الولد قول ابن عباس قال صاحب الكشاف لم ينفعه ماله وما كسب بماله يعنى رأس المال والارباح أو ماشيته وما كسب من نسلها ومنافعها أو ماله الذى ورثه من أبيه والذى كسبه بنفسه أو ماله التالد والطريف والتالد المال القديم الاصلى الذى ولد عندك والطريف نقيضه وعن ابن عباس رضى الله عنهما ما كسب ولده وحكى ان بنى أبى لهب اقتتلوا فقام يحجز بينهم فدفعه بعضهم فغضب وقال اخرجوا عنى الكسب الخبيث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وعن الضحاك ما ينفعه ماله وعمله الخبيث يعنى كيده فى عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن

وعن قتادة حمله الذى ظن انه منه على شئ انتهى وقوله ويرجحها تعينها فى فما أغنى عنهم سمعهم وانما تعينت النافية لقوله بعده ولا ابصارهم (قوله والارجح فيما وما انزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية فالوقف على السحر) فى الشرح لم يظهر لى ترجيح أحد القولين على الآخر فتأمله وأقول انما كان أرجح لظهوره فى بادى الرأى ولهذا جزم المعربون به وحكوا كونها نافية بقيل ولم يذكره الزمخشرى قال صاحب البحر وما انزل ظاهره ان ما موصول اسمى منصوب وانه معطوف على السحر وظاهر العطف التغاير فلا يكون السحر انزل على الملكين وقيل هو معطوف على ما تتلوا الشياطين وقرأ الجمهور الملكين بفتح اللام وظاهره أنهما من الملائكة قيل جبريل وميكائيل وقيل هاروت وماروت وقيل غيرهما وقرأ ابن عباس والحسن وأبو الاسود وابن ابزى بكسر اللام فقال ابن عباس هما رجلان ساحران كانا ببابل وقال الحسن هما علجان ببابل العراق وقال أبو الاسود هما هاروت وماروت وقال ابن ابزى هما داود وسليمان عليهما السلام وقيل هما شيطانان فعلى قول ابن ابزى تكون ما نافية وعلى سائر الاقوال فى هذه القراءة تكون موصولة ومعنى الانزال القذف فى قلوبهما وفى تفسير البيضاوى وما انزل على الملكين عطف على السحر وان كان المراد بهما واحد للتغاير الاعتبارى أو لان المراد به نوع أقوى منه وهاروت وماروت عطف بيان للملكين علمان لهما وهما ملكان انزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله تعالى وقيل رجلان سميا ملكين لاجل صلاحهما وتؤيده القراءة بكسر اللام وعلى هذه القراءة أيضا هاروت وماروت بيان لهما وأما اذا كانت نافية فيكون ما انزل معطوفا على ما كفر وهو تكذيب لليهود فى هذه القصة وهاروت وماروت بدل من الشياطين الثانى وهما اسمان لقبيلتين من الشياطين وقيل بدل من الناس وعلى قراءة تخفيف نون لكن ورفع الشياطين فهما منصوبان على الذم (قوله والارجح فى لتنذر قوما ما انذر آباؤهم أنها النافية بدليل وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير) فى الشرح لم يتضح لى كون هذا دليلا على ان ما نافية فان النفى فى آية يس يتسلط على انذار آبائهم والمنفى هنا ارسال النذير الى هؤلاء انفسهم ولم يجر فى ذلك ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك وأقول ليس المراد بالدليل هنا ما يفيد القطع واليقين كما فى علم الكلام بل مما يفيد الاولوية والرجحان من مشابه أو نظير ولا شك فى مشابهة هذه الآية لآية يس وما فيها نافية ليس الا فيترجح كون ما فى آية يس نافية وقال صاحب الكشاف قوما ما انذر آباؤهم قوما غير منذر آباؤهم على الوصف ونحوه قوله لتنذر قوما ما أتاهم من نذير من قبلك وما أرسلنا اليهم قبلك من نذير وقد فسر ما أنذر آباؤهم على اثبات الانذار ووجه ذلك ان تجعل ما مصدرية لتنذر قوما انذارا آبائهم أو موصولة منصوبة على المفعول الثانى لتنذر قوما ما انذره آباؤهم من العذاب كقوله انا أنذرناكم عذابا قريبا فان قلت أى فرق بين تعلق قوله فهم غافلون على التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالنفى أى لم ينذروا فهم غافلون على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثانى بقوله انك لمن المرسلين لتنذر كما تقول ارسلتك الى فلان لتنذره فانه غافل أو فهو غافل فان قلت كيف يكونون منذرين غير منذرين لمناقضة هذا ما فى الآى الآخر قلت لا مناقضة لان الآى فى نفى انذارهم لا فى نفى انذار آبائهم وآباؤهم القدماء من ولد اسمعيل وكانت النذارة فيهم فان قلت ففى أحد التفسيرين ان آباءهم لم ينذروا وهو الظاهر فما تصنع به قلت أريد آباؤهم الادنون دون الاباعد (قوله * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به *) هذا صدر بيت عجزه * وقد تركتك ذا مال وذا نشب * والنشب بالشين المعجمة قال فى الصحاح انه المال والعقار وفى القاموس انه المال الاصيل من الناطق والصامت (قوله فالتقدير أى شئ ننسخ لا أى آية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من آية) لقائل أن يقول لا يلزم من عدم اجتماع أى آية ننسخ مع من آية عدم اجتماع ما بمعنى أى آية مع من آية على أن تكون من لبيان جنس ما (قوله واما على أنها مفعول مطلق فالتقدير أى نسخ ننسخ فآية مفعول ننسخ ومن زائدة) فى البحر ويجوز ان تجئ ما الشرطية مصدرا تقول ما تضرب زيدا اضرب مثله التقدير أى ضرب تضرب زيدا اضرب مثله وهذا الوجه فاسد لانه يلزم عليه عدم الجواب عن ضمير يعود على اسم الشرط الا ترى انك لو قلت أى ضرب تضرب هندا اضرب أحسن منها لم يجز لان منها عائد على هند لا على أى ضرب الذى هو اسم الشرط وبان زيادة من مشروطة بعدم الايجاب والتنكير والشرط ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز ان قام من رجل اقم معه وفيه خلاف ضعيف لبعض البصريين (قوله ورد هذا أبو البقاء فان ما المصدرية لا تعمل) وهذا سهو منه الذى فى اعراب أبى البقاء بحروفه عند قوله تعالى ما ننسخ وقيل ما ههنا مصدرية وآية مفعول به والتقدير أى نسخ ننسخ آية انتهى وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما هنا مصدر بل فيه انها

مصدرية ولعل المصنف وقوله على كلام في غير هذا الموضع (قوله وقليلا في معنى النفي) في الكشاف فقليلا ما يؤمنون فإيمانا قليلا يؤمنون وما مزيدة وهو إيمانهم ببعض الكتاب ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم قال السفاقسي واعترض بان كون القلة بمعنى العدم انما نقله النحويون في نحو أقل رجل يقول ذاك وقل رجل يقول ذلك وقلما يقوم زيد وقليل من الرجال يقول ذلك وأما اذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت نحو قمت قليلا وقليلا ما قمت فلا تذهب الى انه بمعنى النفي المحض انتهى (قوله * قليل بها الاصوات الا بغامها *) هذا عجز بيت صدره * انيخت فالقت بلدة فوق بلدة * وقد تقدم الكلام عليه في الا بالكسر والتشديد (قوله ويزعم قوم ان ماهذه اسم كما قدمناه في مثلا ما بعوضة) الاشارة بهذه الى ما المفيدة للتقليل وقدمه في مثلا ما بعوضة حيث قال هنالك وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا اذ لا معنى لكونها صفة لمثلا الا افادتها تقليله (قوله ويسهل ذلك شيأ ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظروف) وفي الشرح الظاهر انه لا ينبغي ان يسهل عند المصنف ذلك ولا شيأ ما لانه صرح بان هذا الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر والكلام في غيره بل في أفصح الكلام وأقول لم يرد المصنف من هذا الكلام الا بيان ان هذا الرد ليس في هذين التقديرين على حد سواء بل انه يسهل يسيرا على تقدير قليلا نعتا للظرف ولا يسهل شيأ على تقدير كونه نعتا للمصدر ولا يخفى ان ذلك لا يقتضي جواز تقديم الظرف المعمول لما بعد ما النافية عليها في نثر الكلام فضلا عن أفصحه وان في قوله يسهل شيأ ما اشارة الى جوازه في الشعر لكونه أدنى الجواز (قوله والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين) في الشرح بيان الجمع بينهما في الآية المذكورة وهي فقليلا ما يؤمنون ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول على محله وكلاهما على خلاف الاصل على ان لقائل أن يمنع كونهم لا يجمعون بين مجازين في كلام واحد والسند احيا الارض شباب الزمان انتهى وأقول المجاز يكون صفة للنسبة لكونها اسند فيها الشيء الى غير ما حقه ان يسند اليه أو أوقع فيها الشيء على غير ما حقه ان يوقع عليه أو اضيف فيها الشيء الى غير ما حقه ان يضاف اليه وتكون صفة للكلمة لكونها انتقلت عن معناها الاصلي الى غيره أو لكونها نقلت عن اعرابها الاصلي لحذف نحو القرية في قوله تعالى واسأل القرية أو لزيادة نحو مثل في قوله تعالى ليس كمثله شيء اذا تقرر هذا فاعلم أن مراد المصنف من انهم لا يجمعون بين مجازين كراهتهم لذلك لا منعهم له وقد صرح بذلك في الباب الرابع من الباب السادس وان مراده من المجاز هنا غير الكلمة المنقولة عن معناها الاصلي الى غيره بدليل ما ذكره من الامثلة فلا يرد عليه نحو احيا الارض شباب الزمان لان المجاز في احيا وشباب لنقلهما عن معناهما الاصلي الى غيره (قوله ورد بان الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا) في اعراب أبي البقاء أي وتفريطكم في يوسف من قبل وهذا ضعيف لان قبل اذا وقعت خبرا أو صلة لا تقطع عن الاضافة لئلا تبقى ناقصة انتهى والغايات هي الظروف التي قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وذلك مسموع في قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف وأول ودون وأسفل وعن علي وعن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وبنيت على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعني المضاف اليه أو ليكمل لها جميع الحركات لانها حال الاعراب اما مجرورة بمن أو منصوبة أو لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها وسميت غايات لانه كان حقها أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل لكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا وانما امتنع وقوع الغايات اخبارا أو صلات وصفات لنقصانها كما نقلناه عن أبي البقاء (قوله ويشكل عليه كيف كان عاقبة الذين من قبل) في الشرح هذا مبني على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وقيل انه متعلق بكان تامة محذوفة وفاعلها صلة الذين والتقدير عاقبة الذين كانوا من قبل (قوله وقيل نصب عطفا على ان وصلتها) ذكر أبو البقاء وجها آخر وهو النصب عطفا على اسم ان ويرد عليه ما ورد على الذي قبله من ان فيه فصلا بين العاطف والمعطوف بالظرف وفي الشرح من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثل له بعضهم بقوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقدح المصنف فيه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر اذا حكمتم وحذف ثم عطف عليه اذا

حكمتم

حكمتم أو يقدر و يأمركم اذا حكمتم فيكون على هذا الاخير من باب عطف الجمل قلت و يجاب عن آية يوسف على طريقته فى حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير فيها ألم تعلموا من قبل أخذ أبيكم الموثق ومن قبل تفريطكم فحذف الاول وعطف عليه انتهى ما فى الشرح (قوله وقيل بدل من النساء وهو بعيد) فى اعراب السفاقسى وقيل ما موصولة أى النساء التى لم تمسوهن وضعف بان ما حينئذ يكون وصفا للنساء لانه قدرها بمعنى التى وما من الموصولات التى لا توصف بها بخلاف الذى والتى (قوله والجملة مفعول) أى ومجموع ما وصلتها مفعول فالجملة هنا بالمعنى اللغوى ﴿من﴾ (قوله أحدها ابتداء الغاية) قال الرضى كثيرا ما يجىء فى كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى الذى كان الامد والاجل يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية ثم قال وتعرف من الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التجىء اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه لا كونه مبتدأ الشئ ممتدا جاز ان يقع موقعه عن لان المجرد التجاوز تقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا (قوله وتقع لذلك فى غير الزمان) أى سواء كان المجرور بها مكانا نحو من المسجد الحرام أم غيره نحو انه من سليمان وفى قوله وتقع كذلك دون وهى كذلك جنوح الى مذهب الكوفيين (قوله بدليل من أول يوم) قال الرضى وأجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى من أول يوم وقوله تعالى نودى للصلاة من يوم الجمعة وانا لا أرى فى الآيتين من بمعنى الابتداء لان المقصود من معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيأ ممتدا كالسير والمشى ونحوه و يكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدى بها أصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيأ ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى فمن فى الآيتين بمعنى فى ومن فى الظروف كثيرا ما يقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا و بينك حجاب واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك نمت من أول الليل الى آخره وصمت من أول الشهر الى آخره وهو كثير فى الاستعمال انتهى (قوله تخيرن من ازمان الى آخره) تخيرن مبنى للمفعول من تخيرت الشئ اصطفيته وازمان جمع زمن و يوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب قال صاحب القاموس وحليمة بنت الحارث بن أبى شمر ملك غسان وكان أبوها وجه جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم مركنا لوأمن طيب وطيبتهم منه فقالوا ما يوم حليمة بسر يضرب لكل أمر مشهور انتهى ما فى القاموس وتمام خبرهم انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له اتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك و يعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر فقتلوه و يقال انه ارتفع فى هذا اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس وقبل هذا البيت ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب والتجارب جمع تجربة مصدر قولك جربت الشئ اذا اختبرته وعرفته والمركن بكسر الميم وفى آخره نون الاجانة التى يغسل فيها الثياب وليس بموحدة فهملة (قوله ورده السهيلى بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان) وذلك ان المعنى على الظرفية الزمانية فيكون التقدير فى البيت فى زمان من مضى ازمان وفى الآية فى زمان من تأسيس أول يوم قال أبو حيان قال ابن عطية و يحسن عندى ان يستغنى فى الآية عن تقدير وان يكون من نحو لفظ أول لانها بمعنى البداءة كانه قال من مبتدا الايام وقد حكى لى هذا الذى أخبرته عن بعض أئمة النحو انتهى (قوله وعلامتها امكان سد بعض مسدها) قال الرضى وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شئ ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما فى قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة أو مقدر نحو أخذت من الدراهم أى من الدراهم شيأ قال المبرد وعبد القاهر والزمخشرى ان أصل المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك أخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله الثالث بيان الجنس) قال الرضى و يعرف بان يكون قبل من أو بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له و توقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم والضمير فى قولك عز من قائل انه القائل

بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ماهو مذكور قبله أو بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض (قوله ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية) ذكر السفاقسي في اعرابه غير هذا فانه قال ومن في من آية للتبعيض وآية مفرد وقع موقع الجمع أي شئ ينسخ من الآيات ومنه ما يفتح الله للناس من رحمة وما بكم من نعمة فن الله والمقصود بهذا المجرور تخصيص عموم الشرط لو قلت من يضرب اضرب كان عاما فاذا قلت من رجل اختص بجنس الرجل (قوله مهما تأتنا به من آية) قال السفاقسي موضع مهما رفع بالابتداء أو نصب باضمار فعل يفسره فعل الشرط من باب الاشتغال أي أي شخص يحضر باتيانه وضمير به عائد على مهما وفي بها عائد على معناها لان المراد بها في الآية أي آية كما عاد على ما في قوله ما ننسخ من آية أو ننسها (قوله وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال) في الشرح اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية ظاهرة وذو الحال ما لانها في محل نصب مفعول يفتح وكذا في ما ننسخ من آية واما مهما تأتنا به من آية فالظاهر ان مهما مبتدأ والحال لا يقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير المجرور به أو يجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا مرجوح انتهى وأقول مهما وان كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اتيان الحال منه وانما الممتنع الاتيان بالحال من المبتدا الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى (قوله وان لم ينتهوا عما يقولون) فيه ايهام بالاقتباس وان المعنى وان لم ينته الطاعنون في الصحابة عن طعنهم (قوله وذلك من نبإ جاءني) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن أبي الاسود (قوله يغضي حياء ويغضى من مهابته *) هذا صدر بيت من قصيدة للفرزدق مدح بها بعض ولد الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عجزه فما يكلم الا حين يبتسم (قوله الخامس البدل) قال الرضي ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها (قوله ولا ينفع ذا الجد منك الجد) الصحيح المشهور فيه فتح الجيم وهو الغناء وقيل الذي تسميه العامة البخت ويروى بكسرها وهو الاجتهاد وأنكر أبو عبيدة رواية الكسر وقال قد أمر الله بالجد والعمل فكيف لا ينفع وأجاب ابن السيد بان المعنى على رواية الكسر ان العبد لم يبلغ بجده وعمله دخول الجنة الا بفضل الله تعالى وفي الزاهر لابي بكر ابن الانباري قال أبو عبيدة الجد بالكسر الانكماش والله تعالى قد أمر بالانكماش على طاعته ولا يجوز ان يأمرهم به ثم يقول انه لا ينفعهم قال أبو بكر ولا أظن الذين رووه بالكسر ذهبوا الى المعنى الذي أنكره أبو عبيد ولكنهم أرادوا ولا ينفع ذا الانكماش والحرص على الدنيا انكماشه ولا حرصه عليها انما ينفعه العمل للآخرة (قوله وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى في الصحاح أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى وفي الفائق انها للبدلية ثم قال ويجوز ان تكون على معناها للابتداء ويتعلق اما بينفع واما بالجد والمعنى ان المجدود لا ينفعه منك الجد الذي منحته وانما ينفعه ان تمنحه التوفيق واللطف في الطاعة ولان ينفع من وجده منك جده وانما ينفعه التوفيق منك انتهى واللطف ما يختاره المكلف عنده فعل الطاعة أو ترك المعصية ويسمى الاول توفيقا والثاني عصمة وفي حاشية التفتازاني وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك الجد مبتدا وخبر أي لا ينفع ذا الجد جده وانما يكون الجد منك وليس بشئ في الشرح لا يظهر انها اذا علقت بالجد انعكس المعنى اذ المراد بالجد هو الحظ الدنيوي والغنى ولا شك انه غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجار والمجرور بالجد أو بينفع انتهى وأقول بل هو ظاهر لان الجد حينئذ الحظ الذي ليس بدنيوي اذ هو المتبادر من اطلاق الجد مع اضافته الى الله تعالى فيصير المعنى نفي نفع الحظ الذي ليس بدنيوي وقد كان المعنى اثباته ونفي نفع الحظ الدنيوي ثم لا نسلم ان من اذا كانت متعلقة بالجد تكون بمعنى بدل بل تكون بمعناها في لفلان حظ من الله وفي قول المصنف أي بدل حظه منك وقوله وأما فليس من الله في شئ فليس من هذا لان المؤمن اذا اتخذ الكافر وليا من دون المؤمنين كان في شئ بدل ولاية الله تعالى فلا يصدق عليه انه ليس في شئ بدل ولاية الله تعالى وفي الشرح بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس في شئ بدل ولاية الله تعالى أي ليس في شئ نافع معتد به بدل ذلك وأقول كلام المصنف ليس على هذا التأويل وانما هو على ظاهر هذا اللفظ وفي اعراب السفاقسي في شئ خبر ليس ومن الله في موضع نصب على الحال لانه لو تأخر لكان صفة وفيه حذف مضاف أي فليس من ولاية الله ومن للتبعيض (قوله وفي قول أبي نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا) هذا عجز بيت صدره جارية لم تأكل المرققا وأبو نخيلة بضم النون في أوله تصغير نخلة كني بذلك لان أمه ولدته الى جنب نخلة واسمه يعمر بن حزام والفستق بضم المثناة الفوقية وبفتحها معرب بسته (قوله وقال الجوهري

الجوهرى ان الرواية النقول بالنون ومن عليها للتبعيض والمعنى على قول الجوهرى انها تأكل البقول الا الفستق) فى الشرح الذى رأيته فى الصحاح فى مادة بقل بالموحدة مانصه ظن هذا الاعرابى ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالباء وانا أظنه بالنون لان الفستق من النقل لا من البقل هذا كلامه وهو جازم على ان الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنا ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المصنف ثم انظر من أين جاء الحصر الذى حمل كلام الجوهرى عليه والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف ماتنبت فى بزره لا فى أصل نابت وبضم النون مايتنقل به على الشراب انتهى وأقول لم أره فى النسخة التى أراجعها من الصحاح شيأ مما قاله الشارح ولا مما قاله المصنف فى بقل بالباء الموحدة ولا فى نقل بالنون وكان النسخ فى ذلك مختلفة وفى الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهرى الرواية من النقول بالنون فيكون من للتبعيض وهو نظير ماقاله المصنف عنه وفى الجنى الدانى قال الجوهرى وأظنه النقول بالنون وهو نظير مافى الشرح ثم يمكن ان يكون جاء الحصر الذى حمل المصنف عليه كلام الجوهرى من تخصيص الشاعر الفستق الذى هو بعض النقل فى الذكر بعدم الذوق فانه يشعر بان ماعداه من النقول ذاقته هذه الجارية وهو معنى الحصر الذى قاله (قوله أخذوا المخاض الى آخره) فى الصحاح والمخاض أيضا الحوامل من النوق واحدتها خلفة من غير لفظها ولا واحد لها من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والافيل صغير الابل بنت المخاض ونحوها والغابة بالمعجمة واللام المضمومتين وتشديد الباء الموحدة (قوله وانتصاب أفيلا على الحكاية لانهم يكتبون أدى فلان أفيلا) فى الشرح هذا انما يتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة والوقوف على ذلك بعيد ولعله يكتب المأخوذ من فلان أفيل أو غير ذلك مما يكون فيه أفيل مرفوعا لا منصوبا ووجهه بدون اعتبار الحكاية ان يكون مفعولا بيكتب وفى هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى المأخوذ أى ويكتب المأخوذ أفيلا بمعنى انه يصير بالكتابة أفيلا على التضمين انتهى وأقول لا يخفى على المنصف بعد هذا وقرب ماذكره المصنف وسيأتى فى كلام الرضى انه قد أجيب عن قولهم قد كان من مطر بانه على سبيل الحكاية المقدرة فما نحن فيه يكون كذلك وأيضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة بل يكفى ظنها (قوله ياويلنا قد كنا فى غفلة من هذا) هكذا وقع فى نسخ من المتن ووقع فى نسخ منه لقد كنت فى غفلة من هذا والصواب الاول لان قوله بعد وكان هذا القائل يعلق معناها بويل لا يوافق الثانى لان الآية فيه ليس فيها كلمة ويل (قوله وقد يقال ولو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن) فيه بحث لان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا مانع وهو الاستعمال بان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من (قوله السابع مرادفة الباء فى نحو ينظرون من طرف خفى قاله يونس والظاهر انها للابتداء) فى الشرح ان أريد كون الطرف آلة فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وان أريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لابتداء الغاية فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله وانالما الخ) تقدم الكلام عليه فى ما (قوله والظاهر ان من فيهما ابتدائية ومافيهما مصدرية) هذا ليس بظاهر فى قول سيبويه على مالا يخفى والظاهر عندى انها أى من فى أخذته من زيد وفى الجنى الدانى مثل ابن مالك لانتهاء الغاية بمن تقرب منه فانه مساو لتقرب اليه (قوله ومهما تكن عند امرء الى آخره) تكن بالمثناة الفوقية كما هو مقتضى كلام المصنف فى مهما أو بالمثناة التحتية كما هو مقتضى كلام صاحب الكشاف اليمنى فان صاحب الكشاف قال فى قوله تعالى وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها والضميران فى به وبها راجعان الى مهما الا ان أحدهما ذكر على اللفظ والثانى أنث على المعنى لانه فى معنى الآية ونحوه قول زهير وأنشد البيت وقال اليمنى انه ذكر الضمير فى يكن حملا على اللفظ فى مهما وأنث الباقى حملا على معناه لانه فى معنى الخليقة والخلق والخليقة واحد والتأنيث فى الآية والبيت جاء بعد التبيين بقوله من آية ومن خليقة وخالها بالخاء المعجمة أى حسبها (قوله الثانى تقييد المفعول بقولنا به هى عبارة ابن مالك) عبارة هنا بمعنى تعبير حتى يصح جعلها خبرا عن التقييد وتأنيث الضمير نظرا الى لفظها (قوله بمنزلة المجرور بمع) يعنى مع التى هى اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يرد ماحكاه سيبويه من قولهم ذهبت من معه ولا قراءة من قرأ وهذا ذكر من معى بتنوين ذكر وكسر ميم من لان مع فيهما بمعنى عند (قوله والسياق يقتضيه) هو قوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم أى فى حفظ أحوالها وتقدير أرزاقها وآجالها والمقصود من ذلك الدلالة على كمال قدرته وشمول علمه وسعة تدبيره ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية (قوله وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغى لنا ان نتخذ من

دونك من أولياء ببناء نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من فى الحال) نقلت هذه القراءة عن أبى الدرداء وزيد بن ثابت وأبى رجاء ونصر بن علقمة وزيد بن على وأخيه الباقر ومكحول والحسن وأبى جعفر وحفص بن عبيد والنخعى والسلمى وشيبة وأبى بشر والزعفرانى واعترض عليها سعيد بن جبير وغيره بدخول من فى قوله من أولياء وأجيب بان اتخذ مما يتعدى تارة لواحد كقوله تعالى أم اتخذوا آلهة من الارض وعليه قراءة الجمهور وتارة الى اثنين كقوله تعالى أفرأيت من اتخذ الهه هواه وهذه القراءة منه فالاول الضمير فى نتخذ والثانى من أولياء ومن للتبعيض وقال أبو الفتح من أولياء فى موضع الحال ودخلت من زيادة لمكان النفى المتقدم كما تقول ما اتخذت زيدا من وكيل وقال أبو البقاء يقرأ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة على تسمية الفاعل ومن أولياء هو المفعول الاول ومن دونك الثانى وجاز دخول من لانه فى سياق النفى فهو كقوله ما اتخذ الله من ولد ويقرأ بضم النون وفتح الخاء على مالم يسم فاعله والمفعول الاول مضمر ومن أولياء الثانى وهذا لا يجوز عند أكثر النحويين لان من لا تزاد فى المفعول الثانى بل فى الاول ويجوز ان يكون من دونك حالا من أولياء انتهى وفى تفسير البيضاوى وقرئ نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثانى من أولياء ومن للتبعيض (قوله لانك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه) فى هامش بعض نسخ المتن مكتوب ههنا وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منتف وكل من الحال والعامل بانفراده محتمل الثبوت والنفى وأقول هذا فى النفى المحض وأما ما كان بمعنى التوبيخ والتنديم كما فى المثال فان الفعل والحال فيه مثبتان على مالا يخفى والآية للنفى المحض لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا ان نتخذ دونك أولياء وكيف نحمل غيرنا على ان يتخذنا دونك أولياء وعلى قراءة الجمهور ما يصح لنا ان نتولى أحدا دونك فكيف يصح لنا ان نحمل غيرنا على ان يتولانا دونك والجمهور على ان القائلين ذلك هم المعبودون العقلاء الذين لم يأمروا بعبادتهم كالملائكة وعيسى وعزير وقال الضحاك وعكرمة الاصنام يقدرها الله على هذه المقالة وقال الكلبى يحييها الله يومئذ لتكذيب عابديها (قوله وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا) تقدير معطوف على تخريج وحالا مفعول ثان للتقدير لانه ههنا بمعنى الجعل ولا يظهر عطف على ليس بمشتق وفى الشرح الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال وانما هما غالبان فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها مبطلين دعوى حاليتها مع انها يمكن ان تتأول بمشتق وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع انتهى وأقول الحال وان كان ليس بلازم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة الا فى عشر مسائل ان تدل على تشبيه نحو كر زيد أسدا أى كأسد أو تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد أو تدل على ترتيب نحو ادخلوا الاول فالاول أو تكون موصوفة نحو وقرآنا عربيا أو دالة على سعر نحو بعته مدا بكذا أو دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة أو دالة على طور واقع فيه تفصيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا أو فرعا له نحو هذا حديدك خاتما أو أصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وما نحن فيه ليس واحدا من هذه المسائل ولو سلم فاعتراض المصنف انما هو بمجموع كونه ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة فلا يسمع قوله والتنظير بما لا يناسب فى الشرح قد يكون مراده التنظير فى كون لفظ الآية وقع منكرا حالا فى الموضعين لا فى ايجاد المعنيين (قوله وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا أو كثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية) فى الشرح ولقائل ان يقول وآية تفيد العموم لوقوعها فى سياق الشرط وهى حال من العامل فيلزم عمومها (قوله واستدل بنحو ولقد جاءك من نبإ المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم) قال الرضى والكوفيون والاخفش لا يشترطون كونها فى غير الايجاب ولا دخولها على النكرات استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن فى حيز الايجاب وهى داخلة على المعرفة وهى عند سيبويه مبعضة أى يغفر لكم من ذنوبكم شيأ قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه وأجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا أيضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (قوله نكفر عنكم من سيآتكم) فى الشرح فى سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعما هى وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيآتكم فقرأ نافع وحمزة والكسائى نكفر بالنون والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع وقرأ الباقون بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمصنف

حذفها

حذفها وقد وقع له أيضا فى فصل مافى قوله تعالى فى سورة الاعراف فبما أغويتنى أن تلاها بدون فاء وهل مثل ذلك سائغ أولا هذه مسئلة مهمة أطنب فيها الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح مختصر ابن الحاجب الاصلى ثم ذكر الشارح كلامه فيها بكماله (قوله ويغنى الى آخره) يقال غنى يغنى وغاب يغيب بمعنى زاد والكاشح بالشين المعجمة والحاء المهملة الذى يضمر لك العداوة ويضير بكسر الضاد وتخفيف الراء مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر وفى الشرح استدلال الكوفيين بهذا البيت لا يتجه على الفارسى لجواز ان تكون ما شرطية وتقدم الشرط عنده سوغ الزيادة كتقدم النفى وأخويه (قوله قراءة بعضهم لما آتيناكم) هى قراءة سعيد بن جبير والحسن قال أبو حيان وهذا التوجيه الذى لابن جنى فى غاية البعد وينزه كلام العرب ان يأتى فيه مثله فكيف كلام الله تعالى وقال أبو اسحق أى لما آتاكم الكتاب والحكمة اخذ الميثاق وتكون لما تؤول الى الجزاء كما تقول لما جئتنى أكرمتك وقال ابن عطية ويظهر ان لما هذه هى الظرفية أى لما كنتم بهذه الحال رؤساء الناس أخذ عليكم الميثاق فيجىء على هذا المعنى كالمعنى فى قراءة حمزة بكسر اللام قال أبو حيان وهو مخالف لمذهب سيبويه فان لما المقتضية للجواب عنده حرف وجوب لوجوب وليست ظرفا بمعنى حين ولا غيره وانما ذهب الى ظرفيتها أبو على الفارسى (قوله وجوز الزمخشرى فى وما أنزلنا على قومه الآية كون المعنى ومن الذى كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرفة) فى الشرح لم أر هذا فى الكشاف وفى تفسير سورة يس بل فيه فى هذا المحل ما يقتضى ان ما من قوله وما كنا منزلين نافية ولعله وقف على ذلك فى موضع آخر انتهى وفى البحر وقالت فرقة مافى وما كنا منزلين اسم معطوف على جند قال ابن عطية أى من جند ومن الذى كنا منزلين على الامم مثلهم وهذا التقدير لا يصح لان من فى قوله من جند زائدة ومذهب البصريين يشترط لزيادتها ان يكون المجرور بها نكرة واذا كان كذلك فلا يجوز ان يعطف على النكرة معرفة وهو قد قدر المعطوف بالذى انتهى وأقول الجواب عن ابن عطية انه بنى هذا التقدير على انه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله وقال المخالفون التقدير قد كان هو أى كائن من جنس المطر) فمن مطر ظرف مستقر فى محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسر بكائن وقال الرضى وأجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب كما قال دعنى من تمرتان وقول ابن الحاجب شئ من مطر ومن للتبعيض أو التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط فى باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل الا اذا كان الجار زائدا لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى مكان يقصر عنه لولاه والفاعل لا يقصر عنه فعله (قوله ولقد جاءك هو أى جاء من الخبر كائنا من نبإ المرسلين) قال الرضى ويجوز ان يقال ان ضمير جاء للقرآن وقوله من نبإ حال (قوله وأجيب بانهما غير متأصلين فى الظرفية) فى حاشية التسهيل للمصنف انهما قد يكونان فى الاشخاص فلهذا سهل دخول من عليهما (قوله فالمجرور بدل بعض) لابد على هذا الوجه من تقدير ضمير يعود على ما ثبت لان بدل البعض كبدل الاشتمال فى انه لابد فيه من ضمير لفظا أو تقديرا يعود على المبدل منه (قوله من الاولى مثلها فى زيد أفضل من عمرو) وفى الجنى الدانى اختلف فى معنى الصاحبة لافعل التفضيل فقال المبرد وجماعة هى لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض وصححه ابن عصفور وذهب سيبويه الى انها لابتداء الغاية ولا تخلو من التبعيض (قوله على جعل كتمانه عن الاداء الذى أوجبه الله كتمانه عن الله) كتمانه الاول مجرور بالاضافة مفعول أول لجعل وكتمانه الثانى منصوب على انه مفعوله الثانى (قوله وقد مر ان كتم لا يتعدى بمن) هكذا وقع فى أكثر النسخ ولم يدر أين مر ذلك وفى بعضها وسيأتى ان كتم لا يتعدى بمن وفى الشرح كأنه نسى ان يوفى بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا فى موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى بمن (قوله ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال) فى الشرح لابد على هذا من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق ولقائل ان يقول ان تكرار من يغنى عن تقدير الضمير ﴿من﴾ (قوله على خمسة أوجه) هكذا وقع فى كثير من النسخ والوجه الخامس هو النفى المفهوم من قوله واذا قيل الى آخره وفى بعضها على أربعة أوجه وهو مقتضى تفصيله الاوجه ورده من التى فيها معنى النفى الى الاستفهامية وظاهر قوله فى التنبيه الاول فتحمل من الاوجه الاربعة (قوله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه) فى الشرح الذى قاله ابن مالك فى التسهيل فى باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة لذلك ما نصه ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام النافى فيجاب بالا قصدا للايجاب انتهى وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ونحو ومن يرغب عن

ملة ابراهيم الامن سفه نفسه اذلو قدران التركيب كان فى الاصل هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفه نفسه فقامت من المذكورة مقام النافى لصح والمراد حاصل وعلى هذا الا يتوجه نقض المصنف بآية الكرسى لان من الاستفهامية وان أشربت معنى النفى الا انها ليست قائمة مقام النافى اذلا يصح ان يكون الاصل الا اذا الذى يشفع عنده الا باذنه حتى يقال انها اقامت مقام النفى وأقول هذا مبنى على ان المراد من قيام النافى قيامها مقامه مع بقاء اللفظ على حاله وهو ممنوع بل المراد سواء بقى اللفظ على حاله نحو ومن يغفر الذنوب الا الله أو لم يبق نحو من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه فانه بمعنى لا يشفع أحد عنده الا باذنه ثم فى الشرح على انه ليس فى كلام ابن مالك ما يقتضى انها لا تقوم مقام النافى الا بشرط ان تقترن بالواو فان كان المصنف أشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع فى التسهيل فهو غير مستقيم وان أشار الى كلام آخر وقع لابن مالك فى غير التسهيل فهو متجه ولكن الشأن فى وجوده (قوله واذ قيل من ذا لقيت فمن مبتدا وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا) سيذكر المصنف فى باب الموصول فى الجهة الخامسة من الباب الخامس ان الاكثر فى نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا واقيمت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة واقيمت صلة وبعضهم لا يجيزه (قوله رب من انضجت الى آخره) انضاج اللحم طبخه حتى يستوى ومعنى انضجت قلبه غيظا أكمدته لاجل الغيظ أو أكمدته غيظ قلبه على ان يكون غيظا تمييزا وفى الصحاح الغيظ غضب كامن للعجز يقال غاظه فهو مغيظ قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه وفى القاموس يقال غاظه وغيظه واغاظه (قوله فكفى بنا فضلا الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الباء الموحدة (قوله انى واياك الى آخره) الارحل بالحاء المهملة جمع رحل وهو مسكن الرجل (قوله فخرجهما على الزيادة وذلك شئ لم يثبت كما سيأتى) فى الشرح يمكن ان يخرج بيت الفرزدق على ان من موصولة حذف صدر صلتها أى كالذى هو ممطور بواديه بعد المحل فممطور خبر الا انه خفض لمجاورة المخفوض (قوله وقال الزمخشرى ان قدرت أل فى الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبى أو للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال ويحتاج الى تأمل) يعنى فى تخصيص الموصولة بالعهد والموصوفة بالجنس وفى حاشية التفتازانى فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان تكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مبناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة لتنكيرها والعهد لتعينه يناسب الموصولة لتعرفها وأما الاستعمال فلان الشائع فى مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس كقوله من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من الجنس كقوله من المؤمنين رجال صدقوا والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المعهود كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبى الآية والقرآن يفسر بعضه بعضا وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فتكون باقية على التنكير فيكون المعبر بها عن البعض نكرة موصوفة وعهدية الكل تستلزم عهدية ابعاضه فتكون موصولة وهذا أيضا بعد تسليمه انما يتم بما ذكرنا من وجه المناسبة والا فلا امتناع فى ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد الى تعيينه وفى ان يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبر عنه بلفظ المعرفة انتهى (قوله ونعم من هو فى سر واعلان) هذا عجز بيت صدره فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه وسيذكر المصنف البيت الذى قبله فى أواخر الباب الثالث (قوله قلت ويحتاج الى تقديرهو ثالث يكون مخصوصا بالمدح) فى الشرح ويحتاج الى تقديرهو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف فان قلت هو كلمة أريد بها لفظها فهو علم فكيف وصفت بقوله ثالث وهو نكرة قلت ان العلم قد ينكر كما فى قولك مررت بسيبويه وسيبويه آخر أى ورجل آخر مسمى بسيبويه كذلك هذا أى ويحتاج الى لفظ ثالث مسمى بهو وأقول بل نكر كلمة هو لتعددها بتعدد مواقعها الا بكونها علما على نفسها الا انه اذا أريد بكلمة لفظها لكونها علما على نفسها لم يتأت بهذا الاعتبار تنكيرها لعدم تعدد هذا المعنى العلمى لها بخلاف سيبويه وغيره من الاعلام التى معانيها غير نفسها فان تنكيرها متأت فى تلك المعانى لتعددها (قوله ياشاة من قنص لمن حلت له) هذا صدر بيت لعنترة عجزه حرمت على وليتها لم تحرم والشاة هنا كناية عن امرأة قيل أراد انها حرمت عليه لتزوج أبيه اياها فتمنى ان اباه لم يكن تزوجها وقيل انها حرمت عليه للحرب التى بين قبيلتها وقبيلته فتمنى عدم الحرب بين القبيلتين ليتأتى له تزوجها (قوله آل الزبير الى آخره) الزبير هو ابن العوام حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنام المجد بفتح السين اعلاه والقبيلة بنو أب واحد والاثرون معطوف على سنام المجد وهو من الثروة وهى العدد ۞ مهما ۞ (قوله ومهما تكن الى آخره)

تقدم

تقدم الكلام عليه فى من الزائدة (قوله وتبعه ابن يسعون) هو بمثناة تحتية وسين مهملة ساكنة فعين مهملة مضمومة فواو ساكنة فنون (قوله ولا أو بيت الى آخره) بهمزة مضمومة فواو ساكنة فباء موحدة مكسورة فمثناة تحتية ففوقية ساكنة للتأنيث فعل مبنى للمفعول من آبيته بالمد أى منعته شرب الماء والضاوية النحيفة والبارق السحاب ذو برق وشمت البرق اذا نظرت الى سحابه أين تمطر (قوله وأنث ضميرها لانها الخليفة فى المعنى) هذا يقتضى ان تكون بالمثناة الفوقية وقد تقدم الكلام عليه فى من الزائدة (قوله لما نسجتها من جنوب وشمال) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها وتوضح بضم المثناة الفوقية وكسر الضاد المعجمة موضع وكذلك المقراة بكسر الميم ورسم الدار ما لصق بالارض من آثارها وفى القاموس والجنوب ريح تخالف ريح الشمال مهبها من مطلع سهيل الى مطلع الثريا والشمال بفتح الشين وكسرها الريح التى تهب من قبل الحجر أو ما استقبلك عن يمينك وأنت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نعش ومن مطلع الشمس الى مسقط نسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليلا ويقال فيها شمال بميم ساكنة فهمزة مفتوحة كما فى البيت ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها فاحداهما تستر الآثار بالتراب والاخرى تزيله فلا يذهب أثرها عنها وقيل معناه لم ينحصر سبب محوها فى نسج الريح بل له أسباب كمر السنين وترادف الامطار (قوله وهى بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة) قال التفتازانى واختاره وافيه فقيل كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم فوجه كونها أعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة فى البناء للزيادة فى المعنى وقيل مه بمعنى اكفف وما هى الشرطية والمعنى اكفف عن كل شئ ما تفعل افعل فتفيد انه ما من شئ تفعله الا وانا أفعله عموما فوق الامر بالكف عن كل شئ فالشرطية هى ما الثانية وقال الخليل أصلها ماما على ان الاولى هى الشرطية والثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما فى متى ما واينما وغير ذلك وفى حاشية التسهيل للمصنف ينبغى ان قال بالبساطة ان يكتب مهمى بالياء ومن قال أصلها ماما ان يكتبها بالالف وفى الشرح وكذا اذا قيل أصلها مه ما انتهى وأقول من قال بان أصل مهما ماما ومن قال بان أصلها مه ما اتفقا على أصل آخر كلمة مهما فما ينبغى فى كتب آخرها على القول الاول ينبغى على القول الثانى فلهذا لم يذكر المصنف ما قال الشارح (قوله وأنشد لحاتم فانك مهما تعط الى آخره) حاتم هو أبو عدى بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائى الجواد المشهور والسول بضم السين المهملة واسكان الهمزة وتخفف فتبدل واوا ما يسأله الانسان وقبل هذا البيت ابيت هضيم الكشح مضطر الحشا من الجوع اخشى الذم ان اتضلعا وانى لاستحى رفيقى ان يرى * مكان يدى من جانب الزاد اقرعا (قوله ومهما تصلها أو بدأت براءة) هذا صدر بيت عجزه لتنزيلها بالسيف لست مبسملا وفى الشرح وقوله لتنزيلها تعليل لاترك البسملة وبالسيف فى محل نصب على الحال من المضاف اليه وأشار بذلك الى ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سأل عليا رضى الله عنه لم تكتب فى براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان وبراءة أنزلت بالسيف ولست مبسملا جواب الشرط وهو محذوف الفاء وفى معنى النهى أى فلا تبسمل وفى شرح الشاطبية للجعبرى مهما فى موضع نصب بفعل محذوف تقديره ومهما تفعل أى وأى شئ تفعل فى براءة يعنى من الوصل أو الابتداء وقولها تصلها أو بدأت تفسير لذلك الفعل المحذوف ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به اشكل عود ضمير تصلها لجعل ما كان يعود عليه وهو براءة بدلا منه للبيان أو منصوبا باضمار أعنى وفى شرحها للجعبرى مهما منصوبة بتقدر أى أى حالة تقرأ ثم فسر بفعل الشرط وقد توجها الى ظاهر بعدها على جهة المفعولية فاعمل الثانى على مختار البصريين لقربه وأضمر المفعول فى الاول جوازا والافصح حذفه (قوله فان قيل قدر مهما واقعة على براءة) يعنى انه اذا جعل مهما براءة صح كون المنصوب فى تصلها مع كونه مفسرا ببراءة عائدا على مهما فيكون مهما مبتدأ أو مفعولا لمحذوف يفسره تصل (قوله قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام) لقائل ان يقول ان اسم الشرط وان كان عاما بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة فيصح رجوع ضميرها اليه باعتبار ما أريد به ولو سلم لجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار تناوله لذلك الخاص كضمير المطلقات طلاقا رجعيا فى قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فانه عائد على المطلقات الاعم من الرجعية وغيرها لكن لا باعتبار عمومه بل باعتبار الرجعيات (قوله وبالوجه الذى بطل به ابتدائية مهما) وهو عدم الرابط فى تصلها لكونه حينئذ الخبر يبطل كون مهما مشتغلا عنها العامل الذى بعدها بضميرها لان كلا من ابتدائية مهما واشتغال العامل عنها بضميرها يقتضى عود

المنصوب فى تصلها علىها (قوله ومهما اتصلها مع أواخر سورة) هذا صدر بيت عجزه * فلا تقفن الدهر فيها فتثقلا * وأواخر جمع فى موضع المفرد أى فى آخر سورة وقوله فلا تقفن الدهر جواب الشرط وتثقل منصوب باضمار ان بعد الفاء جوابا للنهى أى فتثقل يعنى اذا وصلت البسملة بآخر السورة فلا تقف عليها وتبتدئ بالسورة الاخرى لان البسملة لاوائل السورة لا لاواخرها وفى شرح المغربى وموضع مهما نصب بفعل يفسره الفعل الموجود والتقدير ايما بسملة من البسملات الكائنة فى أوائل السور تصل تصلها (قوله وأما هنا فيتعين كونها ظرفا فالتصل بتقدير وأى وقت تصل براءة أو مفعولا به حذف عامله) فى الشرح لا يتعين ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر فتكون فى محل نصب بتصل على انها مفعول مطلق بمعنى أى وصل تصل سواء كان بآخر سورة أو بآخر آية وأن ترك البسملة فى براءة مطلوب سواء ابتدأت بها أو وصلتها بآخر سورة أى سورة كانت أو وصلتها بآخر آية من أى سورة كانت وقول بعض شارحى الشاطبية ان المراد وصلها بآخر الانفال قصور انتهى وأقول انما قال بعض شارحى الشاطبية ذلك نظرا الى الغالب ﴿مع﴾ (قوله لغة غنم وربيعة) فى الصحاح وغنم بالتسكين أبو حى وهو غنم بن وائل وفيه أيضا وفى عقيل ربيعتان ربيعة بن عقيل وربيعة بن عامر بن عقيل وفى تميم ربيعتان الكبرى وهى ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ويلقب بربيعة الجود وربيعة الصغرى وهو ربيعة بن حنظلة بن مالك وربيعة أبو حى من هوازن وهو ربيعة بن عامر بن صعصعة وهم بنو مجد ومجد أمهم نسبوا اليها وفى الشرح وفى العرب ربيعة الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ولعلهم أصحاب هذه اللغة انتهى وفى الصحاح وانما سمى ربيعة الفرس لانه أعطى من ميراث أبيه الخيل وأعطى اخوه مضر الذهب فسمى مضر الحمراء (قوله أفيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا) جمع هوى بالقصر وهو هوى النفس والواو للحال (قوله وقيل هى حال والخبر محذوف) فى الشرح وذو الحال هو الضمير المستكن فى ذلك الخبر أى واهواؤنا كائنة معا وعلى هذا فتعلق معا محذوف أيضا أى واهواؤنا كائنة فى حال كونها معا وهذا تكلف لا داعى اليه انتهى ولقائل أن يقول تقدير كائنة الخبر يغنى عن تقدير كائنة أخرى يتعلق بها معا اذ لا فرق بينهما الا بالخبرية والحالية والحال خبر فى المعنى (قوله وفيه نظر) وجهه انا لا نسلم ذلك بل هو سواء وقوله وقد عادل بينهما الى آخره سند لهذا المنع الذى هو وجه النظر (قوله كنت ويحيى الى آخره) يدى بالمثناة التحتية تثنية يد نرمى بفتح النون وكسر الميم وزامى بضم النون وفتح الميم (قوله اذا احنت الاولى سجعن لها معا) حنت بالحاء المهملة والنون والاولى بضم الهمزة أنثى الاول وهو صفة لمحذوف أى الحمامة الاولى وسجعن هدرن (قوله وأفنى رجالى الى آخره) فاعل أفنى ضمير الدهر أو الموت وبادوا أهلكوا وفى الشرح ومستفزا بفتح الفاء اسم مفعول من استفزه الخوف اذا استخفه انتهى وفى بعض النسخ بالقاف المكسورة والراء اسم فاعل من استقر أى أصبح قلبى بسبب هلاكهم مستقرا لانى كنت أخشى عليهم ولا أخشى على غيرهم وضبطه بعضهم بكسر الفاء وبالزاى أى وفسره بغير مطمئن وفيه نظر لان عدم الاطمئنان انما هو معنى الاستيفاز والذى فى البيت هو الاستفزاز قال فى الصحاح واستفزه الخوف أى استخفه وقعد مستوفزا أى غير مطمئن ﴿متى﴾ (قوله متى أضع العمامة تعرفونى) هذا عجز بيت لسحيم بن رتيل وصدره أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * وتقدم الكلام عليه فى غير (قوله أخيل برقا متى حاب له زجل) فى الصحاح واخلت فيه خالا من الخير وتخولت فيه خالا أى رأيت فيه مخيلة وفى الشرح أخيل بضم الهمزة مضارع اخلت وحاب الظاهر انه بمعنى دان قال الجوهرى وكل دان فهو حاب والمصنف فسره بثقيل المشى ولم أقف عليه والزجل بزاى وجيم مفتوحتين الصوت يقال سحاب زجل بفتح الزاى وكسر الجيم أى ذو رعد (قوله شربن بماء البحر الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الباء الموحدة ﴿منذ ومذ﴾ (قوله فقيل هما اسمان مضافان) هذا القول لبعض البصريين وبناؤهما عند هؤلاء لتضمنهما معنى الحرف (قوله وربع عفت آثاره منذ أزمان) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره * قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان * وفى القاموس وعرفان كعثمان مغنية مشهورة والربع المنزل وعفت درست والآثار جمع أثر ويروى بدل آثاره آياته وهى جمع آية وهى العلامة (قوله * أقوين مذ حجج ومذ دهر *) هذا عجز بيت صدره * لمن الديار بقنة الحجر * والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء ديار ثمود ناحية الشام عند وادى القرى وأقوين خلون من سكانهن والحجج بكسر الحاء المهملة جمع حجة وهى السنة (قوله فقال المبرد وابن السراج والفارسى مبتدآن وما بعدهما خبر) قال الرضى ان هذا مذهب الجمهور وفى الشرح هذا الاعراب هو الذى

اختاره

اختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين منذ لكنه مشكل بعد كمذ ومنذ في الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر على جواب مع شدة البحث عنه فتأمله وأقول لا منافاة بين كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين لجواز كونهما متصرفين بان يكونا مبتدأين وفي الشرح ومما استشكلت به الابتدائية ان قيل ما الموجب لتقدمه وهلا جاز يومان مذ كما تقول يومان أمد ذلك وأجيب بانهم أجروها رافعة مجراها خافضة في انها لا تدخل الا على اسم الزمان (قوله وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى مالقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف) في الشرح قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ يأباه أما المعنى فلأنك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك محقق وأما اللفظ فلأن اليومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن يكون مبتدأ فان قيل تقديم الخبر الظرفي على المبتدا المنكر مصحح له وهنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب أن مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف خبرا للمبتدا كقولك في الدار رجل وفي يوم الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا اليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو (قوله * مازال مذ عقدت يداه ازاره *) هذا صدر بيت للفرزدق يرثي به يزيد بن المهلب عجزه * فسما فادرك خمسة الاشبار * قيل أراد بادراك خمسة الاشبار البلوغ مبلغ الرجال وقيل أراد الموت والدفن في خمسة أشبار من الارض وقيل أراد السيف لانه في الاغلب يكون قدر خمسة أشبار وقيل غير ذلك وخبر زال قوله بعده يدني كتائب من كتائب تلتقي * في ظل معترك العجاج مثار والكتيبة بالمثناة الجيش تقول منه منذ كتب فلان الكتائب تكتيبا أي عباها كتيبة كتيبة وتكتبت الخيل تجمعت والمعترك موضع المعركة والعجاج الغبار ومثار صفة العجاج على زيادة أل (قوله * ومازلت أبغي المال مذ انا يافع *) اليافع بالمثناة التحتية الغلام الذي راهق العشرين وفي الصحاح اليافع ما ارتفع من الارض واشرف وأيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر وغلام يفع ويفعة (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول يقابل المشهور وليس بمعطوف على قيل الذي قبله (قوله وأصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم) قال الرضي واما تحريك مذ عند ملاقاة الساكن في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر فلا يدل على ان أصله منذ لجواز أن يكون للاتباع (قوله ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضي وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغة عنزية فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى أصله انتهى

﴿حرف النون المفردة﴾

(قوله أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة) في الشرح لا يتأتى تقسيم نون التوكيد اليهما في هذا المحل لان المقسم أولا هو النون المفردة ولا يصدق على الثقيلة اللهم الا أن يقال أراد المفردة خطا انتهى وأقول بل أراد المفردة عن غيرها من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة للخفيفة والثقيلة (قوله اقائلن أحضروا الشهودا) هو لرؤبة بن العجاج وقبله أريت ان جاءت به املودا * مرجلا ويلبس البرودا وأريت أصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الناعم والمرجل بفتح الجيم قال في الصحاح شعر رجل ورجل اذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره ترجيلا والمعنى أخبرني ان جاءت هذه المرأة بشاب يتزوجها وهو رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم أتأمر باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه وفي الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا لاحتمال ان أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغمت التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الامر فانه اقعد الافعال بهذه النون اذ تلحقه بلا شرط هذا مما لم أر فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من اقائلن ولم أقف عليه مضبوطا في كتاب معتمد وأقول انما دخله النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة في بنائه بل في لحاق النون به وقد اختلف في

المضارع المتصل به نونا التوكيد والجمهور على انه مبنى لتركبه مع النون والاعراب لا يكون فى الوسط والنون حرف لاحظ له فى الاعراب فيبقى الجزآن مبنيين وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا وقال بعضهم المضارع مع النون مبنى للتركيب الا اذا اسند الى الالف أو الواو أو الياء لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين فى حكم الثابت (قوله فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل) يعنى المضارع قال الرضى قيل وتدخل اسم الفاعل اضطرارا لتشبهاله بالمضارع وهذا كما شبه به فى دخول نون الوقاية فى قوله * وليس حاملنى الا ابن حماد (قوله * فانزلن سكينة علينا *) روى البخارى من حديث البراء رضى الله عنه قال سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ينقل التراب وقد وارى التراب بياض بطنه وهو يقول اللهم لولا أنت ما اهتدينا * ولا تصدقنا ولا صلينا فانزلن سكينة علينا * وثبت الاقدام ان لاقينا ان الالى قد بغوا علينا * اذا أرادوا فتنة أبينا (قوله * فاحر به بطول فقر واحريا *) هذا عجز بيت صدره * ومستبدل من بعد غضبى صريمة * وفى الصحاح وغضبى أيضا مائة من الابل وهى معرفة لا تنوين ولا يدخلوا الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان ومستبدل وصريمة تصغير صرمة والصرمة القطعة من الابل نحو الثلاثين وفى القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو ما بين العشر الى الاربعين وما بين عشرة الى بضع عشرة واحر بحاء مهملة وراء قال فى الصحاح وتحدث الرجل فتقول بالحرى أن يكون كذا وهذا الامر محراة أى مقمنة مثل محجاة وما أحراه مثل ما أحجاه وأحر به مثل وأحج به (قوله دامن سعدك الى آخره) الكاف من سعدك ولولاك مكسورة والمتيم من تيمه الحب أى عبده وذلله فهو متيم والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والجانح العائد ومنه قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها (قوله والذى سهله انه بمعنى أفعل) أى دال على الامر لان معناه ليدم سعدك (قوله وقريبا من الوجوب بعد اما فى نحو واما تخافن واما ينزغنك) يريد بالقرب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو واما تخافن أن يكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما (قوله لم يوفون بالجار) هذا آخر بيت تقدم الكلام عليه فى اللام وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (قوله كقولهم * ومن عضة ما ينبتن شكيرها *) العضة واحدة العضاه وهى شجرة عظيمة لها شوك والشكير بالشين المعجمة ما ينبت حول الشجرة من أصلها قال الرضى هذا يضرب لما كان له أصل وامارة تدل على كونه من شئ آخر انتهى وأراد المصنف بقوله كقولهم كل فعل مضارع وقع بعد ما الزائدة التى ليست مسبوقة برب نحو قولهم بعين ما أرينك وبجهد ما يبلغن وقول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث قال بدر الدين ابن مالك وانما كان لهذا التوكيد شيوع من قبل ان ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام فان تقدمت رب على ما لم يؤكد الفعل بعدها الا فيما ندر من قول الشاعر * ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات وقوله ربما يقولن ذلك حكاه سيبويه لان رب تصير الفعل بعدها ماضى المعنى وفى الشرح بعد ما ذكر ان المصنف قسم فى توضيحه على الالفية المضارع بالنسبة الى توكيده بالنون الى خمس حالات وان الرابعة أن تكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التى لم تسبق بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين وقول القائل * ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وقد عرفت انه جعل ما فى كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدنك زائدة ولا أدرى الوجه الذى عين ذلك اذ يحتمل ان يكون ما فى ينبتن نافية وما فى يحمدنك مصدرية انتهى وأقول الوجه الذى عين كون ما فى ينبتن زائدة لا نافية انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفى فان قيل انما هو عجز بيت صدره * اذا مات منهم ميت سرق ابنه * أجيب بان الرضى قد صرح فيما نقلناه عنه آنفا بانه مثله وفى قول المصنف كقولهم دون كقوله اشارة الى ذلك ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والوجه الذى عين كون ما فى يحمدنك زائدة لا مصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا على الخبرية اذ لا يصح نصبه بيحمدنك لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولكانت النون داخلة على المضارع فى موضع لا يدخل عليه فيه الا فى الندرة (قوله ونون ضيفن للطفيلى) فى القاموس الضيفن من يجئ متطفلا (قوله ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير) هكذا قال ابن الحاجب وفى الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم أن التنوين فى رجل حال علميته

هو

هو التنوين الذى كان فيه حال تنكيره لم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير و بعدها للتمكين وأيضا يرد صه
اذا سمى به وحكى فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه فى الاصل للتنكير وأقول الجواب عن الاول ان كونه عينه
هو الظاهر الذى لا يعدل عنه الا الدليل وجواز كونه غيره لا ينافى ظهور كونه عينه اذ ظهور الشئ لا ينافى جواز غيره وعن
الثانى بان الثابت فى صه بعد العلمية هو حكاية تنوين التنكير لا نفسه مرادا به معناه والذى لا يثبت بعد العلمية هو نفسه
لا حكايته وقال الرضى وتنوين التنكير نحو صه ومه ودح وسيبويه قليل و يختص بالصوت واسم الفعل وأما التنوين فى نحو
رب أحمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكين لان الاسم معرب وانا لا أرى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين
والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمات ومسلمون فتقول التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضا فاذا
سميت بالاسم تمحض للتمكين انتهى وأقول على هذا يكون تنوين التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة
على التنكير (قوله وتنوين التمكين لا يجامع العلتين) أى العلتين الموجبتين لمنع الصرف وهما هنا العلمية والتأنيث (قوله
وزعم الزمخشرى ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتأنيث وانما هى والالف للجمع) وقال الرضى قال الربعى وجار الله ان
التنوين فى نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط فى عرفات لان التأنيث فيها ضعيف لان التاء التى فيها كانت لمحض
التأنيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث وفيما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها الا متمحضة
للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد كما
فى قوله ولا أرض أبقل ابقالها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذى هو بتأويل البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين
للصرف والتمكين وانما لم يسقط فى نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع
السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف للمانع (قوله فالاول كجوار وغواش
فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور) قال الرضى فسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها
فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط فى الرجوع
اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت واعترض عليه بانه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت
بجوارى لان منع الصرف يقتضى حذف التنوين وتبع الكسر له فى السقوط وصيرورته فتحا وأيضا يلزم ان يقال جاءنى
الجوار ومررت بالجوار بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافى وهو
الحق قول سيبويه بان أصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف تنوين الصرف ثم
خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف والمستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من
الياء (قوله وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد) احترز بقيد النائبة عن الكسرة عن فتحتها التى ليست بنائبة عنها فان ثالث
لا تحذف لخفتها مطلقا بخلاف النائبة عن الكسرة فانها ثقيلة باعتبار نيابتها عن الكسرة الثقيلة قال الرضى قال المبرد التنوين
فى جوار عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال وأصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف
الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين والاعتراض عليه انه لو كان منع الصرف
مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما ورد على مذهب سيبويه (قوله اذ لو صح لعوض عن حركات
نحو حبلى) فى الشرح قد تمنع هذه الملازمة بناء على ان التعويض فى نحو جوار انما هو عن حركة يمكن التلفظ بها ولكنها
حذفت استثقالا فعوض عنها والحركة فى نحو حبلى متعذرة لا سبيل الى النطق بها فترك التعويض عنها واكتفى بتقديرها
ولك ان تقول حبلى أحق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون جوار انتهى (قوله فى جيأل) هو بجيم فمثناة
تحتية ساكنة فهمزة فلام اسم للضبع على فيعل وهو معرفة بلا ألف ولا لام وقال الكسائى وهى جيألة وقال أبو على الفوى
انما قال وجيل بالتخفيف و يتركون الياء مصححة لان الهمزة وان كانت ملقاة من اللفظة فهى مبقاة فى النية ومعاملة
معاملة المثبتة غير المحذوفة الا ترى انهم لم يقلبوا الياء ألفا كما قلبوها فى ناب ونحوه لان الياء فى نية سكون والضبع معروفة

ولا تقل ضبعة لان الذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين كذا في الصحاح (قوله لان حركة تاء كتف وهمزة جيل منويا الثبوت) همزة منصوب بالعطف على حركة لا مجرور بالعطف على تاء كتف لان حركة همزة جيل موجودة على الياء لا منوية (قوله والثاني كجندل) أراد بالثاني التنوين الذي هو عوض من حرف زائد وجندل بجيم فنون مفتوحتين فدال مهملة مكسورة فلام هو هنا جنادل محذوفا منه ألف الجمع وفي القاموس الجندل كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال وكعلابط الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة وأرض جندلة كعلبطة وقد تفتح كثيرتها (قوله وهو اللاحق للقوافي المطلقة) في الشرح وكذا للصدور المقفاة أو المصرعة وقد ذكرنا الفرق بين التقفية والتصريع في حرف اللام في الكلام على اللام الجازمة (قوله والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم) في الشرح قال ابن عقيل فقولهم تنوين الترنم كقولهم داود القياسي وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس والقدرية ينفون القدر يقولون الامر انف قال المصنف في حواشيه على التسهيل وليس بشيء لانهم أثبتوا القدر لانفسهم وأما داود القياسي فلا نعلمهم يقولون وأول القدرية طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم أفعال العباد الى أنفسهم واثباتهم القدر فيها لهم فكلام ابن عقيل بناء على الاول وكلام المصنف على الثاني قال النووي في شرح مسلم في باب الايمان واعلم ان مذهب أهل الحق اثبات القدر ومعناه ان الله تبارك وتعالى قدر الاشياء في القدم وعلم سبحانه انها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه وتعالى وأنكرت القدرية هذا وزعمت انه سبحانه لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه بها وانها مستأنفة العلم أي انما يعلمها سبحانه بعد وقوعها وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وسميت هذه الفرقة قدرية لانكارهم القدر قال أصحاب المقالات من المتكلمين وقد انقرضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه وصارت القدرية في الازمان المتأخرة تعتقد اثبات القدر ولكن تقول الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا (قوله وقولي ان أصبت لقد أصابن *) هذا عجز بيت مقفى صدره * أقلي اللوم عاذل والعتابن واللوم بفتح اللام العذل بالذال المعجمة وعاذل ترخيم عاذلة وأصبت بكسر التاء كذا وجد في غير هذا التصنيف بخط المصنف مضبوطا مكتوبا عليه صح (قوله لما تزل برحالنا وكان قدن) هذا عجز بيت صدره أفد الترحل غير ان ركابنا وقد تقدم الكلام عليه في قد (قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن *) هذا صدر بيت عجزه * مشتبه الاعلام لماع الخفقن والقاتم القاتن الشديد السواد والاعماق بالعين المهملة جمع عمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق بسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية والراء الممر الواسع والاعلام جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق والخفق بفتح الفاء للضرورة وأصله الخفق بسكونها مصدر خفق البرق اذا اضطرب وفي شرح اللباب وأصل المخترقن المخترق بسكون القاف فلما ألحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما قبله تشبيها له بالنون الخفيفة أو تكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر (قوله وفائدته الفرق بين الوقف والوصل) في الشرح انه لو بقي باسكان القاف لم يعلم السامع ان هذا المنشد واقف أو واصل فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والقاف التي في آخر الكلمة ساكنة قلت لانه شعر فتسكين الآخر لاجل ان الوزن يتقاضاه لا لاجل الوقف (قوله أي يجعل فيه غنة) في الصحاح الغنة صوت في الخيشوم والاغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه يقال ظبي أغن وواد أغن كثير العشب لانه اذا كان كذلك ألفه الذبان وفي أصواتها غنة والذبان جمع كثرة للذباب وجمع القلة أذبة كغراب وغربان وأغربة (قوله وتثبت في الوقف) في الشرح وقد ينازع في ذلك فان الزمخشري قال في أحاجيه حيث أشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف انتهى (قوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة *) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه * فقالت لك الويلات انك مرجلي * والخدر الستر كذا في الصحاح والمراد هنا ستر الهودج وهو مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب وعنيزة بمهملة مضمومة فنون مفتوحة فمثناة تحتية فزاي هي ابنة عمه والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب ومعنى مرجلي تاركي راجلة أي ماشية (قوله * سلام الله يامطر عليها *) هذا صدر بيت عجزه * وليس عليك يامطر السلام * وهو للاحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري من قصيدة في سلمى أخت امرأته وكانت جميلة وكان هو أيضا جميلا وكان يحبها حبا شديدا فتزوجت برجل قبيح المنظر يقال له مطر فغلب على

الاحوص حبها حتى باح به ومن تلك القصيدة كأن المالكين نكاح سلمى * غداة نكاحها مطر انيام فان يكن النكاح أحل شئ * فان نكاحها مطر احرام فلا غفر الاله لمنكحيها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا فلولم ينكحوا الا كفئا * لكان كفيئها الملك الهمام فطلقها فاست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام (قوله وبقوله أقول فى الثانى دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف) فى الشرح فيه نظر لان وجود العلتين فى الاسم مناف لصرفه وانما حمله على ذلك قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ماذكرنا فينبغى ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف فى الصورة باعتبار ادخال التنوين ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة وأقول وجود العلتين فى الاسم ليس منافيا للصرف منافاة حقيقية حتى لا يمكن اجتماعهما معه فى نفس الامر وانما هو مناف له منافاة اعتبارية وقد اعتبروا وأيضا الاسم منصرف فالضرورة مع العلتين والصرف هو دخول تنوين التمكين (قوله وفيما قاله نظر لان الذى حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه فى الوصل دون الوقف) فى الشرح اذا كان النظر صحيحا أمكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان سيبويه سمى ماهو الترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه فى الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه آنفا عن الزمخشرى وأقول ابن مالك استدل بثلاثة أمور منها الثبوت فى الوقف كما تقدم فلا يلزم من نفيه نفى ما استدل عليه (قوله وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لانه الذى كان قبل التسمية حكى بعدها) فى الشرح لكنه ليس فى لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان المحكى تنوين صرف وأقول قد علمت الآن ان عدم مجامعة تنوين الصرف لما فيه علتان ليست الا اعتبارية وضعية لا ذاتية فاذا وجد ما يدل على المجامعة اعتبر كما فى الحكاية هنا (قوله الرابع نون الوقاية) فى الشرح صرح ابن الحاجب فى أماليه بان نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة وانما هى كالالف فى ضارب والميم فى مخرج والالف فى سكرى وغضبى وأطال الكلام فيه فلا ينبغى عدها فى أقسام النون لانها جزء كلمة لا كلمة انتهى وأقول جزء الكلمة له دخل فى دلالتها على معناها ونون الوقاية لا دخل لها فى دلالة ما لحقته على معناه فلا يكون جزأه (قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى *) هذا بيت من مشطور السريع تقدم الكلام عليه فى قد (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) لانها متقدمة على نون الوقاية فيكون الثقل حصل بنون الوقاية فتحذف (قوله وقيل نون الوقاية وهو الصحيح) لان الحذف بنون الاعراب أولى لانها تحذف للجازم والناصب بخلاف نون الوقاية وسيذكر المصنف فى الباب الخامس انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى وان من ذلك نون الوقاية فى نحو أتحاجونى وان القول بحذفها لابى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين وبحذف نون الرفع لسيبويه واختاره ابن مالك (قوله الثانى اسم الفعل) قال الرضى ويجوز الحاقها اسماء الافعال لانها بمعنى الفعل ويجوز تركها أيضا لانها ليست أفعالا فى الاصل (قوله * أمسلمنى الى قومى شراحى *) هذا عجز بيت صدره وما أدرى وظنى كل ظن (قوله وبنى ذلك على قوله فى ضاربنى ان الياء منصوبة) لان القول بانها مجرورة لا يتأتى معه القول بان هذه النون تنوين لان جرها حينئذ بالاضافة والتنوين لا يثبت مع الاضافة (قوله وليس الموافينى ليرفد خائبا *) هذا صدر بيت عجزه وان له أضعاف ما كان أملا يقال وافى القوم اذا أتاهم والرفد العطاء والخيبة عدم حصول المطلوب (قوله وفى الحديث غير الدجال أخوفنى عليكم) لا يقال هذا التركيب يقتضى ان غير الدجال خائف فان أصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثى المبنى للفاعل وانما المراد ان غير الدجال مخوف منه لانه يجاب بان أصل هذا التركيب خوف غير الدجال أخوف خوفى ثم حذف خوف الاول والثانى وخلفهما غير والياء ويجوز ان يكون أصل التركيب أخوف مخوفاتى ثم حذف المضاف فيكون من باب أشغل من ذات النحيين ويجوز ان يكون أصل التركيب غير الرجال أخوف مخيفاتى ثم حذف المضاف وبهذا الذى ذكرناه من بيان اصل التركيب خرج الجواب عما يقال ان أفعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله وفى الصحاح انه يقال بجلى ولا يقال بجلنى وليس كذلك) الذى رأيناه فى الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هى ساكنة أبدا يقولون بجلك كما يقولون قطك الا انهم لا يقولون بجلنى كما يقولون قطنى ولكن يقولون بجلى وبجلى أى حسبى وفى الشرح وهو محتمل لان يكون عدم بجلنى بالنون من مقول الاخفش ۞ (نعم) ۞ (قوله بفتح العين) فى الشرح المراد بها العين المهملة لا التصريفية لان

ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها فى ذلك (قوله وكنانة تكسرها) فى الشرح كانهم أرادوا بذلك
التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين باخف الحركتين فقالوا انعم بالفتح فى واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من
قال دعانى عبيد الله نفسى فداؤه * فيالك من داع دعانى نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسر عين الثانية كذا قال المصنف
فى حواشيه على التسهيل (قوله وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين) حكى المصنف ذلك فى حواشى التسهيل عن أبى
حيان ثم قال انما أراه أصلا لا اتباعا لان الحرف لا يليق به التصريف الا ترى انه لا يجوز فى ثم العاطفة ما جاز فى منذ ومذ من
اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم يعنى لصح اسكان ثانيه مع فتح الاول وكسره لان ما يصح اتباع أوله لثانيه مما هو
على ثلاثة أحرف يصح تخفيفه باسكان ثانيه قبل الاتباع وبعده (قوله ويحتمل ان يفسر فى هذا بالمعنى) هذا يقع فى أكثر النسخ
عقب قوله وبعد الاستفهام فى نحو هل تعطينى ثم فى بعضه يقع وصف المعنى بالثالث وفى بعضه لا يقع ومعناه مع الوصف ويحتمل
ان يفسر نعم بعد نحو هل تعطينى بالمعنى الثالث وهو الاعلام وبدون الوصف ويحتمل ان يفسر الاستفهام فى نحو هل تعطينى
بمعنى افعل فيكون داخلا فى قوله وما فى معناها ولا يكون قسما آخر مستقلا (قوله والثالث المعنيين بعد الاستفهام) هكذا
وقع فى غالب النسخ وفى بعضها والثالث بدون ذكر المعنيين وتوجيه الاولى ان ثالث اسم فاعل من الثلاثة استعمل مع
ما دون أصله لافادة معنى التصيير أى مصير المعنيين السابقين ثلاثة وادخل ال على المضاف اضافة لفظية لكونها داخلة
أيضا على المضاف اليه نحو الجعد الشعر (قوله وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه) قول
مبتدا خبره غير مطرد وصاحب المقرب هو ابن عصفور وأشار بقوله لما بيناه الى ما ذكره من ان نعم للاعلام بعد نحو هل جاء
زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وائنا لاجرا (قوله قيل وتأتى للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه أطلالهم) قيل
بكسر القاف وسكون المثناة التحتية وأطلالهم بفتح الهمزة وسكون الطاء المهملة جمع طلل بفتحتين وهو ما شخص من آثار
الديار (قوله ألست بربكم) فى البحر روى فى الحديث من طرق ان الله تعالى أخذ من ظهر آدم ذريته وأخذ عليهم العهد بانه
ربهم وان لا اله غيره فاقروا بذلك والتزموه واختلف فى كيفية الاخراج وهيئة المخرج والزمان والمكان وظاهر هذه الآية
ينافى ظاهر ذلك الحديث وقد رام الجمع بينهما جماعة بما هو متكلف فى التأويل وأحسن ما تكلم به على هذه الآية ما فسره
به الزمخشرى قال هو من باب التمثيل والتخييل ومعنى ذلك انه تعالى نصب لهم الادلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها
عقولهم وبصائرهم التى ركبها فيهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى فكانه سبحانه وتعالى أشهدهم على أنفسهم وقررهم
وقال ألست بربكم وكانهم قالوا بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وأقررنا بوحدانيتك وباب التمثيل واسع فى كلام الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم وفى كلام العرب ونظيره قوله عز وجل انما قولنا لشئ اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ومعلوم
انه لا قول ثم وانما هو تمثيل وتصوير للمعنى وان تقولوا مفعول له أى فعلنا ذلك من نصب الادلة الشاهدة على صحتها العقول
كراهة ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين لم ننبه عليه أو كراهة ان تقولوا انما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية
من بعدهم فاقتدينا بهم لان نصب الادلة على التوحيد وما نبهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم فى الاعراض عنه والاقبال على
التقليد والاقتداء بالآباء كما لا عذر لآبائهم فى الشرك وأدلة التوحيد منصوبة لهم فان قلت بنو آدم وذرياتهم من هم قلت
عنى ببنى آدم اسلاف اليهود الذين أشركوا بالله تعالى حيث قالوا عزير ابن الله وبذرياتهم الذين كانوا فى عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم من اخلافهم المقتدين بآبائهم والدليل على انها فى المشركين وأولادهم قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك آباؤنا
من قبل والدليل على انها فى اليهود الآيات التى عطفت عليها هى والتى عطفت عليها وهى على نمطها وأسلوبها وذلك قوله
تعالى واسألهم عن القرية التى واذ قالت أمة منهم واذ تأذن ربك واذ نتقنا الجبل فوقهم واتل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا
انتهى وقرأ نافع والعربيان وهما ابن عامر وأبو عمرو وذرياتهم بالجمع وهو مفعول أخذ ويحتمل ان يكون بدلا من ضمير ظهورهم
كما ان من ظهورهم بدل من بنى آدم والمفعول محذوف تقديره الميثاق وقرأ باقى السبعة ذريتهم بالافراد وفتح التاء الفوقية
ويتعين ان يكون مفعول أخذ وهو على حذف مضاف أى ميثاق ذريتهم وانما كان أخذ الميثاق من ذرية بنى آدم لان بنى
آدم لصلبه لم يكن فيهم مشرك انتهى ما فى البحر (قوله وقول جحدر) بجيم مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة
فراء (قوله وهو أحسن) لان نعم حينئذ جواب عن متقدم عليها لفظا ومعنى

(حرف

(قوله نحو ماهيه ونحو هاونحو هاهناه ووازيداه) أراد بنحو ماهيه ما كان بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فخرج اسم لا المبنى معها على الفتح وخرج نحو قبل و بعد المقطوعين عن الاضافة المبنيين على الضم لان كلا من هذه الثلاثة حركته عارضة فكانت كالحركة الاعرابية واراد بنحو هاهناه الاسم المبنى و بنحو وازيداه الاسم المندوب (قوله وأتى صواحبها الى آخره) منح أعطى ومضارعه يمنح بالفتح والكسر وجفاناه جزناه و واوى اللام تقول جفوته ولا تقول جفيته (قوله والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصلية) فى الشرح قد ذكر المصنف فى حرف الالف مجىء ال للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه وأقول المصنف هنا عد هذه الهاء من أوجه الهاء المفردة ثم قال والتحقيق ان لا تعد هذه يعنى من أوجه الهاء المفردة لان المراد الاصلية وهذه بدل من أصل وهو لم يعد ال التى للاستفهام من أقسام ال وانما قال بعد ذكر أقسام ال مسئلة ومن الغريب ان ال تأتى للاستفهام (قوله على ان بعضهم زعم ان الاصل) أى أصل هذا فى البيت هذا بالف بينهما فحذفت الالف (قوله لانها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضى ان هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشدة الامتزاج ككلمة ﴿ها﴾ (قوله والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على أربعة) فى الشرح حكى الزمخشرى فى المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا وهذا ليس شيأ من الاربعة التى ذكرها المصنف لكن قال الرضى لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشرى انشد فى المفصل ها ان تاعذرة ان لم تكن قبلت * فان صاحبها قد تاه فى البلد وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثلها ان زيدا منطلق الا ان المسند اليه فى البيت اسم اشارة فلعل الرضى يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة والعذرة بكسر العين المهملة واسكان الذال المعجمة نوع من الاعتذار كذا فى المفصل وتاه ذهب متحيرا انتهى ما فى الشرح وأقول ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا قليل والمصنف انما ذكر ما يدخل عليه ها التنبيه كثيرا ثم عبارة الرضى واما ها فتدخل من بين جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة و بينها اما بالقسم نحو ها والله ذا ها العمر الله ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها أنتم أولاء و بغيرهما قليلا كقوله ها ان تاعذرة وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ثم قال وما حكى الزمخشرى من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان يقول ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل عنه كما مر ولم يثبت دخوله فى غيره من الجمل والمفردات انتهى فانت تراه كيف صرح بان قوله ها ان تاعذرة وهو البيت الذى أنشده الزمخشرى فى المفصل مما فصل فيه بين ها التنبيه و بين اسم الاشارة بفاصل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذى لم يعثر له على شاهد هو دخولها على غير اسماء الاشارة وعلى غير فاصل بينها و بين اسماء الاشارة وحينئذ فيتعجب من تعجب الشارح وترجيه حينئذ فلا معنى لتعجب الشارح ولا لترجيه ﴿هل﴾ (قوله فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) وصرح المصنف بامتناع هل زيدا ضربت وصرح صاحب التلخيص بقبحه دون امتناعه فانه قال وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل قال التفتازانى فى شرحه فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أى هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لا يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب فى التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام ولا قائل به انتهى (قوله ونحو هل زيد قائم أم عمرو اذا أريد بام المتصلة) هذا التقييد مشعر بجواز ان يراد بام فى هذا المثال المنقطعة وكلام التفتازانى يقتضى عدم جوازه فانه قال عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قائم أم عمرو لان وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الامرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهى لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق فى أم المتصلة نحو أزيد قام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما انتهى وفى الشرح هذا كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا فى أوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن مالك قال بان هل تأتى بمعنى الهمزة

فتعادلها أم المتصلة وفى شرح الرضى وربما جىء هل قبل المتصلة على الشذوذ (قوله الا اطعان الا فرسان عادية) هذا صدر بيت عجزه الا تجشؤكم حول التنانير وقد تقدم الكلام عليه عند الكلام على الا بفتح الهمزة والتخفيف (قوله والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال) فى الشرح هذا بحكم الوضع كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النحاة (قوله فمن مبلغ الاحلاف الى آخره) الاحلاف بالحاء المهملة جمع حليف كاشهاد جمع شهيد وهم القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر فوحدة ساكنة فمثناة تحتية فالف ونون أبو قبيلة من قيس ومقسم مصدر ميمى من الرباعى (قوله أئن ذكرتم) فى الكشاف وقرئ أأن ذكرتم بهمزة الاستفهام وحرف الشرط وآئن ذكرتم بألف بينهما بمعنى اتتطيرون ان ذكرتم وقرئ أأن ذكرتم بهمزة الاستفهام وأن الناصبة يعنى أتطيرتم لأن ذكرتم وقرئ ان وان بغير استفهام بمعنى الاخبار أى تطيرتم لان ذكرتم أو ان ذكرتم تطيرتم وقرئ أين ذكرتم على التخفيف (قوله وفى الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع) عقيل بفتح العين المهملة هو ابن أبى طالب أخو على رضى الله عنهما لابيه وأمه كان أسرع الناس جوابا فنسبوه الى الحماقة قال ابن عساكر دخل عقيل على معاوية بعدما ذهب بصره فاقعده معه على سريره وقال أنتم يا بنى هاشم تصابون فى أبصاركم فقال عقيل وأنتم يا بنى أمية تصابون فى بصائركم وقال هشام ان عقيلا قدم على أخيه على بالعراق فسأله فقال ما أعطيك شيأ فقال انى فقير ومحتاج فقال اصبر حتى يخرج عطائى من المسلمين وأعطيك فألح عليه فقال على لرجل خذ بيده وانطلق به الى الحوانيت فافتح أقفالها وخذ ما فيها فقال عقيل انت أردت أن تجعلنى سارقا فقال على أنت أردت أن تأخذ أموال المسلمين وأعطيك اياها فقال عقيل لاذهبن الى رجل هو أوصل بى منك يعنى معاوية فقال أنت وذاك فذهب الى معاوية فاعطاه مائة ألف درهم وقال اصعد المنبر واذكر ما أولاك على وما أوليتك فصعد المنبر وقال أيها الناس انى اخبركم انى أردت عليا على دينه فاختار دينه على وانى أردت معاوية على دينه فاختارنى على دينه فقال معاوية هذا الذى تزعم قريش انه أحمق وأبوا أعقل منه وكان طالب أسن من عقيل بعشر سنين وكان عقيل أسن من جعفر بعشر سنين وكان على أصغرهم قال ابن عبد البر قدم المدينة قبل الحديبية مهاجرا وقال هشام اسلم سنة ثمان من الهجرة وتوفى سنة خمسين والرباع بكسر الراء جمع ربع بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وهو الدار (قوله * ليت شعرى هل ثم هل آتينهم *) هذا صدر بيت عجزه * أو يحولن دون ذاك حمام * ويقع فى بعض النسخ هذا البيت بتمامه وآتينهم هو بهمزة ممدودة فمثناة فوقية مكسورة فتحتية مفتوحة فنون ساكنة مضارع أتى مؤكدا بالنون الخفيفة (قوله التاسع أنها يراد بالاستفهام بها النفى) فى الشرح هذا يشعر بأن ثم استفهاما بها لكنه مجازى لا حقيقى وقوله بعد هذا اغا من انها للانكار على مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا أنها للنفى ابتداء يقتضى ان هل موضوعة للنفى حيث يراد بالاستفهام بها النفى لا انها للاستفهام تجوز فيه بارادة النفى منه فبين كلاميه تناف وأقول لا تنافى بين كلاميه من الوجه الذى ذكره فان الباء فى قوله هنا يراد بالاستفهام معناها بدل أى يراد بهل بدل الاستفهام النفى وهذا لا يشعر بان ثم استفهاما وهو ظاهر وقوله فيما مر ابتداء معناه بلا واسطة أى ان الهمزة تستعمل فى الانكار ويلزمها النفى فدلالتها على النفى بواسطة استعمالها فى الانكار بخلاف هل فانها تستعمل فى النفى فدلالتها عليه بلا واسطة وهذا لا يقتضى ان هل موضوعة للنفى ولا يخالف قوله ان هل يراد بها بدل الاستفهام النفى وفى شرح الرضى ان الهمزة تستعمل للاستفهام وللانكار أيضا قال الله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وأنت قنسرى ولا تستعمل هل للانكار وتختص بحكمين كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار أى ثوبوا وافادتها افادة النافى حتى جاز أن يجىء بعدها الا قصدا للايجاب (قوله والباء فى قوله * الا هل أخو عيش لذيذ بدائم *) هذا عجز بيت صدره * يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * قال المصنف وهو الفرزدق يرمى به جريرا وقومه كليبا باتيان الاتن كان بنى فزارة يرمون باتيان الابل قال لا تأمنن فزاريا خلوت به * على قلوصك واكتبها باسيار وقبل البيت وليس كلبى اذا جن ليله * اذا لم يذق طعم الاتان بنائم وفى الصحاح وقد اقلولى أى ارتفع والمقلولى المتجافى المستوفز القلق ويقال اقلولى الرجل فى أمره اذا انكمش وأنشد خلف الاحمر يقول اذا اقلولى البيت وفيه أيضا واقرد أى سكن وتماوت وأنشد الاحمر يقول اذا اقلولى البيت وفى الشرح ظاهر هذا ان لولا النفى المراد بهل لم ترد الباء فى الخبر وعلى هذا لا تزاد فى نحو قولك هل زيد بقائم اذا أردت الاستفهام الحقيقى وفيه نظر وقد قال المصنف فى حرف الباء ان زيادتها فى الخبر غير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وأقول ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فى كل

موضع

موضع وانما هو عندهم من قبيله في مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا هاهنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله وان شفاني الى آخره) سيأتي الكلام على هذا البيت في الباب الرابع في عطف الخبر على الانشاء وبالعكس (قوله لم يصفهم) هو بضم المثناة التحتية وسكون الصاد المهملة وكسر الفاء مضارع أصفاه بالشئ آثره به (قوله سائل فوارس الى آخره) فوارس جمع فارس على سبيل الشذوذ لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة لمن يعقل ويربوع أبو حي من تميم والشدة بفتح الشين المعجمة الحملة الواحدة في الحرب وبكسرها القوة وسفح الجبل أسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الارض والاكم بفتحتين جمع أكمة وهي التل (قوله وثبت في كتاب سيبويه) مانقله عنه ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه ماقد يخالفه فانه قال في باب عدة مايكون عليه الكلم) هكذا وقع في كثير من النسخ والضمير المستتر في نقله للزمخشري والمجرور بعن والمستتر في ذكره لسيبويه والبارز في نقله وفي ذكره وفي يخالفه لما الاولى والمجرور بفي لكتاب سيبويه وعدة بكسر العين وتشديد الدال المهملتين وفي الشرح وماأظن هذه النسخة صحيحة فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك انتهى وأجيب بان معناه ان سيبويه لم يقل انها بمعنى قد دائما وفي بعض النسخ ولم أر في كتاب سيبويه مانقله عنه وانما قال في باب عدة مايكون عليه الكلم مانصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك ثم في الشرح لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه ومانقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكره عنه ذكر ذلك في باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف وذكره في أوائل الكتاب في بعض أبواب الاشتغال في باب مايختار فيه النصب وليس قبله منصوب يبنى على الفعل وهو باب الاستفهام ثم في الشرح فان قلت فما تصنع في دفع المعارضة التي أشار اليها وهي مخالفة قول سيبويه في باب عدة مايكون عليه الكلم لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد قلت حمل ذلك على انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المحذوفة المفيدة للاستفهام لا انها موضوعة للاستفهام جمعا بين كلاميه انتهى (قوله فقال المعنى ألم يأت على الناس) حين من الدهر ذكر قول الزجاج بلفظه بعد ماذكره بالمعنى لان الزجاج ذكر في صدر كلامه ماقد يفهم منه أن المراد الجنس حيث قال ألم يأت على الانسان وفي آخره ماهو كالصريح في أنه آدم حيث فسر الحين بزمن تطويره عليه الصلاة والسلام (قوله وحملوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد) لانه للتقرير على عظم الاقسام التي قبله أي هل فيها مقنع في القسم لذي عقل والجواب محذوف أي ليعذبن كما قال الزمخشري بدليل ألم تر كيف الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب أو مذكور وهو ان ربك لبالمرصاد كما قال ابن الانباري وفي البحر والذي يظهر أن الجواب محذوف يدل عليه ماقبله من آخر سورة الغاشية وهو قوله ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وتقديره لايابهم الينا وحسابهم علينا وقول مقاتل هل هنا في موضع ان تقديره ان في ذلك قسما لذي حجر فهل على هذا في موضع جواب القسم قول لم يصدر عن تأمل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر فبقي قسم بلا مقسم عليه لان الذي قدر من ان في ذلك قسما لذي حجر لا يصح أن يكون مقسما عليه انتهى مافي البحر (قوله * ولا للمابهم أبدا دواء *) هذا عجز بيت صدره * فلا والله لا يلفى لما بي * (قوله * فاصبح لا يسأله عن بمابه *) هذا صدر بيت عجزه * أصعد في علو الهوى أم تصوبا * ويروى فاصبحن وهو للاسود بن يعفر جاهلي يكنى أبا الجراح وصعد في الجبل يصعد اطلع فيه وتصوب نزل وعلو الدار بضم العين واللام وبكسر العين وسكون اللام نقيض سفلها بضم السين وكسرها

(حرف الواو المفردة)

(قوله انتهى مجموع ماذكر من أقسامها الى أحد عشر) في الشرح اتفقت النسخ التي رأيتها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب الفعل المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عدما قيل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما أن يكون غرضه عدما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية انتهى وأقول غرضه عد غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لانه قال ان الحق أنها واو العطف وغير الواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه

الثلاثة من أقسام الواو وماعداهذه الاربعة هو أحد عشر فلا اشكال (قوله قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل) قال ابن أم قاسم قيل وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين فهو قول ثالث (قوله ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب وتراخ) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى البعض الاخر أو تراخ وهو معنى الاول لان المراد منه جواز كونهما بين المتعاطفين لاعلى سبيل الاجتماع (قوله فان الرد بعيد بالقائه فى اليم) وهذا بيان لوقت المعطوف عليه فى هذا المثال ليعلم تراخ المعطوف فيه عن المعطوف عليه (قوله وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق) الجواب عن هذا ان ذكر المطلق ههنا ليس للتقييد بل لبيان الاطلاق وكثيرا مايذكر اللفظ ويراد به ذلك ومنه قول المتكلمين الماهية من حيث هى والماهية لا بشرط حيث لا يريدون بذلك التقييد بل بيان الاطلاق وفى الشرح عن شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكى والظاهر ان العبارتين يعنى الجمع المطلق ومطلق الجمع صحيحتان وان مؤداهما واحد لان المطلق وهو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علماء الاصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع لابقيد وذلك موجود فى الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الاعم فى الاخص والجمع لابقيد أعم منه بقيد فيلزم وجود الاول فى الثانى ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضى تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذى هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من قولهم ان الشئ المطلق هو الحقيقة بقيد وليس كذلك بل هو الحقيقة لابقيد والذى أوقع هذا الوهم فى نفوسهم ما ألفوه من الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء وليس ذلك مما نحن فيه فى شئ فان المطلق فى قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق فى الاصطلاح الاصولى بل هو اصطلاح شرعى على بعض أنواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء لمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى آخر بخلاف ما نحن فيه انتهى مافى شرح المختصر (قوله بل قال بافادتها اياه قطرب والربعى والفراء وثعلب وأبو عمر والزاهد وهشام والشافعى) فى الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكى ولم ينص الشافعى على افادتها للترتيب وانما أخذوه من قوله بالترتيب فى الوضوء وليس بأخذ صحيح ونقل جماعة الترتيب عن أبى حنيفة أيضا وانما أخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق يقع واحدة وليس بأخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف فلم تبق محلا للطلاق ونقل ابن عبد البر فى التمهيد ان بعض أصحاب الشافعى حكى فى كتاب الاصول ان الكسائى والفراء يقولان بانها للترتيب وقال القرافى المشهور عنه أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل انها عنده للمعية الا لمانع فتكون للترتيب وأما حكاية الاجماع عن السيرافى فقد نقلها الشيخ أبو حيان عنه وعن الفارسى وعن السهيلى وغلطهم بما ذكره من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من أوجه أحدها ان قول القائل هؤلاء اجمعوا وقول الآخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا يتناقضان فيجوز أن يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع الخلاف فى أن الاجماع بعد الخلاف حجة أولا وفيه خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز أن يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا أثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثانى سلمنا أن المراد التوقيت المستمر فتغليط ناقل الاجماع وان كثر فى كلام أهل العلم وكان هو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافى ينبغى ان يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغى التنبه لها فانها كثيرة الجدوى فى المباحث ولم أر من تعرض لها والذى يظهر أن يقال اما ان يفرع على ان الاجماع السكوتى حجة أولا ان قلنا بحجيته فينبغى ان يقدم ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز أن يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقهاء تقدم البينة الناقلة على البينة التى يحتمل أن تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا ان السكوتى ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال بترجيح ناقل الخلاف لانه نص فى نسبة ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذى لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يقال بترجيح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيكون صحة كل منهما فى وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض اصحابنا من أن بينة الوقف تقدم على بينة الملك لان الملك يقبل الانتقال الى الوقف من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان بينتى الملك والوقف متعارضتان الثالث سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون قليلون فينبغى ان يخرج ذلك على ان النادر الخارج هل يقدح فى الاجماع أولا ولا يخفى ان الكلام فى ذلك مبنى على ان

الاجماع

الاجماع فى الاوضاع اللغوية هل هو حجة أولا انتهى كلام الشيخ بهاء الدين السبكى (قوله ونقل الامام فى البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية) فى الجنى الدانى وقال امام الحرمين فى البرهان اشتهر من مذهب الشافعى انها للترتيب وعند بعض الحنفية انها للمعية وقد زل الفريقان انتهى والامام هو امام الحرمين أبو المعالى عبد الملك الجوينى الملقب بضياء الدين جاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس ويفتى ويجمع طرق مذهب الشافعى فقيل له امام الحرمين ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فخطب بها وجلس للوعظ والمناظرة وفوض اليه أمور الاوقاف ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة وأغلقت الاسواق يوم موته وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربعمائة وممارثى به

قلوب العالمين على المقالى * وأيام الورى شبه الليالى
أيثمر غصن أهل العصر يوما * وقد مات الامام أبو المعالى

(قوله أحدها احتمال معطوفها المعانى الثلاثة السابقة) فى الشرح هذا الحكم الاول لا يختص به الواو بل يشاركها فيه حتى وان افترقتا من وجوه أخر نص على ذلك غير ما واحد من النحاة وقال المصنف فى فصل حتى الثانى من أوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة أوجه وهى ان معطوف حتى لابد ان يكون ظاهرا بعضا مما قبله غاية له فى زيادة أو نقص ولابد ان يكون مفردا ولابد من اعادة الخافض معه ان عطف على مخفوض وهذه الاوجه التى وقع الافتراق بها لا تقدح فى مشاركتها للواو فى احتمال المعانى الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت انما يريد انها تنفرد بكل منها بدليل قوله فى الثانى عشر ولولا هذا التقييد لورد نحو اشتريته بدرهم فصاعدا انتهى وأقول هذا الحكم تختص به الواو عند غير الجمهور ولا يشاركها فيه حتى وعليه بنى المصنف كلامه هنا وبنى كلامه فى حتى على قول الجمهور وقال الجزولى المهلة فى حتى أقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة وقال ابن مالك فى التسهيل فى حتى ولا تقتضى ترتيبا على الاصح وفى شرحه فهى كالواو عند الجمهور وقال الرضى والذى أرى ان حتى العاطفة لا مهلة فيها بل تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما فى القوة أو فى الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل فى المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقوله توفى الله كل أب لى حتى آدم وقد يكون تعلقه فى أثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها أيضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما فى مات الناس حتى الانبياء أو من الاقوى الى الاضعف كما فى قدم الحاج حتى المشاة (قوله والعطف حينئذ) أى حين اقترانها بلا لتفيد ان الفعل منفى عنهما فى حالتى الاجتماع والافتراق (قوله فاذهب فاى فتى فى الناس الى آخره) أحرزه بحاء مهملة وراء وزاى أى جعله فى حرز وهو الموضع الحصين والحتف بالحاء المهملة والمثناة الفوقية الموت والدعج جمع دعجاء وهى الشديدة السواد والعرب تسمى أولى المحاق الدعجاء وهى ليلة ثمان وعشرين من الشهر والثانية السرار والثالثة الفلتة وهى ليلة الثلاثين والجبل بالجيم والموحدة واحد الجبال وروى بالحاء المهملة المكسورة والمثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة وفى الشرح لا يقال يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غير هل من أدوات الاستفهام لهل فى كونها للنفى فيعارض ما تقدم له فى هل لانا نقول اختصاص هل بهذا الحكم انما ورد هنالك بالنسبة الى الهمزة لا الى كل أدوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر انتهى (قوله وأما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس) هذا جواب سؤال تقريره ان الاستواء فيه معنى المعية كالاختصام وقد وردلا فيه فى هذه الآية وتقرير الجواب ان لا الواقعة بين المستويين فى الآية زائدة لا نافية للفعل عن الاثنين فى حالتى الاجتماع والافتراق حتى لو كانت كذلك كما فى المثال امتنع دخولها بين المستويين وفى حاشية التفتازانى عند الكلام على قوله تعالى أو كصيب من السماء ولا فى ولا الظلمات ولا النور ولا الظل مؤكدة مذكرة للنفى مثلها فى لم يجئ زيد ولا عمرو بخلافها فى ولا النور ولا الحرور ولا الاموات فانها زائدة محضة اذ لا يستقيم ولا يستوى النور انتهى والاعمى والبصير مثل للكافر والمؤمن كما ضرب الله البحرين مثلا لهما وقيل الاعمى الصنم والبصير الله تعالى والظلمات والنور والظل والحرور مثلان للحق والباطل وما يؤديان اليه من الثواب والعقاب والاحياء والاموات مثل آخر للمؤمن والكافر أبلغ من الاول ولذلك كرر الفعل وقيل للعلماء والجهلاء والحرور فعول من الحر غلب على السموم وقيل الحرور

شدة حر الشمس وفى الكشاف الحرور والسموم الا ان السموم يكون بالنهار والحرور بالليل والنهار وقيل بالليل فان قلت لا المقرونة بواو العطف ماهى قلت اذا وقعت الواو فى النفى قرنت بها لتأكيد معنى النفى فان قلت هل من فرق بين الواوات قلت بعضها ضمت شفعا الى شفع وبعضها وترا الى وتر وقال ابن عطية دخول لا انما هو على نية التكرار كأنه قيل ولا الظلمات والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الاوائل عن الثوانى ودل مذكور الكلام على متروكه قال أبو حيان وما ذكر غير محتاج الى تقديره لانه اذا نفى استواء الظلمات والنور فاى فائدة فى نفى استوائهما ثانيا وادعاء محذوفين وأنت تقول ما قام زيد ولا عمرو فتؤكد بلا معنى النفى فكذا هذا (قوله والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون) فى الشرح المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء وتخفف وهو واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وفى الصحاح والقاموس وكلما زاد على العقد نيف حتى يبلغ العقد الثانى وما ذكره المصنف من هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير دفعة مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها (قوله بكيت وما بكا رجل الى آخره) فى الصحاح البكاء يمد ويقصر اذا مددت أردت الصوت الذى يكون مع البكاء واذا قصرت أردت الدموع وخروجها انتهى قيل ولم يجئ من المصادر على فعل الا سرى وهدى وبكا والربع المسلوب الذاهب بالكلية والبالى الذى بقيت آثاره (قوله الثامن عطف على ما حقه التثنية أو الجمع) فى الشرح وفى قول المصنف ما حقه التثنية اشارة الى ان مثل هذا الواقع فى البيت خرج عن حقه وأتى على ما لا ينبغى وفيه نظر ففى التسهيل ان العطف سائغ بدون شذوذ وأقول ان المصنف يعنى ما الاصل ان يثنى أو يجمع وان كان العطف فيه ليس بشاذ (قوله ان الرزية لا رزية مثلها) الرزيئة بالهمز المصيبة ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها ياء وادغام الياء الاولى فيها والمراد باحد المحمدين ولد الحجاج بن يوسف وبالآخر أخو الحجاج روى انهما نعيا اليه فى يوم واحد فقال سبحان الله محمد ومحمد فى يوم (قوله أقمنا بها الى آخره) فى الشرح ذكر الشريف قاضى الجماعة بغرناطة أبو القاسم محمد السبتى فى شرحه مقصورة حازم ان أبا نواس مر بالمدائن فعدل الى ساباط قال بعض أصحابه فدخلنا ايوان كسرى فرأينا آثارا فى مكان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة أيام وسألنا أبا نواس صفة الحال فقال

ودار ندامى عطلوها وادلجوا * بها أثر منهم جديد ودارس
مساحب من جر الزقاق على الثرى * وأضغاث ريحان جنى ويابس
ولم أدر من هم غير ما شهدت به * بشرقى ساباط الديار البسابس
حبست بها صحبى فجمعت شملهم * وانى على أمثال تلك الحابس
أقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس
تدار علينا الراح فى عسجدية * حبتها بانواع التصاوير فارس
قرارتها كسرى وفى جنباتها * مها تدريها بالقسى الفوارس
فللراح ما زرت عليه جيوبها * وللماء ما دارت عليه القلانس

وفى هذه الحكاية تصريح بانهم أقاموا خمسة أيام وعليه فينبغى ان يكون الضمير من قوله له يوم الترحل خامس يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة يعنى ان يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعة وجعل يوم الترحل من أيام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة فى معظمه انتهى وندامى جمع ندمان فى الصحاح نادم على الشراب فهو نديم وندمان وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى وأدلج القوم ساروا من أول الليل وادّلجوا بتشديد الدال ساروا من آخره والزقاق بكسر الزاى وبالقاف جمع كثرة للزق وهو السقاء وجمع قلته ازقاق والثرى بالمثلثة التراب الندى وأضغاث بمعجمتين وفى آخره مثلثة جمع ضغث بكسر أوله وهو قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس والجنى الثمر حين جنى والساباط سقيفة بين حائطين تحتها طريق وهو هنا ساباط كسرى الذى بمدائنه وهى المراد هنا بالديار والبسابس جمع بسبس بموحدتين ومهملتين وهو القفر والعسجدية نسبة الى العسجد وهو الذهب وفارس الفرس بالضم وفى الحديث وخدمتهم بنات فارس والروم والمها بالفتح جمع مهاة وهى البقرة الوحشية وتدريها بالدال المهملة تستتر منها مأخوذ من الدرية وهى دابة يستتر بها الصائد فاذا أمكنه الصيد رمى قال الاصمعى غير مهموز وقال أبو زيد مهموز والجيوب بجيم مضمومة فمثناة تحتية جمع جيب وهو موضع الازرار من القميص ونحوه ومعنى البيت الاخير انهم كانوا يصبون الراح فى العسجدية الى ان تصل الى جيوب تصاوير الفوارس ويصبون الماء على الراح الى ان يصل الى رؤسها والغرض بيان كثرة الراح وقلة الماء الممزوج به (قوله والجواب ثمانية) فى الشرح الصواب ان أيام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم اقامة وقد يعتذر عن هذا بانه

جعل

جعل يوم الترحل من أيام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة فى معظمه (قوله ويشاركها فى هذا الحكم أم المتصلة) فى الشرح هذا اعتراف منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله أولا تنفرد عن سائر أحرف العطف بما ذكره وأقول قوله أولا بناء على ما قال غيره من النحاة وقوله هنا اعتراض منه عليهم (قوله ويشاركها فى هذا الحكم الاخير حتى) فى الشرح يرد على ما ورد على الذى قبله وأقول يجاب عنه بما أجبنا به عن الذى قبله (قوله وزججن الحواجب والعيونا) هذا عجز بيت صدره اذا ما الغانيات برزن يوما ومعنى زججن رققن وطولن (قوله اذا التقدير فذهب الثمن صاعدا) فالفاء عطفت عاملا حذف وبقى معموله على عامل آخر لكن لم يجمع بين المتعاطفين معنى واحد كما جمع بين الترجيج والتكحيل التحسين (قوله وألفى قولها كذبا ومينا) هذا عجز بيت صدره وقددت الاديم لراهشيه وهى من قصيدة لعدى بن الابرش يذكر فيه غدر الزباء لجذيمة الابرش والبيت فى قصة قتل الزباء لجذيمة الابرش وسنذكرها ان شاء الله تعالى فى الباب الخامس والكذب والمين بمعنى واحد والتقديد التقطيع والراهشان بالشين المعجمة عرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت وفى قولها للزباء (قوله وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا) قال بهاء الدين السبكى هذا أوفق لبقية القصيدة لان أبياتها كلها مكسور ما قبل التاء بخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم (قوله والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يا نخلة الى آخره) انشد المصنف عجز هذا البيت فى الباب السادس عند ذكر الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وحكى عن أبى الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وانه اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهى العطف مع عدم الفصل وفى الشرح لا نسلم ان مثل هذا العطف ضرورة بدليل قول بعض العرب فى النثر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن أبى ربيعة * قلت اذ اقبلت وزهر تهادى * وقول جرير * مالم يكن وأب له لينالا * قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ من الممكن نصب زهر وأب وأقول العطف الذى قال المصنف انه ضرورة هو العطف على الضمير المستتر فى الظرف من غير فصل كما فى البيت الذى مطلعه الا يا نخلة وظاهر ان ما ذكر فى الشرح من الدليل على انه ليس بضرورة لذلك وفى الشرح وكلام المصنف صريح فى أن الواو مفرد بهذا الحكم عن سائر أحرف العطف ثم فى الشرح وفى شرح المفتاح للتفتازانى وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف أحد الخمسة أعنى الواو والفاء وثم وأو ولا وصرح به المحققون هذا كلامه انتهى ما فى الشرح (قوله وفيه بحث سيأتى) يعنى فى آخر أبواب الكتاب فى القاعدة الثانية منه وهو ان الذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون فى النعت قليلا وفى التوكيد نادرا ولا يكون فى النسق لان العاطف يمنع التجاور (قوله كما الناس مجروم عليه وجارم) هذا عجز بيت صدره وننصر مولانا ونعلم انه وقد تقدم الكلام عليه فى أو (قوله وقالوا نأت فاختر الى آخره) نأت بنون وهمزة مفتوحتين أى بعدت والغليل حرارة العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ويقع البيت فى بعض النسخ بدون وقالوا ولا بد منها للوزن (قوله ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر والبكاء) فى الشرح ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون البكاء مفعولا بفعل محذوف والتقدير واترك البكاء ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر أمر فى المعنى بترك البكاء وقوله ان البكاء أشفى اذا الغليلى يشير الى ذلك (قوله وقال الشاطبى فى باب البسملة وصل واسكتا) هذا بعض بيت من الشاطبية وهو وصلك بين السورتين فصاحة * وصل واسكتن كل جلاياه حصلا والفاء فى فصاحة رمز حمزة وأشار بالمصراع الاول الى ان حمزة يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة والكاف من كل والجيم من جلاياه والحاء من حصلا رمز ابن عامر وورش وأبى عمرو (قوله والثانى ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت اعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر) لان المعنى عليه مع خلوه من الحذف والتقدير قال المصنف فى الباب الخامس فى الخاتمة التى عقدها للحذف والوجه ان الاصل بمالك ثم أنيب الواو مناب الباء قصد التشاكل اللفظى لا للاشتراك المعنوى كما قصد بالعطف فى نحو وأرجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار وقال الرضى ولا يجوز النصب فى أنت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب فى العلم لماله والتقدير الاصلى فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثانى من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر فى ثالث ثلاثة عشر وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته أى فانت ومالك

مقترنان والمعنى انالاأدخل بينك و بين مالك ولاأشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه أنت اعلم و ربك
وهذا يستعمل فى التهديد أى انت اعلم بربك فاعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين فانت و ربك أى أنتما
مقترنان فانالاأدخل بينكما ولاأدعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ مايكون فى باب التهديد وقال عبد القاهر المعنى
أنت اعلم و ربك انت اعلم و ربك مجازيك فهو عنده على تقدير وحذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ماذهب اليه بذلك
وكذا ماقيل ان تقديره انت اعلم من غيرك و ربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم
و ربك انتهى وفى التعليق قلت وامابعت الشاء شاة ودرهما فيمكن ان يكون على حذف عامل فى شاة وعامل فى درهما
أى بعت شاة واخذت درهما أى بعت شاة وأخذت درهما وحذف الناصب فى الموضعين لقيام الدليل عليه وفى الشرح
واستظهار المصنف لكونها أعنى الباء فى المثالين غير ظاهر وأقول بل هو ظاهر لماذكرنا (قوله الخارزنجى) هو بخاء معجمة
فالف فراء ساكنة فزاى مفتوحة فنون ساكنة فجيم فياء النسبة الى خارزنج وهى بلد ذكرها صاحب القاموس (قوله
والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سيأتى) يعنى فى الباب الرابع فى آخر أقسام العطف (قوله اذ لوكانت واو العطف لانتصب
نقر ولانتصب أو انجزم تشرب والجزم يذركما قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الامر) يعنى فى واتقوا الله ويعلمكم
الله وفى الشرح يمكن منع هذه الملازمة فى الكل اما فى قوله ونقر فلاحتمال ان يكون معطوفا على ما تعلق به لنبين لكم أى
نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر فى الارحام مانشاء وأما فى قوله و يذرهم فلاحتمال ان يكون المعتمد بالعطف
مجموع الجملة المشتملة على الشرط والجزاء لاجملة الجزاء فقط وأما فى البقية فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين بالخبرية
والانشائية على ماذهب اليه جماعة انتهى (قوله وهذا متعين للاستئناف) فى الشرح هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله
و يحتمل ان يكون يقصد فى الاصل منصوبا بان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها المتقدمة عليه أى عليه ان لايجور
وعليه ان يقصد أى يعدل ثم حذفت ان ورفع الفعل كما فى قوله ومن آياته يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدى وقد سبق فى فصل
لو ان ابن مالك حكى الخلاف فى كون ذلك مقيسا وفى الصحاح قال الاخفش أراد و ينبغى ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موقع
ينبغى رفعه لوقوعه موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما فى الاعراب انتهى
كلامه وأقول الحكم بتعين الاستئناف هنا انما هو بناء على الظاهر وعدم تقدير شئ فى الكلام (قوله لانه لونصب كان المعنى
ليجتمع تركك لعقوبتى وتركى لما تنهانى عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو فى الحال فاذا تقيد ترك المنهى
بالحال لم يحصل غرض المؤدب) فى الشرح وقد يقال هب ان الطلب واقع فى الحال لانه انشاء لكن المطلوب مستقبل قطعا لانه
لوكان موجودا فى الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى ليجتمع فى المستقبل
كفك عن العقوبة وكفى عن العود الى المنهى عنه وأقول بعد تسليم ان قوله فى الحال متعلق بطلبه لابالترك ان المطلوب ههنا
أريد تحصيله فى الحال أيضا اما على القول بان الامر يقتضى الفور فظاهر وأما على القول بانه لايقتضيه فلان هذا الكلام
لايقوله الامن هو موثق أريد معاقبته وذلك انما يريد الترك فى الحال كما فى الاستقبال (قوله فان أراد بالابتداء الاستئناف)
يعنى ان مكان أراد هنا بالابتداء معنى الاستئناف ولم يرد به واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية يكون مساويا فى الوهم لابى
البقاء لا أزيد منه فيه (قوله بايدى رجال الى آخره) يشيموا مضارع شمت السيف بكسر المعجمة اغمدته ويقال شمته أيضا بمعنى سللته
فهو من الاضداد (قوله ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما) لان الواو اذا كانت للعطف كان المعنى انهم لم يغمدوا اسيوفهم
وان القتلى بها لم يكثر وا وهذا ذم لهم بالتقصير فى الاقدام على القتل واذا كانت للحال كان المعنى انهم لم يغمدوا اسيوفهم حال
عدم كثرة القتلى ومفهومه انهم اغمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نكاية الاعداء وفى الشرح
ولقائل ان يمنع الفساد بناء على انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولاشك انها فى حالة اخراجها
من الاغماد لايقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة السل أى لم تكثر القتلى بها بقرب سلها يشير
بذلك الى ثبات أصحابها وعدم تهورهم وانهم لايقدمون على القتل باثر سل سيوفهم لان الغرض قتل الاكفاء ومن يفتخر
بقتله فان قلت لم يشيموا اسيوفهم صفة رجال فيلزم ان يكون فى الجملة المعطوفة عليها رابط يربطها بالموصوف ولا رابط قلت
الرابط موجود بطريق التقدير أو النيابة بان تقول التقدير ولم تكثر القتلى منهم أو بان يجعل الالف واللام نائبة عن ضمير

مضاف

مضاف اليه والاصل ولم يكثر قتلاهم انتهى وأقول لايخفى ما فى بناء منعه للفساد من البعد والتكلف والاحسن ان يمنع الفساد بناء على انهم لا يقتلون الا اكفاءهم وهم قليل (قوله وليس النصب بها خلافا للجرجانى) الصحيح ان نصب المفعول معه بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو وذهب الجرجانى الى أنه بالواو ورد بانه لو كان بالواو لاتصل بها الضمير فى نحو سرت واياك وذهب الزجاج الى ان النصب بفعل مضمر بعد الواو وتقديره يلابس وضعف بان فيه احالة باب المفعول معه اذ المنصوب بيلابس مفعول به وقال الكوفيون انه بالخلاف وهو ان ما بعد الواو مخالف لما قبلها الاترى ان قولك استوى الماء والخشبة لم ترد به ان الخشبة ارتفعت كالماء بل ان الماء ارتفع اليها وبلغها وضعف بان الخلاف معنى والمعانى المجردة لم يثبت النصب بها وقال الاخفش انتصابه انتصاب الظرف لان الاصل سرت مع النيل فلما جىء بالواو فى موضع مع انتصب الاسم انتصاب مع (قوله ولم تأت فى التنزيل بيقين) يعنى بل أتت فيه باحتمال (قوله وموجب التقدير فى الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى) فى الشرح قال ابن سيده فى المحكم يقال جمع الشىء عن تفرقة وجمعه وأجمعه وذكر استعمال الجمع فى المعانى اجمعت العزم وحينئذ فيمكن ان يكون شركاءكم معطوفا على أمركم من غير تقدير وقد يقال قصاراه ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو فى الآية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك فى معنييه معا انتهى وأقول جاز ان لا يكون اجمع مشتركا بل يكون المقدر المشترك بين الذوات والمعانى (قوله والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول) فى الشرح جزمه بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تنافر فان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم أولا بانها للعطف نعم لو قال أولا بانها واو الصرف لا للعطف ثم قال والحق انها واو العطف التأم الكلام انتهى وأقول العطف الاول بالمعنى اللغوى والثانى بالمعنى الاصطلاحى فلا تنافر ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحى فانما ذكره لينبه من أول الامر على ما هو الحق (قوله كقوله ولبس عباءة وتقر عينى الى آخره) تقدم الكلام عليه فى فصل لو والضمير فى كقوله للقائل والا لقال كقولها لان قائله ميسون زوج معاوية (قوله لا تنه عن خلق وتأتى مثله) هذا صدر بيت عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول ويقتدى * بالقول منك وينفع التعليم (قوله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتى) فى الباب الرابع فى أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى وفى الجنى الدانى الا انها فى الاول عاطفة لمصدر مقدر على مصدر صريح وفى الثانى عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم واضمار ان بعدها فى الاول جائز وفى الثانى واجب فى شرح الرضى لما قصدوا فى واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشدا من أول الامر الى انها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أى فى حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم تكن فيه نصوصية على معنى الجمع انتهى (قوله وليل كموج البحر ارخى سدوله) هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه على بانواع العموم ليبتلى والسدول جمع سدل وهو الستر وعلى يتعلق بارخى والباء فى بانواع للمصاحبة ويبتلى يختبر (قوله والصحيح انها واو العطف) قال الرضى أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما الان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط وأما الواو فللعطف أيضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فى أول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر وان كانت فى أولهما كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوف عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف قائمة مقام رب جارة بنفسها الصير ورتها بمعنى رب ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو ووالله وفوالله وثم والله (قوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن) تقدم الكلام عليه فى النون المفردة (قوله فأجيب بجواز تقديم العطف على شئ فى نفس المتكلم) واجيب أيضا بجواز اسقاط الراوى أبياتا من أوائل تلك القصائد (قوله ووالله لولا تمره

ماحبيته *) هذا صدر بيت عجزه ولا كان أدنى من عبيد ومشرق * وقبله أحب أناسا من أجل ثمره * واعلم أن الرفق بالمرء أرفق وهما لغيلان بن شجعان النهشلي وقد أنشدهما صاحب الصحاح هكذا باختلاف حركة الروى بالضم والكسر وهو العيب المسمى بالاقواء ورواه العباس بن المبرد وكان عياض منه أدنى ومشرق بغير اقواء (قوله على القول الاول) هو القول بزيادة الواو كما أن القول الثاني هو عدم زيادتها (قوله فما بال من أسعى الى آخره) جبر العظم اصلاحه من الكسر وحفاظا مفعول لاجله مصدر حافظ بمعنى راقب وفي الشرح ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لا زائدة والمعطوف عليه محذوف أي يهمل أمرى وينوى كسرى (قوله * ولقد رمقتك في المجالس كلها * الى آخره) رمقتك نظرت اليك ويبغيني يقصدني أي بسوء (قوله واذا ما مثلهم بشر) هذا آخر بيت وهو فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر (قوله قيل واغا فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى يفتح لهم) في الشرح ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك انها لا تفتح لاحد قبله فلو كان المراد بالفتح قبل المجيء الاكرام لكان عليه الصلاة والسلام أحق الخلق به وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي أبواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان من المحيط الذي يفضي منه الى المنازل فيندفع السؤال وفي الكشاف وقيل أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها وأما أبواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جيء بالواو وكأنه قيل حتى اذا جاؤها وقد فتحت أبوابها فال الطيبي أراد أن جهنم محبس لاهلها ومن عادة المحبس أن لا يفتح الا للداخل فيه أو الخارج منه ولهذا قارن فتحها مجيئهم وأما الجنة فلأن من فيها من الحور والولدان يتشوقون الى أهلها ويتطلعون الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا بهم (قوله والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات) في الصحاح خصه بالشيء خصوصا وخصوصية وخصوصة والفتح أفصح وخصيصى وفي الشرح ليس التقابل بشرط صحة العطف أو حسنه حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجها ويكفي في العطف التغاير فيبقى السؤال على اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما وأقول لا يريد المصنف ان التقابل شرط صحة العطف ولا شرط حسنه وانما يريد ان هذين الوصفين لما امتازا بالتقابل عن بقية الاوصاف المذكورة امتازا بالعطف اظهارا للامتياز هما على بقية الاوصاف (قوله فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الآخر) في الشرح يمكن أن يقال لا نسلم أن العاطف هو المقتضي للاعتداد بكل منهما بل لو ذكرا من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصلا والذي قاله ابن المنير أن الله تعالى لما أراد تفخيم شأن الامر بالمعروف عدد أوصافه وان كان أحد الوصفين يتضمن الآخر تفخيما له وتنويها بالقدرة فدخلت الواو في الوصف الثامن للتغاير بين الوصفين في اللفظ انتهى ما في الشرح وفي تفسير البيضاوي في قوله تعالى والناهون عن المنكر والعاطف هنا للدلالة على انه مع ما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال الجامعون بين الوصفين وفي قوله والحافظون لحدود الله للتنبيه على ان ما قبله مفصل الفضائل وهذا مجملها (قوله ولذلك قالوا سبع في ثمانية أي سبع أذرع في ثمانية أشبار) الاشارة بذلك الى كون السبعة عندهم عددا تاما لكن في وجه تعليل قولهم هذا به خفاء وعدم ظهور فلهذا كشط بعض الفضلاء من نسخته كلمة في واثبت مكانها واوا وهو غير ظاهر لان ذلك لا يلائم ما بعده وهو قوله أي سبع أذرع في ثمانية أشبار ولان ما رأينا من نسخ المغني سوى نسخة هذا الفاضل وفروعها ومن نسخ اعراب أبي البقاء ومن نسخ الصحاح انما هو بكلمة في الا انه مذكور في الصحاح في فصل الذال المعجمة من باب العين دليلا على تأنيث الذراع وهو ظاهر ويمكن أن يكون وجه ما قال أبو البقاء هو ان الثمانية أشبار أقل مقدارا من السبع أذرع والاقل لا يكون ظرفا للاكثر وقد جعل هنا ظرفا له وما ذاك الا لان السبعة عدد تام اذا الشيء بعد تمامه يجعل في ظرف لحفظه وصيانته (قوله ذكرها القاضي الفاضل) هو عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرج بن أحمد بن محيي الدين أبو علي اللخمي العسقلاني المولد المصري الدار كانت ولادته في خامس عشر جمادي الآخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة بمدينة عسقلان وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان ولذلك ينسب البيساني قدم الديار المصرية وتعلق بالانشاء ثم تنقلت به الاحوال الى ان صار صاحب ديوان الانشاء في دولة السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب وبعد وفاته استمر على ما كان عليه عند ولده الملك العزيز ولما توفي الملك العزيز استمر كذلك عند

الافضل نور الدين ولم يزل كذلك الى ان وصل العادل وأخذ الديار المصرية فعند دخوله القاهرة توفي القاضي الفاضل وذلك في ليلة الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنة ست وتسعين وخمسمائة بالقاهرة فجأة وكان من محاسن الزمان رحمه الله (قوله والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين) حكى ابن المنير في الانتصاف عن شيخه أبي عمرو بن الحاجب ان القاضي الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الآية واو الثمانية وكان يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة أبي الجود النحوي المقرى فبين له انه واهم في عدها من ذلك القبيل وأحال البيان على المعنى الذي ذكره الزمخشري من دعاء الضرورة الى الاتيان بها ههنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد وواو الثمانية ان ثبتت فانها ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه القاضي الفاضل واستحسن ذلك منه (قوله وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده) في الجنى الداني وهو معترض من جهة ان دخول الواو على الصفة لم يقل به أحد من النحويين انتهى وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين ولا من الكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكد وأيضا لو صلحت الواو لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضعا لا يصلح للحال نحو ان رجلا رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة يصلح في موضعها الحال لانها بعد نفي وقال نجم الدين سعيد على الوجه الاول ان جار الله العلامة أعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها في أصلها للجمع المناسب للالصاق لانها الآن عاطفة وعلى الثالث أن المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكد الثاني دون الاول وفي الشرح قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لا يصلح لرد ان هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف ويبين من قال به منهم (قوله اذ لا يجوز التفريغ في الصفات) سيذكر المصنف معنى ما ذكره هنا في آخر الباب الثاني باشبع مما ذكره هنا وقد ذكرنا شيأ من ذلك عند الكلام على ان المكسورة الخفيفة (قوله شربت الى آخره) في الصحاح وبنات نعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاثة منها بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر بنو نعش وأنشد أبو عبيدة

تمززتها والديك يدعو صباحها * اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

واتفق سيبويه والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث وفي الشرح الظاهر أن المراد ترك الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثي ساكن الوسط كهند فيجوز فيه الامران انتهى والتصوب النزول (قوله بنو لا بنات) يعني بنات الذي هو حق هذا الاسم الذي هو بنات نعش (قوله والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير) الاشارة بذلك الى بنو وكذلك الضمير المجرور وفي عائد اليه وما اسم ان وشبهه بتشديد الموحدة خبرها وان مع اسمها وخبرها خبر الذي سوغ وفي بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه بدون أن وعلى هذه النسخة فما فيه خبر الذي سوغ وجملة شبهه بجمع التكسير في محل نصب على الحال ولا يصح أن تكون هذه الجملة خبرا عما فيه والمجموع خبرا عن الذي سوغ لانه لا رابط لهذا المجموع بالمبتدا على الذي سوغ (قوله يلومونني في اشتراء النخيل الى آخره) ألوم اسم تفضيل للمفعول أي وكلهم أكثر ملومية ويروى في اشترائي النخيل بياء ساكنة بعد اشتراء هي فاعل المصدر ويروى بدل قومي أهلي (قوله أكلت بنيك الى آخره) الكلأ بغير مد العشب والوبيل الذي يستوخم ولا يوافق المزاج (قوله وحملهما على غير هذه اللغة أولى) هكذا وقع في بعض النسخ بتثنية الضمير المضاف اليه حمل وهو أظهر مما وقع في بعض آخر بافراده وتأنيثه (قوله فهذه أحد عشر وجها) كأنه جعل النصب على اضمار أذم أو أعني وجها واحدا لانهما في المعنى كذلك ولولا ذلك لقال اثنا عشر وجها (قوله وكونه بدلا من الواو الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم) يعني مثله في كونه بدل اسم ظاهر بدل كل من ضمير غائب (قوله وأقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لان الجمعية خفية) يعني انه وان لم يسمع الا مع ما لفظه جمع فحقه ان يصح مع ما معناه فقط جمع من باب أولى لان سبب

دخول هذه الواو بيان معنى الجمع دون لفظه فى الفاعل كما أن السبب فى دخول تاء التأنيث فى الفعل بيان معنى تأنيث فاعله دون لفظه فسقط قول الشارح لا يرد ما قاله فان أبا حيان منع وأسند الى عدم سماع هذا التركيب من العرب ولا يقدح فى كلامه هذا القياس لقيام الفارق وذلك أن الجمع يراعى لفظه فلذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية فى الفعل المسند اليه وأما من فاقدتها الجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل وما استند اليه من تجوز الزمخشرى لما منعه أبو حيان لا ينهض ردا عليه والمصنف معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغى حمل التنزيل عليها (قوله * وقد أسلماه مبعد وحميم *) هذا عجز بيت صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية خرج منها وفى الشرح والمبعد اسم مفعول أريد به من أبعد عن نسب هذا المسلم انتهى وفى بعض النسخ تصحيحه بكسر العين فيها على انه اسم فاعل بمعنى المبعد عن نسب هذا المسلم والحميم القريب الذى يهتم بامره (قوله لانك لا تعطف المبين على المخصص) كل من لفظى المبين والمخصص اسم فاعل فان الاخ على تقدير انه نفس زيد مبين له والوجه لكونه بعض زيد مخصص له وانما لا تعطف المبين على المخصص لان عطفه عليه يشعر بانه مخصص وهو ليس كذلك (قوله * من حوثما سلكوا أدنو فانظور *) هذا عجز بيت صدره * وانني حيثما يثنى الهوى بصرى * وحوث بالحاء المهملة وسكون الواو لغة فى حيث وقد روى البيت بها فى العجز أيضا ومن متعلق بادنوا (قوله * سقيت الغيث أيتها الخيامو *) هذا عجز بيت صدره * متى كان الخيام بذى طلوح * وفى الصحاح الخيمة بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وفى القاموس وأيضا كل بيت مستديرا وثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها فى الحر والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك (قوله كقراءة قنبل واليه النشور وأمنتم قال فرعون وآمنتم) ابدل قنبل همزة الاستفهام واوا فى هذين الموضعين لوجود الضمة قبلها فيهما وعنه فى الهمزة التى بعد هذه الواو المبدلة من همزة الاستفهام أربعة أوجه تخفيفها وتسهيلها وابدالها ألفا واسكانها ولاجل ان ابدالها لوجود الضمة كما قلنا لم يبدل فى ءامنتم به بل قراه فى طه بلفظ الخبر وفى الشعراء بهمزة الاستفهام ومدة بعدها بقدر الفين (قوله وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى) قال الرضى قيل وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قليل انتهى (قوله وابأبى أنت الى آخره) الاشنب من الشنب فى الصحاح وهو حدة فى الاسنان ويقال برد وعذوبة وذر بالذال المعجمة أى فرق والزرنب بفتح الزاى وسكون الراء وفتح النون ضرب من النبات (قوله * واها لسلمى ثم واها واها) فى الصحاح اذا تعجبت من طيب شئ قلت واها له ما أطيبه قال أبو النجم * واها لريا ثم واها واها * يا ليت عينيها لنا وفاها * بثمن يرضى به أباها * (قوله ووى كقوله وى كان من يكن الى آخره) يعنى وقد يقال فى وا التى هو اسم لا عجب وى وذكر صاحب رصف المبانى انها حرف تنبيه معناها على الزجر كما ان ها معناها التنبيه على الحض وقال فى الصحاح فى وى كان الله أن تكون حرف تنبيه والبيت مدرج من بحر الخفيف آخر صدره الحاء من يحبب والنشب بالمعجمة المال (قوله * ولقد شفى نفسى * الى آخره) القيل بكسر القاف القول وعنتر منادى مرخم عنترة واقدم بكسر الميم فعل أمر (قوله والمعنى أعجب لان الله) أعجب بلفظ المضارع وفى الكشاف عند قوله تعالى ويكأنه وى مفصولة عن كان وهى كلمة تنبيه على الخطا ومعناه أن القوم قد تنبهوا على خطائهم فى تمنيهم ثم قالوا كأنه لا يفلح الكافرون أى ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح وهو مذهب الخليل وسيبويه وعند الكوفيين ان ويك بمعنى ويلك وان المعنى ألم تعلم انه لا يفلح الكافرون ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة الى وى كقوله ويك عنتر أقدم وانه بمعنى لانه واللام لبيان المقول لاجله هذا القول (قوله كأننى حين الى آخره) تكلمنى بالمثناة الفوقية وفى الصحاح تيمه الحب أى عبده وذلله فهو متيم

(حرف اللام ألف)

(قوله توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف) يعنى ان الالف التى هى همزة كما جعلت وصلة للابتداء باللام الساكنة المعرفة جعلت اللام وصلة للتلفظ بالالف التى هى مدة ليتقارضا لاتفاق الالفين فى الاسم والمخرج (قوله لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره) أراد بمضى ذكره مضيه عند عد هذه الحروف اذا وصل العاد الى هذا الحرف الذى الكلام فيه لان اللام قبله باربعة أحرف والالف قبله بستة وعشرين حرفا وفى الشرح والظاهر ان قول المعلمين لام ألف

ليس

ليس خطأ من الوجه الذى ذكره لان الذى مرادهم ذكره لام مفردة وألف مراد بها الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والالف الهوائى ولم يعض ذكر هذا انهم يردان المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا المركبة انتهى وانما عين ابن جنى الالف اسما للهمزة لانها فى أوله كاخوته مما يمكن الابتداء به فى أول اسمه (قوله أقبلت من عند زياد الى آخره) الخرف بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء من الخرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر يقال خرف بالكسر فهو خرف وتكتبان بضم المثناة فى أوله وفتح الكاف وتشديد المثناة الفوقية المكسورة (قوله وأجاب بانه لعله تلقاه من أفواه العامة) فى الشرح نسبة العربى الفصيح الى انه اعتمد فى النطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت اليه وأقول ليس ببعيد لان هذا اللفظ صار مشهورا على الالسنة وهذا العربى لم يقل هذا الشعر الا وهو فى الحاضرة ومخالط العامة (قوله لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة) هذا اشارة الى جواب سؤال يرد على قوله لعله تلقاه من أفواه العامة وذلك السؤال هو كيف يصح تلقى العربى الفصيح الالفاظ من العامة وجوابه ان هذه الالفاظ تتعلق بالخط والعربى الفصيح جاز أن لا يكون عارفا بالخط ولا بالالفاظ المتعلقة لان الخط لا تعلق له بالفصاحة وكيف والعرب الاول فصحاء وليس عندهم الخط لان أول من خط بالعربى على الصحيح نزار ابن مرة من أهل الانبار قال الاصمعى ذكروا ان قريشا قيل لهم من أين لكم الكتابة فقالوا من الحيرة وقيل لاهل الحيرة فقالوا من الانبار وروى الكلبى والهيثم بن عدى ان الناقل لهذه الكتابة من الحيرة الى الحجاز هو حرب بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف جد معاوية وكان قدم الحيرة ثم عاد الى مكة بهذه الكتابة وقيل لابى سفيان بن حرب ممن أخذ أبوك هذه الكتابة فقال من أسلم بن سدرة وقال سألت أسلم ممن أخذت هذه الكتابة فقال من واضعها نزار بن مرة فحدوث هذه الكتابة قبل الاسلام بقليل والحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة وكذلك الانبار فسقط قول الشارح هذا ساقط لان ما صدر عنه لفظ لا خط ولعل مراد أبى النجم تكتبان لاما وألفا وليس مراده لام ألف الذى هو حرف مركب بقصد به لا فيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون ألف ومراده انه تارة يمشى مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشى معوجا فتخط رجلاه خطا شبيها باللام فهذا يمكن ان يحمل عليه قول العربى مع ما فيه يعنى من البعد والتكلف (قوله وقد مضى ان التحقيق ان لا يعد هذان) مضى ذلك فى أواخر الواو المفردة ولو قال نحو هذين لكان أحسن (قوله الرابع ان تكون علامة الاثنين) يعنى فى الفعل لانه سيقول ان ألف التثنية لا يجوز ان تعد من هذه الالف التى ترجم لها (قوله الفيتا عيناك عند القفا) هذا صدر بيت عجزه أولى فاولى لك ذا واقيه وأولى افعل من الولى وهو القرب والثانى تأكيد للاول وهو دعاء معترض بين الحال وهو ذا وبين صاحبها وهو الكاف فى عيناك وواقيه فاعله بمعنى المصدر والمعنى لكثرة التفاته الى ورائه عند الهرب وجدت عيناه عند قفاه ويقال الفيت الشئ وجدته وتلافيته تداركته (قوله ورمى وما رمتا يداه الى آخره) صابنى لغة فى أصابنى يعنى انه نظر اليه فاصاب فؤاده بسهم مخالف لعادة السهام فانه معذب بعدم اهلاك المصاب بسرعة وتلك مريحة باهلاكها المصاب بسرعة (قوله فبينا نسوس الناس الى آخره) تقدم الكلام عليه فى ما (قوله بينا تعانقه الكماة الخ) تعانقه بفتح المثناة الفوقية فى أوله وفى آخره هاء الضمير والكماة بضم الكاف جمع كمى بفتحها وكسر الميم وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه والروغ بالغين المعجمة مصدر راغ الى كذا مال اليه سرا والسلفع بالسين المهملة والفاء من الرجال الجسور ومن النساء الجريئة ومن النياق الشديدة (قوله يا يزيد الى آخره) هذا مثال للمنادى المستغاث والآمل الراجى اسم فاعل من أمل يأمل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يا عجبا لهذه الفليقه) تمامه هل تذهبن القوباء الريقه قال ابن السيد وهذا البيت لاعرابى اصابته القوباء فقيل له اجعل عليها شيأ من ريقك وتعهدها بذلك فانها تذهب فعجب من ذلك ويروى هل تغلبن القوباء الريقه برفع القوباء فمن نصبها كان المعنى على ما تقدم ومن رفعها كان المعنى ان الاعرابى كان يعتقد ان الريقة تبرئ من القوباء فسمع قائلا يقول ان الريقة لا تبرئها فانكر ذلك والفليقة على وزن فعيلة بالفاء فى أوله والقاف فى آخره الداهية والقوباء بضم القاف وفتح الواو وبالمد داء معروف ينقشر ويتسع ويعالج بالريق (قوله حملت أمرا عظيما الى آخره) مثال للمندوب وقبله نعى النعاة أمير المؤمنين لنا * يا خير من حج بيت الله واعتمرا وبعده فالشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكى عليك نجوم الليل والقمرا واطاعت به قويت عليه وعمر هو أمير المؤمنين بن عبد العزيز الاموى الامام العادل ولى الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد الملك فى صفر سنة تسع وتسعين ولما ولى قدمت له

افراس الخلافة فلم يركبها وركب فرس نفسه ومنع من لعن الامام على بن أبى طالب آخر الخطبة وكان ذلك من فعل بنى أمية وجعل مكانه ان الله يأمر بالعدل والاحسان وحج خمس حجات ومات بدير سمعان سنة احدى ومائة ومناقبه رحمه الله كثيرة ثم اعلم ان المغالبة يبنى الفعل لها على فعل بفتح العين يفعل بضمها نحو ضاربنى فضربته يضاربنى فاضربه الا اذا كان الفعل معتل العين أو اللام فانه لا ينقل الى يفعل بالضم بل يبقى على الكسر نحو بايعنى فبعته أبيعه ورامانى فرميته أرميه وعلى هذا حمل الجوهرى قول جرير تبكى عليك نجوم الليل والقمرا أى ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر فى البكاء ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكاسفة أى انها لم تكسف نجوم الليل والقمر لعدم ضوئها وقيل يريد الواو التى بمعنى مع أى الشمس تبكى ونجوم الليل والقمر ثم حذفها وهذا بعيد (قوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا) هذا عجز بيت للاعمش صدره وذا النصب المنصوب لا تنسكنه أى لا تنسكن له أى لا تذبح نسيكة تتقرب بها اليه (قوله من طلل كالاتحمى انهجا) هذا عجز بيت صدره ماهاج أشجانا وشجوا قد شجا والاشجان جمع شجن بفتحتين وهو الحزن والشجو أيضا الحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا أحزنه والطلل ماشخص من آثار الديار والاتحمى بهمزة مفتوحة فمثناة فوقية ساكنة فحاء مهملة مفتوحة فميم فياء نسبة ضرب من البرود وانهج بفتح الهمزة وسكون النون وفى آخره جيم فعل ماض بمعنى خلق وبلى (قوله أعوذ بالله من العقراب) هذا بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده الشائلات عقد الاذناب وانما وصف العقرب بالجمع وهى مفردة لان المراد بها الاستغراق كما فى قولهم الدينار الحمر والدرهم البيض حكى ذلك الاخفش وأجازه جماعة منهم ابن مالك وان كان الجمهور على منعه (قوله وهى ألف انا عند البصريين) انما قيد بالبصريين لان الكوفيين عندهم الضمير مجموع الهمزة والنون والالف (قوله ولا ألف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا) يعنى فى حرف الهاء وان التحقيق ان لا تعدها التأنيث نحو رحمه من الكلمات لانها جزء كلمة لا كلمة فاللام متعلقة بلا يجوز وهو تعليل لعدم جواز عد هذه الالفات فى حرف الالف هنا وتقريره ان هذه الالفات ابعاض كلمات وكلامنا فى الالف التى هى كلمة مستقلة الا انه لو قال لما يأتى لكان أحسن لانه سيقول هذا فى حرف الياء نحو ثلاثة أسطر

(حرف الياء)

(قوله يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا) فى الكشاف ويا حرف وضع فى أصله لنداء البعيد وأما نداء القريب فله أى والهمزة ثم استعمل فى مناداة من سها وغفل وان قرب تنزيلا له منزلة من بعد فاذا نودى به القريب المفاطن فذلك للتأكيد المؤذن بان الخطاب الذى يتلوه معنى به جدا فان قلت فما بال الداعى يقول فى جؤاره يارب ويا الله وهو أقرب اليه من حبل الوريد قلت هو استقصار منه لنفسه واستبعاد لها مما يقربه الى رضوان الله تعالى مع فرط التهالك على استجابة دعوته والاذن لندائه وفى الانتصاف وهو اقناعى فان الداعى يقول فى دعائه يا قريبا غير بعيد يامن هو أقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا الكلام من الانتصاب فى مقام البعد انتهى وأقول ان هذا الكلام من الداعى غير مناف لانتصابه فى مقام البعد ولا بعيد منه لان المراد استقصار نفسه واستبعادها مما يقربه الى رضوان الله وأراد المصنف بالبعيد حكما ما ينزل منزلة البعيد لكونه نائما أو ساهيا حقيقة أو بالنسبة الى الامر الذى له يناديه يعنى انه أبلغ من علو الشأن الى حيث ان المخاطب لا يفى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد (قوله وقيل هى مشتركة بين القريب والبعيد) كذا قال ابن الحاجب وعبارته يا ينادى بها القريب والبعيد قال الرضى وما ذكره أولى لاستعمالها فى القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز فى أحدهما خلاف الاصل (قوله الا يا اسقيانى قبل غارة سنجال) هذا صدر بيت عجزه من بحر الطويل للشماخ بمعجمتين وتشديد الميم وعجزه وقبل صروف عاديات واوجال وسنجال بمهملة مكسورة فنون ساكنة فجيم اسم موضع والصروف جمع صرف كفلس وهى حوادث الدهر (قوله يالعنة الله الى آخره) يروى والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على محل المجرور قبله فانه مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان بكسر السين وعن السمعانى فى الانساب فتح السين وعن الخوارزمى الصحيح فتح السين ومن جار تمييز (قوله فهى للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا ربك) يقع فى بعض النسخ بدل قبلهما بعدهما وهو سهو من النساخ والآيتان الاوليان مثال لوقوع الامر بعد النداء

النداء والآية الثالثة مثال لوقوع الدعاء بعده (قوله والا فهى للتنبيه) أى وان لم يلها دعاء أو أمر فهى للتنبيه كالتى وليها ليت نحو ياليتنى والتى وليها حبذا نحو * ياحبذا جبل الريان من جبل * والتى وليها رب نحو يارب ساريات ما توسدا والله أعلم

﴿قوله الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة﴾

يجوز ان يكون من الكتاب خبر الباب الثانى وفى تفسير الجملة خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف و يجوز ان يكون الباب الثانى خبر مبتدا محذوف ومن الكتاب حال من الخبر وفى تفسير الجملة خبر مبتدا محذوف وفى الشرح الباب مبتدا والثانى صفة له وفى تفسير الجملة خبره ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم فى الظروف واما حال من المبتدا على حد ما أجازه سيبويه فى قول الشاعر * لمية موحشا طلل * اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به فكذا ما نحن فيه واما صفة للمبتدا مؤكدة بان تقدر متعلقه معرفة أى الباب الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت لم لا يجوز أن يكون حالا من الضمير المستكن فى الثانى اذ هو اسم فاعل من ثنى يثنى قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير وأقول فى كون الثانى هنا اسم فاعل من ثنى يثنى وكونه لا يكون مشتقا الا اذا كان بمعنى التصيير نظر وذلك انهم قالوا فى باب العدد يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من الثانى فى التذكير ومتصلا به فى التأنيث ويستعمل مفردا نحو ثانى وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا مع ما اشتق منه كثانى اثنين ومع ما يليه ما اشتق منه كثالث اثنين وهذا الاخير هو الذى بمعنى التصيير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق على ان الشارح جعل الثانى وصفا للباب وجمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق قال الرضى ولذلك استضعف سيبويه مررت برجل أسد وصفا ولم يستضعف بزيد أسدا حالا اذ كأنه يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف يعنى ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول (قوله الكلام هو القول المفيد بالقصد) فى الشرح آثر القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بأن القول يطلق على الرأى والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض فى اللفظ انتهى وأقول القول وان أطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة فى الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود وأما اذا قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص فى الحد على كل حال فما ذكره الشارح فى معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة ثم فى الشرح واحترز بقيد القصد عن حديث النائم ونحوه فانه عار عن القصد قال ابن الضائع وهذا غير محتاج اليه لان الصادر من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد قادم مثلا ووافق ذلك قدومه فالفائدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت من مشاهدة القدوم انتهى وأقول كلام ابن الضائع مبنى على ان معنى مفيد محصل فائدة للسامع ولم يفسره المصنف بذلك وانما فسره بما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولا شك أن قول النائم مثلا زيد قادم يدل على معنى يحسن السكوت عليه فلا بد من اخراجه بقيد القصد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما) الاول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن الفاعل لا فاعل كما هو مذهب الزمخشرى والثانى والثالث يحتمل أن يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وأن يكونا لما كان بمنزلة المبتدا والخبر اما كون نحو أقائم الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل وأما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلعدم الخبر لان المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الاكثرين وأما كون نحو كان زيد قائما بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على أن المرفوع بكان ليس فاعلا وانما هو بمنزلة الفاعل وأما كونه بمنزلة المبتدا والخبر فلان مرفوع كان ومنصوبها مبتدا وخبر فى الاصل هذا ولكن كلامه فى انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صريح فى ان نحو أقائم الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بانه بمنزلة

المبتدا والخبر وصريح فى ان نحو كان زيد قائما جملة فعلية وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل وأما الرابع وهو ظننت زيدا قائما فلما كان بمنزلة المبتدا والخبر لكن باعتبار مفعوليه لانهما فى الاصل مبتدا وخبر وفى الشرح وأما الثالث وهو كان زيد قائما فيحتمل أن يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا وأما الرابع وهو ظننته قائما فاراده فيما يتنزل منزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر فان قلت لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعول الاول والثانى فانهما مبتدأ وخبر فى الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدا والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل فى كل واحد منهما وأقول لا نسلم انه لو كان كذلك لزم كونهما جملة اسمية بعد دخول الناسخ وانما اللازم انهما بمنزلة الجملة الاسمية على ان فى شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضى انهما بعد دخول الناسخ جملة يسلط الناسخ على جزئيها فانه قال فى باب ظن ومن الافعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدا والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين انتهى (قوله ولهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس) قال الرضى والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أولا كالجملة التى هى خبر المبتدا فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وفى الشرح ظاهر كلام الاندلسى فى شرح المفصل ان كونهما مترادفين رأى الجميع فانه قال فى باب المبتدا والخبر الجملة والكلام فى اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام فى مختصره فى الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يعدو هما فانه اصطلاح عمل به هؤلاء وتواطؤا عليه وما قاله المصنف اصطلاح لقوم آخرين فليس توهيم أولئك بناء على اعتبار اصطلاحه باولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة فى الاصطلاح وأقول ليس هذا من الاختلاف فى الاصطلاح حتى لا يتأتى المشاحة فيه وانما هو من الاختلاف فى نقل الاصطلاح فيتأتى المشاحة فيه والتوهيم (قوله وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة) فى الشرح ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها أعم منه على رأيه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا لان قوله ويسمى الجملة ظاهر فى ان لفظ الجملة موضوع للمعنى الذى وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية واذا كان لفظ الجملة موضوعا للمعنى الذى وضع له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مرادفا للفظ الكلام لان المترادفين هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد وانما قال ظاهر قول صاحب المفصل لاحتمال قوله ويسمى الجملة احتمالا مرجوحا ان لفظ الجملة تطلق عليه لانها أعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر من الكلام جزم ابن الحاجب بترادفهما فى شرحه فقال وقوله يسمى يجوز أن يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظتين وضعتا للذات واحدة احداهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث هنا أحسن لان الجملة مؤنثة وهى خبر عنه يعنى فى الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم دخل الفعل أعنى يسمى (قوله اما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه ان يعدها ثمان جمل) فى الشرح بل كان من حقه ان يعدها على مساق رأى المصنف تسعا والتاسعة هى قوله يكسبون فان قلت لم يعدها لانها خبر كان فهى من تمام الثامنة قلت فيلزم ان لا يعد آمنوا جملة لانها خبر ان ثم ليس فى كلام الزمخشرى ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض اما الزمخشرى فانه قال فى الكشاف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان أهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه واما ابن مالك فقال فى باب الحال فى شرح التسهيل قال الزمخشرى فى الكشاف ان ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وأفامن أهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى (قوله على الخلاف فى انها فعلية أو اسمية) فى الشرح اجراء الخلاف ههنا غير ظاهر لانه بصدد ما لزم على كلام الزمخشرى وهو يرى ان هذه فعلية ليس الا (قوله والزمخشرى يرى ان وصلتها هنا فاعلا ثبت) هكذا وقع فى أكثر النسخ وهو ظاهر لان المراد بان لفظها وهو مفعول أول ليرى وفاعلا مفعول ثان له وفى بعض النسخ ان ان وصلتها هنا فاعلا وهو غير ظاهر لان المراد بان الثانية لفظها وهى اسم ان الاولى وفاعلا خبرها وان الاولى مع اسمها خبرها

خبرها

وخبرها سدت مسد مفعولى يرى ولا يصح أن يكون فاعلا خبر الان مع نصبه (قوله وهذا هو التحقيق) يعنى عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جمل الاعتراض فى هذه الآية ثلاثة وفى الشرح وهذا لا تحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو ان أهل القرى آمنوا واتقوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم ان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما فسيأتى فى الجملة الاعتراضية ان وان شطت نواها من قوله * لعلى وان شطت نواها أزورها * جملة معترضة (قوله لان الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة) فيه نظر لانه يؤدى الى أن من قال الاعتراض هنا بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده من مطلق الجملة ۞ انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية ۞ (قوله وهيهات العقيق) قال الرضى اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة لا خبر لها كما فى اقائم الزيدان وليس بشئ لان معنى قائم بمعنى الاسم وان شابه الفعل فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع فى قولك تسمع بالمعيدى مبتدأ وان كان لفظه فعلا وما ذكر بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية (قوله وكان زيد قائما) قال التفتازانى عند قول صاحب الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار فى قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن فى لكم لكن اللائق بالنظر النحوى انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يكن قائما به ولهذا لم يعدوه فى الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولا شئ من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوى لان أهل المعانى قالوا ان منطلقا فى كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا (قوله وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه) فى الشرح فيه نظر لان عمل الظرف فى الضمير انما هو عند انتقاله اليه لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد ان أريد عمله فيه انتهى وأقول هذا النظر مبنى على ان الضمير فى عمل عائد على الظرف وهو ممنوع ولم لا يكون عائدا على الفعل المقدر من الاستقرار ولو سلم فالمراد بالبعدية هنا البعدية بحسب الرتبة وهى لا تنافى المعية بحسب الزمان ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه والضمير لا يستتر الا فى عامله كما ذكر المصنف فى حكم الظرف والجار والمجرور بعد المعارف فيكون انتقال الضمير الى الظرف بعد عمله فيه (قوله والتقدير ادعو زيدا) هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ وهو سبق قلم والصواب عبد الله بدل زيدا ۞ باب ۞ (قوله ما يجب على المسؤل عنه ان يفصل فيه لاحتماله للاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين) الضمير فى عنه وفيه واحتماله عائد على ما واللام الاولى لتعليل وجوب التفصيل والثانية للتقوية دخلت على مفعول احتمال لتقوية عامله والثالثة لتعليل الاحتمال ويفصل بكسر المهملة مبنى للفاعل ولا بد فى قوله فيه من تقدير مضاف أى فى جوابه ويعنى باختلاف التقدير اختلافه من غير اختلاف النحويين حتى يصح عطف اختلاف النحويين عليه بأو (قوله وهذا مبنى على الخلاف السابق فى عامل اذا) فى الشرح الذى يظهر لى ان صدر الكلام فى هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها أو ما فى جوابها من فعل أو شبهه أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان المانع من عمل الفعل الواقع فى جملة الجواب قائم وهو فاء الربط فانها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغى أن يقدر فعل يدل عليه الجواب أى أكرم زيدا اذا قام وأقول القائل بان العامل فى اذا هو ما فى جوابها من فعل أو معناه لم تعتبر الفاء فيه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها الا ان تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذى له الصدر جوز ذلك (قوله فان قلنا جوابها) أى ما فى جوابها من فعل أو شبهه وانما اطلق هنا اعتمادا على ما بينه فى الكلام على اذا (قوله ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر) وذلك أن يوم مضاف الى الجملة التى تليه فلا يكون معمولا لشئ منها وانما هو مقدم من تأخير معمول لما بعدها (قوله * فبينا نحن نرقبه أتانا *) هذا صدر بيت عجزه * معلق وفضة وزناد راعى * ومعنى نرقبه نرصده والوفضة بفتح الواو وسكون الفاء وبالضاد المعجمة قال فى الصحاح هى شئ كالجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع الوفاض وقال والزند العود الذى يقدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهى الانثى واذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد وفى القاموس والوفضة خريطة الراعى لزاده وأداته والجعبة من ادم (قوله الثالث نحو

يومان فى نحو ما رأيته مذ يومان) فى الشرح يومان على كل اعراب ذكره مفرد اما مبتدأ أو خبر او فاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل أن يكون جملة اسمية أو فعلية نعم مذ يومان محتمل لهما لا يومان بمفرده وأقول مراد المصنف يومان مع ما يصير بضميمته كلاما لا يومان بمفرده (قوله * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم *) هذا عجز بيت صدره * فقمت للطيف مرتاعا فارقنى * وقد تقدم الكلام عليه فى أم (قوله ولم يذكر الزمخشرى غيره) أى غير مذهب الكوفيين الا انه يقدر الفعل مؤخرا ليكون معموله مقدما فيفيد الاختصاص وليكون على وفق الوجود فان اسمه تعالى مقدم على القراءة وتقدره مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له لان حرف الجر يدل على ان له متعلقا وليس بمذكور ههنا فيكون محذوفا وقرينة تعيين المحذوف فى بسم الله وهو ما يتلوه و يتحقق بعده وهو ههنا القراءة لان الذى يتلوه فى الذكر مقروء فان قيل ينبغى ان يقدر باسم الله ابتدئ لان الابتداء لعمومه أولى بالتقدير كما يقدر فى الظرف المستقر الحصول والكون أجيب بانه آثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله بسم الله تعالى بخلاف تقدير ابتدئ والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص هذا ولكن قول الزمخشرى بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله بالابتداء يشعر بان المقدر ابتدئ فكانه أشار فى الموضعين الى استواء الامرين كذا فى حاشية التفتازانى (قوله التاسع قولهم ما جاءت حاجتك) أول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء رسولا اليهم من على رضى الله عنه وفى الشرح عد هذا المثال مما ينبغى ان يفصل فى الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس فيه ولا احتمال انتهى وأقول هذا المثال مما ينبغى ان يفصل فيه على القول بان استعمال جاء بمعنى صار مطرد وعلى وقوع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك الاندلسى وابن الحاجب عن بعضهم قال الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء فى ما جاءت حاجتك وقعد فى قعدت كانها حربة الموضع الذى استعملتها فيه العرب وطرد ذلك بعضهم (قوله وذلك ان قدرته مفعولا معه) أى اذا قدرت موسى فى هذا المثال مفعولا معه لانه حينئذ لا بد من تقدير فعل ليكون المفعول معه منصوبا به فان قدرته كان فاخبر وان قدرته يصنع فما مفعول به (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) اما نصبه على الخبرية فعلى تقدير كيف يكون واما نصبه على الحالية فعلى تقدير كيف يصنع ۞ * انقسام الجملة الى صغرى وكبرى * ۞ (قوله وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن فى نون انا) رد المصنف هذا فى الكلام على ان المكسورة المخففة بان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت وحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة فى التقدير (قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها الى آخره) هذا البيت لابى نواس والضمير المضاف اليه فواقع عائد الى الخمر والفواقع جمع فاقعة وهى النفاخة التى تعلو الماء كالقارورة وفى الكشاف وعن المأمون ان ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ نظر اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در أبى نواس كانه أبصر هذا حيث يقول كان صغرى وكبرى من فواقعها البيت (قوله وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان) فى الشرح ورأيت لهذه البلاد الهندية فى شرح المفصل للفخر الاسفندرى ما نصه قلت لقول أبى نواس وجه صحيح وهو ان يكون تقديره كان صغرى فواقعها او كبرى فواقعها فحذف من الاول مضافا اليه لدلالة الثانى عليه ومن لا تضر لانها للبيان ونحوه باب حديد وباب من حديد وهما بمعنى وقد ظفرت بمثل هذا التصحيح فى شرح سر الصناعة فى قوله * ولا بك موقف منك الوداعا * أى موقفك انتهى وأقول مقتضى قول الفخر فحذف من الاول الى آخره ان كبرى فى البيت مضافة الى فواقعها من غير زيادة من بان تكون بيانية وفى ذلك نظر ولا يفيده كون الاضافة وقطعها على جعل من بيانية بمعنى واحد لان المانع صناعى لا معنوى وأما ولا بك موقف منك الوداعا فقالوا انه من القلب الداعى الى اعتباره أمر من جهة اللفظ وهو وقوع موقع ما هو المبتدأ نكرة وما هو الخبر معرفة والاصل ولا بك موقف الوداع موقفا منك (قوله بين ذراعى وجبهة الاسد) هذا عجز بيت للفرزدق صدره يا من رأى عارضا أسر به (قوله اذا غاب عنكم أسود العين الى آخره) المراد باسود العين هنا جبل والآثم جمع آلام بمعنى اثيم لان افعل يجمع على افاعل وفعيل لا يجمع عليه ۞ * وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها * ۞ (قوله اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا) بان يكون الفه منقلبة عن همزة هى فاء الكلمة اذ اصله أأتى مضارع أتى (قوله وينبغى ان يجرى هنا الخلاف الذى فى المسألة قبلها) وهو ان الظرف الواقع فى موقع الخبر هل العامل فيه اسم فاعل لان الاصل فى الخبر ان يكون مفردا وهو مذهب الاخفش تصريحا ومذهب

سيبويه ايماء والصحيح عند ابن مالك وأتباعه أن العامل فيه فعل لان أصل العمل للفعل وهو قول الفارسي والزمخشري وغيرهما ونسب الى سيبويه وفي الشرح وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف في المسألة السابقة واحال عليه لشهرته وفي قوله وينبغي اشعار بانهم لم يصرحوا به أيضا هنا انتهى ولا يخفى انه وان لم يذكره في المسئلة السابقة صريحا فقد أشار اليه حيث قال اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر (قوله الاحمر ولي مستطاع رجوعه) هذا صدر بيت عجزه فيرأب ما أثأت يد الغفلات وقد تقدم الكلام عليه في الابفتح الهمزة وتخفيف اللام (قوله بناء على ماقدمنا) يعني في التنبيه الاول من التنبيهين السابقين وهو قوله وقد يقال كما تكون الكبرى مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه

﴿الجمل التي لا محل لها من الاعراب﴾

(قوله الثاني الجملة المنقطعة مما قبلها نحو مات فلان رحمه الله) في الشرح مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها مما قبلها لفظا أو معنى فالاول كالامثلة التي أوردها فان جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى اذ لا رابط لفظيا يربطها والثاني نحو أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الربط المعنوي مفقود كما يقوله المصنف بعد من ان اعادة الخلق لم يقع بعد فيقرر برؤيتهم مع ان الربط اللفظي موجود وهو حرف العطف (قوله ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا السؤال المقدر) قالوا وهو ثلاثة اضرب لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف أنت قلت عليل * سهر دائم وحزن طويل فسهر دائم جواب السؤال مقدر عن سبب علته كانه قال ما سبب علتك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته مطلقا الا عن سببها الخاص بان يقال هل علته كذا وكذا ولاسيما السهر والحزن فانه قل ما يقال هل سبب علته السهر والحزن لانهما أبعد اسباب المرض واما عن سبب خاص نحو وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد واما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قال سلام في الآية وصدقوا في البيت (قوله زعم العواذل الى آخره) في القاموس الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضده وأكثر ما يقال فيما يشك وفي شرح التلخيص لبهاء الدين السبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا بضمير المذكورين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث وفي الشرح والجواب ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكورين جائز فالمعنى زعم الجماعات العواذل المذكور انتهى وهذا الجواب ذكره التفتازاني في مطوله في الكلام على هذا البيت وعبارته والعواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا والغمرة الشدة ولا تنجلي لا تنكشف (قوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع) هذا تعليل لبطلان كون جملة لا يسمعون صفة أو حالا وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يتسمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي حال كونه لا يسمع واحدى الحالين لازمة للاخرى فلا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليمني بأن الصفة هنا كاشفة فلابد من حصولها للموصوف قبل وصفه والالم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسميته الشئ باسم ما يؤول اليه فمجاز والاصل الحقيقة وأقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك (قوله وانما هي استئناف نحوي) في الشرح ولك ان تقول اذا جعل استئنافا نحويا كان اخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما أخبر عنه فيكون المصنف قد وقع فيما فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضا فتخصيص التقدير بحالة الاستئناف يكون تحكما وأقول يمكن الجواب عن أصل السؤال بانه اذا جعل استئنافا نحويا يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم (قوله ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا) في الشرح انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما أشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال

عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضى للحفظ منهم فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستئناف البيانى لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر (قوله الا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى) هذا صدر بيت من معلقة طرفة وعجزه وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى (قوله واستضعف الزمخشرى الجمع بين الحذفين) قال ابن المنير ان اجتماع حذفين سائغ كما فى قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا الان الاصل لئلا تضلوا فحذف الجار وحرف النفى قال اليمنى وهذا غير وارد على الزمخشرى لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا أقول ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام وان و برفع الفعل وما أورده ابن المنير عليه ليس كذلك (قوله قلت الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كما فى قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه) فى الشرح وهو ضعيف اما أولا فلا نسلم ان الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به فى الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر أو غيره واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذى يقدره هو صاحب الحال لا يمتنع فى الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق وأما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له فى كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال الامير لطلوم ادخل السجن خالدا فى عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال عدوا مريدين بما ارتكبوه من جريمة الكفر وأقول الدليل على ان الذى يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان فى الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون فى مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون مقدر الحال صاحبها ويمتنع فى الآية ان تكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم سماعهم فى حال عدم سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر ولكانوا متصفين بالحال المقدرة فى وقت تقديرها والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها فى وقت تقديرها بل بعده كما فى المثال وقوله ولا يريدونه نفى لتقديرهم هذه الحال مريدا كما ان قوله لا يقدرون نفى لتقديرها مقدرا وانما قال ذلك لانه قال فى حرف الالف فى اذا فى الفصل الثانى فى خروجها عن الاستقبال انهم يقدرون مقدرا الصيد به غدا وأوضح منه ان يقال مريدا به الصيد به غدا ثم لا يخفى ان كلمة عدم فى قول الشارح ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به فى الغد من طغيان القلم (قوله الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم) فى الشرح ثبت فيما رأيته من نسخ الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيها انما هى بالواو لا بالفاء (قوله والصواب انه ليس فى جميع القرآن وقف واجب) يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوى بان مراد النافى الواجب عند الفقهاء ومراد المثبت الواجب عند القراء (قوله الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض) أبو حاتم هو سهل بن محمد السجستانى النحوى اللغوى نزيل البصرة قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابى زيد وابى عبيدة والاصمعى بيعت كتبه بعد وفاته باربعة عشر ألف دينار على ما حكاه الوزير القفطى قال ابن دريد مات أبو حاتم بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين والاشارة بذلك ليس الى الاستئناف الذى قد يخفى بل الى مطلق الاستئناف لان المصنف لم يذكر عن ابى حاتم الا ان الاستئناف تثير جيد و يبقى كونه خفيا من قول المصنف لظهور ان تثير متصل بما قبله لا منقطع عنه قال صاحب الكشاف ولا الاولى للنفى والثانية مزيدة لتوكيد الاولى لان المعنى لا ذلول تثير وتسقى على ان الفعلين صفتان لذلول كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية وقال صاحب البحر تثير صفة لذلول وهى صفة داخلة فى حيز النفى أى لا تثير الارض فتذل ولا تسقى الحرث نفى معادل لقوله لا ذلول والجملة صفة والصفتان من حيث المعنى متوافقتان فى الفعلية لان تثير منفى من حيث المعنى كما ان تسقى كذلك والمعنى لم تذلل بالعمل لا فى حرث ولا فى سقى وقال الحسن كانت تلك البقرة وحشية فلذلك وصفت بانها لا تثير الارض بالحرث ولا يسنى عليها فتسقى وقيل المعنى تثير الارض من البطر اذ من عادة البقر اذا بطرت ان تضرب بقرونها واظلافها فتثير تراب الارض (قوله ورده أبو البقاء بان ولا انما تعطف على النفى) فى الشرح العاطف انما هو الواو فقط لا مجموع قوله ولا والمصنف ترك هذا التعقب مع شغفه بمناقشة أبى البقاء وأقول لابى حاتم ان يمنع ان لا تسقى معطوف وانما هو حال وعبارة ابو البقاء ليس فيها وان لا تعطف ونص ما فى اعرابه تثير فى موضع نصب حالا من الضمير فى ذلول تقديره لا تذل فى حال اثارتها ويجوز ان يكون

اتباعا

تنبيه هذان الاولان ما ذكرهما ابو حيان عن سيبويه ان الحال يجيء من النكرة ... للوق النكرة ههنا ... ما الذي يظهر انه جائز كما نص عليه في المبتدا ... ما اشار اليه ابو حيان ههنا من ان الرابع ١٢١ العموم مستثنى ... عليه زيد لا رجل في الدار ... في الجزء الثاني ...

اتباعالذلول وقيل هو مستأنف أي هي تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير الارض ولم تكن تسقي الزرع وهو قول بعيد الصحة لوجهين أحدهما انه عطف عليه قوله ولا تسقي الحرث فنفي المعطوف فيجب ان يكون المعطوف عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مررت برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد بغير واو كذلك يجب ان يكون هنا والثاني انها لو أثارت الارض لكانت ذلولا وقد نفى ذلك انتهى (قوله ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت) يجاب عن هذا بمنع ان الواو من ولا يلتفت للعطف بل هي للحال ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف عليه وكلام أبي البقاء على مانقلناه عنه ظاهر في أنه فيما كان بمعناه (قوله واغا وجه الرد ان الخبر لم يأت بان ذلك من عجائبها) فيه نظر اذ لا يلزم من عدم اتيان الخبر بان ذلك من عجائبها عدم كونه من عجائبها بل جاز أن يكون من عجائبها وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه منه (قوله و بأنه كان يجب تكرار لا في لا ذلول) في الشرح قد يكون أبو حاتم ذهب الى أن لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به البيضاوي وغيره مثل غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد لكن لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجة الى التكرير لانك لو قلت غير ذلول اكتفي به والتكرير انما هو في حرف النفي وهذه اسم لا حرف وأقول وقد يكون أبو حاتم لا يقول بوجوب تكرار لا في الصفات وهو قول المبرد ومن وافقه (قوله أحدهما ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد) في الشرح ليس زيد مما يحتمل أن يكون استئنافا لانه مفرد والكلام في الجمل وأقول هذه مناقشة في غاية السهولة لان زيدا يحتمل الاستئناف لكن باعتبار ماينضم اليه و يصير به كلاما (قوله قال الزمخشري الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل) في الكشاف فان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة لبطانة وكذلك وقد بدت البغضاء كأنه قيل بطانة غير آليكم خبالا بادية بغضاؤهم وأما قد بينا فكلام مبتدا وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة انتهى وفي حاشية التفتازاني قوله كيف موقع هذه الجمل يعني لا يألونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم لظهور أن قوله وما تخفي صدورهم أكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتوكيد لقوله لا يألونكم خبالا فحكمه حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه لا موقع بين الصفتين تعين انه صفة وقوله وأحسن منه أي مما ذكر وذلك لما في الاستئناف من الفوائد وما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود أو ابهامه وهو تقييد النهي بكون البطانة على هذه الصفات وليس معنى قوله مستأنفات كلها ان الكل علة واحدة بالاجتماع بل ان كلا منها علة للنهي بالاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما في قوله تعالى ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصوا أو بمعنى انها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق علة السابق الى أن تكون الاولى علة للنهي ويتم التعليل بالمجموع أي لا تتخذوا منهم بطانة لانهم لا يألونكم خبالا لانهم يودون شدة ضرركم بدليل انه قد بدت البغضاء من أفواههم وان كانوا يخفون الكبير لكن لا يحسن ذلك في قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضاء من أفواههم ويصلح تعليلا للنهي أي فانا بينا الآيات الدالة على وجوب معاداة أعداء الله تعالى وان كان الاحسن أن يكون ابتداء كلام ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفات كلها اشارة الى ماسواه انتهى (قوله وتبعه على هذا رجلان لخصا من تفسيره اعرابا) هما السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين كل واحد منهما لخص اعرابا الا أنهما اجتمعا على تلخيص اعراب كما قد تشعر به عبارته (قوله أحدها نحو أقوم من قولك ان قام زيد أقوم) قال الرضي اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا في ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى أن يقال تغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا أي معمولا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا للنهي (قوله ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا) وجه التأييد ضعف أداة الشرط حينئذ عن العمل في الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فيتأتى فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا اذ لم تضعف الاداة عن العمل في الجواب لعملها في الشرط حينئذ ولا يتأتى دعوى الاستئناف فالضمير في قوله

يؤيده لرأى سيبويه والاشارة بذلك الى أقوم من قولك ان قام زيد أقوم وفى الشرح وجه التأييد انه استقر من قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم مجىء الشرط بصيغة الماضى أو المضارع المقرون بلم ولا يجىء على خلاف ذلك الا فى الضرورة (قوله والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة ومابعدها) فى الشرح هذا الكلام ظاهر فى أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما يأتى له من أن الجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط جازم فى محل جزم وأقول بل هذا الكلام ظاهر فى أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء وان المحل لمجموع الفاء ومابعدها (قوله وليس بشئ لعدم الرابط) فى الشرح بل هو شئ وجه ذلك أن المعنى عند بعضهم بينى و بين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقودا وأقول هذا عجيب فان الرابط اللفظى فى الجملة الاسمية الحالية لا بد منه لفظا أو تقديرا وهو اما الواو أو الضمير أو هما وسيذكر المصنف ذلك فى الباب الرابع فى الاشياء التى تحتاج الى الرابط (قوله الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية) فى الشرح اذا فرض الكلام فى حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف فى الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب أولا فان القائل بان الجملة بعد حتى فى محل جر لا يرى حتى ابتدائية وأقول قد نقل المصنف عن الزجاج وابن درستويه ان الجملة بعد حتى الابتدائية فى موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق حينئذ بينها و بين حتى الجارة قلنا ان هذه لا تقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد (قوله حتى ماء دجلة أشكل) هذا بعض بيت وهو فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل وفى الصحاح دم أشكل اذا كان فيه بياض وحمرة قال ابن دريد انما سمى الدم أشكل للحمرة والبياض المختلطين فيه (قوله وقد تقدم) يعنى فى حرف الحاء فى الكلام على حتى ۞ الجملة الثانية المعترضة ۞ (قوله بين شيئين) يعنى سواء كانا مفردين فى جملة أو كانا جملتين متصلتين معنى وسواء كانت الجملة المعترضة جملة واحدة أو أكثر (قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا *) هذا صدر بيت عجزه * ولم تعبأ بعذل العاذلينا * والربع الدار نفسها أو المحلة واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه قال فى الصحاح الشجو الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا أحزنه وأشجاه يشجيه اشجاء اذا غصصه تقول منه ما شجى يشجى شجا (قوله وقد أدركتنى الى آخره) الحوادث نوازل الدهر والجنة بفتح الجيم الكثيرة والعزل جمع أعزل وهو الذى لا سلاح معه وضعاف وعزل مجروران بالتبعية لقوم (قوله ألم يأتيك الى آخره) يقال نمى الخبر اذا شاع والانباء جمع نبا وهو الخبر واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وقد ذكر بعضهم ان فاعل يأتيك ضمير يعود الى النبا الدلالة الانباء عليه أو انه لبون على حذف مضاف أى ألم يأتيك خبر لبون بنى زياد (قوله * و بدلت والدهر ذو تبدل * الى آخره) فى الصحاح الهيف يعنى بفتح الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعنى بضم الهاء وهى ريح حارة تأتى من قبل اليمن وهى النكباء التى تجرى بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمأل بفتح الشين وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة لغة فى الشمال بفتح الشين والميم و بعدها ألف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور (قوله وفيهن والايام الى آخره) هذا البيت لمعن بن أوس وقبله رأيت رجالا يكرهون بناتهم * وفيهن لا تكذب نساء صوالح وضمير فانه عائد الى الندب المفهوم من نوادب (قوله و بجملة الاختصاص فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث) فى المطول ان جملة الاختصاص فى محل نصب على الحال وكذا قال الرضى أيضا فلا تكون اعتراضية فاى فى أنا أفعل كذا أيها الرجل مضموم والرجل مرفوع كما فى النداء والمجموع فى محل نصب على الحال وتقديره متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام أى اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل أمرين النقل فيكون منصوبا بامقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعنى أو أخص وفى شرح الالفية لولد مصنفها ما يقتضى ان الاختصاص جملة اعتراضية كما قال المصنف وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنا أفعل كذا أيها الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص

على

على معنى متخصصين من بين العصائب ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وأنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غيره فيه تجعل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف والرضى بان من قال انها جملة اعتراضية أراد بحسب الحقيقة ومن قال انها جملة حالية أراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول والد المصنف أولا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث يقتضى أنها حالية وبين كلامه آخرا (قوله نحن بنات طارق) هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة أبي سفيان بن حرب قالته قبل اسلامها في يوم أحد تحرض به المشركين على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده المسك في المفارق والدر في المخانق ان تقبلوا نعانق ونفرش النمارق أو تدبروا نفارق فراق غير وامق والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الايادى قالته حين لقيت اياد جيش الفرس بالجزيرة وكان رئيس أياد بياضة بن رباح بن طارق الايادى وقيل غير ذلك وفي الشرح قولها ونفرش النمارق يقتضى أن يكون الروى سا كنا في الكل وهذه الابيات من منهوك الرجز الا انه دخله القطع والخبن شذوذا (قوله وانى لرام الى آخره) شطت بعدت والنوى جهة القصد من السفر (قوله وذلك على تقدير أزورها خبرا لعل وتقدير الصلة محذوفة) احترز بذلك عما أتى في الثامن من تقدير أزورها صلة وتقدير خبر لعل محذوفا (قوله * لعلك والموعود حق لقاؤه * الى آخره) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل والبداء انتقال الرأى من شئ الى شئ (قوله ياليت شعرى الى آخره) المنى جمع منية وهى التمنى وغدا هنا تامة والجملة بعده في محل نصب على الحال وقد ذكر المصنف في الكلام على أم ان معنى علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك المعنى ههنا جواب هل أغدوا يوما وأمرى مجمع (قوله اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر) أى عن اسم ليت وهو شعرى (قوله ان الثمانين الى آخره) في الصحاح ويقال قد ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر ومنه الترجمان ولك ان تضم التاء لضمة الجيم وفي القاموس ان فيه فتح التاء والجيم كزعفران (قوله وقول ابن هرمة ان سلمى الى آخره) هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ويكلؤها يحفظها وضنت بخلت ويرزؤها ينقصها وهذا بيت واحد من مقفى المنسرح (قوله انى واسطار الى آخره) هذان بيتان من مشطور السريع ونصر الثالث بمعنى العطاء ونصر الاول منادى والثانى تأكيد له على اللفظ قال في الصحاح والنصر العطاء قال رؤبة وأنشد البيت الا انه أنشده بنصب الثانى والثالث وفي العباب ان الصغانى قال أنشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية يانضر نضر بالضاد المعجمة ونضر هذا صاحب نضر بن يسار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء المهملة وهو الخط مثل سبب وأسباب وسيتكلم المصنف على هذا البيت في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل (قوله انى وتهيامى الى آخره) التهيام بمعنى الهيام وهو شبه جنون من العشق وتخلت بالخاء المعجمة تخيت وتوا اتخذ مباءة أى منزلا ثم على قول أبي على الاعتراض في هذا البيت بجملة اسمية خبرية وعلى ما أجازه أبو الفتح بجملة فعلية قسمية (قوله والظاهر أن الجواب فالله أولى بهما) يعنى أنه جواب بحسب اللفظ قائم مقام الجواب بحسب الحقيقة لانه قال في الباب الخامس في الخاتمة التى ذكر فيها الحذوف ان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله أى فليبادر العمل فان أجل الله لآت وذلك انه لا بد من كون الجواب مسببا عن الشرط واتيان أجل الله ليس مسببا عن رجاء لقاء الله تعالى فكذلك ههنا أولوية الله بهما ليست مسببة عن الكون غنيا أو فقيرا وهذا الذى استظهره المصنف هو قول الاخفش ان أو بمعنى الواو والمعنى فالله أولى بالغنى والفقير حيث شرع الشهادة عليهما وهو أنظر لهما منكم ولولا ان الشهادة عليهما مصلحة لما شرعها وقال أبو حيان الجواب محذوف تقديره فليشهد عليه ولا يراعى الغنى لغناه ولا الفقير لفقره وليس فالله أولى بهما هو الجواب بل لما جرى ذكر الغنى والفقير عاد الضمير على ما دل عليه كأنه قيل فالله أولى بجنسى الغنى والفقير أى بالاغنياء والفقراء وفي قراءة أبي فالله أولى بهم ما يشهد بارادة الجنس وقال السفاقسى الجواب فالله أولى بهما والضمير عائد على الغنى والفقر المدلول عليهما بقوله تعالى غنيا أو فقيرا والمشهود عليه داخل جزما كما يقول ان يكن هذا الرجل زيدا أو عمرا فانى أحبهما أى أحب زيدا أو عمرا فيكون الرجل داخلا في ذلك (قوله لان أو هنا للتنويع) أى للتقسيم (قوله فباطل) يعنى لما تقدم من ان أو في الآية للتنويع وان حكمها وجوب المطابقة (قوله نص عليه الابذى) في الشرح هو بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة وذال معجمة منسوب الى أبذة بلد من بلاد الاندلس كذا ضبطته عن شيخنا برهان الدين الاندلسى وهو أعرف ببلاده وفي القاموس في باب الدال المهملة وأبدة كقبرة بلد بالاندلس انتهى وأقول أخبرنى بعض فضلاء الاندلسيين الاخيار انهم لا يقولونها الا بالمهملة وانها

بعد الفرغ الآن وهم يقولونه بالعجمة مع تحريف في لفظها (قوله أحدهما ان أحق خبر عنهما) في الكشاف وحاشيته عند
قوله تعالى يخادعون الله والذين آمنوا ان والله ورسوله أحق ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة على أن المقصود ارضاء الرسول
وانما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصاص الرسول به وكونه منه بمكان وكذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا
الرسول وحده (قوله والثاني ان أحق خبر) في تفسير ابن عطية وتقديره عند سيبويه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن
يرضوه كقول الشاعر نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف ومذهب المبرد ان في الكلام تقديما
وتأخيرا وتقديره والله أحق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عائد على المذكور انتهى (قوله بل في موضع رفع بدلا من أحد
الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك) في الشرح يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه انتهى واعلم
ان المصنف لم يترجم لحذف البدل في الخاتمة التي ذكر بها المحذوف وقضية هذا أنه لا يحذف وأجاز حذفه في هذه الآية وفي
الخاتمة في حذف الحال في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء حيث قال ان التقدير يقولون ما نعبدهم وان هذا المقدر
يحتمل أن يكون بدلا من الصلة اذا كان خبر الذين ان الله يحكم بينهم (قوله لعمري الى آخره) في الصحاح عمر الرجل بالكسر
يعمر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك أي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم أطال الله عمرك وعمرك وهما وان
كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم أحدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشيء يبطل بطلا اذا كان غير حق وهو
صفة لمحذوف أي نطقا باطلا والاقارع بالقاف جمع أقرع (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية)
الذي في الكشاف بنصبه والحق أقول أي ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به (قوله قيل أي فالحق قسمي أو فالحق
مني أو فالحق أنا) هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها بدل فالحق مني فالحق يميني والصواب الاول لان معنى يميني قسمي
فكيف يعطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للباطل ان كان التقدير مني واسم من أسمائه تعالى ان كان التقدير انا ويحتمل
لهما ان كان التقدير قسمي (قوله والتاسع بين أجزاء الصلة) الظاهر أن يقول بين جملتين غير مستقلتين بان تكون الاولى صلة
والثانية عطفا عليها الان ترهقهم ذلة اذا كان معطوفا على الصلة تكون صلة لا جزء صلة والصلة جملة غير مستقلة (قوله ثم انه)
أي كون جملة مالهم من الله من عاصم خبرا عن الذين كسبوا السيآت ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها بان
يقدر فيها رابط يربطها بالمبتدا نحو لهم كما سيشير اليه المصنف (قوله ويحتمل وهو الاظهر) في البحر وأجاز ابن عطية أن يكون
الذين في موضع جر عطفا على قوله للذين أحسنوا ويكون جزاء خبره قوله والذين على اسقاط حرف الجر أي وللذين كسبوا
السيآت جزاء سيئة بمثلها فيتعادل التقسيم كما تقول في الدار زيد والقصر عمرو أي وفي هذا القصر عمرو انتهى وهذا هو
الاحتمال الذي ذكره المصنف الا أن تقرير ابن عطية ظاهر في انه على قول سيبويه في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وتقرير
المصنف ظاهر في انه على قول الاخفش ولا حاجة الى تكلف حمله على قول سيبويه لان المصنف يجيز قول الاخفش لانه قال
في الباب الرابع في آخر العطف على معمولي عاملين وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله وذلك من
العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين) الاشارة بذلك الى قولهم في الدار
زيد والحجرة عمرو وقوله على اضمار الجار عطف على من العطف (قوله ولا أخا فاعلم لزيد) قال الرضي وجاء على قلة لكن لا الى حد
الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف
نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ حتى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ومذهب الخليل وجمهور
النحاة انه مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر أجابوا بان اللام ههنا أيضا
مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه أن يقال انه شابه المضاف فاعطى حكمه من اثبات الالف في أبا
وأخا وحذف النون في غلامي ومسلمي (قوله مكره أخاك) أصل هذا ان شخصا روى في موقف حرب فقيل له في ذلك فقال
مكره أخاك لا بطل (قوله * كان وقد أتى حول كميل * الى آخره) الحول السنة والكميل الكامل والاثافي بالمثلثة جمع اثفية
بضم الهمزة وكسرها مع تشديد المثناة التحتية وهي الحجر يوضع عليه القدر وتشدد الياء في الجمع وتخفف والمثول من الاضداد
يطلق على المنتصبات وعلى الملتصقات بالارض (قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها) هذا مبني على
جواز تقديم الحال المصدرة بالواو وقد منعه المغاربة واجازه الجمهور (قوله كان قلوب الطير الى آخره) هذا البيت لامرئ
القيس

القيس يذكر فيه العقاب وهى معروفة بانها لا تأكل قلوب الطير والحشف أردأ التمر اليابس و رطبا ويابسا حالان من القلوب على معنى رطبا بعضها او يابسا بعضها (قوله ليت وهل ينفع شيأ ليت الى آخره) ليت الثالثة مؤكدة للاولى وأما الثانية فاريد بها نفسها (قوله وما أدرى وسوف الى آخره) تقدم الكلام عليه فى أم (قوله * أخالد قد والله أوطأت عشوة *) هذا صدر بيت عجزه * وما قائل المعروف فينا يعنف * وقد تقدم الكلام عليه فى قد (قوله وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه بهاء الدين السبكى بأن المراد بقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احداهما معمولة للاخرى والا فهى فى حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبران وقوله ويحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ماقبله جملتين معترضتين وفى الشرح يحتمل ان تكون هذه الجملة خبر المبتدا المحذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول أولى والآية مثال لا دليل وأقول فيه نظر اذ لو كان التمثيل على هذا الوجه المحتمل لبينوا انه عليه ولم يطلقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا تكون احداهما معمولة للاخرى (قوله وفى التنظير نظر) يجاب عنه بان فى هذه الآية الثانية اعتراضا واحدا بجملتين لان مجموع جملتى قوله وانه لقسم وقوله تعالى لو تعلمون اعتراض بين قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم وقوله تعالى انه لقرآن كريم ثم احدى الجملتين وقعت اعتراضا بين خبر الجملة الاخرى ونعته وذلك لا يخرج مجموع الجملتين عن كونه اعتراضا واحدا بين شيئين (قوله وقد مر ان الزمخشرى أجاز فى سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ماذكر ابن مالك وزعم أبو على انه لا يعترض باكثر من جملة) فى الشرح ظاهر هذا الكلام انه أخذ لابى على من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه نظر لانه ليس فى كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث فى هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا انتهى وأقول قول أبى على لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ظاهر فى منع الاعتراض بجملتين مطلقا وكذلك فهمه ابن مالك كما دل عليه قول المصنف وقد اعترض ابن مالك الى آخره ثم فى الشرح ولقائل ان يقول لا يلزم من تقدير أية مصدرا او بيت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان تكون هذه المقدرة مفعولا ثانيا لارانى وقوله قد طال بيت غير منيل حال من فاعل أرى أو مفعوله الاول ومنيل اسم فاعل من أنال اذا أعطى (قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين) فى الشرح بل و يتخرج على قول البصريين أيضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول فى ولا معطى لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار وقد ذكر المصنف فى الباب الخامس فى المثال الثالث من الجملة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه السلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين قلت نخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين وهو التعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المفاد هنا بتقديم المعمول من قوله وعلى قولهم أى قول البغداديين يتخرج الحديث وأقول بعد تسليم ان تقديم المعمول من قوله وعلى قولهم لافادة الحصر لا يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقا اعتمادا على ما سيقوله فى الباب الخامس وانما يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم لا وذلك انما هو على قول البغداديين وأما على قول البصريين فيجب تنوينه (قوله لعمرى والخطوب مغيرات الى آخره) المطعن مصدر ميمى يقال طعن اذا سار والمصدر طعن باسكان العين وفتحها وباليته عددته وأكترثت به وهو متعد بنفسه (قوله وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق محذوف أى أرسلناهم بالبينات) فى الشرح كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام لامور شتى خلافه قال الزمخشرى اما ان يتعلق بما أرسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا أى وما أرسلنا الا رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان أصله ضربت زيدا بالسوط وأما برجالا صفة له أى رجالا متلبسين بالبينات واما بارسلنا مضمرا كانما قيل بم أرسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول على كلام واحد واما بيوحى أى يوحى اليهم بالبينات واما بلا تعلمون على ان الشرط فى معنى التبكيت والالزام كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطنى حقى وهب ان المصنف أبطل بعض هذه المحتملات بقوله ولا يستثنى باداة واحدة شيآن ولا يعمل

ماقبل الا فيما بعدها الا فى المسائل الثلاث التى ذكرها فاحتمال تعلقه بلا تعلمون ظاهر لم يبطله شئ فثبت ان وجوب تعلقه بمحذوف منتف انتهى ما فى الشرح (قوله لانه لا يستثنى باداة واحدة شيا آن) فى الشرح كان ينبغى ان يقول باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ماقام الا زيد وعمرو وماضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا جائز باتفاق وأقول لا حاجة الى الاحتراز عماذكر لان ماقام الا زيد وعمرو وماضربت الا بكرا وخالدا لم يستثن فيه باداة واحدة شيا آن وانما استثنى شئ واحد واتبع بالعطف عليه آخر ثم فى الشرح وأما اذا لم يكن ثم عطف ففى المسئلة خلاف فمنع من ذلك جماعة منهم ابن مالك وأجازه آخرون وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع منها هذه الآية ومنها قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبى الآية فانه قال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا فى هذا الوقت على هذه الحال (قوله أو تابعا له نحو ماقام أحد الا زيد افاضل) فى الشرح يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته بالا وهو ممتنع على ماصرح به المصنف فى أواخر هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان ذلك حيث تكون الصفة واقعة فى مركزها الاصلى كما اذا وقع التفريغ فى النعت نحو مامررت باحد الاقائم بالجر فيمتنع وأما حيث تكون الصفة مزالة عن المحل الذى تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل فى التحقيق نظرا الى الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ماقام أحد الا زيد افاضل محلها ان تقع الى جانب أحد الموصوفين والفصل عرض لغرض فلم يكترث به وأقول الفصل الذى عرض هنا الغرض ان كان الا فينبغى ان لا يمتنع التفريغ اذا وقع فى النعت وحده وان كان المستثنى فعدم الاكتراث بهذا العارض لا يؤدى الى لصوق الصفة بالموصوف وانما يؤدى الى لصوقها بالا فينبغى ان يمتنع كلا الصورتين فالاولى الجواب بان ماسيقوله المصنف مذهب الاخفش وماذكره هنا مذهب غيره ثم فى الشرح فان قلت من المعلوم ان البدل فى غير الموجب هو الراجح وزيد هنا مستثنى من احد الواقع فى غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال المصنف عدل عن النطق به كذلك قلت ليس المستثنى منه أحد بمجرده مع قطع النظر عن صفته والاستثناء منه منظور الى الصفة والمستثنى منه المجموع وقد أخر بعضه عن المستثنى فصدق ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل يقدم على بعضه فلذلك نصبه (قوله وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم بان أحدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجونكم) أشار فى هذا التقرير الى ان يحاجوكم على هذا الوجه معطوف على تؤمنوا وان فاعل يحاجوكم عائد الى أحد لانه فى معنى الجمع لكونه فى سياق النفى وفسر أو بالواو لان لا الناهية اذا دخلت على معطوف ومعطوف عليه باو عم النهى كل واحد منهما لان أو لاحد الامرين مبهما وامتناع المبهم من أمرين لا يتصور الا بامتناع مجموعهما (قوله وهو متعلق بمحذوف مؤخر) لان القصد افادة الاهتمام والحصر وذلك بتقديم المعمول ويحاجوكم على هذا الوجه معطوف على يؤتى واو للتنويع وأجازوا ان يكون هدى الله بدلا من الهدى لا خبر الان والخبر قوله ان يؤتى ويكون يحاجوكم منصوبا باضمار ان بعد أو أى حتى يحاجوكم عند ربكم فيغلبوكم لانكم تعلمون صحة دين الاسلام واحد على هذا الوجه ليس بمعنى الجميع لان ذلك لا يكون الا فى نفى بل بمعنى الواحد وهو مفرد عنى به النبى صلى الله عليه وسلم (قوله والثانى ان فى الوجه الاول عمل ماقبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا) فى الشرح فيه نظر وذلك ان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وان الثانى منهما أرجح من الاول فلا يتأتى حينئذ تعليل ذلك بما أورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول من حيث اشتماله على المحذور الذى أشار اليه فتأمله وأقول لم يدع المصنف صحة الوجهين ولم يتعرض فى كلامه لذلك وكون الثانى أرجح من الاول لا ينافى كون الاول مشتملا على محذور أو مكروه ليس فى الثانى بل ذلك سبب لرجحانه على الاول ولو سلم فترجيح المصنف هذا على الاول ليس بالنسبة الى من يمنع عمل ماقبل الا فيما بعدها وليس واحدا من الثلاث المذكورة لان الوجه الاول ليس بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يجيز ذلك وحاصله ان هذا الوجه أرجح من الاول لخلوه عن هذا الذى قيل انه ممتنع واشتمال الاول عليه (قوله ان الثمانين الى آخره) تقدم الكلام عليه وعلى البيتين اللذين بعده من قريب (قوله فيمن ضم الباء) ينبغى ان يقول وقرئ بياء الغيبة احترازا عن من ضمها وقرئ بالتاء خطابا للمؤمنين فان هذه القراءة ليست من تعدى الفعل المتصل الى ضميره المتصل وكان المصنف لم يحترز عنها لان مراده فيمن ضم الباء من السبعة وهذه ليست منهم (قوله فانما يصح فى الآية العطف) هذا جواب شرط مقدر أى اذا تقرر هذا فانما يصح فى الآية العطف ولقائل ان يقول يصح العطف المذكور بدون ماذكر لان التابع

يغتفر

يغتفر فيه مالا يغتفر فى غيره (قوله وقد توهم ما أورده من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع) قال الرضى اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجىء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجىء الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية أو ايقاعية بالاستقراء وأنت فى الطلب لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول المضمون وأما الايقاعية نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وفى الشرح وقرر الحديثى وجه اشتراط الخبرية فى الحالية بان قال الحال وان كانت كخبر المبتدا فى المعنى الا انها حكم خبرى لانها قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع ماقيد بها والانشاء لاخارج له بل يظهر مع اللفظ و يزول بزواله فلا يصلح للقيد ولذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة الا شاذا قالت المجوز لو وقوع الا نشاء خبرا أو صفة بالتأويل بل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتأويل اذ لا فرق انتهى وأقول الامر كذلك فقد قال السيد فى حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصلح ان تقع حالا غير مؤولة بالقول كما فى قوله جذب الليالى ابطئى أو اسرعى والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقوله فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز انتهى وسيذكر المصنف فى أول الكلام على الجملة التفسيرية ان جملة هل هذا الا بشر مثلكم يجوز ان تكون معمولة لقول محذوف هو حال لا يقال هذا مناف للقول بان الحالية لا تكون الا خبرية ولتخطئة من قال فى ولا تضجر ان الواو للحال ولا ناهية لانا نقول ذلك على ان يكون الحال نفس الجملة وهذا على ان يكون مفردا من لفظ القول والجملة مقوله ثم فى الشرح وانظر من أين فهم من كون المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وانما فهم انها لا تقع طلبية وهذا أعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا اشعار له بالاخص وأقول أراد بالطلبية هنا الجملة التى ليست بخبرية دل على ذلك قوله فى صدر المسئلة ان المعترضة تتميز عن الحالية بانها تكون غير خبرية ودل أيضا على انها تنفرد عن الحالية بغير الخبرية وتشترك معها فى الخبرية وذلك مستلزم لكون الحالية لا تكون الا خبرية (قوله وأما قول بعضهم فى قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب) هذا صدر بيت عجزه فآفة الطالب ان يضجرا و بعده اماترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا وصرح المصنف فى الباب الخامس فى النوع الثامن من الجهة السادسة بان ذلك البعض هو الامين المحلى (قوله فقلت ادعى الى آخره) اندى من الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهاب الصوت يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت كذا فى الصحاح وادعو بالنصب ولصوت بكسر اللام و ينادى بكسر الدال ونصب آخره وأنشد صاحب الصحاح هذا البيت فقلت ادعى وادعو فان اندى الى آخره (قوله الثانى انه يجوز تصديرها بدليل استقبال) أى الثانى من الامور التى تميز المعترضة من الحالية ان المعترضة يجوز تصديرها بدليل استقبال بخلاف الحالية قال التفتازانى فى المطول و يشترط فى الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التى تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب فى قولنا يجىء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الجملة وفى حاشية السيد هذا توجيه منقول من كلام الرضى وهو مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذى نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى استبشاع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على أحد والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها (قوله وكالشرط فى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا) فى الشرح قال المطرزى لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا يجوز جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا لمن الحال له كقوله جاء زيد وهو ان يسأل يعط و يكون الحال حينئذ الجملة الاسمية انتهى وفى المطول فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا أم لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك

لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا العدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها (قوله وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال) في الشرح ومن هنا جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث حالا وذلك لان معنى الشرط غير مراد الا ترى ان اللهث قد علق على الحمل وتركه ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب ذليلا دائم الذلالة لاهثا في الحالتين ونظير هذا قولك أحسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل وان أساء حالا مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي يسمونها بان الوصلية والمتصلة انتهى واعلم ان اللام في قول المصنف لان المعنى بمعنى مع كما في قول الشاعر فلما تفرقنا كاني ومالكا • لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وان قوله اذ لا يصح تعليل لمقدر مفهوم من الكلام هو لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه وذلك ان كلامه لما اقتضى ان الجملة الحالية يجب تجردها عن الشرط ورد عليه نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث مع ان المعنى فيه على الحال فاجاب بان جملة الشرط هنا تجردت عنه اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد والاقرب ان تكون اللام للتعليل ويكون معنى قوله لان المعنى لاضربنه على كل حال لان كلمة الشرط هنا تجردت عن معناه ويكون قوله اذ لا يصح تعليل لهذا التعليل (قوله واعلم فعلم المرء ينفعه الى آخره) ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف (قوله الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادبي عيرها الى آخره) انما لم يجز ذلك في الحالية لان المضارع المثبت لما كان على وزن اسم الفاعل وبمعناه وجب ان يربط بما يربط به اسم الفاعل والذي يربط به اسم الفاعل اذا كان حالا انما هو الضمير لا الواو وحادبي بالحاء المهملة تثنية حاد اسم فاعل من الحدو بالدال المهملة وهو سوق الابل والغناء لها وقد حدوت الابل حدوا وحداء ويقال للشمال حدو لانها تحدو السحاب أي تسوقه والعير بكسر العين المهملة الابل التي تحمل الميرة (قوله تنبيه للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين) في التلخيص الاعتراض يكون في اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول أو توكيدا أو بدلا منه وقال قوم قد تكون النكتة في الاعتراض دفع الايهام ثم جوز بعض هؤلاء وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة أصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام أو تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف ﴿قوله الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه﴾ في الشرح هذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النحوي وهو ما جزاء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل انتهى وأقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي أوردها لان لها محلا منه وذلك انه قال عند الثامن من مواضع المفسرة انه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل وهي المفسرة لضمير الشأن وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل (قوله خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون) فيه نظر لان خلقه وما بعده اذا كان تفسيرا لمثل آدم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ وقد أراد المصنف ما قال الزمخشري الا ان عبارته سالمة عن هذا النظر فانه قال في الكشاف وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن من أب ولا أم فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم قلت هو مثله في أحد الطرفين ولا يمتنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به لان حال المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير أب وأم اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبه الغريب بالاغرب ليكون أقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو أغرب مما استغرب به وعن بعض العلماء انه أسر بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا أب له قال فآدم أولى لانه لا أبوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل أولى لان عيسى أحيا أربعة نفر وحزقيل أحيا ثمانية آلاف

قالوا

قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال بجرجيس أولى لانه ذبح وأحرق ثم قام سالما انتهى ما فى الكشاف (قوله وعلى الاول فالجزم فى جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال) هذا جواب عن اعتراض الزجاج على الوجه الاول فانه قال وقد غلط بعض النحويين فى قوله ان يغفر لكم جواب هل أدلكم لانه ليس اذا دلهم النبى صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله لان معناه الامر أى آمنوا بالله وجاهدوا فى سبيله يغفر لكم (قوله الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم) فى الكشاف ومثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التى هى مثل فى الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استئناف كان قائلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء قال التفتازانى ولا يخفى ان الذى يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففى الكلام حذف (قوله والحال لا تأتى من المضاف اليه فى مثل هذا) وذلك ان المضاف هنا ليس بجائز العمل فى الحال كما فى قولك يعجبنى ضرب اللص مكتوفا ولا بجزء من المضاف اليه كما فى قوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا ولا بشبيه جزء من المضاف اليه كما فى قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ولا يأتى الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف واحدا من هذه الثلاثة وفى التعليق والحالية متجهة من الضمير فى خلوا (قوله وترمينى بالطرف أى أنت مذنب) هذا صدر بيت عجزه * وتقلينى لكن اياك لا أقلى * وقد تقدم فى أى بالفتح والسكون (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) انما قيد بذلك لان الباء اذا قدرت قبل ان كانت ان مصدرية لا تفسيرية (قوله والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبرى) فى الشرح هذا الكلام فيه تدافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل فى التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو المفسر وأقول العمدة من الكلام القسمى هو الجواب والقسم تأكيد له فلذا قال ان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب (قوله ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها) يعنى بدون حرف تفسير أى أو ان (قوله والثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فى الشرح لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم ان تكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مرادبها لفظها على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد وكأنه قيل وأسروا هذا الكلام وأقول لا يلزم من التمثيل بهل هذا الا بشر مثلكم للجملة المفسرة تعينه لها وانما يلزم جوازه لها وقد ذكر المصنف فى أول الكلام على الجملة المفسرة انه يجوز فى هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون تفسيرا للنجوى وبدلا منه على قول الكوفيين وان يكون معمولا لقول محذوف هو حال ولا حاجة الى جواب الشارح بان الجملة هنا مرادبها لفظها الا ان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هى تابعة للمفعول به ويغتفر فى التوابع والثوانى ما لا يغتفر فى المتبوعات والاوائل (قوله وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مرادبه النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير أوجب ذلك) هذا جواب سؤال يرد على ما تضمنه قوله الثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا فانه يتضمن كون هذه الجملة أعنى هل هذا الا بشر مثلكم انشائية تفسيرية وتقرير السؤال انه قد مضى فى أول هذه الجملة ان هل هنا للنفى ومعلوم ان النفى من قبيل الخبر وفى الكلام على الجملة المعترضة حيث اعترض على ابن مالك وفى الكلام على هل ان الاستفهام فى هذه الآية مرادبه النفى والجملة خبرية وتقرير الجواب انا لم نقل فيما مضى ان الاستفهام هنا مرادبه النفى لاجل ان الجملة تفسيرية بل قلناه لاجل ان المعنى اقتضاه وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة خبرية معنى انشائية لفظا (قوله ويجوز ان تكون ليسجننه جوابا لبدا) لانه من أفعال القلوب يقال بدا له فى هذا الامر بداء أى نشأ له فيه رأى (قوله ولقد علمت لتأتين منيتى) هذا صدر بيت عجزه * ان المنايا لا تطيش سهامها * وفى الشرح اختلف فى الجملة الواقعة بعد الفعل الذى ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل فى محل نصب بذلك الفعل وقيل لا لان القسم لا يعمل فى جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم فى علم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ويرده ما أنشده المصنف (قوله وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك فى كل جملة) فى الشرح ما أظن ان أحدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع فى ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من

جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التأويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدرى فهو كما يقول الكل فى نحو وقت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليه مع ان الاضافة من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد أى حين قيام زيد ولا بدع فى هذا لانه وجد مطردا فى الاضافة وفى باب التسوية نحو سواء على أقمت أم قعدت أى قيامك وقعودك وفى لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن فهشام ومن قال بقوله ألحقوا مثل يعجبنى يقوم زيد بتلك الابواب (قوله وبعد فعندى ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة) فى الشرح يمكن ان يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب الى قوله أعنى ان الاسناد فى التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاما ماذكره المصنف وأما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لى ماقام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ماقام زيد (قوله وبعدمه فى واذا قيل ان وعد الله حق) بعدمه عطف على بانه وفى التعليق وعدمه فى هذه الآية لا يرد على أولئك القوم لانهم لم يقولوا النائب الجار والمجرور دائما وانما قالوا به فى محل خاص لقيام المقتضى لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والمجرور مفقودا من محل آخر انتهى وأقول اذا كان القائل بان الظرف فى هذا المحل نائب عن الفاعل انما قال ذلك فرارا من كون الجملة نائبة عن الفاعل ومنعا له ورد عليه مالا ظرف فيه وانما فيه الجملة وحدها (قوله وفى المثل زعموا مطية الكذب) شبه مايقدمه المتكلم امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا بالمطية التى يتوصل بها الى حاجته فان الرجل اذا أراد المسير الى بلد فى حاجته ركب مطية وسار حتى يقضى حاجته وفى بعض النسخ مظنة بكسر الظاء المعجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف (قوله وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى) هو ماذكره بعد نحو سطرين عن الشلوبين انها بحسب مايفسره وفى الشرح لاتخرج الجملة المفسرة فى هذا الباب بقيد الفضلة فى مثل قولنا قام زيد عمرا اضربه لانها هنا مفسرة للحال فهى فضلة وأقول قد بينا ان مراده بالفضلة الجملة التى لا محل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما أورده لان له محلا (قوله ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة) فى الشرح قد أجازوا فى قوله تعالى واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان تكون جملة أمدكم الثانية بدلا من الاولى وأجازوا فى قول الشاعر * أقول له ارحل لاتقيمن عندنا * ان تكون لاتقيمن بدلا من ارحل ولم أر من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغى تحرير النقل فى ذلك وأقول الذين أثبتوا فى الآية والبيت البدل هم البيانيون أثبتوا فى الآية بدل البعض وفى البيت بدل الاشتمال وهم بالنسبة الى باقى النحاة خلاف الجمهور وفى حاشية التفتازانى عند قول صاحب الكشاف ان انما نحن مستهزؤن بدل من انا معكم ثم الظاهر انه بمنزلة بدل الكل وأرباب البيان لا يقولون بذلك فى الجمل التى لا محل لها ويعنون بما لا محل له مالا يكون خبرا أو صفة أو حالا وان كان فى موضع المفعول للقول انتهى (قوله وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة) هذا اعتراض ثان على الشلوبين وحاصله انه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب عنه بان الشلوبين أراد المفسرة بالمعنى اللغوى دون الاصطلاحى وهو متناول لجملة الاشتغال (قوله ان الجزم فى ذلك) أى فى المفسر فى البيت المذكور وهو نؤمنه (قوله * لا تجزعى ان منفسا أهلكته *) هذا صدر بيت عجزه * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى * (قوله وساغ اضمار ان) يعنى فى هذا البيت ونحوه وان لم يجز اضمار لام الامر يعنى فى المحل الصالح له الا ضرورة يعنى ضرورة الشعر مع ان كلا منهما أداة جزم لاتساعهم فى ان مالم يتسعوا فى لام الامر (قوله ولان تقدمها) عطف على لاتساعهم تعليل آخر لتفرقتهم بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح لهما كنؤمنه فى البيت الاول والتعليل الاول بالنظر الى أنفسهما (قوله ولهذا أجاز سيبويه بمن تمرر أمرر) حيث حذف صلة أمرر وهى به لتقدم ذكر نظيرها وهى صلة تمرر (قوله وقال) عطف على أجاز مشارك له فى الترتيب على ان المتقدم مقو للادلة وذلك ان اضمار رب فى المحل الذى ذكره اضمار مالم يتقدم واضمار خافض صالح فطالح اضمار ماتقدم لان التقدير ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح (قوله ثم يحسن للضرورة) أى للحاجة ولا يريد ضرورة الشعر لان حسن ضربونى وضربت ليس بمخصوص بالشعر (قوله واستغنى) عطف على ما بعد بل على تكرير ان لان معناه بل انجزام الثانى على تكرير ان (قوله كما استغنى فى نحو ازيدا ظننته قائما عن ثانى

مفعولى ظننت المقدرة بثانى مفعولى المذكورة) فى الشرح لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه
ثانى مفعولى المقدرة وهو الاولى لان المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية انما أتى بها لضرورة التفسير وأقول الظاهر ان
قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة وكلام المصنف انما هو بناء على الظاهر ﴿الجملة الرابعة﴾ المجاب بها القسم (قوله
وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان) قيل فى كون هذا محذورا نظر لقوله تعالى ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد من
بعده (قوله ويؤيده ان بعده وقولوا وأقيموا وآتوا) وجه التأييد ان هذه الثلاثة انشاء لفظا ومعنى فيحمل لا تعبدون الذى هو
خبر لفظا على انه نهى معنى لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وفائدة اخراج النهى فى صورة النفى المبالغة فى
النهى حتى كان المكلف امتثل النهى فاخبر عنه بنفى ما نهى عنه (قوله تعش فان عاهدتنى الى آخره) قبل هذا البيت فقلت له
لما تكشر ضاحكا * وقائم سيفى من يدى بمكان و بعده وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كنتما * أخيين كانا أرضعا بلبان وتكشر بالشين
المعجمة كشف عن نابه قال ابن السكيت التكشر التبسم يقال كشر الرجل وانكل وأفتر وابتسم كل ذلك تبدو منه الاسنان (قوله
أرى محرزا الخ) محرز اسم رجل وأغريته بكذا أى حملته عليه (قوله والمعنى شاهد للحوالية) لان المعنى على المعاهدة والحلف على
ذلك لا على الحلف فى هذه الحالة على شئ آخر (قوله وقد يحتج للحالية بقوله أيضا ألم ترنى عاهدت الى آخره) فى الشرح هذا
عجيب كيف يكون اللفظ الواقع حالا فى تركيب خاص حجة على ان لفظا آخر وقع فى تركيب مباين لذلك التركيب حالا هذا مما
لا سبيل الى القول به أصلا وأقول لما كان كل من الجملتين فى البيتين نظير الاخرى فى انها فعلية مضارعة منفية بلا محتملة للجواب
والحالية وقامت القرينة فى احداهما على الحالية ترجح حمل الاخرى على الحالية لعدم الفارق بينهما فيما ذكرناه مع عدم
المانع من الحالية ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنف وانما ذكره ليرده بقوله والذى عليه المحققون الى آخره (قوله
كما عكس فى ان أصبح ماؤكم غورا) يعنى حيث أنيب المصدر فيه وهو غور عن غائر (قوله ومراده) يعنى ان مراد ثعلب من جملة
القسم فى قوله لا تقع جملة القسم خبرا مجموع جملة القسم وجوابه قال الرضى قال ثعلب لا يجوز ان يكون الخبر قسمية نحو زيد والله
لاضربنه والاولى الجواز اذ لا مانع (قوله اذ لا ينفك) هذا تعليل لصحة ارادة مجموع جملتى القسم وجوابه بجملة القسم (قوله وجملتا
القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل) هذا رد للتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا لا محل للقسم وجوابه ليس معناه
نفى امكان المحل عنهما بل نفى المحل دون امكانه فتكون قضية مطلقة وقولنا لهما محل لاجل وقوعهما خبرا مطلقة أخرى
والمطلقتان لا يتناقضان (قوله فلا يكون خبرا) يعنى ويلزم ان لا يكونا خبرا بل يكون الخبر أحدهما وهو الجواب ولهذا ظهر
ان هذا المانع مانع لكون القسم وجوابه لا يكونان خبرا الا ظاهرا ما نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها
خبرا كما يتوهم (قوله لان الجملتين هنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء) هذا جواب عما يقال ان جملة القسم فيها ضمير المبتدا حكما
وان لم يكن فيها لفظا ولا تقديرا لان ضمير المبتدا فى جوابه يغنى عنه فيها كما يغنى ضمير المبتدا فى جزاء الشرط عنه فى جملة الشرط
(قوله ولهذا منع قوم من الكوفيين) قال الرضى وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون الخبر طلبية لان
الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا ما يحتمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيأ ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل أنتم لا مرحبا بكم وأيضا اتفقوا
على جواز الرفع فى نحو زيد اضربه وأقول فى هذا الاخير نظر فان اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع الا يرى
الى حكاية المصنف منع زيد اضربه عن ابن الانبارى ومن منعه (قوله وزعم ابن عصفور) ساق المصنف هذا الكلام لما فيه
من تقوية كون جملتى القسم وجوابه مرتبطتين كجملة واحدة وذلك ان ابن عصفور قال انهما وقعتا صلة الموصول وجملة الصلة
كجملة الخبر فى وجوب الرابط وانما قال زعم مع ان قوله موافق لغرضه نظرا الى ما فى دليله من الضعف الذى ذكره (قوله
لا خبر المبتدا) أى ليس الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدا للاتفاق بيننا وبينهم على ان الاصل فى الخبر
الافراد والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك واذا لم يشترط فى أصل الخبر ذلك لا يشترط فى فرعه وهو الجملة
(قوله للاتفاق على ان أصله الافراد) قال الرضى قالوا انما كان أصله الافراد لانه القول المقتضى لنسبة أمر الى أمر فينبغى
ان يكون المنسوب شيأ واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران لا خبر واحد فالتقدير فى زيد
ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيأ واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه فلا تقدره

بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى تضمنته الجملة انتهى (قوله جشأت فقلت اللذ خشيت لياتين) هذا صدر بيت عجزه واذا اتاك فلات حين مناص وفاعل جشأت ضمير يعود على النفس والمناص التأخر والفرار (قوله التقدير والله ليمسن ان لم ينتهوا ليمسن) تقدير اللام هنا قيل انه ليس على ما ينبغى (قوله وقع لمكى وأبى البقاء وهم هو) بسكون الهاء ان تذهب القوة الواهمة الى شئ والمراد خلافه وبفتحها الغلط والسهو (قوله وقد سبقه الى هذا الاعراب) الاشارة هنا الى اعراب ليجمعنكم بدلا من الرحمة وفى وان من ذلك الى كون اللام بمعنى ان المصدرية وكونها مع صلتها بدلا فان ليسجننه بدل من المستتر فى بدا وهو ضمير مصدره أو ضمير السجن كما اختاره أبو حيان (قوله والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة مما قبلها ان قدر قسم) هذا شامل لقوله تعالى ليجمعنكم ولقوله تعالى ليسجننه وقوله أو متصل به اتصال الجواب بالقسم خاص بيسجننه (قوله ومن كتاب مثل من آية فيما ننسخ) قال أبو البقاء فيما ننسخ ومن آية فى موضع نصب على التمييز والمميز ما والتقدير أى شئ ننسخ من آية ويجوز ان تكون زائدة وآية حالا والمعنى أى شئ ننسخ قليلا أو كثيرا (قوله فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة) لقائل ان يقول هذا كمال بالتابع ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى غيره فالاخبار عن الموصول قبل كمال صلته بغير التابع لا يغتفر وقيل كمالها بالتابع يغتفر (قوله الثانى ان تجويزه كون ليؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضى ان له موضعا وان لا موضع له) لقائل ان يقول انه يفرق بين جواب نفس القسم وجواب ما هو بمعناه فنقول ان جواب نفس القسم لا يقع فى محل كما ان القسم كذلك وجواب ما هو بمعنى القسم يقع فى محل كما ان ما هو بمعنى القسم كذلك (قوله وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر) أى لم يقتصر على الدليل الذى ذكره مع وجود ما هو أقوى منه ففى العبارة تسامح (قوله فانه عائد الى الموصول) هو ما التى فى قوله لما معكم (قوله ولو ان ما عالجت الى آخره) واو لو هنا مفتوحة بفتحة منقولة اليها من همزة ان ولا يجوز تسكينها لئلا يصير الصدر من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل وينبغى ان تكتب ما منفصلة عن ان لانها اسمها والعائد محذوف أى به واستلين به خبر ان والجندل وهو الحجارة نائب عن فاعله ولان جواب لو وفاعله ضمير الجندل (قوله اذا قال قدنى الى آخره) تقدم الكلام عليه فى حرف اللام الا ان المصنف أنشده هناك اذا قلت قدنى الى آخره وضمير قلت هناك للمتكلم الضيف وضمير قال للضيف وهنا الامر بالعكس (قوله وليس فيه ما يكون واتصغى معطوفا عليه) الظاهر ان يقول ما يكون لتصغى لانه المعطوف دون الواو (قوله ما استدل به) ليس على ما ينبغى لانه لم يسق كلام الاخفش على وجه يكون فيه البيت والآية دليلا ﴿قوله الجملة الخامسة الواقعة جوابا الشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية﴾ فى الشرح الحق ان جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسيأتى الكلام فى ذلك مشبعا فى الجملة الخامسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب (قوله فالاول جواب لو ولولا ولما) كون لما للشرط انما هو على ما ذهب اليه الكثيرون من ان لما حرف وجود لوجود وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من انها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط لا ما على ما ذهب اليه ابن السراج والفارسى وابن جنى من انها ظرف بمعنى حين ﴿الجملة السادسة﴾ (قوله والصلة لا محل لها) وذلك لانها بمنزلة الجزء من الاسم والجزء من الاسم لا محل له وانها ليست فى موضع مفرد حتى يكون لها اعرابه وفى الشرح وههنا بحث وهو ان الجماعة أطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغى ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا الاضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بان ذلك يجوز فى السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة فى هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وأقول لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد ال الموصولة ليس للمفرد بطريق الاصالة كما فى الموصولات الاسمية ولو سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة ال لا محل له والاعراب الذى فيه بطريق العارية من ال فانها لما كانت فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما فى الا بمعنى غير وقد الغز بذلك بعض الاندلسيين فقال حاجيتكم لتخبروا ما اسمان * وأول اعرابه فى الثانى وذا مبنى بكل حال * ها هو للناظر كالعيان وفى حاشية التفتازانى والجمهور على ان اللام التى هى من الموصولات اسم موضوع برأسه التزم دخول الاسم لكونه فى صورة حرف التعريف وظهر اعرابه فى ذلك فهو اسم فى صورة الحرف وصلته فعل فى صورة الاسم

(قوله

(قوله فحسبي من ذى عندهم ما كفانا) هذا عجز بيت صدره فاما كرام موسرون لقيتهم (قوله وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا) هذا صدر بيت عجزه يوم النخيل غارة ملحاحا والعقيلي بضم العين وفتح القاف وفى الشرح واللذون يكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء فى جميع الحالات قيل والسر فيه انه فى حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذى فى الصلة فآثروا عدم ظهورها خطا فى حالة البناء وأظهروها فى حالة الاعراب لان شبه الحرف الغى والنخيل بضم النون وفتح الخاء المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة اسم لمواضع والمراد به هنا موضع بالشام (قوله ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من ما و يكذبون لا منها ومن كان) يعنى انه جاز ان لا يريد بقوله وصلتها يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما يريد به ان يكذبون هو الذى ينسبك منه ومن ما المصدر وأما الصلة فجملة كانوا يكذبون فلا تناقض و يجوز ان يكون اطلق الصلة على يكذبون لانه العمدة منها ومحط الفائدة فيها ﴿قوله الجملة السابعة التابعة لما لا محل له﴾ فان قيل التابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلابد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب أجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوى لا الاصطلاحى الذى لابد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب أو اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة و ينبغى ان يعلم ان العطف بالواو فى الجمل التى لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد أكرم عمرو بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر ﴿الجمل التى لها محل من الاعراب﴾ (قوله وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر) فى الشرح اضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكى فى محل رفع على انه نائب عن الفاعل و يجوز ان يقدر أقول فيه فيكون فى محل نصب (قوله وقدمر ابطاله) يعنى فى الجملة الرابعة المجاب بها القسم حيث قال وأما الثانى فلان الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذى هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفة الكلام ﴿الجملة الثانية﴾ (قوله لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفى) هذا جواب سؤال تقديره كيف صح جعل محدثا واستمعوه حالا من فاعل يأتيهم وهو نكرة وتقرير الجواب ان النكرة يصح انتصاب الحال عنها اذا وصفت أو كانت فى سياق النفى وهنا وجد الامران فان ما نافية ومن ربهم صفة ذكر ولما جاز ان لا يكون صفة لذكر بل يكون متعلقا بيأتيهم أتى بكلمة مع و يجوز فى محدثا ان يكون حالا من المستتر فى من ربهم وهو ضمير ذكر وعلى هذا فلا سؤال (قوله فالحالان على الاول مثلهما فى قولك مالقى الزيدين عمرو مصعدا الامنحدرين وعلى الثانى مثلهما فى قولك مالقى الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا) يريد بالحالين محدثا واستمعوه و بالاول كون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم و بالثانى كونه حالا من فاعله (قوله فالحالان متداخلان) الحال المتداخلة هى التى صاحبها فى حال أخرى والمتعددة هى التى صاحبها صاحب حال أخرى (قوله فيكون من التعدد) أى فيكون لاهية وهم يلعبون من تعدد الحال وان كان مع استمعوه من تداخلها (قوله من أحوال عامة) ليس على ما ينبغى والاولى من حال عامة أى متناولة لهذا المفرغ وغيره (قوله بايدى حال الى آخره) تقدم الكلام عليه فى حرف الواو (قوله وقول كعب صاف بابطح اضحى وهو مشمول) هذا عجز بيت من قصيدة كعب التى امتدح بها النبى صلى الله عليه وسلم وصدره * شجت بذى شبم من ماء محنية * وقبله تجلو عوارض ذى ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معلول والعوارض جمع عارض وهو جانب الاسنان الذى فى عرض الفم والظلم بفتح المعجمة ماء الاسنان و بريقها والمنهل اسم مفعول من انهلته اذا سقيته السقى الاول والمعلول من عللته اذا سقيته السقى الثانى والراح الخمر وشجت كسرت من أعلاها لان الشج لا يكون الا فى الرأس والشبم بمعجمة فموحدة قال فى الصحاح الشبم بالتحريك البرد يقال غداة ذات شبم وقد شبم الماء بالكسر فهو شبم أبو عمرو والشبم الذى يجد البرد مع الجوع والمحنية بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية منعطف الوادى والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذى يضربه ريح الشمال حتى يبرد (قوله واضحى تامة) فى الشرح انما ادعى المصنف ان اضحى تامة لوجود الواو فى الجملة المذكورة بعدها فيمتنع ان يكون خبرا لما أسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكى الرضى ان ذلك يقع قليلا فى الافعال الناقصة فلا يمتنع حينئذ ان تكون ناقصة انتهى ﴿الجملة الثالثة﴾ (قوله ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل) فى الشرح انما الكلام فى جملة لا يراد بها لفظها فان التى يراد بها لفظها فى حكم المفرد وليس الكلام فيه انتهى وأقول لا نسلم ذلك وانما الكلام فى مطلق الجملة سواء أريد بها لفظها أو معناها (قوله والصواب

خلاف ذلك) هو ان يكون الفاعل مستترا عائدا الى مصدر هذه الافعال لان الفاعل أو نائبه مسند اليه والمسند اليه لا يكون الا اسما مفردا أو ما هو بمنزلته (قوله أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه) قال بدر الدين بن مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى ومعها القول لان الجملة اذا حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول (قوله ثانيهما اختيار ابن الحاجب) أي ثاني المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي (قوله والصواب قول الجمهور) أي المذهب الاول وهو ان الجملة المحكية مفعول به قال التفتازاني عند كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا الصحيح ان القول متعد دون المحكي بعده مفعول به لانه مقول وتعقل القول موقوف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامير أي مضروبه والغلط انما نشأ من هذا (قوله والثاني نوعان ما معه حرف التفسير) يريد بالثاني ما الحكاية فيه بمرادف القول وبالاول ما الحكاية فيه بالقول وفي الشرح مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين أقسامه ومن المعلوم ان المصنف قسم الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة أبواب فيجب ان يكون وقوعها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها أقساما وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو ما معه حرف التفسير لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون مفعولا فكيف يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل وأقول لم يقسم المصنف الجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة أبواب وانما قال انها تقع في ثلاثة أبواب ووقوعها في ثلاثة أبواب يصدق بوقوعها من كل باب في نوع منه فهي تقع في باب الحكاية بالقول أو مرادفه لكن لا في كل نوع من أنواع مرادفه فقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه فلا اعتراض على المصنف بل على الشارح في قوله وقد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب فانه يشعر بان المراد بالثاني ثاني الابواب الثلاثة وليس كذلك وانما هو ثاني الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بمرادف القول وعبارته في التعليق أحسن منها هنا وهي وقد جعل قسما من أحد الابواب الثلاثة (قوله اذا لم يقدر بالجر) يعني قبل ان وقيد بذلك لان الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل تكون مصدرية (قوله والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل) تقدم في حرف الالف في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ان الرضي قال انها تفسر مفعولا مقدرا أو قد تفسر مفعولا ظاهرا وتقدم الكلام في ذلك (قوله رجلان من مكة الى آخره) رجلان بسكون الجيم للتخفيف تثنية رجل كعضد وأشار بقوله روي بالكسر الى انه لو روي بالفتح لكان حرف الجر مقدرا فلم يكن مما نحن فيه (قوله في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني) في الكشاف أتى مع القول في الجملة الاولى بالفاء دون الثانية لان المراد بالنداء في الاولى ارادته فكانه قيل وأراد نوح النداء فقال وفي الثانية نفسه فلم يعطف جملة القول عليه بل جاءت مفسرة له (قوله وقال الزمخشري ان الجملة الاولى) أي يوصيكم الله في أولادكم اجمال والثانية أي للذكر مثل حظ الانثيين تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر اعترض عليه بان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ولم تقترن بحرف تفسير فيستوي ما فيه حرف تفسير وما ليس فيه في عدم المحل ويكون هذا النوع وهو الحكاية بمرادف القول مستدركا وأقول بعد تسليم ان هذا يجري في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ان المصنف ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين لها محل لا على ما اقتضاه كلام الزمخشري واستظهره المصنف من ان لا محل لها (قوله ألم تر اني الى آخره) في القاموس الجو الهواء وما انخفض من الارض وداخل البيت واليمامة وثلاثة عشر موضعا غيرها وفيه أيضا وسويقة كجهينة موضع وهضبة وجبل بين ينبع والمدينة وموضع بالسيالة وموضع ببطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب وموضع ببرو وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد (قوله وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه) في تفسير البيضاوي يدعو من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه يعبد جمادا لا يضر بنفسه ولا ينفع ذلك هو الضلال البعيد عن المقصد مستعار من ضل في التيه ضلالا يدعو لمن ضره بكونه معبودا لانه يوجب القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة أقرب من نفعه الذي يتوقع وهو الشفاعة والتوسل بها الى الله تعالى واللام معلقة ليدعو من حيث انه بمعنى يزعم والزعم قول مع اعتقاد أو داخلة على الجملة الواقعة مقولا اجراء له مجرى يقول أي يقول الكافر ذلك بدعاء وصراخ حين يرى استضراره به أو مستأنفة على ان يدعو تكرير للاول (قوله يدعون عنتر الى آخره) عنتر بالضم منادى مرخم عنترة وهو ابن معاوية بن شداد العبسي وذلك على لغة من لا ينوي المحذوف ويروى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف أو على انه غير منادى رخم للضرورة وهو مفعول يدعو والاشطان جمع

شطن

شطن وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح فى أوله والنون فى آخره ماجرى عليه اللبب من صدر الفرس (قوله وجملة من وخبرها محكية بيدعوا أى ان الكافر يقول ذلك فى القيامة) فى الشرح فى هذه الآية اشكال معروف وذلك انه تعالى قال أولا يدعو من دون الله مالا يضره أى ان لم يعبده ولا ينفعه أى ان عبده ذلك هو الضلال البعيد أى عن الصواب فنفى الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه وفى هذا اثبات الضر والنفع للاصنام وأجيب بان الثانى اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى أثر شفاعتها التى كان يعتقد وقوعها حين عبدها وأقول ويجاب أيضا بان النفع والضر المنفيين هما نفعه وضره بنفسه والنفع والضر المثبتين هما نفعه باعتبار توقع الكافر منه الشفاعة وتوسله به الى الله تعالى وضره باعتبار ان عبادته توجب القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة كما يشير اليه ماتلوناه عليك آنفا من تفسير البيضاوى (قوله ولك ان تقدرهما مبتدا وخبرا على الحكاية كما فى قوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم واسمعيل واسحق الآية) يعنى على قراءة تقولون بتاء الخطاب لانه قال ان القول فى الآية استوفى شروط اجرائه مجرى الظن وشروطه أن يكون مضارعا للمخاطب بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو بجار ومجرور أو بمعمول ويجوز مع وجود هذه الشروط أن لا يجرى القول مجرى الظن بل يحكى ما بعده بالقول لان هذه الشروط ليست شروطا لوجوب اجراء القول مجرى الظن وانما هى شروط لجوازه (قوله وتبع الزمخشرى أبا على فى التقدير المذكور) فانه قال فى المفصل ومن المواضع مايحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه ايقاع أيتهما شئت نحو قولك أول ما أقول انى أحمد الله ان جعلتها خبرا للمبتدا فتحت كأنك قلت أول مقولى حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا (قوله والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعنى بأى عبارة كانت لان لفظ الحمد على هذا التقدير ليس بمحكى وانما كان الصواب خلاف قولهما لما قرره فى المتن وهو مأخوذ من كلام ابن الحاجب (قوله كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم ثم عند قوله من أرضكم) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها الان قولهم ثم عند بسحره ويرد عليه ان الآية التى فيها قال الملأ من قوم فرعون فى سورة الاعراف وليس فيها بسحره ولفظها قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون والآية التى فيها بسحره فى الشعراء وليس فيها قال الملأ من قوم فرعون ولفظها قال للملأ حوله ان هذا الساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فماذا تأمرون (قوله قالت له وهو بعيش ضنك الى آخره) الضنك الضيق فى كل شئ (قوله فحذف المحكية بالمذكور) يعنى بعض المحكية أو المحكية بالمذكور وحده لان المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمذكور لان المحكية بالمذكور من أتذكر الى عنك وقد اثبت المحكية بالمحذوف فلا يصدق ان المحكية بالمذكور حذفت بل حذف بعضها ويصدق ان المحكية بالمذكور وحده حذفت (قوله لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالثانى) يعنى فلا تكون الآية مما نحن فيه لان الكلام فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه الجملة فى الآية محكية (قوله وقد مر البحث فيها) يعنى فى هذه الآية وذلك فى الكلام على الجملة المستأنفة (قوله الخامس قد يوصل بالمحكية غير محكى وهو الذى تسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول) هذا الخامس بجميعه يقع فى بعض النسخ دون بعض والمدرج فى اصطلاح المحدثين أقسام منها ماذكره المصنف هنا وهو ان يصل الراوى بين حديث نبوى كلاما لنفسه أو لغيره فيتوهم ان ذلك الكلام من ذلك الحديث وفى الكشاف ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التى لا تتغير وقيل هو تصديق من الله لقولها (قوله فان تزعمينى الى آخره) فى حاشية التفتازانى زعم من أفعال القلوب أحد مفعوليه ضمير المتكلم والآخر كنت أجهل أى اتسافه على الناس فيما بينكم وقد يتوهم ان أجهل هنا أفعل تفضيل فيروى بالنصب والمعنى أجهل الناس كما توهموا ان الزعم ههنا بمعنى القول فذكر بعدها الجملة ولا يكون زعمت الامن أفعال القلوب أو بمعنى كفلت ومصدره الزعامة أو بمعنى يكذب ويطمع انتهى (قوله بل هو جائز فى كل فعل قلبى) أراد بالقلبى هنا مايفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعلمت وظننت أو بوضعه لما يطلب هو به كتفكرت وبلوت وجميع أفعال الحواس (قوله ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار) فى الشرح هذا الكلام وان كان ابن مالك قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما أن تجعل فى محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى الى مفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة فى محله منصوبة باعتبار

المحل واما ان تجعل فى محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار الذى يتعدى به ذلك الفعل المذكور وكلاهما غير متأت اما الاول فلان هذا تركيب مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بمقيس وأما الثانى فلأن ارادة حرف الجر بحيث يكون عاملا فيما بعده ملزوم فى هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق فعلا علميا محذوفا يدل عليه المذكور فتكون الجملة فى محل نصب مفعول الفعل العلمى والتقدير أولم يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ليعلم أيها أزكى طعاما يسألون ليعلموا ايان يوم الدين انتهى وأقول الجواب عن اشكاله ان هذه الجملة فى محل نصب باعتبار وقوعها فى موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة فى موضعه لا ينافى كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتأمل (قوله واكنها) أى هذه الافعال الثلاثة علقت هنا أى فى الآيات الثلاث بالاستفهام هذا ظاهر فى الاخريين وأما الاولى فالظاهر ان التعليق فيها بالنفى أى لم يتفكروا فى انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم فيعلموا ان اثباتها لا يجوز عليه فاطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب وقيل ما فيها استفهام معناه النفى والتقدير اى شئ بصاحبكم من الجنون أى ليس به شئ من ذلك (قوله الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال) القول الاول جوزه أبو على لكن بشرط أن يكون الثانى مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا أخاك لم يجز والقول الثانى هو الصحيح وهو على تقدير مضاف أى سمعت كلام زيد لان السمع لا يقع على الذوات ثم تبين هذا المحذوف بالحال المذكورة فهى حال مبينة فلا يجوز حذفها (قوله ومما يوهمون فى انشاده واعرابه ستعلم ليلى الى آخره) يوهمون كيغلطون وزنا ومعنى قال فى الصحاح وهمت أوهم وهما اذا غلطت فيه وسهوت و وهمت فى الشئ بالفتح أهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وأنت تريد غيره ووهمهم فى انشاد البيت واعرابه هو رفع أى الاولى وجعلها مبتدا (قوله على حد انتصابها فى أى منقلب الا انها مفعول به لا مفعول مطلق) حد انتصابها على هذا كونها منصوبة بالفعل الذى بعدها وهذا اذا لم يكن دين مصدرا محذوف الزوائد والاصل أى تداين وأما اذا كان كذلك فيكون مفعولا مطلقا وكان المصنف لم يذكر هذا لان الحذف خلاف الاصل (قوله وقيل بدل من المنصوب) سيذكر المصنف فيما افترق فيه البدل وعطف البيان ان هذا الاصح (قوله واضطرب فى ذلك كلام الزمخشرى) فى الشرح وقد حاول الطيبى رفع الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق فى سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم فيعلم أيكم أحسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع وأما فى سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كأنه قيل ليعلمكم أيكم أحسن عملا وامتنع التعليق لانه انما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو المضمر المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزمخشرى اختار فى هذا الموضع التضمين وهو باب واسع صحيح من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال وأما قول صاحب التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فضعيف لانها اذا وقعت مفعولا أول فى قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أى لننزعن الفريق الذى يقال فى حقهم أيهم أشد كما هو مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتأويل أى ليعلمكم الفريق الذى يقال فى حقهم أيهم أحسن عملا وقد انصف صاحب الانصاف حيث قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف والاصح هو الذى اختاره الزمخشرى انتهى كلام الطيبى وفى حاشية اليمنى ما يدفع هذا الاضطراب فانه قال اثبت فى سورة هود التعليق المعنوى ولم يبين التعليق الاصطلاحى اكتفاء بذكره فى سورة الملك فاذن لا تناقض والمراد بالتعليق المعنوى الاتصال انتهى وأقول فى هذا بعد من وجهين أحدهما حمل التعليق فى سورة هود على غير المصطلح عليه وثانيهما الاكتفاء بالذكر فى الاواخر عن الاوائل وهو خلاف عادة المفسرين من الاكتفاء بالذكر فى الاوائل عن الاواخر (قوله ولم أقف على تعليق النظر البصرى والاستماع الا من جهته) قال الرضى يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع أفعال الحواس كلمست وأبصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فيعلقه (قوله بقول كثير وما كنت أدرى الى آخره) بلفظ التصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبى جمعة الخزاعى أحد عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير لانه كان حقيرا شديد القصر وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطئ رأسك لئلا يؤذيك

السقف

السقف يمازحه بذلك وكان شديد التعصب لآل أبي طالب وعزة بفتح العين المهملة وتشديد الزاى هى بنت جميل بن حفص صاحبة كثير وله معها حكايات مشهورة وكان كثير بمصر وعزة بالمدينة فاشتاق اليها فسافر فلقيها فى الطريق وهى متوجهة الى مصر وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير الى مصر فوافى الناس منصرفين من جنازتها توفى رحمه الله سنة خمس ومائة فى اليوم الذى توفى فيه عكرمة مولى ابن عباس فصلى عليهما جميعا وقال الناس مات أفقه الناس وأشعر الناس * حكى أبو الفرج الاصبهانى فى كتاب الاغانى ان كثيرا خرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضته عجوز فى الطريق قد اقتبست نارا فى روثة فتأفف كثير فى وجهها فقالت من أنت قال كثير قالت ألست القائل فما روضة زهراء طيبة الثرى * يمج الندى جثجاثها وعرارها بأطيب من أردان عزة موهنا * اذا أوقدت بالمندل الرطب نارها فقال نعم فقالت لو وضع المندل الرطب على هذه الروثة لطيب ريحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس ألم تر يانى كلما جئت زائرا * وجدت بها طيبا وان لم تطيب فناولها المطرف وقال أسترى على هذا والجثجاث نبت طيب الرائحة وكذلك العرار والاردان جمع ردن وهو أصل الكم وأراد بالمندل عود البخور قوله (الجملة الرابعة المضاف اليها) فى الشرح لا ينبغى ان تنتظم هذه فى سلك الجمل التى لها محل من الاعراب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون فى معنى المفرد والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقية كيف وهو لا يكون الا اسما أو ما فى تأويل الاسم وأقول لا نسلم ان المراد من الجمل التى لها محل من الاعراب ما لا يكون فى معنى المفرد بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ثم فى الشرح وقد أنشد ابن جنى فى الخصائص له قول طرفة بجفان تعترى نادينا * من سديف حين هاج الصنبر والجفان جمع جفنة وهى كالقصعة وتعترى نادينا تغشى مجالسنا وتأتيه والسديف سنام البعير أو الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد ثم قال ابن جنى فى توجيه ذلك كان حق هذا اذا نقلت الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعنى المصدر كأنه قال حين هيج الصنبر يعنى انه نقل الكسرة فى الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغرائب فان الصنبر لا شك انه فاعل بهاج لكنه أعربه بالكسر نظرا الى ان الفعل فى معنى المصدر المضاف الى هذا الفعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك يتنزل اللغز الذى نظمته فيه قريبا وهو أيا علماء الهند انى سائل * فمنوا بتحقيق به يظهر السر أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكى ولا بمجاور * لذى الخفض والانسان للبحث يضطر فهل من جواب عندكم استفيده * فمن بحركم ما زال يستخرج الدر وانما نظمته مريدا به بيت طرفة اعتمادا على توجيه ابن جنى وأقول سبقه الى اللغز فى ذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى الاندلسى فى منظومته النونية فى الالغاز النحوية فقال ما فاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان وفى شرحها يعنى الصنبر من قول طرفة بجفان البيت. (قوله أحدها أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء) أى سواء كانت منصوبة على الظرف أو غير منصوبة عليه (قوله وبدل منه فى الثالثة) يعنى من المفعول الثانى وهو يوم التلاق لان مفعوله الاول محذوف والتقدير لينذرهم يوم التلاق (قوله ويمكن فى الثالثة ان تكون ظرفا لا يخفى) هذا الوجه ذكره ابن عطية قال ويحتمل ان يكون انتصابه على الظرف والعامل فيه قوله لا يخفى (قوله واذا عند الجمهور) قيد بهم لان اضافة اذا انما تتأتى على قولهم ان العامل فى اذا ما فى جوابها من فعل أو شبهه لا على قول غيرهم ان العامل فيها شرطها (قوله وكن لى شفيعا الى آخره) روى أصحاب السير من حديث محمد بن كعب القرظى قال بينما عمر بن الخطاب جالسا اذ مر به رجل فقيل يا أمير المؤمنين هذا سواد بن قارب الذى أتاه رئيه بظهور النبى صلى الله عليه وسلم فقال له عمر أنت سواد بن قارب قال نعم قال أنت على ما كنت عليه من الكهانة فغضب فقال عمر سبحان الله ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه فاخبرنى باتيانك رئيك بظهور النبى صلى الله عليه وسلم فقال بينا انا ذات ليلة بين النائم واليقظان اذ أتانى فضربنى برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤى بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتطلابها * وشدها العيس باقتابها تهوى الى مكة تبغى الهدى * ما صادق الجن ككذابها فارحل الى الصفوة من هاشم * ليس قداماه كاذنابها قال دعنى أنام فانى أمسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية أتانى فضربنى برجله وقال قم يا سواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول من لؤى ابن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتخبارها * وشدها العيس باكوارها تهوى الى مكة تبغى الهدى *

ماموْمن الجن ككفارها فارحل الى الصفوة من هاشم * بين روابيها وأحجارها قلت دعنى أنام فانى أمسيت ناعسا
فلما كانت الليلة الثالثة أتانى فضربنى برجله وقال قم ياسواد بن قارب فاسمع مقالتى واعقل ان كنت تعقل انه قد بعث رسول
من لؤى بن غالب يدعو الى الله والى عبادته ثم أنشأ يقول عجبت للجن وتجساسها * وشدها العيس باحلاسها
تهوى الى مكة تبغى الهدى * ماخير الجن كانجاسها فارحل الى الصفوة من هاشم * واسمع بعينيك الى راسها
قال فرحلت ناقتى وأتيت المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حوله فانشأت أقول أتانى نجى بين هدء ورقدة *
ولم أك فيما قد تلوت بكاذب ثلاث ليال قوله كل ليلة * أتاك رسول من لؤى بن غالب فشمرت عن ذيلى الازار ووسطت *
بى الذعلب الوجناء بين السباسب فاشهد ان الله لارب غيره * وانك مأمون على كل غائب وكن لى شفيعا يوم لاذوشفاعة *
بمغنى فتيلا عن سواد بن قارب قال ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بمقالتى قال فوثب عمر بن الخطاب والتزمه
وقال كنت أشتهى ان أسمع هذا الحديث منك فهل يأتيك اليوم قال أما مذ قرأت القرآن فلا والذعلب بمعجمة مكسورة فمهملة
ساكنة فلام مكسورة فموحدة الناقة السريعة وفى الصحاح الوجين العارض من الارض مرتفع قليلا وهو غليظ ومنه
الوجناء وهى الناقة الشديدة شبهت به فى صلابتها وقال قوم هى العظيمة الوجنتين والسباسب بمهملتين وموحدتين المفازة
والفتيل مايكون مثل الخيط فى شق النواة وقيل مايفتل بين الاصبعين من الوسخ وهو منصوب على انه مفعول مطلق
والمعنى بمغن اغناء ما (قوله انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا) يشترط مبنى للفاعل والمستتر فيه عائد على
سيبويه وحمل مفعوله والضمير المستتر فى كان عائد على الزمان المستقبل وقوله يشترط ليس على ماينبغى والاولى ان يقول
انما يجوز لان الذى ذهب اليه سيبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المبهم المستقبل الى مايضاف اليه اذا وجوبا (قوله ولا يأتى
هذا الجواب فى البيت) فى الشرح ان لم يتأت فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر وهو ان يكون ذو شفاعة اسما ليكون محذوفة
والباء فى بمغن زائدة فى خبر يكون (قوله وزعم المهدوى شارح الدريدية) المهدوى منسوب الى المهدية بلد من بلاد المغرب
والنسبة اليها كذلك على غير القياس والدريدية قصيدة مطلعها أماترى رأسى حاكى لونه * طرة صبح تحت أذيال الدجا
وهى منسوبة الى ابن دريد وهو امام عصره فى الادب والشعر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصرى عرض له فى رأس
التسعين من عمره فالج سقى له الترياق فبرئ ثم عاوده بعد أحوال لغذاء تناوله فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه
الى قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفى سنة احدى وعشرين وثلثمائة قال رأيت فى النوم رجلا طويلا
أصفر الوجه كوسجا دخل على وأخذ بعضادتى الباب وقال أنشدنى أحسن ماقلت فى الخمر فقلت ماترك أبو نواس لاحد شيأ
فقال أنا أشعر منه فقلت ومن أنت قال أبو ناجية من أهل الشام وأنشدنى وحمراء قبل المزج صفراء بعده * أتت بين ثوبى
نرجس وشقائق حكت وجنة المعشوق صرفا فسلطوا * عليها مزاجا فاكتست لون عاشق فقلت أسأت قال ولم قلت لانك
قدمت الحمرة ثم قلت ثوبى نرجس وشقائق فقدمت الصفرة فهلا قدمت الحمرة أيضا فقال وماهذا الاستقصاء يابغيض (قوله
ثمت راح الى آخره) ثم العاطفة تلحقها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل والملبين جمع ملب وهو من يقول لبيك اللهم
لبيك وتحجى أقام والمأزمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاى مكسورة مكان ضيق بين مزدلفة وعرفة قال فى الصحاح
المأزم كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب أيضا مأزم ومنه سمى الموضع الذى بين المشعر وبين عرفة مأزمين ومنى
مقصور موضع النحر بمكة وهو مذكر منصرف قيل سمى بذلك لما يمنى به من الدماء وقيل لان جبريل لما أراد ان يفارق عنده
آدم قال له تمن فقال أتمنى الجنة (قوله وليس بشئ لما قدمناه فى أسماء الزمان) يعنى بما قدمه ما أشار اليه بقوله أحدها أسماء
الزمان ظروفا كانت أو أسماء من ان خروج ظرف الزمان عن الظرفية الى الاسمية لايمنعه من الاضافة الى الجملة وفى الشرح
وفيه نظر اذ لايلزم من ثبوت هذا الحكم فى أسماء الزمان ثبوته فى أسماء المكان الاترى ان أسماء الزمان تضاف كلها الى الجملة
وأسماء المكان لايضاف منها الا حيث نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على رأى المهدوى فانها غير مضافة عنده أصلا وانما
هى بمعنى مكان أى الى مكان أقام فيه المأزمان ومنى وأقول لم يرد المصنف الاز وم وانما أراد ان ذلك يفهم فى أسماء المكان من
ذكره فى أسماء الزمان بناء على استوائهما فى مطلق الظرفية (قوله بآية يقدمون الخيل شعثا) هذا صدر بيت عجزه كان على
سنابكها مداما ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه والشعث جمع أشعث وهو المغبر الرأس والسنابك جمع سنبك بضم أوله
وثالثه

وثالثه وهو ظرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعنى ان سنابك الخيل لكونها دامية كان عليها خمرا وفى الشرح وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود على بنى تميم المذكورين فى بيت قبله وهو الامن مبلغ عنى تميما * بآية ما يحبون الطعاما وأقول الذى رأيناه فى نسخ المغنى تقدمون وتحبون بالمثناة الفوقية وقول المصنف ناقلا عن أبى الفتح أى بآية اقدامكم يدل على ذلك وكان الذى حمل الشارح على ما قاله انه جعل الآيتين علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليس كذلك لان الشاعر ميز المبلغ اليه بعينه ويقطع احتمال غيره وهو قوله تميما وانما اما يقوله المبلغ لهم بخلاف قول الآخر بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا فان الآية فيه علامة على المرسل اليه لان قائله ذكر فى صدر البيت ما يقوله الرسول وهو السلام ولم يذكر ما يعين قومه له فكانت الآية المذكورة علامة له عليهم (قوله ثم هو غير متأت فى قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا) هذا عجز بيت صدره ألكنى الى قومى السلام رسالة * ويقع فى بعض النسخ بتمامه وألكنى بكسر اللام وسكون الكاف من الالوكة وهى الرسالة وفى الشرح بل هو متأت بان تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها وأقول هذا احتمال بعيد والكلام انما هو على الظاهر (قوله لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم الى آخره) يقع فى بعض النسخ بدل سألتمونا سألتمونا فعلى الاول مفعول لزمنا محذوف يدل عليه المفعول الثانى لسألتمونا أعنى وفاقكم وعلى الثانى مفعوله وفاقكم المذكور والجنوح الميل وهو اسم يكون ومنكم خبرها وللخلاف متعلق به (قوله خليلى رفقا الى آخره) فى الصحاح راث على خبرك يريث ريثا أى أبطأ واللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة وهى كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء وتجمع أيضا على عراص والعهود جمع عهد وهو المنزل الذى لا يزال به القوم اذا انتووا عنه رجعوا اليه وكذلك المعهد (قوله والاول قوله فى التسهيل وشرحه) هكذا يقع فى بعض النسخ وفى بعضها الاولى والاول هو الصواب (قوله من لد شولا) هذا بعض بيت أنشده سيبويه وتمامه فالى اتلائها والشول بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والنون التى جف لبنها وانكمش ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والواحدة شائلة وهو جمع على غير القياس والاتلاء بكسر الهمزة وسكون المثناة الفوقية مصدر أتلت الناقة اذا تلاها ولدها وروى الجرمى شولا بلا تنوين على ان أصله المد وقصر للضرورة (قوله قول يا للرجال الى آخره) الكهول جمع كهل وفى الصحاح وهو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وفى القاموس الكهل من وخطه الشيب أو من جاوز الثلاثين أو أربعا وثلاثين الى احدى وخمسين (قوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح الى آخره) مللت على وزن علمت بمعنى سئمت والعواد بتشديد الواو جمع عائد من العيادة وهى زيارة المريض وفى الشرح لا ينبغى ان يعد هذان البيتان من قبيل ما هو بصدده لان الجملة التى أضيف اليها كل من قول وقائل مراد بها لفظها فهى فى حكم المفرد وليس الكلام فيه وأقول لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو أعم منه * (قوله الجملة الخامسة * الواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما فى قولك ان تقم أقم أو محلا كما فى قولك ان جئتنى أكرمتك) فى الشرح والذى فى كلام الجماعة ان المحل فى جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح المصنف به قبل هذا فى الثالث من التنبيهات التى ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التى لا محل لها حيث قال وعلى قول المبرد ينبغى ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها وصرح به أيضا فيما يأتى به قريبا حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها بل صرح فى أقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسيأتى الكلام عليه وأقول يحمل كلامه هنا على ما صرح به فى تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء أو اذا مجموع الجملة والفاء أو اذا ثم فى الشرح وهذا الذى ذكره الجماعة زعما يتخيل على ما فيه وذلك لان الفاء وما بعدها الوقع موقعهما ما هو مصدر بمضارع لجزم فحكم على المجموع بانه فى محل جزم لهذا الاعتبار وهو معترض بان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التى هو صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التى لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى ألا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع أنها يمكن أن تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد أكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم أن تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وأقول اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذى يقتضيه العامل السابق لم يرد عليه هذا الذى أورده ثم فى الشرح وأما ما قاله هنا من أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان الجزم لا يحل فى هذا الموضع وكيف وهذه الفاء مانعة من

جزم مابعدها وأقول قد بينا ان مراده أن الجزم محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء (قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها *) هذا صدر بيت عجزه * والشر بالشر عند الله مثلان * وقد تقدم الكلام عليه فى اما بالفتح والتشديد (قوله وقول زهير وان أتاه خليل الى آخره) قول مجرور بالعطف على محل اذ قمت أقوم والخليل هنا الفقير المختل الحال والمسألة السؤال ويروى يوم مسغبة أى مجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان وهو مبتدأ حذف خبره أى ولا عندى حرمان ويجوز أن يكون معطوفا على غائب بشرط أن يكون بمعنى محروم (قوله وهو أحد الوجهين عند سيبويه) فى الشرح الضمير من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفاء مقدرة وهذا الوجه سكت المصنف عن نقله فى ثالث التنبيهات الذى عقده لما يجرى فيه من الجمل خلاف مستأنف أم لا (قوله ويجوز أن يفسر) عطف على لا يحرم (قوله ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشئ اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا) فى الشرح ولسيبويه أن يمنع ان أقوم من قولك ان قمت أقوم واقعا موقعه اذ لو كان كذلك لجزم وتقدير الفاء المانعة من الجزم على خلاف الاصل لاسيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبرا عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر الى تقدير الفاء فان قلت وتأخير الشئ عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت لكن يترجح مذهب سيبويه بالتزام العرب فى مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو آية كون الجواب محذوفا (قوله وكذا القول فى الشرط) يعنى أن المحل فيه للفعل لا للجملة كان المحل فى الجواب الذى ليس بمقرون بالفاء ولا باذا للفعل لا للجملة (قوله قيل ولهذا اجاز نحو ان قام ويقعدا أخوك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل) يقع فى بعض النسخ ويقعد بافراد الضمير وفى بعضها ويقعدا بتثنيته وهو الصواب لان الكلام على اعمال الاول واهمال الثانى فيجب اضمار الفاعل فى الفعل الثانى وهذا هنا مثنى وفى الشرح وهذا منتقد من وجهين أحدهما ان هذا اللازم ليس بباطل فى باب التنازع وما استدل به منه والثانى ان قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذ يكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو ألف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو أخوك فقد وقع هذا القائل فيما فر منه وكان المصنف لم يرتض هذا لدليل لما ذكرنا أو لغيره فأورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض (قوله تنبيه قرأ غير أبى عمرو ولولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن بالجزم) قيد بغير أبى عمرو لان أبا عمرو قرأ بالنصب عطفا على المنصوب وهو أصدق وفى الشرح فان قلت المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فما وجهه قلت لعلها حذفت اختصارا من الخط كما وقع فى كثير من المواضع وان كان ذلك خارجا عن مصطلح أهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا (قوله وقيل عطف على محل الفاء ومابعدها) يقع فى بعض النسخ بعد هذا وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض ويجزم بان مقدرة (قوله وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور) وهو قوله الواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم (قوله فابلونى بليتكم الى آخره) أبلونى بهمزة قطع أى اعطونى من أبليته معروفا اذا أعطيته والبلية الناقة التى كانت تعقل فى الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت أو يحفر لها حفرة وتترك فيها الى أن تموت والاستدراج الادناء على سبيل التدريج والنوى الجهة التى ينويها المسافر واصل نويا نواى قلب الشاعر الالف ياء وأدغمها فى ياء الضمير وهى لغة هذيل والشاعر منهم

الجملة السادسة

(قوله ومن مثل المنعوت بها المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا) انما فصل هذه المثل عما قبلها لاحتمالها لغير النعت وعدم احتمال ماقبلها وفى الكشاف أى يكون يوم نزولها عيدا قيل هو يوم الاحد فمن ثم اتخذه النصارى عيدا وقيل العيد السرور والعائد ولذلك يقال يوم عيد فكان معناه يكون لنا سرورا وفرحا انتهى (قوله ونحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى أى وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث) الذين رفعوا يرث من السبعة هم غير أبى عمرو والكسائى وفى الكشاف والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبياء لا تورث المال وقيل يرثنى الحبورة وكان حبرا ويرث من آل يعقوب الملك يقال ورثته وورثت منه لغتان وقيل للتبعيض لا للتعدية لان آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء وكان زكريا عليه السلام من نسل يعقوب بن اسحق وقيل هو يعقوب بن ماثان أخو زكريا وقيل هذا وعمران أبو مريم أخوان من نسل سليمان بن داود (قوله وأما من جزمه فهو جواب للدعاء) فى اعراب أبى البقاء قوله تعالى يرثنى ويرث يقرأ بالجزم فيهما على الجواب أى ان تهب يرث وبالرفع

فيهما

فيهما على الصفة أولى وهو أقوى من الاولى لانه سأل وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى انتهى وفى الشرح وقيل الجزم
أولى والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم انه لم يوهب له ما طلبه لموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام
(قوله قرئ برفع يصدق وجزمه) الذين قرؤا بالرفع من السبعة هم ما عدا حمزة وعاصم والردء العون ومعنى تصديقه لموسى
اعانته له فى بيان دعواه ان احتاج (قوله وقال أبو البقاء فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
الاصل فهى تصبح) فى اعراب أبى البقاء انما رفع الفعل هنا وان كان قبله لفظ الاستفهام لامرين أحدهما أنه استفهام بمعنى
الخبر أى قد رأيت فلا يكون له جواب والثانى ان ما بعد الفاء انما ينتصب اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء
لا توجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والتقدير فهى تصبح أى القصة وتصبح الخبر ويجوز أن يكون تصبح بمعنى
أصبحت وهو معطوف على انزل فلا موضع له انتهى وأقول انما قدر ضميرا مؤنثا لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان فى
الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك
المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير بنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه (قوله والثانى تقديره الفعل
المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له) فى الشرح لا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل أى تقديره الفعل خاليا
من المحل وفى كلامه تجوز فان المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف أيضا كذلك وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة
لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء وأقول الظاهر ان لا محل له من كلام المصنف مفعول ثانى لتقديره لا حال من الفعل (قوله
وجواب الاول انه قدر الكلام مستأنفا) فى الشرح وفى كلام المصنف أشياء منها انه سلم لابى البقاء تقدير ضمير القصة مرفوعا
ولا نعلم ان أحدا اجازه ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط وأما حذفه منصوبا فى
ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء فاصير ورته بالنصب فى صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان
الناسخ لا يدخل على أداة مجازاة وأقول جعلوا حذف ضمير الشان فى نحو هذا البيت من الضرورة وهو خلاف ما يتبادر من
كلام الشارح قال الرضى ولا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد أن المخففة قياسا وان وأخواتها ضرورة انتهى فان قيل قد
جوزوا فى قول الشاعر قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا ان اسم كان ضمير الشان
والتقدير بما كان هو أى الشان اجيب بأنهم لم يجوزوا فى هذا البيت أنه محذوف وانما جوزوا انه مستتر فى كان والكلام
فى الاول دون الثانى ثم قال الشارح ومنها تجويزه أن يكون مراد النحاة ان الاستئناف لا يكون الا على تقدير مبتدا وفيه نظر
لاطلاقهم القول بان مثل يشرب مستأنف ولو قدر خبر المبتدا المحذوف لم يكن مستأنفا وحمل الكلام على أن مرادهم بكونه
مستأنفا انه بعض كلام مستأنف بعيد وأقول مرادهم انه مستأنف مع ما هو خبر عنه ولا بعد فيه ثم قال الشارح ومنها
استدلاله على ان مرادهم ذلك بأنه لو لم يقدر مبتدأ لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لان لزوم العطف
انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد أن الشرب منهى عنه كالاكل فى المثال المتقدم وأما عند انتفاء هذا القصد بان يكون
الغرض من الثانى افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب
وليت شعرى ماذا يصنع المصنف بمثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم فى حرف الواو ان يعلمكم
مستأنف فيمكن أن يقال هنا لو لم يقدر مبتدأ أى وأنتم يعلمكم الله لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر وأقول كون لزوم
العطف فى الشرب انما هو عند قصد مشاركة الشرب للاكل فى انه منهى عنه صحيح اذا كان المراد العطف على المنهى عنه وهو
ممنوع وانما المراد بالعطف على الحرف الناهى والمنهى عنه جميعا (قوله وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاء واذا قيل ان وعد الله
حق) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها وجاء اسناد يقال الى الجملة كما جاء واذا قيل وفى الشرح وهذا الاعتذار قاض بمؤاخذة
على المصنف فان الكلام فى الجملة الباقية على جمليتها الا التى هى فى حكم المفرد فاذن ادخال هذا النوع فيما نحن فيه غير
مستقيم وقد مر التنبيه على مثله وأقول ومر لنا نحن أيضا الكلام عليه ۞ الجملة السابعة ۞ (قوله ويقع ذلك فى بابى
النسق والبدل خاصة) لان النعت لا يكون تابعا لجملة وعطف البيان كالنعت والتوكيد لا يكون تابعا لجملة الا اذا كان لفظيا
واللفظى تكرير اللفظ الاول وفى الشرح هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام أبوه فان الفعلية الثانية فى محل رفع على انها
تأكيد لجملة الخبر فهى تابعة لجملة لها محل وليست فى باب النسق ولا فى باب البدل اه وأقول لا نسلم ان هذا من تأكيد الجمل ولم

لايكون من تأكيد المفردات وان سلم فلانسلم ان الثانية فى محل رفع وانما هى مجرد تكرير للفظ الاولى (قوله نحو واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون) فى الشرح فيه نظر لان الكلام فى الجملة التابعة لجملة ذات محل من الاعراب والآية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهى قوله أمدكم بما تعلمون صلة الموصول فلامحل لها والثانية وهى قوله أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون بدل منها فلامحل لها أيضا وقد يعتذر بان التمثيل فى الآية الشريفة انما هو لكون جملة البدل أوفى بالدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها لالكون الثانية تابعة لماله محل (قوله * أقول له ارحل لاتقيمن عندنا *) هذا صدر بيت عجزه * والافكن فى السر والجهر مسلما * وفى الشرح ويأتى فى البيت ماقاله المصنف فى قال زيد عبدالله منطلق وعمرو مقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك ان جملتى ارحل لاتقيمن عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلامحل لها والقول بانه أراد التمثيل لكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد لالكون الثانية ذات محل كما أسلفناه فى الاعتذار المتقدم بعيد لان المصنف يكون حينئذ لم يمثل للمسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما مثل لشرطها واقول هذا البيت وان كان يأتى فيه ماقاله المصنف فى قال زيد عبدالله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما مثل به تبعا لعلماء المعانى وهم انما يمثلون به بناء على ان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها (قوله فان دلالة الثانية على ماأراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى) فى المطول فان قلت قوله لاتقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهية النهى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لاتقم عندى بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لاتقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة انتهى (قوله ذكرتك والخطى الى آخره) هذا البيت من الحماسة وهو لابى عطاء السندى والخطى بفتح الخاء المعجمة رمح منسوب الى خط هجر وهو موضع باليمامة تحمل اليه الرماح من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء المهملة فى الماضى وكسرها فى المضارع ونهل بكسر الهاء اذا شرب الشرب الاول والمثقفة الرماح المسواة (قوله فانه أبدل وقد نهلت من قوله والخطى يخطر بيننا بدل اشتمال) لايقال كيف يجوز البدل مع توسط الواو لانا نقول البدل الواو ومابعدها (قوله كما قال فى العطف فى نحو أسكن أنت وزوجك الجنة) انما قال ابن مالك بذلك هناك لانه شرط فى عطف المفرد على المفرد أن يكون المعطوف أوما فى معناه صالحا لمباشرة العامل والاسم الظاهر لايصلح ان يرتفع بفعل الامر (قوله تنبيه هذا القول الذى ذكرته من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع جار على ماقرروا) هذا التنبيه بجميعه يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعضها على غير هذا الوجه مما هو بمعناه (قوله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر) يعنى والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفاء فى الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط قال صاحب الكشاف الا من تولى استثناء منقطع أى است بمستول عليهم ولكن من تولى منهم فان لله الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر الذى هو عذاب جهنم انتهى وقيل متصل فان جهاد الكفار وقتلهم تسلط وكأنه أوعدهم بالجهاد فى الدنيا وقيل هو استثناء من قوله فذكر أى فذكر الا من انقطع طمعك من ايمانه وتولى فاستحق العذاب الاكبر ومابينهما اعتراض ويؤيد الاول أعنى الانقطاع قراءة الا بفتح الهمزة على التنبيه (قوله وقال جماعة فى الا امرأتك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر) قال بدر الدين بن مالك ويمكن أن يكون من هذا أى من المستثنى المنقطع الآتى بجملة قراءة ابن كثير وأبى عمرو الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء فى النصب والرفع من فاسر باهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلك والمرفوع من أحد وقال والده فى التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أومكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين فى هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول أبو قتادة أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدا ولم يحرم خبره وقوله عليه السلام ما الشياطين من سلاح أبلغ فى الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤن من الخنا ومن الثانى قوله عليه السلام ولاتدرى نفس باى أرض تموت الا الله أى لكن الله يعلم وقوله كل أمتى معافى الا المجاهرون أى لكن المجاهرون بالمعاصى لايعافون (قوله وليس من ذلك مامررت باحد الازيد خير منه الجملة هنا

حال

حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الاخفش) اعترض عليه بانه سيأتي في آخر هذا الباب ان الاخفش منع الفصل بالا بين
الصفة والموصوف فكيف يقول هنا بان الجملة صفة لاحد وفي الشرح ويمكن ان يجاب بان الضمير من قوله صفة له ليس عائدا
الى أحد المذكور بعينه وانما هو عائد الى نظيره كما في قولك له على درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر فهذه الجملة التي هي
زيد خير منه صفة لاحد محذوفا وهو بدل من أحد المذكور قبله فلم يفصل بالا بين الصفة والموصوف وانما فصل بها بين
البدل والمبدل منه وهو جائز عند الاخفش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وموصوفها
ليس بعضا من متقدم مجرور بمن أو في (قوله وأجازهما هشام وثعلب) أي أجازا ما أجازه الفراء وهو ما اذا كان الفعل قلبيا
ووجد المعلق عن العمل وما منعه وهو ما اذا لم يكن الفعل كذلك وانما ذكر هذا مع انه يفهم من قوله أولا وأجازه أي كون
الفاعل ونائبه جملة هشام وثعلب مطلقا المبني عليه قوله واحتجا (قوله وما راعني الا يسير بشرطة) هذا صدر بيت عجزه * وعهدي
به قينا يسير بكير والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهم طائفة من أعوان الولاة ويقال الواحد أيضا شرطي كتركي
وشرطي كجهني سموا بذلك لانهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس والقين الحداد والجمع القيون والكير كير
الحداد وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات وأما المبني من طين فهو الكور (قوله وتسمع ويسير على اضماران) في الشرح أحسن
من هذا التأويل في المصراع ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على
انها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ أي ما راعني هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير انتهى ويمكن ان يخرج
البيت أيضا على تقدير معلق أي الا اليسير بشرطة كما قالوا في اني وجدت ملاك الشيمة الادب ان التقدير ملاك الشيمة
﴿حكم الجمل بعد النكرات﴾ (قوله وانما أعيد ذكر الاهل) هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه وعبارته انما
أعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد أمرين أحدهما ان استطعما صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجلية اليها
ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية
لا تستطعم فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف ولا يمكن ذكر
المضاف مضمرا لتعذر اضافة الضمير تعين ذكره ظاهرا والثاني أن الاهل لو أضمر لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول
الاول جميع الاهل الا ترى انك لو قلت أتيت أهل قرية كذا انما تعني وصلت اليهم بلا خصوصية لبعضهم دون بعض
والاستطعام في العادة انما يكون ان يلي النازل بهم منهم وهم بعضهم فوجب ان يقال استطعما أهلها لئلا يفهم انهما استطعما
جميع الاهل وليس كذلك وفي الشرح وعلى قوله لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها مناقشة يعني فيلزم عدم ارتباط
الصفة بالموصوف لخلوها من ضمير فلقائل ان يمنعه بناء على الارتباط المعنوي وذلك لان الضمير المنصوب ليس عائدا الى الاهل
مطلقا بل الى الاهل المقيد باضافته الى القرية المتقدمة الذكر فحصل الربط بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل استطعماها
لكان على التجوز مناقشة فلقائل ان يلتزمه ويكون مثل واسأل القرية والقرآن العزيز مشحون بالمجاز انتهى وأقول
لم يعتبروا في ربط الصفة بموصوفها الا الضمير لا الربط المعنوي ولا باسم غير الضمير قال الرضي عند قول ابن الحاجب في كافيته
وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير في الصفة والصلة ليحصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته
فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص
وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا نسلم صحة اعتباره في هذه الآية الا ترى أنه لو قيل استطعماهم
كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها الا صفة لقرية والرابط المعنى اذ لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب ولو قيل
استطعماها لكان على التجوز يعني وهو خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصيحا واقعا في القرآن على الصحيح وفي
البحر وقد يظهر لتكرير لفظ الاهل فائدة غير التوكيد وهي انهما حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهلها بل
أتيا بعضهم فجيء بلفظ الاهل للدلالة على تعميمهم بالاستطعام اذ لو قيل استطعماهم لكان الضمير عائدا الى المأتي اليهم
(قوله وأيضا فلان الجواب في قصة الغلام قال) يعني لو شئت لتخذت عليه أجرا والفاء في فلان زائدة أو جواب شرط مقدر
(قوله لا فقتله أي ليس الجواب في قصة الغلام فقتله لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا) هكذا نقل عن خط المصنف
والظاهر انه يقال المقرون بالفاء وفي الشرح فان قلت يقع في بعض نسخ المغني لان الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما
وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ويقع في بعضها لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجهه ان

الاقتران بالفاء يقتضي تقدير قد كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وتقدير قد يوجب تحقيق المضي فيما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذن لان يكون جوابا للشرط المستقبل (قوله ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) في الشرح قد ينتقض بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في أجوبة المسائل انتهى وأقول الجواب ان هذا من نداء الموصوف لا من وصف المنادى وفي كلام الرضي اشارة الى هذا الجواب عند الكلام على الشبيه بالمضاف وانه قد يكون منعوتا بجملة أو ظرف حيث قال وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ان يجوز أيضا يا حليما لا يعجل القدوس لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء (قوله وهذا الظاهر لسلامته مما سيأتي) هو ما ضعف به كونه حالا (قوله ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا) في الشرح قد يتوهم ان تجويز المصنف الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل معارض لرده على أبي البقاء تجويزه حالية مستهم البأساء والضراء من الموصول في قوله تعالى ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء الآية بان الحال لا تأتي من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الآيتين كلمة مثل وجوابه ان صلاحية المضاف للسقوط في آية الجمعة سوغ الحالية اذ الحال حينئذ كانها من غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في آية البقرة منع من ذلك وقدم الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية انتهى ولا يخفى ان قوله كانها من غير مضاف اليه على ما رأيناه في النسخ ليس بمستقيم ولعله سقط من النساخ كلمة من والاصل اذ الحال حينئذ كانها من غير مضاف اليه (قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني) هذا صدر بيت عجزه فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء الموحدة (قوله وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود) يريد بالضابط المذكور قوله فيما سبق هو ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة الى آخره (قوله لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا) في الشرح اما كون الانشاء لا يقع حالا فقدم تعليله في آخر الكلام على الجملة المعترضة وأما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت وأنت حر ونحوه أو الطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها (قوله ويضعف من جهة المعنى ان يكون حالا) وذلك لانه ليس الغرض ان القول حالة الانعام وان كان هو فيها ولان الحال قيد لعاملها وعاملها هو العامل في صاحبها وصاحبها رجلان فيلزم ان يكون القول من الرجلين مقيدا بحالة انعام الله تعالى عليهما (قوله ومنها قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم) جاؤكم عطف على يصلون أعني صلة الذين وهو استثناء من ضمير النصب في قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم أو عطف على موضع صفة قوم وهي بينكم وبينهم ميثاق والمعنى ان الكفار الذين يصلون الى قوم معاهدين أو يصلون الى قوم جاؤكم غير مقاتليكم ولا مقاتلي قومهم وكلا العطفين جوزه الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم الآية بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقرر ان كفهم عن القتال أحد سببي استحقاقهم لترك التعرض لهم وترك الايقاع بهم قال ابن عطية وهذا أيضا حكم قبل ان يستحكم أمر الاسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسالما كارها لقتال قومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه وهذه نسخت أيضا بما في براءة (قوله ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد) في الشرح نقل السبكي في شرحه للتلخيص عن شيخه أبي حيان ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قد بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقديرا قال أبو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لما نقل المصنف عن الاخفش بل هو مخالف لما ذكره المصنف في قد من حرف القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا (قوله ويؤيده قراءة الحسن حصرة) هي قراءة قتادة أيضا ويعقوب قال المهدوي وعن عاصم في رواية حفص وقرأ الحسن

الحسن حصرات وقرئ حاصرات وقرأ حصرة بالرفع على انه خبر مقدم والجملة فى موضع الحال (قوله لئلا يحتاج الى اضمار قد) هذا بناء على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة (قوله فقيل الموصوف منصوب محذوف أى قوما) قال أبو البقاء وهذا المحذوف حال موطئة (قوله وقيل مخفوض) هذا والذى بعده فى كلام أبى البقاء الا انه قال وما بينهما صفة أيضا وجاؤكم معترض فاراد بما بينهما جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد اختصر ذلك الى قوله وما بينهما اعتراض وليس على ما ينبغى لشموله جملة بينكم وبينهم ميثاق وهو صفة لا اعتراض (قوله ويؤيده انه قرئ باسقاط أو فى مصحف أبى) وقراءته ميثاق جاؤكم (قوله وعلى ذلك) أى على اسقاط أو يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية أى ثانية عن جاؤكم وان كانت ثالثة عن بينكم وبينهم ميثاق وفى الكشاف ووجه هذه القراءة ان يكون جاؤكم بيانا ليصلون أو بدلا أو استئنافا أو صفة بعد صفة لقوم قال أبو حيان وهذه وجوه محتملة وفى بعضها ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون فى الافعال ولان البدل لا يتأتى لكونه ليس اياه ولا بعضا ولا مشتملا وفى حاشية التفتازانى وذلك أى كون جاؤكم بيانا أو بدلا ليصلون لان الانتهاء الى المعاهدين والاتصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة بيانا لاتصالهم بالمعاهدين أو بدلا منه كلا أو بعضا أو اشتمالا على ما قيل وأما الاستئناف فعلى انه جواب كيف وصلوا الى المعاهدين ومن أين علم ذلك (قوله وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين) يعنى لا من صفة المجىء حتى يكون بدل اشتمال منه وفى الشرح هذا لا ينفى الملابسة بينه وبين المجىء فيمكن بدل الاشتمال لان مجىء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية وأقول ليس كل ملابس لمتبوعه بغير الجزئية والكلية يصح ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وتبعه المحققون هو البدل الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجىء هو مبينا وملخصا لما أجمل أولا ومعلوم ان حصر صدورهم ليس بالنسبة الى مجيئهم كذلك غايته انه صفة قائمة بهم كما ان مجيئهم كذلك فيكونان صفتين قائمتين بموصوف واحد (قوله ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه) سيذكر المصنف رحمه الله تعالى فى التاسع عشر من الجهة الاولى من الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها فى الباب الخامس ان الراد هو الفارسى وانه يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا أحدا البتة وفى البحر رد الفارسى على المبرد فى انه دعاء عليهم بانا أمرنا ان نقول اللهم أوقع بين الكفار العداوة فيكون فى قوله أو يقاتلوا قومهم نفى ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم قال ابن عطية ويخرج قول المبرد على ان الدعاء عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم والدعاء عليهم بان لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم أى هم أقل وأحقر ويستغنى عنهم كما تقول اذا أردت هذا المعنى لا جعل الله فلانا على ولا معى بمعنى استغنى عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية أو يكون سؤال ابوتهم على ان قوله قومهم قد يعبر به عمن ليسوا منهم بل عن معاديهم وفى الشرح وانما لا يتجه الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن مقاتلة قومهم لان قومهم كفار قتالهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبنى على ان قوله ان يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت أى حصرت صدورهم عن قتالكم أو قتالهم قومهم وهو غير متعين لجواز ان يكون القائل بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم أى جاؤكم كراهة الدخول فى القتال مطلقا فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم ممسكون لا لكم ولا عليكم فيتجه حينئذ الدعاء عليهم بذلك لانه لم يذكر للضيق متعلق بل دعا عليهم بحرج الصدور وضيقها (قوله ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شئ) فى الشرح قد يورد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن فى الزبر صفة لكل شئ أما اذا جعل صفة له استقام لان المعنى حينئذ وكل شئ مثبت فى الزبر أى صحائف أعمالهم فعلوه ويرد أما لفظا فانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبى وهو الخبر وأما معنى فلان المراد فى هذه الآية ما أريد فى قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر ففعلوه صفة لكل شئ وفى الزبر الخبر أى كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم (قوله ولا يكون خبر الما أشرنا اليه ولا ينقض الاول بقولهم لولا رأسك مدهوناولا الثانى بقول الزبير * ولولا بنوها حولها لخبطتها *) يريد بما أشار اليه ما نبه عليه بقوله كما لا يذكر الخبر من ان الخبر لا يذكر بعد لولا وأراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه أول بالنسبة الى عدم ذكر الخبر بعد لولا وبالثانى عدم

ذكر الخبر بعد لولا وفى بعض النسخ ولا ينقض الثانى بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثالث بقول الزبير وعلى هذا فالمراد بالثانى عدم ذكر الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة الى عدم عمل الابتداء فى الحال وبالثالث عدم ذكر الخبر والاول منقول عن خط المصنف وتمام قول الزبير * تكبطة عصفور ولم اتلعثم * وفى نسخ المغنى وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناظم لخطابها بتقديم الطاء المهملة على الباء الموحدة وهو ليس بصواب (قوله لندورهما) تعليل لقوله ولا ينقض وهو مبنى على مذهب الاكثرين فى ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد ذكر المصنف فى اوائل خاتمة الحروف المذكورة فى الباب الخامس من هذا الباب ان هذا المذهب مردود (قوله أحدها ما يمتنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارنى زيد سأكافئه أولن أنسى له ذلك) فى الشرح قد يمتنع تعين الحالية فى هذين المثالين على تقدير زوال المانع اذا احتمال الاستئناف فيهما على تقدير زوال المانع ثابت وأقول الدليل على تعيين الحالية لولا وجود هذا المانع ان المعنى على تقييد الفعل المتقدم وسينبه المصنف على نحو هذا فى الثانى (قوله وأما قول بعضهم فى وقال انى ذاهب الى ربى سيهدين ان سيهدين حال كما تقول سأذهب مهديا فسهو) وجهه ما تقدم الآن ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر وهما الحال والاستقبال فى محل واحد وهذا مفقود فيما قاس عليه فان دليل الاستقبال فيه ليس فى الحال بل فى عاملها (قوله مضى زمن والناس يستشفعون بى *) هذا صدر بيت عجزه فهل لى الى ليلى الغداة شفيع (قوله والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيهما) ضمير يمنعهما وفيهما عائد الى الوصفية والحالية والذى مضى فيه البحث فيهما هو أثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التى لا محل لها من الاعراب وفى كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد المؤنث وهو عائد الى الآية (قوله فان جملة تخشى على حال من الضمير قائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) فى الشرح هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون سيؤدى محكيا بمحذوف أى يقول سيؤدى فلا يمتنع كون تخشى على صفة لارتفاع المانع انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو على الظاهر وعدم الحذف

الباب الثالث من الكتاب

(قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل (قوله وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا) قال الرضى يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ فى زيد قائم أو كأنه هو فى نحو وأزواجه أمهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال فى نحو زيد عندك ان زيدا هو عندك خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا تحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر انتهى (قوله مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وما ذكر ابن جنى من انه أسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقربا وانحرف عن ذلك الى الغيبة فى ذكر الغضب تأدبا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك الخطاب (قوله واشتعل المبيض فى مسوده الى آخره) الضمير المضاف اليه المسود عائد على الرأس المذكور قبله فى قوله اما ترى رأسى حاكى لونه * طرة صبح تحت أذيال الدجا والجزل ما غلظ من الحطب ويبس والغضا شجر (قوله قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله) هذه قراءة الجمهور وقرأ عمر وعبد الله وأبى وعلى وبلال بن أبى بردة وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذى فى السماء الله وفى الارض الله (قوله واله خبر لهو محذوفا) هو العائد على الموصول وحسن حذفه طول الصلة بالعطف كما حسن حذفه فى قولهم ما انا بالذى قائل لك شيأ طولها بالمعمول (قوله ولا يحسن تقدير الظرف صلة) فيه رد على أبى حيان حيث قال ويجوز ان تكون الصلة الجار والمجرور والمعنى انه فيهما بالوهيته وربوبيته اذ يستحيل حمله على الاستقرار (قوله وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك) أى الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه (قوله لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين) هذا علة لقوله ولا يحسن وقد ذكر المصنف فى الباب الاول فى الكلام على اذ فى مسئلة تلزم اذ الاضافة انه لا يعرف تكرر البدل الا فى بدل الاضراب واعترض عليه ابن الصائغ بان تكرر البدل فى غير الاضراب معروف نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول يختار فيه الاتباع على البدل والثانى بدل وأجيبا بان مراده انه لا يعرف تكرر البدل والمبدل منه واحد والمثال المعترض به المبدل منه متعدد فان الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كما ذكر المصنف فى توضيحه (قوله وفيه بعد حتى قيل بامتناعه) الضمير المجرور فى وبامتناع عائد على الابدال من ضمير العائد (قوله ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى ان

يكون

يكون سببه التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا) يقع فى بعض النسخ لان الحمل بدون واو والصواب ما فى أكثرها وهو الموجود بخط المصنف ولان الحمل بالواو عطفا على لتضمنه الابدال واحد التأويلين نفس الابدال من الضمير المستتر فى الظرف الاول والتأويل الآخر نفس الابدال من الضمير المستتر فى الظرف الثانى وفى الشرح قد يكون مراده بالتأويلين اللذين يحوج اليهما هذا التقدير ان المبدل منه فى حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا تضر نية طرحه مع وجوده لفظا فلعل هذا هو التأويل الذى أراده ولا شك انه يحتاج فى الجملة الاخرى وهى قوله وفى الارض اله الى مثل ذلك فجاء التأويلان وأقول التأويل هو حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه وجوابه والعادة فيما فيه اعتراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه (قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف) فى الشرح مراده بالوجه الذى أشار اليه تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذى فرع عليه اذ لو جعل اله خبر مبتدأ محذوف وفى السماء متعلق به أى وهو الذى هو اله فى السماء وجعل وفى الارض اله استئنافا لفسد المعنى أيضا وأقول لا اشكال لانه لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط بل فساد المعنى بتقدير الاستئناف وخلو الصلة من العائد ان عطف وهذا المجموع له خصوصية بهذا الوجه الذى فرع عليه دون غيره (قوله وان لسانى شهدة الى آخره) فى الصحاح والشهد العسل فى شمعها والشهدة أخص منها والجمع شهاد والعلقم شجر مر ويقال للحنظل ولكل شئ اشتدت مرارته علقم وتشديد واو هو وياء هى لغة همدان بسكون الميم وبالدال المهملة (قوله بما فيه رائحته) أى رائحة الفعل (قوله انا أبو المنهال بعض الاحيان) هذا من مشطور السريع الموقوف (قوله انا ابن ماوية اذا جد النقر) هذا من مشطور الرجز وفى الصحاح وقد نقرت بالفرس نقرا وهو صوت تزجره به وذلك ان تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح وقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف فى الوصل كما تقول هذا بكر ومررت ببكر ولا يكون ذلك فى النصب انتهى (قوله فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد) فى الشرح ولو قيل ان التعلق باعتبار تأولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور أصلا وأقول علميتهما هى المرادة منهما وهى تمنع من تأولهما باسم يشبه الفعل لان تأولهما به يخرجهما عن العلمية (قوله حتى شآها كليل موهنا عمل) هذا صدر بيت عجزه * باتت ضرابا وبات الليل لم ينم * وهو فى وصف برق وشآها بشين معجمة فهمزة فألف بمعنى سبقها والضمير للسحاب والكليل الذى حصل له كلال أى اعياء وتعب والموهن بفتح الميم وكسر الهاء نحو نصف الليل وكذا الوهن والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل (قوله فان فى الاول حمل الكلام على المجاز) فى الشرح المجاز لازم سواء جعل كليل بمعنى مكل للوقت أو جعل من كل مسندا الى البرق اذ الكلال الذى هو التعب لا يتصف به البرق حقيقة وأقول الذى فى كل منهما مجاز عقلى لان كلا من نسبة الكلال والاكلال الى البرق مجاز وهو ليس بمراد المصنف وانما مراده المجاز اللغوى ولا شك انه فى الاول دون الثانى لان الاول فيه اطلاق كليل الذى هو حقيقة فى اسم فاعل الثلاثى المجرد على اسم فاعل الثلاثى المزيد الهمزة وهو مجاز فى اللفظ (قوله ونعم من هو فى سر واعلان) هذا عجز بيت صدره ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه وقد تقدم فى من (قوله وقد أجيز فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض تعلقه باسم الله) أصل هذا القول للزجاج الا انه قال انه متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى من المعانى قال ابن عطية وهذا عندى أفضل الاقوال وأكثرها احرازا لفصاحة اللفظ لانه أراد ان يدل على قدرته واحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات فجمع ذلك كله فى قوله وهو الله أى الذى له هذه الصفات كلها فى السموات وفى الارض قال أبو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحو لا تساعده لان تلك المعانى جميعها لا تعمل فى لفظ السموات اذ لو صرح بها جميعها لم تعمل فيه بل العمل فيه من حيث اللفظ لواحد منها وان كان من حيث المعنى لجميعها والاولى ان يعمل فى المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الالوهية وان كان علما وقد قال الزمخشرى نحوا من هذا حيث قال فى السموات متعلقة بمعنى اسم الله كأنه قيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله أو هو المعروف بالالوهية أو المتوحد بالالوهية فيها أو هو الذى يقال له الله فيها وقال التفتازانى لا خلاف انه لا يجوز تعلقه بلفظ الله لكونه اسما لا صفة وكذا قوله فى السماء اله وفى الارض اله لان الاله اسم وان

كان بمعنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق بالمعنى الوصفى الذى ضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز ان يكون مأخوذا من أصل اشتقاق الاسم أعنى العبودية أوما اشتهر به الاسم من الالهية وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل أنا أبو النجم أى المعروف بذلك أوما يدل عليه التركيب الحصرى من التوحيد والتفرد بالالهية أوما تقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها على التشبيه والتمثيل شبهت حالة علمه بها بحالة كونه فيها لان العالم اذا كان فى مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه شئ ويجوز أن يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الاصلى ولا يستقيم الكلام بدون هذا المجاز أو الكناية وكذا قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم (قوله على معنى وهو المعبود أووهو المسمى بهذا الاسم) لا يخفى أن كون العلم على معنى المعبود أو المسمى لا يقتضى تأوله به كما أن كون ابن ماوية وأبى المنهال على معنى الشجاع أو الجواد لم يقتض تأولهما به لان كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تأوله به وقد لا يكون (قوله وأجيز تعلقه بيعلم) المجيز لذلك هو أبو على الفارسى فانه قال هو ضمير الشان والله مبتدأ خبره يعلم والجملة مفسرة لضمير الشان قال أبو حيان وانما فر الى هذا ولم يقل مثل الجمهور ان ضمير هو عائد على ما عادت اليه الضمائر قبله وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير الشان كان عائدا على الله تعالى فيصير التقدير والله الله فيتقدم مبتدأ وخبر من اسمين متحدين لفظا ومعنى لا نسبة بينهما اسنادية وذلك لا يجوز (قوله وبخبر محذوف) قال الزمخشرى ويجوز أن يكون الله فى السموات خبرا بعد خبر على معنى انه الله وانه فى السموات والارض بمعنى انه عالم بما فيها لا يخفى عليه منه شئ كان ذاته فيها (قوله ورد الثانى) هو تعلقه بسركم وجهركم وسماه ثانيا لانه ثانى قوله واجيز تعلقه بيعلم (قوله وليس بشئ لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته) فى الشرح لا نسلم ذلك ولم لا يجوز أن يكون مقدرا بما يسرون وما يجهرون وأقول ليس السر بمصدر قال فى الصحاح السر الذى يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والجمع السرائر واذا لم يكن السر مصدرا لا يقدر بحرف مصدرى وصلته وأما الجهر فهو مصدر الا انه ههنا أريد به ما يقابل السر وهو الذى لا يكتم لا معناه المصدرى فلا يكون هنا مقدرا بحرف مصدرى وصلته ثم لا يخفى أن المراد هنا بصلة الحرف المصدرى فعل ذلك المصدر المقدر وحينئذ فقول الشارح مقدرا بما يسرون ليس على ما ينبغى لان يسر فعل الاسرار لا السر (قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص) قال الرضى وانما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان فى نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أى حصوله فجئ أولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة أخرى وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية وأما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الكون فى الصبح ومادام الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قاله (قوله والصحيح انها كلها دالة عليه الاليس) فى شرح التسهيل ويبطل القول بانها لا تدل على الحدث أوجه أحدها انه قد صرح بمصدرها معملا اعمالها فى قوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

واعترض بانه يحتمل أن يكون التقدير وكونك تفعله فلما حذف الفعل انفصل الضمير الثانى ان الافعال تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان وللخصم ان يمنع هذا الاستلزام فى مطلق الفعل ويقول انما هو فى الفعل التام فقط الثالث ان الاصل فى كل فعل الدلالة على معنيين فلا يقبل اخراجهما عن الاصل الا بدليل الرابع انها لو كانت دلالتها مخصوصة لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان الخامس أن الافعال لا تمتاز الا بالحدث وان تساوت بالزمان فاذا زال ما به الافتراق وبقى ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا وبين صار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملتها انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيا

ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد السابع وقوع دام صلة لما المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث أقوى فكانت أولى بالبقاء التاسع مجيء اسم الفاعل منها واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان بل دال على الحدث وما هو قائم به أو صادر عنه العاشر انها لو كانت مجردة من الحدث لم يبن منها أمر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط (قوله ولا باوحينا لفساد المعنى) اذ التقدير حينئذ ان أوحينا للناس ان انذر الناس ولقائل أن يقول لا نسلم فساد المعنى حينئذ اذا كان الجار جعل بدلا من الناس وقد كانوا يعجبون أيضا من كون الرسول بشرا وفي اعراب أبي البقاء وقيل عجب هنا بمعنى معجب والمصدر اذا وقع موقع اسم مفعول أو فاعل جاز أن يتقدم معموله عليه كاسم المفعول انتهى ويؤيد تعلقه بعجبا ما روى عن ابن جريج أنه قال عجبت قريش ان بعث رجل منهم فنزلت هذه الآية (قوله وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه) هذا اعتراض على قوله لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالعطف عليه ويقع في بعض النسخ ليس في تقدير حرف موصول بدون أل وباضافة تقدير الى حرف وأشار بقوله عن قريب الى ما ذكره قبل هذا في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم (قوله ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل) يعني يجوز أن يكون للناس في الاصل صفة لعجبا فلما قدم عليه انتصب على الحال كما ان موحشا في الاصل صفة لطلل فلما قدم عليه انتصب على الحال ٭قوله هل يتعلقان بالفعل الجامد٭ هذا الفصل بكماله ساقط في بعض النسخ (قوله وكيف أرهب أمرا الى آخره) رهب أخاف وأراع أخوف ٭هل يتعلقان بأحرف المعاني٭ (قوله وما سعاء الى آخره) في القاموس الغداة البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس والبين هنا الفراق وظبي أغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف فاتر العين وفي الصحاح والطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون جماعة قال الله تعالى لا يرتد اليهم طرفهم (قوله ومثله في التعلق بحرف النفي ما أكرمت المسيء لتأديبه وما أهنت المحسن لمكافأته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد) وذلك أن المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتأديب ولا الاهانة المخصوصة بالمكافأة بل المراد نفي مطلق الاكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي ان تسلط على القيد وحده بقي أصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق (قوله فينبغي على قولهم ان يقدر ان المتعلق بفعل دل عليه النافي أي انتفى ذلك بنعمة ربك) في المنتخب ان المعنى انتفى عنك الجنون بنعمة ربك وهو ظاهر في أن الباء متعلقة بفعل دل عليه النافي وفي البحر ويظهر لي ان بنعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميم عنه عليه السلام وقال ابن عطية بنعمة ربك اعتراض كما يقول الانسان أنت بحمد الله فاضل وقال الزمخشري يتعلق بمجنون منفيا كما يتعلق بعاقل مثبتا في قولك أنت بنعمة الله عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استواءهما في قولك ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا تعمل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا واحدا ومحله النصب على الحال كانه قيل ما أنت بمجنون منعما عليك بذلك ولم تمنع الباء ان يعمل مجنون فيما قبله لانها زائدة لتأكيد النفي والمعنى استبعاد ما كان تنسبه اليه كفار مكة عداوة وحسدا وانه من انعام الله عليه بحصافة العقل والشهامة التي يقتضيها التأهل للنبوة بمعزل انتهى والحصافة بمهملتين وفاء بعد الالف الاحكام قال أبو حيان وما ذهب اليه من ان بنعمة ربك متعلق بمجنون وانه في موضع الحال يحتاج الى تأمل وذلك انه اذا تسلط النفي على محكوم به له معمول ففي ذلك طريقان أحدهما ان النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط والآخر انه يتسلط على المحكوم به فينتفي معموله لانتفائه بيان ذلك تقول ما زيد بقائم مسرعا فالمتبادر الى الذهن ان اسراعه منتف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه الآخر انه انتفى قيامه فانتفى اسراعه أي لا قيام فلا اسراع وهذا الذي قررناه لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطق به في حق المعصوم صلى الله عليه وسلم وقال السفاقسي والجواب ان المتبادر للذهن في نحو ما زيد بقائم ضاحكا نفي القيام في هذه الحالة ولا يلزم منه نفي تلك الحالة في غير القيام الا أن يكون المحكوم به لازما لتلك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله والثاني نفي المحكوم به فينتفي معموله بانتفائه غير مسلم الا حيث الملازمة كما ذكرنا والجنون هنا غير لازم لحالة النعمة وتمثيله بما زيد بقائم مسرعا غير مطابق لان القيام لازم للاسراع فلهذا لزم من نفيه نفي الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي الجنون في حالة النعمة نفيها في غيرها بل المفهوم يقتضي ثبوته في غيره

قلنا حالة النعمة لازمة له صلى الله عليه وسلم أبدا فيلزم نفي الجنون مطلقا (قوله وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاظبي أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) في الشرح لا نسلم لزوم ذلك لجواز أن يكون التقدير وما حال سعاد غداة البين الا حال ظبي أغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه هو النفور والظرف متعلق بالحال المحذوفة كما في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف أي واذكر حال مريم أو قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والنبأ والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه والسر في جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد ألم المصنف ببعض هذا في آخر الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الظرفية وأقول ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور حتى يقال ان التقدير وما حال سعاد الا كحال الظبي وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور والبعض الذي ذكر عنه هو السيد ذكر ذلك في حاشية المطول ثم في الشرح على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لم يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز أن يتقدم على عامله المعنوي نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وبقي الاعتراض المتقدم انتهى وقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد بالتقدير قسيم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر (قوله ابن عمرون) هو بفتح العين المهملة وسكون الميم وضم الراء والمشهور فيه الصرف والفارسي يمنعه للعلمية وشبه العجمة (قوله كان قلوب الطير الى آخره) تقدم الكلام عليه في الجملة المعترضة (قوله مع ان الحال شبيهة بالمفعول به) يعني من جهة انها فضلة ومن جهة ان الفعل يتسلط على نصبها من غير توسط حرف ملفوظ أو مقدر (قوله وايا كان فالحجة قائمة به) في الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يسوغ ان يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تأويل كعشرين درهما (قوله نعيرنا الى آخره) العالة الفقراء جمع عائل وكذلك الصعاليك جمع صعلوك كعصفور وهو الفقير (قوله انه لا يتقدم الحال على عاملها المعنوي) الذي في بيت كعب بن زهير ظرف لا حال ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق اسم الحال على الظرف (قوله قلت سوغه الذي سوغ تقديم بسرا في هذا بسرا أطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو أكفأهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى) قال الرضي ولا نرى بأسا أن يقال زيد احسن قائما منه قاعدا كما يقال ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وقال المصنف في حواشي التسهيل وانما اغتفر نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر التبسا فان قيل اجعل أحدهما تاليا لافعل قلنا يؤدي الى فصل افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز قلنا فصل جائز وهذا يكون فصلا واجبا لازما في نوع هذا التركيب فلم يحتمل (قوله وقد خطئ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة) في الشرح فيه نظر من وجهين الاول ان كلا من الجملين اللذين حمل الكلام عليهما يأباه الحريري نحن وأنتم بعطف أحد الضميرين على الآخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان أنتم توكيد لضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول يعني ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم وأقول هذا هو وجه البعد الذي اعترف به المصنف في توجيهه الثاني من وجهي النظر ان دعواه امتناع جعل أنتم توكيد الضمير صعاليك من أجل تخالفهما بالحضور والغيبة غير مسلمة لان ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نعولكم فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالا فيه ضمير خطاب قطعا كما في قولك قمت أنت ضاحكا والضمير الذي يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك وأقول اذا كان صعاليك مفعولا لعالة يكون في المعنى صفة لمحذوف أي اناسا صعاليك فيكون الضمير الذي فيه غيبة وكذلك اذا كان حالا من مفعول نعولكم اذ المعنى في حال كونكم اناسا صعاليك الا ان في الكلام ضمير المخاطبين على هذا الوجه وهو مفعول نعولكم فيكون أنتم توكيدا له وعلى الوجه الاول الصعاليك مخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى وأكد الضمير الذي فيه بانتم فان قيل فلم يجعل المصنف على الوجه الاول أنتم خبر مبتدا محذوف أي صعاليك هم أنتم أجيب بان عطف الحريري أنتم على نحن الذي هو توكيد يأباه ويقتضي انه توكيد ❊ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر❊ (قوله بالعامل المقوى) هو بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة (قوله لعل أبي المغوار منك قريب) تقدم

الكلام

الكلام عليه فى لعل (قوله جروابها منبهة) هو بجيم مفتوحة فنون ساكنة فباء موحدة مفتوحة بمعنى التنبيه أو بميم مضمومة فنون مفتوحة فوحدة مشددة اسم فاعل من نبه (قوله انما ثبت فى الكلام) الضمير فى ثبت عائد على النيابة لاكتسابها التذكير من المضاف اليه أولانها بمعنى الايقاع وهو مذكر (قوله الايجاورنا الاك ديار) هذا عجز بيت صدره * وما نبالى اذا ما كنت جارتنا (قوله نحن بغرس الودى الى آخره) الغرس مصدر غرست الشجر اغرسه غرسا وفى الصحاح والودى على فعيل الفسيل واحده ودية والفسيل بفاء مفتوحة فسين مكسورة مهملة فمثناة تحتية صغار النخل وفيه قال الاصمعى السدفة والسدفة فى لغة أهل نجد الظلمة وفى لغة غيرهم الضوء وهو من الاضداد وكذلك السدف بالتحريك وقال أبو عبيدة وبعضهم يجعل السدفة اختلاط الضوء والظلمة معا كوقت ما بين طلوع الفجر الى الاسفار واسدف اذا أظلم والسدف الليل قال الشاعر نزور العدو على نأيه * بارعن كالسدف المظلم والسدف أيضا الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقرة نحن بغرس الودى اعلمنا * منا بركض الجياد فى السدف انتهى وفى الشرح شاهدت فى كراسة بخط المصنف ضبط السدف بضم السين وفتح الدال (قوله من تخليط الاعراب) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة (قوله وذلك عكس معنى التعدية الذى هو ايصال معنى الفعل الى الاسم) تقدم فى خلا الجواب عن هذا بان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور به على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وان المصنف صرح بذلك فى على الاستدراكية فهذه الكلمات اذا جرت تقتضى ايصال معنى الفعل لمجرورها على جهة الثبوت كما فى ما قام القوم خلا زيدا أو على جهة النفى كما فى قام القوم خلا زيدا ﴿حكمها بعد المعارف والنكرات﴾ (قوله فهما صفتان فى نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لانهما بعد نكرة محضة) لقائل ان يقول لا يلزم من كونهما بعد نكرة محضة ان يكونا صفتين لها فقد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى فاتوا بسورة من مثله انه يجوز فى من مثله ان يكون صفة لسورة وان يتعلق بفاتوا وعبارته بنصها من مثله متعلق بسورة صفة لها أى بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد انتهى ثم انه قد وقع نزاع بين الشيخ فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردى شارح تصريف ابن الحاجب وبين القاضى عضد الدين عبد الرحمن الشيرازى فى تخصيص صاحب الكشاف الوجه الاول بكون الضمير لما نزلنا واستفتى القاضى عضد الدين أهل عصره فى ذلك وانتصر للجاربردى ولده ابراهيم فى رسالة سماها السيف الصارم فى قطع العضد الظالم وصورة الفتوى يا ادلاء الهدى ومصابيح الدجا حياكم الله وبياكم وألهمنا الحق بتحقيقه واياكم يسالكم فيما هو من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور لا ممتحن ذو غرور ينشد باطلاق لسان وادق جنان الا قل لسكان وادى الحبيب * هنيأ لكم فى الجنان الخلود افيضوا علينا من الماء فيضا * فانا عطاش وأنتم ورود قد استبهم علينا قول صاحب الكشاف افيضت عليه سجال الالطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها أى بسورة كائنة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز فى الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وخطره فى الوجه الثانى تلويحا فليت شعرى ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا وفاتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمة حكمة خفية أو نكتة معنوية أو هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رأيتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب اثبتم اجزل الاجر والثواب وقد أجاب التفتازانى فى حاشيته عن هذا وتعرض لما أجاب به غيره فقال والجواب ان هذا أمر تعجيز باعتبار المأتى به والذوق شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشئ ومثل النبى عليه السلام فى البشرية والعربية موجود بخلاف مثل القرآن فى البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضى وجود المثل بل ربما يقتضى انتفاءه حيث تعلق به أمر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضى وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة وقد يجاب بوجوه اخر الاول انه اذا تعلق بفاتوا فمن للابتداء قطعا اذ لا مبهم يبين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى لاتيان البعض ولا مجال لتقدير الباء مع من كيف وقد ذكر المأتى به صريحا وهو السورة واذا كانت من للابتداء تعين كون الضمير للعبد لانه المبدأ للاتيان لا مثل القرآن وفيه نظر لان المبدأ الذى يقتضيه من الابتدائية ليس هو الفاعل حتى ينحصر مبدأ الاتيان بالكلام فى المتكلم على انك اذا تأملت فالمتكلم ليس مبدأ للاتيان بالكلام منه بل للكلام نفسه بل معناه ان يتصل به الامر الذى اعتبر له امتداد حقيقة أو توهما كالبصرة للخروج والقرآن للاتيان بسورة منه وبهذا يندفع ما يقال ان المعتبر

من المبدا هو الفاعلى أو المادى أو الغائى أو جهة تلبس بها ولا يصح شئ من ذلك فيما نحن فيه على ان كون مثل القرآن مبدا ماديا للاتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعليا له الثانى انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به الآى الاخر وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضى ان يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين الثالث انها اذا كانت صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال ائتوا من زيد بكتاب أى من عنده ولا يصح ائتوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضا بين الفساد انتهى (قوله فى نحو يجنى الزهر فى اكمامه والثمر على اغصانه) فى الصحاح الكم والكمامة وعاء الطلع وغطاء النور والجمع كمام وأكمة واكمام والثمر بالمثلثة وفتح الميم (قوله وفى نحو هذا الثمر يانع على اغصانه) الثمر هنا أيضا بالمثلثة وفتح الميم واليانع النضيج يقال ينع الثمر يينع و يينع ينعا و ينعا و ينوعا أى أدرك ونضج واينع مثله وقرئ و ينعه و ينعه وهو مثل النضج والنضج ❁ حكم المرفوع بعدهما ❁ (قوله أحدها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف أو المجرور و يجوز كونه فاعلا) فى الشرح هذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر فى الباس المبتدا بالفاعل وجب تأخيره نحو زيد قام وأقول ان قولهم ذلك انما هو فى فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم فى نحو اقائم زيدان يكون زيد مبتدا وان يكون فاعلا له اغنى عن خبره (قوله وحيث اعرب فاعلا) يعنى على سبيل المرجوحية أو على سبيل الارجحية أو على سبيل الوجوب (قوله أحدها امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) فى الشرح قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا أضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف وأقول المقدر عندهم كالملفوظ فتقديم المعمول عليه كتقديمه على الملفوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضى ضعفه لانه لا يكون الا لقرينة تدل عليه ولفظ يسد مسده ثم على تقدير كون العامل هو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر المحذوف لا يكون تقديم الحال على الظرف أو المجرور الا تقديما على عامله الملفوظ وأيضا يمكن تقديم الحال فيما نحن فيه على الظرف أو المجرور ومن غير تقديمها على الفعل المضمر بان يضمر الفعل سابقا على الحال السابقة على الظرف أو المجرور (قوله ولقوله) عطف على قوله أحدها امتناع تقديم الحال لانه فى معنى لامتناع تقديم الحال (قوله ولا يصح ان يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان) فى الشرح قد يمنع ذلك فان مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المصنف فى الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف فى الخاتمة التى عقدها لذلك (قوله ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال) هذا مبنى على ما سبق قوله فى الباب الرابع فى أقسام العطف ان جمهور البصريين على اشتراط الطالب للمحل خلافا لبعض البصريين وجميع الكوفيين لا يقال ذلك الكلام فى العطف وهذا الكلام فى التأكيد لانا نقول قال الجرمى والزجاج ان حكم التأكيد حكم عطف النسق سواء كان الاعراب ظاهرا أو غير ظاهر واليه ذهب الفراء لكن شرط خفاء الاعراب وفؤادى من هذا القبيل قال الرضى ولم يذكر غيرهم فى ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق (قوله تنبيهات) هو بالمثناة الفوقية فى آخره جمع تنبيه (قوله ظلت الى آخره) أصل ظلت ظللت حذفت اللام الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الاولى بالحذف لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما يحصل عندها و يجوز فتح أوله كما هو أصله وكسره نقلا لكسرة اللام اليه والخطاب فى ظلت لنفسه والباء فى بها ظرفية والنضيجة فعيلة من نضج اللحم اذا تكامل طبخه والمراد هنا شدة الحرارة والخلب بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وفى آخره باء موحدة فسره المصنف بزيادة الكبد أو بحجاب القلب أو بما بين الكبد والقلب وفى القاموس هو لحمة رقيقة تصل بين الاضلاع أو الكبد أو زيادتها أو حجابها أو هى شئ أبيض رقيق لازق بها (قوله أو بالابتداء) هذا متعلق بمحذوف معطوف على فاعله والتقدير أو مرفوعه بالابتداء (قوله وأضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما فانهما فى الشخص) فى الشرح الاحسن ان تقرر الملابسة هنا بين اليد والكبد بانها قد فرض وضعها على خلب الكبد وأقول بل الاحسن ما قاله المصنف لان خلب الكبد الذى فوقه اليد لا يتأتى الملابسة بينه و بين الكبد على التفسيرين الاخيرين الذين ذكرهما المصنف

للخلب

للخاب الابانهما في الشخص فالتمكن اضافة اليد الى الكبد لذلك (قوله ولاخلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة) هذا هو التنبيه الثاني وفي الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من يجوز ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث انتهى وأقول القائل بجواز ضرب غلامه زيدا هو الاخفش ومن تبعه كابن جني لا يسلم انه لا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة بل يلتفت اليه وانما أجاز نحو ضرب غلامه زيدا لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل قال الرضي والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا وكان في قول الشارح وفيه بحث اشارة الى هذا الذي قلناه (قوله أما على الفاعلية فلما قدمناه) هو قوله فيما سبق لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله وأجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا) لانه اذا كان مبتدأ كان متقدما بحسب الرتبة دون اللفظ وعود الضمير على ما هو كذلك جائز واذا كان فاعلا كان مؤخرا بحسب اللفظ والرتبة وعود الضمير على ما هو كذلك غير جائز عندهم (قوله لقولهم في أكفانه درج الميت) لقولهم هو بلام مكسورة في أوله ودرج بفتح الدال المهملة وسكون الراء وفي آخره جيم مصدر بمعنى الطي واللف (قوله بمسعاته هلاك الفتى أو نجاته) في الشرح في الصحاح المسعاة واحدة المساعي في الكلام والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال بدل في الكرم في الكلام انتهى وأقول الذي رأيته في نسخة الصحاح التي أراجعها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى والهلاك بضم الهاء وسكون اللام قال في الصحاح هلك الشيء يهلك هلاكا وهلوكا ومهلكا وتهلكة والاسم الهلك بالضم (قوله واذا كان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك) هذا جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد بان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما هو المبتدا (قوله والارجح تعين الابتدائية) في نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد هذا هو التنبيه الثالث وأشار بقوله على هذا الحد الى ان اسم التفضيل يرفع الفاعل الظاهر على غير هذا الحد وهو ما اذا سبق على اسم التفضيل نفي وكان مرفوع اسم التفضيل أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد ويسمى ذلك بمسئلة الكحل (قوله ومن المشكل قوله خبير الى آخره) هذا هو التنبيه الرابع وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف اللام (قوله لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت) لا يقال قد ثبت بقول الشاعر (خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت) لانا نقول قد أجيب عنه بان خبير خبر مقدم ولا يلزم عليه الاخبار عن الجمع بالمفرد لان فعيلا يستعمل للواحد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير مما يجب فيه تعلقهما بمحذوف (قوله أحدها أن يقع صفة نحو أو كصيب من السماء) في الشرح واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف فخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس في الدار وأما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه تسمية الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا أو ملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الآخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا أو ملغى كأنه ألغي وقال اليمني مستقر لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه أخذه من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله فقولك كان في الدار زيد أي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه قال الشارح ولا يخفى ان المناسبة التي ذكرتها أولا وهو الذي سمعته من بعض أشياخنا أولى مما ذكره الرضي واليمني أما أولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره وأما ثانيا فلان الظرف

اللغو أيضا من قولنا صمت يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر انتهى وأقول الجواب عن الاول انه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار أو ما بمعناه وعن الثاني انه مستقر بمعنى انه يتعلق بلفظ الاستقرار أو ما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها الشارح عن بعض شيوخه لا تتأتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تتأتى على ما ذهب اليه أبو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تتأتى عليهما فتكون أولى ثم في الشرح فان قلت اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميته مستقرا أو لغوا قلت ان قدر راكب ابتدأ بخصوصه فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقر أولا وأريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب وأقول فيه نظر لان كون الظرف مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار فاذا أريد بمستقر معنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا بل لغوا ولم يكن حذفه واجبا بل جائز الدليل قوله وأما قوله سبحانه فلما رآه مستقرا عنده رأي بصرية ومستقرا حال من مفعولها وعنده ظرف لمستقر ثم قال ابن عطية هو ما يقدر عند وقوع الظرف حالا قد ظهر هنا وقال أبو البقاء هو كون خاص بمعنى عدم التحرك (قوله لك العز الى آخره) هان يهون ضد عز يعز والهون بالضم الهوان والذل وبحبوحة الشيء بحاءين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه وفي الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكائن الا ان كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ لا شاهد في البيت انتهى وأقول الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر وسيأتي عن قريب ما يدل على ذلك من كلام التفتازاني (قوله صرح ابن جني بجواز اظهاره) هكذا وقع في نسخة المصنف وينبغي ان يقال اظهار متعلقه (قوله وهو غريب) لانه لم يقل به غيره (قوله وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين) المعرس من أعرس الرجل بنى باهله أو اتخذ عرسا وهي بالكسر امرأة الرجل والرفاء بكسر الراء والمد الالتئام والاتفاق وهمزته أصلية قال ابن السكيت وان شئت كان معناه السكون والطمأنينة فيكون أصله غير الهمزة من قولهم رفوت الرجل اذا سكنته (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالوجهين الرفع بالابتداء والنصب ويريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما وقراءة النصب قراءة السبعة وقراءة الرفع شاذة وكذلك قراءة الجر فقراءة الرفع قراءة ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة وقراءة الجر قراءة عبد الله (قوله فيه نظر) أي تردد لاشتمال كل من التقديرين على مناسبة هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف (قوله لقلة ذلك واطراد هذا) الاشارة بذلك الى حد قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن وبهذا الى نحو جاء الذي في الدار وانما أشار بالقريب للسابق على ما أشار اليه بالبعيد ليس مما كلامه فيه وما أشار اليه بالقريب منه (قوله لان الفاء يجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم ويمتنع في نحو رجل صالح فله درهم) الفرق بينهما ان النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فدخلت الفاء في الخبر لمشابهته حينئذ لجواب الشرط (قوله كل أمر الى آخره) المنوط المعلق من نطت الشيء أنوطه نوطا علقته ومباعد بكسر العين المهملة اسم فاعل كذا في (قوله ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف) يعني ان الفعل اذا وقع خبرا أو حالا أو نعتا يقدر بوصف وهذا يدل على ان ما يتعلق الظرف به اذا وقع واحدا من هذه الاشياء يكون وصفا (قوله ولان تعليل المقدر أولى) وذلك لان الفعل مع مرفوعه جملة والوصف مع مرفوعه مفرد كيفية تقديره باعتبار المعنى (قوله وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي) يعني ليس المانع الصناعي في نحو زيدا مررت به مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي في نحو زيدا ضربت أخاه مع كل سببي وانما لم يفصل كذلك قصدا الى الاختصار وفي الشرح وكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سببي ليكون المانعان موزعين على المتعدي بالحرف والسببي وجودا لا كما صنع المصنف مقتض لتصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدى بالحرف وفي بعض السببي ولا يتحقق ذلك على العموم ثم يمكن تصورهما في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي كذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد وأقول تخصيص امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في السببي وليس كذلك بل

هو

هو ممكن فيه أيضا كما فى هذه الصورة بعينها (قوله وأما فى المثل) هو بفتح الميم والمثلثة اشارة الى قوله السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أوشبهه (قوله وأما فى البواقى) هى الظرف والجار والمجرور اذا كانا صفة أوحالا أوصلة أوخبرا أورفعا الاسم الظاهر (قوله وهو كائن أومستقر) قال التفتازانى عند قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أوعلى سفر ومما ينتبه له انه اذا قيل فى الظرف المستقر كان أوكائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف فى موضع الخبر فيقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات (قوله واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح فى الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال) فى الشرح كيف تقدر مع الجهل ماهو ظاهر فى الحال الذى هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الاتهافت وأقول لاتهافت لان تقدير الوصف انما هو لصلوحه للازمنة كلها دون غيرها (قوله وقد بينا فساد تلك الشبهة) هى ان الكون الخاص لايحذف والذى بين به فسادها (قوله ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر) الى آخره (قوله ومما يبعد ذلك أيضا أنك لاتعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عنده موضع تقديره نحو واسئل القرية) الاشارة هنا بذلك الى تقديره مضافين مع كائن فى قوله اللهم الا ان يقدر مع ذلك الى كائن وفى الشرح موضع التقدير هو مابين اسأل والمفعول الذى هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع المحذوف وأقول فى كلام المصنف مضاف محذوف وتقدير كلامه عنده موضع تحقق تقديره والبينية بين شيئين لاتحقق الا عند وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لايعلم الا عند ذكر القرية فهو موضع تحقق المحذوف (قوله وأما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى فانه زعم ان الاستثناء منقطع) فى الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعى الى اختيار المذهب التميمى على المذهب الحجازى قلت دعت اليه نكتة سرية أى سيدة النكت حيث أخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها أنيس ليؤل المعنى الى قولك ان كان الله ممن فى السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعنى ان علمهم بالغيب فى استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى مافى البيت ان كانت اليعافير أنيسا ففيها أنيس قال صاحب التقريب وفى الكلام تعقيد يحل ببيان أمرين أحدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثانى موازنة الآية بالبيت أما الاول فتلخيصه ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب أى استحالته كاستحالته وأما الثانى فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان كان اليعافير أنيسا ففيها أنيس وهذا انما يصح على المذهب التميمى وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية وأما الحجازى فنصبه على انه مستثنى منقطع أى مذكور بعد الا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لاحقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد تعيين موضع التقدير (قوله فالاول نحو فى الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدأ) قال المصنف فى بيان مكان المقدر فى الخاتمة التى ذكرها فى الباب الخامس وان قدمنا فى نحو فى الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو انه عامل فى الظرف وأصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلى لايتقدم على المبتدأ فى مثل هذا (قوله ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لايتقدم على المبتدأ) فى هذا نظر وكذا فى قوله فى الخاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلى لايتقدم على المبتدأ ووجه النظر ان العلة فى امتناع تقديم الخبر اذا كان فعليا فى باب المبتدأ هى خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ الا مع الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر عندهم فى حكم الملفوظ فما امتنع فى الوقوع وان كان علة المنع لاتوجد فى المقدر

﴿الباب الرابع من الكتاب﴾

(قوله احداها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا) هذا التمثيل مبنى على ماذهب اليه الاندلسيون من ان المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه فى رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفى مطول التفتازانى وأصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سهى لان المراد

بالاله فى كلمة الشهادة أما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب أن يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للمعبودية له فى الوجود أو موجود الا الفرد الذى هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبودية بالحق لم يطلق على غيره أى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفى تفسير البيضاوى وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بدله من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القائل لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر أنه وصف فى أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق أجرى مجراه فى اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لانه ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقى أو غيره غير معقول للبشر فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى (قوله وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد) قائل هذا القول هو الامام فخر الدين الرازى ووجهه انه ليس المبتدا مبتدأ لكونه منطوقا به أولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هى المنسوب اليها والصفة هى المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبره قال صاحب التلخيص ورد بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبى ومسندا اليه قال بهاء الدين السبكى وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو منطلق اما المنطلق فالالف واللام فيه موصول بمعنى الذى فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيد (قوله والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف) يعنى وان تأخر كزيد فى المثال المذكور وهو القائم زيد أو كان هو المعلوم عند المخاطب يعنى وان تأخر كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان القائم معلوم عند هذا المخاطب فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ ينبغى أن يعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب عموما وخصوصا من وجه وطريق تناولهما الاقسام بحيث لا يكون تداخل انه أراد بالاعرف الاعرف من المعلومين أو من المجهولين والاعرف المعلوم مع غير المعلوم وأراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم والمعلوم من المتساويين فى الرتبة وفى المطول والضابط فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين متعددين فى الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب أن يحكم بثبوته للذات أو بنفيه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه أخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك واذا عرف أخاله ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد وهذا يتضح فى قولنا (رأيت أسود اغابها الرماح * ولا يصح رماحها الغاب) يعنى لانه لا بد للاسود من الغاب فيكون معلوما ولهذا قيل فى بيت السقط بحوض بحر انقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما تطلب تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان أردت ان تعرفه ذلك قلت المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق (قوله واما سيبويه فيجعله المبتدا) ظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان المبتدا اسم استفهام أو اسم تفضيل (قوله وحسبنا الله) قال المصنف فى أوضح المسالك لحسب استعمالا لان أحدهما أن يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات المنكرة فيكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل أى كاف لك من غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثانى أن يكون بمنزلة لا غير فى المعنى فيستعمل مفرده وهذه هى حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة يجدد لها اشرابها هذا المعنى وملازمتها الوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم كرأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب انتهى (قوله ويتجه عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين) فى الشرح واتجاه الامرين عنده اعمالا للدليلين

للدليلين

للدليلين المذكورين منافٍ لما قدمه من التحقيق الذى قرره أولا وذلك لان احد هذين الدليلين هو شبه المرفوعين فى المثال المذكور ونحوه بمعرفتين تأخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتض للحكم بابتدائية الاخص جريا على مقتضى تحقيقه المتقدم وانما ذكر هذا توجيها للحكم بابتدائيته غير الاخص فاهذا الذى قاله وأقول لا منافاة لان ذلك التحقيق بالنظر الى اختياره دون قولهم وهذا الاتجاه بالنظر الى قول سيبويه وان كان لم يذكر دليل قول الجمهور الظاهر انه لا ماذكره من توجيه قول سيبويه كما يفهم من كلام الشارح لان مجموع ماذكره فى توجيه قول سيبويه دليل واحد مركب من شيئين لا دليلان (قوله والخبر بتهافوقهم ماجاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل فى الاستفهام ماقبله) يعنى انه لو لم يقدر حاجتك مبتدأ بل قدر خبرا لم يدخل الناسخ فى هذا الكلام لانه لو دخل فيه لدخل على ما لانه المبتدأ حينئذ والناسخ لا يدخل الا عليه ويلزم ان يعمل فى الاستفهام ماقبله وذلك مخرج للاستفهام عن مايستحقه من التصدير لا يقال انما يلزم ذلك لو دخل الناسخ على ما متقدما عليها وهو ممنوع لانا نقول هذا اللازم مبنى على كون حاجتك خبرا عن ما ومعلوم ان اسم الناسخ لا يتقدم عليه وانه لا يكون الا مبتدأ فلو دخل الناسخ لدخل على ما متقدما عليها (قوله وأما من نصب فالاصل ما هى حاجتك بمعنى أى حاجة هى حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه) قال الرضى ومن الملحقات بكان جاء فى ماجاءت حاجتك أى ما كانت حاجتك وما استفهامية وأنث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى من كانت أمك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها وأول من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين جاءهم رسولا من على رضى الله عنه انتهى (قوله بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة) هو التشبيه الذى جعل فيه الناقص فى وجه الشبه مشبها به ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء

﴿ما يعرف به الاسم من الخبر﴾ (قوله وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر) فى هذا وفى قوله من قبل فى المسألة الاولى فان علمهما وجهل النسبة اشارة الى أن كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام فهو انتساب الخبر الى المبتدا أو كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم أمرين لكنه يجوز أن يكونا متعددين فى الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله ويستثنى من مختلفى الرتبة) يعنى فى هذا الباب وفى باب المبتدأ لقوله بعد فان الافصح فى باب المبتدا اوردتم وهذا كل اسم اشارة اتصل به التنبيه والا مع الضمير استثناء مفرغ من ظرف عام مقدر والتقدير ويستثنى من مختلفى الرتبة وهذا مع كل معرفة الا مع الضمير والاشارة فى ولا يتأتى ذلك الى دخول التنبيه على الضمير (قوله واعلم انهم حكموا لان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما أن الضمير كذلك) فى الشرح هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير وأقول جاز أن يكون فى تلك الاسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطا فى وجوده وفى الشرح ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وان وصلتهما المعرف بالاضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بحكم الضمير ما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت وأقول هذا الحكم لا يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان غير مصدر مسبوك من ان وان ومابعدهما بمنزلة الضمير وانما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان مصدرا مسبوكا من ذلك بمنزلة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثانى وان أراد المضاف الى ذى الاداة المسبوك من ان وان ومابعدهما فجوابه انه لا يلزم من عدم العلم العدم ومن نقل حجة على من لم ينقل وفى الشرح ثم تخصيص ان وان المصدر يتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للمصنف فى الباب الخامس فى النوع الثانى من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصصه بان وان وأقول تقييده هنا بان وان اتفاقى لا للاحتراز فلا ينافى ذلك اطلاقه فى الباب الخامس وفى الشرح ثم قوله المقدرين بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبنى ما صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن وفى جوازه مثله نظر فتأمله انتهى وأقول لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان

امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير كما ذكره الشارح أولا (قوله الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم
والنكرة الخبر) في الشرح لم يفصل المصنف في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ
فالاحسن ان يجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن
لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة وأقول مراد المصنف انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بدليل قوله في
آخر هذا الكلام واعتذر له أي الزجاج بان النكرة قد تخصصت بلهم (قوله ولا يعكس الا في الضرورة) يعني ولا يجوز
جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر الا في الضرورة ولم يخص ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على
الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم زيدا
ويجوز كان قرشي زيدا (قوله ولا يك موقف منك الوداعا) هذا عجز بيت للقطامي صدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وبعده
قفي داري اسيرك ان قومي * وقومك لا أرى لهم اجتماعا وضباع مرخم ضباعة اسم امرأة والوداع اسم للتوديع والمداراة الملاينة
والمداجاة وأسيرك محبك الذي أسرته محبتك وقيل اسير ابيك لان أباها زفر ابن الحارث كان قد اسر القطامي ثم من عليه
واعطاه مائة من الابل وفي الشرح قال بعض شارحي ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها والوداع منصوب
بموقف لانه مصدر أي قفي انت ولا تقفي الوداع وهذا غلط لان المصدر لا يعمل بعد وصفه وقد وصف هنا بمنك قبل العمل وقيل
منصوب بتقفي أي قفي الوداع ولا تجليه ولا يك موقف منك وداعا فحذف هذا الدلالة الوداع المتقدم في التقدير عليه وقيل
منصوب بفعل مضمر أي اترك الوداع وقيل منصوب مفعولا له وناصبه اما قفي أو يك موقف وفي المطول والقلب ضربان
أحدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع
المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا أي لا يك موقف الوداع
موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على
الحوض (قوله يكون مزاجها عسل وماء) هذا عجز بيت لحسان صدره كان سبيئة من بيت رأس وقد ذكره المصنف في القاعدة
العاشرة في الباب الثامن (قوله فردوه لما ذكرنا) يعني من ان الاسم والخبر اذا كانا مختلفين تجعل المعرفة الاسم والنكرة
الخبر ﴿ما يعرف به الفاعل من المفعول﴾ (قوله اسما ناقصا) أراد به الاسم الموصول (قوله اسما بمعناه في العقل وعدمه)
أي في كون مسماه ممن يعقل أو مما لا يعقل (قوله ويجوز النصب) ينبغي ان يقول ويجب النصب أي نصب زيد في اعجب
زيدا ما كره عمرو لان اعراب زيد في هذا المثال لما دار بين النصب والرفع وامتنع الرفع وجب النصب (قوله فان أوقعت ما على
أنواع من يعقل) هذا عطف على ان أوقعت ما على ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عائد على فاعل فلا يجوز وهو أعجب زيدا ما كره
عمرو (قوله وان كان الاسم الناقص من أو الذي) يعني في المثال المذكور جاز الوجهان وهما رفع زيد ونصبه كما جازا في ما ان
أوقعتها على أنواع من يعقل لان ما حينئذ ومن والذي لمن يعقل وهو يصح ان يكون معجبا ومعجبا بخلاف من لا يعقل فانه
يكون معجبا لا معجبا (قوله ويمتنع العكس) وهو رفع زيدا في المثال الاول ونصبه في المثال الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت
الثواب الى الخروج وكره من الخروج) في كره ضمير يعود على الثوب والاولى ان يقول وكرهني الثوب من الخروج الا انه
لما كان قصده الى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واسناد الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر
على ذلك ﴿قوله ما افترق فيه عطف البيان والبدل﴾ قال الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل
المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت أو ظن انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله
وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضي قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان
الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء
عن اللغو ولا سيما الكلام تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر

واشتماله

واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر قال ثم نقول فى بدل الكل ان الفائدة فى ذكرهما معا أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثانى متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح أو كون أولهما متصفا بصفة والثانى أشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس فى الاول فائدة ليست فى الثانى وذلك لان الابهام أولا ثم التفسير ثانيا اوقع او تأثيرا وليس للاتيان بالمفسر أولا نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ماذكرناه ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة فى الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثانى موضحا للاول والاغلب أن يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا اقدر الموصوف بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول فى جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لابد له من موصوف بخلاف التأكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع كما فهم ذلك فى تأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا أى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل آخر فالاول نحو يازيد داخ ويا أخانا زيدا مبين والثانى ياغلام بشر وبشرا معرب بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكرى بشر بالجر وكذا المعطوف يجوز جعله مستقلا نحو يازيد وعمرو وغير مستقل نحو يازيد والحارث للعلة المذكورة بعينها او اغالم يجز يازيد وعمرا ولا يازيد وعمرو بالتنوين كما جاز ياغلام بشر وبشرا فى البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير فى التفسير وذلك ان المتكلم تحقق بالثانى بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول أكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ذات الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك فى بدل الاشتمال فان الاول فيه بحث أن يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثانى نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيد اذا أعجبك علمه وسلب زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه قالوا والفرق الآخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فبأى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما سموه عطف بيان مع التسليم فى البدل وفرقوا أيضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان الجواب تجويز التخالف فى المسمى عطف بيان أيضا انتهى (قوله وأما اجازة الزمخشرى فى ان اعبدوا الله أن يكون بيانا للهاء ومن قوله تعالى الا ما أمرتنى به فقد مضى رده) يعنى فى ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة (قوله ونحو قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب) فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر فى يقذف (قوله فلا تلمه ان ينام البائسا) هذا عجز بيت صدره قد أصبحت بقرقرى كوانسا وقد قرئ بقافين على وزن فعللى موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبى يدخل فى كناسه وموضعه فى الشجر يكتن فيه ويستتر والبائس صفة للضمير المنصوب بتسلم وهو اسم فاعل من بئس الرجل يبأس بؤسا وبئسا اشتدت حاجته فهو بائس (قوله فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكسائى) الاشارة الاولى راجعة الى ماذكر عن الزمخشرى اخرا والثانية الى ماذكر عن الكسائى أى فعلى ما قال الزمخشرى من ان عطف البيان فى الآية للمدح كالصفة يجوز ان يكون عطف البيان من الضمير للمدح أو الذم أو الترحم بناء على قول الكسائى ان الضمير ينعت كذلك (قوله وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره) فان أذكره فى موضع نصب بدلا من الهاء فى انسانيه (قوله وانما امتنع الزمخشرى من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء فى به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده) يعنى فى ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون اذا كانت مفسرة ومضى أيضا الكلام فيه وفى الشرح فان قلت فى كلام المصنف اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله ان ذلك مفعول بتوهما وقد وصف بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار محذوف أى توهما صادرا منه بان ذلك أو فى ان ذلك فلا اشكال (قوله وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو) سيجيب المصنف عنه فى النوع الثانى من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما وفيما نقلناه عن الرضى من تجويز التخالف فى عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا (قوله نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فان جملة ان ربك

لذو مغفرة بدل من ما قد قيل (قوله نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم) فان جملة هل هذا الا بشر مثلكم بدل من النجوى (قوله لقد اذهلتني أم عمرو الى آخره) في الشرح لا ينبغي ان يعد هذا مما هو بصدده لان جملة البدل هنا يراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد أي لقد اذهلتني بهذا اللفظ و يؤيده ان العامل حرف جر وهو انما يدخل على اسم أو ما في تأويله وأطلق على الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بالكلمة الكلام نحو قولنا كلمة الشهادة حق انتهى وأقول قد سبق غير مرة ان الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد أم لا (قوله نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمدكم بما تعملون أمدكم بانعام و بنين وقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) في الشرح صرح هنا بان الجملة الثانية تابعة للاولى بطريق البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي أو تقديري أو محلي ولا اعراب هنا فاهذه التبعية اللهم الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وجعل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان المقول هو المجموع فيلزم ان لا يكون لشيء من أجزائه محل وقد سبق الكلام فيه في ان الجملة السابقة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقد قال المصنف فيما سبق في أواخر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى وأقول أراد التابع اللغوي لا الاصطلاحي وقد سبق الكلام على ذلك في الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولا نسلم ان المقول في البيت هو المجموع ولم يجعله أحد لذلك والذي سبق في الجملة السابعة انما هو الزام من الشارح للمصنف مما قاله في آخر الجملة السادسة في نحو قال زيد عبد الله مقيم وعمرو منطلق من ان الجملة الاولى ليست في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما ولو سلم فكلامه في البيت انما هو على ما قال الناس فيه والذي قاله هنا من وقوع البيان والبدل جملة انما هو على قول غير الجمهور (قوله رويد بني شيبان الى آخره) في الصحاح وتفسير رويد مهلا وتفسير رويدك أمهل لان الكاف انما يدخله اذا كان بمعنى افعل دون غيره وانما حركت الدال من رويد لالتقاء الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مأمور به لان تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود يرود وله أربعة أوجه اسم للفعل وصفة وحال ومصدر فالاسم نحو رويد عمرا أي ارود عمرا بمعنى أمهله والصفة نحو ساروا سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا والمصدر نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله تعالى فضرب الرقاب وبني شيبان منادى محذوف الاداة و بعض وعيدكم مفعول لمحذوف أي كفوا بعض وعيدكم وسفوات بالمهملة والفاء والتحريك اسم ماء على اميال من البصرة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد ويجوز ان يراد بالجياد هنا الفرسان والوغى بفتح الواو والغين المعجمة الحرب والمأزق بسكون الهمزة وكسر الزاي المضيق والمتداني المتقارب والحدثان نوائب الدهر ومصائبه (قوله ولهذا منع سيبويه بي المسكين وبك المسكين دون به المسكين) اما منع بي المسكين و بك المسكين فلانه لو جاز البدل فيهما لكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفائدة لان مدلول البدل مدلول المبدل منه في بدل الكل والمبدل منه في الاولين فيه زيادة تعريف ليست في البدل لكون ضمير المخاطب والمتكلم أعرف المعارف وأما عدم منع به المسكين فلأن ضمير الغيبة يصلح لكل أحد فيتبين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة أخيه زيد (قوله وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي) أراد بالوجهين البيان والبدل وفي قوله في قولك دلالة على انه لم يرد بيا زيد زيد اليعملات البيت الذي هو مطلعه ولا بيا تيم تيم عدي البيت الذي هذا مطلعه فان الاول مطلع بيت هو يا زيد زيد اليعملات الذبل * تطاول الليل عليك فانزل والثاني مطلع بيت هو يا تيم تيم عدي لا أبا لكم * لا يلقينكم في سوأة عمرو اليعملات جمع يعملة بفتح الميم وهي الناقة المطبوعة على العمل والذبل جمع ذابلة من ذبل البقل يذبل ذبولا وذبلا أو من ذبل الفرس ضمر وانما قيد بقوله اذا ضممت المنادى فيهما لانه اذا فتح المنادى فيهما فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى مذهب المبرد الاول منادى مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ومن النحويين من جعل الاسمين عند فتح الاول مركبين تركيب خمسة عشر واعلم انه اذا كرر اسم مضاف في النداء نحو يا تيم تيم عدي تعين نصب الثاني وجاز في الاول الضم والفتح أما وجه الفتح فقد ذكرناه وأما وجه الضم فلانه منادى مفرد معرفة ونصب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل على المحل أو منصوب باضمار أعني

(قوله

(قوله لقائل يا نصر نصر نصرا *) هذا عجز بيت صدره انى وأسطار سطرن سطرا وقد تقدم الكلام عليه فى الجملة المعترضة (قوله وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظى فيهما أو فى الاول فقط) فالثانى اما مصدر دعائى الاشارة بهؤلاء الى ابن الطراوة وابن مالك وابنه وأراد بالاول الاول من الثانى والثالث وبالثانى الثانى منهما (قوله وقيل لو قدر أحدهما توكيدا لضما بغير تنوين كالمؤكد) هكذا وقع بخط المصنف وهو غير ظاهر وفى بعض النسخ وقيل لو قدرا توكيدا لضما وهو ظاهر وفى الشرح الظاهر ان يقال لضم بغير ألف لعود الضمير الى قوله أحدهما ولو حذف قوله كالمؤكد لاستقام الاتيان بضمير الاثنين وأقول فيه نظر لانه انما يستقيم لو كان ضمير ضما للاحد والمؤكد وليس هو كذلك (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو يا زيد الحارث وفى نحو يا سعيد كرز بالرفع أو كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفى نحو أنا الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفى نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفى نحو أى الرجلين زيد وعمرو وجاءك وفى نحو جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو) يعنى انه امتنع البدل وتعين البيان فى هذه الصور بناء على انه لا يصح نية احلال التابع فيها محل المتبوع أما نحو يا زيد الحارث فلانه لو نوى احلال الحارث محل زيد لم يكن مقرونا بال لان المنادى لا يكون مقرونا بها وأما نحو يا سعيد كرز برفع كرز أو نصبه فلانه لو نوى احلال كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعا ولا منصوبا بل كان مضموما بخلاف يا سعيد كرز بضم كرز فانه يصح بدلا لا عطف بيان لان ضم كرز دليل على انه فى نية احلاله محل سعيد وأما نحو أنا الضارب الرجل زيد فلان زيدا لو نوى احلاله محل الرجل لزم اضافة الصفة المعرفة باللام الى ما ليس معرفا بها وأما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء فانه لو نوى احلال الرجال محل النساء لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من أضيف اليه يشترط ان يكون منهم وأما نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام فلان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل فى هذا التركيب واجب الرفع وأما نحو أى الرجلين زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أى الى المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا ان كان بينهما جمع مقدر نحو أى زيد أحسن بمعنى أى أجزاء زيد أحسن أو عطف على أى مثلها نحو * أيى وأيك فارس الاحزاب * وأما نحو جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو فلانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم اضافة كلا الى ما يدل على اثنين بكلمة واحدة وهى انما تضاف الى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة ٧ ﻫ

وأما قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا ● فى النائبات والمام الملمات فمن نوادر الضرورات (قوله ولهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو قولك هند قام عمرو وأخوها ونحو مررت برجل قام عمرو وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه) يعنى ولاجل ان البيان فى التقدير ليس من جملة أخرى والبدل فى التقدير من جملة أخرى تعين البيان فى هذه الصور وامتنع البدل فيها أما نحو هند قام عمرو وأخوها فلانه لو قدر أخوها من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبرا أعنى قام عمرو من رابط يربطها بالمبتدا وأما نحو مررت برجل قام عمرو وأخوه فلانه لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة أعنى قام عمرو من رابط يربطها بالموصوف وأما نحو زيد ضربت عمرا أخاه فلانه لو قدر أخاه من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال ۞ (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) ۞ لم يذكر المصنف ما اجتمعا فيه كما ذكر فى الحال والتمييز وقد ذكر ابن أم قاسم انه ثلاثة أمور أحدها ان كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه الثانى انه يؤنث ويذكر الثالث انه يثنى ويجمع (قوله وهى لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل) وذلك لانها تلزم فاعلها ولا تتعدى الى المفعول فان قيل قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدى نحو رحمن ورحيم فانهما مصوغان من رحم وهو متعد أجيب بان الصفة انما تصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر فصح ان الصفة المشبهة لا تصاغ الا من القاصر (قوله وهى لا تكون الا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر) فى الشرح هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافى قال فى الصفة المشبهة انها أبدا للماضى وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال أبو حيان جمع بعض أصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافى بكونها للماضى أن الصفة انقطعت وانما يريد أنها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين (قوله وغير مجارية) فى التوضيح وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى (قوله وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق أو أخى ثقة * أو عدو

شاحط دارا) قال الزمخشري في مفصله الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع انتهى وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد بانهم متفقون على ان شاحطا في هذا البيت وهو بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة مجاز للمضارع (قوله ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه أو الوجه) قال المصنف في أوضح المسالك أي منه وقيل أل فيه خلف عن المضاف اليه وقول ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وانما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك (قوله فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل) تهراق مضارع هراق وأصله أراق قلبت همزته هاء ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه لانتفاء علة الحذف وهي اجتماع همزتين اذا كان حرف المضارعة همزة وينبغي ان يعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه بل ذكره استطرادا الشبه بينه وبين ما نحن فيه وهو ان تهراق في الحديث نصب ما لم ينصبه المبني منه للفاعل وهو المفعول الثاني مع ان المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل كما ان الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع انها فرع عنه أو ذكره دفعا لسؤال يرد على قوله ويمتنع زيد حسن وجهه وذلك السؤال هو كيف يمتنع ذلك وقد ثبت نظيره وهو هذا الحديث فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بني هنا للمفعول وأسند الى ذي السببي ونصب سببيه فسقط ما وجد مكتوبا بخط ابن السبكي وهو هذا عجب فان تهراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما نحن فيه فان أراد أن تهراق الدماء مثل وان مهراقه صفة مشبهة وقد خالفه في العمل لان تهراق عمل النصب فنقول وكذلك مهراقه سواء انتهى قال ابن الحاجب في اماليه ويجوز ان يكون الدماء منصوبا بفعل مقدر أي تريق الدماء ويجوز ان يكون على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست ال زائدة ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض عن الهمزة التي في أراق تعدا بها الى مفعول آخر كان المبني جعلها غيرها مهريقة الدماء ويجوز رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق كانه قيل تهراق دمها فجعل الفعل أولا لها ثم أبدل منه كما تقول أعجبتني الجارية وجهها او حذف الضمير للعلم به انتهى وفي الشرح تخريجه نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به مختلف فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم التعدي الى مفعول ثان ضعيف انتهى (قوله لان شرط ذلك تحرك الياء) لم يشترط ابن مالك في التسهيل ذلك بل شرط كون الياء لاما فلو قال المصنف وهذه ليست لاما وعنده شرط ذلك ان تكون لاما لكان أحسن (قوله وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي) يعني في هذا الباب عند ذكر أقسام العطف والمحرز بميم مضمومة فحاء مهملة ساكنة فراء فزاي هو الطالب لذلك المحل كذا فسره المصنف فيما سيأتي (قوله لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا) التعليل الاول لقوله ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل والتعليل الثاني لقوله ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة ففي الكلام لف ونشر مرتب (قوله الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه) في الشرح وكذا لا يقبح في اسم الفاعل ان تقول برجل قاتل أبيه ويقبح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف الموصوف وعبارة المصنف توهم تقييدها بذلك (قوله التاسع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه) يفصل بضم أوله وفتح ثالثه مبني للمفعول (قوله قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة) مستندهم في ذلك عدم السماع من العرب وحكمته ان معمول الصفة لما كان سببيا أشبه الضمير لكونه راجعا الى متقدم والضمير لا ينعت فكذا ما أشبهه (قوله ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى) في الشرح خرجه بعضهم على أن اليمنى خبر لمبتدأ محذوف لا صفة لعينه كأنه لما قيل أعور عينه قيل أي عينيه فقيل اليمنى وأقول وخرجه أيضا بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف وهو أعني (قوله فظل طهاة اللحم الى آخره) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وفي بعض شروح المعلقات الطهو الانضاج وهو يشمل طبخ اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف على الحجارة لينضج والقدير اللحم المطبوخ في القدور والمعنى ان الصيد كثر حتى طبخوا واشتووا (قوله وخرج على ان الاصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه) في الشرح لا حاجة بنا الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة

واقول

وأقول قال المصنف في التوضيح فان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه وقد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا أى وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الآخرة أى عمل الآخرة انتهى ولا يخفى ان خلفية المضاف اليه للمضاف في اعرابه هي حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه اذا وافقه في اعرابه كما فيما نحن فيه ثم قول المصنف كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض ليس على ماينبغي والاولى ان يقول أكل امرئ تحسبين امرأ ونار الان المحذوف فيما نحن فيه معطوف على مضاف بمعناه اذ الطابع بمعنى المضيع الا ترى الى ماسيذكر المصنف في العطف عن البغداديين ان جر قدير بالعطف على محل صفيف ۞﴿ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه﴾۞ (قوله والتمييز لا يكون الا اسما) يعني غير ظرف ليكون قسيما للجملة والظرف (قوله والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها) لقائل ان يقول ان التمييز أيضا قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ماطاب زيد الا نفسا (قوله * انما الميت من يعيش كئيبا * الى آخره) قبل هذا البيت ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت ميت الاحياء وفي الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كآبة وكأبة مثل رآفة ورأفة ونشاءة ونشأة فهو كئيب وامرأة كئيبة وكأباء أيضا ورجل كاسف البال أى سيئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس وفي الشرح والرخاء بالفتح والمدسعة الحال وأقول هذا التفسير يقتضي انه بالخاء المعجمة والموجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم (قوله والثالث ان الحال مبينة للهيآت والتمييز مبين للذوات) في الشرح قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لقصودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قلت هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التأويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهى ما في الشرح وأقول سيذكر المصنف في آخر الكلام على الحال اختلاف الناس في تأويل الحال الواقعة جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب اعلم انك اذا قلت أتيتك وزيد قائم فان الحال هنا لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد اشتهرت العبارة عن الملزوم باللازم فكأنه بيان ذاتهما (قوله على اذا ما زرت ليلى الى آخره) الرجلان الماشي وانتصب رجلان وحافيا على الحال من فاعل المصدر اذ التقدير زيارتي بيت الله أو من الضمير المجرور بعلى ويجوز ان يكون حافيا حالا من الضمير في رجلان فيكون البيت من الحال المتداخلة وفي حواشي التسهيل للمصنف حرف هذا البيت أعجمي فقرأه أرجلاى مكان رجلان وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا منهما على حد قوله بها العينان تنهل وذكر على حد قوله ولا أرض أبقل ابقالها فقيل له يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلاى البيت انتهى وفي شرح المفتاح للسيد الجرجاني نحو هذا وان هذه الواقعة كانت في الشأم (قوله لان الحق قول الاعلم وابن مالك) قال صاحب البحر وذهب الاعلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم انه علم وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا من دبر صيغ للعلمية فجاء على بناء لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع لاسم قبله قال الله تعالى الرحمن علم القرآن قال أبو زيد السهيلي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يفتقر الى تبيين لانه أعرف الاعلام كلها وأبينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله فهو وصف يراد به الثناء وان كان يجري مجرى الاعلام (قوله لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل) في الشرح هذا الاستدلال ضعيف فان المشتقات الكائنة بال يجوز ذلك فيها نحو القائم زيد ولا تخرج به عن الوصفية وعلمية الغلبة يردها ان الرحمن لم يستعمل الا له تعالى فلا تتحقق الغلبة وقد صرح المصنف في النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائي جعل الرحمن الرحيم من نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم نعتين لهو وفيه دليل على ان الكسائي لا يرى الرحمن علما وأقول انما استدل المصنف بان لفظ الرحمن لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من أل ولا يجوز استعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز في نحو القائم زيد ولا يخرج به عن الوصفية واما عدم استعمال لفظ الرحمن في غيره تعالى فانما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية والقائل بانه علم يدعي انه علم بالغلبة التقديرية (قوله وان السؤال الذى سأله الزمخشري وغيره) قال صاحب البحر قيل دلالتهما واحدة نحو ندمان ونديم وقيل معناهما مختلف فالرحمن أكثر مبالغة وكان القياس الترقي لكن أردف الرحمن الذى تناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ليكون كالتتمة والرديف ليتناول مادق منها ولطف واختاره

الزمخشري وقيل الرحيم أكثر مبالغة والذي يظهر ان جهة المبالغة مختلفة فلذلك جمع بينهما فلا يكون من باب التوكيد فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى فعلان ويتعدى فعيل تقول زيد رحيم المساكين كما تعدى فاعلا قالوا زيد حفيظ علمك وعلم غيرك حكاه ابن سيده عن العرب ومن رأى انهما بمعنى واحد ولم يذهب الى توكيد أحدهما بالآخر احتاج ان يخص كل واحد بشيء وان كان أصل الموضوع عنده واحدا ليخرج بذلك عن التأكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا ورحيم الآخرة وقال القرطبي رحيم الدنيا ورحمن الآخرة وقال ثعلب الرحمن أمدح والرحيم ألطف وقيل الرحمن المنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم المنعم بما يتصور من العباد (قوله مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب ووقع في بعض آخر تقديم الابلغ وهو ليس بصواب (قوله كقولهم عالم نحرير) هو بكسر النون العالم المتقن من نحر العلم أتقنه (قوله غير متجه) هذا خبر ان السؤال وانما كان غير متجه لانه مبني على ان الرحمن صفة (قوله نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) هذا مثال لتقديم الحال على عاملها الذي هو فعل وفي اعراب أبي البقاء خشعا هو حال وفي العامل فيه وجهان أحدهما يدعو أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا وجاز ان يعمل الجمع لانه مكسر والثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يؤنث لان تانيث الفاعل تانيث الجمع وليس بحقيقي ويجوز ان ينتصب خاشعا بيدعو على انه مفعوله ويخرجون على هذا حال من أصحاب الابصار وكانهم حال من الضمير في يخرجون ومهطعين حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لان الضمير في منتشر للجراد وانما هو حال من يخرجون أو من الضمير المحذوف وتقول حال من الضمير في مهطعين (قوله نجوت وهذا تحملين طليق) هذا عجز بيت صدره * عدس ما لعباد عليك امارة * وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال أبو مفرغ عدس ما لعباد عليك امارة * نجوت وهذا تحملين طليق وربما سموا البغل عدس بزجره انتهى وكأن هذا الشاعر هجا عباد بن زياد بن أبي سفيان وكتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريدا فاخرجه وقدمت له بغلة ليركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد البيت وما قاله المصنف من ان تحملين حال مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان ذا موصول وتحملين صلته والعائد محذوف أي والذي تحملينه طليق ويستدلون به على أن اسم الاشارة يكون اسما موصولا سواء كان بعد ما الاستفهامية أو لم يكن (قوله رددت بمثل السيد الى آخره) قبل هذا البيت وواردة كانها عصب القطا * تثير عجاجا بالسنابك أصهبا والعصب بمهملتين مضمومة فمفتوحة جمع عصبة وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الى الاربعين كالعصابة والعجاج الغبار والدخان ورعاع الناس وهو هنا الغبار والسنابك بفتح المهملة جمع سنبك بضمها وهو مقدم طرف الحافر وفي القاموس والصهب والصهبة والصهوبة حمرة أو شقرة في الشعر والاصهب بعير ليس بشديد البياض والسيد بكسر المهملة الذئب وفي الصحاح وفرس نهد بفتح النون أي جسيم مشرف وفرس مقلص بكسر اللام أي مشرف مشمر طويل القوائم وفرس كمش وكميش صغير الجردان والجردان بالضم قضيب الفرس وغيره والمراد بالماء في البيت العرق وتحلب سال (قوله اذا المرء غنا الى آخره) إثرى الرجل كثر ماله ولم يعن بالبناء للمفعول أي لم يهتم (قوله فسهولان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور) فيه نظر لان ابن مالك عنده انهما مبتدآن فانه قال في التسهيل في اذا وتدبيني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للاخفش فكان على المصنف ان لا يقول فسهو ويقول فلا يصلحان للاستدلال لاحتمال ان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف الى آخره (قوله * وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا * الى آخره) هذا عجز بيت صدره * ضيعت حزمي في ابعادي الاملا * (قوله فضرورتان) في الشرح يمكن جعلهما كالبيتين السابقين أي مما يجعل فيه الناصب للتمييز محذوفا يفسره المذكور والتقدير واشتعل شيبا رأسي اشتعل وأطيب نفسا تطيب فان قلت هذا التقدير في البيت الثاني ظاهر وأما في الاول فليس المعنى فيه على العطف بل المراد فيه الحالية أي وما ارعويت في حال اشتعال رأسي شيبا واذا كان كذلك قالوا حالية ورأسي مبتدأ واشتعل خبره ولا يصح في مثل زيد قام تقدير زيد فاعلا بمحذوف يفسره المذكور بعده فاذا تعين ان يكون تقديم التمييز في هذا البيت ضرورة كما قال المصنف قلت اما ان المعنى على الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل رأسي فاعلا بمحذوف يفسره المذكور وما أوردته من ان نحو زيد قام يتعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بما ذكر بعده هذا

مذهب

مذهب الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير كما صرح به المصنف فى الباب الثانى قبيل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك اتجه ما قلناه لانه كلام مع ابن مالك على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم حذف قد مع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن وان حسن اضمار قد بمجردها قلت هذا تفريع على غير مذهب ابن مالك وأما هو فلا يوجب اضمار قد مع الماضوية الواقعة حالا (قوله وتنحتون الجبال بيوتا) هكذا وقع فى كثير من النسخ ووقع فى بعضها وتنحتون من الجبال بيوتا والآية الاولى فى الاعراف والتمثيل بها هو الذى ينبغى والثانية فى الشعراء والتمثيل بها ليس ينبغى لانها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول تنحتون بخلاف آية الاعراف فانها مشتملة على منصوبين (قوله ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا) قال قوم ان انتصاب نحو فارسا فى مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب فى امالى المفصل بانه لا يخلو اما ان يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح فى حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التى قبلها وأنت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما أو رجلا أو كاتبا لا يفيد الا ما أفاده الاول ولا خلاف فى جواز ذلك فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلا ثبت التمييز وكذا الكلام فى ابرحت جارا وعظمت جارا وقوله ياجارتا ما أنت جارة وشبهه انتهى كلام ابن الحاجب وقال الرضى وانا لا أدرى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا يمدحه فى حال فروسيته الابها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه فى حال فروسيته (قوله فاما ان عدة الشهور عند الله اثنى عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنى عشر فمبين) فى الشرح لا نسلم ان شهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثنى عشر اما الاول فواضح واما الثانى فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنى عشر ان الاثنى عشر شهور فيكون التمييز الواقع فى هذه الصورة بعد العدد الذى علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما فى قولك الرجال الذى عندى عشرون رجلا وأقول ليس الاول بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك فيكون شهرا مؤكدا لما فهم من ان عدة الشهور وأما الثانى فلان العامل فى التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى انه أخبر به عن عدة الشهور مؤكدا (قوله واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود) هكذا وقع فى غالب النسخ والظاهر ما فى بعضها وهو مردودة ووجه الرد ان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا مذهب سيبويه وممن وافق المبرد ابن السراج والفارسى وابن مالك (قوله فالصحيح أن زادا معمول لتزود) خرجه أبو حيان على ان فى نعم ضميرا وزادا تمييز أخر عن المخصوص وزاد أبيك بدل منه ﴿أقسام الحال﴾ (قوله تنقسم باعتبارات) فيه اشارة الى ان هذه التقسيمات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة (قوله بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين) قال الرضى ومن الحال التى جاءت غير مشتقة قياسا الحال فى نحو بوبته بابا بابا وجاءنى رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا أى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا أن تأتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة أى مرتبين هذا الترتيب المعين وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا أى مرتبين وعلمته الحساب بابا بابا أى مفصلا أو مصنفا وفى نصب الثانى من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول أى ذا باب وذهب الفارسى الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى ما أدى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وزعم أبو الحسن انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف فى شىء من هذه المكررات الا الفاء (قوله فلوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما) فى الشرح الذى يظهر انهم أرادوا الحق المذكور فى هذه الآية وهو قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها ألبتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا مكذب

انتهى وفى البحر مصدقا حال مؤكدة اذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل لما معهم وهو التوراة أو التوراة والانجيل
لانهما انزلا على بنى اسرائيل وكذا هما غير مخالف للقرآن وفيه رد عليهم لان من لم يصدق ما وافق التوراة لم يصدق بها وفى
اعراب أبى البقاء ومصدقا حال مؤكدة والعامل فيها ما فى الحق من معنى الفعل اذ المعنى وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال
الضمير المستتر فى الحق عند قوم وعند آخرين صاحب الحال ضمير دل عليه الكلام والحق مصدر لا يتحمل الضمير على حسب
تحمل اسم الفاعل له عندهم فاما المصدر الذى ينوب عن الفعل كقولك ضربا زيدا فيتحمل الضمير عند قوم انتهى وقال بدر
الدين ابن مالك والعامل فى الحال من هذا النوع يعنى الحال المؤكدة مضمون جملة مضمر بعد الخبر تقديره أحقه وأعرفه ان
كان المبتدأ غير أنا وان كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف
العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وانه ممتنع
فالعامل اذا مضمر كما ذكرناه والازم الاضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما لزم اضمار عامل الحال فى غير
ذلك (قوله قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذى انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم) الجواب عن
هذا ان انزل الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذى يمتنع تجدده هو الكلام النفسى القائم بذاته
تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثانى لا الاول (قوله وتقع الملازمة) هو بكسر الزاى (قوله ومنه قائما
بالقسط اذا اعرب حالا) قيد بذلك احترازا عن انتصابه على المدح وعن انتصابه على النعت لاسم لا المبنى معها على الفتح واطلق
الحال ليشمل الحال من فاعل شهد والحال من الضمير المرفوع وفى الكشاف فان قلت اليس من حق المنتصب على المدح أن
يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد انا معشر الانبياء لا نورث انا بنى نهشل لا ندعى لاب قلت قد جاء نكرة كما جاء معرفة وأنشد
سيبويه فيما جاء منه نكرة قول الهذلى ويأوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى ثم فى الكشاف فان قلت هل
يجوز أن يكون صفة للمنفى كانه قيل لا اله قائما بالقسط الا هو قلت لا يبعد فقد رأيناهم يتسعون فى الفصل بين الصفة والموصوف
قال التفتازانى بين جواز افراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف فى ناقلة وبقى بيان جهة تأخيره عن المعطوفين وكانها الدلالة
على علو رتبتهما وقرب منزلتهما ثم بين جواز كون المنتصب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبقى بيان جواز ذلك فيما اذا كان
المنتصب عنه معرفة كما فى الآية والبيت ليس كذلك والقياس المنع لانه بمنزلة الوصف ثم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر
والبدل أعنى الا هو مما لا كلام فيه لانه ليس باجنبى فاعتذر عن الفصل بالاجنبى من كل وجه أعنى المعطوفين بانه من
اتساعهم فى اللغة وتجويزهم فى بعض المواضع ما يمتنع فى القياس ويقل فى الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا
من قرب المنزلة وبقى بيان اتساع هذا الاتباع بحيث يفضى الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة أعنى ما هو فى
صلة ان المفتوحة ولو ثبت فلا خفاء فى انه بعيد غاية البعد فكان الانسب أن يقول نعم مكان قوله لا يبعد وأما الاستبعاد
من جهة ان نفى المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفى المعبود فلا يتم التوحيد بل ربما يوهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع
النفى الى القيد اثبات معبود آخر غير قائم بالقسط فمدفوع بان هذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم
بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن تتوجه المطالبة بفائدة هذا الوصف ولا وجه للمدح فى مقام النفى والجواب انها التعديل
بعد التوحيد وانسحاب الشهادة على الامرين (قوله وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها) فى
الشرح بل هو مستفاد مما قبلها فان ذا الحال المذكورة هو الاله الحق الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال والقيام
بالقسط منها وأقول عند المصنف أن المراد من كون معنى الحال مستفادا مما قبلها أن يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع
نحو ولى مدبرا وما نحن فيه ليس كذلك لكن فى الكشاف وانتصابه على انه حال مؤكدة كقوله وهو الحق مصدقا فان قلت لم
جاز افراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه ولو قلت جاءنى زيد وعمرو راكبا لم يجز قلت انما جاز هذا لعدم الالباس كما جاز
فى قوله ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة انتصب نافلة عن يعقوب ولو قلت جاءنى زيد وهند راكبا جاز لتميزه بالذكورة أو على
المدح فان قلت قد جعلته حالا من فاعل شهد فهل يصح أن ينتصب حالا عن هو فى لا اله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة
والحال المؤكدة لا يستدعى أن تكون فى الجملة التى هى زيادة فى فائدتها عامل فيها كقولك انا عبد الله شجاعا وكذلك لو قلت
لا

لارجل الا عبد الله شجاعا وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شهد وكذلك انتصابه على المدح انتهى (قوله ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا) هكذا وقع فى بعض النسخ ادخلوها بدون فاء ووقع فى بعضها فادخلوها بالفاء وفى الشرح اما كون الحال مقدرة فى ادخلوها خالدين فواضح ضرورة ان الخلود غير مقارن للدخول واما آمنين فى الآية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة أى لتدخلن فى حال أمنكم المحقق فلا حاجة الى جعل الحال مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما مقدرة وأقول ليس فى كلام المصنف مايدل على ان آمنين حال مقدرة وتمثيله بالآية للحال المقدرة يصدق باعتبار محلقين ومقصرين ثم فى الشرح واما المثال فأى داع الى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد بزمنه المضى المقارن لزمن عامله وأقول الداعى الى ذلك ايضاح المسئلة بذكر جزئى من جزئياتها ويكفى فى المثال الحكم بامكانه فيه وصحته له على ان ظاهر كلام المصنف ان الحال المقارنة هى التى معناها مقارن للتكلم والمقدرة معناها مستقبل عنه والمحكية معناها ماض عنه وعلى هذا فلا اشكال فى كون آمنين حالا مقدرة ولا فى كون راكبا من جاء زيد أمس راكبا حالا محكية ثم الحال التى سماها المصنف مقارنة سماها ابن أم قاسم مستصحبة فانه قال الحال المستصحبة نحو هذا زيد راكبا والمحكية نحو رأيت زيدا أمس ضاحكا والمقدرة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا (قوله ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو) الاشارة بتلك الامثلة الى ولى مدبرا وجاء القوم طرا ولآمن من فى الارض كلهم جميعا ووجه السهو ان المثالين الآخرين ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها (قوله وقد أغتدى والطير فى وكناتها) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه * بمنجرد قيد الاوابد هيكل * وأغتدى أذهب غدوة والوكنات هنا بضم الواو والكاف أو بفتح الكاف لا بسكونها لاجل الوزن جمع وكنة قال أبو عمرو والوكنة والاكنة بالضم مواقع الطير حيثما وقعت والجمع وكنات ووكنات ووكن والوكن بفتح الواو وسكون الكاف عش الطائر فى جبل أو جدار والموكن مثله الاصمعى الوكن مأوى الطير فى غير عش والوكر بالراء ما كان فى عش المنجرد اسم فاعل من انجرد فى سيره مضى وقيل المنجرد القصير الشعر وفى الصحاح ويقال للفرس الجواد قيد الاوابد لانه يمنع الوحش من الفوات لسرعته وأنشد عجز البيت والهيكل الفرس الطويل الضخم قال العجاج وهى طرف هيكل (قوله ويجوز أن يقدر وبحرها أى بحر الارض) قال اليمنى يريد به ان عود الضمير الى الارض بمثابة عوده الى ذى الحال فى الآية وهو مافى الارض ﴿قوله اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها﴾ يريد بنحوها كم الخبرية (قوله واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده) فى الشرح خبر المبتدأ انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وأقول كثيرا مايطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمر كما يطلق حرف الجر ويراد به هو مع مجروره فمن الاول قول ابن الحاجب كما فى كافيته فى باب المبتدأ أو كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير المستتر فيه ومن الثانى قول ابن مالك فى ألفيته وأخبروا بظرف أو بحرف جر * والخبر انما هو مجموع الجار والمجرور بل ما تعلق به من فعل أو شبهه ثم فى الشرح وعلى هذا يتأتى فى مثل قولك من يقم فانى أكرمه أن تكون جملة الجزاء فى محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفاء جوابا لشرط جازم كما قرره المصنف فى الباب الثانى وفى محل رفع لانها خبر للمبتدا عند هذا القائل فيثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم أكرمه فجملة أكرمه لا محل لها من حيث هى جواب لشرط جازم لم تقترن بالفاء ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هى خبر المبتدا على هذا القول وحينئذ يندفع اعتراض المصنف الثانى على أبى البقاء حيث قال فى فصل ما ولابى البقاء فى هذه الآية أوهام متعددة فيضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون فى موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدره صلة ما واستغنى الموصول الاسمى عن عائده هذا كلامه وقد عرفت اندفاع اعتراضه الثانى بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل لها باعتبارين مختلفين على ان المصنف قد اعتذر عن اعتراضه فى الباب الثانى فى آخر الكلام على الجمل التى لها محل من الاعراب ﴿مسوغات الابتداء بالنكرة﴾ (قوله لم يعول المتقدمون فى ضابط ذلك الا على حصول الفائدة) قال الرضى قال ابن الدهان وما أحسن ماقال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن أى نكرة شئت وذلك ان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم لتخصص المحكوم عليه بشئ أولا (قوله فمن مقل مخل) فى الشرح من مقل خبر مبتدأ محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل مخفوضان على انهما

صفتان لقدرأى فهم بعض فريق اتصف بالاقلال والاخلال ويحتمل أن تكون بمعنى فى والمعنى فانحصروا فى فريق مقل وفريق مكثروان تكون بمعنى عن والمعنى فلم يخرجوا عن فريق مقل مخل وفريق مكثر (قوله فالاول نحو وأجل مسمى عنده) فى الكشاف ان التقديم هنا واجب لان المعنى وأى أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم (قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك) هذا هو المشهور عند الجمهور وهو ان المسوغ للابتداء بالنكرة فى هذه الآية وصفها وقال ابن الحاجب ان المصحح للابتداء بالنكرة فى هذه الآية انما هو معنى العموم (قوله ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة) عاذ بالذال المعجمة أى لجأ وفى الصحاح القرمل شجر ضعاف لا شوك له وفى المثل ذليل عاذ بقرملة قال جرير ان الفرزدق اذ يعوذ بخاله * مثل الذليل يعوذ تحت القرمل (قوله وقولهم شر اهر ذا ناب) هذا مثل يضرب فى ظهور أمارات الشر والمراد بذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها فى معنى الفاعل وعبارته فى امالى كافيته وانما جاز أن يكون مبتدأ وهو نكرة لانه فى معنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة وان كان فى المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا ووجه التخصيص فى الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم فى الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة فى كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز أن يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا فى معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة انتهى كلامه (قوله وقد رأيت ذا المجاز) لو اولا عطف من كلام المصنف وما بعدها بعض بيت وهو قد را حلت ذا المجاز وقد أرى * وأبى مالك ذو المجاز بدار وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق فى الجاهلية وأبى بتشديد الياء فى آخره على انه من رد لام الاب عند المبرد اذا اضيف الى ياء المتكلم وعلى انه جمع تصحيح مضاف الى ياء المتكلم عند غيره وما نافية ولك جار ومجرور (قوله والثانى أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه) الذى اجازه هو الاخفش والكوفيون وفى الشرح والصواب ان يمثل لهذه المسئلة بنحو ضرب الزيدان حسن وأما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو فى أحد قسمى المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذى احتاج النحاة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغى أن يكون معينا فتعريفه هو المناسب لا تنكيره فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم عليها واما القسم الآخر من قسمى المبتدا وهو المحكوم به كالوصف فى المثال المذكور فيشترط أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة فى وقوعه مبتدا مع تنكيره الى ان يقال تخصص بالعمل وأقول ليس كلام المصنف فى أحد قسمى المبتدا وهو المحكوم عليه وانما كلامه فى كلا قسميه بدليل ما سيقوله فى المسوغ السابع (قوله أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة وأفضل منك جانى) فى الشرح لا ينبغى ايراد المثال الثانى فى هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة أو خلفا عن موصوف وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف فى مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدا ولا شك ان اسم التفضيل فى نحو أفضل منك جانى صفة لمحذوف فيكون الصواب على رأيه ان يحكم على الموصوف المحذوف فيه بانه المبتدا لا على اسم التفضيل الذى هو خلف عن الموصوف فكأنه نسى ما قدمه قريبا وأقول لم ينس ما قدمه وانما بنى كلامه هنا على قول النحويين لا على ما استصوبه هو (قوله وشرط هذه أن يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) الاشارة بهذه الى النكرة العاملة للجر وفى الشرح لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن فى غنية عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة أن يقول يشترط فى الابتداء بالنكرة العاملة جرا ان تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جعل صورة المسئلة شرطا لها وهذا عين ما انتقده على أبى حيان فيما يأتى حيث قال ومن الغريب قول أبى حيان ان من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها وأقول كلام أبى حيان ظاهر فى جعل صورة المسئلة شرطا لها بخلاف كلام المصنف فان مسئلته هى كون عمل المبتدا للجر مسوغا للابتداء بالنكرة وشرطها هو أن يكون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ولا شك ان هذا غير ذلك وأما قوله لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فجوابه ان هذا شرط مبين للواقع ومخصص لمدلول الكلام لان قولنا عمل المبتدا الجر مسوغ للابتداء بالنكرة أعم بحسب المفهوم من كون المضاف اليه نكرة أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة وان كان مساويا له بحسب الصدق (قوله والثالث العطف بشرط كون

المعطوف

المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به) في الشرح اذا امتنع نحو رجل قائم فاى أثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به أو عطف ذلك عليه في تجويزما كان ممتنعا مع قيام المانع وأقول لما كان حرف العطف مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وجعل المعطوف مع المعطوف عليه كشئ واحد كان المسوغ للابتداء في أحدهما مسوغا له في الآخر ولا نسلم انه يمتنع نحو رجل قائم ثم يعطفه على ما يجوز الابتداء به أو يعطف ذلك عليه يجوز وانما ذلك جائز من أول الامر لان الكلام كله كشئ واحد قال التفتازاني في حاشية الكشاف انه ليس في القواعد احتياج المعطوف على المبتدا الى التعريف أو التخصيص وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان مطلق العطف مسوغ للابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قوله شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر والمسوغ لهذا عند غيره التفصيل ولم يذكره هو في المسوغات (قوله نحو طاعة وقول معروف أى أمثل) سيذكر المصنف في أماكن الحذف من الباب الخامس انه يجوز أن تكون طاعة وقول معروف خبر مبتدء محذوف أى المطلوب منكم طاعة (قوله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا) في الشرح الظاهر ان قوله كما قدمنا وقوله وقد أسلفنا سهو فانه لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من هذا الكتاب وانما ذكره بعد في الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الآن (قوله والرابع أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة) هكذا وقع في غالب النسخ وفي بعضها والرابع أن يكون خبرها عند سيبويه ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة وأراد بالمجرور مجموع الجار والمجرور وبقوله أو جملة العطف على مقدر والتقدير قال ابن مالك يكون خبرها ظرفا أو مجرورا أو جملة لا العطف على المذكور اذ هو قول غير ابن مالك ولم يقل كون خبرها جملة الا ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم ان أحدا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور الا هذا المصنف يعني ابن مالك (قوله وشرط الخبر فيهن الاختصاص) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور بالحرف والمضاف اليه الظرف والمسند اليه في الجملة صالحا للاخبار عنه (قوله وأقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة فاشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص) المراد بالتخصيص هنا تسويغ الابتداء بالنكرة والاشارة الاولى بهنا الى كون خبر النكرة ظرفا أو مجرورا أو جملة والثانية الى مسوغ الابتداء بالنكرة يعني ان وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لدفع توهم انها صفة فاشتراط تقديمها في مسوغ الابتداء بالنكرة يوهم أن تقديمها له مدخل في التسويغ وليس كذلك ويدل على ما قلنا انهم ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر (قوله والخامس أن تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وأاله مع الله) في الشرح واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في الدار عامة فمنظور فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها بالذي يوجب كونها عامة فان قلت عد هذا المعنى في مخصصات النكرة التي يسوغ الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه والمصنف لم يقله وانما عد هذا في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من حيث انه يصلح للمتعدد على البدل فساغ الابتداء به انتهى وأقول ولا يرد أيضا على من قال ان النكرة لا يبتدأ بها الا اذا تخصصت بوجه لانه لا يريد بالتخصيص ضد التعميم وانما يريد به حصول المسوغ ثم انه قد تكون النكرة في سياق الاثبات للعموم نحو تمرة خير من جرادة كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل على انه يمكن ان يقرر العموم في نحو هل رجل في الدار بنحو ما قرره المصنف في حواشي التسهيل في نحو رجل خير من امرأة بان يقال لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية افرد على فرد حصل الشياع (قوله وفي شرح المنظومة لابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال) قال الرضي لو كان المجوز في أرجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار لزم امتناع أرجل في الدار وهل رجل في الدار وأرجل في الدار أو امرأة لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يتخصص به المبتدا انتهى (قوله السادس أن يكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة) الظاهر أن يقول مرادا بها الحقيقة بدون كلمة صاحب وفي الشرح جعل المصنف هذا في حواشيه على التسهيل من قبيل ما المصحح فيه معنى العموم

وقرره بانه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لفرد منه على فرد فيحصل الشياع انتهى والمثال الثاني من كلام عمر روى مالك في الموطأ ان رجلا سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم تمرة خير من جرادة (قوله السابع ان يكون في معنى الفعل) في تعليق ابن النحاس على مقرب ابن عصفور والسابع والعشرون ان يكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على رأي الكوفيين والاخفش (قوله ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها) يعني ان كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهم الاخفش والكوفيون ولا يخفى ان في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل كما تقدم والآخر معنى الفعل (قوله وعلى هذا ففي نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان) في الشرح يعني بهما ما قدمه أولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى الفعل قلت بل فيه على رأيه ثلاثة أمور هذان وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد أسلفنا انه لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لان الكلام في المبتدا الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والوصف المذكور من الثاني لا من الاول انتهى وأقول ليس الوقوع في سياق النفي مسوغا في نحو هذا المثال وانما هو شرط للعمل أو شرط للاكتفاء بالفاعل على أظهر القولين كما سيقوله المصنف وفيه نظر لجواز كونه مسوغا أو شرط المسوغ أو لامر آخر وقد أسلفنا نحن ان الكلام في مطلق المبتدا لا في المبتدا الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ الصفة والآخر كون الخبر ظرفا مختصا (قوله والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل) وذلك ان العمل في المرفوع يكفي فيه الاعتماد فقط (قوله اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل) أي لا يخلو الحال من ذلك فيفيد الاخبار وانما فسرنا كلامه بهذا لانه اشتمل على نافيين فيكون مثبتا لان نفي النفي اثبات (قوله سرينا ونجم قد أضاء الى آخره) سرينا سرنا ليلا وأسرينا بمعناه وبدا ظهر والمحيا الوجه والشارق هنا الكوكب (قوله وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها) يشير الى قوله في المسئلة السابقة اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل وتقريره هنا لا توجب العادة ان لا يخلو السرى من اضاءة نجم ما أي لا يخلو السرى من ذلك (قوله الذئب يطرقها الى آخره) الطروق المجيء ليلا والضمير المنصوب بيطرق عائد الى الغنم والمدية الشفرة وهي السكين العظيمة وقيل هذا البيت

تركت ضأني تود الذئب راعيها * وانها لا تراني آخر الابد

(قوله ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء) في الشرح بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبني وجهك أو بدل اشتمال كاعجبني كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا والربط موجود في البيت انتهى وأقول بل هنا مانع من بدل الاشتمال وهو ما ذكرناه غير مرة ان بدل الاشتمال هو ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له وليست المدية مع ضمير المتكلم بهذه الصفة (قوله عرضنا فسلمنا الى آخره) عرضنا بمعنى اعترضنا وتصدينا والتبريح الشدة والجهد والوجد بفتح الواو الحزن (قوله ولا دليل فيهما) في الشرح هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المصنف ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما يتعينان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعين بقيام الاحتمال وأقول بل له وجه لان الظاهر من ذكر مثال من كلام من يستدل بكلامه انه للاستدلال لا لمجرد التمثيل (قوله ومما ذكروا من المسوغات) لم يذكر المصنف من هذه المسوغات وقوع النكرة بعد لولا نحو

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة * لما استقلت مطاياهن للظعن

ولعله انما لم يذكره لانه رأى دخوله في النكرة الموصوفة بصفة محذوفة وأودى هلك والمقة الحب واستقلت مضت والظعن بمعجمة فمهملة مفتوحتين السير (قوله وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى) وجد بخط المصنف ثرى بالتنوين لكن قال ابن بري في رده لمناقشات ابن الخشاب على مقامات الحريري اعلم ان للسجع في النثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك ألا تراهم حركوا الساكن فيه كما يحركونه في الشعر كقولهم في صفة ليالي القمر ثلاث ذرع وكان قياسه درع بسكون الراء وانما

حركوا

حركوا اتباعا لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم وحذفوا التنوين منه كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى
فحذفوا التنوين من ثرى ومرعى اتباعا لقولهم ترى لكونه فعلا (قوله اما الاولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء
انما) في الشرح يعني في قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة
المقررة ألا ترى انها صادقة على مثل قولنا انما قائم رجل والاحتمال الذي أبداه المصنف غير متأت فيه (قوله وأما الثانية
فلاحتمال رجل الاول للبدلية) في الشرح هذا مشكل فان البدل انما هو مجموع المتعاطفين اذ هذا من قبيل بدل الكل من
الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدر الرابط فان
التركيب صحيح بدونه ولم ير بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك آية كونه بدل كل فان قلت اذا كان
مجموع المتعاطفين هو البدل فما رافع كل واحد من الجزأين على انفراده مع انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم
الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل واحد من الجزأين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يحرر لي في ذلك جواب
أرتضيه انتهى وأقول كل واحد من حلو وحامض خبر من جهة اللفظ ولهذا عد من أنواع تعدد الخبر والعامل في كل واحد
منهما ما يعمل في الخبر وأما من جهة المعنى فالمجموع هو الخبر ولهذا قالوا لا يجوز في هذا النوع من الخبر العطف خلافا لابي
علي وقالوا لا يعبر عنه بغير لفظ الوحدة الا مجازا فلا يقال في حلو حامض خبران وانما يقال خبر وقال أبو علي الفارسي ان نحو
حلو حامض فيه ضمير واحد تحمله الثاني لان الاول منزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال الاكثرون
لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدا ولا تقدم أحدهما وتأخر الآخر ثم لا نسلم ان نظير بدل التفصيل
في باب الخبر قولهم الرمان حلو حامض وانما نظيره بنو زيد رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد الخبر فيه لتعدد
صاحبه حقيقة ولا يستعمل هذا النوع من الخبر من دون عطف (قوله ولاحتمال شهر الاول للخبرية) يعني وشهر الثاني
والثالث معطوفان عليه والخبر في المعنى هو المجموع وفي اللفظ الاول بطريق الاصالة والثاني والثالث بطريق التبعية
كقولك بنو زيد فقيه وكاتب وشاعر (قوله وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه) في تاريخ النحاة للوزير القفطي وحبيب
اسم امه عند أكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم أبيه وكان عالما بالنسب وأخبار
العرب مكثرا من رواية اللغة وذكر أبو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب ينسب الى أمه وهي حبيب وانه ابن ملاعنة وكان
بغداديا توفي باسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين بسر من رأى

﴿أقسام العطف﴾

(قوله وله عند
المحققين ثلاثة شروط أحدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح) في الشرح ينتقض بنحو رب امرأة صالحة لقيت ورجلا
صالحا فان هذا يجوز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على ان
الاصل رب امرأة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في حرف الراء حيث تكلم على رب بانها انفردت بجواز مراعاة محل
مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا وأقول لا نسلم أنه لا يقال امرأة صالحة لقيت بالنصب على أن يكون
الاصل رب امرأة صالحة لقيت ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور واذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله * تمرون الديار ولم
تعوجوا *) هذا صدر بيت عجزه كلامكم على اذا حرام (قوله * فان لم تجد من دون عدنان * الى آخره) فلتزعك بفتح
الزاي كذا وجد مضبوطا بخط المصنف وذلك أنه يقال وزعته أوزعه وزعا أي كففته والعواذل بالذال المعجمة اللوائم جمع عاذلة
صفة للمرأة أو للجماعة (قوله منضج صفيف شواء أو قدير معجل وقد مر جوابه) هذا بعض بيت لامرئ القيس مر الكلام عليه
وجوابه في آخر الكلام على ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة (قوله وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول
واحد وهو الخبر) هذا على رأي بعض البصريين ان الابتداء عامل في المبتدا والخبر ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية لان
المعطوف فيها له خبر مقدر معطوف على الخبر المذكور (قوله ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب
الاسم) هذا يصدق على الاسم المبني نحو هذا والاسم الذي اعرابه تقديري نحو موسى (قوله وحجتهما) أي الكسائي والفراء
على صحة الرفع قبل الخبر فانهما يجوزان ذلك لكن الفراء يشترط خفاء اعراب الاسم والكسائي لا يشترطه (قوله خليلي هل
طب الى آخره) الطب بتثليث المهملة وهو في اللغة الاصلاح والسحر والعادة والحذق وفي الاصطلاح علم بقوانين يتعرف
منها أحوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصلة وتحصل غير حاصلة ما أمكن والمراد به هنا الدواء وباح تكلم

جهرا والدنف بفتح الدال المهملة وكسر النون المريض مرضا ملازما (قوله والثانى ان الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف) أى كذلك هذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لامحل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئين التنبيه على انهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالا وأشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم انتهى (قوله فمن يك أمسى الى آخره) هذا البيت لضابئ بن الحارث البرجمى بضم الموحدة والجيم وضابئ بضاد معجمة وألف بعدها موحدة مكسورة فهمزة وفى الاساس الماء فى رحله فى منزله ومأواه وقيار اسم جمل له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة وكان ضابئ استعار كلبا من بعض بنى نهشل يقال له قرحان فأطال مكثه عنده فطلبوه منه فامتنع فأخذوه منه غصبا فرمى أمهم بالكلب فشكوه الى عثمان رضى الله عنه فهم بقتل عثمان فحبسه عثمان ثم بعد قتل عثمان افلت من الحبس فلما كان زمن الحجاج وعرض من أهل الكوفة مددا ليوجههم للمهلب عرضه فيهم وهو شيخ كبير فقال للحجاج اقبل منى بديلا فقال الحجاج نعم فقال له عنبسة بن سعيد هذا الذى رفس عثمان فرده الحجاج وقتله والسر فى تقديم قيار على خبران قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كانه أثر فى غير ذوى العقول أيضا بيان ذلك انه لو قيل انى غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التأثر على الغربة لان ثبوت الحكم أولا أقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وفى الشرح فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير فى قوله فانى وقيار بها الغريب قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فانى وقيار بها الغريب (قوله ويضعفه تقدم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها) هذا اذا قدر خبر المبتدا مقدما على خبر ان وأما اذا قدر مؤخرا عن خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها (قوله المسئلة الثالثة) هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب (المسئلة الرابعة) أعجبنى ضرب زيد وعمرو بالرفع أو وعمرا بالنصب منعهما الحذاق يعنى منع المسئلة الثالثة والرابعة لان المحرز فيهما ليس بموجود ولو كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بال أو منونا أو مضافا يعنى الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه وهو هنا مضاف الى متبوعه وفى الشرح المنع مذهب سيبويه والجمهور وانظر تعليل المصنف للمنع بما ذكره هل معناه انك لو أعملت المصدر فى التابع المذكور رفعا أو نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منونا ولا مضافا الى معموله الذى هو هنا تابع فان كان هذا مراده أشكل بمثل أعجبنى ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل فى المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتأمل ماذا أراد فلم يتضح لى مقصوده وأقول اتضح لنا مقصوده وهو انك لو أعملت المصدر فى التابع المذكور لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منونا ولا مضافا الى غير ذلك المعمول وغير متبوعه فلا يشكل ذلك بمثل أعجبنى ضرب زيد عمرا ولا بغيره ثم فى شرح التسهيل لابن أم قاسم فى باب المصدر وظاهر كلام المصنف يعنى ابن مالك جواز مراعاة المحل فى جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب سيبويه ومحققو أهل البصرة الى انه لا يجوز مراعاة الاتباع على المحل وفصل أبو عمر فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى النعت والتوكيد ثم قال والصحيح الاول لورود السماع وقال الرضى فى باب المصدر وتحمل التوابع على محل المجرور أيضا خلافا للجرمى فى الصفة قال لان الصفة هى الموصوف فى المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة فى التوكيد والعطف بخلاف البدل لانه من جملة أخرى اذ العامل فيه غير العامل فى الاول عنده وكذا فى عطف النسق وقال الاندلسى الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر (قوله وأجازه قوم) هم الكوفيون وجماعة من البصريين وابن مالك من المتأخرين (قوله وجوز الزمخشرى كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجمل مرادا به فعل مستمر فى الازمنة لا الزمن الماضى بخصوصيته مع نصبه فى مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضى فى ان اضافته محضة) قال التفتازانى عند الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين فان قيل قد ذكر فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستمر كانت الاضافة لفظية قلنا الاستمرار يحتوى على الازمنة الماضية والآتية والحال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الاضافة

حقيقية

حقيقية وتارة جانب الآتى والحال فتجعل لفظية والتعويل على القرائن والمقامات وقال أيضا عند الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا ونفى كونه فى معنى المضى لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار أيضا مانعا من كونها غير حقيقية على ما صرح به فى مالك يوم الدين ولهذا كان بين كلاميه تدافع وذكر فى وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضى والحال والاستقبال فبالنظر الى حال الماضى تجعل الاضافة حقيقية كما فى مالك يوم الدين والى الآخرين غير حقيقية كما فى جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف فليتأمل فان هذا هو المنشأ وما يقال انه لما بعد معنى المضى عن شبه الفعل فمعنى الاستمرار أولى ليس بشئ لان شبهه الخاص انما هو بالمضارع وباعتباره يعمل ولهذا يشترط معنى الحال أو الاستقبال الذى هو حقيقة المضارع عند الجمهور والمضارع قد يجى بمعنى الاستمرار كثيرا فاسم الفاعل بالاستمرار لا يبعد عن شبه الفعل بخلاف معنى المضى وأما ان اللام الموصولة تدخل على الذى بمعنى المضى دون الذى بمعنى الاستمرار فلان المعتبر فى الكون صلة هو محض الحدوث الذى هو أصل الفعل حتى يقولوا انه فعل فى صورة الاسم كما ان اللام اسم فى صورة الحرف محافظة على كون ما دخلته اللام التى فى صورة حرف التعريف اسما صورة والاستمرار بعيد عن معنى الحدوث الفعلى فيكون محض مفرد فلا يقع صلة بخلاف المضى وقال السيد الجرجانى عند قوله تعالى مالك يوم الدين وأجيب أيضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضى ومقابليه روعى الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية وليس بشئ لان مدار كون اضافته حقيقية أو غيرها على كونه عاملا أو غير عامل ويمكن ان يقال الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى جاعل الليل سكنا تجددى متعاقب افراده فكان الثانى عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفى الشرح حاصل كلام المصنف انه يناقض كلام صاحب الكشاف حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة وأثبت له العمل مع ذلك وانما تتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضى وجوابه انا لا نسلم ان بين الاضافة المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل مثلا اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله فى المفعول كقولك أعجبنى ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشرى ان يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى المضى وأعمل حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال لان الفرض كونه مرادا به الزمن المستمر ولا منافاة بين الامرين لما قررناه هكذا كنت رأيت من قديم فى دفع التناقض ظانا ان أحدا لم يقله ثم وقفت بهذه البلاد على ما هو قريب منه فى شرح الكشاف للطيبى وهو ان اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضى فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية التى هى جزء العلة فى اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط تكون اضافته غير حقيقية لوجود المشابهة التامة المقتضية للعمل وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففى اضافته اعتباران أحدهما انها محضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا تعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار تقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه انتهى وأقول هذا بعينه هو معنى ما قاله التفتازانى كما نقلناه عنه فلا معنى لتبجح الشارح به على ان قول التفتازانى وذكر فى وجه التوفيق بصيغة المجهول يقتضى ان غيره قاله وسيذكر المصنف أيضا هذا التناقض الذى فى كلام الزمخشرى فى ثالث الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة (قوله قد كنت داينت الى آخره) يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من وافى الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف وفى الصحاح وقد أفلس الرجل صار مفلسا كأنما صارت دراهمه فلوسا وزيوفا كما يقال أخبث الرجل اذا صار أصحابه خبثاء واقطف صارت دابته قطوفا ويجوز ان يراد به انه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس كما يقال أقهر الرجل صار الى حال يقهر عليها واذل الرجل صار الى حال يذل فيها واللى المطل يقال لواه بدينه ليا وليانا اذا مطله (قوله ما الحازم الشهم الى آخره) الحازم الضابط لامره الآخذ له بالثقة والشهم الجلد الذكى الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع (قوله وكما وقع هذا العطف فى المجرور وقع فى أخيه المجزوم) جعل المجزوم أخا للمجرور لاشتراكهما فى ان العامل فى كل واحد منهما عامل فى نوع من الكلام ولا يعمل فى نوع آخر غيره (قوله فان معنى لولا أخرتنى فاصدق ومعنى ان أخرتنى أصدق واحد) فى الشرح قد يستشكل هذا بان التحضيضية دالة على الطلب والشرطية لا دلالة لها عليه فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب بان الشرطية وان لم تدل عليه وضعا لكن المقام

يدل عليه وذلك ان التصدق والصلاح لما كانا محبوبين مطلوبين وعلقا على التأخير الذى هو بيد المختار كان ذلك مفهما الطلب
العبد تأخيره به اياه ليقع التصدق والصلاح المقتضيان لحصول السعادة الابدية كما تقول رب ان وفقتنى عملت صالحا
فيكون مشعرا بطلب التوفيق فمن هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة فى معنى التحضيضية (قوله وقال السيرافى
والفارسى هو عطف على محل فاصدق كقول الجميع فى قراءة الاخوين) وهما حمزة والكسائى من يضلل الله فلا هادى له
ويذرهم بجزم يذر عطفا على محل فلا هادى له وفيه نظر فان صاحب البحر قال ان فاصدق ليس فى محل جزم بخلاف فلا هادى
له لوجود الشرط فيه ألا ترى أنه لو وقع موضعه فعل كان مجزوما قال والفرق بين العطف على المحل والعطف على التوهم ان
العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره فظهر ان جزم أكن على توهم
الشرط الذى يدل عليه التمنى لا على المحل لعدم الشرط وان جزم يذر على العكس من ذلك (قوله واذ والفعل فى تأويل مصدر
معطوف على مصدر متوهم) فى الشرح قد لا يجعلان المصدر معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا
يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر المسبوك من ان وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى ان أخرتنى
فتصدقى ثابت وأكن فالفاء حينئذ رابطة للجواب وأكن معطوفا على محل الفاء وما بعدها كقول الجميع فلا هادى له
ويذرهم وقد أسلف المصنف الاشارة الى شئ من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من الاعراب
(قوله ويأتى القولان فى قول الهذلى فأبلونى الى آخره) يريد بالقولين قول سيبويه والخليل وقول السيرافى والفارسى وقد
تقدم الكلام على البيت فى الجملة الخامسة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله أى نواى) أى يعنى ان نوى اسم
مقصور مضاف الى ياء المتكلم على لغة هذيل كقوله سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم (قوله فاسنا بالجبال ولا الحديدا) هذا
عجز بيت صدره معاوى اننا بشر فاسجح ومعاوى مرخم معاوية واسجح سهل وارفق (قوله وقال به الفارسى) أى بالعطف
على التوهم فى المجزوم (قوله وانما جزم يصبر على معنى من) أى على توهم ان من شرطية ويتق مجزوم بها (قوله وقيل بل وصل
يصبر بنية الوقف) أى قيل ان يصبر مرفوع وسكن بنية الوقف (قوله أو هذه الياء لام الفعل) أو هنا ليست للتخيير ولا
للشك بل لتنويع الاقوال قال صاحب البحر وهذا أحسن الاقوال ولا يرجع الى قول أبى على ان هذا مما لا يحمل عليه
لانه انما يجئ فى الشعر لا فى الكلام لان غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا انه لغة (قوله فيمن فتح الياء) وهم ابن عامر وحمزة
وحفص وزيد بن على (قوله كأنه قيل ووهبنا له اسحق) هكذا يقع فى بعض نسخ الكشاف وفى بعضها ووهبنا لها والمناسب
فوهبنا لها بالفاء وضمير المؤنث لان الآية فبشرناها بالفاء وضمير المؤنث وانما اختصت المرأة بالبشارة لان النساء أعظم
سرورا بالولد ولانه لم يكن لها ولد وكان لابراهيم عليه السلام ولد من غيرها وهو اسمعيل (قوله مشائيم ليسوا مصلحين الى
آخره) لم يذكر الزمخشرى من هذا البيت الا نصفه الاول ومحل الشاهد ولم يقع فى خط المصنف كلمة مشائيم بل وقع ليسوا
مصلحين الى آخر البيت والبيت لابى الاحوص الرياحى ويروى مكان بين بشؤم وناعب اسم فاعل من النعيب وهو صياح
الغراب وانما جعله الزمخشرى من العطف على التوهم لاجل ما ورد على جره بالعطف على لفظ اسحق وعلى نصبه بالعطف
على محله (قوله وقيل هو مجرور عطفا على باسحق أو منصوب عطفا على محله) الظاهر ان يقول عطفا على اسحق وأو هنا
لتنويع الاقوال لا للشك ولا للتخيير (قوله ويرد الاول) أى أول الاخيرين انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
على المجرور وانما تعرض لرد الاول ولم يتعرض لرد الثانى لان رد الثانى يفهم مما سبق من أن شرط العطف على المحل امكان
ظهوره فى الفصيح والمحل فى الثانى لا يظهر فى الفصيح (قوله ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله) يعنى بطريق الاصالة لان الوجه
الاول مفعول لاجله لكن بطريق التبعية (قوله وأما المنصوب فعلاقة كقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على
معنى ودوا ان تدهن) هذا وجه فى الآية وتقدم فى لو وجه آخر وهو جعل تدهنوا منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها
ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لو تدهن بناء على ان لو مصدرية وفى البحر وقال هرون فى بعض المصاحف
فيدهنوا (قوله فأن خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض) هذا تمثيل المجرد اقتران خبر لعل
بان (قوله ولبس عباءة وتقر عينى) هذا صدر بيت تقدم فى لما ويقع فى بعض النسخ هنا وفى لما ولبس بالواو وفى بعضها هنا
للبس باللام بدل الواو (قوله ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفى) هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ والاولى يندفع
وسيذكر المصنف فى الجهة الرابعة فى المثال الرابع ان ذا طلع يجوز ان يكون جوابا للامر وهو ابن لى صرحا (قوله على تقدير

ليبشركم

ليبشركم وليذيقكم) حمل مبشرات على يبشركم وهو معنى مركب وعطف عليه ليذيقكم (قوله ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا) أى ولتجرى الفلك بامره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون أرساها فلا يكون عطفا على التوهم (قوله ولم تقرأ فتنسى) هو بفتح المثناة الفوقية فيهما مثال آخر لما القطع فيه واضح (قوله غير أنا لم تأتنا بيقين الى آخره) اليقين هنا وفى قوله اذ المعنى انه لم يأت باليقين صفة لمحذوف تقديره فى الاول بخبر يقين وفى الثانى بالخبر اليقين (قوله لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب) كلمة اذ الاولى متعلقة بيصير قصدا والثانية متعلقة به تبعا وأراد بالجمع ما يقابل على حدته فسقط ما قيل ان نفى الجمع يكون مع الواو وأما الفاء فتكون معها أما نفيهما أو نفى الثانى وكلاهما غير مراد (قوله وأما اجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان) الاشارة بذلك الى القطع وكون ما بعد الفاء موجبا والمثال السابق هو ما تأتينا فتحدثنا (قوله وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما تأتينا فى المستقبل فانت تحدثنا الآن) قال الرضى ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا (قوله وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل) هذا كلام ابن عطية الا ان عبارته ولم ينصب فى جواب النفى ليشابه رؤس الآى والوجهان جائزان واعترض عليه أبو حيان فقال ظاهر كلامه استواء الرفع والنصب وان معناهما واحد وليس كذلك لان الرفع لا يكون متسببا بل صريح عطف والنصب يكون متسببا وفى تفسير البيضاوى فيعتذرون عطف على يؤذن ليدل على نفى الاذن والاعتذار عقيبه مطلقا ولو جعل جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن فأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه (قوله فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك) يعنى بعد نفى الاذن لهم فى الاعتذار ونهيهم فى ذلك اليوم عن الاعتذار أما الاول فلان الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس الا باذنه وأما الثانى فلان ما نهى العبد فى ذلك اليوم عنه لا يقع منه فسقط ما قيل انه لا منافاة بين نفى الاذن فى الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهى عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار (قوله وزعم بدر الدين بن مالك انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو سائغ على مذهب الجماعة هكذا وقع فى كثير من النسخ وليس على ما ينبغى وكأنه سقط من الناسخ كلمة غير ويقع فى بعض النسخ وهو مشكل على مذهب الجماعة وذلك ظاهر لان مذهبهم نفى الاذن ونفى الاعتذار ومقتضى ما قال ابن مالك ثبوت الاعتذار (قوله ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجىء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف) اللام فى لصحة متعلقة بيحمل وفى الكشاف فى سورة هود فان قلت كيف يوفق بين هذا يعنى قوله تعالى يوم تأتى لا تكلم نفس الا باذنه وبين قوله يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففى بعضها يجادلون عن أنفسهم وفى بعضها يكفون عن الكلام وفى بعضها يختم على أفواههم وتكلم أيديهم وفى الشرح ظاهر كلام المصنف يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب والواقع خلاف ذلك لانه قال فى الايضاح ويجوز ان يكون مستأنفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك فى موقف آخر لان المواقف متعددة ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه فى هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون فى موقف آخر (قوله تنبيه * لا تأكل سمكا وتشرب لبنا * ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما) فى الشرح ولى فيه نظر اذ لا موجب لتعين ان يكون النهى عن كل واحد منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل ان المراد نفى كل منهما على كل حال وان يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فاذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول وأقول يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم والنهى عن كل واحد منهما أى ظاهرا فلا ينافى ذلك الاحتمال النهى عن الجمع بينهما * عطف الخبر على الانشاء وبالعكس * (قوله منعه البيانيون) هذا هو المشهور بين الجمهور وقال السيد فى حاشية المطول ان منع البيانيين انما هو فى الجمل التى لا محل لها وان ذلك جائز فى الجمل التى لها محل من الاعراب نص عليه العلامة يعنى صاحب الكشاف فى سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودى للصلاة وصل فى المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بالجمل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى أى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكة

فى حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه وعمرو أبوه بخيل وما أجوده وقال أيضا فى باب الفصل والوصل ويدل على جوازه انهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى فى حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد فذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التى لها محل من الاعراب فى حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا فى هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشاء على ظهور ﴿فائدة﴾ العطف بالواو وأغنى عن التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه فى القسم الثانى وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال أعنى ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية فى القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثانى ضائعا فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط ان أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب أولا قلت الجمل التى لها محل منه واقعة موقع المفردات وليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية خصوصا فى الجملة المحكية بعد القول بل الجمل حينئذ فى حكم المفردات التى وقعت هى موقعها بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مقصودة بذواتها فاعتبر أحوالها العارضة لها انتهى (قوله وأجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا فى سورة البقرة) أى بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر المؤمنين فى سورة الصف أى بعد قوله تعالى ذلك الفوز العظيم وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين وفى شرح التلخيص لبهاء الدين السبكى ان أهل هذا الفن يعنى أهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وفى الشرح فى غير هذا الموضع فان قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره بآية البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبنى على ما قدمناه من ان الانشاء لا يقبل التعليق باقيا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتيج الى تأويله بما يكون خبرا فى المعنى فكان التقدير فى الآية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فتقوا كم النار مطلوبة منكم فآل الامر الى كون الجملة الشرطية فى المعنى خبرا وقد عطفت الثانية عليها وهى انشائية لفظا ومعنى فجاء ما قالوه انتهى والقائل أن يقول وجه الاستدلال بآية البقرة تقدم اعدت للكافرين وهى جملة خبرية على بشر (قوله قال أبو حيان) فى البحر والاصح أن يكون وبشر جملة معطوفة على ما قبلها وان لم تتفق معانى الجمل كما ذهب اليه سيبويه وقد استدل لذلك بقول الشاعر تناغى غزالا البيت وقول امرء القيس * وان شفائى عبرة ان سفحتها * البيت وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن أبوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبر مبتدا مضمر (قوله وان شفائى الى آخره) هذا البيت من معلقة امرء القيس والعبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الدمع ومهراقه مراقه بزيادة الهاء على غير قياس والرسم الاثر والدارس المنمحى والمعول مصدر ميمى أو اسم مكان من عول الرجل اذا بكى رافعا صوته أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه (قوله تناغى غزالا الى آخره) فى الصحاح والمرأة تناغى الصبى أى تكلمه بما يعجبه ويسره والماق جمع موق وهو طرف العين مما يلى الانف وهو مجرى الدمع واللحاظ طرفها مما يلى الاذن ويجمع أيضا على آماق وامآق مثل آبار وأبآر كذا فى الصحاح وفى القاموس هو طرفها مما يلى الانف وهو مجرى الدمع من العين أو مقدمها أو مؤخرها والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر يكتحل به (قوله واستدل الصفار بهذا البيت) وقوله الاشارة بهذا الى الذى مطلعه تناغى وقوله ومجرور بالعطف على هذا فيكون الصفار شارك من استدل بالذى مطلعه تناغى وانفرد بالاستدلال بالذى مطلعه وقائلة (قوله وأقول اما آية البقرة) قال الزمخشرى ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا التفتازانى وحاصله عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شئ من هذا على شئ من ذلك وقد يقع مثل هذا فى المفردات كما قيل فى قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخريين على مجموع الاولتين ويجوز أن يكون معطوفا على فاتقوا ووجه ربطه بالشرط المذكور ان تبشير المؤمنين أيضا مرتب على عدم معارضة الكفرة القرآن والا لم يكن معجزا فلا يثبت صدق النبى ولا يكون تصديقه وسيلة نيل الثواب كانه قيل

فان

فان لم يأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فاتركوا العناد واتقوا النار أيها الكافرون وبشر المؤمنين بالجنات أيها النبي أو أيها المبشر ولما في الوجهين من البعد سيما الثاني فان في ربطه بالشرط تكلفا وعطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر من غير تصريح بالنداء مما منعه النحاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قل مرادا قبل يا أيها الناس كأنه قيل قل كذا وكذا وبشر المؤمنين انتهى ثم الظاهر أن المصنف ذكر كلام الزمخشري للجواب عن احتجاج الخصم وبيانه بما قال السيد في حاشية المطول لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث بل أريد معنى المجموع أي المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف أي ليس من باب عطف جملة على جملة ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جمل مسوقة لغرض الى أخرى مسوقة لآخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكلما كانت أشد كان العطف أحسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى ثم قال السيد فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جمل مسوقة لغرض على جمل أخرى مسوقة لغرض آخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطفت احداهما على الاخرى قلت أراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به من الآية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما ويفهم منه الباقي منهما فكأنه قال زيد يعاقب بالقيد والازهاق فما أسوأ حاله وما أخسره الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما أحسن حاله وما أربحه (قوله ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه لا حظ لهم في الجنة) يريد انه يفهم منه بطريق التعريض لا أنه عينه (قوله تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب) لان الدالة على التجارة التي هي الايمان سبب للايمان والايمان سبب للغفران فاقيم سبب سبب الغفران وهو الدلالة مقام سبب الغفران وهو الايمان (قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح) هذا جواب عن قوله ولا يقدح في ذلك وقوله ولان تؤمنون لا يتعين للتفسير جواب عن قوله ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة أي أن تؤمنون لا يتعين للتفسير بل يجوز ان يكون بمعنى الطلب ويحصل الفرض على هذا التقدير (قوله بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم) انما احتاج الى هذا لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان المفسر جملة طلبية أو كان مفردا يؤدي معنى جملة ويمكن ان يقال المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة (قوله وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا أيها) يعني بالامرين الامر الذي في آية البقرة والامر الذي في آية الصف وتقديره في آية البقرة قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الى آخر الآية وفي آية الصف قل يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم الى آخر الآية وفي حاشية التفتازاني ولما فيه من البعد من جهة اشتمال الكلام السابق على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح مقولا للنبي صلى الله عليه وسلم الا بتكلف وهو أن يكون مسوقا على طريق كلام الامر ويكون المقصود ذكره بعبارة تليق بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزله الله على ذهب بعضهم الى انه عطف على قل مرادا قبل فان لم تفعلوا أو على محذوف يقابل بشر أي فأنذر الكافرين وبشر المؤمنين (قوله مثلها في هل يهلك الا القوم الظالمون) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها فهل بالفاء وليس بصواب لان آية فهل في الاحقاف وهي فهل يهلك الا القوم الفاسقون (قوله واذ قد استدلا بذلك) الظاهر ان الاشارة الى قول الشاعر وقائلة خولان البيت ويرد عليه ان المستدل به انما هو الصفار وحده فكيف قال استدلا فالصواب ان الاشارة الى هذا البيت والى الذي مطلعه تناغي وان الضمير في استدلا للصفار وللمشارك له في الاستدلال بالذي مطلعه تناغي (قوله وكل ما قيك فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات) هذا يقع في بعض النسخ وهو معطوف على هذه خولان وفي بعضها وأما وكل ما قيك وهو ظاهر (قوله وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه) في الشرح الذي نقل أبو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جاءني زيد ومن عمرو العاقلان ووجه الغلط الذي أشار اليه المصنف ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهيه أي وجه الرفع ووجه النصب فحمل أبو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي واعتقد ان زواله يصحح المسئلة فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدا محذوف جازت المسئلة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار

انه اذا زال النعت المقطوع ألبتة والفرض تعذر النعت الصناعي بان يقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا فقد مّا بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه ماذكره المصنف من انه قد يكون للشئ مانعان و يقتصر على أحدهما لاقتضاء المقام له ﴿عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس﴾ (قوله والثانى المنع مطلقا حكى ابن جنى انه قال فى قوله عاضها الى آخره) هكذا رأيناه فى النسخ بغير واو قبل انه وفى الشرح والثانى المنع مطلقا حكى عن ابن جنى وانه قال ويوجد فى بعض نسخ المغنى فى هذا المحل حكى عن ابن جنى انه قال بدون واو وفيشبه ان يكون ذلك تنبيها على مأخذ هذا القول يعنى انه استنبط من كلام ابن جنى على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ماذكره ابن جنى من ان الضرس فاعل لا مبتدأ ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا أنه ممنوع انتهى وأقول الظاهر من قول ابن جنى انه فاعل بمحذوف وليس مبتدأ ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية والنقد بكسر القاف المتأكل اسم فاعل من نقدت السن بالكسر اذا تأكلت وتكسرت ومعنى البيت أن هذه المرأة عوضها الله غلاما تزوجته بعد ما صارت فى الكبر الى هذه الحالة (قوله وأضعف الثلاثة القول الثانى) لمجيء هذا العطف كثيرا نحو قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (قوله وأنهم زعموا ان قول الشافعى يحل أكل متروك التسمية) مذهب الشافعى ان متروك التسمية عمدا كان الترك أو نسيانا يحل أكله وهو قول أبى هريرة وابن عباس فى رواية وأبى عياض وأبى رافع وعطاء وابن المسيب والحسن وجابر وعكرمة وطاووس والنخعى وقتادة وربيعة ومالك فى رواية وذهب أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثورى الى ان الترك ان كان عمدا لا يؤكل وان كان نسيانا يؤكل وهو قول مجاهد وطاووس أيضا وابن شهاب وابن جبير وعطاء فى رواية والحسن بن يحيى والحسن بن صالح واسحق ومالك فى رواية وأحمد فى رواية وابن القاسم وعيسى وأصبغ واختاره النحاس وقال لا يسمى فاسقا اذا كان ناسيا وذهب أشهب والطبرى الى ان ترك التسمية عمدا ان كان استخفافا لا يؤكل والا يؤكل وظاهر الآية تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه عمدا كان الترك أو نسيانا وبه قال ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عياش ابن أبى ربيعة وعبد الله بن يزيد الخطمى وابن سيرين والشعبى ونافع وأبو ثور وداود وأحمد فى رواية (قوله وانه لفسق) قال الحسن الكفر قال الكرمانى يريد مع الاستحلال وقال غير الحسن لمعصيته والضمير فى انه عائد الى الاكل وجوز الحوفى ان يعود على ما وجوز ابن عطية ان يعود على المصدر المفهوم من لم يذكر يعنى ترك الذكر وفى البحر وهذه الجملة لا موضع لها من الاعراب وتضمنت معنى التعليل كأنه قيل لفسقه (قوله فبقى ان تكون للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهى) فى حاشية التفتازانى واعترض بان التأكيد بان واللام ينفى كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه ألبتة والرد على منكر تحقيقا أو تقديرا على ما بين فى علم المعانى والحال الواقع من الامر والنهى مبناه على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق والجواب انه لما كان المراد بالفسق ههنا الاهلال لغير الله كان التأكيد مناسبا كأنه قيل لا تأكلوا منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذى الحكم به متحقق والمشركون ينكرون انتهى واعترض بانه ولو سلم كونها حالية فلا نسلم أنها قيد للنهى بمعنى انه يكون النهى عن أكله فى هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة الى المعنى الموجب للنهى كما يقال لا تهن زيدا وهو أخوك ولا تؤذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهى لانه حينئذ لا يكون له فائدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه (قوله فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمى عليه غير الله) فى الشرح اعترض هذا أيضا بان ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذى لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما أهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على أعم المحامل أولى لانه أعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا ولا يخص التحريم بما أهل به لغير الله وأقول ما قدره وان كان أخص من مطلق ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله عليه المقيد بكونه فسقا أهل به لغير الله كما هو المراد والمفروض ثم فى الشرح وأيضا فالتحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا أولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكانت اضافة الحكم اليه أولى من اضافته الى المناسب الخاص ﴿العطف على معمولى عاملين﴾ (قوله وقولهم على عاملين فيه تجوز) يعنى بحذف المضاف قال الرضى معنى قولهم العطف على عاملين

عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كما فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين على معمولى
عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا و بكرا خالدا فهذا عطف متفق الاعراب على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا
ضرب غلامه و بكرا أخوه عطف مختلفى الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على
حذف مضاف (قوله ولان فيه تعادل المتعاطفات) قيل فى عبارته تسامح لان الذى فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو تناسبها
ولانه لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفات لان وضع التفاعل على نسبة الفعل للمشتركين فيه ولا شركة للمعطوف
عليه مع المعطوف فى نسبة فعل العطف (قوله قرأهما الاخوان بالنصب) هما حمزة والكسائى وقرأهما أيضا يعقوب (قوله
وقد استدل بالقراءتين فى آيات الثالثة) قيد بها لان الثانية لا دليل فى قراءتها أما النصب فلكونه يعطف على آيات على اسم
ان وعطف فى خلقكم على خبرها وهو عطف معمولين على معمولى عامل واحد لا على معمولى عاملين مختلفين وأما الرفع
فلاحتمال ان يكون آيات مبتدأ وفى خلقكم خبره والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه وان جاز أن يكون آيات
عطفا على محل اسم ان الاولى وفى خلقكم عطفا على خبرها فيكون العامل فى آيات الابتداء وفى خلقكم ان و يكون مما نحن
فيه (قوله أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفى وأما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفى) هذا مبنى على ان حرف العطف
عامل فى المعطوف لنيابته مناب العامل فى المعطوف عليه وهو غير المختار قال صاحب الكشاف وأما آيات لقوم يعقلون
فمن العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت فالعاملان اذا نصبت ان وفى أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر فى واختلاف
الليل والنهار والنصب فى آيات واذا رفعت فالعاملان الابتداء وفى عملت الرفع فى آيات والجر فى واختلاف واعترضه أبو حيان
بان نسبة عمل الجر والنصب والجر والرفع للواو ليس بصحيح لان الأصح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل وان العمل
للعامل فى المعطوف عليه انتهى وأقول فى عبارة الكشاف تسامح آخر وهو ذكر الواو فى قوله فعملت الجر فى واختلاف
وفى قوله والجر فى واختلاف والظاهر اسقاطها منهما وان يقول فى اختلاف (قوله يعنى ان اذا عطف على اذا المنصوبة
بأقسم والمخفوضات عطف على الشمس) أشار بهذا الى أن العطف على معمولى عاملين مختلفين فى هذه الآية على تقدير ان
الواوات فيها غير الاولى للعطف انما هو بالنسبة الى اذا الثانية والثالثة لان اذا الاولى ليست بمعطوفة على معمول قبلها
وكذلك العطف على معمولى عاملين مختلفين فى قوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا
تنفس انما هو فى الواو الثانية (قوله ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوارى الكنس والليل اذا عسعس والصبح
اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة) قد أسلفنا فى آخر الكلام على
اذا كلام الرضى على نحو هذه الآية وانه قدر فيه مضافا بعد الواو وهو العامل فى مدخول الواو وفى الظرف والتقدير وعظمة
الليل اذا يغشى فيكون العطف حينئذ على معمولى عامل واحد ❊ (قوله المواضع التى يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة
وهى سبعة) ❊ قال الرضى فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصدوا التفخيم والتعظيم فى
ذكر ذلك المفسر بان يذكروا أولا شيأ مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون أوقع فى
النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال أولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد فان قلت فهذا الضمير الذى هذا
حاله يبقى على وضعه معرفا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقديم المفسر قلت الذى أرى انه نكرة كما يجىء فى باب
المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه أنقص مما كان فى الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى
التفسير فيه الابهام الذى فى النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه
من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذى يكتسب التعريف من المضاف اليه
(قوله ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد و بئس رجلا عمرو) يجب تأخير التمييز عن نعم و بئس وأما تأخيره عن المخصوص
نحو نعم زيد رجلا فذهب سيبويه والبصريون الى منعه وذهب الكوفيون الى جوازه الا الفراء فانه عنده قبيح (قوله و يلتحق
بهما فعل الذى يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة) فعل الذى يراد به المدح أو الذم قد يكون بناؤه من فعل بضم
العين وقد يكون من فعل بكسرها وقد يكون من فعل بفتحها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وفضل الرجل زيد ومعنى
الحاق هذا النوع بنعم و بئس أنه ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم و بئس وأصل ساء سوأ بضم الواو وقلبت ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقرئ كبرت بسكون الباء الموحدة (قوله وعن الفراء والكسائى ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير

فى الفعل) قد اختلفا بعد هذا الاتفاق فقال الكسائى ان النكرة المنصوبة حال وقال الفراء انها تمييز منقول (قوله ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل) فان قيل كان فى مثل هذا التركيب زائدة قلنا الاصل عدم زيادتها (قوله فقال الكسائى بحذف الفاعل) انما قال ذلك فرارا من الاضمار قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما فر عنه وهذا الذى ذكره المصنف عن الكسائى هو المشهور عنه وفى شرح الايضاح فى باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا من الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائى انه يجيز حذف الفاعل فى قولك ضربنى وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر فى الفعل مفرد فى الاحوال كلها انتهى (قوله وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر) فى شرح التسهيل لابن أم قاسم والمشهور عن الفراء فى هذه المسئلة وجوب اعمال الاول ومنع اعمال الثانى ونقل عنه ابن مالك أنه يجيز اعمال الاول فى هذه المسئلة بشرط تأخير الضمير فتقول ضربنى وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل انتهى وقد نقل ذلك أيضا بعض متأخرى المغاربة ونقل عن الفراء أيضا انه يقصر مثل ضربنى وضربت زيدا على السماع حكاه فى البسيط انتهى ما فى شرح التسهيل (قوله فان استوى العاملان فى طلب الرفع) فى شرح الرضى والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب أيضا الفاعلية نحو ضرب وأكرم زيد جاز أن يعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده فى الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان يأتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربنى وأكرمنى زيد هو حيث جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثانى المتنازع للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربنى وأكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا عما الزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى (قوله وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف لامكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة) فى الشرح ظاهر عبارة الزمخشرى ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفى من حاول القدح فى ذلك ابداء محتمل آخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات فى هذا المقام فلا لان الغرض ابطال دعوى التعين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ وأقول عبارة الزمخشرى على ما نقله المصنف صريحة فى ان المثالين من قبيل الآية فى كون المفسر هو الخبر ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور دون القطع فلا يرد عليه احتمال آخر اذ الظهور الشئ لا ينافى احتمال غيره ولا نسلم ان الغرض ابطال دعوى التعين فى المثالين بل اظهار قصور نظره فيهما ثم فى الشرح فان قلت سيقول المصنف بعد هذا انه لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير فى المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الالزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغى له فعله وهو عن مظان القبول بمعزل قلت المراد أن ضمير الشان والقصة لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس فقد تساوت اقدامها فى الحمل عليها فلا يختص به بعض دون بعض ولا شك ان جعل الضمير فى المثالين مفسرا بالخبر أو بدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافى بين كلام المصنف فى الموضعين ولقائل ان يقول ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة أوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشرى وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على ذلك فاعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما فى الشرح وأقول الزام المصنف هنا لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا بأولوية الحمل عليه وكلامه الذى سيقوله بعد انما هو أولوية الحمل على غيره اذا أمكن فلا تنافى بين كلاميه فى الموضعين (قوله أسكران الى آخره) المراغة اسم مكان من التمرغ وهى هنا لقب أم جرير الشاعر قال فى الصحاح لقبها به الاخطل أى يتمرغ عليها الرجال وقال فيه الجو ما بين السماء والارض قال أبو عمرو فى قول طرفة * خلا لك الجو فبيضى واصفرى * هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذى يظهر السكر وليس به (قوله والصواب ان كان زائدة) يعنى فيمن رفع سكران وابن المراغة (قوله له مرفوع) جملة فى محل جر صفة لمفرد (قوله وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع) فى الشرح هذا يقتضى ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائى منهم هو الذى

يجيز حذفه وتقدم ان الفراء منهم لايجوز حذف الفاعل فى نحو ضربنى وأكرمت زيدا بل يوجب الاتيان به ضميرا منفصلا مؤخرا عن الظاهر المتنازع فيه وأقول أراد بالكوفيين معظمهم بقرينة ماذكره فيما مر عن الفراء (قوله والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه) لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضمائر لاتنعت وأراد بقوله ولا يعطف عليه ما يعم عطف البيان والنسق وفى الشرح اما كونه لا يؤكد فلانه أشد ابهاما من النكرات والنكرات لاتؤكد وأما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق وأقول وجهه ان الجملة التى هى خبر ضمير الشان لاتحتاج الى رابط لكونها نفسه فلو عطف عليه عطف نسق اشاركه المعطوف عليه فى الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع أقول لامانع من تقدير الرابط فلا يلزم ذلك (قوله واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره) يعنى بل الاولى الحمل على غيره يدل على ان هذا مراده قوله والاولى كونه ضمير الشيطان وقوله والاولى ان يعاد على غيره اذا أمكن وفى الشرح ذكر المصنف فى الباب الخامس فى النوع السادس من الجهة السادسة مايقتضى جواز كون الضمير الذى هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه ضمير الشان مع امكان كونه عائدا على من وأقول لامعارضة بين هذا و بين ماذكره المصنف هنا على مالايخفى (قوله ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان لا يعطف عليه) فى الشرح لم يتعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه أى يراكم مع قبيله وان كان العطف أرجح وأقول انما لم يذكر المصنف هذا الوجه لمرجوحيته بالعطف ثم الذى قرأ بنصب قبيله هو اليزيدى وقبيل ابليس وجنوده نوعه وذريته وهم عند أهل السنة أجسام لطيفة شريرة لها قدرة التصور بصورة الاجسام الكثيفة قال الزمخشرى فى الآية دليل على أن الجن لا يرون ولا يظهرون للانس وان اظهارهم لانفسهم ليس فى استطاعتهم وأن زعم من يدعى رؤيتهم زور ومخرفة انتهى ورد بانه لادلالة فى الآية على ماذكر لانه تعالى أثبت انهم يروننا من جهة لانراهم فيها وهى الجهة التى يكونون فيها على أصل خلقتهم من الجسمية اللطيفة ولو كان المراد نفى رؤيتنا لهم على العموم لكان التركيب انه يراكم هو وقبيله وأنتم لاترونهم ورؤية بعض البشر لهم معلوم فى الشريعة بالاحاديث الصحاح التى تفيد القطع بذلك كحديث أبى هريرة حين حفظ تمر الصدقة وحديث العفريت الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا دعوة أخى سليمان لربطته بسارية وحديث خالد حين سيرا لكسر ذى الخلصة الى غير ذلك (قوله وقول كثير) هو مرفوع معطوف على قول الزمخشرى (قوله ويؤيده قول سيبويه) الضمير فى يؤيده عائد الى الاولى ان يعاد ومحل الشاهد من هذا الكلام هو قوله ان تقديره أنك وقوله يرفع على أنك (قوله الخامس ان يجر برب) هذا خامس المواضع التى يعود الضمير فيها على ماتأخر لفظا ورتبة (قوله ربه فتية الى آخره) فتية جمع فتى وهو السخى الكريم ويجمع أيضا على فتيان ودائبا أى مستمرا (قوله ويؤول على ان مراده أن سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه) فى الكشاف فى سورة فصلت عند قوله تعالى فقضاهن سبع سموات مايعين مراده هنا فانه قال هناك يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه أعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين أن أحدهما على الحال والثانى على التمييز (قوله وقوله فلا تلمه ان ينام البائسا) هذا عجز بيت صدره * قد أصبحت بقرقرى كوانسا * وربما اثبت البيت بكماله فى بعض النسخ وتقدم الكلام عليه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل وقوله منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وهو قولهم (قوله وقال سيبويه هو باضمار اذم) فى الشرح البائس هو الذى اشتدت حاجته فهذه أيضا صفة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغى ان يقدر أرحم وأقول ان شدة الحاجة أيضا صفة ذم فلعل سيبويه لهذا قدر أذم (قوله وقولهم قاما أخوالك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتأخير وقيل الالف والواو والنون كالتاء فى قامت هند وهو المختار) قولهم منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وفى شرح الالفية لبدر الدين بن مالك ولا يجوز حمل جميع ماجاء من ذلك على الابدال والتقديم والتأخير لان ائمة اللغة اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع كأنهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف فى فعل الاثنين والواو فى فعل جمع المذكر والنون فى فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما قد تلزم التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت اسماء لالزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين وذلك باطل لايقول به أحد (قوله وأبو عبد الله الطوال) هو بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وانما أجازوه لشدة

اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل (قوله ولو ان مجدا الى آخره) المجد الشرف ومطعم بكسر العين علم على رجل (قوله كساحلمه الى آخره) الحلم الأناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهي أعلى الشئ (قوله ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول) لما اشتمل قوله السابع أن يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر على قيدين أحدهما اتصال الضمير بالفاعل والآخر عوده على المفعول المؤخر اشار الى بيان ما وقع الاحتراز عنه بذينك القيدين (قوله وقال الزمخشري فلا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا الآية وفي قراءة أبي عمرو فلا يحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل) هكذا يقع في بعض النسخ ويقع في بعض آخر في قراءة بدون واو احترز بالغيبة وضم آخر الفعل يعني من فلا تحسبنهم عن قراءة حمزة والكسائي وعاصم بتاء الخطاب في الفعلين وضم الباء الموحدة فيهما وخرجت على وجهين أحدهما ذكره ابن عطية أن المفعول الاول الذين يفرحون والثاني محذوف لدلالة ما بعده وحسن تكرار الفعل لطول الكلام والثاني ذكره الزمخشري ان أحد المفعولين الذين يفرحون والثاني بمفازة وفلا تحسبنهم توكيد واحترز أيضا عن قراءة نافع وابن عامر لا يحسبن بالغيبة وفلا تحسبنهم بالخطاب وبفتح الباء الموحدة فيهما وخرجت هذه القراءة على حذف مفعولي يحسبن لدلالة ما بعدها عليهما ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون فلا تحسبنهم بدلا من لا يحسبن لاختلاف الفاعل واذا كان فلا تحسبنهم توكيدا فدخول الفاء انما يتجه على انها زائدة وكذا اذا كان بدلا في غير هذه القراءة (قوله ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر) لانه قدر ضميرهم المحذوف مقدما على الذين يفرحون مع انه عائد اليه ومفسر به قال في البحر وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ولا يحسبن ولا يحسبنهم بالياء فيهما ورفع باء يحسبنهم على اسناد يحسبن للذين وخرجت هذه القراءة على وجهين أحدهما ما قاله أبو علي وهو ان لا يحسبن لم يقع على شئ والذين رفع به قال ابن عطية فتتجه القراءة بكون فلا يحسبنهم بدلا من الاول وقد تعدى الى المفعولين وهما الضمير وبمفازة واستغنى بذلك عن المفعولين كما استغنى في قوله بأي كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا علي وتحسب أي وتحسب حبهم عارا علي والوجه الثاني ما قاله الزمخشري وهو أن يكون المفعول الاول محذوفا على لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة بمعنى لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبنهم تأكيد وتقدم لنا الرد على الزمخشري في تقديره لا يحسبنهم الذين في قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا أنما فان هذا التقدير لا يصح فليطالع هنالك وأقول لم يتقدم له الرد على الزمخشري هنالك وانما تقدم له عند قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا وذلك أنه قال وقرأ الجمهور ولا تحسبن بالتاء أي ولا تحسبن أيها السامع وقال الزمخشري الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد وقرأ حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه بالياء أي ولا يحسبن هو أي حاسب أو واحد قال ابن عطية وأرى هذه القراءة بضم الباء فالمعنى ولا يحسبن الناس انتهى وقال الزمخشري ويجوز أن يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا أي لا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت هو في الاصل مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ في قوله تعالى أحياء والمعنى هم أحياء لدلالة الكلام عليهما انتهى وما ذهب اليه من ان التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا لا يجوز لان فيه تقديم المضمر على مفسره وهو محصور في أماكن وهي باب رب بلا خلاف وباب نعم وبئس في نحو نعم رجلا زيد على مذهب البصريين وباب التنازع على مذهب سيبويه في نحو ضرباني وضربت الزيدين وضمير الامر والشان وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين في نحو مررت به زيد وزاد بعض أصحابنا ان يكون الظاهر المفسر خبرا للضمير وهذا الذي قدره الزمخشري ليس واحدا من هذه الامور المذكورة الى هنا كلامه في البحر (قوله ووقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره) يعني لفظا او رتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو فرسه رتبته التأخر عنها وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد الضمير على متأخر في الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس الضمير وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل الصفة يجب تأخيره عنها (قوله ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد) هذا اعتراض على أبي حيان توجيهه انه لو صح ما ذكره لامتنع قولك غلامه ضرب زيد بنصب غلامه وهو غير ممتنع بيان الملازمة ان هذه الصورة كالصورة التي ذكرها في انه عاد ضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة لكن لا بالنظر الى نفس

الضمير

الضمير وماعادعليه بل بالنظر الى كون ماعادعليه فاعلا للفعل الذى تقدم الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تأخيره عنه وقد يفرق بينهما بشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل بخلاف الحال (قوله ولو قدم تود لغير التركيب) هذا جواب سؤال يرد على قوله فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا تقدير ذلك السؤال هو ان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لم يلزم من هذا التركيب وانما لزم من تقدير تقديم تود وتقرير الجواب أن الواقع فى التركيب الآن تأخير تود واما تقديمه فتركيب آخر غير هذا التركيب (قوله و يلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا فى نية التأخير) اقائل ان يمنع كونه فى نية التأخير بل هو فى محله غايته انه محل غير أصلى (قوله وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه) فى الشرح وجه التفريق الذى أشار المصنف الى تضعيفه هو أن أبا حيان قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخره عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وجملة الشرط انما تقتضى جملة الجزاء لا جملة دليله لانها ليست بعاملة فيها وجملة الدليل لا محل لها فيتدافع حالها الا انها من حيث هى دليل لا يقتضيها فعل الشرط ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضاها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانها جملة واحدة والفعل عامل فى الفاعل والمفعول معا فكل واحد منهما يقتضى صاحبه فلذلك جاز ضرب غلامها هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند هذا فرقه الذى اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما أشار اليه المصنف ﴿شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا﴾ (قوله أحدهما كونه مبتدأ فى الحال) يعنى فى حال التكلم أو فى الاصل بان يدخل عليه حال التكلم ناسخ من نواسخ الابتداء (قوله وأجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها) فى اعراب السفاقسى ان المجيز الكسائى وفى البحر وقد أجاز ذلك بعضهم (قوله وجعل منه هؤلاء بناتى هن أطهر لكم فيمن نصب أطهر ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) قال الرضى وروى عن محمد بن مروان وهو أحد قراء المدينة هؤلاء بناتى هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال أبو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان فى لحنه يعنى فى ايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقال أبو حيان وقرأ الحسن وزيد بن على وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان أطهر بالنصب ورويت هذه القراءة عن ابن مروان بن الحكم وقال سيبويه لحن (قوله وفيهما نظر اما الاول فلان بناتى جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين) الضمير المجرور فى عائد الى كون هن توكيدا وكونه مبتدأ خبره لكم وفى الشرح لا نسلم انه جامد محض اذ هو فى معنى مولوداتى فيكون فى معنى المشتق فيتحمل الضمير وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذى لا يؤول بالمشتق يتحمل الضمير نقله بدر الدين بن مالك فى شرح الالفية ونقله غيره أيضا وانما نقل فى التسهيل عن الكسائى وأقول لا ضرورة تدعو الى تأويله بالمشتق فلا يؤول به فلا يتحمل ضميرا واعلم ان التخريج الاول ذكره ابن عصفور فى شرح المقرب وعبارته هن توكيد للضمير المستكن فى بناتى على ان بناتى فى معنى المشتق فيتحمل الضمير قال و يدل عليه قولهم مررت بنساء بنات لعمرو فوصفوا به (قوله واما الثانى فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم) فى الشرح القراءة المخرجة على ذلك شاذة فاى حرج فى تخريجها على قول غير الاكثرين وليست كثرة القائلين بحكم موجبة لاطراح قول الاقلين بحيث لا يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد حجر المرتكب لذلك واسعا وفى اعراب السفاقسى وهن مبتدأ ولكم خبره وأطهر حال والعامل ما فى هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى وقيل لكم بما فيه من معنى الاستقرار وأجاز الزمخشرى أن ينصب هؤلاء بفعل مضمر أى خذ هؤلاء وهن فصل واطهر حال والعامل فيه الفعل المضمر (قوله وكونه معرفة أو كالمعرفة فى انه لا يقبل أل كما تقدم فى خيرا واقل) قال الرضى وأجاز الجزولى وقوعه بين أفعل التفضيل نحو خير من زيد هو أفضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك فى صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو انى أنا أخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى أنا زيد والحق ان كل هذا دعاوى لم تثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام موثوق به ونحو قوله انى أنا أخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو ثبت فى كلام يصح الاستدلال به نحو ما أظن أحدا هو خير منك وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت أنا أخاك وظننتك أنت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمائر المذكورة فى ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فيقتصر على موضع

السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة وهي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه (قوله وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه نحو انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ) قال الرضي وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأن الماضي اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله أيضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله تعالى وأنه هو أضحك وأبكى وانه هو أمات وأحيى (قوله فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع أل لعارض كأفعل من والمضاف كذلك) العارض هنا وقوعه بعد أفعل والاضافة في الجامد (قوله وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة) لقائل أن يقول انما مثل به لمجرد ما امتنع فيه أل لعارض (قوله وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك) أي ان ابن الخباز يلزمه اجازة الفصل قبل الماضي لانه قال أو لذاته وامتناع أل في الماضي لذاته (قوله وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس) يعني بالثالث خالق الزوجين الذي دل عليه قوله وانه خلق الزوجين (قوله وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل) في الشرح وانما قال وقد يستدل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم أنه معطوف على الخبر بل هو معمول لمحذوف أي ويرونه يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه هو خبرا اذ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل (قوله أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع) قال الرضي وانما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبر والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس مبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم (قوله والثاني ان يطابق ما قبله) أي في الغيبة والخطاب والتكلم (قوله فأما قول جرير بن الخطفى وكائن بالاباطح الى آخره) يقع في بعض النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها وفي الشرح الذي ثبت في النسخ الذي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات ألف ابن وينبغي أن يكون جرير منونا ولعل هذا من المصنف مبني على السكون بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا التنوين لا يحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسيأتي الكلام فيه فيما بعد هذا ان شاء الله تعالى والخطفى ليس أبا أقرب لجرير لان جريرا هو ابن عطية بن حذيفة وحذيفة هو الخطفى يلقب بذلك وفي القاموس في مادة خطف وكجمزى لقب حذيفة جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفى أيضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطية بن عوف انتهى وكائن بهمزة مكسورة بعد الالف ونون ساكنة بمعنى كأين (قوله وانما هو توكيد للفاعل) يعني في يراني (قوله أي يرى مصابي والمصاب حينئذ مصدر) هكذا يقع في بعض النسخ والمصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة ويقع في بعضها والمضاف بالضاد المعجمة والفاء (قوله أي نافعا الا ان أعمالهم توزن) في الشرح هذا المعنى غير متعين لجواز أن يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فنزدري بهم ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شائع يقال لا نقيم لفلان وزنا أي لا نعبأ به ولا نلتفت اليه وهو من قبيل الكناية وعليه فلا حذف في الآية (قوله وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض) في الشرح الصفة التي أشار اليها انما قدرها على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو الياء ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر قلت والاعتراض الذي أشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبناه على أن يكون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل أي هو الفاضل لا غيره وكذا المعنى في البيت أي لو أصبت رآني المصاب بمعنى أنه لا يرى المصاب الا اياي دون غيري كأنه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلاشى عنده مصائب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقييد بصفة (قوله ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع) قال الرضي يسمى فصلا عند البصريين قال المتأخرون لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره وما آل المعنيين الى شيء واحد الا ان تقريرهما أحسن من تقريرهم (قوله وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام) قال الرضي

والكوفيون

والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال ابن الحاجب في شرح المفصل وتسمية أهل البصرة أقرب الى الاصطلاح لان الشئ يسمى باسم معناه في أكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا أحرى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان المتكلم أو السامع أوهما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدى الى معناها فكانت تسمية البصريين أظهر (قوله وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف) لقائل ان يقول مرادهم انه يفصل من أول الامر بين كون ما بعده خبرا لا صفة وان كان هناك ما يمنع من كونه صفة فلا اعتراض عليهم وفي الشرح كما ان الصفة هنا منفية كذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح في هذه الآية شئ منها البتة أما عطف النسق والتوكيد فظاهر وأما عطف البيان فللاشتقاق وشرطه الجمود ولان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان على الصحيح وأما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من ضمير حضور الا اذا كان بدل بعض أو اشتمال أو بدل كل مفيد للاحاطة والكل هنا منتف فالاستناد الى هذه الآية في ان التعبير بالتابع أولى من التعبير بالصفة لا يظهر له وجه انتهى وأقول بل يظهر له وجه بناء على ان المراد بالتابع اللغوى لا الاصطلاحى (قوله والثانى معنوى وهو التأكيد ذكره جماعة) اعترض عليه ابن الحاجب في أماليه بانه لو كان تأكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا أو معنويا وكلاهما باطل أما الاول فلان اللفظى اعادة اللفظ بعينه مثل قام زيد زيد أو بمعناه مثل قت أنت وأما الثانى فلان المعنوى بالفاظ محصورة تحفظ ولا يقاس عليها وفي الشرح التأكيد الذى ردده بين الامرين هو الذى يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى وليت شعرى ماذا يقول الشيخ رحمه الله تعالى في التأكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض على من يقول ان الفصل تأكيد للمسند اليه فيتجه اعتراضه حينئذ ولكن الذى صرح به بعض المحققين انه تأكيد للحكم لما فيه من زيادة الربط انتهى وأقول كأنه يريد ببعض المحققين التفتازانى فانه قال في حاشية الكشاف ذكر يعنى صاحب الكشاف لضمير الفصل ثلاثة فوائد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لا نعت لانه انما يتوسط بين المبتدا والخبر لا بين الموصوف والصفة ولهذا الاعتبار سمى ضمير الفصل الثانية تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه لتأكيد المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشئ الثالثة افادة قصر المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ذلك وهذا انما يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو أفضل من عمرو ومما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان مع ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم الا التقوى وفي المطول ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو مقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى أولم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أى لا رزاق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال (قوله وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل) في الشرح منعوا ذلك لئلا يجتمع تأكيدان على شئ واحد وهو بناء منهم على انه تأكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه سلمنا انه تأكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر وأنت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمالين الى سماعهما من العرب مجتمعتين في تركيب واحد ولهذا تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعة وأقول ليس ما نحن فيه نظير جاء زيد نفسه عينه ولا جاء زيد نفسه وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لان التأكيد بضمير الفصل عند هؤلاء من باب التأكيد اللفظى لانه عندهم تكرار معنى المؤكد باعادة لفظه أو تقويته بمرادفه ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير بجاء زيد نفسه عينه وجاء زيد زيد نفسه انما هو في مجرد اجتماع تأكيدين (قوله وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره) في الشرح وسألت مرة بعض الاصحاب عن الحكمة في التفريق بين شأن المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل أولئك أصحاب الميمنة وأتى به في حق الآخرين فقيل

والذين كفروا بآياتنا هم أصحاب المشأمة فتأمله انتهى وأقول الحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتمييز ما أريد به أكمل تمييز لصحة احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومى * هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه * ولا كذلك الضمير وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز فذلكن الذى لمتننى فيه حيث لم تقل فهذا وهو حاضر وفى تفسير البيضاوى اشارة الى السؤال وجوابه فانه قال وتواصوا بالصبر وأوصى بعضهم بعضا بالصبر على طاعة الله وتواصوا بالمرحمة بالرحمة على عباده أو بموجبات رحمة الله أولئك أصحاب الميمنة اليمين أو اليمن والذين كفروا بآياتنا بما نصبناه دليلا على حق من كتاب وحجة أو بالقرآن هم أصحاب المشأمة الشمال أو الشؤم ولتكرير ذكر المؤمنين باسم الاشارة والكفار بالضمير شأن لا يخفى (قوله ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال) يعنى فى انه لا محل له من الاعراب قال الرضى لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذى بعده بالصفة وهذا معنى الحرف أعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة أى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية أعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف المتجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفيـة أى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به واحدا ومثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيـه (قوله وقال الخليل اسم) فى الشرح يشكل هذا من جهة ان الاسم الواقع فى التركيب لا بد له من اعراب وأقول قد رفع المصنف هذا الاشكال بقوله ونظيره على هذا القول أسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشئ وأل الموصولة اسم ثم فى الشرح ليس هذا برافع للاشكال بل هو توسيع لدائرته فان ما ورد على الاول يرد على هذا وأقول معنى كلام المصنف ان هذا القول ليس بمستبعد فقد قيل بنظيره فى هذين الشيئين (قوله وأل الموصولة) فى الشرح يعنى عند من يراها اسما والتنظير بهذا فيه شئ فان أل الاسمية لما كانت فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما فى الا التى بمعنى غير وأقول قول المصنف وأل الموصولة يعنى به فيمن يراها غير معمولة لشئ (قوله ثم قال الكسائى محله بحسب ما بعده) فى الشرح علله بعضهم بانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد وهذا القول مشكل أيضا لانا لم نر اسما يتبع ما بعده فى الاعراب (قوله وقال الفراء بحسب ما قبله) فى الشرح قيل ويكون على هذا توكيدا لما قبله وهو مشكل لان الضمير لا يؤكد به الظاهر وأيضا فان اللام الداخلة فى خبر ان لا تدخل فى تأكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم (قوله ووهم أبو البقاء فاجاز فى ان شانئك هو الابتر التوكيد) فى الشرح اذا كان أبو البقاء أطلق القول بانه توكيد ولم يصرح بان توكيد النفس شانئك احتمل ان يريد انه توكيد للضمير المستتر فى شانئك وهو محمل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغى حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة

۞ (قوله روابط الجملة بما هى خبر عنه) ۞ الباء متعلقة بروابط (قوله كقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى) فى التسهيل الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كلمة كل اذا كان مبتدأ وفى غيره ان المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وقال ابن أبى الربيع ان ذلك جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك (قوله وقول أبى النجم كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو

قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع

وقد تقدم الكلام عليه فى فصل كل وقول فى كلام المصنف مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله لما بيناه فى فصل كل) هكذا يقع فى غالب النسخ ويقع فى بعضها لما بينا فى فصل لو وليس بصواب اذ لم يتقدم ذلك فى فصل لو بل فى فصل كل والذى بين فى فصل كل ان نصب كل يقتضى دخولها فى حيز النفى فيتوجه النفى حينئذ للشمول خاصة ويفيد ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم معترفا ببعض الذنب الذى ادعته أم الخيار عليه وهو خلاف الغرض (قوله وقراءة جماعة) هو أيضا مجرور بالعطف على قراءة ابن عامر (قوله ومجرورا) عطف على مرفوعا (قوله وقول امرأة هو) مجرور بالعطف على محل جملة السمن منوان بدرهم وهذه المرأة احدى النساء اللاتى اجتمعن وتعاقدن على ان يصفن أزواجهن وقصتهن فى صحيح البخارى ويعرف حديثهن بحديث أم زرع والارنب واحد الارانب قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال للذكر هاخزز بمعجمات على زنة صرد والزرنب بزاى فراء فنون فباء موحدة طيب وقيل شجر طيب الرائحة (قوله وقوله تعالى ولمن صبر) هو بالجر معطوف

معطوف أيضا على محل السمن منوان بدرهم (قوله سواء أقدرنا اللام للابتداء) أى اللام الداخلة على من صبر (قوله اما على الاول فلان الجملة خبر) يريد بالاول كون من موصولة وبالجملة جملة ان ذلك لمن عزم الامور (قوله واما على الثانى فلانه لا بد فى جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره) فى الشرح يريد بالثانى ان تكون اللام فى ولمن صبر وغفر لام الابتداء ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التى يقدر فيها الضمير هى قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهى اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال باثر هذا الكلام وقول أبى البقاء والحوفى ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فاهذا الذى فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم أبو البقاء والحوفى وانما قال وان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير فى الجواب ثم أبطل الجوابية لعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله انتهى واعلم ان ما قاله المصنف من لزوم تقديرمنه فى الاوجه الثلاثة انما هو ان كانت الاشارة بذلك الى مصدر صبر ومصدر غفر اما ان كانت الى من وكانت جملة ان ذلك لمن عزم الامور خبر الاجوابا فالرابط اسم الاشارة ولا يحتاج حينئذ الى تقدير منه بل الى تقدير مضاف أى ان ذلك لمن ذوى عزم الامور (قوله احداها ان يكون معطوفا بغير الواو) احترز بهذا القيد عما اذا كان معطوفا بالواو فان الضمير حينئذ يكون رابطا وفى حواشى التسهيل للمصنف وانما كان ذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير (قوله والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو) فى حواشى التسهيل لان الواو ليست للجمع فى الجمل بل فى المفردات ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجاز واقائم وقاعد وأما قول بعض المعربين وأظنه أبا البقاء فى هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود (قوله والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبتنى هو) هكذا يقع فى بعض النسخ ويقع فى بعضها حسن الجارية الجارية أعجبتنى هو (قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق) فى الشرح هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت ان العامل فى عطف البيان هو العامل فى متبوعه اتفاقا وانى يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف فى عامل التابع هل هو العامل فى المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو بتفصيل بين البدل وغيره الى غير ذلك مما حكوه من الاقوال فاذا كان من النحاة من يقول بان العامل فى التابع ليس هو العامل فى المتبوع وانما هو عامل آخر مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يتأت بت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق وأقول انما حكى الاتفاق لان القول بان العامل فى البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به ولهذا لم يحكه ابن أم قاسم وحكاه الرضى عن بعضهم قال ابن أم قاسم اما النعت والتوكيد وعطف البيان فقيل العامل فيها هو العامل فى المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والاخفش قيل وسيبويه وأكثر المحققين وقال الرضى اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول وأما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسى فى الايضاح وابن جنى فى سر الصناعة ان العامل فى الثانى مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة (قوله ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير) فى الشرح لان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا أو بيانا فالخبر مفرد لا جملة قلت والاحتمال الذى ابداه المصنف حق لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الآية يقتضى ان الآيتين اللتين تلاهما أولا وهما قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة متعينتان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما أيضا (قوله والثالث اعادة المبتدا بلفظه وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم) فى عباب اللباب وضع الظاهر فى معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله لا أرى الموت الى آخره)

بروى يسبق مكان يشبه و يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أى كدره (قوله أو ضمير محذوف أى منهم) يعنى ومن بيانية لا تبعيضية لان الذين يمسكون بالكتاب لا يكونون غير مصلحين حتى يكون المصلحون بعضهم (قوله والخامس عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل) فى الشرح ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من فى العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفى اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام فى الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظى وأقول هذا الذى ذكره الشارح وجه آخر اضعف هذا الخامس لا اعتراض على المصنف لانه تبرأ منه بقوله كذا قالوا (قوله فاما الصبر عنها فلا صبرا) هذا آخر بيت أوله الا ليت شعرى هل الى أم معمر * سبيل (قوله أما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول أبى الحسن فى صحة تلك المسئلة) هى كون روابط الجملة بما هى خبر عنه اعادة المبتدا بمعناه والمثال هو زيد نعم الرجل وفى الشرح واجازته لا يختص بها أبو الحسن حتى يخرج على مذهبه فالقائلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدا بمعناه انما يكون خلفا عن الضمير فى الشعر كما يراه سيبويه كيف يتأتى منهم تخريج هذا المثال الذى يستعمل هو ونحوه فى السعة على مذهب الاخفش وهم لا يرون صحته هذا مما لا سبيل اليه (قوله وانسان عينى الى آخره) هذا البيت مثال للحكم الاول وهو ان يعطف بفاء السببية جملة مشتملة على الضمير على جملة خالية منه والآية مثال للحكم الثانى وهو ان يعطف بفاء السببية جملة خالية من الضمير على جملة مشتملة عليه وانسان العين المثال الذى يرى فى سوادها ويجمع أيضا على اناسى و يحسر بضم السين المهملة وكسرها مضارع حسر بفتحها أى انكشف وهذا لازم ومصدره الحسور و يقال حسره بمعنى كشفه فيكون متعديا ومضارعه مضموم العين ومكسورها ومصدره الحسر كالقتل والضرب ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما أى كثر واجتمع ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها وفى الشرح فان قلت بم يتعلق الباء من قوله أو بالعكس وما هذا العطف قلت يتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير أو يقع العطف ملتبسا بالعكس (قوله وفى المسألة تحقيق تقدم فى موضعه) يعنى فى الجملة السادسة من الجمل التى لها محل من الاعراب وهو قوله ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع (قوله الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام) مدلول هو بالرفع على انه صفة ثانية لشرط وفى الشرح الرابط فى ذلك هو الضمير الذى اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الاول فلا يعد قسما مستقلا برأسه وأقول القسم الاول يكون الضمير واقعا فى الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذى شرطه اشتمل على الضمير (قوله والعاشر كون الجملة نفس المبتدا فى المعنى نحو هجيرى أبى بكر لا اله الا الله) فى شرح التسهيل لابن أم قاسم أى قوله فى الهاجرة وفى الصحاح والهجير مثال الفتيق الدأب والعادة وكذلك الهجيرى والاهجيرى يقال ما زال ذلك هجيراه واهجيراه واجرياه أى دأبه وعادته انتهى وفى الشرح الجملة فى هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها فى حكم المفرد اذ المراد بها لفظها وأقول لا نسلم أن الجملة فى هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام فى مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة ثم فى الشرح فان قلت ما ذكره هنا معارض لما ذكره فى التنبيه الآتى بعد هذا قريبا وذلك انه صرح فيه بان الجملة التى هى نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج الى رابط وهو مناف لعدها هنا فى روابط الجملة بما هى خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكره فى ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط آخر غير كونها نفس المبتدا فى المعنى فالمنفى ليس مطلق الرابط بل رابط مقيد (قوله ومن هذا أخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) فى المطول ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير بنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه (قوله فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم) قرأ الجمهور بضم المثناة التحتية مبنيا للمفعول وقرأ على والفضل بن عاصم بفتحها مبنيا للفاعل ومعنى هذه القراءة يستوفون آجالهم (قوله أى أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش) عزا صاحب البحر هذا القول للمبرد وعزا

القول

القول الذي بعده للاخفش (قوله وقال الكسائي) وتبعه ابن مالك في البحر وذهب الكسائي والفراء الى ان الذين يتوفون مبتدأ لاخبر له بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث معهن في الاعتداد بالاشهر فجاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات عنها زوجها تربصت وقيل خبره محذوف قبل المبتدأ أي فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وقوله يتربصن بيان للحكم المتلو وهي جملة لا موضع لها من الاعراب قالوا وهذا قول سيبويه وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا حذف يصحح معنى الخبر لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتربصن عائد على أزواج الذين يتوفون ولو صرح بذلك فقيل يتربصن أزواجهم لم يحتج الى حذف وكان اخبارا صحيحا فكذلك ما هو بمعناه ۞قوله الاشياء التي تحتاج الى الرابط۞(قوله وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لاملأن جهنم) في البحر وقال ابن عطية اما الاول فرفع على الابتداء وخبره في قوله لأملأن لان المعنى ان املأ انتهى وهذا ليس بشئ لان لأملأن جواب قسم ويجب ان يكون جملة فلا يتقدر بمفرد وأيضا ليس مصدرا مقدرا بحرف مصدري والفعل حتى ينحل اليهما ولكنه لما صح له اسناد ما قدر الى المبتدأ حكم انه خبر عنه انتهى ما في البحر وفي الكشاف وقرئ فالحق والحق أقول منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في * ان على الله ان تبايعا * وجوابه لاملأن والحق أقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا أقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما نقيض الباطل عظمه الله باقسامه به ومرفوعين على ان الاول مبتدأ محذوف الخبر كقوله لعمرك أي فالحق قسمي لأملأن والحق أقول أي أقوله كقوله كله لم أصنع ومجرورين على ان الاول مقسم به قد أضمر حرف قسمه كقولك الله لافعلن والحق أقول أي ولا أقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المرفوع والمنصوب أيضا وهو وجه حسن قال أبو حيان وملخصه انه اعمل القول في لفظ القسم على سبيل الحكاية (قوله وما شئ حميت بمستباح) هذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * وفي الصحاح ونجد من بلاد العرب خلاف الغور والغور تهامة وكل ما ارتفع من تهامة الى أرض العراق فهو نجد (قوله وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل) في البحر أو عدى الفعل الى الضمير أولا اتساعا وهذا اختيار أبي علي واياه أختار انتهى وكان المصنف يرى ان هذا هو الثاني بعينه فلهذا لم يذكره (قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا) هذا صدر بيت عجزه * قليل سوى الطعن النهال نوافله * والطعن بالطاء والعين المهملتين والنهال جمع نهل كجمال جمع جمل والنهل جمع ناهل كطلاب جمع طالب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية التي لا يجب فعلها وقليل هنا بمعنى النفي أي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن (قوله وهو مخالف لما نقله غيره) هذا اعتراض على ابن الشجري بان غيره لم ينقل هكذا بل نقل عن سيبويه انهما حذفا معا وعن أبي الحسن ان الجار حذف أولا وفي البحر عن المهدوي ما يوافق نقل ابن الشجري وهو والوجهان يعني لا يجزي فيه ولا يجزيه جائزان عند سيبويه والاخفش والزجاج وقال الكسائي لا يكون المحذوف الا الهاء وقال لا يجوز أن تقول هذا رجل قصدت ولا رأيت رجلا أرغب وأنت تريد قصدت اليه وأرغب فيه انتهى (قوله وزعم أبو حيان ان الاولى أن لا يقدر في الآية الاولى ضمير) عبارة أبي حيان وقد يجوز على رأي الكوفيين أن لا يكون ثم رابط فلا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير واتقوا يوما يوم لا يجزي فحذف يوم لدلالة يوما عليه فيصير المحذوف في الاضافة نظير الملفوظ به في قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون وقوله يوم لا تملك فلا تحتاج الجملة الى ضمير ويكون اعراب ذلك المحذوف بدلا وهو بدل كل من كل ولم يجز البصريون ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف اليه على خفضه في يعجبني قيام زيد ولا يبعد حذف يوم في الآية لدلالة ما قبله عليه ويحسن هذا التخريج كون المضاف اليه جملة فلا يظهر فيها اعراب فيتنافر مع اعراب ما قبله واذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر على ما حكى الكسائي عن العرب أطعمنا لحما سمينا شاة ذبحوها أي لحم شاة فلان يجوز مع عدم التنافر أولى هذا كلامه وهو لا يدل على ان الاولى في الآية أن لا يقدر ضمير ولا يقتضي ذلك (قوله أو انها انيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع) يعني ان ادعى ان الجملة انيبت هنا عن المضاف كانت مفعولا لانها نائبة عن البدل من المفعول والنائب حكمه حكم المنوب عنه والمبدل حكمه حكم المبدل منه وهي لا تكون مفعولا في مثل هذا الموضع (قوله وفيها ما تشتهيه الانفس) هذه الآية في سورة الزخرف واثبات الهاء فيها قراءة نافع وحفص وابن عامر وحذف الهاء منها قراءة

الباقين واتفق القراء على حذف الهاء من قوله تعالى فى سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهى أنفسكم (قوله والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر) قال ابن الحاجب فى اماليه وذلك ان الصلة مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظى عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتدا مع المبتدا مستقل فى الجزئية والصفة ليست كالصلة فى الجزئية ولا كالخبر فى الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم تكن كالصلة فى استواء جواز الحذف والاثبات وقال الرضى جواز حذف الضمير فى الصلة أحسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول أشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو أهذا الذى بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها فى الصفة أحسن منه فى خبر المبتدا نحو جاءنى رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة أولى وانما كان الحذف فى الصفة انقص منه حسنا فى الصلة اذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (قوله وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل) القليل الاول هو ربط صلة الموصول الواقع خبرا عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر والقليل الثانى هو ربط ذلك بضمير المخاطب (قوله وعلى هذا فقول الزمخشرى فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا) به يمكن الجواب عن هذا بانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل وعبارة الزمخشرى فان قلت علام عطف قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون قلت اما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته واما على قوله خلق السموات على انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شئ منه فان قلت فما معنى ثم قلت استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته وكذلك ثم أنتم تمترون استبعاد لان يمتروا فيه بعد ما ثبت انه محييهم ومميتهم وباعثهم وفى حاشية التفتازانى فان قيل أى حاجة الى قوله لانه ما خلقه الا نعمة والحمد قد يكون على غير النعمة قلنا الظاهر ان هذا الحمد على النعمة دون مجرد الاوصاف والافعال الكمالية وقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفى الوجه الثانى ثم هم يعدلون به اشعار بان الباء فى الاول صلة كفروا ويعدلون من العدول وفى الثانى صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا تخصيص من غير مخصص لتأتى التقديرين على كل من الوجهين ووضع المظهر أعنى بربهم موضع المضمر لبيان موضع الاستبعاد ولفظ الكتاب يوهم أن القرآن ثم الذين كفروا به يعدلون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة ليس على قصد انه صلة واحدة برأسه ليتوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذى عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذى كان منه تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران انتهى وبهذا يندفع أيضا اعتراض صاحب الانتصاف على الكشاف بان العطف على الصلة موجب للدخول فى حكمها ولو قلت الحمد لله الذى الذين كفروا بربهم يعدلون لم يستقم (قوله وزعم الزمخشرى فى الثالثة انها شاذة نادرة) فانه قال فى المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما شذ من قولهم كلمته فوه الى فى وما عسى ان يعثر عليه فى الندرة وفى البحر وليس مجئ الجملة الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو شاذا خلافا للفراء ومن وافقه كالزمخشرى وأجاز مكى أن يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستأنفة اخبارا من الله تعالى بعداوة بعضهم لبعض وكانه فر من الحال لانه يخيل انه يلزم من القيد فى الامر ان يكون مأمورا به أو كالمأمور به وليس ذلك بلازم وفى الشرح لكنه قال فى الكشاف فى قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال أى متعادين وفى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه انها أيضا حال كأنه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءنى زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة تريد حاسرا قال اليمنى وقد يكون مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما يكون فى جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاءنى زيد هو فارس قلت ويرد عليه انه حكم بالشذوذ فى قولهم كلمته فوه الى فى مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافها (قوله فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون) هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ وليست التلاوة كذلك لان الآية التى فيها فنبذوه وراء ظهورهم ليس فيها كانهم لا يعلمون وانما هى فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون والآية التى فيها كانهم لا يعلمون ليس فيها فنبذوه وراء ظهورهم وانما هى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون (قوله * نصف النهار الماء غامره * الى آخره) فى الصحاح ونصف النهار

وانتصف

وانتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس وذكر غائصا نصف النهار الماء غامره * ورفيقه بالغيب لايدرى يريد والماء غامره فحذف واو الحال انتهى وفى الشرح وقوله الماء غامره حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود الى صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد الى الغائص فاحتيج الى تقدير رابط وهو اما الواو أو الضمير فلم قدر هنا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو أولى لانه الاصل فى الربط فيقال الماء غامره فيه وأقول انما قدرها هنا الواو دون الضمير حملا على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو (قوله فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء) لانه حينئذ يكون من جملة أخرى (قوله وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر) فى البحر وتقديره فتعسهم الله تعسا ويجوز أن يكون الذين منصوبا على اضمار فعل يفسره قوله فتعسا لهم كما تقول زيدا جدعا له وقال الزمخشرى فان قلت علام عطف قوله واضل أعمالهم قلت على الفعل الذى نصب تعسا لان المعنى فقال لهم تعسا أو فقضى تعسا لهم وتعسا نقيض لعا له انتهى واضمار ما هو من لفظ المصدر أولى لان فيه دلالة على حذف انتهى ما فى البحر (قوله وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا فالجماعة منهم أبو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف) يعنى غير فعل هذا المصدر لانه قال انها لا تتعلق بهذا المصدر لكونه لا يتعدى باللام ويلزم من هذا ان لا تتعلق بفعله وهذا جنوح منه الى تقدير الزمخشرى وهو قال لهم تعسا ورد لتقدير أبى حيان وهو تعسهم الله تعسا وفى الشرح تقدم فى حرف اللام ان ابن مالك قال فى باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام فى سقيا لك متعلقة بالمصدر وهى للتبيين وقول المصنف ان فيه تهافتا لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون بانها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين قد لا يسلم له وادعاؤه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب فى شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اياه (قوله وقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده) فى الشرح وجه ذلك ان كم استفهامية كناية عن جماعة وحذف تمييزها للعلم به وآية مفعول ثان لآتينا زيدت فيه من بناء على انها تزاد بعد الاستفهام ولو بغير هل والمعنى كم جماعة آتيناهم آية فكم مبتدأ وآتيناهم آية خبره أو كم مفعول لمحذوف يفسره الفعل المذكور وذلك المحذوف مقدر بعدها لان الاستفهام له الصدر (قوله وجوز الزمخشرى فى كم الخبرية والاستفهامية) يعنى على سبيل التقرير فى الشرح قال أبو حيان وهو ليس بجيد لان جعلها خبرية يقتضى اقتطاع الجملة التى هى فيها من جملة السؤال ويصير المعنى سل بنى اسرائيل ولم يذكر المسؤل عنه ثم قال كثيرا من الآيات آتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم آتيناهم على هذا التقدير خبر صرف لا تتعلق به سل وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة وهذا لا يكون الا فى الاستفهامية ويحتاج فى جعلها خبرية الى تقدير محذوف هو المفعول الثانى لسل ويكون المعنى سل بنى اسرائيل عن الآيات التى آتيناهم ثم انه أخبر تعالى انه آتاهم كثيرا من الآيات وفى حاشية التفتازانى فان قيل على تقدير الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الاستفهامية كيف يكون السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير ومعنى التقريع الاستنكار والاستبعاد ومعنى التقرير التحقيق والتثبيت قلنا على تقدير الخبرية فالسؤال عن حالهم وفعلهم فى مباشرة أسباب التقريع وعلى تقدير الاستفهام فمعنى التقرير الحمل على الاقرار وهو لا ينافى التقريع وكم آتيناهم قيل فى موضع المصدر أى سلهم هذا السؤال وقيل المفعول به وقيل بيان للمقصود كانه قيل سلهم جواب هذا السؤال وقيل فى موقع الحال أى سلهم قائلا كم آتيناهم وأما كلمة كم فمفعول ثان لآتيناهم ومن آية تمييز على زيادة من قالوا اذا فصل كم وتمييزها بفعل متعد حسن ان يؤتى بمن وهذا السؤال المأمور به للرسول صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد لقصد تقريع بنى اسرائيل لا لقصد ان يجيبوا فيعلم من جوابهم امر والآيات المؤتاة يحتمل أن تكون معجزات انبيائهم عليهم السلام على ما هو المعنى اللغوى وان تكون آيات كتبهم على ما هو المتعارف من آيات القرآن وغيره انتهى ولا يخفى ما فى جوابه عن السؤال الذى سأله من دفع اعتراض أبى حيان فليتأمل (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل) هذا اعتراض على الزمخشرى بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل وهو سل عن العمل وكم الخبرية لا تعلق العامل عن العمل وفى الشرح وفيه نظر اما أولا فلان المصنف ذكر فى الباب الخامس فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة ان كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فحكى الخلاف بين النحويين واختاره الآن ما ذكره هنا ان النحويين لم يذكروه وأما ثانيا فان سلم انها لا تعلق فلا نسلم أن سل عامل فى الجملة التى فيها كم باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عمله فى محذوف أى سل

بنى اسرائيل كم آتيناهم من الآيات كثيرا من الآيات آتيناهم وأقول يمكن الجواب عن الاول بان مراده بالنحويين هنا أكثرهم وعن الثانى بان كلام المصنف انما هو على الظاهر المتبادر وهو عمل سل فى الجملة التى فيها كم باعتبار المحل لان معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة (قوله لقد كان فى حول الى آخره) الحول السنة والثواء الاقامة واللبانات بضم اللام جمع لبانة وهى الحاجة من غير فاقة والسآمة الملالة ويسأم منصوب بان مضمرة جوازا وهى مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور أى تقضى لبانات وسآمة سائم (قوله وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء فى ثويته للحول على الاتساع فى ضمير الظرف بحذف كلمة فى وليس بشئ لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) فى الشرح ان أراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان أراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر والحاصل ان فى البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس فى البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير آخر يربط البدل أى ثويته فيه وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير آخر يربط الصفة أى ثويته اياه فالمتصل يعود الى حول والمنفصل يعود الى ثواء غير ان تقدير المصنف أولى من تقدير ابن سيده لسلامته من الاتساع الذى هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله ولاشتراط الرابط فى بدل البعض وجب فى نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير) فى الشرح لا نسلم وجوب القطع فى ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات السحر والشرك فقد روى بالرفع على القطع وهو ظاهر وروى بالنصب على البدل ونية معطوف محذوف كأنه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر وأخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع فى حديث آخر لكن اقتصر منها ههنا على هاتين الثنتين تنبيها على انهما أحق بالاجتناب ثلث ومنه تجويز الزمخشرى فى قوله تعالى فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ان تذكر هاتان الآيتان ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الآيات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما قال الزمخشرى ونحوه فى طى الذكر قول جرير كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم * من العبيد وثلث من مواليها ومنه قوله عليه السلام حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عينى فى الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشرى فى هذه الآية من ذلك نظيرا لما الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات قلت قد اعتذر عنه المصنف فى أواخر النوع الثانى من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما واذا كان مراده بعطف البيان هنا البدل استقام ما ذكرناه (قوله وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب) فى البحر وقرأ الجمهور جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبدل نكرة من نكرة وقال الزمخشرى جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التى وعد المتقون وانتصابها على انها عطف بيان لحسن مآب ومفتحة حال والعامل فيها ما فى للمتقين من معنى الفعل وفى مفتحة ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هى الابواب كقولهم ضرب زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى ولا يتعين أن يكون جنات عدن معرفة بالدليل الذى استدل به وهو قوله جنات عدن التى لانه اعتقد ان التى صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره اذ يجوز أن يكون التى بدلا من جنات عدن ألا ترى أن الذى والتى وجموعهما يستعمل استعمال الاسماء فتلى العوامل فلا يلزم أن يكون صفة واما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز لان النحويين فى ذلك على مذهبين أحدهما ان ذلك لا يكون الا فى المعارف فلا يكون عطف البيان الا تابعا لمعرفة وهو مذهب البصريين والثانى انه يجوز أن يكون فى النكرات فيكون عطف البيان تابعا لنكرة كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسى واما تخالفهما فى التنكير والتعريف فلم يذهب اليه أحد سوى هذا المصنف وقد أجاز ذلك فى قوله مقام ابراهيم فاعرب به عطف بيان تابعا لنكرة وهو آيات بينات واما قوله وفى مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا بمفتحة وجاء أبو على فقال اذا كان كذلك لم يكن فى ذلك ضمير يعود على جنات عدن من الحال ان أعرب مفتحة حالا أو من النعت ان أعرب نعتا لجنات عدن فقال فى مفتحة ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط الحال بصاحبها أو النعت بمنعوته والابواب بدل وقال من أعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على الجنات محذوف

تقديره

تقديره الابواب منها والزم اباعلى أن البدل فى مثل هذا لابد فيه من الضمير اما ملفوظا أو مقدرا واذا كان الكلام محتاجا الى تقدير واحد كان أولى مما يحتاج الى تقديرين وأما الكوفيون فالرابط عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير فكأنه قال مفتحة لهم ابوابها وأما قوله وهو من بدل الاشتمال فان عنى بقوله وهو قوله اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليست بعضا من الجنات وأما تشبيهه ماقدره من قوله مفتحة هى الابواب بقولهم ضرب زيد الرجل واليد فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذى هو زيد وقال ابو اسحاق وتبعه ابن عطية مفتحة نعت لجنات عدن وقال الحوفى مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها (قوله والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه) لان حسنة مجرور على الصفة رافع لضمير موصوفه والوجه بدل من ذلك الضمير وابدال ذى اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين (قوله وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشرى) والاشارة لهذا البدل الى بدل الابواب من ضمير مستتر فى مفتحة وفى الشرح هذا الخلاف مبنى على ان أبواب الدار هى بعض من الدار وليست بعضا منها وانما هى مشتملة على الدار فالزمخشرى نظر الى الثانى والمصنف نظر الى الاول انتهى وفى كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة ادير عليها الحائط والبناء وصف فيها وهو يقوى قول الزمخشرى على أنه لا يلزم من كون باب الدار جزأ من الدار ان يكون باب الجنة جزأ منها قال فى الصحاح والجنة البستان والعرب تسمى النخيل جنة (قوله فمن تكن الحضارة) الى آخره الحضارة بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة وهى أيضا بكسر الباء الموحدة وفتحها قال المرزوقى المراد أهل الحضارة يدل على ذلك قوله فاى اناس بادية لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبدويين يقال من اعجبته رجال الحضر فاى الناس نحن وان كنا من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب (قوله فلابد من ارتباطها) فى اعراب السفاقسى لم أر ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسى فى هيهات هيهات العقيق وأهله وابن ابى الربيع فى قام قعد زيد ان يكون من باب الاعمال (قوله أو عمل أولهما فى ثانيهما) فى الشرح فيه تسامح فان الاول وهو كان وظن ليس عاملا فى نفس الفعل الثانى وانما هو عامل فى محل الجملة التى منها الفعل الثانى وكذا فى بقية كلامه هنا مسامحة (قوله ولذلك بطل قول الكوفيين) أشار بذلك الى وجوب ارتباط العاملين فى باب التنازع ولا يخفى ان قولهم لا يبطل لاجل ذلك الا على تقدير استئناف ولم أطلب (قوله كفانى ولم أطلب قليل من المال) هذا عجز بيت سيذكر المصنف صدره بعد اسطر وهو ولو أن ما اسعى لأدنى معيشة وقد تقدم الكلام عليه فى لو (قوله وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت انى أسعى لادنى معيشة لكفانى القليل فى حالة انى غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشئ على وجوده) فى الشارح هذا مشكل وذلك لان كلامه يقتضى أنه جعل المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد فلو حذف الانتفاء وقال فيكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشئ على وجوده غير مستقيم فتأمله انتهى واعترض أيضا على كون البيت من التنازع على تقدير كون الواو للحال بما ذكره عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان لم يقع له خصوصا فانه يقتضى ان لم أطلبه مثبتا لكونه قيد الكفاف الواقع جوابا للو المقتضية لانتفاء جوابها او يلزم ان يكون قائل البيت غير طالب للقليل وطالبا له (قوله ولهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم فى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شئ قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين واعلم قد تنازعاه) كأنه يريد ببعضهم الزمخشرى فانه قال فى الكشاف وفاعل تبين مضمر تقديره فلما تبين له ان الله على كل شئ قدير قال اعلم ان الله على كل شئ قدير فحذف من الاول لدلالة الثانى عليه كما فى قولهم ضربنى وضربت زيدا قال التفتازانى قوله فحذف من الاول أى اسقط من اللفظ وجعل موضعه الضمير وهذا على قانون البصريين فى باب التنازع وفى الشرح الظاهر ان هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابط بين الجملتين الواقعتين بعدها وتبين جزء من الاولى وقال جزء من الثانية واعلم ان معمولات هذا الجزء الثانى فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا بهذا الاعتبار كما كان الربط متحققا فى قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا (قوله على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر فى باب التنازع) فى الشرح هذا ممنوع وقد ذكر المصنف قريبا فى قوله تعالى لقد

تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون في من فتح بينا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أو الى التوصل لان ما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على أن الفعلين تنازعاه قلت فعلى التنازع يكون لاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا المحل مع انه لم يستضعفه (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو قاضي القضاة بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدي المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم الشيخ أبا حيان اثنى عشرة سنة الى ان قال ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل قال الشيخ ولي الدين بن العراقي أخبرني الشيخ سراج الدين البلقيني انه سمع الشيخ أبا حيان يقول ذلك وناب في الحكم بباب الفتوح عن القزويني ثم بمصر عن ابن جماعة ثم وقع بينهما فاستمر مفصولا الى ان ولي قضاء القضاة بالديار المصرية اصرف بن جماعة عنه ثم درس بالخشابية بعد وفاة ابن جماعة كان رحمه الله كريما ولذلك لما مات وجد عليه دين توفي سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بتربة قريبا من الشافعي (قوله وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم) قول هو بالرفع عطفا على قول الهروي وبعضهم هو ابن السميفع وعيسى بن عمر وعبارة الكشاف وقرأ كلا هما على التأكيد لاسم ان وهو معرفة والتنوين عوض عن المضاف اليه يريد انا كلنا فيها فان قلت هل يجوز أن يكون كلا حالا قد عمل فيها فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدما تقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قائما في الدار زيد انتهى وقال ابن مالك في تسهيل الفوائد وقد تكلم على كل ولا يستغنى بنية اضافته خلافا للفراء والزمخشري قال أبو حيان وهذا المذهب منقول عن الكوفيين وقد رده ابن مالك في شرحه للتسهيل وهذا الذي منعه الزمخشري أجازه الاخفش اذا توسطت الحال نحو زيد قائما في الدار فيجوز تخريج الآية عليه على مذهبه والتمثيل الذي ذكره ليس مطابقا لما في الآية لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة وقال ابن مالك والقول المرضي عندي ان كلا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما تقدمت في قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه قال أبو حيان والذي اختاره ان كلا بدل من اسم ان لان كلا يتصرف فيها بالابتداء أو نواسخه وغير ذلك فكأنه قال انا كلا فيها (قوله واحترزت بذكر الاول عن اجمع وأخواته فانها انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون) في الشرح هذا سهو ظاهر فقد قال الله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس أجمعون وقال تعالى حكاية ولاغوينهم أجمعين وقال في سورة الاعراف ثم لاصلبنكم أجمعين وفي سورة وقال انا لمنجوهم أجمعين وقال ان جهنم لموعدهم أجمعين وقال لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين فقد أكد في هذه الآيات كلها بأجمعين دون الاتيان بكل في حالات اعراب الاسم الثلاث ومن العجيب خفاء مثل هذا على المصنف انتهى وأقول مراد المصنف ان اجمع وأخواته لا يؤكد بها مجتمعة مع ألفاظ التأكيد الا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد انها لا يؤكد بها مطلقا الا بعد كل حتى يرد عليه نحو لاصلبنكم أجمعين قال الرضي اعلم انك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم أخواته من اكتعين الى ابتعين وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت ومن النفس الى أجمع لا يلزم أن يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك أن تقدم العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته وأخواته من دون كل ❊الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة❊ (قوله الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد) في الشرح فيه نظر فان مقتضاه انه لو أطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وأقول ان قول المصنف والمراد بالتخصيص الى آخره بيان لمعنى التخصيص في العرف اذ لولاه لتوهم انه اسم لمفهوم شامل لما لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها ثم اعلم ان التخصيص يذكر في باب النعت مقابلا للتوضيح قال التفتازاني في مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حاشيته الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية

مخصصة

مخصصة لانها قالت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) هاهنا تعريف الاضافة وتعريف الموصولية الا ان هذا الموصول لما التزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهور اعرابه في ذلك الاسم كانت اضافته باضافة ذلك الاسم وفي الشرح هذا ينتقض بأي الموصولة المضافة الى معرفة فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف في نحو جاءني أيهم أكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندي أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله وقول أبي كبير * فاتت به حوش الفؤاد مبطنا *) هذا صدر بيت عجزه * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وأبو كبير بالباء الموحدة هذلي من شعراء الحماسة وحوش الفؤاد بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة حديد الفؤاد ذكيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق واسناد النوم الى الليل اسناد مجازي (قوله الا انه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) قد ذكرنا الكلام على ذلك في أقسام العطف بما لا مزيد عليه فليراجع هناك (قوله لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف) انما قال لفظا لان أل قد يقال انها خلف عن الضمير فهو موجود لفظا لا معنى (قوله وقيل ويحتمل أن يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين) في الكشاف وانما ذكر قريب على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم أولانه صفة موصوف محذوف أي شيء قريب أم على تشبيهه بفعيل الذي بمعنى مفعول كما شبه ذلك به أو على انه بزنة المصدر الذي هو النقيض وهو صوت المحمل والرحل والضغيف وهو صوت الارنب والذئب أولان تأنيث الرحمة غير حقيقي قال التفتازاني هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين أن يكون المؤنث حقيقيا أو غير حقيقي ولا بين أن يكون المسند فعلا أو صفة واعتراض صاحب التقريب بان الوجوه المذكورة ليست بمطردة ليس بقادح وهنا وجه آخر وهو أن يكون تذكير الضمير لاكتساب المرجع التذكير من المضاف اليه كما ذكره في قوله تعالى ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية (قوله وبعده لعل الساعة قريب) انما قال بعده دون برده لان هذا الذي قيل مناسبه مرجحه وهي لا يلزم اطرادها حتى يكون تخلفها في موضع آخر قادحا فيها (قوله واما قول الجوهري ان التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم) في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه أراد بالرحمة الاحسان ولان ما يكون تأنيثه حقيقيا جاز تذكيره وفي الشرح ويمكن حمل كلامه على أن المؤنث غير الحقيقي يذكر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبو عن ما ذكرنا بعض نبو (قوله ويحتمل أن يكون الضمير للنار) يؤيده انه أقرب مذكور ويحتمل أن يكون عائدا على الحفرة وما ذكره المصنف من كونه عائدا على الشفاء وانه أنث لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه حكاه الطبري عن بعض الناس قال ابن عطية وليس الامر كما ذكر اذ لا يحتاج في الآية الى هذه الصناعة الا لو لم يوجد معاد للضمير الا الشفاء واما ومعنا لفظ مؤنث يعود اليه الضمير ويعضده المعنى المتكلم فيه فلا يحتاج الى تلك الصناعة انتهى قال أبو حيان ولا يحسن عوده الا على الشفاء لان كينونتهم على الشفاء هو أحد جزئي الاسناد وانما جيء بالحفرة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محدثا عنه وجيء بالنار للتخصيص وأيضا فالانقاذ من الشفاء أبلغ من الانقاذ بالحفرة ومن النار لان الانقاذ منه فعود الضمير على الشفاء هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى قوله * وما حب الديار شغفن قلبي * هذا صدر بيت عجزه * ولكن حب من سكن الديارا * (قوله وتشرق بالقول الذي قد اذعته) هذا خطاب لرجل لا يكتم ما سمعه وشرق فلان بريقه اذا غص به واذعت القول أفشيته والمعنى انك تشرق بالقول الذي أفشيته كما تشرق القناة بالدم ولا تشربه (قوله ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن الرجل المريد الآخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط) في الشرح ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيه الصديق المأمور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والحذر من الشخص الذي يكون شبيها بعمرو في التزيد وأخذ ما ليس له (قوله انه من باب قطعت بعض أصابعه) هذا مقول قول أبي الفتح وقوله لان المضاف بيان لرد ابن مالك على قول أبي الفتح (قوله أي يوم سررتني الى آخره) تقدم الكلام عليه في أي لكن المصنف أنشده هنالك لم ترعني وأنشده هنا لم تسؤني (قوله لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية اذا استؤنفت ولم تربط بالاولى فسد المعنى) هذا تعرض من المصنف لنفي ما يدل على انها

شرطية بعد تعرضه لنفى انها شرطية (قوله أى سرورتى غير مقدر) هذا بيان لمعنى الكلام على كون جملة لم ترعنى حالا مقدرة
ولو قدمه على قوله أو معطوفة لكان أحسن (قوله ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط) فى الشرح قد أسلفنا
فى فصل أى عند الكلام على هذا البيت ان الرابط يحصل بتقدير ضمير أى صدود منك (قوله ستعلم ليلى) فى الشرح لا معنى
لانشاده هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهنا لم يكتسب الاسم بالاضافة فى
البيت مالم يكن قبلها وأقول بعد تسليم انه لم يكتسب الاسم بالاضافة فى البيت مالم يكن قبلها انما تكلم عليه على سبيل
الاستطراد لمناسبته لما مثل به وهو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون (قوله والى هذا يشير قول بعض
الفضلاء عليك بارباب الصدور الى آخره) هذا البعض هو الشيخ أمين الدين العروضى المحلى وقد ذكر المصنف عنه مثله
فى النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه والاغراء فى قوله عليك بارباب الصدور والتحذير
فى قوله واياك ان ترضى وفى الشرح فان قلت قوله يبين قولى الى آخره لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأين المعطوف
أحدهما على الآخر من قوله فرفع أومن ثم خفض مزمل ولا خبرعن أحدهما أما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان
واما الثانى فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع أومن لا يبين قوله مغريا أو محذرا وانما يبين
قوله مغريا فقط وخفض مزمل أيضا لا يبين فى الحالتين وانما يبين فى حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام
قلت السبيل اليه ان يجعل قوله مغريا أو محذرا قيدا لمحذوف لا للمذكور و يجعل يبين قولى بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر
الآخر محذوفا والتقدير على أن يكون الحذف من الثانى مثلا فرفع أومن يبين قولى وخفض مزمل كذلك هما يبينان
قولى مغريا أو محذرا وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل هو خبر عن المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر والضمير
فى يبين عائد اليهما باعتبار المذكور وتحصل المطابقة بهذا الاعتبار (قوله كان أبانا الى آخره) أبان هنا جبل بعينه والمشهور
كان ثبيرا وهو جبل بمكة والعرانين جمع عرنين وهو الانف وقال الاكثرون معظم الانف وهو هنا استعارة لاوائل المطر شبهت
بالانوف فى التقدم اذ الانوف متقدم الوجوه وأوائل المطر متقدم ما يأتى بعدها والبجاد بكسر الموحدة وبالجيم كساء
مخطط والمزمل بفتح الميم الثانية الملتف فى الثياب (قوله والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والاكثر
البناء) اعلم انه يجوز فى العدد المركب غير اثنى عشرة واثنى عشر ان يضاف الى مستحق المعد ويستغنى عن التمييز نحو هذه
أحد عشر زيد ويجب عند البصريين بقاء البناء فى الجزأين وحكى سيبويه الاعراب فى آخر الثانى كما فى بعلبك وحكى
الكوفيون اضافة الاول الى الثانى كما فى عبد الله وفى الشرح لا ينبغى ذكر ذلك فى هذه الامور لان خمسة عشر عند من
يضيفه معرب مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى تقول هذه خمسة عشر بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف
اليه مبنى (قوله وقالت متى يبخل عليك الى آخره) فى الصحاح اعتله اذا تجنى عليه وتذرب بالذال المعجمة وفتح الراء مضارع ذرب
بكسرها أى احتد لسانه (قوله ولا بد عندى من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من الضمير ليتقيد بها
فيفيد مالم يفده الفعل) كل من يتقيد ويفيد يطلب الفعل أنه فاعل له على سبيل التنازع وفاعل لم يفده ضمير مستتر عائد على
الضمير العائد على الاعتلال وانما لم يجعل فاعل كل من يتقيد ويفيد مستترا فيه عائدا على الضمير وفاعل لم يفده الفعل لان
المعروف ان الحال قيد لعاملها لا لصاحبها انما يصح هذا اذا أريد التقييد الوصفى المعنوى لان الحال وصف لصاحبها فى المعنى
وفى الشرح لا حاجة الى هذا الذى ذكر انه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود أى
الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنائب
هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف فى توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه
بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات لجواز الامرين ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذى قاله فى التوضيح
هو الحق انتهى وأقول بعد تسليم ان اللام فى الاعتلال الذى قدره المصنف فى المغنى للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدر
المفهوم من الفعل فلا بد من تقدير عليك ليفيد المصدر مالم يفده الفعل واما اللام فى الاعتلال الذى قدره المصنف فى التوضيح
فمعهوده الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب وهو مفيد لما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان أحدهما
يحتاج الى متعلق ليفيد غير ما أفاده الفعل بخلاف الآخر (قوله أو الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه) فى الشرح
وتخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنف فعله ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه كما مر قريبا فى قوله تعالى فلما

تبين

ثم بين له قال أعلم ان الله على كل شئ قدير وأقول هذا القول حكاه المصنف هنا عن غيره و يكفى من المصنف فى عدم تقريره
اعترافه فيما مر بضعفه (قوله أهم باصر الجزم الى آخره) فى الصحاح وهممت بالشئ أهم هما اذا أردته والجزم الضبط والاخذ
بالاحتياط والعير بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية الحمار الوحشى والاهلى أيضا والنزوان بفتح النون والزاى
الوثوب على الانثى للضراب (قوله فيمن فتح مثلا) هو من عدا حمزة والكسائى وأبا بكر والحسن وابن أبى اسحق والاعمش ويؤيد
تخريج المصنف لهذه القراءة قراءة الرفع لان مثلا فى كل منهما صفة لحق (قوله وقراءة بعض السلف) هى قراءة مجاهد
والجحدرى وابن أبى اسحق ويؤيد تخريج المصنف لها قراءة الرفع لان مثلا فى كل منهما فاعل يصيبكم وقيل مثل فيهما منصوب على انه
نعت لمصدر محذوف والفاعل مضمر يفسره سياق الكلام وهو ضمير العذاب (قوله و زعم ابن مالك ان ذلك لا يكون فى مثل
لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع) اعترض على ابن مالك بان يوم وحين وساعة اذا اضيفت الى الجملة تبنى مع انها تثنى وتجمع ولعل
المصنف لاجل هذا قال و زعم وأجيب بان الكلام الآن فيما بنى لكونه مبهما أضيف الى مبنى لا لكونه ظرفا أضيف
الى جملة (قوله كما قيل بر و سر ونم) بفتح الموحدة وسر بفتح السين المهملة ونم بفتح النون والكل بالتنوين وتشديد الآخر
(قوله واما بيت الفرزدق فعنه أجوبة) بيت الفرزدق هو قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم
بشر وأجوبته قيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمى وقيل مثلهم حال
والخبر محذوف أى فى الوجود (قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت) تقدم الكلام عليه فى غير فان قيل ليس هذا من قبيل
الاضافة الى المبنى اذ المعنى غير نطق حمامة أجيب بان المضاف اليه هنا جملة مصدرة بحرف مصدرى فيكون مبنيا غاية الامر
انه فى تأويل مفرد معرب (قوله على حين عاتبت الى آخره) الصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل والفترة والصحوة
الافاقة من السكر والوازع المانع (قوله أو بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن الى آخره) بناء الفعل المضارع لاجل اتصاله
بنون الاناث عارض على اعرابه لمشابهة الاسم واعرابه لمشابهة الاسم عارض على ذاته لكونه مبنى الاصل والتحكم بتكاف
الحلم وعلى عينى فى كقوله تعالى على حين غفلة و يستصبين بمعنى تصبين كيستحيب بمعنى يجيب أو بمعنى يطلبن الصبوة (قوله
اذا قلت الى آخره) يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه و يهيج بفتح حرف المضارعة يثير والصبا ريح مهبها المستوى مطلع
الشمس اذا استوى الليل والنهار وتطلع بتشديد الطاء المهملة (قوله ألم تعلمى يا عمرك الله الى آخره) فى الشرح وعمرك الله
بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف اما منصوب
على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله فى عمرتك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلو منه
وحقيقته عمرت قلبك بتذكير الله ثم حذف القلب والتذكير والباء وقيل عمرتك الله واما مرفوع على ما حكاه المازنى عن بعض
العرب و وجهه ان المصدر أضيف الى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل واخزى بفتح الهمزة والزاى مضارع خزى
بكسر الزاى أى ذل وهان و يجوز فيه ضم الهمزة على انه مضارع اخزاه الله والمملق الفقير (قوله أتانى أبيت اللعن الى
آخره) قول العرب أبيت اللعن دعاء للمخاطب بان يجعله الله أبيا اللعن بان يكون شريف النفس عالى الهمة وفى الصحاح
اشتكت مسامعه صمت وضاقت ومنه قول الشاعر وتلك التى تستك منها المسامع والرايع بالراء والعين المهملتين اسم فاعل
من راعه يروعه أفزعه (قوله ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى) هذا عجز بيت صدره اذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم
وقبله عن المرء لا تسل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدى (قوله وفى البيت اشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى
وهو اضافة مقاله الى ان قد قلت فانه فى التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشئ الى نفسه) فى الشرح لا اشكال فان هذا من
اضافة الاعم الى الاخص وذلك لان مقالة أعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافة هى المعروفة عندهم
باضافة البيان كشجر أراك أى مقالة هى قولك سوف اناله وأقول بل هو فى الصورة مشكل لانه بحسب الظاهر من اضافة
الشئ الى نفسه وهى غير جائزة وجوابه هو جواب ما ورد على قولهم لا يضاف الشئ الى نفسه من نحو كل الدراهم و زيد نفسه
وهو انه ليس من اضافة الشئ الى نفسه بل من اضافة الاعم الى الاخص (قوله وقد يكون الشاعر انما قال مقالة ان باثبات
التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطر والى حذف التنوين) فى الشرح هذا عجيب يلزم من فتح بابه
التطرق الى القدح فى كل ما يستدل به بان يقال انما قال كذا ولكن حرف فقيل كذا وارتكاب ذلك أمر شنيع وأقول لا يلزم

من فتح بابه القدح فى كل ما يستدل به وانما يلزم منه القدح فى كل ما ورد على خلاف الاصل والقواعد وليس ارتكاب ذلك فيه بشنيع ﴿الامور التى لا يكون الفعل معها الا قاصرا﴾ (قوله أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف) يريد بالضم ضم العين بطريق الاصالة فلا يرد عليه نحو قلته وطلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقلت حركة عينه الى فائه ليعلم ان عينه التى حذفت واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم فى نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع فى الفاء ابتداء لبيان ذلك فى الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة (قوله وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما) فى الصحاح عن الخليل انه لم يجئ فى الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره بمعنى غير رحب وفى القاموس ورحبكم الدخول فى طاعته ككرم بمعنى وسعكم شاذ لان فعل ليست متعدية الا ان أبا على حكى عن هذيل تعديتها انتهى والذى سمع منه الثانى هو على بن أبى طالب رضى الله عنه وأما الاول ففى الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى أى أوسعكم (قوله والثالث كونه على فعل) بالفتح أو فعل بالكسر ووضعهما على فعيل يعنى ولا يكون لهما وصف على غيره فلا يرد النقض بعلم لان وصفه جاء أيضا على فاعل كعالم (قوله وانما حقيقة المطاوعة ان يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير) الضمير البارز فى فاعله عائد الى الآخر وفى الشرح ينتقض بنحو قولك ضربت زيدا فتألم اذ الضرب الايلام على رأى المصنف كما سيجئ فى أوائل الخاتمة التى أوردها مقدمة للكلام فى الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل أحد الفعلين المتلاقيين فى الاشتقاق فيخرج مثل هذا وأقول انما لم يذكر المصنف هذا القيد لشهرته مع ان مقصوده اخراج نحو استخبرته فاخبرنى عن المطاوعة وذلك يحصل بدون هذا القيد هذا وقد فسر بعضهم المطاوعة بحصول الاثر عن تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر (قوله يجرح فى عراقيبها نصلى) هذا آخر بيت وهو وان تعتذر بالمحل من ذوى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى وفاعل تعتذر ضمير الناقة والمحل انقطاع المطر ومن بمعنى عن والمراد بذى ضروعها لبنها والعراقيب جمع عرقوب بضم العين المهملة وهو من الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها والمعنى ان تعتذر الناقة عن قلة لبنها بيبوسة الارض وقلة المطر أنحرها للضيف (قوله فانها ضمنت معنى ولا تنب) هذا شروع فى نشر ما ألفه من الامثلة على الترتيب (قوله وبعث) هو من عاث الذئب بالعين المهملة والمثلثة اذا أفسد وقد وقع فى كثير من النسخ بعث من غير مثناة تحتية بعد العين وهو محتمل لان يكون أصله يعيث فلما جزم لكونه تفسير المجزوم حذفت المثناة التحتية منه لالتقاء الساكنين وبقيت المثلثة على جزمها والعين على كسرها ولان يكون أصله يعثو من عثا اذا أفسد فجزم بحذف آخره وبقيت المثلثة على ضمها والعين على سكونها (قوله والستة الباقية) ان يدل على سجية هى هذه وما عطفه عليه المصنف وسواء ذكر معه على أم لم يذكر وهو الرابع والسادس (قوله كنجس فى الصحاح) نجس الشئ بالكسر ينجس نجسا فهو نجس ونجس أيضا (قوله كدعج وكحل وشنب) الدعج شدة سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو جفون العينين سواد مثل التكحيل وفى الصحاح والشنب حدة فى الاسنان ويقال برد وعذوبة وفى القاموس الشنب ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الاسنان أو نقط بيض أو حدة الانياب التى تراها كالمنشار (قوله ضيعته) هى بمعجمة فمثناة تحتية ما يعيش منه الانسان وان كان حرفة كذا فى شرح فصيح ثعلب (قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه على حراسا لو يسرون مقتلى والاحراس جمع حارس كصاحب وأصحاب أو جمع حرس كجمل واجمال وحرس جمع حارس كخدم جمع خادم والمعشر القوم والحراس جمع حريس ككرام جمع كريم وقد جاء فعله من باب ضرب ومن باب علم ويسرون بالسين المهملة من الاضداد بمعنى يظهرون أو بمعنى يخفون ويروى بالمعجمة ومعناه يظهرون لا غير والمقتل هنا بمعنى القتل ولو امامصدرية فى محل جر على البدل من الضمير المجرور بعلى واما امتناعية وجوابها محذوف أى لو يسرون قتلى لسرهم (قوله بينا تعانقه الكماة الى آخره) الكماة بضم الكاف جمع كمى وهو الشجاع المتكمى فى سلاحه والروغ بالراء والغين المعجمة مصدر راغ أى مال عن الشئ وحاد عنه واتيح بالمثناة الفوقية والحاء المهملة قدر وجزئ بهمزة فى آخره فعيل من الجزاء وهى الاقدام والسلفع بسين مهملة فلام ساكنة ففاء مفتوحة فعين مهملة الجسور ﴿الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر﴾ (قوله ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين) فى الكشاف اثنتين اماتتين واحياءتين أو موتتين وحياتين وأراد بالاماتتين خلقهم أمواتا أولا واماتهم عند انقضاء آجالهم وبالاحياءتين

الاحياءة

الاحياة الاولى واحياة البعث وناهيك تفسير الذلك قوله تعالى وكنتم أمواتا فاحيا كم ثم يميتكم ثم يحييكم وكذا عن ابن عباس فان قلت كيف يصح ان يسمى خلقهم أمواتا اماتة قلت كما صح ان تقول سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وقولك للحفار ضيق فم الركية ووسع أسفلها وليس ثم نقل من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر ولا من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق وانما أردت الانشاء على تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير ترجح لاحدهما وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحد الجائزين وهو متمكن منهما على السواء فقد صرف المصنوع عن الجائز الآخر فجعل صرفه كنقله منه ومن جعل الاماتتين التي بعد حياة الدنيا والتي بعد حياة القبر لزمه اثبات ثلاثة احياآت وهو خلاف ما في القرآن الا ان يتمحل فيجعل احداهما غير معتد بها أو يزعم ان الله يحييهم في القبور وتستمر بهم تلك الحياة فلا يموتون بعدها ويعدهم في المستثنين من الصعقة في قوله الا من شاء الله (قوله وأعطيته دينارا) في الصحاح أعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله عطاو بالواو لانه من عطوت الشئ تناولته باليد والمعاطاة المناولة (قوله والثاني ألف المفاعلة) انما كان فاعل متعديا دون تفاعل لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير أيضا تعلق بذلك ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلقه (قوله والرابع صوغه على استفعل للطلب أو النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم) المثال الاول للطلب لان معنى استخرجت المال طلبت خروجه والمثالان الآخران للنسبة لان معناهما نسبة الحسن الى زيد والقبح الى الظلم (قوله وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود) يعني بباب اختار كل فعل تعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر وهو مقصور على السماع والذي سمع فيه هو اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا وزوج ووجه رد المصنف لقول الاكثر ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل حتى اذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين وغفر متعد الى واحد فاذا صيغ على استفعل تعدى الى اثنين فلا يكون من باب اختار (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس) هكذا وقع في النسخ وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف أما أولا فلانه المجتمع في هذه الآية وأما ثانيا فلانه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ به وأما ثالثا فلان بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية وصاحب الحال الكتاب ومصدقا اما حال ثانية أو بدل من موضع بالحق أو حال من الضمير المستتر فيه وأما رابعا فلان قوله وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا الى آخره انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة) أجيب بان الزمخشري انما يحمل نزل على التدريج عند عدم القرينة الدالة على خلافه وهنا قرينة وهي قوله تعالى جملة واحدة قال في الكشاف عند الكلام على هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا وعند الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى النزول على الاطلاق لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى أنزل وبمعنى التدريج واللائق بهذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر الله تعالى وعلى ما يراه صوابا وحكمة (قوله وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا) في الشرح ليس مراده ما هو أعم من القاصر والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي الى واحد فان الثالث لم يسمع كما قدمه فكان حقه ان يذكر قول سيبويه أولا (قوله كما * عسل الطريق الثعلب *) هذا آخر بيت وهو لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم الكلام عليه (قوله وترغبون ان تنكحوهن) أي في ان أو عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين قال المصنف في أوضح المسالك اشترط ابن مالك في ان وان أمن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت ان أفعل أو عن ان يفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون أن تنكحوهن بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد اهـ وقال في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس مجيبا عن هذا الاشكال وأما وترغبون أن تنكحوهن فانما حذف الجار فيها القرينة وان اختلف العلماء في المقدر بين الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة اهـ (قوله ويرغب أن ينبني الخ) المعالي جمع معلا بفتح الميم وهي كسب الشرف والصنيع بفتح الصاد وبمثناة تحتية بعد النون فعل القبيح تقول صنع بي صنيعا قبيحا أي فعل والصنع بضم الصاد مصدر قولك

صنع اليه معروفا كذا فى الصحاح والالائم جمع الالام من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أى دنىء الاصل شحيح النفس (قوله ولا يجوز أن يقدّر فيهما معا فى أوعن للتناقض) فان قلت جاز أن يقدّر فيهما فى أوعن ولا تناقض لاختلاف الزمان بان يراد بيرغب الاوّل وقت غير وقت يرغب الثانى أجيب بان المراد فى كل من هذين الفعلين الاستمرار فالتناقض لازم (قوله نحو قولهم لاه أبوك) أصل لاه أبوك لله در أبيك فحذف حرف الجر ونوى عمله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) هكذا وقع فى بعض النسخ والتلاوة انما هى فاتقون لان هذه الآية فى سورة المؤمنين وهى فيها كذلك والتى فى سورة الانبياء ان هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربكم فاعبدون بكسر همزة ان وبدون واو قبلها (قوله ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها) علل المصنف ذلك فى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بالالتباس بان التى بمعنى لعل (قوله وان يعرين ان كسى الجوارى الخ) هذا البيت لابى خالد الخارجى وقبله لقد زاد الحياة الى حبا * بناتى انهن من الضعاف أحاذر ان يرين البؤس بعدى * وان يشربن رنقا غير صاف وبعده ولولاهن قد سوّمت مهرى * وفى الرحمن للضعفاء كاف والرنق بفتح النون مصدر رنق الماء بكسرها اذا تكدر وسكن الشاعر النون للضرورة والعجاف جمع عجفاء وهى الهزيلة وفى الشرح والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامرأة كرم ونساء كرم اهـ وفى الصحاح ويقال رجل كرم وامرأة كرم ونسوة كرم وأنشد البيت وضبط الناسخ الراء فى ذلك كله بالفتح (قوله وأركب فى الروع خيفانة الخ) الخيفان بخاء معجمة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة ففاء الجراد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة والواحدة خيفانة شبه به الفرس الجواد فى خفته وضموره كذا فى الصحاح وقد عاب الاصمعى على امرئ القيس هذا الوصف وقال ان الشعر اذا غطى وجه الفرس فذلك هو الغمم الذى يكره فى الخيل كما ان السفا وهو بفتح المهملة وبالفاء والقصر قصر شعر الناصية مذموم فيها والجيد الاعتدال وقال ابن حبيب امرؤ القيس أعلم بالخيل من الاصمعى وقال ابن بشر الآمدى ان امرأ القيس تخلص عن الغمم بقوله منتشر لان الغمم انما هو تكاثف شعر الناصية واجتماعها على وجه الفرس حتى يغطى العين وانتشار الشعر تفرقه وفى الشرح وقضية هذا أن يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفى الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية اهـ وأقول لا نسلم ان السعف فى البيت مأخوذ من الاسعف للاشيب الناصية من الخيل وانما هو جمع سعفة بالتحريك وهو غصن النخل استعير للشعر قال فى الصحاح والسعفة بالتحريك غصن النخل والجمع سعف (قوله يقال شتره فشتر) كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم الافعال المتعدية من هذه الافعال بفتح العين واللازمة بكسرها

﴿الباب الخامس من الكتاب فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها﴾

(قوله لا يبعد الله الخ) هذا البيت للرقش وهو مدرج آخر صدره اللام من اغارات والتلبب مصدر تلبب اذا عزم وتشمر والغارات جمع غارة اسم للاغارة والخميس الجيش لانه خمس فرق مقدمة وقلب وميمنة وميسرة وساقة (قوله فقلت حتى أعرف ماء الحقلد فنظرنا فاذا هو السيئ الخلق) فى الشرح الذى أتوهم ان المصنف قصد التنكيت على أبى حيان لما كان بينهما من المناقشة فاورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السيئ الخلق الى الحقلد أو الى أبى حيان اشارة الى ما ينسب الى كثير من المغاربة من سوء الخلق على ان الذى فى الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفى القاموس حقلد كقلمس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيئ الخلق الثقيل الروح (قوله فقلت هو معطوف على شئ متوهم اذ المعنى ليس بكثير غنيمة فاستعظم ذلك) فى الشرح يحتمل وجها آخر وهو أن يكون معطوفا على نهكة ذى قربى وثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا نهكة حقلد والمعنى ان هذا الممدوح لا يكثر غنيمة بنهكة قريب له ولا بنهكة شخص متصف بسوء الخلق اذ هى صفة نقص من صاحبها يقتضى أن لا يفخر بأسره لكمال نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف وأهل الكمال هذا اذا كان الحقلد هو السيئ الخلق واما ان كان الضعيف كما فى القاموس اتجه المعنى اتجاها قويا وأقول هذا التقدير يقتضى ان المراد بالنهكة الاسر والذى فى الصحاح ونهكه السلطان عقوبة ينهكه نهكا ونهكة بالغ فى عقوبته وكذلك يقال فى الحث على القتال انهكوا وجه القوم يعنى اجهدوهم أى ابلغوا اجهدهم اهـ ولا يخفى بعد ما فى الشرح على تقدير ان الحقلد هو السيئ الخلق (قوله واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدوّ والآصال رجال) بفتح الباء فالذى يسوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف فانه انما ذكر فى

جملة

جملة أخرى غير التي حذف فيها هذا الكلام اشارة الى سؤال يرد على تضمنه الكلام السابق من انه لابد ذكر الفاعل بعد طيه والى جوابه اما تقرير السؤال فهو ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز ليس يمتنع فان قراءة يسبح بفتح الباء طوى فيها ذكر الفاعل حيث بنى الفعل للمفعول ثم بعد ذلك ذكر واما تقرير الجواب فهو ان المراد ان طى الفاعل من كلام ثم ذكره فيه ممتنع وهذه القراءة ليست كذلك وانما طوى ذكر الفاعل فيها من كلام وذكر بعد ذلك فى كلام آخر لان رجال فى هذه القراءة فاعل لفعل محذوف هو وفاعله جواب لسؤال مقدر (قوله وها أنا مورد بعون الله أمثلة) فى الشرح وقع نظير هذا التركيب فى ديباجة الكتاب حيث قال وها أنا بائع بما أسررته ويأتى نظيره قريبا يعنى فى أول الجهة الثانية وفى ذلك ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح المصنف فى حواشيه على التسهيل بشذوذ قول الشاعر * أبا حكم ها أنت نجم مجالد * يشير بذلك الى ان قول صاحب التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا (قوله ثم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك) فى الكشاف الذى قرأ بالتاء هو ابن أبى عبلة والمراد بفعله فى أموالهم ما كان يأمرهم به من ترك التطفيف والبخس والامتناع بالحلال القليل عن الحرام الكثير وقيل كان ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها وفى الانتصاف وعلى قراءة ابن أبى عبلة بالخطاب يكون أن تفعل معطوفا على ان نترك وعلى المشهورة يمتنع لفساد المعنى وفى البحر وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة نفعل بالنون ما تشاء بالخطاب والعطف فى هذه القراءة أيضا على ان نترك والظاهر على هذه القراءة وعلى قراءة الخطاب فيهما ان الذى كان يشاؤه فى أموالهم ايفاء المكيال والميزان وقال سفيان الثورى كان يأمرهم بالزكاة (قوله والصواب تعلقه بالموالى لما فيه من معنى الولاية) فى الكشاف من ورائى بعد موتى وقرأ ابن كثير من ورائى بالقصر وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف أو بمعنى الولاية فى الموالى أى خفت فعل الموالى وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائى أو خفت الذين يلون الامر من ورائى (قوله وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور) فى الكشاف وقرأ عثمان بن عفان ومحمد بن على وعلى بن الحسين خفت الموالى من ورائى وهذا على معنيين أحدهما أن يكون ورائى بمعنى خلفى وبعدى فيتعلق الظرف بالموالى أى قلوا وعجزوا عن اقامة أمر الدين فسأل ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولى يرزقه والثانى ان يكون ورائى بمعنى قدامى فيتعلق بخفت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقوّ واعتضاد وفى البحر وقرأ بها أيضا زيد ابن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصى والوليد بن مسلم لابن عامر (قوله والصواب ان يضمن أماته معنى ألبثه) فى الشرح هذا مع الاحاجة اليه وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما فى أماته من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم الحياة عما من شأنه الحياة أو وصف وجودى مضاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعى الى ذلك التكلف وأقول الداعى الى تضمين اماته معنى ألبثه موافقة قوله تعالى قال كم لبثت قال لبثت يوما أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فان الظرف فى ذلك كله متعلق باللبث (قوله وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام) وذلك أن كلا من أسماء الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلا من أسماء الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفى حاشية التفتازانى وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه وهو كثير فى كلام العرب حتى قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان فى معنى الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحمد اليك فلانا معناه أحمده منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال فى يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين وأقول هذا عند من لا يرى صحة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه معا كالزمخشرى واما من يرى ذلك فله ان يختار انه مستعمل فيهما ويمنع بطلان اللازم والمسئلة ذات خلاف مشهور فان قيل الحال المحذوفة فى هذه الآية من الفعل الذى ليس بمذكور أو من المذكور أجيب بان الظاهر انها من المذكور والتقدير ألبثه الله مائة عام مميتا (قوله فالصواب تعلقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير فى يولد ويولد خبر كل) فى الشرح اذا تعلق بكائن الذى هو مغيا بهذه الغاية

فكيف يصح كونه حالا ومضمون الحال يجب أن يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون الممتد الى تلك الغاية مقارنا وهل هو الاعتبار بقولك جاء زيد أمس راكبا الى غد وأقول بل الكون على الفطرة الممتد الى تلك الغاية التى هى تهويد الابوين للولد أو تنصيرهما له مقارن للعامل الذى هو يولد غاية الامر انه استمر بعده قارنته الى غاية وذلك لا يقدح فى كونه مقارنا له (قوله تركت بلادك الخ) تركت بكسر التاء خطاب لامرأة وجادنا أرواننا من قولهم جيدت الارض فهى مجودة اذا أصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس وكرمان بكسر الكاف وقيل بفتحها وأنكره الكرمانى شارح البخارى وقال نحن أعلم بضبط بلادنا وفى القاموس وكرمان وقد تكسر أو لحن اقليم بين فارس وسجستان والناصح الخالص (قوله ولا يتعلق مع سلخ لا قتضائه انهما بلغا معا حد السعى) قيل لا يلزم ذلك لان المراد المعية اللائقة كما فى وأسلمت مع سليمان واسلامها متأخر (قوله ولا بالسعى لان صلة المصدر لا تتقدم عليه) قال الرضى عند قول ابن الحاجب ولا يتقدم معمول المصدر قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدرى فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وأنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون (قوله السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف فى استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه فى المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه) فى الشرح تقدم هذا فى حرف الحاء المهملة فى الكلام على حيث وقد أسلفنا هنالك انه لو قيل بان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وأقول قد أسلفنا نحن أيضا انه بعيد لان فيه حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته من غير دليل (قوله واما اذا فسر بالمن فالتعليق به قرأ حمزة فصرهن) بكسر الصاد وقرأ غيره بضمها وهما لغتان بمعنى الامالة يقال صاره يصوره ويصيره أماله (قوله لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن) يعنى وما ألحق به من فقد وعلم وانما لم يذكره هنا لانه ذكره فى حرف العين فى على فاكتفى بذكره هنالك عن ذكره هنا (قوله فلا تحسبنهم بمفازة فى من ضم الباء) قيد به لان من فتح الباء وقرأ بالمثناة الفوقية فى أول الفعل ليست قراءته من هذا الباب لان الفاعل المخاطب والمفعول غيره (قوله دع عنك نهبا صيح فى حجراته) هذا صدر بيت لامرئ القيس تقدم الكلام عليه فى عن (قوله وانما هى متعلقة بيحسب) وهى للتعليل وذلك ان المعنى ان حالهم يخفى فيظن الجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة انهم أغنياء من المال لان عادة الغنى من المال ان يتعفف عن السؤال وجر المفعول له بحرف السبب لفقد شرط من شروط نصبه وهو اتحاد الفاعل لان فاعل يحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولانه معرف بالالف واللام والاكثر فيما كان كذلك من المفعول له ان يدخل عليه حرف السبب وانما عرف للدلالة على ان التعفف وقع منهم مرارا حتى صار معهودا وقيل من لابتداء الغاية أى من تعففهم ابتدأت محسبة الجاهل لانه لا يحسبهم أغنياء غنى تعفف وانما يحسبهم أغنياء غنى مال (قوله العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس منى) فى الانتصاف وفى هذه الآية دليل على ان الاستثناء اذا تعقب جملا لا يتعين عوده على الاخيرة واعترضه العراقى من وجهين أحدهما ان الاستثناء اما أن يعود الى الجملة الاخيرة أو الى جميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به أحد ولا حجة فى الآية لقيام دليل من خارج دل على ارادة الاولى الثانى ان يعود الاستثناء الى الجملة الاخيرة أو الى الكل حيث لم يقترن به ما يدل على خلافه (قوله وقد رده بعضهم) هذا الرد فى كلام القرافى والمراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها او بتكرره تكرره بنفسه بان يقع مرتين أو أكثر فى محل واحد كضربت زيدا الى ان مات أو تكرره بحسب أجزاء محله بان يقع مرة واحدة فى محل ذى أجزاء متصلة كسرت من الكوفة الى البصرة وغسلت من الاصابع الى المرفق لان فى كل جزء من المسافة سيرا ومن المغسول غسلا (قوله فالصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا) فى التلويح وذهب بعضهم الى انه غاية للاسقاط وذكروا لهذا الكلام تفسيرين أحدهما ان صدر الكلام اذا كان متناولا للغاية كاليد فانها اسم للمجموع الى الابط كان ذكر الغاية لاسقاط ما وراءها الا انه

الحكم

الحكم اليها لان الامتداد حاصل فيكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية له لكن لاجل اسقاط ماوراء المرافق
عن حكم الغسل والثانى انه غاية للاسقاط ويتعلق به كأنه قيل اغسلوا أيديكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاسقاط فيبقى
داخلة تحت الغسل والاول أوجه لظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور وللقاضى الامام ههنا بحث وهو انه اذا
قرن بالكلام غاية أو استثناء أو شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالقيد عن الاطلاق بل يعتبر المطلق مع القيد جملة واحدة
فالفعل مع الغاية كلام واحد للايجاب اليها لا للايجاب والاسقاط لانهما ضدان فلا يثبتان الا بنصين والنص مع الغاية نص
واحد (قوله قلت وهذا ان سلم فلابد من تقدير محذوف أيضا أى ومدوا الغسل الى المرافق) فى الشرح ولابد من شئ آخر
وهو أن يكون أيديكم مفعولا لفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور فى الآية من قوله فاغسلوا
وجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على هذا التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف وأقول لاحاجة الى ماقدره
الشارح وماذكره من استحالة المعنى بدونه ليس بصحيح لان عطف الايدى على الوجوه بالواو لا يقتضى الا الجمع بينهما فى
المفعولية لاغسلوا لا التعلق باغسلوا المقيد بالوجوه كما ظن الشارح (قوله ان امرأ القيس جرى الخ) امرؤ القيس هو ابن
حجر الكندى قال الاصمعى كان امرؤ القيس اذا عرق فاح منه ريح الكلب وذلك ان أمه ماتت وهو رضيع فطلبوا من
يرضعه فلم يجدوا فارضعوه بلبن كلبة اهـ والمدى الغاية واعتاقه حبسه والحمام بالكسر قدر الموت كذا فى الصحاح (قوله
وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أى طالبا الى مدى) فى الشرح فيجوز أن يتعلق الى بكون خاص أى
جرى قاصدا الى مدى وتقدير المصنف طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلبت الى كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه ويجوز
أن يتعلق بجرى على ان المعنى أراد الجرى أو على ان جرى على معناه الحقيقى لكن بتقدير مضاف فى الاخير أى دون قطع
المدى (قوله بنوى التى فضلها الخ) ينوى يقصد والموصول صفة الكعبة أو مكة ودعائم ماتين والبنى اما بضم الباء الموحدة
جمع بنية كغرفة واما بكسرها جمع بنية كقربة (قوله من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما) فى تفسير البيضاوى عوجا من
العوج باختلال فى اللفظ وتناف فى المعنى وانحراف من الدعوة الى جناب الحق وهو فى المعانى كالعوج فى الاعيان قيما
مستقيما معتدلا لا افراط فيه ولا تفريط أو قيما بمصالح العباد فيكون وصفا له بالتكميل بعد وصفه بالكمال أو على الكتب
السابقة يشهد بصحتها (قوله وترجحت على من وقف من القراء على ألف التنوين) فى عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم الذى
وقف من القراء كذلك هو حفص عن عاصم (قوله واما من الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى الكتاب) لا الى مجرور على
ولا الى الضمير المجرور باللام اذا أعيد الى العبد لان سياق الآية فى وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضى كونه حالا
من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله لان الحال بالخبر أشبه) هذا تعليل لقوله لا يقال قد صح ذلك فى النعت
ومما يدل على ان الحال بالخبر أشبه من النعت انه لو حذف العامل فى نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر
لا نعت ومنعوت (قوله واما جنبا) عطف على الحال لا حال هذا جواب عن قوله بل قد ثبت فى الحال فى نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام المصنف ان جنبا حال بطريق التبعية والعطف لا بطريق الاصالة والكلام انما هو فى الحال
بطريق الاصالة (قوله الرابع عشر قول بعضهم فى أحوى انه صفة لغثاء) الغثاء بمخفف الثاء ومشددها مايقذف به السيل على
جانب الوادى من الحشيش والنبات والقماش وهو بضم القاف الشئ المجموع من أمكنة والحوة سواد يضرب الى الخضرة
وقيل خضرة عليها سواد والاحوى الظبى الذى فى ظهره خطان من سواد وبياض وفى الصحاح الحوة سمرة وقال الاعلم لون
يضرب الى السواد وقال أيضا الشديد الخضرة التى تضرب الى السواد (قوله فى من رفع جنات) الذى رفعها هو محمد بن أبى ليلى
والاعمش وأبو بكر فى رواية عنه عن عاصم وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة قال أبو حاتم هى محال لان الجنات من الاعناب
لا تكون من النخل ولا يسوغ انكارها ولها وجه جيد فى العربية وهو انها مبتدأ خبره محذوف قدره النحاس ولهم وقدره أبو البقاء
ومن الكرم لقوله تعالى ومن النخل ووجهها الطبرى على ان جنات عطف على قنوان قال أبو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب
لا يخرج من النخل وقال الزمخشرى بعد ان قال وقنوان رفع بالابتداء ومن النخل خبره ومن طلعها بدل منه كانه قيل وحاصلة
من طلع النخل قنوان ويجوز ان يكون الخبر محذوفا لدلالة أخرجنا عليه تقديره ومخرجة من طلع النخل قنوان وقوله وجنات
من أعناب فيه وجهان أحدهما ان يراد وثم جنات من أعناب أى مع النخل والثانى ان يعطف على قنوان على معنى وحاصلة

أو مخرجة من النخل قنوان وجنات من أعناب أى من نبات أعناب قال التفتازانى أورد على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب والجنات من آثار القدرة ولا خفاء فى انه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات والاعناب بل يجرى فى النخيل والقنوان و يندفع بان ذلك مفوض الى شهادة العقل ودلالة المقام وأورد على الثانى انه يؤول الى أن يكون المعنى ومن النخل جنات من أعناب وفساده ظاهر والجواب انه اذا عطف جنات على قنوان كان من أعناب عطفا على من النخيل فيصير من عطف مفرد على المبتدا وآخر على خبره غايته ان المعطوف على المبتدا يكون نكرة غير مخصوصة ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى وقد يجاب بان من أعناب صفة جنات وهى لما كانت مغروسة تحت أشجار النخيل جاز وصفها بكونها مخرجة من النخل مجازا لكون هيئتها مدركة من خلالها كما يدرك القنوان وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز أو بان المراد انه من باب عطف الجملة أى ومخرجة أو حاصلة من الخضر او الكرم جنات من أعناب عطفا على قنوان تجوز لا حاجة اليه على هذا التقدير أيضا الجواز أن تعتبر جنات من أعناب عطفا على قنوان وذلك المحذوف أعنى من الخضر أو الكرم عطفا على من النخيل وعنى بقوله أى من نبات أعناب انه على حذف مضاف لان البستان لا يكون من العنب بل من النبات والاشجار (قوله ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين) ليس الذى قبل قوله تعالى وحور عين هو يطاف عليهم بكاس من معين وانما هو قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون والذى قرأ وحور عين بالرفع الجمهور وخرجت على العطف على ولدان أو على الضمير المستكن فى متكئين أو على مبتدا محذوف هو وخبره تقديره لهم هذا كله وحور عين أو على انه مبتدأ حذف خبره أى ولهم حور او فيها حور وقرأ السلمى والحسن وعمر بن عبيد وأبو جعفر وشيبة والاعمش وطلحة والفضل وأبان وعصمة عن عاصم وحمزة والكسائى وحور عين بجرهما وهو عطف على المجرور وقيل على معنى ينعمون بهذا كله وبحور عين وقال الزمخشرى على جنات النعيم كانه قال هم فى جنات وفاكهة ولحم وحور (قوله ويرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج) فى الشرح هذا مبنى على ان الالف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة وأقول كون اللام فى هذا الموضع للعهد الذكرى فى غاية البعد وما ذكره فى بيانه انما يقتضى تقدم حج البيت فى الرتبة على قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذى هو المعهود عليه مع انه لا يدفع الضعف الذى ذكره المصنف من جهة الصناعة فى اعراب أبى البقاء وحج البيت مبتدأ وخبره على الناس ولله متعلق بالاستقرار فى على تقديره استقر على الناس ويجوز أن يكون الخبر لله وعلى الناس متعلق به اما حالا واما مفعولا ولا يجوز أن يكون لله حالا لان العامل فى الحال على هذا يكون معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوى ويجوز ان يرتفع الحج بالجار الاول أو الثانى والحج مصدر أضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل وقيل هو فى موضع رفع تقديره هم من استطاع أو الواجب عليه من استطاع والجملة بدل أيضا وقيل هو مرفوع بالحج تقديره ولله على الناس ان يحج البيت من استطاع فعلى هذا فى الكلام حذف تقديره من استطاع منهم ليكون فى الجملة ضمير يرجع على الاول وقيل من مبتدأ شرط والجواب محذوف تقديره من استطاع فليحج ودل على ذلك قوله ومن كفر وجوابها انتهى والقول الثالث هو الذى نسبه المصنف لابن السيد ونسبه أبو حيان لبعض البصريين ولا حاجة فيه الى تقدير منهم على ما لا يخفى ولهذا لم يذكر المصنف تقديره فيه والقول الرابع هو الذى نسبه المصنف للكسائى (قوله أفنى تلادى الخ) التلاد بكسر المثناة الفوقية المال القديم وقيل المال الذى ولد عندك واصل القافية واو والنشب بالشين المعجمة المال الثابت وقيل المال مطلقا وفى الصحاح والقاقوزة مشربة وهى قدح وكذلك القاقوزة ولا يقل قاقزة قال ابن السكيت اما القاقزة فمولدة وأنشد البيت والاباريق جمع ابريق فارسى معرب وفى القاموس الابريق معرب آب ري (قوله والمشهور فى من فى الآية انها بدل من الناس بدل بعض) فى البحر وذهب الاكثرون الى انه بدل بعض من كل فتكون من موصولة فى موضع جر وبدل البعض من الكل لا بد فيه من الضمير فهو محذوف تقديره من استطاع اليه سبيلا منهم وفى الشرح وحذف الرابط لفهمه أى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبى (قوله وعليهن) أى على بداية

من

من استطاع من الناس وابتدائية من موصولة وابتدائيتها شرطية فى تحملى قول الكسائى فالعموم فى ولله على الناس حج البيت
محمه ص اما البدل فيما اذا كانت من بدلا أو بالجملة فيما اذا كانت مبتدأ (قوله السابع عشر قول الزمخشرى فى قوله تعالى يا ويلتا
أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فاوارى سوءة أخى ان انتصاب أوارى فى جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشئ
مسبب عنه والمواراة لا تسبب عن العجز) فى حاشية التفتازانى يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالى فيفيد النفى
وهو سبب أى ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل اتعصى ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخى على الامرين
ويشعر بانه فى العصيان وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا
الجمل وكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما اهتدى اليه غراب
(قوله والصواب القول الاول) هو امتناع نصب فتصبح (قوله لما بينا) يعنى من ان جواب الشئ مسبب عنه واصباح الارض
مخضرة لا يتسبب عن رؤية انزال المطر وزيادة العقل وكالة يتسبب عن السير فى الارض (قوله وقال الزمخشرى ان ذلك فاسد
فى المعنى وان الصواب ان آلهة هو المفعول الثانى وان قربانا حال) فى الشرح فى هذا الصواب تقييد النهى عن اتخاذهم آلهة
من دون الله والمقصود النهى عن اتخاذ الآلهة من دون الله مطلقا ولا يتأتى ذلك مع القيد وقد يقال هذه الحال مبينة اذ من
شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا وهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم
قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا) هذا الوجه قاله صاحب الانتصاف وقال اليمنى وجها
آخر وهو ان آلهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا فى حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة
من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية الله تعالى مع قولهم
بان الاصنام آلهة والمفهوم من فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله أنهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهية
الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى حينئذ انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم
من هذا نفى الهية الله تعالى وهذا الموضع مظنة تأمل اهـ وأقول هذا الوجه الذى ذكره مبنى على ان المبدل منه فى حكم
المطروح لفظا ومعنى وليس كذلك قال الزمخشرى فى مفصله وقولهم ان البدل فى حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
بنفسه ومفارقته للتأكيد والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا ترى انك تقول زيد رأيت غلامه
رجلا صالحا ولو ذهبت تهدر الاول لم يستد كلامك (قوله التاسع عشر قول المبرد فى قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم)
تقدم الكلام على هذا فى الجملة السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله والثانى مردود فانه اذا أقيم مقام مائة
فسد المعنى) هذا مبنى على ان المبدل منه فى نية الطرح لفظا ومعنى وقد عرفت من قريب ما فيه (قوله قلت لو صح ذلك لصح
ان يقال لو كان فيهما من أحد ولو جاءنى ديار ولو جاءنى فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع) قد اشبعنا الكلام على هذا
فى الا فى حرف الالف (قوله فى قول العرجى أظلوم ان مصابكم الخ) ظلوم اسم امرأة وهو منادى ويقع فى بعض الروايات
أهدى السلام وفى بعضها رد السلام والعرجى بفتح العين وسكون الراء عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان منسوب الى العرج
منزل بطريق مكة (قوله وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد فى البيت ولا يحصل له معنى البتة) فى الشرح بل يحصل له
معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها
وأهدى السلام تحية جملة فى محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدأ محذوف أى هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة
أخرى لرجل على وجه المبالغة أى مظلوم (قوله بحضرة الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع
بالخلافة بعد موت أبيه وكانت وفاته سنة اثنين وثلاثين ومائتين وعمره ست وثلاثون سنة كان أديبا شجاعا صار مافيه
جبروت وكان مسرفا فى التمتع بالنساء حتى انه أكل لذلك لحم الاسد فتولد له امراض تلف منها ﴿الجهة الثانية﴾ (قوله أحدها
قول بعضهم فى وثمود فما أبقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها) فى الشرح
لصاحب ذلك القول ان يجعل ما محذوفة وهو مكان حذفها قياسا كما تقدم عن الرضى أى وأما ثمود فما أبقى فلا يمتنع التقديم
لغرض الفصل بين أما والفاء بشئ مما فى خبرها ولو كان عامله مقترنا بما له الصدر نحو اما زيدا فانى ضارب على مذهب ابيه المبرد
وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره وأقول ذلك البعض لم ينقل ان اما هنا مقدرة ولم تقم قرينة على تقديرها

واعتراض المصنف انما هو على ظاهر قوله (قوله واما قراءة عمرو ابن فائد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف أي من شر شر ما خلق وحذف الثاني لدلالة الاول) يعني ان ما على هذا القراءة اسم موصول بدل من المجرور بتقدير مضاف لانافية والجار والمجرور قبلها متعلق بما بعدها فلا يكون مما نحن فيه في البحر وقال ابن عطية وقرأ عمرو ابن عبيد وبعض المعتزلة القائلين بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتنوين ما خلق على النفي وهي قراءة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله تعالى خالق كل شيء انتهى ولهذه القراءة وجه غير النفي فلا ينبغي ان ترد وهو أن يكون ما خلق بدلا من شر على تقدير محذوف أي من شر شر ما خلق فحذف شر لدلالة شر الاول عليه أطلق أولا ثم عم ثانيا انتهى ما في البحر ووقع في بعض نسخ المغني ومن شر ما خلق أي ومن شر شر ما خلق باثبات واو في الموضعين وفي بعضها باثبات واو في الثاني والذي ينبغي حذفهما منهما وفي الشرح يحتمل ان تكون هذه هي الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد أي كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وأقول فيه نظر لان الغرض من وصف النكرة وهو تنقيص ابهامها وتقليل شيوعها مناف للغرض من ما الابهامية المتصلة بها فلا يكون خلق صفة لشر ولا يكون صفة لما أيضا اما على مذهب الاكثر ومختار الزمخشري في المفصل ان ما الابهامية من حروف الصلة فلان الحروف لا توصف وأما على مذهب البعض ان ما الابهامية اسم ولذلك جعلها الزمخشري في الكشاف قسيمة لحرف الصلة فلان وصفها ينافي الغرض من وضعها وهو زيادة الابهام (قوله الثاني قول بعضهم في اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول أو الثاني وكلاهما ممنوع) هذه الآية انما هي من الجهة الثانية على اعتبار تعلق اذ تدعون بالمقت الاول والمنادي هو الزبانية قال السيد ينادون في النار وقال قتادة يوم القيامة واللام لام الابتداء أو لام القسم قال ابن الحاجب في أماليه العامل في اذ تدعون على وجه لمقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الدنيا اذ تدعون الى الايمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في الآخرة وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو أكبر الذي هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف اتسع فيها وقيل العامل فيه مقتكم الثاني فيكون المعنى لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون فاعترض عليه بانهم لم يمقتوا أنفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا فاجيب بان المراد اذ صح كونكم تدعون مثل قوله اذ ظلمتم ومعناه اذ ثبت ظلمكم أي قامت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للآخرة أو يكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين فيكون اذ تدعون للدنيا (قوله وهو رأي جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي) ضمير هو عائد على تعليقه بالاول وفي أمالي ابن الحاجب الاجنبي هو المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت ضربي في الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي وانما فصلت بينهما بتمة تتعلق به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح أن يكون تتمة لما قبله في جزئيه وانما أجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها وكانه أي الفصل بها عرض بين الجزأين لغرض مع انه لا لبس في ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزأين لاستقلالها بخلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه للثاني وهو للاول أو للاول وهو للثاني (قوله وهن وقوف الى آخره) الضمير للاتن والقضاء الحكم والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحي وقت ضحاها وهي تشرق والصامز بحجتين الساكت (قوله واذا علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) قال التفتازاني انتصاب أياما بالصيام بناء على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تخلل الفصل وان لم يجز في غيره وأما الاعتذار بان مبناه على كون كما كتب في موقع الحال من الصيام لا في موقع المصدر لكتب فليس بمقبول لان ما في كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهر انه لا يصح حالا من الصيام الا بتكلف ولو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولا لذي الحال وان اكتفى بمجرد التعلق المعنوي فالمصدر أيضا كذلك نظرا الى كونهما من ملابسات فعل واحد وكون المصدر من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقوله لعلكم تتقون ليس من جملة الحال بل متعلق لكتب بمعنى لكي تتقوا على طريق الاستعارة فيكون فاصلا بالاجنبي (قوله ونظير اللازم له) أي للزمخشري على هذا التقدير أي تقدير كما كتب صفة للصيام ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله

وكفر

وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله فى حاشية التفتازانى وههنا حاشية عن المصنف يعنى صاحب
الكشاف قد ألحقت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على وصد عن سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله
متحدان معنى فكأنه لا فصل بالاجنبى بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه فهو بمنزلة ان يقال
وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثانى ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول أوجه (قوله وأنه حينئذ)
أى ان المسجد حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله
والحال انه قد عطف كفر على المصدر قبل مجىء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله والصواب ان خفض
المسجد بباء محذوفة لدلالة ماقبلها عليها الا بالعطف) فى حاشية التفتازانى فيه ان الجيد ان يتعلق بمحذوف أى ويصدون عن
المسجد الحرام وهو فى غاية الرداءة وفى الشرح لانه مثل اشارت كليب بالاكف الاصابع (قوله ومن أمثلة ذلك قول المتنبى
وفاؤكما الخ) أى ومن أمثلة الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى واشجاه أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل
وهو الفائض والسائل الذى لا مانع له (قوله لسنا كمن جعلت اياد الخ) اياد بكسر الهمزة حى من معد وفى الشرح
وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وائل
كذا فى القاموس (قوله وتخالف التعليق فى ذلك محذوف الا عند البغداديين وقد مضى) يعنى مذهب البغداديين لا التعلق
بمحذوف لانه الذى مضى فى الباب الثانى عند الكلام على الجملة المعترضة (قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا) هذا عجز بيت صدره
يذيب الرعب منه كل عضب وقد تقدم الكلام على البيت بتمامه فى لولا (قوله فما الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفعول به)
وجه شبهها به ان كلا منهما فضلة منصوب وفى كلامه بحث لانه ان أراد الحال المنصوبة المحل فالمشابهة بينها وبين المفعول به
ممنوعة وان أراد المنصوبة اللفظ فالذى فيه ليس كذلك وأيضا فغير ابى على يجيز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف
والجار والمجرور والقسم لكن بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد (قوله ومثله قول أبى حيان فى فاذكروا الله
كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا ان أشد حال كان فى الاصل صفة لذكر) قال أبو حيان فى البحر جوزوا فى اعراب أشد وجوها
اضطروا اليها الاعتقادهم ان ذكرا بعد أشد تمييز بعد افعل التفضيل ولا يمكن اقراره تمييزا الا بهذه التقادير التى قدروها ووجه
اشكال كونه تمييزا ان افعل التفضيل اذا انتصب مابعده فانه يكون غير ماقبله تقول زيد أحسن وجها لان الوجه ليس زيدا
فاذا كان من جنس ماقبله انخفض نحو زيد أفضل رجل فعلى هذا يكون التركيب فى مثل اضرب زيدا كضرب عمرو وخالدا
أو أشد ضرب بالجر لا بالنصب لان أفعل التفضيل من جنس ماقبله فجوزوا فى ذلك النصب على وجوه أحدها ان تكون
معطوفا على موضع الكاف فى كذكركم لانها عندهم نعت لمصدر محذوف وجعلوا الذكر ذاكرا على جهة المجاز قاله أبو على
وابن جنى الثانى ان يكون معطوفا على آباءكم الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول على المعنى والتقدير
أو كونوا أشد ذكرا له منكم لابائكم ودل عليه ان معنى فاذكروا الله كونوا ذاكريه قاله أبو البقاء قال وهذا أسهل من حمله
على المجاز يعنى فى ان يجعل للذكر ذكرا كما قال أبو على وابن جنى وجوز الحوفى أن يكون أشد معطوفا على ذكركم قاله الزجاج
وابن عطية وغيرهما فيكون التقدير أو كذكر أشد ذكرا فيكون قد جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا على الضمير المجرور
بالمصدر فى كذكركم فهذه خمسة وجوه من الاعراب والذى يتبادر الى الذهن فى الآية انهم أمروا بان يذكروا الله ذكرا
يماثل ذكر آبائهم أو أشد وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون أشد منصوبا على
الحال وهو نعت لقوله ذكرا لو تأخر فلما تقدم انتصب على الحال ثم ذكر أبو حيان الاعتراض الذى ذكره المصنف وأجاب عنه
فقال لا يقال يلزم عليه الفصل بين حرف العطف وهو أو وبين المعطوف الذى هو ذكرا بالحال الذى هو أشد وقد نصوا على
انه اذا جاء ذلك فشرطه ان يكون المفصول به قسما أو ظرفا أو مجرورا وان يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد وقد
وجد هذا الشرط الاخير وهو كون الحرف على أزيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا
مجرور بل هو حال لان الحال مفعول فيها فى المعنى فهى شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما جاز فى الظرف وجوز أبو حيان فى الآية
أيضا وجها آخر وهو ان يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع النصب على الحال لانه فى التقدير
نعت لذكرا تقدم عليه فانتصب على الحال ويكون أشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على حال وفى الكشاف أو أشد

ذكرا في موضع جر عطف على ما أضيف اليه الذكر في قوله كذكركم كما تقول كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو في موضع نصب عطف على آبائكم بمعنى أو أشد ذكرا من آبائكم على ان ذكرا من فعل المذكور قال التفتازاني يعني ان للافعال المتعدية اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر مثلا من حيث الاضافة الى الفاعل ذاكرية ومن حيث الاضافة الى المفعول مذكورية وتحقيقه ان المصدر عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل أي ان ذكرا ويذكر وقد يؤخذ مبنيا للمفعول أي ان ذكر أو يذكر والمعنى على الاول لذكر قوم أشد ذاكرية لآبائهم وعلى الثاني كذكركم قوما أشد مذكورية لكم واعترض ابن الحاجب بان أفعل للمفعول شاذ لا يرجع اليه الا بثبت فالوجه ان هذا من عطف الجملتين أي اذكروا ذكرا مثل ذكركم آباءكم أو اذكروا الله حال كونكم أشد ذكرا من ذكر آبائكم وليس من عطف المفرد ليلزم التشارك في العامل وأجيب بان افعل هو لفظ أشد وما هو الا للفاعل ولا يلزم من جعل تمييزه مصدرا من المبني للمفعول محذور كما اذا جعل من الالوان والعيوب مثل أشد بياضا وعورا ومن غير الثاني المجرد مثل أشد دحرجة واستخراجا واذا أريد الدلالة على ان مضروبية زيد أشد من مضروبية عمرو فهل طريق سوى ان يقال هو أشد مضروبية فهذا مثله وما ذكر من الوجه بعد حد الظهور كونه من عطف المفرد وعدم انسياق الذهن الى ما ذكر واعلم ان ههنا وجها ظاهرا لم يذهبوا اليه وهو ان يكون نصبا عطفا على كذكركم أو جرا عطفا على كذكركم والمعنى ذكرا أشد ذكرا على الاسناد المجازي وصفا للشيء بوصف صاحبه كما تقول جده أجد وشديد الصفرة صفرته وقد ذكر في شرح مكانا وأضل سبيلا انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في المعنى انتهى وقد ذكرنا عن أبي حيان انه نقل العطف على كذكركم عن أبي علي وابن جني ونقل العطف على ذكركم عن الزجاج وابن عطية وغيرهما (قوله ومثله قول ابن عطية في قاتلهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ) يعني ان ابن عطية يلزمه شيآن أحدهما خروج الاستفهام عن الصدر والآخر كون جملة يؤفكون لا موقع لها وذلك ان قاتلهم الله دعاء عليهم وهو أنه طلب من ذاته تعالى ان يلعنهم أو تعليم للمؤمنين ان يدعوا عليهم بذلك ومعنى يؤفكون يصرفون عن الحق (قوله والصواب تعلقهما) أي تعلق الباء في الآية الاولى وتعلق في في الآية الثانية بما بعدهما وهو يرجع في الاولى ويؤفكون في الثانية (قوله ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها) في الشرح لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظ به متعلق بيخرجون وانما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل المذكور يتعلق به والاصل في التقدير هكذا ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون منها وغاية الامر انهم أظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه وأقول هذا تأويل لكلامهم وهو ظاهر ان لم يكن تعليق ما قبل اذا بما بعدها من مقولهم بان كان من قول المصنف أو قول أبي حاتم (قوله وهذا لا يصح في العربية) لان اذا الفجائية بمنزلة الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله ويرد ان الشرط له الصدر) يعني فلا يعمل ما بعده من فعل الشرط أو جوابه فيما قبله قد أجاز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط على كلمته نحو زيدا ان تضرب أهنك فيجوز عليه ان يكون ملعونين حالا من معمول ثقفوا (قوله والصواب انه منصوب على الذم) أي على انه صفة ذم لقليلا قال في البحر والصحيح ان ملعونين صفة لقليل أي الا قليلين ملعونين ويكون قليلا مستثنى من الواو في لا يجاورونك والجملة الشرطية صفة أيضا أي مقهورين مغلوبا عليهم (قوله لان الصحيح انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن) لان الحال مما قبل الا اذا جاءت مذكورة بعد ما استثنى بالا يكون الاستثناء منصبا عليه وجمهور البصريين منعوا من ذلك وجوز ابن عطية ان يكون ملعونين بدلا من قليلا واعترضه أبو حيان بان البدل بالمشتق قليل (قوله وقول آخر في وكانوا فيه من الزاهدين) ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في الشرح صرح ابن الحاجب في أمالي القرآن بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اني لمن الناصحين لكما وان اللام انما جيء بها للتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا أن الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم قال الشارح ففرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون

مع

مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف وأقول هذا الذى
قاله ابن الحاجب فى اماليه بحث منه واختيار من اختياراته ودليل امتناع تقدم معمول الصلة قائم فى الالف واللام الموصولة
وهو ان تقدمه كتقدم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه وأما وصل الالف واللام باسم فاعل أو مفعول فأمر ثابت عن العرب
على خلاف القياس احتاج النحاة الى بيان المناسبة فيه بخلاف تقدم معمول الصلة نعم الظرف والجار مع المجرور يجوز
فيهما مالا يجوز فى غيرهما قال صاحب البحر ولكما متعلق بمحذوف أى ناصح لكما أو اعنى أو بالناصحين على ان ال موصولة
وتسومح فى الظرف والمجرور مالا يتسامح فى غيرهما أو على ان ال التعريف الجنس لا موصولة أوجه (قوله فيجب حينئذ
تعلقها باعنى محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين) فى الشرح
أما التعلق بزاهدين محذوفا فمكن وأما الوجهان الآخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعنى متعد بنفسه لا بواسطة تقول
عنيت زائدا ولا تقول عنيت فيه فان قلت المعنى اعنى الزاهدين فيه قلت فالجار اذن متعلق بالزاهدين لا باعنى وأما الأخير
فلانه لا معنى للاخبار بانهم كائنون فيه وأقول الجواب عن الاول أن نفس فيه مفعول اعنى لا الضمير بواسطة فى وكأنه قيل
يعنى فى من فقال اعنى فيه أى فى يوسف وعن الثانى بأنه ليس الاخبار بمجرد كائنين وانما هو بكائنين المتعلق به فيه ومن
الزاهدين (قوله ابعد بعدت بياضا الخ) يقال بعد بالكسر بعدا بفتحتين أى هلك وبياضا تمييز عن النسبة ولا بياض له أى
لاحسن سار له لان العرب تطلق البياض على الحسن السار (قوله وذلك ممتنع فى الالوان) فى الشرح امتناع ذلك مذهب
البصريين وذهب الكسائى وهشام الى أنه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب غيرهما من الكوفيين
الى جواز بنائه من السواد والبياض خاصة والمتنبى كوفى فلا حرج عليه فى ارتكاب طريقته وطريقة صحابه (قوله والصحيح
ان من الظلم صفة لأسود) فى الشرح الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفى وتخريج المصنف مفوت لغرضه
من كون بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم (قوله ياليت لى مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة لتقلد
السيف وأراد بالجر من دم السيف والطلى بضم المهملة الاعناق قال الاصمعى واحدتها طلية وقال أبو عمرو والفراء واحدتها
طلاة والاكبد جمع كبد والذى فى الصحاح ان جمع كبد اكباد وفى القاموس ان جمعه اكباد وكبود (قوله الثامن قول
بعضهم فى سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك) يعنى واللازم باطل فى الشرح اللازم حق على ماصرح
به ابن الحاجب فى شرح المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اباه (قوله فلام التقوية لا تلزم) يعنى وهذه اللام لازمة
وهذا كله على غير قول ابن الحاجب فى هذه المسئلة (قوله وهذا يقتضى ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه
وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز فى الشعر) فى الشرح ليس فى قول الزمخشرى ان ذلك من اللف والنشر
مايقتضى أن يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا لابتغاؤكم بل مقتضاه أن يكون بالليل راجعا للمنام
والنهار راجعا الابتغاء الفضل ويحتمل أن يكون رجوعهما اليهما لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى
فقط فان قلت فبم يتعلق الجار والمجرور حينئذ من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدا محذوف أى ذلك
بالليل والنهار والاشارة ترجع الى ماذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تأخر لفظا هو متقدم تقديرا لانه من تتمة الاول
والجملة معترضة (قوله وزعم عصرى) هو قاضى القضاة بهاء الدين بن عقيل وقد ذكرت ترجمته فى الحادى عشر من الاشياء
التى تحتاج الى الرابط (قوله والمطلق والمقيد غيران) فى الشرح كأن المصنف نسى ماقدمه فى الباب الرابع فى أواخر الامور
التى يكتسبها الاسم بالاضافة من ان قولهم غيران واغيار ليس بعربى وأقول لا يلزم من كونه غير عربى بمعنى ان العرب لم تتكلم
به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك من التزم انه لا يتكلم الا بما تكلم به العرب دون المولدين (قوله قول بعضهم فى وماهو
بمزحزحه من العذاب) ضمير هو فيه هنا أوجه أظهرها أن يكون عائدا على أحدهم ويجوز أن يعود على المصدر المفهوم مما
قبله وهو لو يعمر وعلى كل فهو اسم ما عند الحجازيين ومبتدا عند التميميين وبمزحزحه خبر وان يعمر مرفوع بمزحزحه على
الاول وبدل من هو على الثانى وقيل هو كناية عن التعمير ولا يعود على شئ قبله وان يعمر بدل منه وكون البدل من الضمير
مفسرا له فيه خلاف وأجاز الفارسى فى الحلبيات ان يكون ضمير الشان قال أبو حيان وهذا ميل منه الى مذهب الكوفيين
وهو ان مفسر ضمير الشان وهو المسمى عندهم بالمجهول يجوز أن يكون غير جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ماهو بقائم زيد

فهو مبتدأ ضمير مجهول عندهم وبقائم خبر وزيد فاعل بقائم ولا يجوز فى مذهب البصريين أن يفسر الا بجملة مصرح بجزأيها سالمة من حرف الجر انتهى فان أراد المصنف بقول بعضهم هذا الذى فى الحلبيات كان فى كلامه رد على أبى حيان فى جعله ما بعد ضمير الشأن هنا غير جملة (قوله فيمن رفع يدرك) هو طلحة بن سليمان وخرجها أبو الفتح على حذف فاء الجواب أى فيدرككم الموت وهى قراءة ضعيفة وعبارة الزمخشرى ويجوز أن يقال حمل على ما يقع موقع أينما تكونوا وهو أينما كنتم كما حمل ولا ناعب يعنى فى قول الشاعر مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الا ببين غرابها على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين فرفع كما رفع زهير يقول * لا غائب مالى ولا حرم * وهو قول نحوى سيبويه ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظلمون فتيلا أى ولا تنقصون شيأ مما كتب من آجالكم أينما تكونوا فى ملاحم حروب أو غيرها ثم ابتدأ قوله يدرككم الموت والوقف على هذا الوجه على أينما تكونوا قال التفتازانى بيت زهير عنده محمول على التقديم والتأخير أى يقول ان أتاه وعند البعض على اضمار الفاء كما ذكره المبرد فى هذه الآية فان قيل لعل المراد ههنا أيضا على نية التقديم فيكون قول سيبويه قلنا فحينئذ لا حاجة الى جعل أينما تكونوا فى موقع أينما كنتم اللهم الا أن يقال ان رفع المضارع عند نية التقديم انما يكون اذا كان الشرط ماضيا وههنا بحث آخر وهو ان كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا انما يحسن فى ان لقلبها الماضى الى معنى الاستقبال فلا يحسن أينما كنتم يدرككم الموت الا على حكاية الماضى وقصد الاستحضار وعلى الوجه الثانى لا يكون فتيلا بمعنى أدنى شئ من الاجور بل من مدة الاجل المكتوب لينتظم الكلام (قوله لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط) يريد بالفروع التأنيث والتثنية والجمع وبالشرط أن يكون خاليا عن من فاذا وجد هذا الشرط فان كان اسم التفضيل معرفا باللام أو مضافا اضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه وجبت مطابقته لصاحبه وان كان مضافا اضافة يقصد معها التفضيل على المضاف اليه جازت المطابقة وعدمها ﴿الجهة الثالثة﴾ (قوله أحدها قول أبى عبيدة) فى البحر قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذى واقعة على ذى العلم كما فى قوله تعالى وما خلق الذكر والانثى وجواب القسم يجادلونك (قوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع) هذا عجز بيت صدره * فيا رب ليلى أنت فى كل موطن * (قوله وفى الآية أقوال أخر ثانيها ان الكاف مبتدأ) ذكر صاحب البحر الاقوال التى فى هذا الموضع فبلغ بها خمسة عشر قولا ولم يذكر ما ذكره المصنف ثالثها ونسب ما ذكره المصنف رابعها للزجاج وما ذكره خامسها للاخفش واقتصر صاحب الكشاف منها على ما ذكره المصنف رابعها وما ذكره سادسها وفى الشرح تأمل قوله اخر مع قوله ثانيها فانه ان عتبر القول المتقدم أولها حتى يكون هذا ثانيها لم يصح لان الاقوال بقيد كونها اخر لا تشمل ذلك أصلا وأقول الضمير فى ثانيها راجع الى الاقوال لا بقيد كونها اخر (قوله المثال الثانى قول ابن مهران) فى القاموس ونهر مهران بالسند ومهران قرية باصبهان وجد أحمد بن الحسين المقرى وفى الشرح وأظن ان هذا المقرى هو المراد فى المتن (قوله أتقرح أكباد المحبين الخ) تقرح تجرح والاكباد جمع كبد وهى مؤنثة (قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال) فى الشرح الوجه الذى ذكره ابن مسعود مشكل فى نفسه وذلك لان أن اذا كانت موصولا اسميا بمنزلة الذى على زعمه لم يتأت فى مثل قولنا انت اعقل من أن تكذب أن تكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب أن يكون اذ ذاك بالياء التحتية ليكون متحملا لضمير غيبة يعود الى ان التى هى اسم بمعنى الذى مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد فى نحو أنا أعقل من أن أكذب والمصنف سكت له على هذا وأخذ يؤول اللفظ بما يوافقه ولا ينجيه ذلك من الاعتراض فتأمله وأقول لعل ابن مسعود يجوز فى مثل انت أعقل من الذى أو من أن تكذب التاء الفوقية للخطاب وفى مثل أنا أعقل من الذى أو من أن أكذب الهمزة للتكلم فان ابن مسعود كما قال المصنف خالف النحويين فى أقوال كثيرة (قوله لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر) فى البحر والظاهر فى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا أن يعودوا اللفظ الذى سبق منهم وهو قول الرجل ثانيا أنت منى كظهر أمى فلا يلزم الكفارة بالقول الاول انما تلزم بالثانى وهذا مذهب أهل الظاهر انتهى وفى الاشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان فى الفرج وقيل ان يجمع على اصابتها فاذا فعل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال أبو حنيفة أيضا وقال أحمد اذا أراد ان يغشى كفر وقيل اذا اخرج الظهار من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثورى وروى عن طاوس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها بعد الظهار فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعى وقال بعض أهل الكلام اذا اعاد ظاهر

منها

منها ثانيا وجبت عليه الكفارة انتهى (قوله وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف) لان انت أعقل من ان تكذب يقال للتفضيل وانت أعقل من الكاذب لا فضل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لا فضل فيه (قوله التوجيه الثانى ان أفعل ضمن معنى أبعد) فى الشرح فيه نظر فان الفعل الذى ينسبك هو وسامعه فى المثال بالمصدر يسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ماصنعت المعنى أعجبنى صنعك ولا يضر فى غرضنا ان فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس فى البعد من كذبه نفسه فيلزم مشاركة الناس له فى ذلك اعنى البعد من كذبه اضرورة التفضيل وهذا من مظان التوجيه بمعزل ثم فى كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضى وأما نحو قولهم أنا أكبر من أن أشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى انت أعز على من أن أضربك أى بائن من أن اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى ألا ترى انك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه متجاوز فى الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا فى معنى التفضيل انتهى كلامه وأقول الجواب عن النظر الذى ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا نسبته الى فاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل منهما ولا دخل للفاعل فى ذلك والجواب عن قوله ان فى كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه أن كلام المصنف ليس فيه ذلك لان من الاولى هى المتعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قيل فى قوله تعالى ونصرناه من القوم وهى متعلقة بفضله وهو علة لكون زيد ابعد الناس من الكذب ﴿الجهة الرابعة﴾ (قوله على لفظ الساعة فمن خفض) هو السلمى وابن وثاب وعاصم وحمزة وقرأ الاعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن حرب وقيله بالرفع وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم قيله وحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه روى هذا عن الكسائى (قوله وأبعد منه قول أبى عمرو) وهو ابن العلاء قاله فى مجلس بلال ابن ابى بردة لما سئل بلال عن هذا فقال لم أجد لها نفاذا فقال أبو عمرو انه منك لقريب أولئك ينادون قال الحوفى ويرد هذا كثرة الفصل وانه ذكر هنالك المشار اليهم وهو قوله تعالى والذين لا يؤمنون (قوله وقول بعضهم) عطف على قول الكوفيين ولو قال وأبعد من هذا مشيرا الى قول الكوفيين والزجاج لكان أحسن لان التباعد بين المعطوفين هنا أبعد من التباعد بين القسم وجوابه هنالك بكثير (قوله وقول الزمخشرى) عطف على قول جماعة (قوله فقيل الواو للقسم ومابعده الجواب) وقيل الجواب محذوف أى لتنصرن أولا فعلن فيهما أشاء (قوله وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو ليعلمون أى يكتبون ذلك أو يعلمون الحق) فى الشرح حكاية هذه الاقوال المذكورة هنا فى توجيه النصب فيما هو صواب ليست بجيدة لوجود التباعد الموجود فى الوجه الذى ادعى انه غير صواب بل البعد فيما حكاه هنا أشد وأقول ينبغى أن لا يريد الشارح ان البعد فى كل ما حكاه المصنف هنا أشد بل فى بعض ما حكاه لان النصب بالعطف على معمول يعلمون أو على انه مصدر لقال محذوفا أو على اسقاط الخافض ليس كذلك (قوله وقيل هو لما جاءهم أى كفروا به) فى الشرح يعنى ان خبران فى قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور والمحذوف وفيه نظر لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب ان يفيد مالا يفيده المبتدا وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما فى قولك ان الذى قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجىء وقع فى الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار (قوله حمل على مالم يثبت فى الخبر) يعنى خبر المبتدا فانه لم يثبت فيه الخفض على الجوار (قوله والذى فسرت به عائشة رضى الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله عنهم فى ذلك مسطورة فى صحيح البخارى) هى ما روى هشام بن عروة عن أبيه انه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن أرأيت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فما على الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول

لكانت فلاجناح عليه أن لا يطوّف بهما انما نزلت هذه الآية فى الانصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذوقديد وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلاجناح عليه ان يطوّف بهما اه وفى الكشاف كان على الصفا اساف وعلى المروة نائلة وهما صنمان يروى انهما كانا رجلا وامرأة زنيا فى الكعبة فمسخا حجرين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فكان أهل الجاهلية اذا سعوا مسحوهما فلما جاء الاسلام وكسرت الأوثان كره المسلمون الطواف بينهما لاجل فعل الجاهلية وان لا يكون عليهم جناح فى ذلك فرفع عنهم الجناح وفى حاشية التفتازانى وان لا يكون عطف على أجل أو فعل وذلك اشارة الى الطواف بينهما لما عليهما من الصنمين الحجرين (قوله وبه يتخلص من اشكال ظاهر فى الآية محوج للتأويل) فى حاشية التفتازانى نظم الكلام لا يخلو عن اشكال لان أن اما ان تجعل مصدرية أو مفسرة فان جعلت مصدرية كانت فى موقع البيان للمحرم بدلا من ما أو من العائد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبى على الخبرى وجعل المعانى الواجبة المأمور بها محرمة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وأما جعل لا ناهية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم فى نفس الفعل والناصب فى لا مع الفعل فلا سبيل اليه ههنا لان زيادة لا الناهية مما لم يقل به أحد ولم يرد فى كلام وان جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية والنواهى بيان لتلاوة المحرمات توجه اشكالان أحدهما عطف أن هذا صراطى مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهى فانه لا تصلح بيانا لتلاوة المحرمات بل الواجبات واختار المصنف يعنى صاحب الكشاف كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر على المذكورات قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهى لما عرفت وأجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطى مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف أعنى الواو والفاء وليس بمستقيم وان جعلنا الواو استئنافية اعتراضية فلا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما شائع فى الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان أبيت الجمع البتة ومنعت زيادة الفاء فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والمذكور بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا مع الله وآثروه فاتبعوه وعن الاشكال الثانى بان عطف الاوامر على النواهى الواقعة بعد أن المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المأمور به لا يكون محرما دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر كانها ذكرت وقصد لوازمها التى هى النهى عن الاضداد حتى كانه قيل اتل ما حرم ان لا تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف وأما انتصاب ان لا تشركوا بعليكم بمعنى الزموا ترك الشرك فيأباه عطف الاوامر الا أن تجعل لا ناهية وان المصدرية موصولة بالنواهى والاوامر على ما هو قاعدته اه (قوله ويتأولون قراءة حفص) تقدم الكلام من المصنف على هذه الآية فى آخر أقسام العطف الا أنه لم يذكر هنالك الوجه الاول (قوله ولبس عباءة وتقر عينى) هذا صدر بيت عجزه * أحب الى من لبس الشفوف * وقد تقدم الكلام عليه فى حرف اللام فى الكلام على لو (قوله ولا سابق شيأ) هذا بعض بيت وهو بدا لى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا وقد تقدم الكلام عليه فى العطف على التوهم (قوله وقد مضى البحث فيها) مضى ذلك فى أواخر الباب الثالث قبل الكلام على تعيين موضع التقدير قال صاحب البحر وملخص كلام الزمخشرى أنه لو نصب لكان مندرجا تحت المستثنى منه واذا رفع كان بدلا والمبدل منه فى نية الطرح فصار العامل كانه تفرغ له لان البدل على نية تكرار العامل فكأنه قيل قل لا يعلم الغيب الا الله ولو أعرب من مفعولا والغيب بدل منه والا الله هو الفاعل أى لا يعلم غيب من فى السموات والارض الا الله أى الاشيا الغائبة التى تحدث فى العالم وهم لا يعلمون بحدوثها أى لا يسبق علمهم بذلك لكان حسنا (قوله فى ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه)

فى

فى البحر من اسم استفهام فى موضع رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه فى موضع رفع بدل من الضمير المستكن فى يرغب ويجوز ان يكون فى موضع نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على انه تمييز على قول الفراء أو شبيه بالمفعول على قول بعض الكوفيين أو مفعول به اما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى أى جهل وهو قول الزجاج وابن جنى أو أهلك وهو قول أبى عبيدة أو على اسقاط حرف الجر وأصله فى نفسه وهو قول بعض البصريين أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره سفه قوله نفسه حكاه مكى أما التمييز فلا يجيزه البصريون لان شرط التمييز عندهم أن يكون نكرة وأما التشبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ولا يجوز فى الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد حسن الوجه ولا يحسن الوجه وأما اسقاط حرف الجر فلا ينقاس وأما كونه توكيدا حذف مؤكده ففيه خلاف وقد صحح بعضهم ان ذلك لا يجوز وأما التضمين فلا ينقاس وأما كون سفه يتعدى بنفسه فهو الذى نختاره لان ثعلبا والمبرد حكيا ان سفه بكسر الفاء يتعدى لا كسفه بفتح الفاء وشدها وحكى عن أبى الخطاب انها لغة (قوله وانما الغة الاكثرين فى توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم) فى الشرح تقدم هذا فى حرف الباء وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل بالنفس أو العين ليس حقه ان يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين بل حقه أحد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل بغيره أيا ما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء الزائدة يمكن الاعتداد بها وأقول تقدم لنا نحن أيضا هناك مع الشارح كلام فى ذلك على انه يمكن أن يكون فى كلام المصنف هنا مخلص عن اعتراض الشارح وهو تقييده بلغة الاكثرين (قوله لتقم أنت يا ابن الخ) فى الشرح اقتصر على التمثيل بالبيت ابروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكره فى حرف اللام انه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم وممن قرأ بالتاء الفوقية فى تلك الآية يعقوب وليست قراءته بشاذة اذ الصحيح فى الشاذ انه ما وراء القرا آت العشر وقراءته من العشر (قوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم) هذا صدر بيت عجزه هم القوم كل القوم يا أم عامر * وقد سبق الكلام عليه (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اهمال ان الناصبة حملا على أختها ما المصدرية) فى الشرح فيه نظر من وجهين أحدهما انه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية فى الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع فى شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ومقيس ووقوعه فى فصيح الكلام شائع الثانى انه قد ذكر فى أواخر الكلام على المثال الثانى من أمثلة الجهة الثامنة ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة ان كون هذا حسنا يقتضى سداده وأقول الجواب عن الاول ان لكونه أظهر وجها وهو تبادره الى الذهن وكونه غير مقيس لا ينافى ذلك وعن الثانى ان هذا المحل مما وقع فى المصحف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا نسلم امكان الاصل فيه (قوله وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشرى فى هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك) فى الشرح حاصله دفع التناقض عن الزمخشرى بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل فى تجويزه ما أجازه فى أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القرا آت كلها أحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول فى تخطئة بعض القراء السبعة فى بعض الاماكن ولا يبالى بما يقول لظنه ان القراءة بالرأى لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبى صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشرى وان كان يرى ان القرا آت كلها أحاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القارئ بها (قوله والتاسع قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم) فى الشرح هذا المثال لا ينبغى أن يذكر فى هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر فى ذلك ليس من الاعراب فى شئ وقد ذكر فى ديباجة الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك فى كتابه أصلا ورأسا وأقول لا يخفى عليك ضعف هذه المناقشة وقد تقدم الجواب عن مثلها مرارا (قوله وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع) فى الشرح بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الاموقوفا قال النخعى الاذان جزم فى نقل

الحركة ايذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية عن السنة فى الاذان من ايراد كلماته موقوفا على أواخرها فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقف لا حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية واحتجاج المصنف بان همزة الوصل لا ثبوت لها فى الدرج لا يفيد اذ قد فرضنا ان الناقل لحركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما وأما الم الله فان مقتضى قياس الوقف وكون هذه الالفاظ مقطوعة عن البعض أن يقال الم بسكون الميم وفتح الهمزة لكن اطبق القراء الا فى رواية يحيى عن أبى بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء الساكنين وأوثرت الفتحة للخفة والمحافظة على التفخيم فى الله واليه ذهب الزمخشرى فى المفصل اتباعا لكتاب سيبويه واختار فى الكشاف ان حركة الهمزة فى الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل تسقط فى الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون فيما لها ثبوت وكيف لا وابقاء حركتها ابقاء لها ودلالة عليها فأجاب بان ميم اذا كان فى حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة فى الدرج بل فى الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها كما فى واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وذهب اليه الزمخشرى فى ذلك فى كشافه هو نظير ماذكرناه اه ما فى الشرح (قوله وقيل من الهاء وفيه ماذكر) ظاهره ان الردود الثلاثة التى ذكرت فى ابدال زهرة من ما آتية فى ابداله من الضمير العائد اليها ولا يخفى ان الثانى وهو اتباع الموصول قبل كمال صلته ذكره هناك وليس بآت ههنا (قوله تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين) فى الشرح هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغى ارتكاب مثله وأقول ليس فى كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير فصيحة غاية الامر فيه اعتراف بانها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله فقيل الفعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضى وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع أصله ننجى بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم ذكر هذين الضعفين أبو على الفارسى والزمخشرى قال اليمنى فى شرحه للكشاف واعلم ان ماذكره المصنف وأبو على ضعيف لانه لا بعد فى تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد أيضا فى اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعد لا بد له من مصدر الا ماشذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا فى موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قائم مقام الفاعل فبقى المؤمنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجى النجاة المؤمنين أو تقول نجى فعل مضارع ادغم نونه فى الجيم وأصله ننجى ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول مثله لم يجئ عن العرب مشيرا الى انه أحاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة علمه وعدالته وترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن من ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القرا آت السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب فى أصوله وذكره غيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقلى العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يجئ مثله ومن أين عرف أنه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبول هذا أولى وأيضا قد ذكر المصنف فى سورة الجاثية انه قرئ ليجزى قوما وقال معناه ليجزى الجزاء قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم فى غير هذا الموضع أيضا اه ﴿الجهة الخامسة﴾ (قوله ولنورد مسائل من ذلك) هذه الاشارة الى ما يحتمله اللفظ من الاوجه لا الى ترك ما يحتمله اللفظ على ما لا يخفى

﴿باب المبتدا﴾

(قوله الفصل وهو أرجحها والابتداء وهو أضعفها) فى الشرح فى ظاهر العبارة تدافع لان قوله وهو أرجحها يقتضى رجحان الوجهين

الوجهين الاخيرين واضعفية الابتداء فيكون الفصل الذى حكم بأرجحيته ضعيفا والابتداء الذى حكم باضعفيته راجحا وهو
متناقض فينبغى أن يكون التفضيل غيرمراد على ان الابتداء انما يضعف حيث يكون صيغة الضمير متعينة لان تكون فصلا
وهنا الاتتعين لذلك اه وأقول لانسلم ان قوله وهو أرجحها يقتضى رجحان كل من الوجهين الاخيرين ولم لا يكفى لصدقه ضعف
أحدهما فلا يلزم كون الفصل الذى حكم بأرجحيته ضعيفا ولا كون الابتداء الذى حكم بأضعفيته راجحا وذلك كقولك زيد
أزهد الناس فان ماعدا زيدا من الناس منه ماهو زاهد ومنه ماليس بزاهد (قوله ومثله مارب رجل صالح لقيته) أى ومثل كم
رجل لقيته ومن أكرمته فى جواز الوجهين وفى تقدير الفعل مؤخرا رب رجل صالح لقيته وان كان بينهما وبين رب رجل
لقيته فرق من جهة ان معمول الفعل والابتداء فيهما هو كم ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم فى رب انها تنفرد بالزيادة فى
الاعراب دون المعنى وان محل مجرورها فى نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما فى قولك هذا لقيته (قوله ووافقهم ابن
الحاجب ووهم اذ نقل فى أماليه الاجماع على ذلك) فى الشرح وقول الفجدوانى وغيره من شارحى كافيته انه أراد بالظاهر
خلاف المشهور فهو معناه اللغوى ليدخل أقائم زيد وأقائم أنتم مقتض لحمل كلام ابن الحاجب على ماهو برىء منه وكيف
وهو يصرح بانه لاخلاف فى امتناع نحو أقائم أنتم (قوله وحجتهم ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه) المرفوع
المستتر فى يجاوره عائد على الضمير والمنصوب البارز فيه عائد على الفعل و يجاوره بالجيم والراء المهملة (قوله ومما يقطع به على
بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن الهتى يا ابراهيم وقول الشاعر * خليلى ماواف بعهدى انتما *) هذا صدر بيت
عجزه ان لم تكونا لى على من أقاطع وفى الشرح ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فيحتمل تعلق الجار فيها
بمحذوف والتقدير أراغب أنت ترغب عن الهتى فلا فصل بين العامل ومعموله بالاجنبى وأما البيت فيحتمل أن يكون انتما
مبتدا وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ماواف بعهدى أى ان عدم قيامكما معى على
من أقاطعه سبب لان لا يكون أحد وافيا بعهدى لان من سوا كما ليس بمنزلتكما عندى فى خلوص المودة وصدق الخلة فاذا لم
تساعدانى بالقيام على من أقاطعه انتسى غيركما بكما وتخلف عن نصرتى لتخلف من هو أحق بها منه فيكون ذلك داعيا الى لا يفى
أحد بعهدى وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه و يندفع به الاحتجاج على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد فى
شرح الكافية ناقلا له عن الحديثى وأقول مراد المصنف بالقطع فى قوله ومما يقطع به هو الظن الغالب فلا يقدح فيه احتمال
غير ذلك ولا شك فى ان غالب الظن من الآية تعلق عن الهتى براغب ومن معنى البيت انكما اذا لم تكونا عونا لى على من أقاطعه
فما أنتما وافيان بعهدى (قوله وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير) لا يخفى ان معنى الكلام على تقدير
ضرب خاليا من الضمير غير معناه على تقديره رافعا له فان معنى الاول مضروبية الاخ لازيد ومعنى الثانى مضروبية زيد
لا الاخ (قوله والفراء والزمخشرى يريان هذا الوجه شاذا رديئا خلو الجملة الاسمية الحالية من الواو و يوجبان الفاعلية) يعنى
كون الاسم فاعلا للظرف فى نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما قال الرضى اجتماع الواو والضمير فى الجملة الحالية
الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا فى الربط وأما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان
المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء
اذ المعنى جاءنى زيد راكبا كما صدرت بالواو ايذانا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير
صاحب الحال نظر فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءنى زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فى أو خبرا نحو
خرجت مع البازى على سواد فلا نحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط فى أول الجملة وان لم يكن تصدر ابل نقول هو
أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير فى آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامره * فلا شك فى ضعفه
وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير فى الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاءنى زيد عليه جبة وشى بمعنى مستقرا عليه
جبة وشى يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذى الحال جاز ان يرفع
الظاهر كما مر فى باب المبتدا فان أراد انه وجب أن يكون فى تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقته بالهاديات ودونه *
جواحرها فى صرة لم تزيل وقوله وان امرأ أسرى اليك ودونه * من الارض موماة و بيداء سملق ولو كان مفردا
لم يجز الواو أيضا تقول لقيته وان عليه جبة وشى ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان أراد أنه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم اه

(قوله وليس بشئ لان النبي هنا متعدد لا واحد له بدليل كان) وذلك ان كان يدل على الكثرة وهو الغالب فيها وقد مثل المصنف لذلك في حرف الكاف لهذه الآية (قوله على الخلاف في الالف واللام الجنس هي أم العهد) وذلك انهما ان كانت للجنس فالرابط العموم وان كانت للعهد فالرابط الاعادة واختار ابن الحاجب ان الالف واللام للعهد وانه ذهني (قوله وقيل يجوز أيضا أن يكون خبر المحذوف وجوبا أي الممدوح زيد) فان قيل يرد على هذا القول ما سيورده المصنف على قول ابن عصفور من ان شرط المحذوف وجوبا أن يسد شئ مسده أجيب بأن ذلك شرط المحذوف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس بقياس ولو سلم فعل المدح مع فاعله ساد مسده (قوله مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل أن يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة) هذا القول هو المشهور ومختار ابن الحاجب واعترض عليه بانه لو كان كذلك لم يفرد أو لم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات وأجيب بأن صيغة حبذا جرت مجرى المثال فلم تغير (قوله وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه) في الشرح قد يمنع الخصم كلا من الامرين وسند الاول صحة قولك فتنت هند حسن لها أو أكلت الارغفة جزءا منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع انه لا يصح حلول شئ منهما محل المبدل منه اذ لا يقال فتنت حسن لها ولا أكلت جزءا منها وسند الثاني نحو قول الشاعر فما كان قيس هلكه هلك واحد * ولكنه بنيان قوم تهدما حيث يمتنع بدون البدل اعني ما كان قيس هلاك واحد ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه ابتداء بالنسبة كما التزم الوصف في مجرور رب الظاهر وقد مر هذا البحث انتهى وأقول قد تقدم غير مرة نحو هذين المعنيين ثم ينبغي ان يريد الشارح بكلا الامرين حلول البدل محل المبدل منه وجواز الاستغناء عن البدل لا حلول زيد في حبذا زيد محل ذا وجواز الاستغناء عن زيد فيه (قوله وقيل عطف بيان ويرده قوله * وحبذا نفحات من يمانية *) هذا صدر بيت عجزه يأتيك من قبل الريان أحيانا * ويقع البيت بتمامه هنا في بعض النسخ والنفحات جمع نفحة من نفح الطيب اذا فاح ويمانية بتخفيف المثناة التحتية وأصلها يمنية بتشديدها نسبة الى اليمن حذفت احدى يائي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان جبل ببلاد عامر وفي الشرح وقد يجاب بجواز أن يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف نفسه عن الزمخشري في بعض المواضع وحينئذ لا يضر التخالف بالتعريف والتنكير (قوله وقيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبر أو بالعكس) قال المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا أزال فعلية حب فصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد قال ابن مالك وجاء التعريف من جهة انه في تأويل ذي الاداة فالمعرفة اذن ضربان صريحة التعريف ومؤولة بصريحه كهذا (قوله واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا أضعف ماقيل) هذا القول للاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهو في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك (قوله الاحبذا ولا الحياء الخ) في الشرح تقدير المخصوص في هذا البيت الاحبذا حبيب لا اسمية لان الكلام دل على ان مراده ابهام المحبوب (قوله مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما) أي من صبر المذكور والاسم الآخر المحذوف لان جميلا صفة صبرا سواء جعل مبتدا أو خبرا وسيأتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى بيان الاولى من هذين الوجهين

﴿باب كان وما جرى مجراها﴾

(قوله مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو أضعفها) في الشرح هذا اعتراف بأن التمام والنقصان ضعيفان فيحتاج الى جعل افعل مستعملا لا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ له تخريج التنزيل على أضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه في هذه الجهة وهي موضوعة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه ضير لانه وجه ضعيف غير ظاهر ثم كيف ذكر المصنف هذه الجهة بما اشتملت عليه في جهات هذا الباب وهو معقود لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا يتأتى منه خلل في الاعراب البتة اللهم الا أن يصرح المعرب بان ما ذكره متعين لا يمكن غيره أو يكون في كلامه ما يقتضي التعيين من غير تصريح فهذا خلل لا من جهة الترك بل من جهة أمر أخص منه فتأمله

انتهى

انتهى وأقول ان المصنف لم يخرج التنزيل على أضعف الوجوه عنده وانما ذكر ان التنزيل يحتمل هذه الوجوه التي هذا الوجه الضعيف منها ثم ان المصنف وان وضع هذه الجهة لترك ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة لكن لما كان اجتناب المعرب لهذا الترك لا يحصل الا بمعرفة الاوجه الظاهرة وغيرها ذكر في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهر وبعضها غير ظاهر ليجتنب المعرب في اعرابه ترك البعض الظاهر والاقتصار على البعض الذي ليس بظاهر ثم ان مراد المصنف بقوله الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة هو ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ويقتصر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى ان هذا يتأتى منه خلل في الاعراب (قوله قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر) في الشرح ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها بعدما التعجبية قياسا نحو ما كان أحسن زيدا وما ثبت من قول أبي أمامة رضي الله عنه في بعض الاحاديث أونبي كان آدم وفي التسهيل وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا ويجوز زيادتها اوسطا باتفاق وآخرا على رأي (قوله الا أن الناقصة لا تكون شأنية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر) وذلك لان خبر ضمير الشأن لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع اجزائها (قوله فمعناه موحيا أوموحى) يعني ان وحيا ان كان حالا من الفاعل فمعناه موحيا وان كان حالا من المفعول فمعناه موحى وانما لم يقل موحى اليه لان المقصود بيان ان وحيا معناه اسم فاعل أو اسم مفعول وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اسم المفعول وهو الجار والمجرور (قوله ومن وراء حجاب) هكذا وقع في كثير من النسخ وفي بعض منها أو من وراء حجاب وهو ظاهر لقوله بعد أو يرسل وفي بعض آخر أو من وراء حجاب بدون واو العطف (قوله بتقدير أو موصلا ذلك من وراء حجاب) لا يخفى ان هذه الحال أيضا ان كانت من الفاعل فالمقدر اسم فاعل وان كانت من المفعول فالمقدر اسم مفعول وانما لم ينبه المصنف على ذلك اعتمادا على ما ذكره في وحيا وفي البحر والجمهور أو يرسل رسولا فيوحي بنصب الفعلين عطف أو يرسل على المضمر الذي يتعلق به من وراء حجاب تقديره أو يكلمه من وراء حجاب وهذا المضمر معطوف على وحيا والمعنى الا بوحي أو سماع من وراء حجاب أو ارسال رسول فيوحي ذلك الرسول الى النبي ولا يجوز ان يعطف ان يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى وفي الشرح قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسول أو نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل رسولا (قوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف) في الشرح والتقدير تكليم وحي أو تكليم ارسال وينبغي أن تجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى أبعد مذكور في كلامه وهو الايحاء فيدخل الارسال بطريق الاولى وأما الايصال من وراء الحجاب فتكليم من غير احتياج الى تقدير انتهى وفي الشفاء ان ما يذكر من الحجاب فهو في حق المخلوق لا في حق الخالق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما يحيط بمقدر محسوس ولكن حجبه عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء كقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وفي تفسير البيضاوي وما كان لبشر وما صح له أن يكلمه الله الا وحيا كلاما خفيا يدركه بسرعة لانه ليس في ذاته مركبا من حروف مقطعة تتوقف على تموجات متعاقبة وهو ما يعم المشافه به وغيره كما روي في حديث المعراج وما وعد به في حديث الرؤية والمهتف به كما اتفق لموسى في طوى والطور ولكن عطف قوله أو من وراء حجاب عليه يخصه بالاول والآية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها وقيل المراد به الالهام والالقاء في الروع أو الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله أو يرسل رسولا أو يرسل اليه نبيا فيبلغه وحيه كما أمره وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحى الى الرسول انتهى وفي كشف الكشاف من وراء حجاب متعلق بمضمر والتقدير الا موحيا أو مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي البحر ووقوع المصدر موقع الحال لا ينقاس وانما قالته العرب ولذلك لا يجوز جاء زيد ركبا أي راكبا ومنع سيبويه ان يقع ان والفعل المقدر بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيد ان يضحك في معنى ضحكا الواقع موقع ضاحكا فجعل صاحب الكشاف وحيا في موقع الحال مما لا ينقاس وجعله ان يرسل في معنى ارسالا الواقع موقع مرسلا ممنوع (قوله ولبشر على هذا تبيين) تقدم الكلام في حرف اللام على اقسام لام التبيين وعلى ما يتعلق به كل قسم منها (قوله وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر) أراد بالاحوال المعاني القائمة بالمضاف كلمة في على بابها أو الاحوال النحوية فكلمة في بمعنى من ولبشر ان كانت كان ناقصة فهو خبر لها وان كانت تامة فهو عند المصنف خبر لمحذوف استؤنف به للبيان تقديره ارادتي وقد تقرر ان

الجار والمجرور اذا وقع خبرا ينتقل الضمير الذى كان فى متعلقه اليه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقائما حال واين ظرف له) فيه نظر لان اين على زيادة كان ظرف مستقر خبر عن زيد مقدم لا ظرف لغو لقائما (قوله مسئلة وما ربك بغافل تحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسى والزمخشرى الحجازية ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر) عبارة الزمخشرى فى مفصله ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق انتهى (قوله ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه) فتح الثلاثة هو قراءة نافع وابن عامر والكوفيين وانما كان الظرف خبرا للجميع عند سيبويه لان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها عنده فى الخبر وهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما فى نحو زيد وبكر وخالد فى الدار (قوله وان رفعت الاولين) رفع الاولين وفتح الثالث هو قراءة ابى عمرو وابن كثير (قوله وخبرا واحدا ان قدرتهما مؤكدة لها او قدرت الرفع بالعطف) فى الشرح خبرا منصوب بفعل محذوف أى وأضمرت أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت لا زائدة لتأكيد النفى فلا يتأتى تفريعه على كون لا معهما جميعا حجازية ويحتمل أن يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فتكون قسيما له ولا تكون من التفريع فى شىء وأقول اذا كانت لا الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية ثم الظاهر ان خبرا معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب لانه مفعول فى التقدير نحو عجبت من ضرب زيد وعمرو أى من أن ضربت زيدا وعمرا وعلى عكس هذا جوز واعجبت من ان ضربت زيدا وعمرو بالجر أى من ضرب زيد وعمرو وعليه حمل قوله فكأنما يبغون فى تلك الذرى * ان يأسروا العيوق والدبران أى أسر العيوق والدبران كذا فى حاشية التفتازانى (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على أنهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين أو للثالث) لان لا فى الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدأ وفى الثالث عاملة فى خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتداء لكونه خبرا عن الاولين ولا لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سيبويه) لانه لا يرى للا عملا فى الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع

﴿باب المنصوبات﴾

(قوله من ذلك نحو ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا) فى الصحاح الفتيل ما يكون فى شق النواة ويقال هو ما يفتل بين الاصبعين من الوسخ وفيه أيضا والنقير النقرة التى فى ظهر النواة (قوله وأما ولا تضروه شيأ فمصدر لاستيفاء ضر مفعوله) فى الشرح يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيأ مفعولا به وتعبير المصنف بضر غير مناسب لان المذكور فى الآية مضارع لا ماض (قوله وأما فمن عفى له من أخيه شىء فشىء قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عفى لا يتعدى) فى الكشاف اى شىء من العفو ولا يصح ان يكون شىء فى معنى المفعول به لان عفى لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة واخوه هو ولى المقتول وقيل له أخوه لانه لابسه من قبل انه ولى الدم ومطالبه أو ذكره بلفظ الاخوة ليعطف أحدهما على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية بالاسلام قال التفتازانى يعنى ان شىء فى موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب شديد لما فى تنكير شىء من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره فى جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شىء اه ثم فى الكشاف فان قلت ان عفى يتعدى بعن لا باللام فما وجه قوله فمن عفى له قلت يتعدى بعن الى الجانى والى الذنب فيقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال الله تعالى عفا الله عنك وقال عفا الله عنها فاذا تعدى الى الذنب والجانى معا قيل عفوت لفلان عما جنى كما تقول غفرت له ذنبه وتجاوزت عنه وعلى هذا فى الآية كانه قيل فمن عفى له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية قال التفتازانى يريد ان عفى لازم يتعدى الى المفعول بعن لكن تعديته بعن قد تكون الى الجانى وقد تكون الى الجناية وعند تعديته الى الجناية اذا اريد ذكر الجانى ذكر باللام مثل عفى الله لزيد عن ذنبه فحيث اقتصر على ذكر الجانى باللام علم انه لم يقصد التعدية اليه بل الى الجناية لكن لم يذكر استغناء عنها بدلالة الكلام وحيث ذكر بعن علم انه لم يقصد التعدية الى الجناية وحيث ذكرا جميعا مثل عفوت له عن ذنبه علم انه لم يلتفت الى الاستغناء ودلالة الكلام وقصد التصريح لغرض يتعلق بذلك وعلى هذا لا يرد ما يقال انه لو كان ذكر المفعول مغنيا عن ذكر الجناية ففى كل موضع ذكر الجانى فقط يجب ان يكون باللام وذلك لانه ربما يكون القصد الى العفو عن الجانى من غير التفات الى الجناية ﴿وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية﴾ (قوله ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد

او

أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أي الازلاف في حالة كونه غير بعيد) في تفسير البيضاوي وازلفت الجنة للمتقين قربت لهم غير
بعيد مكانا غير بعيد ويجوز ان يكون حالا وتذكيره لانه صفة محذوف أي شيأ غير بعيد أو على زنة المصدر أو لان الجنة بمعنى
البستان (قوله الا ان هذه الحال مؤكدة) يعني اصاحبها من جهة المعنى واماماها كذلك لان الازلاف القرب وهو بمعنى عدم
البعد (قوله وهو أيضا حال مؤكدة) يعني لعاملها من جهة المعنى (قوله ويكون التذكير على هذا مثله في لعل الساعة قريب)
قال أبو البقاء ويجوز أن يكون ذكر قريب على معنى الزمان أو على معنى البعد أو على معنى النسب أي ذات قرب وقد ذكرنا في
الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة كلام الزمخشري على تذكيره بما فيه ﴿ما يحتمل المصدرية والحالية﴾ (قوله جاء زيد ركضا أي
يركض ركضا أو عامله جاء على حد قعدت جلوسا) مذهب سيبويه ان المصدر في مثل هذا منصوب بفعل مقدر ومذهب المازني
والمبرد انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو أولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (قوله ويؤيده قوله
تعالى ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره) يعني ان أتينا طائعين لما كان جوابا
لائتيا طوعا أو كرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال وفي الكشاف فان قلت هلا قيل طائعتين على
اللفظ أو طائعات على المعنى لانها سموات وأرضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين
في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين انتهى ﴿ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله﴾ (قوله وابن مالك يمنع حذف
عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى) يريد بما استثنى ما حذف عامل المصدر المؤكد منه قياسا جوازا في نحو أنت سيرا ووجوبا
في نحو أنت سيرا سيرا وسماعا في نحو سقيا وجدعا وكأنه يحاول بذلك دفع اعتراض بدر الدين بن مالك على أبيه في قوله وحذف
عامل المؤكد امتنع * وفي سواه لدليل متسع بانه قد حذف عامل المؤكد في نحو هذه الصور بأن يقال ان الكلام في مجرد
المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فيما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصور (قوله وتقول
جاء زيد رغبة أي يرغب رغبة أو مجيء رغبة) هذان التقديران لبيان كون رغبة مفعولا مطلقا وهو على الاول مفعول
بالاصالة وعامله محذوف وعلى الثاني بالنيابة حذف المضاف وأقيم هو مقامه وعامله مذكور (قوله لانه يؤدي الى اخراج
الابواب عن حقائقها) لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله ان يقدر
ضرب يوم الجمعة) ضرب بفتح الضاد وسكون الراء مصدر مضاف الى يوم (قوله ابلى الهوى الخ) يقال أبلاه أي جعله باليا
والاسف أشد الحزن والوسن بفتحتين النعاس (قوله والتقدير آسف أسفا) في الشرح الترجمة معقودة لما يحتمل المصدرية
والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية وكأنه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها آخر أسهل من ذلك وهو
ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل أي ابلى أسف الهوى أي الاسف الباعث عليه الهوى فأضيف اليه لمكان هذه الملابسة وهذا
تأويل لا حذف فيه ولا احتياج الى التأويل الذي يرتكب عند جعله مفعولا لاجله انتهى وأقول لا يخفى ما فيه من البعد وعدم
الظهور (قوله فمن لم يشترط اتحاد عامل المصدر) أي اتحاد فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله
كما في قوله تعالى يبغونها عوجا) فانه على اسقاط لام العلة توسعا قال الزجاج والطبري أي يطلبون لها عوجا تقول العرب
ابغني كذا بوصل الالف أي اطلبه وأبغني بقطع الالف أي أعني على طلبه ﴿ما يحتمل المفعول به والمفعول معه﴾ (قوله وكونه
مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح) يحسب بضم أوله وكسر ثالثه هو عائد الى كون زيدا في المثال المذكور مفعولا به
(قوله لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به) يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل
أو ما جرى مجراه وحسب ليس كذلك وبهذا التقدير يندفع ما يسبق الى بعض الاذهان من عبارة المصنف ان الفعل اللازم
لا يعمل في المفعول معه (قوله وهو الصواب) ليس على ما ينبغي لاقتضائه ان القول الاول خطأ ولا مانع فيه الا العطف على الضمير
المخفوض بدون اعادة الخافض وهو جائز عند يونس والاخفش والكوفيين (قوله اذا كانت الخ) الهيجاء عدكما في البيت وتقصر
وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة والسيف المهند هو المطبوع من حديد الهند ﴿باب الاستثناء﴾
(قوله كون زيد بدلا من المستثنى وهو أرجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو أضعفها) هكذا وقع
في أكثر النسخ والمراد بالمستثنى ما في بعض النسخ هو المستثنى منه ووجه رجحان الاول على الثاني ان شروط اختيار البدل
مستكملة هنا والنصب على الاستثناء فيما استكمل شروط اختيار البدل أقل من البدل ووجه رجحان الثاني على الثالث
ان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها قال الرضي وشروط اختيار البدل في المستثنى أن يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن

المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أونهى أونفى صريح أومؤول غير مر دود به كلام تضمن الاستثناء وان لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه وفى الشرح وفى عبارة المصنف من التدافع مامر قريبا وأقول يعنى فى باب المبتدا وقد ذكرناه نحن هناك بما فيه (قوله مسئلة يجوز فى نحو ما احد يقول ذلك الازيد كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) اما وجه هذا فهو اشتمال النفى على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما أحد يقول ذلك الازيد مايقول أحد ذلك الازيد وأما وجه الاول وهو المختار فهو ان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لايحتاج الى تأويل لكونه فى غير الموجب (قوله فان قلت مارأيت أحدا يقول ذلك الازيد فبالعكس) يعنى فرفعه من وجه وهو البدل من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من أحد والاستثناء قال الرضى ولولم يرجع الضمير الى المبتدا فى الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ماقيل فلا تقول ماضربت أحدا يقول ذلك الازيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت مارأيت أحدا يقول ذلك الازيدا ورأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله قال الرضى وأنالاأرى بأسا فى غير نواسخ الابتداء أيضا بالابدال من ضمير راجع الى مايصلح للابدال منه اذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفنى الازيد لان المعنى ما أنصفنى أحد كلمت الازيد ومنه قول عدى بن زيد في ليلة لانرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها ونرى من رؤية العين وفى جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا الظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت لاأوذى أحدا يوحد الله تعالى الازيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط انتهى ❊ ما يحتمل الحالية والتمييز ❊ (قوله يمتنع ان تدخل عليه من) لانها فيه لبيان الجنس (قوله وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز) ويكون من التمييز غير الغالب على ماذهب اليه ابن مالك من انه لايلزم فى تمييز الجملة تقدير الاسناد اليه فى الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ان يكون مقدر اسناد الفعل اليه مضافا الى الاول كما فى طاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب وهو ان لايكون كذلك نحو امتلأ الكوز ماء (قوله فالاحسن ادخال من) لما فيه من التنصيص على المقصود (قوله والارجح التمييز) يعنى فى خاتم حديدا (قوله وخير منهما) الخفض بالاضافة أى من كون حديدا حالا ومن نصبه على التمييز وانما كان الخفض بالاضافة خيرا لحصول التخفيف به من الحال ❊ مايحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول ❊ (قوله نحو ضربت زيدا ضاحكا) فى الشرح نصوا على ان الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا تحمل الاولى لغير الاقرب الابدليل تقليلا للفصل فينبغى ان يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم عن الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه نظر انتهى وأقول وجه النظر ان فى حمل الاولى لغير الاقرب فصلا يسيرا بقدر الفصل الذى هنا ولم يغتفر وجوابه ان الفصل هناك انما لم يغتفر مع كونه يسير الوقوعه فى موضعين وعلى هذا كان ينبغى للشارح ان يقول وقد يفرق بأن الفصل هنا فى موضع واحد (قوله وتجويز الزمخشرى الوجهين فى ادخلوا فى السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل) كان هذا الاختصاص مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يتعرض له التفتازانى فى حاشيته بل قال والسلم بالكسر والفتح وكذا بفتح السين واللام الانقياد والطاعة فالخطاب للمؤمنين الخاص أولاهل الكتاب المؤمنين بنبيهم وكتابهم أوللمنافقين المؤمنين بالسنتهم أوللكل وكافة حال من ضمير ادخلوا أومن السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لايكون الخطاب للمؤمنين الخلص الابتأويل الاسلام بشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا صريح فى الامر باحداث الاسلام لا الثبات عليه أو الازدياد منه وكافة فى الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كان الجماعة منعوا باجتماعهم ان يخرج منهم أحد (قوله ووهمه فى قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس ان قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أى ارسالة كافة أشد) انما قدره الزمخشرى كذلك فرارا من تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا تابعه قال الرضى ونقل عن ابن كيسان وأبى على وابن الدهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف وههنا حكاية أخبرنا بها اجازة ان لم تكن سماعا شيخنا العلامة أبو الفضل محمد ابن الشيخ أبى اسحق ابراهيم ابن الامام التلمسانى قال أخبرنا شيخنا القاضى أبو سعيد العقبانى قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودى يشتغل بالعلوم فقال لى ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال لى هذا خبر آحاد فلا يفيد الا الظن والمطلوب فى المسئلة القطع فقلت له قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس

فقال

فقال هذا لا يكون حجة الا على قول من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول بصحته انتهى وأقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان آحادا في نفسه متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك منه حد التواتر وأفاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله آحادا كجود حاتم وشجاعة علي واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيقته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر لمعصوم حق وعن اعتراضه على الآية هو الاستدلال على صحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (قوله ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لاخراجه اياه عن النصب البتة) في الشرح يعني أشد من الاول وأشد من الثاني وفي اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن اضافتهما قال السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة الى الآن فلا وجه للتخطئة انتهى ما في شرح اللباب وفي الشرح ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما قلنا كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختمون به

﴿من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين﴾ (قوله نحو وهذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه أو معنى الاشارة) الاولى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه لسبقه وعند البصريين معنى الاشارة لقربه فان قيل يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل هنا في الحال معنى التنبيه أو الاشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر والعامل فيه المبتدأ اجيب بان انتصاب الحال عن بعلي ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول انبه أو أشير اذ التقدير انبه عليه أو اشير اليه شيخا فالعامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد (قوله ها ابينا الى آخره) الصريح الخالص وصغا يصغو ويصغى مال والرشد بفتحتين خلاف الغي

﴿من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل﴾ (قوله وذلك واجب عند من منع تعدد الحال) قال الرضي وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد أحوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة كقوله تعالى أخرج منها مذموما مدحورا كما يجيء آن في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أولا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذموما واستنكر مثله في المضادة فنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بل لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان أو الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا أو متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته أسود ابيض أو ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به انتهى (قوله ويستحيل التداخل) لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية (قوله ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل) لان الفصل حينئذ فصل واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل وفي شرح الرضي ان كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب فانه قال واذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى تثنيتهما فانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه انتهى ويمكن ان يقال ان المصنف لم يجعل وجوب الحال الاولى من المفعول والثانية من الفاعل مطلقا وانما جعله بالقياس الى عكسه

وذلك لا ينافي جوازه بالقياس الى جعل كل حال بجنب صاحبه وان الرضى لم يجعل ذلك جائزا مطلقا بل بالنظر الى جعل كل حال بجنب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس الى عكسه فليتأمل (قوله خرجت بها أمشي الى آخره) هذا البيت لامرئ القيس ويروى على أثرنا أذيال مرط والاثر والاثر واحد والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل وجرها المرط لتستر الاثر على القافة

﴿باب اعراب الفعل﴾

(قوله فان قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل) يعني بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب (قوله الرفع على وجهين والنصب على الاضمار) يريد بالوجهين العطف على تأتيني والاستئناف (قوله وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف نفى من وجهي الرفع السابقين العطف وأثبت الاستئناف وسكت عن النصب على اضمار ان والظاهر ان سكوته عنه لجوازه وفي الشرح لا يظهر ان ههنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة وأقول بل يظهر ان ههنا مانعا غير تخالف الجملتين وهو ما قررناه آنفا من ان رفع الفعل بالعطف يقتضي تقدم فعل مرفوع ليكون رفع المعطوف بالمشاركة له في رفعه وجهته (قوله وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب أو على العطف على التفات واضمار ان واجب على الاول وجائز على الثاني) سكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه مما تقدم قال ابن الحاجب وانما وجب اضمار ان على الوجه الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصر وقال غيره لانها لو أظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن وانما جاز اضمار أن على الوجه الثاني لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو أعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح (قوله وكالمثال سواء تلوان لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني) يريد بالمثال هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تأتي النصب على الجواب فيها وتأتيه فيه (قوله مسئلة ايتني أجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار ان) يريد بالوجهين العطف على أجد والاستئناف (قوله وايت لي مالا فأنفق منه يمتنع الرفع على العطف) سكت عن الرفع على الاستئناف وعلى النصب على اضمار ان لظهور جوازه (قوله مسئلة ايقم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار) سكت المصنف عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في جهة اعرابه وهو يحقق ما ذكرناه فيما مضى من ان مانع الرفع على العطف في هل زيد أخوك فتكرمه ليس هو تخالف الجملتين وانما هو عدم ما يشاركه المعطوف في جهة اعرابه وفي الشرح الظاهر ضبط نكرمه بالنون للمتكلم عظيما أو مشاركا ليكون الجزم قياسا نحو ولنحمل خطاياكم وضبطه بتاء المخاطب فيه جزم مضارع المخاطب باللام وهو غير مقيس عند البصريين اللهم الا أن يعتذر أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل انتهى وأقول أحسن من هذا الاعتذار ان هذه مناقشة في المثال والمناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه) هذا صدر بيت عجزه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

﴿باب الموصول﴾

(قوله يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه) يعني في الباب الثاني فيما يجب على المسؤل عنه ان يفصل فيه (قوله والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه) وجه الاكثر ان الاصل في ذا أن يكون اسم اشارة لا موصولا الا اذا قامت قرينة تدل على تجرده عن الاشارة واستعماله موصولا ولم يوجد ذلك في نحو هذا المثال وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم ومنع بعض النحويين وقوع ذا موصولة بعد من لان من تخص من يعقل فليس فيها ابهام كما في ما فانها صارت بالرد الى الاستفهام في غاية الابهام فأخرجت ذا من التخصيص الى الابهام وجذبتها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها واختار الكوفيون وقوع ذا موصولة وان لم يتقدم عليها استفهام وعنهم ان أسماء الاشارة كلها يجوز ان تستعمل موصولات انتهى وقد جزم المصنف في حرف الميم عند الكلام على من بما ذكره هنا انه قليل وسكت هنالك عما ذكره هنا انه الاكثر فقال واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زائدة (قوله وأما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية

أى ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف) فى البحر ومن النحويين من جعل الذى مصدرية حكاه ابن مالك عن يونس وتأول عليه هذه الآية وليس بشئ لانه اثبات للاشتراك بين مختلفى الحد بغير دليل وقد ثبتت اسمية الذى فلا يعدل عن ذلك بشئ لا يقوم به دليل بل ولا شبهة وقرأ الجمهور ويبشر بتشديد الشين من بشر وعبد الله بن يعمر وابن أبى اسحق والجحدرى والاعمش وطلحة فى رواية والكسائى وحمزة وابن كثير وأبو عمرو ويبشر ثلاثيا ومجاهد وحميد ابن قيس بضم الياء وتخفيف الشين من البشر وهو يتعدى بالهمزة من بشر اللازم المكسور الشين وأما بشر بفتحها فمتعد وبشر بالتشديد للتكثير لا للتعدية فان المتعدى الى واحد وهو المخفف لا يتعدى بالتضعيف اليه وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم حكى الفارسى فى الشيرازيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدرية غير محتاجة لى عائد وتأول عليه ذلك الذى يبشر الله عباده وقال الفارسى ويجىء على قول يونس وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم ولا يعود الى الذى بشئ لانها فى مثل هذا حرف قال ويقوى هذا انها أيضا جاءت موصوفة غير موصولة وهذا أيضا مذهب الفرا أجاز فى قوله تعالى تماما على الذى أحسن أن يكون الذى مصدرية جاعلا أحسن فعلا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه قال ابن مالك وهو صحيح وحكى عن الفراء انه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذى تكفل وبالجارية ماتكفل والمعنى أبوك بالجارية كفالته قال ابن خروف وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية ومذهب البصريين منع ذلك لان الذى قد ثبتت اسميتها فلا يعدل عما ثبت الا بدليل قاطع وما استدلوا به محتمل فاما قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده فالعائد محذوف تقديره يبشره وأصله يبشر به فلما حذف الحرف صار منصوبا وأما قوله كالذى خاضوا فتقديره كالخوض الذى خاضوا أو كالفريق الذى خاضوا أو كالذين فاوقع الذى موقع الجمع وأما قوله تعالى تماما على الذى أحسن فقيل الفاعل ضمير اسم الله والتقدير على الذى أحسنه الله أى أحسن اليه وهو موسى وأما قولهم بالجارية الذى تكفل فالجار متعلق بمحذوف والذى على حاله والتقدير أبوك كفيل بالجارية الذى تكفل انتهى وفى الشرح ويجوز أن يكون التقدير فى ذلك الذى يبشر الله عباده ذلك التبشير الذى يبشره الله عباده وهذا أولى اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد السبيل الى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم وأقول ذكر هذا الوجه الزمخشرى فانه قال وقرئ يبشر من بشره ويبشر من أبشره والاصل ذلك الثواب الذى يبشر الله به عباده فحذف الجار كقوله واختار موسى قومه ثم حذف الراجع الى الموصول كقوله أهذا الذى بعث الله رسولا أو ذلك التبشير الذى يبشر الله عباده قال أبو حيان ولا يظهر هذا الوجه اذ لم يتقدم فى هذه الصورة لفظ البشرى ولا ما يدل عليها من بشر أو شبهه (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) هذا القول لابن قتيبة وهو بناء على ان المراد بالذى غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشرى حيث قال على الذى أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشئ اذا أجاد معرفته أى زيادة على علمه على وجه التتميم انتهى وقيل على الذى أحسنه من العبادة وهو قول الربيع وقتادة وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما أحسن هو من عبادة ربه والاضطلاع بنبوته انتهى وقيل المراد بالذى هنا غير معين من العقلاء وهو قول مجاهد أى تماما للنعمة على من كان محسنا من امته وقيل المراد به معين من العقلاء فقال الماوردى ابراهيم لان موسى من ولده والاحسان للابناء احسان للآباء وقيل موسى أى تتمة للكرامة على موسى الذى أحسن الطاعة فى التبليغ وفى كل ما أمر به (قوله وكونه موصولا حرفيا) فى البحر وقيل الذى موصول حرفى وهو قول كوفى وفى أحسن ضمير موسى أى تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بامرنا ونهينا وقيل الضمير فى أحسن يعود على الله تعالى وهذا قول ابن زيد ومتعلق الاحسان الى أنبيائه أو الى موسى قولان (قوله وكونه نكرة موصوفة) فى البحر مايقتضى ان قائل هذا القول يقول ان الذى هنا اسم معرفة وذلك انه قال وقال بعض نحاة الكوفة يصح أن يكون أحسن اسما وهو أفعل التفضيل وهو مجرور صفة للذى وان كان نكرة من حيث قارب المعرفة اذ لا يدخله ال كما تقول العرب مررت بالذى خير منك ولا يجوز مررت بالذى عالم وهذا سائغ على مذهب الكوفيين وهو خطأ عند البصريين انتهى فان قيل اسم كان فى قول هذا القائل وان كان نكرة ضمير الذى فيقتضى انها نكرة أجيب بان قوله من حيث قارب المعرفة الى آخره لا يستقيم الا اذا كان الضمير فى كان عائدا على أحسن (قوله ولو ثبت نحو سرنى ما معجب لك لثبت ذلك) يعنى لثبت مجىء ما نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة فى نحو سرنى ما معجب لك وفيه نظر فقد مضى فى ما الزائدة انها تقع بعد الرافع

كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بأبانين جاء يخطبها * زمل ما أنف خاطب بدم وفي الشرح الظاهر انه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها انتهى ويمكن الجواب عن هذا بان كلام أبي حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف (قوله ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية) هذا رد لقول أبي حيان ان ما في قولهم مررت بما معجب لك يحتمل أن تكون زائدة ووجهه ان الباء في قولهم مررت بما معجب لك للالصاق وما الزائدة لا تقع بعد باء الالصاق وانما تقع بعد باء السببية (قوله وقد جوز الى ومن الناس من يقول) الضمير في جوز عائد الى كون من موصولة وموصوفة وفي حاشية التفتازاني قد يقال انه لا يتصور بمثل هذا الاخبار فائدة فالجواب انه للاخبار بالبعضية أو للتعجب واستعظام أن يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات فانها تنافي الانسانية بحيث كان ينبغي أن لا يعد المتصف بها من جنس الناس ضعيف فان مثل هذا التركيب شائع ذائع في مواضع لا يتأتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تتصف بكذا فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ يعني وبعض الناس أو بعض من الناس من هو كذا وكذا فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي منهم ليوث لا ترام وبعضهم * مما قمشت وضم حبل الحاطب تانيس لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ ووقوع الظرف في موقع المبتدا ليس بمستبعد كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه مبتدأ والظرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في جميع الموارد أي جمع منا دون ذلك وما أحد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف عند قوله تعالى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك واجعل من ذريتنا أمة مسلمة لك ومن للتبعيض قال التفتازاني أي واجعل بعض ذريتنا أمة مسلمة لك وهذا ربما يرشد الى أن من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو المبتدأ في الاصل لكن مجيء مثل ان من ذريتنا أمة بالنصب يدفع ذلك وفي اعراب السمين وقد سأل سائل فقال الخبر لا بد أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ ومعلوم أن الذي يقول كذا هو من الناس لا من غيرهم فاجيب عن ذلك بان هذا تفصيل معنوي لانه تقدذكر المؤمنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب بذكر المنافقين فصار نظير التفصيل اللفظي نحو ومن الناس من يعجبك ومن الناس من يشتري فهو في قوة تفصيل الناس الى مؤمن وكافر ومنافق وأحسن من هذا أن يقال ان الخبر أفاد التبعيض المقصود لان الناس كلهم لم يقولوا ذلك وهم غير مؤمنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت وكيت انتهى

باب التوابع

(قوله ويحتمل هذا بتقدير مبتدأ أيضا أي أنا دمرناهم) الاشارة بهذا الى الآية الاخيرة وضميرهم للعاقبة (قوله مسئلة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب) في تفسير البيضاوي سبح اسم ربك الاعلى نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتأويلات الزائغة واطلاقه على غيره زاعما انهما فيه سواء وذكره لا على وجه التعظيم انتهى وفيه أيضا عند الكلام على بسم الله والاسم ان أريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب أو الاسم مقحم كما في قول الشاعر * الى الحول ثم اسم السلام عليكما * وان أريد الصفة كما هو رأي الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى ما هو ليس هو ولا غيره انتهى وفي حاشية التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمشهور فيما بين الاكثرين ان الخلاف في ا س م لان تمسكات الفريقين تشعر بذلك لان القائلين بان الاسم عين المسمى تمسكوا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى أي ذاته وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا أسماء الى غير ذلك ولان لفظ الاسم يسمى بالاسم دون الفعل فههنا الاسم والمسمى واحد والقائلين بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالى فلله الاسماء الحسنى مع القطع بوحدة الذات الا ان ما ذكروه من التفصيل وهو ان من الاسم ما هو نفس المسمى كقولك الله فانه يدل على الوجود أي الذات ومنه ما هو غيره كالخالق والرازق ونحو ذلك مما يدل على فعل ومنه ما لا يقال انه هو ولا غيره كالعالم والقادر وكل ما يدل على الصفات القديمة

يشعر

يشعر بان الكلام ليس فى ا س م بل فى مدلوله مثـل الانسـان والفرس والاسم والفعل وكذا قولهم ان أسماء الله تعـالى
متعددة فكيف تكون نفس الذات فان قيـل فقد ظهر ان الخلاف فى الاسمـاء التى من جملتها لفظ الاسم وظاهر انها أصوات
وحروف هى من الاعراض المتزايلة وكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التى هى الاعيان والمعانى وان أريد بالاسم المدلول
فلا خفاء فى انه نفس المسمى من غير أن يتصور فيه خلاف بل فائدة لانه بمنزلة قولك ذات الشئ ذاته قلنا الاسم الواقع فى الكلام
قد يراد به نفس لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا زيد كاتب وحينئذ قد يراد
نفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس وقد يراد فرد منه مثل جانى انسان ورأيت حيوانا وقد يراد جزؤها
كالناطق أو عارض لهـا كالضاحك فلا يبعـد أن يقع اختلاف واشتباه فى ان اسم الشئ نفس مسمـاه أم غـيره وما ورد فى
بعض المواضع من ان الكلام فى لفظ الاسم لا ينافى ذلك لانه أيضا اسم من الاسمـاء والتمسكات أيضا تنزل على هـذا انتهـى
وفى الشرح هنا سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعـالى لا اللفظ الدال عليـه فكيف علق التسبيح
بالاسم والجواب بانه صـلة مردود بان زيادة الاسمـاء لم تثبت وأيضا فلا يتأتى على رأى المصـنف وأجاب الغزالى بانه انما تعلق
التسبيح بالاسم وان كان غـير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببـه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته
تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلى من وجهين أحدهما انه لم يروعنه
عليه الصلاة والسلام انه قال فى تسبيحه سبحان اسم ربى الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم
مذكور لحكمة أخرى والثانى انه يلزمه ان ينطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغـيره من المعانى المقصود بها الله
تعـالى فيقول كبرت اسم ربى وذلك مما أجمع المسلمون على تركه قال السهيلى والجواب السـديد ان الذكر على الحقيقـة محله
القلب لانه ضد النسيان والتسبيح نوع من الذكر فلو أطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون اللفظ باللسان والله تعالى
قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يقبل من الايمـان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الآيتين يعنى قوله تعالى
واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر اسم ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك أقحم الاسم تنبيها على
هذا المعنى حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه
والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسـه فلا يتوهم أحد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه
من المعنى فقد وضحت الحكمة التى من أجلها أقحم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه وفيه بحث انتهـى ما فى الشرح
وأقول اذا كان مراد الغزالى ما قاله البيضاوى فى تفسـير هذه الآية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته
هو تنزيهها عن التأويلات الزائغة وعن اطلاقها على غيره زاعمـا انها فيه سواء وعن ذكرها الا على وجه التعظيم اندفع كل من
اعتراضى السهيلى عليه (قوله واما نحو جاءنى غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف
اليه انما جىء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته) فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حتى جاز فى الآية أن يكون الا
على صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه وتعين فى المثال ان يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بان المضاف اليه
فى الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه فى المثال كذلك (قوله ولذلك ضعف قوله وكل
أخ مفارقه أخوه الى آخره) الاشارة بذلك الى ان الصفة فى نحو وكل فتى يتقى فائز للمضاف اليه والبيت تقدم الكلام عليه فى
الا فى حرف الهمزة والموصوف فيه هو كل لان الصفة هى الفرقدان وهو مرفوع (قوله وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا
تعذر) فى الشرح ينبغى ان ينظر فى وجه تعيين النعت وامتناع البـدل فى نحو هـدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفى نحو
مررت بالرجـل الذى فعل وأقول وجـه تعيين النعت ان كل موصول فيـه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى فى
متبوعـه فى جميع استعماله صرح بذلك الرضى فى باب الصفة وسننقله عنه فى الجهة السادسـة فالموصول الذى فيه الالف
واللام دائمـا صفة لموصوف مذكور او مقدر فاذا وجد فى اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا لان جعله غير ذلك لا يغنى
عن جعـله نعتا لاحتياجه دائمـا الى منعوت وجعله نعتا يغنى عن جعـله غـير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشرى ولا أبو البقاء كونه
بدلا وان كان ذكره السمين حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها انه نعت والثانى بدل والثالث عطف بيان

(قوله مسئلة زيد على السطح يحتمل الوجهين) يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف لانها مع مابعدها في موضع الخبر

﴿باب في مسائل مفردة﴾

(قوله مسئلة نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى أو الثاني أو الثالث) في الشرح يحتمل أن يقال انما كان الاول أولى لانه لا فصل حينئذ البتة وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل أن يقال الوجه في كون الاول أولى بالنيابة انه أقرب الى المفعول به من الظرفين واما هما فلا أولوية بينهما وهذا أسعد بمراد المصنف ولذلك خير بين اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح (قوله وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند في الشعر بقوله تمنى ابتاني الى آخره) في الشرح انما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا حذف منه احدى التاءين لا باحتمال الوجه الاول وهو كونه ماضيا

﴿الجهة السادسة﴾

(قوله النوع الاول اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت) قال ابن الحاجب في شرح كافيته عند الكلام على قوله ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما نحو تميمي وذومال أو خصوصا نحو مررت برجل أي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا يعني ان معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق انتهى وقال الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل أسد وصفا ولم يستضعف بزيد أسدا حالا فكأنه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف يعني ابن الحاجب لا يشترط ذلك فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان أولا ويكون الحال هيئة للفاعل أو المفعول والمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما ماوضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا أو مقدرا ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم والمراد بالموضوع لغرض المعنى خصوصا ماوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه أي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل أما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل أي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال أسد بمعنى شجاع في قولك مررت بزيد أسد ليس وضعيا انتهى (قوله ومن الخطا في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك) ظاهر كلام الرضي ان الحامل لهم على ذلك غير ماقال ابن مالك فانه قال في باب النداء والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت أي مادل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلأنه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فصح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين المفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود ولان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز أيضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر انتهى (قوله وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان) ذكر المصنف

كلام

كلام ابن عصفور هذا فى بحث أل وجعله تنبيها على حدته (قوله والنعت دون المنعوت أو مساوله) قال الرضى ينبغى اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغى أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساويا له فان هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى النكرات أما فى المعارف فانت تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب وأما فى النكرات فانت تقول رأيت شيأ أبيض وهذه ذات قديمة أو واجبة الوجود بل مرادهم أن المعارف الخمس أعنى المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى أحدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بل يصح الوصف به منها الا أن يكون الموصوف أخص أى أعرف من صفته أو مثلها فى التعريف فقولك الرجل العاقل الثانى فيه وان كان أخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلولهما الوضعيين متساويان وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا أعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى أى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى أقوى من التعريف اللامى فعلى هذا يختص قولهم الموصوف أخص أو مساو بالمعرفة فينبغى أن تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها أقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر فى قولهم الموصوف أخص أو مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان أعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم أخص وأعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع أى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء الاشارة الاخص موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة أخص وأعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين ولضعف تعريف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى انى أخاف أن يأكله الذئب واما المضاف الى أحد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسى منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف فى قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه فى اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج أعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك أعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص أى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما فى درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام أى الذى لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى والموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف اليه انتهى (قوله وفيما قاله نظر لان الذى تأوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله) فى الشرح انما احتاج النحويون الى تأويل هذا فى قولك مررت بزيد هذا بمعنى المشار اليه أو الحاضر لانهم يرون ان النعت لابد ان يكون مشتقا أو مؤولا بمشتق وهذا لا يقدح فى تأويل ابن عصفور ولا يدفعه لان الالف واللام متى سلم كونهما للحضور كما يراه هو وكان مدخولهما هو الحاضر لزم ان يكون الرجل بعد بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسير الهذا بل من جهة دلالة الاداة (قوله وقال الزمخشرى فى ذلكم الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة أو بيانا وربكم الخبر) فى الكشاف فى سورة فاطر ذلكم مبتدأ والله ربكم له الملك أخبار مترادفة أو والله ربكم خبران وله الملك جملة مبتدأة واقعة فى قران قوله تعالى والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ويجوز فى حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة أو عطف بيان وربكم خبر لولا أن المعنى يأباه قال أبو حيان ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه يكون قد أخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم ومالككم ومصلحكم وهذا معنى سائغ لائق انتهى وقال الطيبى يحتمل انه انما لم يجز كونه صفة أو عطف بيان هنا لان من حق صفة المعرفة وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه عطف بيان لان فحوى الكلام

يدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به الى مولج الليل فى النهار ومولج النهار فى الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الرب بانه المنفرد بالملك انتهى وقال الطيبى ويمكن ان يقال ان المشار اليه باسم الاشارة هو ما سبق ولو جعل موصوفا أو مبينا لكان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك الترتيب المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل اجراء تلك الاوصاف عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد بالالاهية والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير وفيه انه ليس كلما صح اعرابا كان وجها الا ان الاعراب تابع للمعانى ولا ينعكس انتهى (قوله وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به) فى الشرح بذلك اعترضه أبو حيان ووقع للزمخشرى فى تفسير سورة ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله عطف بيان للعزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذى يحق له العبادة كما غلب النجم فى الثريا هذا نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا الا من جهة عليته بل من جهة ملاحظة الالوهية فيه باعتبار الاصل انتهى وأقول فى تفسير البيضاوى ما يشير الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به فجعل امتناع الوصف به دليلا على علميته (قوله وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه) فى الشرح اذا كان عنده علما بالغلبة كما مر لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشارة ليس باعتبار علميته بل باعتبار ملاحظة الاصل قبل العلمية وهو الاله الذى بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه عند قصد النعت بمثابة قولك ذلكم المعبود ولا يمنع هذا أحد وقد أجاز واتعلق الظرف بالاسم الشريف فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله للزمخشرى لاجل الوصف وأقول قد يفرق بينهما بان هنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هنالك عن التعلق ﴿النوع الثانى﴾ (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة) يعنى انهم اشترطوا التعريف لامور منها عطف البيان ونعت المعرفة واشترطوا التنكير لامور منها الحال والتمييز ونعت النكرة وافعل من (قوله ومن الوهم فى الاول) يعنى فى اشتراطهم التعريف بعطف البيان ولنعت المعرفة (قوله من الرقش فى انيابها السم ناقع) هذا عجز بيت صدره فبت كأنى ساورتنى ضئيلة وساورتنى بمعنى واثبتنى والضئيلة الدقيقة والمراد هنا حية ضئيلة والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشاء وهى من الحيات المنقطة بسواد وبياض والسم مثلث السين القاتل المعروف فالسم الناقع بالقاف البالغ الثابت (قوله والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به أو خبر ثان) فى الشرح ليس كونه صفة بخطا فان القائل بذلك جعل الاداة فى السم جنسية كما فى قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وقول الشاعر ولقد أمر على اللئيم يسبنى وقد جوزوا كون الجملة فى ذلك كله صفة لذى الاداة مع انها لا تكون صفة الا للنكرة بناء على ان المعرف باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا ذكره فى تراجم الحذف حيث ترجم على حذف أل انتهى وأقول فى شرح التسهيل لابن أم قاسم ما هو ظاهر فى ان ذلك القائل لم يجعل اللام فى السم جنسية فانه قال واختار بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة وجعل من ذلك قول الاخوص وللمعنى رسول الزور قواد وعن ابن الطراوة انه يجوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بذلك الموصوف كقول النابغة فى انيابها السم ناقع قال ولا حجة لهم فى ذلك لامكان تأويله انتهى نعم يمكن ان يكون ما فى الشرح تأويلا لحجتهم (قوله وليس من ذلك) يعنى من الوهم فى الاول وتعليل هذا النفى هو قوله بعد أسطر لانه جعله على تقدير أل (قوله والذى قدمه الزمخشرى انه وجميع ما قبله أبدال أما انه بدل فلتنكيره وكذا المضافان قبله) الضمير المنصوب بان والمجرور بقبل لشديد العقاب والمراد بالبواقى العزيز العليم لانهما البواقى من جميع ما قبل شديد العقاب أووهما وذو الطول ان أريد البواقى من التوابع فى الآية (قوله ورد على الزجاج فى جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال فى جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر) قال اليمنى يحتمل ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع فى حكم المنحى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون فى حكم المنحى وأيضا فكونه بدلا يقتضى ان يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه أو يقول لو كان بدلا والبدل فى حكم تكرير العامل لكان عامله أجنبيا بين الصفات انتهى وفى الشرح انما

قال

قال الزمخشري بين الصفات ولم يقل من بين الصفات بادخال من على بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) هكذا رأيناه فى أكثر النسخ وفى بعضها ومن الوهم فى الثانى قول الجاحظ وهو الصواب لانه ذكر من جملة الثانى افعل من (قوله ولست بالاكثر منهم حصى) هذا صدر بيت عجزه وانما العزة للكاثر والحصى هنا العدد يقال نحن أكثر منهم حصى أى عددا والعزة القوة والغلبة والكاثر الكثير (قوله ومن متعلقة بأكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور) فى الشرح يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه (قوله أو بالمذكور على انها بمنزلتها فى قولك أنت منهم الفارس البطل) يريد ان من فى البيت ليست تفضيلية جارة للمفضول (قوله عند من قال فى أخواتها انها تدل عليه) فى الشرح ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل فى أخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان أحدهما ان أخوات ليس دالة على الحدث الثانى انها ليست دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه على ان انتفاء تعلق الظرف بليس عند من لا يقول بان أخواتها تدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة (قوله ولان فيه فصلا) هذا معطوف على بانها لا تدل (قوله وبان فصل التمييز) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها وبان الفصل بالتمييز وهو غير صواب على مالا يخفى (قوله ومن الوهم فى الثانى قول مكى) هكذا وقع فى النسخ التى وقع فيها ومن ذلك قول الجاحظ وفى بعض النسخ ومن ذلك قول مكى وهو النسخ التى فيها ومن الوهم فى الثانى قول الجاحظ (قوله والصواب انه مشبه بالمفعول به) فى الشرح واعتراض المصنف انما يتأتى على قول البصريين ومن وافقهم وأما الكوفيون فيجوزون وقوع التمييز معرفة فى مثل ذلك فلعل مكيا قصد التخريج على مذهبهم (قوله وقول الخليل) هذا معطوف على قول مكى وانما جعل هذا من الوهم فى الثانى لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف وفى الشرح لعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقائها على ماهى عليه من التعريف ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من وجهين مختلفين (قوله نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) فى الشرح كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفى أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا اله اسما مجردا ولا صفة معتمدة وأقول لا نسلم ان مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر فى قولك عندى خمسة عشر وفى تلويح التفتازانى ثم لا يخفى ان الاستثناء ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف أى لا اله موجود أو فى الوجود الا الله فان قلت هل لا تدرت فى الامكان ونفى الامكان يستلزم نفى الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد لغلط المشركين فى اعتقاد تعدد الآلهة فى الوجود ولان القرينة وهى نفى الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفى اله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون استثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفى الوجود عن آلهة سوى الله تعالى لا على نفى مغايرة الله عن كل اله انتهى وفى اعراب السفاقسى واعترض صاحب المنتخب تقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون معنى قوله لا اله لنا الا هو ومعنى قوله والهكم اله واحد فيكون تكرارا محضا وان كان فى الوجود كان نفيا لوجود الاله ومعلوم ان نفى الماهية أقوى فى التوحيد الصرف من نفى الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاستغناء عن هذا الاضمار أولى وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبى الفضل المرسى فى رى الظمآن فقال هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله فى موضع المبتدا على قول سيبويه وعند غيره اسم لا وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا أو للا فما قاله من الاستغناء عن الاضمار فاسد وأما قوله اذا لم يضمر كان نفيا للماهية فليس بشئ لان نفى الماهية هو نفى الوجود لان الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد والا هو فى موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل فى المعارف ولو قلنا ان الخبر للمبتدا وليس للا فلا يصح أيضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدا أو تعريف الخبر ولا يصح واستشكل أبو حيان البدل من لا اله وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل فلو قلت لا اله لا الا هو لم يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف العائد على اسم لا قال ولولا تصريح النحويين بانه بدل على الموضع من اسم لا لتأولنا كلامهم على انهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا أى من الضمير العائد على اسم لا (قوله وأما الا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل بالرفع) قال الرضى فى المنادى اعلم أنه انما أجاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب فى توابع المنادى

المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الاترى انك لا تقول جاءني
هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في
المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهته
للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيأ من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي
خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أي الضم بخلاف التابع
المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى وفي الشرح وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين
التبريزي على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع
وهو المنادى مفعول به وهو اشكال منقدح انتهى وأقول فيما ذكرناه عن الرضي جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما
كانت الضمة تحدث في المنادى بحدوث أحرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت أحرف النداء كالعاملة لها (قوله لم يجبه
الاعتذار المتقدم) هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر للا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه (قوله
ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول) لان الاول هنا منفي والبدل مثبت وفي الشرح انما يتم هذا
الاشكال ان لو كان هذا أمرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما أسلفنا في مثل قامت هند حسن لها أو كانت
الارغفة جزء منها انتهى وأقول المانع من حلول البدل في هذين لفظي صناعي وهو وجوب تاء التأنيث في فعل الاول
وامتناعها في فعل البدل وهم يغتفرون مثل ذلك في التابع مالا يغتفرون في المتبوع وفيما نحن فيه المانع معنوي وفي
حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والهكم اله واحد لا اله الا هو فان قيل كيف يصح أن البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل منه
سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض
النفي اثبات (قوله وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشئ الواحد) في الشرح ما هذا البدل من الاقسام المذكورة
في باب البدل وأقول هو من بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل (قوله ومن ذلك قول الفارسي في
مررت برجل ماشئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل) في الشرح لا يخفى ان اللفظ على رأي الفارسي لا يحمل
على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشيئتك فلا بد من تقدير أي مثل مشيئتك أي برجل مماثل
مشيئتك بمعنى انه على وفقها أو على تقدير برجل ذي مشيئتك أي صاحبها على حذف مضاف أيضا أو يؤول المصدر باسم المفعول
من غير حذف نحو الدرهم ضرب الامير أي برجل مشيئتك والمعنى برجل هو الذي تشاؤه وتريده وتقدير ما شرطية تحتاج
الى تقدير الجواب فكل من القوانين لا بد فيه من تقدير فبم يترجح تقديرهم على تقديره بل ما الذي اقتضى كون قولهم صوابا
وقوله غير صواب انتهى وأقول اعتراض المصنف انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قدر ما مع ما بعدها بمصدر
صريح من غير تقدير شئ قبله أو تأويله بشئ (قوله والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة) يريد بنحو ذلك ان يكون
الفعل مسندا الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وفي الشرح والحرف
المصدري يعم كل حرف مصدري سواء كان ان أو ان أو غيرهما فافاد هنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال ان وان وصلتهما محكوم
لهما بحكم الضمير (قوله والصفة الجملتان معا) يعني مجموع جملة الشرط وجملة الجواب (قوله وكان حقه اذ علق في بركبك وقال
الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) في الشرح الذي ينبغي ان يعلل به ان معمول الجزاء لا يتقدم
على أداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل
وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم أتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية
ما انتهى وأقول هذا من باب نفي الشئ بنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه
واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية
ولاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه ﴿النوع الثالث﴾ (قوله كمنع
الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما في أجمع) قال الرضي وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان
فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف

ما

ماحذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ماحذف منه الكسر والتنوين معا وأما عند المصنف يعني ابن الحاجب فيمكن منع صرفهما لانه قال هو مافيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في أجمع وأخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فظهر أثر منع الصرف وفي المتوسط وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الاضافة نحو اجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التأكيد وقيل تعريف التأكيد تعريف العلمية لان الفاظ التأكيد اعلام لها واليه ذهب أبو علي الفارسي انتهى (قوله وكنعت الاشارة وأي في النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية) قال الرضي وانما لم ينعت اسم الاشارة الا بذي اللام أو بما حمل عليه من الموصول ذي اللام أو ذو الطائية وكان الواجب بناء على ان الموصوف أخص أو مساو ان ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول وبذي اللام والمضاف الى أحد الثلاثة لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وأيضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الاذو انتهى (قوله ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة ان ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب تخاصم انه صفة للاشارة) قال اليمني يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك غير جائز (قوله لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ) في حواشي التسهيل للمصنف ذكر والنعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بأل الثاني ان يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم الثالث ان يكون مفردا الرابع ان يكون متصلا فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا يجوز بهذين الرجل والمرأة ﴿النوع الرابع﴾ (قوله اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان) لم يقل هنا في بعض المعمولات لانه لو قال ذلك لكان الضمير في قوله والاختصاص في بعضها عائدا على المعمولات وقد عدمن هذا البعض أصحاب الاحوال وصاحب الحال من حيث انه صاحبها ليس بمعمول ووجه اشتراط الابهام في ظروف المكان قال الرضي واعلم انه انما انتصب الفعل جميع أنواع الزمان لان بعض الازمنة أعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ماشابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود ووجه المشابهة التغيير والتبديل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمعدود كالفرسخ والميل (قوله * كما عسل الطريق الثعلب *) هذا من عجز بيت في وصف الرمح وبقيته لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وقد تقدم الكلام عليه (قوله وقول جماعة في دخلت الدار أو المسجد أو السوق ان هذه المنصوبات ظروف) قال الرضي اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعني في معها في غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثير اما تستعمل في مع الامكنة أيضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم أغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما انتهى (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) هذا مذهب ابن مالك في هذه المواضع وفي الشرح ولا يخفى ان التخريج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يرى في شئ من هذه المنصوبات أنه ظرف مكان يلزمه مخالفة

الاستعمال فى نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على اسقاط الجار توسعا ليس بمقيس فما الذى اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم وأقول يمكن أن يكون الذى اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا فى كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله ورده أبو على فى الاغفال بما ذكرنا) وهو انه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما وأبو على هو الفارسى وكتاب الاغفال مصنف وضعه فيما أغفله الزجاج (قوله *وأخفى الذى لولا الاسى لقضانى) هذا عجز بيت صدره * نحن فتبدى ما بها من صبابة * (قوله *له حاجب فى كل أمر يشينه) هذا صدر بيت لمروان بن أبى حفصة عجزه * وليس له عن طالب العرف حاجب * ويشينه يعيبه من الشين بفتح المعجمة وهو العيب والعرف بضم المهملة الاحسان وذكر فى مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذى يشين يمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف (قوله *فارسا ما غادروه ملحما *) هذا صدر بيت لامرأة من بنى الحارث عجزه غير زميل ولا نكس وكل وما هنا زائدة والمغادرة الترك والملحم الطعمة للسباع وهو بضم الميم وبالحاء المهملة والزميل بضم الزاى وتشديد الميم المفتوحة الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذى لا خير فيه وأصله السهم الذى انكسر فوقه والوكل بفتحتين العاجز وفى الشرح ولم أر فى الحماسة النصب فى فارس وانما رأيته فيها مرفوعا ولعل النصب رواية

۞﴿النوع الخامس﴾۞ (قوله فمن الاول أى بعض المعمولات التى يشترط فيها الاضمار مجرور لولا) يعنى عند سيبويه وقد تقدم الكلام عليه فى حرف اللام عند الكلام على لولا (قوله ومجرور وابى وسعدى وحنانى) فى بعض النسخ زيادة دوالى قبل حنانى قال المصنف فى أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك اسعادا لك بعد اسعاد ولا تستعمل الا بعد لبيك وحنانيك تحننا عليك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول وفى الصحاح وحكى أبو عبيد عن الخليل ان أصل التلبية الاقامة بالمكان يقال البيت بالمكان ولبيت به اذا أقمت به قال ثم قلبوا الباء الثانية الى الياء استثقالا كما قالوا اتظنيت وانما هو تظننت (قوله *فلبى ولبى يدى مسور *) هذا عجز بيت صدره دعوت لما نابنى مسورا * ولبى الاول فعل ماض ويقال نابه أمر وانتابه اصابه ومسور بكسر الميم وسكون السين المهملة اسم رجل (قوله ومن الثانى تأكيد الاسم) يريد بالثانى اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات (قوله ومن الوهم فى الاول قول بعضهم) يريد بالاول اشتراط الاضمار فى بعض المعمولات (قوله ومن الوهم فى الثانى قول أبى البقاء ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو تأكيدا وقد مضى وقول الزمخشرى فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به) الموضع الذى مضى فيه قول أبى البقاء هو شرح حال الضمير المسمى فصلا لكن المصنف اعتذر عنه هنالك بقوله وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا لنفس شانئك وفى الشرح واذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهيمه وأقول لعل المصنف أشار بقوله وقد مضى الى الاعتذار الذى ذكره هنالك والا فلا وجه لتخصيصه بالمضى لان قول الزمخشرى أيضا مضى فى حرف الالف واللام فى الكلام على ان وكان الذى وقع فى نسخة المتن التى للشارح هو ما يقع فى بعض النسخ وهو وقد مضى قول الزمخشرى بدون واو وقبل قول (قوله وقول النحويين فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر) فى الشرح يعنى ومن الوهم فى الثانى قول النحويين وجعل ذلك من الوهم فى الثانى وهم لان الثانى هو اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات ولم يشترط أحد فى العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسما ظاهرا وأقول لا وهم فى جعل ذلك من الوهم فى الثانى لان رد ابن مالك على النحويين يقتضى ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يصح فى موضعه ظاهر (قوله لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا ومرفوع الفعل المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم) أجاب التفتازانى عن الاول فى حاشية الكشاف بان قال وصحة أمر الغائب بصيغة أفعل للتغليب مثل انا وزيد فعلنا وايثاره على اسكن للاشعار بالاصالة والتبعية انتهى وأقول بهذا يجاب عن الثانى أيضا فيقال صح الاخبار عن المخاطب بالمضارع الذى للمتكلم بتغليب المتكلم على المخاطب ومعنى بالاصالة والتبعية باصالة آدم فى سكنى الجنة وتبعية زوجه له فى ذلك (قوله نطوف ما نطوف الى آخره) الحفر هنا القبور والجوف بالجيم المضمومة جمع أجوف بمعنى الواسع والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء العريض من الحجر (قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن) قال الرضى وقد يفيد بعض الابدال معنى ألفاظ الشمول فيجرى مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل فى الاصل ليستفاد من المعطوف

والمعطوف

والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد وقد جاء منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان أى على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه أو على الظرف أى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل انتهى ﴿النوع السادس﴾ (قوله فاما ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا وتقدم البحث فيهما) مر ذلك فى آخر الجملة السابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الا الله) فى الشرح القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهى مسئلة خلاف تعرض اليها الزمخشرى فى الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وعبارته قيل هو خبر مبتدا محذوف أو منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى انتهى فلك ان تقول حاكيا للمفرد المراد به مجرد اللفظ قولى ابراهيم فيرد على المصنف على القول المختار وأقول مراد المصنف خبر القول المحكى بلا خلاف (قوله وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضميرا نه للشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به) هذا بيان لما يحتمله كل من هذين التقديرين من وجوه الاعراب من غير تعرض لصحة ذلك التقدير أو عدمها فلا يرد ما فى الشرح من أنه يشكل عليه ما قدمه من انه اذا أمكن فى الضمير أن يكون لغير الشأن لم يحمل على كونه للشأن لمخالفته للقياس (قوله وتقدم البحث فى ذلك) يعنى فى حرف اللام حيث قال فرع أجاز أبو الحسن ان يتلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم (قوله والتقدير الثانى باطل) لان الجار والمجرور لا يكون جوابا ويجب عليه كون من موصولة أى التى فى أفمن وفى الشرح قد يكون أراد الموصولة واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به فى المعنى وذلك ان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى أكرمه فى معنى من يأتينى أكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازى ولا قرينة على التجوز قلت بل القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامع) المشار اليه بهذا هو التقدير الثانى والمثلية المتوهمة هى البطلان ويقع فى بعض النسخ بدل اللوامع اللوامح وهو الموافق لما فى البحر فان فيه قال أبو الفضل الرازى فى كتاب اللوامح ولا بد من اضمار جملة معادلة وصار ذلك المضمر كالمنطوق به لدلالة الفحوى عليه وتقدير تلك الجملة أمن خلق السموات والارض كمن لم يخلق وكذلك أخواتها وقد أظهر فى غير هذا الموضع ما اضمر فيها بقوله تعالى أفمن يخلق كمن لا يخلق انتهى وتسمية هذا المقدر جملة ان أراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجملة المصطلح عليها فى النحو فليس كذلك بل هو مضمر من قبيل المفرد انتهى ما فى البحر ولا يخفى ما فى قول المصنف وانما هذا مبنى الى آخره من الجواب عن هذا الاعتراض ﴿النوع السابع﴾ (قوله * قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا *) الزباء بالمد هى ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف بنت عمرو بن عامر وعامر هو ماء السماء كان خرج من اليمن لما أحس بسيل العرم فنزل الجزيرة وأعالى الفرات وملكها فغزاه جذيمة الابرش فقتله وبدد جموعه وهربت الزباء عند قتل أبيها الى الروم فلما رجع جذيمة الى بلاده رجعت الى بلاد أبيها وبنت مدينة على الفرات قريبا من الرقة وبنت قصرا وحصنا وجعلت تحت الارض نفقا لا يعلم به أحد أعدته ليوم حصارها ثم عزمت على الاخذ بثار أبيها فقالت لها أختها وكانت ذات رأى انك امرأة مطموع فيها ولكن خذيه بالخديعة فكتبت اليه ان رأيت ان تصل جناحى بجناحك وملكى بملكك فافعل فاستشار أصحابه فاشاروا بالمسير اليها الا قصير ابن سعيد وهو مولى الجذيمة فانه أشار عليه بان لا يفعل فسار اليها وحمل على ملكه عمرو بن عدى وهو ابن أخته رقاش ولما قرب جذيمة من قصر الزباء أشرفت عليه من القصر ولم يكن معها فيه غير الجوارى فقالت ما أحسنك من عروس يجلى على فى الكتائب فلما دخل القصر قالت للجوارى وهو بحيث يسمع كلامها ولا يرى شكلها خذوا بيد سيدكن ثم أمرتهن بقطع رواهشه فى طشت الى ان يموت والرواهش عروق فى باطن الذراع فلما قطعت الجوارى رواهشه قطرت قطرة من دمه على النطع فقالت الزباء لا تضيعن دم الملوك فقال جذيمة لا يحزنك دم اراقه أهله فقالت الزباء دماء الملوك تشفى من الكلب وانما جمعت دمه فى طشت لان المنجمين قالوا لها ان قطر من دمه فى غير الطشت قطرة طولبت بدمه وقتلت به فلما قتل جذيمة ركب قصير ولحق بعمرو فقال له عمرو ما وراءك قال سعى القدر بالملك الى حتفه على رغم أنفى وأنفه فقم فاطلب بثاره فقال عمرو وكيف وهى امنع من عقاب

الجوقال قصير فاجدع أنفى واضرب بالسياط ظهرى فقال له عمرو وأنت لا تستحق ذلك منا فجدع قصير أنف نفسه وضرب بالسياط ظهر نفسه ولحق بالزباء فلما وصل الى بلدها قيل لها هذا قصير جاء مجدوع الانف مضروب الظهر فقالت لامر ما جدع قصير أنفه فلما حضر بين يديها قالت من فعل بك هذا قال عمرو وقال لى أنت أشرت على خالى بالمسير اليها وأراد قتلى فشفع أصحابه فى فجدع أنفى وضرب ظهرى وتوعدنى بالقتل فهربت فأكرمته وقالت له أقم عندنا فاقام عندها يتحيل فى قتلها وأخذ بلادها فاقام مدة ثم قال ان لى ببلاد العراق أموالا واحب ان تأذنى لى بالتوجه لاحضارها فاذنت له فقدم العراق وأرسل الى عمرو ان أنفذ الى أحمالا من التحف والهدايا فانفذ اليه فقدم عليها بها فاعجبها ثم فعل ذلك مرارا حتى عرف باب نفقها الذى يفضى الى حصنها فخرج الى العراق وأرسل الى عمرو ان ابعث الى بألفى رجل على الجمال فى الغرائر بالسيوف فجهز له ما قال وتجهز عمرو وفيهم فلما قدم قصير أخبرت الزباء بقدومه فصعدت الى قصرها فلما رأت الجمال ارتابت وقالت

ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا أم صرفانا باردا شديدا * أم الرجال جثما قعودا ويروى أم الرجال فى المسوح سودا فلما دخلت الجمال من باب المدينة وتكاملوا فيها اخترط الرجال رؤس الغرائر وخرجوا ينادون بالثارات جذيمة وأوقعوا السيوف فى الناس وقصدت الزباء باب النفق لتهرب منه فوجدت عمرا وقصيرا سبقاها اليه فقالت بيدى لا بيدك وكان معها فص مسموم فاهوت به الى فيها فادركها عمرو وقتلها واستولى على خزائنها وأخرب مدينتها وأعاد الى الحيرة والله أعلم وفى الصحاح مشى مشيا وئيدا أى على تؤدة والجندل الحجارة والصرفان بالصاد المهملة وفتحات جنس من التمر قال أبو عبيد لم يكن يهدى الى الزباء شئ كان أحب اليها من التمر الصرفان وأنشد ولما أتتها العير قالت أبارد * من التمر أم هذا حديد وجندل والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة جمع جاثم وهو الذى يلبد بالارض والقعود بضمتين جمع قاعد والمسوح بضمتين جمع مسح بكسر الميم وهو البلاس (قوله ومن ذلك قول بعضهم فى بيت الكتاب وقلما * وصال على طول الصدود يدوم) أراد بالكتاب كتاب سيبويه وهذا الذى أنشده عجز بيت وآخر صدره وهو صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم ووجه وهم هذا البعض ما ذكره المصنف فى حرف الميم عند الكلام على ما الزائدة ان قل المكفوفة بما لا تدخل الا على جملة فعلية وفى الشرح ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ بنى على ان ما فى البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به فى التسهيل وأقول لما لم يذكر هذا القائل انه بنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه انه بنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه انه ليس كذلك (قوله وقول آخر فى نحو آتيك يوم زيد اتلقاه انه يجوز فى زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه) فى الشرح هو صواب عند غير سيبويه فليس تخطئة هذا القائل استنادا الى قول سيبويه باولى من تصويب كلامه استنادا الى قول غير سيبويه من النحاة وأقول لم يخطئ المصنف ذلك القائل مستندا الى قول سيبويه وانما أخبر بان هذا القول خطأ عند سيبويه ويفهم منه انه صواب عند غيره (قوله وكن لى شفيعا الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الجملة الرابعة من الجمل التى لها محل من الاعراب (قوله ويرده ان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها) فى الشرح قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل كما ذكر المصنف فى القاعدة الثامنة من الباب الثامن من قوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ولكن اغتفر ذلك فى الآية لان ظلت معطوف على الجواب لا جواب (قوله على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا) يمكن ان يجاب عن هذا أيضا بانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله أى الامر والشان) هذا تفسير للمستتر فى كان (قوله ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشرى فى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو) فى الشرح ليس هذا ذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية فى هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا وانما وجه الرد ان يقال الصواب خلاف قولهم فى أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك (قوله ومن الوهم فى الثانى تجويز كثير من النحويين الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) يريد بالثانى اشتراط الاسمية فى بعض المواضع وبالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير (قوله ومن العجب ان ابن الحاجب أجاز ذلك فى كافيته مع قوله فيها فى بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها) اعتذر ابن الحاجب عن هذا بأن قال كان قياس لزوم وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجأة ان يمتنع النصب فيما

اضمر

أضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو ولان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدا والخبر (قوله وقد مر ان تخالف الجملتين فى الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف) مر ذلك فى الباب الرابع فى الكلام على العطف (قوله ولم يقم دليل على امتناع ذلك) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين ما جوزه أبو البقاء فى الآية (قوله النوع الثامن) هكذا وقع فى أكثر النسخ وفى بعضها الثامن بدون ذكر النوع (قوله قيل أو خبر المبتدا أو جوابا للقسم غير الاستعطافى) قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف (قوله بربك هل ضممت اليك ريا) هذا صدر بيت عجزه قبيل الصبح أو قبلت فاها والمشهور ان البيت لمجنون ليلى وانه بربك هل ضممت اليك ليلى وبعده وهل رفت عليك قرون ليلى * رفيف الاقحوانة فى نداها ورفت بالراء المهملة والفاء المفتوحة من الرفيف وهو البريق والاقحوانة بضم الهمزة والحاء المهملة واحدة الاقحوان والاقاحى بتشديد الياء وتخفيفها وردة يشبه بها الانسان والندى المطر والبلل (قوله * بعيشك ياسلمى ارحمى ذا صبابة *) هذا صدر بيت عجزه أباغير ما يرضيك فى السر والجهر * ويقع كاملا فى بعض النسخ (قوله وانى لراج الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الجملة الاعتراضية (قوله جاؤا بعذق الى آخره) تقدم الكلام عليه فى لا (قوله وقول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله) فى الصحاح وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فيريد انك اذا خبرتهم قليتهم فاخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر وخبرت الشئ أخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بلوته والقلى البغض تقول قلاه يقلى قلا وقلاء ويقلاه لغة طئ (قوله وكونى بالمكارم الى آخره) فى القاموس دل المرأة ودلالها والدلاها تدللها على زوجها وقد دلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد المهملة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله ان الذين قتلتم الى آخره) المراد بالليل هنا النفس والمعنى لا تحسبونهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم (قوله انى اذا ما القوم كانوا أنجيه الخ) الانجية جمع نجى على وزن فعيل من النجوى وهى المسارة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذى يجعل فى الدلو والمعنى ان الناس اذا اضطربت آراؤهم كاضطراب الحبال فهو ثابت الرأى لا يتزلزل (قوله والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول تنشر وان الجملة بدل من العظام) فى الشرح قد تقدم مرات ان من شرط البدل صحة حلوله محل المبدل منه والمبدل هنا وهو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل المبدل منه وهو العظام المجرور بالى لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث فى ذلك فى حرف الكاف فى فصل كيف وأقول ومر لنا نحن أيضا فى ذلك كلام وانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله واعلم ان النظر البصرى يعلق فعله كالنظر القلبى) فى الشرح ساق الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله فى الباب الثانى من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصرى الا من جهة الزمخشرى وأقول كونه لم يقف عليه الا من جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى ان غير الزمخشرى ينفيه (قوله النوع التاسع) هكذا وقع فى أكثر النسخ وفى بعضها التاسع بدون ذكر النوع (قوله والجماء فى قولهم جاؤا الجماء الغفير) فى الصحاح وقولهم جاؤا جماء غفيرا ممدود والجماء الغفير أى جاؤا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم أحد وكانت فيهم كثرة والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التى هى فى معناه كقولك جاؤنى جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها فى قولهم أوردها العراك أى أوردها عراكا انتهى (قوله أأكرم من ليلى الى آخره) هذا البيت للصمة وقيل لقيس ابن الملوح وأكرم أفعل تفضيل والهمزة فيه للاستفهام ومعنى نبتغى نطلب وهو بالمثناة التحتية المضمومة فى أوله وبالغين المعجمة المفتوحة قبل آخره فى أكثر النسخ وفى الشرح أظن ان هذا البيت بعد قوله ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها ونبتغى بمعنى نطلب وهو منصوب بعد الفاء فى جواب الاستفهام لكن سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله فى السعة وان كان قليلا (قوله ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليو * م وأسرى من معشر أقيال متعلقا باسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال وأما قوله فيارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال فعلى ان صفة الثانى مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة هنا اتلاف فقد تجعل دليلا عليه) هذا بجميعه يقع فى بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الراء العطاء وبفتحها وقد تكسر القدح الضخم وهراق أصله اراق وأسرى جمع

أسير والمعشر جماعة من الناس والاقتال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمى به لانه يقول ماشاء فينفذ وجمعه أقيال وأقوال والبيت الثاني تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح وأما قول أبي على انه لا يصح تعلق من معشر باسرى فبنى على شيئين أحدهما ان مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند الكلام على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين ونسبه في البسيط الى البصريين ومر أنه خالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني يغتفر فيها مالا يغتفر في الاوائل فكلا الوجهين اللذين يستند اليهما قابل للمنازعة (قوله وهو قوى في القياس لانه سامعربة) يعني والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف ويقع في بعض النسخ معرفة بالفاء بدل الباء وهو خطأ (قوله ومن ذلك الضمير) قال الرضى انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ماهو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب امالان مفسره في الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح) قال الرضى وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل (قوله وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلى نعم وبئس تمسكا بقوله نعم الفتى الى آخره) في الشرح وفي حاشية التسهيل مانصه انما المنع قول جمهور النحويين يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المصنف انتهى والمرى منسوب الى مرة بضم الميم وتشديد الراء والمو قد بضم الميم وكسر القاف (قوله وقال الزمخشري وأبو البقاء في وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن) يريد بالجملة التي بعد كم جملة هي أحسن لكن كلام أبي البقاء ظاهر فيما نقل المصنف عنه ومحتمل للصواب وكلام الزمخشري نص فيما نقل المصنف عنه اما عبارة أبي البقاء فهي وكم منصوب باهلكنا وهم أحسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول أهلكنا ومن تبيين لابهامها أى كثيرا من القرون أهلكنا وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم أحسن في محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب أحسن على الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسماء المتوغلة في الابهام وقد سبق ان الاسماء المتوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقم دليل على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أى كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضى واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة يعني انها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه انتهى وأقول لا نسلم ان ذلك معنى كلام الرضى فان عبارته وقد تدخل من في مميز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا أدرى ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينئذ لا بد لها من تمام تتم به ولا يمكن ذلك فيها الا بتقدير التنوين

﴿النوع العاشر﴾ (قوله ازمعت يأسا الى آخره) الازماع العزم مع تصميم قال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى أجمعته وأجمعت عليه واليأس بمثناة تحتية فهمزة ساكنة القنوط (قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل) القول الذي ذكر المصنف انه ضعيف ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب ومختار ابن مالك والقول الذي ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفراء ووجهه ان وصف الاسم يمنعه عن العمل لانه انما يعمل بمشابهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ماوقع ﴿النوع الحادي عشر﴾ (قوله ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم) يعني حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا لاتساعهم فيهما مالم يتسعوا في غيرهما ﴿النوع الثاني عشر﴾ (قوله ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط) قال العضد في ابحاث التخصيص قياس الشرط أن يكون صدر الجملتين مقدما عليهما لان

الشرطى

الشرطي قسم من الكلام فحقه ان يشعر به من أول الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم شخصه تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والتمني والقسم والنفي وقال الرضي في باب المبتدا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على أصله فلو جوزنا ان يجيء بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ماقبله بالتغير أم مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم أقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والالم يجز تقدمه على ماله الصدر وفي الشرح واما كم الخبرية فتضمن الانشاء التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء (قوله ان من يدخل الكنيسة الى آخره) تقدم الكلام عليه في ان المكسورة (قوله وابعضها ان يتأخر) عطف على لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم لانه مشارك له في عامله وهو ايجابهم ولا يجوز أن يكون مبتدأ وخبر الافضائه الى خلاف المراد (قوله ومشبهه) أي مشبه الفاعل وهو اسم كان الناقصة وأخواتها (قوله كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقدمه) يعني تقديم المفعول وهو عيسى على الفعل يوهم أنه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وهذا المعنى عكس المعنى المراد وسيذكر المصنف في الجهة الثامنة ان ابن الحاجب ذكر في نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين وان الالباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات (قوله وكالمفعول الذي هو أي الموصولة) وجوب تقديم عامل أي الموصولة مذهب الكوفيين على ماذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في الموصول الذي هو أي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولم يهد لهم كم أهلكنا) مر كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في حرف الكاف عند الكلام على كم (قوله وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة) مر ذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب ومر هنالك ان فيه خلافا لكن ذكر المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية ان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نابت عن الفاعل وان قولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات فلا يتجه اعتراض المصنف هنا على الزمخشري (قوله وكم مفعول أهلكنا) هذا على وجهي الصواب وعلى قول الزمخشري وأما كون الجملة مفعول يهد فعلى وجهي الصواب خاصة (قوله وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم) في الشرح تقدم في الباب الرابع عند الخامس من الاشياء التي تحتاج الى الرابط حيث تلا قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيات بينة ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية التعليق ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل هذا كلامه هنالك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى مالم يقل به نحوي فما باله اختار هنا قوله وجزم به على أني أقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغناء بتصريحهم بان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ماله الصدر يعلق انتهى ولقائل أن يقول لا نسلم انه اعتراض على الزمخشري بانه ذهب الى مالم يقل به نحوي وانما هو تنبيه على انه صرح بما لم يصرحوا به مما كان حقه ان يذكروه عند تعداد نظائره (قوله * أظبي كان أمك أم حمار *) هذا عجز بيت صدره * فانك لا تبالي بعد حول * وبعد لقد لحق الاسافل بالاعالي * وماج اللؤم واختلط النجار وعاد العبد مثل أبي قبيس * وسيق مع المعلهجة العشار والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل والعبد بالمهملة المفتوحة والموحدة الساكنة المملوك ويروى بالفاء المكسورة والنون الساكنة وهو الجبل العظيم وأبو قبيس على الرواية الاولى مصغر أبو قابوس تصغير ترخيم في المضاف اليه هو النعمان ابن المنذر ملك العرب وعلى الرواية الثانية جبل مكة والمعلهجة تأنيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين أي أبوه خير من أمه وبرذون هجين أي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهي الناقة التي أتى عليها عشرة أشهر من يوم أرسل عليها الفحل (قوله وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه) أي وعلى ان ظبي مبتدأ وانه اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة يكون اسم كان المذكورة ضميرا راجعا الى ظبي ولقائل ان يقول لا حاجة في المذكورة هنا الى اسم اذا كانت مفسرة لان المحذوف هنا كان وحدها ومفسر المحذوف يجب ان يكون مثله صورة من غير اعتبار زيادة على المحذوف فان قيل قد زاد المفسر على المحذوف في قوله تعالى قل لو أنتم تملكون فان انتم فاعل لفعل محذوف مفسر بتملكون أجيب بان مفسر المحذوف يكون مثله حال

كونه مذكورا والمحذوف فى الآية اذا فرض مذكور الا يكون الا تمام كون (قوله والجمل نكرات) قال الرضى اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير أن لا يشار بها الى خارج فى الوضع فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول فى مررت برجل أبوه زيد انه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هنالك كما فى المواضع المذكورة (قوله وقول بعضهم فى قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا) مر الكلام على ذلك فى الباب الاول فى كل من حرف الكاف وفى الشرح ويجوز أن يكون هذا القائل أراد ان عنه مرفوع المحل بمسؤلا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور فلا يتم رد المصنف عليه انتهى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل (قوله * آليت حب العراق الدهر اطعمه *) هذا صدر بيت عجزه * والحب يأكله فى القرية السوس * وقد مر فى اذا من حرف الهمزة وفى لا من حرف اللام (قوله وقول الفراء وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان انه أيضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها) فى الشرح فيه نظر اما أولا فلانه لا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان يعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى أخرى وهما مختلفتان فى الاحكام وأما ثانيا فالمشهور عن الكوفيين أن المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل فى الآخر فيلزم أن يكون قائم فى قولنا ما زيد الا قائم عاملا فى زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكلة وأقول ليست بمشكلة لان الخبر فى الحقيقة ليس قائم وانما هو العام المقدر الذى استثنى منه قائم (قوله واما قوله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف أخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج) جواب اما هو ان مع معمولها ويجب اقترانه بالفاء وهى ساقطة فى النسخ وفى الشرح وهنا بحث وهو ان المصنف نص فى فصل اذا فى حرف الهمزة على ان التوسع فى الظرف بالتقديم فى مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا خاص بالشعر فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض فى حرف اللام

﴿النوع الثالث عشر﴾

(قوله منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فالاول الفاعل) يريد بالفاعل فاعل غير المصدر ويحذفه حذفه لفظا ومعنى فلا يرد ان فاعل المصدر يجوز حذفه ولا ان نحو ما قام وقعد الا أنت حذف منه فاعل أحد الفعلين لان المحذوف منه محذوف لفظا لا معنى وقول بعضهم ان نحو هذا من باب التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من أنه لو كان هذا من باب التنازع لوجب ان يكون فى أحدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل فيقال مثل ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله والصواب انه مضمر عائدا ما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد فى يوصيكم الله فى أولادكم) قال ابن أم قاسم فى شرح التسهيل هذا مذهب البصريين ويمكن حمل كلام ابن مالك عليه فى التسهيل وكلامه فى شرحه محتمل له وقد صرح به فى غيره من كتبه انتهى فان قيل اذا عاد الضمير فى الآية على البنات يقع الاخبار عنهن بكونهن نساء خلصا وهو غير مفيد أجيب بان المعنى كما ذكر صاحب الكشاف فان كانت البنات أو المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل يعنى بنات ليس معهن ابن واذا كان معنى النساء ذلك أفاد الاخبار به عن البنات وفى الكشاف فان قلت هل يصح ان يكون الضمير فى ان كن وكانت مبهمين ويكون نساء وواحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا أبعد ذلك انتهى (قوله واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل) أى الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بانه لا يطرد فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجرى مجراه (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك فى غير ليس ولا يكون تقول قاموا خلا زيدا أى جانب هو أى قيامهم زيدا) يريد بالفعل الفعل السابق على افعال الاستثناء وقيد بغير ليس ولا يكون وان كان غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنالك مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس

هو

هو أى قيامهم قيام زيد أجيب بانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط (قوله لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم)
جعل المصنف القلة مع الاستطالة وجعلها ابن مالك مع عدمها القول أبى بكر الصديق رضى الله عنه والله يارسول الله انا كنت
أظلم قال وأما ان كان فى المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدمة (قوله حنت نوار ولات هنا حنت) هذا صدر
بيت عجزه وبدا الذى كانت نوار أجنت ونوار بفتح النون وتخفيف الواو اسم امرأة ﴿النوع الرابع عشر﴾ (قوله وذلك
بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن
اللفظ الذى هو غلط لان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل
شئ ذكر نسيانا ﴿النوع الخامس عشر﴾ (قوله والثانى الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد) علل ابن مالك ذلك بان
المضاف الى الجملة انما هو مضاف فى التقدير الى مصدر من معناها وكما لا يعود فى المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف
لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد نادرا (قوله وتسخن الى آخره) تسخن بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة
من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله
مضت سنة الى آخره) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة واحد (قوله هذا وجدكم الصغار بعينه) هذا صدر بيت عجزه
لا أم لى ان كان ذاك ولا أب وقبله واذا تكون كريهة ادعى لها * واذا يحاس الحيس يدعى جندب والجد بفتح الجيم
الحظ والصغار بفتح الصاد المهملة وبالغين المعجمة الذل والكريهة هنا الشدة فى الحرب وفى القاموس الحيس الخلط وتمر
يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق وقد حاسه يحيسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة
وحكى فتح داله اسم رجل ﴿الجهة السابعة﴾ (قوله ولكن مجئ قوله يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى
بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك) فى الشرح سبقه الى هذا صاحب الانتصاف فانه قال تكرر فى القرآن يخرج الحى من الميت
ويخرج الميت من الحى فى سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعها عن نظيرها والوجه ان قياس الآية ان تكون
الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك
وتمثيله واستحضاره كقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة وكقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشى والاشراق
والطير محشورة واخراج الحى من الميت أعم فى القدرة فكانت العناية به ولذلك جاء مقدما فى القرآن وحسن عطف المضارع
على الاسم لانه بمعناه انتهى لكن فى كلام الزمخشرى ما يدفع هذا الانتقاد فانه قال ان يخرج الحى من الميت موقعه موقع
الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين هو نفس اخراج الحى من الميت
لان النامى فى حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيى الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان يخرج الحى فى موقع البيان لفالق
الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحى عليه فى هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعله معطوفا
على فالق الحب ففى تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفى هذه الآية وجد ما يرجح العطف على غيره فعمل
فى كل بمقتضاه انتهى ما فى الشرح واقول يرجع حينئذ كلام صاحب الانتصاف والمصنف مع الزمخشرى الى كون
يخرج الحى من الميت فى موقع البيان لفالق الحب والنوى حتى يترجح عطف مخرج على فالق وفى حاشية التفتازانى شاع فى
الكلام يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وحسن التقابل كما فى يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل وجاز
عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع لانه فى معناه اذ سوق الآية على كون الصفات بلفظ اسم الفاعل وانما عدل فى اخراج
الحى الى المضارع استحضارا له لكونه أول فى الوجود واعظم فى القدرة لكن لا يخفى ان قوله يخرج الحى من الميت فى موضع
البيان لفالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف ومخرج الميت من الحى لا يصلح بيانا فلا يحسن عطفه عليه فلذا جعله عطفا على
فالق الحب (قوله الثانى قول مكى وغيره فى قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا أن جملة يضل صفة لمثلا
أو مستأنفة والصواب الثانى لقوله تعالى فى سورة المدثر ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء) فى الشرح جوز
الجماعة الامرين فى الآية الاولى لاستقامتها وأما الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير اليه وليس تعيينه هنا
بمقتض لتعيينه فى محل آخر وجد فيه ما يجوز غيره وأقول القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر نظم منه وكان له فى موضع محمل
واحد وفى آخر ذلك المحمل وغيره حمل فى الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثمة ترى المهرة من شارحى المختصرات التى لها

مطولات لايعدلون عن حلها بماني مطولاتهم اوان احتملت غير مافي تلك المطولات احتمالا ظاهرا (قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ) هذا صدر بيت عجزه انما الشيخ من يدب دبيبا وفي القاموس الشيخ من استبانت فيه السن أو من خمسين أو احدى وخمسين الى آخر عشر او الى الثمانين والدبيب المشي على هينة (قوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها) هذا صدر بيت عجزه فبالغ بلطف في التحيل والمكر (قوله وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن) استعمال هب بمعنى ظن مذهب الكوفيين ومختار ابن مالك (قوله ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن) قال الحريري في درة الغواص ويقولون هب اني فعلت وهب انه فعل والصواب الحاق الضمير المتصل به فيقال هبني فعلت وهبه فعل (قوله وذهل عن قول القائل هب ان أبانا كان حمارا) سبب هذا القول ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حكم في زوج وأم وأخوين لام وأخوين لام وأب بالنصف للزوج والسدس للام والثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوين للام والاب شيأ فقالا له يا أمير المومنين هب ان أبانا كان حمارا فاشركنا بقرابة أمنا في الثلث فاشركهم فيه (قوله والسادس قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان ومابينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يومنون) في الشرح هذا من نمط ما تقدم فيقال في وجه الردوجد في آية البقرة ما يصلح ان يكون لا يومنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه وأقول قد ذكرنا الجواب على النمط المتقدم فلا نطول باعادته وفي الشرح ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني بقوله والرابع والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمله وأقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) في الشرح هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها وأقول لا معارضة فان الكلام انما هو في خصوصية الجواب الذي مسنده خاص لا في كل جواب (قوله التاسع قول أبي البقاء في أفمن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال أي على قصد تقوى أو مفعول اسس وهذا الوجه الذي أخره هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد أسس على التقوى) في الشرح لم يظهر لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في أسس كما كان حالا من بنيانه في تلك الآية وأقول تعين الوجه الاخير هنا عند المصنف لتعينه فيما قبلها وهو لمسجد أسس على التقوى وانما تعين فيه لانتفاء الوجه الاول منه لان النصب على الحالية من فاعل أسس ولا فاعل في لمسجد أسس لا مذكور ولا مقدر وانما قلنا من فاعل أسس لان أبا البقاء قال على تقوى يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في أسس أي على قصد التقوى والتقدير قاصدا ببنائه التقوى ويجوز أن يكون مفعولا لاسس والمسجد المؤسس على التقوى قيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيده ما في صحيح مسلم انه تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى فقال رجل منهم هو مسجد قبا وقال آخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدي هذا ﴿الجهة الثامنة﴾ (قوله ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها جواب عن قوله والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له (قوله كما في نفي الاثم عن المتأخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه آخذ بالعزيمة) في الشرح وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام حينئذ ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين (قوله وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد) هذا جواب عن قوله ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة (قوله انه دليل على جواز استثناء الاكثر) هكذا وجد في أكثر النسخ ومعناه أكثر من المستثنى منه أو أكثر من الباقي بعد الاستثناء وفي بعضها الا كثر من الاقل وهو وليس بصواب (قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان) في الشرح اختياره لكون

الاستثناء

الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر فى ذلك ان آية سبحان بدون استثناء لانه أريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وأقول هذا من نمط ما تقدم وقد علمت جوابه والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل لكنه فصيح شائع وفى الشرح ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هى موضوعة لان يحمل الكلام على شئ وفى ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجهة المقودة لان يحمل الكلام على شئ ويشهد استعمال فى مكان آخر بخلافه وأقول الدافع عنده لدعوى الجماعة انما هو فى الموضع الذى استدلوا به وذلك ان دليل كون المراد بالعباد فى الآية التى استدلوا بها المخلصين لا عموم المملوكين هو اضافته تعالى العباد اليه اضافة تشريف لهم أو ان ابليس لما استثنى العباد المخلصين حيث قال لأزينن لهم فى الارض ولأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين كانت هذه الصفة ملحوظة فى جوابه تعالى له بقوله ان عبادى ليس لك عليهم سلطان ثم استدلال المصنف على كون الاستثناء فى هذه الآية منقطعا بسقوطه فى آية سبحان ليس من هذه الجهة بل من الجهة التى قبلها والمصنف لم يذكره هنا الا انه من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعا لسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء (قوله المثال السابع قول الزمخشرى فى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ويرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم) بل يقع فى بعض النسخ السابع من غير ذكر المثال وفى بعضها بذكره وقد أجاب الرضى عن هذا التناقض فقال ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان أكثر القراء على النصب فى قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من أحد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد فاعترضه المصنف يعنى ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان التناقض ان الاستثناء من أسر يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت منكم أحد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقا فى الظاهر الا انه فى المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد أسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسرى بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من أسر أو من ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تبختر أى امش مشيا لا تبختر فيه اهـ (قوله وبعد فقول الزمخشرى فى الآية خلاف الظاهر) فى الشرح التقدير وأقول بعد ما مضى تنبه فقول الزمخشرى فى الآية خلاف الظاهر وقدم مثل هذا فى حرف الفاء حيث قال وبعد فعندى ان ابن الشجرى لم يتامل كلام الفارسى (قوله وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك) هذا جواب عن سبب حمل الزمخشرى وغيره الآية على ما حملوها عليه والاشارة بذلك الى الوجه المرجوح والمراد بحو زيدا ضربته رجحان الرفع على النصب وفاعل لم يرض ضمير سيبويه والمعنى ان نصب كل شئ عند سيبويه فى الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب فى الآية مرجوحا وانما هو راجح لان فى الرفع فيها خوف الباس المفسر بالصفة وهو من مرجحات النصب ولا كذلك الرفع فى زيدا ضربته أجيب بان سيبويه لم ير خوف الباس المفسر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا للنصب على الرفع كما رآه بعض المتأخرين قال الرضى اذا أردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك أحدا منهم الا بشراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين وأما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريت خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به أى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول أعم لان قولك كل واحد من مماليكى أعم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات والمبتدأ على الثانى لا يقع الا على من اشتريته أنت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو باقل منها أو باكثر

وربما يكون أيضا الملك منهم جماعة بالهبة ولوراثة وغير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن أولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والآية الشريفة أعنى قوله تعالى كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيها المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كل أو رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الآية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول أعم منه مع التقدير الثانى كما فى مثالنا انتهى فان قيل ليس المعنيان واحدا لان المحكوم عليه وهو كل شئ فى الآية اذا كان خلقناه صفة له مختص بالمخلوق المنسوب اليه تعالى لوجود هذه النسبة فى صفته واذا لم يكن صفة له غير مختص بالمخلوق لقطع النظر عن هذه النسبة فيه والاول اخص من الثانى بحسب المفهوم ومساوله بحسب الصدق عند اهل السنة واخص منه بحسب المفهوم وبحسب الصدق ايضا عند المعتزلة أجيب بان خلقناه اذا لم يكن صفة كان خبرا والخبر صفة فى المعنى ولو سلم فالعبرة انما هى بالمساواة فى الصدق وبمذهب اهل السنة وفى شرح اللب ان رفع كل شئ يحتمل ان يكون خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الآية وهو عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان او شرا وهو قول أهل السنة ويحتمل أن يكون صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر فى جميع المخلوقات ويوهم وجود شئ ليس بقدر لانه ليس مخلوقا له بخلاف ما لو نصب كل فان فى نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة الشئ لانه اذا انصب كل شئ لزم ان يكون خلقناه مفسر الناصبه واذا كان مفسرا لا يكون صفة وحينئذ يفيد المعنى المقصود اذ التقدير حينئذ خلقنا كل شئ بقدر اه وأقول يرد عليه أولا ان المقصود ليس عمومية خلق الاشياء مطلقا بل خلق الاشياء المخلوقة كما ذكره الرضى سواء كانت تلك الاشياء المخلوقة خيرا أو شرا وثانيا ان خلقنا اذا كان صفة مخصصة وبقدر خبرا أفاد الكلام عمومية القدر فى جميع المخلوقات فلا يصح قوله وهذا لا يفيد عمومية القدر فى جميع المخلوقات ويجاب عن الاول بان مراده بالاشياء الاشياء المخلوقة وبعموميتها عموميتها بالنسبة الى الخير والشر لا الى ما يقع عليه اسم الشئ من الممكنات وعن الثانى بان خلقنا اذا كان صفة أفاد الكلام عمومية القدر فى جميع مخلوقاته تعالى لان فعل الخلق فى الصفة مسند اليه لا عمومية القدر فى جميع المخلوقات بدون النسبة اليه تعالى (قوله ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة) قال بدر الدين بن مالك وجعل ابن خروف من هذا القبيل يعنى قبيل المستثنى المنقطع الآتى جملة الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على ان يكون من مبتدأ ويعذبه الله الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبى عمرو الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء فى الرفع والنصب من فأسر بأهلك وهو أولى من ان يستثنى المنصوب من أهلك والمرفوع من أحد اه ❊الجهة التاسعة❊ (قوله زيد أحصى ذهنا) الذهن بكسر المعجمة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وشدتها هى الذكاء وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها هى الفطنة (قوله وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال) وذلك ان فاعل الاول فى المعنى المال لا زيد وفاعل الثانى فى المعنى مال زيد لا مطلق المال (قوله الثالث رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا فان رأى فى الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفى الثانى بصرية وطالعا حال) فان قيل لم لا يكون رأى فى الاول بصرية وفقيها حالا أجيب بأن الغالب فى الحال أن تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك (قوله واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) فى الشرح مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا يتصور للفعل الواحد مفاعيل متعددة أكثر من ثلاثة وليس أحدها تابعا لما تقدمه كما تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا وأقول لا امتناع فى ذلك اذا كانت تلك المفاعيل فى الاصل اخبارا وقيل بجواز تعدد الخبر ثم فى الشرح وفى عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يتأتى اما أولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر وأقول ليس الاخبار بمفعول ثان تكرر عن مجموع

الظرف

الظرف ولا يبصرون وانما هو اخبار عن كل واحد منهما وتكرر كل منهما باعتبار كونه مفعولا ثانيا الا باعتبار ذاته (قوله الرابع
اغترفت غرفة) فى الصحاح وغرفت الماء بيدى غرفا واغترفت منه والغرفة المرة الواحدة والغرفة بالضم اسم للمفعول منه
لانك مالم تغرفه لا تسميه غرفة والجمع غراف مثل نطفة ونطاف ﴿الجهة العاشرة﴾ (قوله وقول بعض المصريين) فى الشرح
وجد فى بعض حواشى هذا الكتاب المعلقة عن الشيخ أبى العباس تلميذ المصنف ان المراد بهذا الرجل المصرى ابن الاكفانى
الحكيم المشهور (قوله واذ ما مثلهم بشر) هذا آخر بيت أوله * فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش وقد تقدم
الكلام عليه فى اذ (قوله لا نسب اليوم ولا خلة) هذا صدر بيت عجزه * اتسع الخرق على الراقع * (قوله الا رجلا جزاه الله خيرا)
هذا صدر بيت عجزه * يدل على محصلة تبيت * وقد تقدم الكلام عليه فى ألا بفتح الهمزة والتخفيف (قوله وهو أولى من تقدير
فعل غير مذكور) يعنى ان نصب رجلا فى هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه
بمحذوف من غير مفسر بمذكور وقد قال المصنف فى ألا بفتح الهمزة والتخفيف ان اضمار الخليل أولى من اضمار غيره لانه
لم يرد ان يدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وهذا هو الثالث من الامور التى ذكر المصنف انها يجاب بها عن أولوية
الاشتغال (قوله ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد) تقدم الكلام على ذلك فى حرف ألا (قوله اعتاد
قلبك الخ) الطلل ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف وبالمد المنزل الذى لا أنيس به
وأذاع أفشى والمعصرات السحائب اذا شارفت أن تعصرها الرياح فتمطر والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين الرطب
والنبت الناعم (قوله ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع أكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل)
فى الشرح هذا مشكل لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل
لعدم الصدق أيضا وقد صرح بان الاخبار يصح ولا بد له من مصحح فأى شئ فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية
وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهى لا معنى لها فى الابدال (قوله فترجح عنده الحمل عليه) أى حمل ما أحسن
زيدا على حذف الخبر (قوله لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل)
فاذا قيل نعم الرجل زيد أو نعم رجلا زيد كان فيه اطناب بابهام الفاعل أولا وتفسيره ثانيا وفيه من المحاسن ايراد الكلام فى
معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا وابهام الجمع بين
المتنافيين وهما الايجاز والاطناب (قوله واما قولهم نعم الرجل) هذا مقول قول سيبويه (قوله فسوّى بين تأخير المخصوص
وتقديمه) حيث جعل المخصوص فى كل منهما مبتدا خبره الجملة (قوله ويرد عليهم انه قال أيضا واذا قال عبد الله فكأنه قيل له
ماشأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص) يعنى انه يرد على أكثر النحويين ان سيبويه كما قال هذه العبارة التى
ظاهرها ان الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص) متأخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف
مبتدؤها وبقى خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها ان الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر
وهذا ما قال به أحد (قوله وانما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدّمت أو أخرت)
هذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره فماذا أراد به (قوله ويرده ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سدّ شئ
مسده) وذلك وارد على الاخفش فى ما أحسن زيدا لان الخبر عنده محذوف بناء على ان ما موصولة أو موصوفة وما بعدها
صفة أو صلة (قوله انه يجوز أن يكون تقديره هو فى آذانهم وقر فحذف المبتدا أو فى آذانهم منه) هكذا يقع فى بعض النسخ
وفى بعضها بدل أو فى آذانهم لا فى آذانهم والصواب الاول (قوله حديثنا فى القرآن) يعنى كلامنا فى شأن القرآن (قوله
وانما أراد أبو بكر انه حكى لنا اللفظ الذى يفتتح به قوله) يعنى ان أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما
أراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذى يفتتح به قوله ﴿خاتمة﴾ (قوله واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه
القول اليه) فى الشرح كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون لكن
يصد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها فى الشرط وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضى اعطاءها
حكم الشرط من كل وجه (قوله أو لفظا يفيد معنى فيها) هذا عطف على قوله الجملة باسرها (قوله ولكن يشترط أن لا يكون فى
حذفه ضرر معنوى) فى الشرح يعنى فان كان فى حذفه ضرر معنوى اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا فى معنى الاستثناء

مما تقدم (قوله وسيأتى شرحه) يعنى فى السابع والثامن من شروط الحذف (قوله ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو رأيت رجلا أبيض) اذ لو حذف وقيل أبيض لم يدر أهو من أنواع الحيوان أم من أنواع النبات أم من أنواع الجماد وفى الشرح فان قلت كيف قال ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليل وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوى قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون فى حذفه ضرر معنوى فى حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوى (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتبا) فى الشرح فيه نظر لان الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهو كاتبا على خصوصية الرجل وانما تدل على أعم منه وهو انسان وأقول لو حذف الموصوف هنا لكان مايدل على خصوصيته وهو ان الغالب ان لا يوصف بذلك الصبيان وانه لو كان الموصوف به امرأة لقيل كاتبة (قوله وكان مردودا) أى ولاشتراط الدليل فيما تقدم كان مردودا فكان مع معمولها معطوف على امتنع حذف الموصوف ولذلك قال فى قوله وقال الجمهور لا يجوز لاتدن من الاسد يأكلك (قوله وقول جماعة) المعطوف هنا وفى قوله وقول الا كثرين ان الخبر بعد لولا معطوف على قول أبى الفتح (قوله وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا أحد أغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع) يعنى من التميميين وغيرهم قال الرضى قال الاندلسى والحق ان بنى تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كأهل الحجاز فى ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ويجب عند بنى تميم اه وفى الشرح كلام المصنف هنا مناف لما يأتى له وذلك ان قوله اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتى ولك أن تجيب عن الجمهور الى آخره يقتضى ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربى من حيث اثبات الخبر الخاص فى باب لولا وعند تميم فى باب لا وانه اذا أريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ فى الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول فى مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولولا ذهاب رجل وأقول لا تنافى بين كلاميه من الوجه الذى قاله فان مراده من الاجماع ليس اجماع النحاة بل اجماع التميميين وغيرهم على ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولا وهو قول بعض النحاة أو على انه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ولك ان تجيب عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع فى باب لولا وعند تميم فى باب لا) يريد بالجمهور الا كثرين القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والجماعة القائلين بان بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة ويريد بالخبر خبر المبتدا بعد لولا وخبر لا التبرئة وبكونه مجهولا ان لا يدل عليه دليل وبالمحذوف المذكور الحذف من غير دليل (قوله وذلك كقولهم فى قوله تعالى لأقسم بيوم القيامة) هذه القراءة بلام مفتوحة فهمزة مضمومة فقاف ساكنة ورسمها بالف زائدة بين اللام والهمزة كما ان رسم لاذبحنه ولاوضعوا بالف زائدة بين اللام والهمزة (قوله لان أم المنقطعة لا تعطف الا الجمل) فى الشرح لو قال لا يقع بعدها الا الجمل لكان أحسن فان كثيرا من النحاة لا يرى أم المنقطعة عاطفة (قوله ورده الفارسى بان المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالاسماء) فى الشرح يمكن ان يجاب عنه بان شبه لكن المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى اما الاول فلبنائها على الفتح كالماضى وأما الثانى فلانها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوى موجود فى لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم يبال بفقد الشبه اللفظى وأقول ماذكره المصنف من عدم اعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظى (قوله ان يكون طبق المحذوف) يعنى فى المعنى سواء كان طبقه فى اللفظ نحو زيدا ضربته أولا نحو زيدا مررت به (قوله والآخر بمعنى الايلام المعروف) هذا ليس معناه الموضوع له وانما هو معناه المقصود منه قال الشيخ عبد العزيز فى شرح البزدوى فى أصول الحنفية الضرب اسم الفعل بصورة معقولة أى معلومة وهو استعمال آلة التاديب فى محل صالح للتأديب ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام (قوله وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا فى لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى عنه) هكذا وقع فى بعض النسخ لفظ عنه بعد متمنى وسقط فى بعضها والاول رأيناه بخط المصنف وفى الشرح حكاية الاجماع على من منع ذلك فى ليت ولعل وكأن أمر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف فى المسئلة مشهور مذكور فى التسهيل

وغيره

وغيره (قوله قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض) في الشرح هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة في رقة القلب وأقول لا يخفى ان مراد المصنف من حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة انما هو حمله عليها بمعناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة الخير والاحسان وقد ذكر غير واحد من الاصوليين في الرد على من استدل بالآية على استعمال المشترك في أكثر من معنى نحو ما ذكره المصنف قال صدر الشريعة في كتابه المسمى بالتوضيح في أصول الحنفية ان سياق الآية لايجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلابد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لانه لو قيل ان الله يرحم النبي والملائكة يستغفرون له يا أيها الذين آمنوا ادعوا له لكان هذا الكلام في غاية الركاكة فعلم انه لابد من اتحاد معنى الصلاة سواء كان معنى حقيقيا أو معنى مجازيا أما الحقيقي فهو الدعاء فالمراد والله أعلم ان الله يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة فالذي قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد أراد هذا الا ان الصلاة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبهم ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة ليس المراد ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه أراد بالمحبة لازمها واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا وأما المجازي فكارادة الخير له ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك بحسب الوضع ولما بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المسند اليه يفهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف بحسب الموصوف لا أن معناه مختلف وضعا انتهى وفي الكشاف عند قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة والصلاة الحنو والتعطف فوضعت موضع الرأفة وجمع بينها وبين الرحمة لقوله تعالى رأفة ورحمة رؤف رحيم قال التفتازاني والصلاة لما انها في الاصل تحريك الصلوين ناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف ثم الرأفة المناسبة لذلك والعطف الرحمة عليها بمنزلة ان يقال رأفة ورحمة والله رؤف رحيم وما يقال ان الصلاة من الله رحمة فهو أخذ بالحاصل وبان الرحمة أيضا تنبي عن الرأفة والانعطاف ومنه الرحم (قوله الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا) الفرق بين هذا وبين ما قال المصنف انه الصواب عنده ان المعنى الواحد في ذلك لا يختلف في نفسه بل هو موجود مع كل مسند اليه حقيقة على ما يليق به وفي هذا يختلف في نفسه باختلاف المسند اليه لان معنى الرحمة مخالف في نفسه لمعنى الثناء والحاصل ان الاختلاف على ما اختاره المصنف في أفراد معنى الفعل وعلى ما قال انه غير معروف في العربية في نفس معنى الفعل وفي الشرح بل ذلك معروف يقال أرض الرجل وأرض الجذع والاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل معنى أوعدا وزكم ومعناه عند اسناده الى الجذع معنى أكلته الارضة وهي دويبة تأكل الخشب ومنه كثأ بمثلثة وهمزة ان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان أسندته الى النبت كان معناه طلع أو غلظ وطال والتف وان أسندته الى القدر كان معناه أزبدت وغلت ومنه قوء ان أسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان أسندته الى الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيأ كثيرا انتهى وأقول قد عرفت ان مراد المصنف بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا يرد عليه هذه الافعال لانها مشتركة على ان الذي في الصحاح قأت الماشية وقوء الرجل وهما فعلان مختلفان بالبنية (قوله وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر) هذا مختار ابن الحاجب في أصوله وهو انه يجب صحة حلول كل من المترادفين محل الآخر مطلقا ومختار البيضاوي ان كانا من لغة واحدة ومختار الامام انه غير واجب (قوله نخال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر) في الصحاح المدرة واحدة المدر والعرب تسمي القرية مدرة يقال أهل المدر والوبر انتهى ويقع في بعض نسخ المغني بدل المدر المدن بضم الميم وسكون الدال بعدها نون والاول هو الموجود بخط المصنف (قوله وبهذا أجاب الزمخشري عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقي الماشية) في الكشاف فان قلت كيف ساغ لنبي الله الذي هو شعيب عليه السلام ان يرضى لابنتيه بسقي الماشية قلت الامر في نفسه

لبس بمحظور فالدين لا يأباه وأما المروءة فالناس مختلفون فى ذلك والعادات متباينة فيه وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدو فيه غير مذهب أهل الحضر خصوصا اذا كانت الحالة حالة ضرورة (قوله وقد مضى الرد على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء) مضى ذلك فى النوع الثالث عشر من الجهة السادسة (قوله فان أراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود) يعنى بان الفاعل لا يحذف وان أراد تفسير المعنى وان فى بئس ضمير المثل مستترا فاين تفسيره يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب (قوله وهذا لازم للزمخشرى فانه قال فى تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف) الاشارة بهذا الى ما كنى عنه المصنف بقوله فاين تفسيره وهو خلو فاعل بئس اذا كان ضميرا من مفسر وفى الشرح مجرد نص سيبويه على ذلك لا ينتهض ردا على الزمخشرى فله ان يقول الحذف لا ينافى التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه فى باب العدد قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال الله تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع فى نعم ففى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة وادعاء شذوذه ممنوع وأقول ان أراد ان الحذف لا ينافى التمييز فى الجملة فسلم ولا يضرنا لان الكلام فى منافاته فى محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد انه لا ينافيه فى باب نعم فممنوع وما ورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو كثير سائغ ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء أو مضاف أى مثل الذين كذبوا) مضاف عطف على المخصوص أى أو حذف مضاف للذين كذبوا هو المخصوص فالذين كذبوا فى محل جر صفة للقوم على الاول ومضاف اليه للمضاف المحذوف على الثانى (قوله الثالث أن لا يكون مؤكدا) هو بفتح الكاف المشددة واسم يكون عائد على ما يحذف (قوله ولبدر الدين ابن مالك مع والده فى المسئلة بحث آجادفيه) قال بدر الدين رحمه الله فى شرح الالفية والذى ذكره الشيخ يعنى والده فى هذا الكتاب يعنى الالفية وفى غيره ان المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز فان أراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلاشك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان فى دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا وميرا وحذفا واجبا فى مواضع يأتى ذكرها نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا مالسهو عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى وقال ابن عقيل فى دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد لان المصدر فيها ناب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد ويدل أيضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد لا خلاف فى انه لا يعمل واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل بدلا انتهى (قوله ايها المائح دلوى دونكا) هذا بعض بيت من بحر الرجز وهو يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا ويقع فى بعض النسخ المصراع الاول تاما وفى الصحاح المائح الذى ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفى الحديث نزلنا سنة ماحة وقد ماح يميح ثم أنشد البيت (قوله فقالوا انما أراد تفسير المعنى لا الاعراب) انما قالوا الان ظاهر كلام سيبويه انه تفسير اعراب ولذلك نسب ابن مالك لسيبويه جواز اعمال اسم الفعل مضمرا (قوله ويجوز فى دلوى ان يكون مبتدا ودونك خبره) قال الرضى ولا يتقدم عند البصريين منصوبات أسماء الافعال عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما التضمنهما معنى الفعل وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله يا أيها المائح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى أى دلوى قدامك فخذها (قوله فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل

الا

الا فى مواضع قويت فيها الدلالة من تلك المواضع) الجر بان مقدرة بعد كم الاستفهامية فى نحو بكم درهم اشتريت ومنها حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم فى نحو قل له يفعل ومنها حذف ان الناصبة فى مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها غيرها (قوله ولا كافة لامن قولهم افعل هذا امالا) فى الشرح نص المصنف فى حرف الميم فى ما الزائدة غير الكافة ان ما فى هذا المثال عوض وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض وأقول لا مخالفة بين قوله هناك ان ما عوض فى نحو قولهم افعل هذا امالا واصله ان كنت لا تفعل و بين ما اقتضاه كلامه هنا ان لا فيه عوض لاختلاف المعوض عنه فان ما عوض عما وقعت فى موقعه وهو كنت ولا عوض عن منفيها وهو تفعل (قوله فاما قوله تعالى واقام الصلاة فمما يجب الوقوف عنده) فى الشرح يعنى فلا يجوز ان يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه قال الزمخشرى فى تفسير سورة النور التاء فى اقامة عوض من العين الساقطة للاعلال والأصل اقوام فلما أضيفت أقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه * واخلفوك عدا الامر الذى وعدوا * وقال بعض الفضلاء من شراح شافية ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض فى اجازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض فى مصدر افعل تقول أريته اراء قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشائع أولى كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة وأيضا نص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف اليه سادا مسد التاء وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم أريته اراء كما ذكرنا يقوى الاصح قلت فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التاء لا تحذف من اقامة وان اقام الصلاة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه متعقبا على ان الحكم بان التاء فى عدة واقامة واستقامة للتعويض فلا يحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة أهل الصرف انتهى ما فى الشرح وأقول المصنف ذكر ذلك على سبيل الاستطراد دون الاصالة كما هو عادته يذكر أشياء ليست مما ترجم له وانما هى مناسبة له (قوله ومن هنا قال ابن مالك) عطف من هنا على لم يحذف والاشارة فيه للمشار اليه فى الاول وهو ان ما يحذف لا يكون عوضا عن شئ (قوله المفعول الثانى من نحو ضربنى وضربته زيد) أى الثانى فى مجموع هذا الكلام ويقع فى بعض النسخ مفعول الثانى من نحو ضربنى وضربته زيد والمآل واحد (قوله ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل زيد ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك) يعنى منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما لان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا (قوله وكذلك منعوا رفع رأسها فى أكلت السمكة حتى رأسها الا ان يذكر الخبر) يقع فى بعض النسخ ولذلك باللام فى أوله والاشارة عليه لاجتماع الامرين وفى بعضها وكذلك بكاف التشبيه والاشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول فى زيد ضربته والحاصل ان البصريين منعوا رفع رأسها فى هذا المثال اذا لم يذكر له خبر لان فى رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر فى زيد قام) أراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم الخبر فى نحو ذلك وبالالباس الباس الفاعل بالمبتدا (قوله بما كان اياهم عطية عودا) هذا عجز بيت صدره * قنافذ هداجون حول بيوتهم * وهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدج الظليم اذا مشى فى ارتعاش (قوله وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا فى نحو زيدا ضرب عمرا مع امتناع تقديم نفس الخبر (قوله وقد بينا ان امتناع تقديم الخبر فى ذلك لمعنى مفقود فى تقديم معموله) ذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى والباس المبتدا بالفاعل (قوله تنبيه ربما خولف مقتضى هذين الشرطين) يعنى السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى (قوله وخالد تحمد ساداتنا) هذا صدر بيت عجزه * بالحق لا تحمد بالباطل * (قوله كله لم أصنع) هذا آخر بيت وهو * قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله لم أصنع وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الكاف فى كل (قوله بعكاظ الخ) عكاظ بعين مهملة مضمومة فى أوله وظاء معجمة فى آخره قال صاحب الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون فيها فى كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون

ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك وقال صاحب القاموس هي سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشى يحتمل ان يكون بضم المثناة التحتية فسكون العين المهملة فكسر الشين المعجمة من العشى بالقصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بفتح المثناة التحتية فسكون الغين المعجمة ففتح الشين المعجمة من غشيه غشيانا (قوله وليس فيه اعمال ضعيف دون قوي) لان كلا من العاملين في البيت قوي لانه عامل لفظي (قوله عممتهم الخ) تقدم الكلام عليه في حتى (قوله فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ) يريد بالنوع الاول ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور ففيه تهيئة حتى للعمل مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوي وهو حتى وفي الشرح وشك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وأيضا فهو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هنالك وقد روي بالاوجه الثلاثة قولهم عممتهم بالندى البيت وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروي ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة ﴿بيان انه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه﴾ (قوله من يسمع يخل أي تكن منه خيلة) في الصحاح وخلت بالشئ خيلا وخيلة وخيلولة أي ظننته وفي المثل من يسمع يخل وهو من باب ظننت وأخواتها التي تدخل على المبتدا والخبر وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو أسد تقول بالفتح على القياس (قوله فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام) في عبارته قلب والاصل فيجاء بفعل كون عام مسندا الى مصدر ذلك الفعل فادخل الباء على ما حقه أن يدخل عليه الى وأدخل الى على ما حقه أن يدخل عليه الباء وفي الشرح في هذا الكلام قلب والصواب أن يقال فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام وأقول لا يخفى ان ما ذكرناه في تقرير القلب أولى من تقريره وان تعبيره بالصواب ليس بصواب الا على مجرد القلب في الكلام أو على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب (قوله ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية) قال التفتازاني في مطوله واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول منه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أي يصدر منهم السقي ومنهما الذود وأما ان المسقي والمذود ابل أو غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم ويذودون غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهو أقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما انتهى وقال السيد في حاشيته وتحقيق الكلام ان الشيخين اعتبرا أن المفعول هو الابل والغنم مثلا وأحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حال واحدة مع تعذر تقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول لادى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم فكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا واصح معنى انتهى (قوله وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا) في الشرح فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه نحو وكلا وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلا وأقول قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول أمر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم (قوله * وما شئ حميت بمستباح *) هذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * وقد تقدم في الاشياء التي تحتاج الى رابط ﴿بيان مكان المقدر﴾ (قوله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته مقدما

مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك) فى الشرح بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه مؤخرا ليفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضى لذلك وقد واخذوهم هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب عند تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك فلا وجه لاعتراضه عليهم وأقول ان كلامهم يقتضى جواز تقديره مؤخرا عند عدم ما يقتضى تأخيره وعنده هو يجب تقديره مقدما قال التفتازانى فى مطوله وأما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو أبلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد (قوله وكما قدمنا فى نحو فى الدار زيد) قدم ذلك فى آخر الباب الثالث (قوله واذا قلت كان خافك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية) فى الشرح ولقائل ان يقول الالباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تأخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها او يحتمل ان يكون مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالفعلية المتقدمة عليه وهى يقوم وليس ثمة ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع فى الالباس بعد دخول الناسخ أيضا على ان ابن عصفور صحح منع التقديم فى نحو كان زيد يقوم قال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها فى كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك وأقول احتمال كون اسم كان هنا ضمير شأن احتمال بعيد لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر المصنف فى الباب الرابع فى المواضع التى يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظا ورتبة انه لا ينبغى الحمل على ضمير الشان اذا أمكن غيره (قوله لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى) أى تقول باسم اللات وباسم العزى كذا فى الكشاف (قوله وأجاب بانها أول سورة نزلت فكان تقديم الامر فيها بالقراءة أهم) قال السيد فى حاشية المطول يعنى أهم من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه (قوله وأجاب السكاكى بتقديرها متعلقة باقرأ الثانى) فى المطول ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروئه كما يقال فلان يعطى أى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا فى المفتاح وهو مبنى على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثانى تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثانى كلاهما منزلان منزلة اللازم أى افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كليهما أى اقرأ القرآن والباء للاستعانة أو الملابسة اى مستعينا باسم ربك أو متبركا ومبتدئا ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى ويكون متعلق الاول قوله باسم الله انتهى (قوله واعترضه بعض العصريين) هو الشيخ شهاب الدين الحلبى المشهور بالسمين وعبارته وفى هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرأ الثانى توكيدا للاول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل (قوله ثم هذا الاشكال) يعنى لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده (لازم له) أى لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول فانه أثبت ذلك فى اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له لان تقييد اقرأ الثانى بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرأ الاول به يمنع من كون اقرأ الثانى توكيدا وأما ما وقع فى كثير من النسخ ورأيته مصححا عليه فى هامش نسخة بخط المصنف لكن بغير خطه وهو لان تقييد الثانى اذا لم يمنع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول فليس بظاهر (قوله ثم لو سلم) يعنى لو سلم ان هذا الاشكال ليس بلازم (قوله تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثانى محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه) قال الرضى اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثانى مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء فى الاداة الثانية تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سألته فان أعطاك فاقبل كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثانى لتخللها بين اجزاء الكلام الذى هو جزاؤها معنى أعنى الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون فى اداة الشرط الثانى فاء فهو بمنزلة والله ان أتيتنى

لآتينك فتانى الشرطين لفظا أولهما معنى ومثله ان تتب ان تذنب ترحم أى ان تذنب فان تتب ترحم وكذا ان كان أكثر من شرطين نحو ان سألت ان لقيتنى ان دخلت الدار أعطك أى ان دخلت الدار فان لقيتنى فان سألتنى أعطك فقولك فان سألتنى مع الجزاء جواب فان لقيتنى وقولك فان لقيتنى مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان أكثر وقال ابن عصفور واجتماع الشرطين فصاعدا بمنزلة القسم والشرط فى انك تبنى الجواب على المتقدم وتجعل جواب الذى يليه محذوفا لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ولا بد اذ ذاك من ان يكون فعل الشرط المتأخر ماضيا الا انه محذوف الجواب فيقول من أجابنى ان دعوته أحسنت اليه فيكون أحسنت جواب من وجواب ان يغنى عنه من وجوابها والتقدير من أجابنى أحسنت اليه ان دعوته فقولك من أجابنى أحسنت اليه هو جواب ان حتى كانك قلت ان دعوته فمن أجابنى أحسنت اليه فاذا وقع منه الدعاء أولا لشخص وأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط فى التقدير بعد الشرط وعلى هذا الذى ذكرته تجرى الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتنى فعبدى حر فليس يعتق العبد الا ان بدأ بآخر الشروط فيكون مبدأ فعله ويكون أول الشروط آخر فعله فان سأله ثم وعده ثم أعطاه لزمه العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط فجعل الجواب للشرط الاول وجواب الشرط الثانى محذوف لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه واذا كان دالا عليه فهو الجواب فى المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثانى وجوابه عليه واذا كان دالا عليه ومغنيا عنه فهو جوابه فى المعنى ولما كان جواب كل شرط بعده وقوعا وان تقدم عليه لفظا جرى فى المعنى على ان يتأخر بعده حتى كانه قال ان سألتنى فان وعدتك فان أعطيتك فعبدى حر قال الفراء سألت عن هذه المسئلة عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمنا آنفا وقال بعضهم اذا وقع فعل الشرط الاول ثم فعل الثانى ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم ايا ما فعل قدم أو أخر لزم العتق انتهى ثم صحح المذهب الاول وأبطل المذهبين الآخرين وقول ابن مالك فى التسهيل وان توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما يقتضى ان الشرط الثانى له جواب مقدر وكلامه فى شرح الكافية يقتضى ان الشرط الثانى لا جواب له فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثانى مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه والجواب المذكور أو المدلول عليه للاول والثانى مستغنى عن جواب لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال ومن هذا النوع قوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم فلا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف وصاحب الجواب أول الشرطين والثانى مقيد له مستغنى عن جواب والتقدير ان أردت ان أنصح لكم مرادا غيكم لا ينفعكم نصحى (قوله كما قالوا فى الجواب المتأخر عن القسم والشرط) اشارة الى علة ماذكره هنا فيما اذا اعترض شرط على آخر (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء فى المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان أكلت فانت طالق) فى الشرح يعنى بهؤلاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم فى مذهبهم ماذكره وفى تاريخ قاضى القضاة ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسألته عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان أكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تأكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهب وأرسل الى بجواب حسن كتبه قلت وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب وحاصله على ما أحفظه الآن انه قد وجد فى هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الا شئ واحد فاما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جوابا لكل منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا دخل له فى الكلام وترك ماله فيه دخل وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثانى دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم حينئذ ان يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فيتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان أكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تأكل ثم تشرب فكذا ما هو فى معناه هذا ما أتخيل الآن انى وقفت عليه من الجواب وانما قصد الشيخ ابن الحاجب بهذا توجيه مذهب الشافعى فى المسئلة والا فلا يخفى ان مذهبه وهو مذهب مالك انها تطلق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما فى اللفظ أو عكست الترتيب وبعض المالكية يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما فى قول الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت

مما

مما * يغرس الود فى فؤاد الكئيب قلت ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين فعلها المجموع الامرين فى وقوع الطلاق مع انه
يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى أى ان أكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية مافى
هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه
بالشرط الثانى وأقول وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين انهم لو لم يشترطوا ذلك فان أوقعوا الطلاق بايهما كان
بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى لزم وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع
وان أوقعوه بالثانى فقط لزم الغاء الاول وعدم الالغاء ولو من وجه أولى من الالغاء بالكلية ثم ماذكر المصنف انه قول محققى
الفقهاء قاله الفقهاء الحنفية ففى كتبهم عن أبى حنيفة وأصحابه وهو انه الاتطاق حتى يقدم المؤخر ونؤخر المقدم الا اذا نوى
ابقاء الترتيب فتصح نيته وعن أبى يوسف ان ذلك اذا لم يكن الترتيب معتادا نحو ان كلمتك ان دخلت فعبدى حر وان شربت
ان أكلت فانت طالق لان الكلام فى العرف بعد الدخول والشرب بعد الاكل (قوله ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم
نصحى ان أردت ان أنصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم) لم أر فى كتب الفقهاء الحنفية ان هذه الآية من توالى شرطين
وبعدهما جواب بل من توالى شرطين وقبلهما جواب وعبارة بعضهم وان ذكر الجزاء مقدما على الشرطين كقوله أنت طالق ان
دخلت الدار ان كلمت فلانا يجعل الشرط الاخير مقدما فى التقدير ويكون شرطا لانعقاد اليمين والشرط السابق شرطا للحنث
فاذا كلم فلانا ينعقد اليمين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق ونظيره فى التقديم قول الله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت ان أنصح
لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وان ذكر الجزاء مؤخرا عن الشرطين يجعل الشرط الاول مع الجزاء جزاء للشرط الثانى على
التقديم والتأخير ان صلح لذلك بذكر الفاء أو اضماره فى الشرط الاول فالذكر كقوله تعالى فاذا أحصن فان أتين بفاحشة
فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فان التقدير والله أعلم ان أتين بفاحشة فاذا أحصن فعليهن نصف ما على المحصنات
من العذاب ومعنى أحصن على قراءة الفتح أسلمن وعلى قراءة الضم زوجن انتهى (قوله ان تستغيثوا بنا الى آخره) ذعروا
بضم أوله مبنى للمفعول من الذعر بضم الذال المعجمة وسكون العين المهملة وهو الخوف والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر
القاف وهو الملجأ (قوله فان عثرت بعدها الى آخره) يقال وألت نفسى أى طلبت النجاة وها تا بمعنى هذه ويقال للعاثر لعا لك وهو
دعاء له بان ينتعش أى يرتفع ﴿بيان مقدار المقدر﴾ (قوله ولذلك كان تقدير الاخفش فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما
أولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذا كان أو اذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة) يريد بتقدير اذا كان فى المستقبل
واذ كان فى الماضى والخمسة هى حاصل والمستتر فيه واذا أو اذ وكان والمستتر فيها ومقتضى كلام الرضى انهم يقدرون اذا كان
فى الجميع قال ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة
مع الفعل والموصوف لا يحذف الا أن يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه فى باب المفعول
معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذى هو حاصل عند البصرية
هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ السادّ مسد الخبر هو الحال فقد
حصل شرطا وجوب الحذف وأصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذ للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما
فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير احذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف العامة نحو زيد عندك والركض فى الميدان فبقى اذا كان قائما ثم اذا مع شرطه العامل فى الحال وأقيم الحال مقام
الظرف لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءنى زيد راكبا أى فى وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر
فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب أى الذى يجىء بعد المصدر المضبوط
بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لانه لم يسمع مع كثرته الا كذا ولو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا ما قيل وفيه تكلفات
كثيرة مع حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى
التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة من قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذى
أوقعهم فى هذا أو أوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم
اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى فتقول ضربى زيدا حاصل قائما والعامل فى الحال حاصل

وفى صاحبها اضربى وهو الياء وزيدا فنقول حذفنا كائنا أو حاصل العامل فى الحال لكون عاما شاملا لجميع الأفعال كما حذفناه فى زيد عندك أوفى الدار بشابهة الحال للظرف والحذف فى كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه انتهى (قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف) الضمير فى لانه وفى قدر عائد على الاخفش فان قلت كيف قال المصنف قدر مضافا وهو قدر بعدك وانما هو مضاف ومضاف اليه قلت لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع وفى الشرح اما كون ماقدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد فى المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف آخر يصح معه الاخبار أى مسافة بعدك منى فرسخان وأقول البعد مصدر أريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق منى به لان الظرف يكفيه رائحة الفعل (قوله والاولى تقدير الحب فقط) فى الشرح تقدير حب العبادة ادخل فى ذمهم والتشنيع عليهم فينبغى أن يكون هو المقدر ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم والافليس المنعى عليهم مجرد حب العجل بدون عبادة له (قوله ولا يتأتى ذلك فى المثال السابق) يعنى به زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ وبكر (قوله فان قلت لو صح ماذكرته فى الآية والمثال السابق) يريد بالمثال السابق هنا زيد فى الدار وعمرو (قوله ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا الى آخره) انما قال يشهد لان الذى فيه الكلام هو الخبر والاكرمان فى البيت صفة ﴿بيان كيفية التقدير﴾ (قوله والثانى كقوله اذا قامتا تضوّع الى آخره) يريد بالثانى استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة والضمير فى قامتا لام الحويرث وأم الرباب المذكورتين فى قوله قبله كدأبك من أم الحويرث قبلها * وجارتها أم الرباب بماسل والتضوع انتشار الرائحة والريا الرائحة الطيبة وفى القاموس القرنفل والقرنفول ثمر شجرة بسفالة الهند أفضل الافاوية الحارة وأذكاها ومنه زهر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وزهره أذكى وكلاهما لطيف مصف للدماغ والقلب بقوله ما نافع للخفقان والبصر والغشاوة والنكهة هضوم وطعام مقرفل ومقرفن مطيب به انتهى والدأب العادة وماسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين (قوله والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس) يريد الثالث استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط وقد تقدم الكلام على هذا فى الباب الرابع فى الاشياء التى تحتاج الى الرابط ﴿ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور﴾ (قوله مهما أمكن) هكذا وقع فى بعض النسخ ويقع فى بعضها مهما أمكن وحسن (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب) فى الشرح وقع فى حواشى التسهيل للمصنف ان قال لو قدرت العامل فى زيدا من قولك زيدا ضربت أخاه لفظ ضربت لم يكن عندى بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى وهذا مخالف لما قرره فى المغنى من ان شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر وفى قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى نظر (قوله اذا قدر دلوى منصوبا) قيد به لانه اذا قدر مرفوعا يكون مبتدأ ودونك خبره فلا يكون مما هو بصدده (قوله وقد مضى) يعنى فى الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية (قوله * واضرب منا بالسيوف القوانسا *) هذا عجز بيت لعباس ابن مرداس السلمى صدره * اكر واحمى للحقيقة منهم * والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل أن يحميه والقوانس جمع قونس على وزن كوثر وهو أعلى البيضة من الحديد وعظم ناتئ بين أذنى الفرس وقبل هذا البيت ولم أر مثل الحى حيا مصبحا * ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا والمراد بالحى أعداؤه والمصبح بفتح الباء الموحدة الذى يؤتى فى الصبح للغارة (قوله والله ان يصلوا الى آخره) تقدم الكلام عليه فى ان (قوله وقال الفارسى ومتابعوه فى واللائى لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية) هذا بجميعه يقع فى بعض النسخ وقد رأيته على هامش نسخة بخط المصنف مصححا عليه لكنه بغير خطه ﴿اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما أولى﴾ (قوله قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدا) فى الشرح هنا سؤال وهو كيف جاز فى كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب ان ذلك جاز باعتبار تعارض القرائن باعتبار كل قرينة يتعين محذوف (قوله ومثال المسئلة فصبر جميل أى شأنى صبر جميل أوصبر جميل أمثل من غيره) فى المطول ورجح حذف المبتدا بانه

اكثر

أكثر فالحمل عليه أولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل أجمل لا يدل على حصوله وبانه فى الاصل من المصادر المنصوبة أى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به أى بيعقوب عليه السلام قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر أعنى أجمل قرينة لفظية ولا حالية وفى هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف أصلا والقرينة ههنا هى أنه اذا أصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدا أيضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل فى المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا فيه معرفة أولى وان كانت النكرة موصوفة وبأن المفهوم من قولنا صبر جميل أجمل انه أجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه أجمل من الجزع وبث الشكوى انتهى (قوله ومثله طاعة معروفة) يعنى فى قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة (قوله لا ايمان باللسان) هو بكسر الهمزة بمعنى التصديق (قوله أمثل بكم من هذه الأيمان) هو بفتح الهمزة جمع يمين ﴿فصل﴾ ﴿ذا أدار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدا والباقى خبرا﴾ (قوله فالثانى أولى) نحو زيد جوابا لمن قال من قام فان اعرابه خبر المبتدا المحذوف والتقدير القائم زيد أولى من اعرابه فاعلا لفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله فالاول كقراءة شعبة) يريد بهذا الاول اعتضاد كون المحذوف فعلا برواية أخرى فى ذلك الموضع (قوله وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك) هكذا فى غالب النسخ والتلاوة كذلك يوحى اليك بدون واو (قوله * ليبك يزيد ضارع لخصومة *) هذا صدر بيت عجزه * ومختبط مما تطيح الطوائح * وهو من أبيات كتاب سيبويه يروى للحارث بن ضرار النهشلى وقيل للحارث بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلى وفى المطول هو لضرار بن نهشل فى مرثية يزيد بن نهشل والضارع الذليل ولخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل أى يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهر الاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى والمختبط الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس فان قياسه مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح وأطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اى يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبكى المقدر أى يبكى لاجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضى عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل وفى الشرح قال بعض المتأخرين يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية وبان يكون يزيد منادى أى ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك أو النائب عن الفاعل ان كانت بضمها والمعروف مع بناء ليبك للفاعل نصب يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لانه فى رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها) فى الشرح فى العبارة قلب فان المرفوعات أخبار حذفت مبتدآتها لا مبتدآت حذفت أخبارها وأقول انما يكون فى هذه العبارة قلب لو كان المقصود منها نفى كون هذه المحذوفات مبتدآت والبواقى أخبارها وليس كذلك وانما المقصود منها نفى وجه آخر محتمل فيها وهو كون هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها وقد نقله أبو البقاء فى الآية الاولى فقال وقيل التقدير فيها رجال ألا ترى ان المصنف بين أولوية كون المحذوف مبتدأ على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا الا اذا اعتضد بواحد مما ذكره وبعد هذا فأى حاجة الى نفى كون المحذوف مبتدا فى أمثلة ما ذكر ان المحذوف فيه فعل اعتضد بما ذكر أنه يعتضد به وليت شعرى ما يقول الشارح فى قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم (قوله والثانى كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خالقهم بل خلقهم الله لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) قال التفتازانى فى مطوله وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل أولى وفيه نظر لانه ان اريد أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له وان أريد أن السؤال عن من فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خالقها يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل فى قولنا الله خلقها الظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل

لاعن الفعل وتقديم المسؤل عنه أهم والجواب ان حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين لمافيه من الزيادة وان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال السيد
فى حاشيته ان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية خبرها
جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم المصرح وابه فيما اذا صنعت فالحمل على الجملتين أولى واما قوله ان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام فى الجهة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق فى الجواب أن يقال السؤال جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد
وذلك لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك
الذوات المفصلة هنالك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة
لعروض تقدم مايدل على الذوات وفى الحقيقة هى فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة
حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع منه مانع كما فى قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية
لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها فان قصد الاختصاص ههنا أوجب تقديم المسند اليه وأما
قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى وقوله من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد
وردا على الاصل اذ لا مانع فيهما (قوله وفى مواضع آتية) هذا هو الثالث وقد ذكره فى ضمن الثانى معطوفا على فى مشبه
هذا الموضع ﴿واذا أراد الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى﴾ (قوله يسوء الفاليات اذا فلينى) هذا عجز
بيت لعمرو بن معدى كرب صدره * تراه كالثغام يعل مسكا * والضمير المنصوب فى تراه للشيب والثغام بمثلثة مفتوحة وغين
معجمة نبت يكون فى الجبال يبيض اذا يبس يشبه به الشيب الواحدة ثغامة ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى
من العلل وهو الشرب الثانى يقال عله يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقية الثانية والفاليات بالفاء جمع فالية من
فليت رأسه من القمل ويقال أيضا فليت الشعر اذا تدبرته واستخرجت معانيه وغريبه (قوله ولكن فى التسهيل ان المحذوف
الاولى وانه مذهب سيبويه) فى الشرح ونص مافى التسهيل فى باب المضمر فى الفصل المعقود لنون الوقاية وهى الباقية فى
فلينى لا الاولى وفاقا لسيبويه قلت ويلزم على هذا حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه وأصحابه انتهى (قوله نحو
نارا تلظى ولقد كنتم تمنون) أما نارا تلظى فلانه لو لم يكن مضارعا لوجب ان يقال تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث وأما تمنون فلانه
لو لم يكن مضارعا لم تلحقه نون علامة الرفع (قوله الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقى عين الكلمة)
هذا عند سيبويه والدليل لانها زائدة وقريبة من الطرف وعند الاخفش المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول زيدت لمعنى
ولان الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول منهما وفى الشرح وهذه المسئلة والتى بعدها وهى الخامسة ليستا من
الاعراب فى شئ فايرادهما غير مناسب وأقول ان أراد أن ايرادهما هنا مطلقا غير مناسب فممنوع وان أراد أن ايرادهما على
سبيل الاصالة فمسلم لكن لانسلم انه اوردهما لذلك وانما أوردهما على سبيل الاستطراد (قوله يا زيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت
من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده * تطاول الليل عليك فانزل * واليعملات جمع يعملة بفتح المثناة التحتية فى أوله والميم الناقة
النجيبة المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة
وهى الضامرة (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) لو اوالاولى من المصنف للعطف ومابعدها عجز بيت للفرزدق صدره يامن
رأى عارضا أسر به والمنادى محذوف أى ياقوم ومن استفهامية والعارض السحاب الذى يعترض فى الافق وأسر مضارع
مبنى للمفعول وذراعا الاسد كوكبان معروفان من منازل القمر وجبهة الاسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا
للمبرد) فانه ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثانى فرارا من التقديم والتأخير ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه
(قوله ولكن مذهبه فى نحو يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثانى) مقتضى كلام الرضى انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه
قال وأما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظى لتيم الاول وقد مر فى
توابع المنادى المبنى ان التأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت أو بنائية فكما ان الاول
محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه فى لا أبا لك

التأكيد

انما كيد اللام المقدرة وانما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثانى هو الاول وكأنه لا فصل هنالك انتهى (قوله خليلى هل طب الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الباب الرابع فى أقسام العطف (قوله ومن الثانى) أى ولا تردد فى ان الحذف من الثانى فى قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الآية فقوله من الثانى معطوف على قوله من الاول (قوله فقلنا بذلك فى نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق) فى الشرح هذا الكلام ظاهر فى انا جعلنا الجواب للشرط الاول فى هذا المثال لاجل الحمل على ما يثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه فى هذا المثال وليس كذلك فان المقتضى لجعل الجواب للشرط الاول لا للثانى قائم متحقق وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط الثانى اذ لو كان الجواب له وهو وجوابه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا وأقول مراد المصنف أنا قلنا بان الجواب المذكور للشرط الاول فى هذا المثال كما قلنا بان الجواب فى الآية للاول وهو القسم وان كان موجب ذلك فيهما مختلفا (قوله ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلوا) سوقه هذه الآية يقتضى ان المذكور فيها جواب لولا ولولا مع جوابها دليل على جواب لو وفى الكشاف غير هذا وعبارته والمعنى أنه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفى الاماكن فقيل ولولا كراهة ان تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى واحد ويكون لعذبنا هو الجواب اه وانما قال ان مرجع لو ولولا هنا الى معنى واحد لان لو هنا دخلت على عدم فى المعنى اذ التزيل معناه المفارقة (قوله * فانى وقيار بها لغريب *) هذا عجز بيت صدره * فمن يك أمسى بالمدينة رحله * وقد تقدم الكلام عليه فى الباب الرابع فى أقسام العطف (قوله وأما قوله رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما) ضمير المثنى الاول لمغاير المبتدا ومغاير الخبر والثانى للمبتدا والخبر وأراد بغير المبتدا والخبر غيرهما فى نحو رب ارجعون فاندفع قول الشارح هذا مشكل فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجرى فى الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل اللذان أكرمتهما * حذف الاسم المضاف * (قوله وجاء ربك) أى أمره أو عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى و يدل على تعيين المحذوف بانه الامر أو العذاب أى أحدهما (قوله فلما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية أى أذهب الله نورهم) تقدم الكلام على هذا فى الباء المفردة (قوله لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال) لو قال كما قال صاحب الايضاح البيانى لان الحكم الشرعى انما يتعلق بالافعال دون الاجرام لكان أولى لتناوله المباح وهذا الذى قاله عند غير فخر الاسلام البزدوى وشمس الائمة السرخسى وصاحب الميزان من علماء الحنفية ومن تابعهم فان هؤلاء ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة أحلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها أحلت لنا ميتتان مضافان اليها بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين الى الفعل فيوصف المحل أولا بالحرمة ثم يثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى اتصاف العين بالحرمة خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه عن الاعتبار شرعا فاذا أمكن العمل بحقيقته فلا معنى للاضمار لانه ضرورى يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ (قوله ومنه فذلكن الذى لمتننى فيه) فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وأما تعين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه وفى شأنه أى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره لصاحبه وغلبته عليه فلا يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة كذا فى المطول (قوله واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها أى أهل القرية وأهل العير) فتكون الآية من مجاز الحذف ومن أنكر وقوع المجاز فى القرآن قال القرية مجتمع الناس من قرأت الناقة لبنها ومنه القرآن قال ابن الحاجب فى منتهى السؤال وهذا غلط فى المعنى والاشتقاق لان مجتمع الناس غيرهم ولام قرية ياء ولام قرأ والقرآن همزة وقيل المراد اسئل القرية حقيقة فانها تجيبك بخلق الله تعالى الجواب فيها وهذا ضعيف للقطع

بانه ليس بمراد وان كان ممكنا فانما يقع عند التحدى واظهار المعجزات (قوله ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا) هذا صدر بيت عجزه * وبت كما بات السليم مسهدا * والسليم اللديغ كأنهم تفاءلوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من سهده بالسين المهملة والهاء المشددة جعله قليل النوم (قوله وعكس نيابة الزمان عن المصدر) هكذا يقع فى بعض النسخ وفى بعضها وعكسه فى نيابة الزمان عن المصدر والمآل واحد ﴿حذف المضاف اليه﴾ (قوله وفى الغايات) أى ويكثر حذف المضاف اليه فى الغايات والمحذوف هو ما أضيفت هى اليه لا نفسها وان كان قوله فى الغايات معطوفا على ياء المتكلم يوهم ذلك والغايات هى الظروف قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم وقد تقدم فى الكلام على ماوجه تسميتها غايات (قوله وجاء فى غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون أى فلا خوف شئ عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أى سلام الله أو اضمار أل) فى الشرح لا وجه لتفريق المصنف بين الآيتين حيث جزم فى الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم وأقول وجه التفريق ان تقدير كلا الوجهين فى سلام تقدير تعريف ليصح كونه مبتدأ وفى فلا خوف أحدهما تقدير تعريف والآخر تقدير تنكير ولا ضرورة فيه الى التعريف فلا حاجة الى زيادة اعتباره ﴿حذف اسمين مضافين﴾ (قوله فانها من تقوى القلوب أى فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب) هكذا قدره الزمخشرى قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به واعترض أبو حيان بان ماقدره عار من راجع من الجزاء الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب ليس فى شئ منه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذى اداته من واصلاح ماقاله ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير فى منه عائدا على من فيرتبط الجزاء بالشرط وهذا الذى قدره أبو حيان قدره أبو البقاء وأجاز عود ضمير فانها على العظمة أو الحرمة أو الخصلة وفى اعراب السفاقسى الظاهر ان مراد الزمخشرى بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو من فى المعنى وهو قوله ذوى ويكون قد بنى على مذهب من يرى الربط بالمعنى انتهى وفى الشرح الذى يظهر لى ان فى تقدير الزمخشرى اشارة الى الراجع لا من الجهة التى ذكرها السفاقسى بل من جهة ان المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير وهذا أمر مجمع عليه وغايته انه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر الى المفعول فلزم الاتيان به متصلا ويظهر أيضا أن من الجارة يحتمل ان تكون للتعليل أى ان تعظيمها لاجل التقوى أو لابتداء الغاية أى ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلب وأفرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها (قوله قال وقد جعلتنى من حزيمة أصبعا) هكذا وقع فى غالب النسخ ووقع فى نسخة الشارح وقاله رؤبة فاعترض بان نسبة هذا الى رؤبة سهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه فى المفصل للاسود وهو عجز بيت صدره فادرك ابقاء العرادة ظلعها والابقاء بالباء الموحدة تبقية الفرس من عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطى كل ما عندها من العدو بل تبقى منه شيأ تظهره وقت الحاجة وقيل هو بالنون جمع نقو بالكسر وهو كل عظم ذى مخ أى ان لوجع الذى نشأ منه غمزها فى مشيها أدرك عظامها التى فيها المخ والعرادة اسم فرس الشاعر وهى فى الاصل اسم للجرادة والظلع بفتح الظاء المعجمة فسكون اللام غمز فى المشى وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى قبيلة من باهلة ﴿حذف الموصول الاسمى﴾ (قوله ومن حجتهم آمنوا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم) هكذا وقع فى بعض النسخ والآية ليست الا فى العنكبوت وهى وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون (قوله ما الذى دأبه احتياط الى آخره) الداب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد تفتح العادة والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم الضبط ﴿حذف الصلة﴾ (قوله وعند الذى واللات الى آخره) هكذا يقع فى أكثر النسخ وهو الصواب وفى بعضها وعندى الذى باضافة عند الى ضمير المتكلم ويرده ان احنة مبتدأ خبره الظرف ولا يكون كذلك الا اذا كان مضافا للذى وعدنك بضم العين المهملة من العيادة وهى زيارة المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة الحقد ويجمع على احن بكسر الهمزة وفتح المهملة وفى الشرح وفى البيت تغليب المؤنث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من تقدم ذكره ومنه مذكر فدخوله على ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف أى كيد العوائد والعائد فلا تغليب وأقول الوجه الثانى لان المصنف ذكر فى السادس عشر من الباب السادس ان تغليب

المؤنث

المؤنث على المذكر فى مسئلتين فقط وليس مانحن فيه واحدا منهما (قوله وقال بعد اللتيا واللتيا والتى * اذا علتها أنفس تردت
فقيل يقدر مع اللتيا فيهما نظيرا الجملة الشرطية المذكورة وقيل يقدر اللتيا دقت واللتيا دقت لان التصغير يقتضى ذلك وصلة
الثالث الجملة الشرطية وقيل يقدر بعد اللتيا فيهما عظمت لا دقت فانه تصغير تعظيم كقوله * دويهية تصفر منها الانامل * هذا
بجميعه يقع فى بعض النسخ واللتيا بفتح اللام تصغير التى قال ابن خالويه أجمع النحويون على فتح اللام فى اللتيا الا الاخفش فانه
أجاز ضمها والقول الاول من باب حذف الصلة لدلالة صلة أخرى فى ذلك الكلام عليها نحو عند الذى واللاتى عدتك
والقول الثانى من باب حذف الصلة لدلالة غيرها عليها نحو نحن الاولى فاجمع جموعك *حذف الموصوف* (قوله وفيه بحث
سيأتى) يعنى فى الباب السادس حيث قال ان المحققين على ان المنصوب فى مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير
فليضحكوه أى الضحك فى حال كونه قليلا وليبكوه أى البكاء فى حال كونه كثيرا (قوله وذلك دين القيمة أى دين الملة القيمة)
هكذا وقع فى غالب النسخ وهو تقدير الزمخشرى وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وفى بعض النسخ وهى نسخة
الشارح أى دين الامة القيمة وهو موافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عنها فقال القيمة جمع القيم
والقائم ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد (قوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) هذا صدر بيت عجزه * متى أضع العمامة
تعرفونى * وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الغين المعجمة فى غير (قوله نبئت اخوالى الى آخره) فى الشرح يجب اشباع
الميم من لهم اذ لو سكنت لزم الاختلاف أعنى كون المصراع الاول من بحر والمصراع الثانى من بحر آخر وذلك ان المصراع
الثانى حينئذ من مخلع البسيط والمصراع الاول اما من مصرع الرجز أو من مشطور السريع المكسوف وفى شرح المفصل
لابن يعيش وفى نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها وهو تزيد ابن حلوان أبو قبيلة معروفة اليه
تنسب البرود التزيدية والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا صوت قال و بنى تزيد منصوب على البدل من اخوالى
ولهم فديد جملة فى موضع المفعول الثالث وعلينا متعلق بالهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك
ثوب ولا يعمل فيه فديد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر فى موضع الحال أو مفعول له
والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو شدوا علينا ظلما ويجوز أن يكون ظلما منصوبا على أنه مفعول
ثالث أى ذوى ظلم ويكون لهم فديد فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما انتهى وفى شرح المفصل لابن الحاجب وقول من
قال انما هو بالمثناة الفوقية تنطع منه وتبجح بانه علم ان فى العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية وهو مردود من
وجهين أحدهما ان الرواية هنا بالياء يعنى المثناة التحتية والثانى أن يزيد فى كلامهم مفرد لا جملة فاستعماله كالجملة خطأ
حذف الصفة (قوله وان تعيبها الا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ) أى فى تعيبها حين عدم تقدير
الصفة يعنى وتعيبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع)
هذا عجز بيت صدره * وقد كنت فى الحرب ذا تدرء * ويقع فى كثير من النسخ البيت بتمامه وهو لابى الهيثم عباس بن
مرداس السلمى بضم السين وامه الخنساء الشاعرة قاله فى أبيات حين أعطى النبى صلى الله عليه وسلم المؤلفة قلوبهم من
غنائم حنين مائة مائة وأعطاه أباعر وهى

أتجعل نهبى ونهب العبيـ * ـد بين عيينة والاقرع
وقد كنت فى الحرب ذا تدرء * فلم أعط شيأ ولم أمنع
وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع
وما كنت دون امرئ منهم * ومن تضع اليوم لا يرفع

فقال النبى صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عنى فزادوه حتى رضى والعبيد اسم فرسه وحصن
هو أبو عيينة وحابس هو أبو الاقرع ومرداس هو أبو صاحب هذه الابيات والتدرء بمثناة فوقية مضمومة فدال مهملة
ساكنة فراء مفتوحة فهمزة القوة والعدة (قوله وليست دارنا ها تا بدار) هذا عجز بيت صدره وليس لعيشنا هذا مهاه
ويقع فى أكثر النسخ البيت بتمامه وهو لعمران بن حطان السدوسى الخارجى والمهاه بهاءين معناه الصفاء والرونق وقيل النضارة
واللين وقد روى مهاة بالتاء التى تبدل فى الوقف هاء (قوله دفعا للتناقض فيهن) أى فى الآية والبيتين أما وجه التناقض فى الآية
فلان افعل التفضيل يجب أن يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضى ذلك أن يكون كل واحدة من الآى أكبر من الاخرى
وغيرا كبر منها وأما دفع هذا التناقض فقال ابن الحاجب انه بتقدير الصفة أى أختها السابقة عليها أو بان المراد الا هى أكبر من
أختها من وجه وقد يكون آيتان كل واحدة منهما أفضل من الاخرى من وجه أو بان المراد الا هى أكبر من أختها عندهم وقت

خصوله الان للحاضر أثرا فى النفس ليس للغائب وأما وجه التناقض فى البيتين ودفعه فظاهر وفى الشرح يمكن أن يكون التقدير فى قوله فلم أعط شيأ انما هو بتحرى الصدق فان الواقع انه أعطى شيأ لكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسى الكلام بها جلباب الصدق والا فعدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع انتهى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا لكنه يناقضه عرفا ﴿حذف المعطوف﴾ (قوله أى بين أحد وأحد) ظاهر كلام أبى حيان فى البحر ان هذا التقدير له فانه قال وعندى أن يكون مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه والتقدير لا نفرق بين أحد من رسله و بين أحد فيكون احدهنا بمعنى واحد والمعنى انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض و يكفرون ببعض (قوله وفى لزوم هذا نظر) لان اللازم من نفى التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم (قوله والذى يظهر لى وجه التقدير وان المقدر بين أحد و بين الله) فى الشرح ليس ماذهب اليه أرجح مما ذهب اليه القائل بان أحدا هو الموضوع للعموم فان هذا محصل للمراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل فى الايمان يلزم منه التفريق بينهم و بين الله فى ذلك فان من آمن ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله تعالى وأقول لا نسلم انه يلزم من التفريق بين الرسل التفريق بينهم و بين الله فان التفريق بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض والتفريق بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلا نسلم ان ماذهب اليه المصنف ليس بارجح بل هو ارجح بما نبه عليه بقوله بدليل و يريدون أن يفرقوا بين الله ورسله لان التفريق يفسر بعضه ببعض و يستدل على التقدير فى بعضه من بعض (قوله والآية فى اللف والنشر و بهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى وغيره) فى الكشاف لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا عطف على آمنت والمعنى ان أشراط الساعة اذا جاءت وهى آيات ملجئة مضطرة ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها غير كاسبة فى ايمانها خيرا فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت فى غير وقت الايمان و بين النفس التى آمنت فى وقته ولم تكسب خيرا وفى حاشية التفتازانى ووجه التمسك بالآية على ان مجرد الايمان بدون أن يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان أولا حد الامرين فى سياق النفى تفيد العموم كالنكرة على ماذكر فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا فعدم النفع يكون للنفس التى لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم ههنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير فى الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل أوههنا على المعنى الذى ذكره المصنف يعنى الزمخشرى وهو التسوية بين النفس التى لم تؤمن من قبل ذلك اليوم والتى آمنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف أحد الامرين على الآخر باو ثم سلط عليه النفى مثل لم تكن آمنت أو عملت لا اذا عطف باو نفى أمر على نفى أمر كما تقول لم تكن آمنت أو لم تكن كسبت وههنا تعذر الاول للزوم التكرار فتعذر الثانى وأجيب عن التمسك بان الآية من قبيل اللف التقديرى أى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها فى الايمان لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فيه فتوافق الآيات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع و يورث النجاة من العذاب ولو بعد حين وتلائم مقصود الآية حيث وردت تحسيرا للذين أخلفوا ما وعدوا من الرسوخ فى الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدوا عنه أى يوم يأتى لا ينفعهم التلهف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها العمل الصالح لم تكن آمنت من قبل أو لم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به انتهى ما فى الحاشية (قوله فما أدرى أرشد طلابها) هذا آخر بيت لابى ذؤيب الهذلى وهو دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الالف المفردة (قوله وقد مر فيه بحث) مر ذلك فى الالف المفردة حيث قال ولك أن تقول لا حاجة الى تقدير معادل فى البيت لصحة قولك ما أدرى هل طلابها رشد وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل ﴿حذف المعطوف عليه﴾ (قوله و يرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب لان الجزاء اذا صدر بالفاء وقد لزم أن يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد ان مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب وهو باطل لفوات الدلالة على الاعجاز الذى هو ترتب الانفجار على الضرب واعترض أبو حيان على الزمخشرى بان دخول الفاء لا بد معه من اظهار قد وكون ما دخلت عليه قد ماضيا لفظا أو معنى (قوله الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك) لان السابق على الضرب حينئذ الحكم بترتب الانفجار لا نفس الانفجار وفى الشرح لا يفيد ماذكره فى

هذا

هذا الاستثناء شيأ فى دفع الاعتراض من جهة ان اقتران الماضى بقد تحقق مضيه معنى فلا يصلح أن يكون جوابا للشرط مستقبل وأقول ليس اعتراض المصنف على الزمخشرى من جهة ان الماضى لا يصلح أن يكون جوابا الشرط مستقبل لانه معترف بوقوعه مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل بل من جهة أن تقدم الانفجار على الضرب فى هذا المقام باطل وفى المطول ان جاتى الشرط والجزاء لان وان جعلت كلتاهما أو احداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس ان تعتدبا كرامك اياى الآن فاعتدبا كرامى اياك أمس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا بقدر ما يناسب المقام ﴿حذف المبدل منه﴾ (قوله وقدم انه قيل فى لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف) مر ذلك فى النوع الثانى من الجهة السادسة ﴿حذف المؤكد وبقاء توكيده﴾ (قوله قد مر ان سيبويه والخليل أجازاه وان أبا الحسن ومن تبعه منعوه) مر ذلك فى الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة فى أول الخاتمة ﴿حذف المبتدا﴾ (قوله قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار) هكذا وقع فى بعض من النسخ وهو الصواب لان الآية ليست الا فى الحج وهى فيها كذلك ووقع فى كثير من النسخ هل انبئكم بشر من ذلكم النار وهو ليس بصواب (قوله فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أى فالشاهد) فى الشرح الانسب فى قوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أى فليستشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدر الزمخشرى فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذ المأمورهم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدا كما قال المصنف فليقدر فالشهيدان لا فالشاهد وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدا وانما لم يقدره فالشهيدان لان الشهيد ههنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله وبعد القول نحو وقالوا أساطير الاولين) فى الشرح والآية فى سورة الفرقان قال الله تعالى وقالوا أساطير الاولين اكتتبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا وكون أساطير الاولين خبر مبتدا محذوف كما ذكره المصنف قاله غير واحد ولا مانع من أن يكون مبتدا وخبره اكتتبها فلا يكون فيه حذف البتة (قوله ولا تقولوا ثلاثة) جعل التفتازانى فى مطوله هذه الآية مما يحتمل الامرين فقال ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة أى لا تقولوا لنا أو فى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف أو المميز أى ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أى مستوون فى استحقاق العبادة والرتبة كما اذا أريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلاثة انتهى وفى الشرح ايراد هذه الآية ههنا سهو فان الكلام فيما اذا حذف المبتدا واقعا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد القول انتهى وأجيب بان هذا القول نهى وهو غير القول السابق لان ذاك خبر ﴿حذف الخبر﴾ (قوله والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم انيبت لو ومناب الباء قصد التشاكل اللفظى) قال الرضى أصل التركيب أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كل من المحذوفين والمعنى أنا لا أدخل بينك ولا بين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه (قوله لهفى عليك الى آخره) اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وتحسر وقولهم بالهف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات والجوار بكسر الجيم أن تعطى الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره (قوله وقدم البحث فى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى) فى الشرح كانه سهى رحمه الله فى الاخبار بمرور البحث فى الآية الاولى فان البحث فيها لم يمر فى شئ مما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى ولا غير مستوفى وهذه الآية فى سورة الحج قال الزمخشرى وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام نذيقهم من عذاب أليم والآية الثانية فى سورة حم السجدة وقدم الكلام عليها مستوفى فى المثال الاول من أمثلة الجهة الرابعة (قوله من صد عن نيرانها الى آخره) تقدم الكلام عليه فى فصل لا من حرف اللام (قوله اذا قيل سيروا الى آخره) القرن بالنون هنا قرن الثور ونحوه وفى بعض النسخ القرب بالباء الموحدة وهو تحريف والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة المكسور القرن الداخل شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم فى القبح وسوء الحال بكبش مال قرنه وعضب ﴿ما يحتمل النوعين﴾ (قوله تكثر بعد الفاء) يعنى عقيبها من غير فاصل بينه وبينها (قوله ويأتى فى غيره) أى فى غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور (قوله ويدل للاول قوله * فقالت على اسم الله أمرك

طاعة) في الشرح فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في تركيب مّا خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ الامر أن يكون كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدا ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهي أي أمرك ذو طاعة أي مطاع ممتثل والامر المقدر في الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني وأقول لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد انه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدا مذكور وهو لفظ الامر ولم يقع في كلامهم مبتدا لخبر مذكور ترجح بذلك انه عند الحذف خبر لمبتدا محذوف هو الامر (قوله وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين في أمرك لافمان) مر ذلك فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيهما أولى * حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما * (قوله نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) سيذكر المصنف في حذف الحال انه يجوز أن يكون التقدير قائلين سلام عليكم (قوله والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم أي واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم) فيكون الايمان على حقيقته والتجوز في حذف الجملة وقال اليمني في حاشية الكشاف ويجوز أن يكون التجوز في الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن المالك المسلط في مكانه ومستقره بمدينة من المدائن الحصينة بتوابعها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا محضا فأطلق على المتخيل اسم الايمان المشبه وجعلت القرينة نسبة التبوؤ اللازم للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لتكون مانعة من ارادة الحقيقة (قوله علفتها تبنا وماء باردا) هذا صدر بيت عجزه * حتى شتت همالة عيناها * ويروى حتى غدت والمعنى واحد (قوله لها سبب ترعى به الماء والشجر) هذا عجز بيت صدره * أعمرو بن هند ما ترى رأي صرمة * وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل نحو الثلاثين أو بين العشرين الى الثلاثين أو الى الخمسين أو الاربعين أو ما بين العشرين الى الاربعين أو ما بين عشرة الى بضع عشرة * حذف المفعول * (قوله يكثر بعد لو شئت) أي بعد فعل المشيئة أو الارادة اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه نحو ولو شاء لهداكم أجمعين أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيأ تعلقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا أوقع في النفس ويستثنى من ذلك فعل المشيئة الذي يكون تعلقه بمفعوله غريبا نحو ولو شئت ان أبكي دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلابد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به (قوله وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) في الشرح يحتمل أن يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو أبلغ في الذم وأقول احتماله لذلك لا يمنع احتماله لما نحن فيه فهو يصلح مثالا لما نزل فيه الفعل المتعدي منزلة اللازم لكون الغرض منه اثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه حتى لا يقدر له مفعول ولما لم ينزل فيه الفعل منزلة اللازم لكون الغرض منه تعلقه بمفعول غير مذكور حتى يجب تقديره بحسب القرائن (قوله وما شيء حميت بمستباح) هذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * (قوله على ذنبا كله لم أصنع) هذا عجز بيت لابي النجم صدره * قد أصبحت أم الخيار تدعي * (قوله فثوب نسيت وثوب أجر) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره * وأقبلت زحفا على الركبتين * ويروى بدل نسيت على (قوله ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أي هو سحر) هذا احد الاوجه التي ذكرها الزمخشري في الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق أتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال أسحر هذا فأنكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كأنه قيل أتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل أسحر هذا وان يكون جملة قوله أسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كأنهم قالوا أجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله انتهى (قوله ويجوز حذف مفعولي اعطى) قيد به لان مفعولي علم وظن لا يحذفان معا قال الرضي اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما بدون المفعولين وأما مع

القرينة

القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل أي يخل مسموعه صادقا فاما حذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ أو الخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين كفروا بالياء الى قوله خيرا لهم أي بخلهم هو خيرا لهم وأما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا * طالما قد وشى بنا الاعداء أي لا تخلنا أذلة على اغرائك الملك بنا (قوله نحو فأما من أعطى) في الشرح هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولاه وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا انتهى وأقول يعني بتقرير المصنف قبل هذا قوله في بيان انه قد يظن الشيء من باب الحذف وليس منه ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له (قوله حذف الاستثناء) أي المستثنى (قوله يقال قبضت عشرة ليس الا وليس غير وقد تقدم) يعني الكلام على ليس غير عند الكلام على غير في حرف الغين المعجمة ﴿حذف حرف العطف﴾ (قوله ان امرأ رهطه بالشام منزله * بيرين الى آخره) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعض منها برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع ويقال رمل يبرين وهو بمثناة تحتية مفتوحة في أوله وفي الصحاح ونصيبين اسم بلد وفيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التي لا تنصرف فتقول هذه نصيبين ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين والنسبة اليه نصيبي ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورأيت نصيبين انتهى وكذلك القول في يبرين وفلسطين وياسمين وقنسرين والنسبة اليه على هذا القول نصيبيني ويبريني وكذلك اخواتهما واعترض عليه بان الذي ينبغي ان يقال في النسبة هنا نصيبي ويبري وهناك نصيبيني عكس ما ذكره (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده وأضرب عنه الى الثاني وجعل في حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أي على حذف حرف العطف (قوله ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع) أي يبعد حذف العاطف في الآيتين ان فيه في الآية الاولى فصلا بين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين بمنصوب وفي الآية الثانية فصلا بين المنصوبين بمرفوع والظاهر ان البارز في يبعده لحذف العاطف من الثانية أي يبعد حذف العاطف منها ان فيه فصلا بين المتعاطفين أي المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين وهما الاسم الشريف والملائكة بالمعطوف عليه المنصوب وهو انه لا اله الا الله وبين المنصوبين المتعاطفين وهما انه لا اله الا هو وان الدين عند الله الاسلام بالمعطوف المرفوع وهو الملائكة واولو العلم (قوله أو معمول للحكيم على ان أصله الحاكم ثم حول للمبالغة) قيد بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل لذلك بل كان صفة مشبهة لم يجز عمله في ان الدين عند الله الاسلام لكونه غير سببي وشرط معمول الصفة المشبهة أن يكون سببيا أي متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أي منه (قوله وأجاز الزمخشري أن يكون استئنافا) أي ان يكون قالت لا أجد ما أحملكم عليه استئنافا ﴿حذف فاء الجواب﴾ (قوله وقدمر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية) أبو الحسن هذا هو الاخفش والموضع الذي مر فيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة ﴿حذف واو الحال﴾ (قوله تقدم في نصف النهار الماء غامره) الموضع الذي تقدم فيه ذلك هو الاشياء التي تحتاج الى الرابط في الباب الرابع ﴿حذف قد﴾ (قوله زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد) تقدم الكلام على هذا في حرف القاف عند الكلام على قد (قوله واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر الكان) يعني اشترط الكوفيون في الماضي الواقع خبرا لكان أو احدى أخواتها الاقتران بقد ظاهرة كما في الحديث أو مقدرة كما في البيت (قوله وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذاما وحميرا ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وجذام بجيم مضمومة فذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وهي بحاء مهملة مكسورة أرض بالبادية غليظة لا خير فيها ويقال آخر ما نضب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية الى اليوم فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحمير أبو قبيلة من اليمن (قوله حلفت لها بالله الى آخره) تقدم الكلام عليه في قد (قوله حذف لا النافية غيرها) أي غير لا التبرئة وفي بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغير لا النافية وهو لا الناهية والصواب الاول ولهذا لم يمثل الا للا النافية (قوله فقلت يمين الله أبرح قاعدا) هذا صدر

بيت لامرئ القيس عجزه * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي * وفي القاموس والاوصال المفاصل أو مجتمع العظام جمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره (قوله فان شئت آليت الى آخره) في الشرح هذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج آخر صدره الف المقام وأول عجزه ميمه ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون آخر صدره ميم المقام وأول عجزه واوالركن لكن يكون فيه الثلم والسرمد الدائم والشاهد قوله نسيتك وسهل حذف لا منه كونه مستقبلا معنى لانه عامل في ظرف مستقبل وهو مادام عقلي اذ تقديره مدة دوام عقلي كامهل حذف لا مع المضارع المستقبل (قوله فلا والله نادى الحى قومى) هذا صدر بيت عجزه * هدوا بالمساءة والعلاط والهدو بضم الهاء والدال وتشديد الواو مصدر هدأ بالهمز هدأ وهدوا و بالمساءة متعلق بنادى والعلاط بالعين المهملة المكسورة في أوله والطاء المهملة في آخره مصدر عاطه بشر اذا كره وفي الشرح وزعم الكوفيون انه لا حذف في مثل هذا البيت وان لا المذكورة أولا هي نافي الجواب قدم اعتناء بالنفي وفيه تقديم نافي جملة على جملة أخرى مع انه لا يتأتى في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم انتهى (قوله وقولي اذا ما أطلقوا الى آخره) هذا البيت للنمر بن تولب وفي الصحاح والمخبل بفتح الخاء المعجمة مشدد اسم شاعر يقال لا أفعله حتى يؤب المخبل كما يقال حتى يؤب القارظ العنزى وفي الشرح وأظنه يعني المخبل أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك أو يؤب القارظان قال أبو ذؤيب وحتى يؤب القارظان كلاهما * وينشر في القتلى كليب لوائل وفي شرح الكافية بعدما ذكر بيت المصنف أرادوا الله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة انتهى وفي الشرح وجماعة من النحاة يرونه مما حذفت منه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والظاهر ان رأى ابن مالك أولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم * حذف ما النافية * (قوله فوالله ما نلتم الى آخره) في الصحاح والوفق الموافقة بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وفق عياله أى لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه وفي الشرح يحتمل ان يجعل قوله بعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة * حذف كى المصدرية * (قوله وانما يقدر الجمهور هنا أن بعينها لانها ام الباب فهو أولى بالتجوز) هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه اشارة الى وجه الرد على السيرافي * حذف اداة الاستثناء * (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الا السهيلي) في الشرح هذا عجيب جدا كيف لا يعلم المصنف أحدا أجازه غير السهيلي والمسئلة في التسهيل وقد كتب منه نسخا وملأه بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شئ غير حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيها ذلك أى انها محمولة على الحذف دون التنازع انتهى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها وتأويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثير فحذف قائلا لذلك فبقى الا الا أن يشاء الله فحذف أولى اداتى الاستثناء فبقى الا ان يشاء الله فتكون الآية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج في حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بانه قرر الآية في حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا (قوله والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال أى الا قولا مصحوبا بان يشاء الله) ان قدر المستثنى مصدرا (ولا متلبسا بأن يشاء الله) ان قدر حالا وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان يشاء الله لان معناه بأن يشاء الله (قوله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك) يعني بأن يشاء الله الا مع حرف الاستثناء داخلا على ان يشاء الله نحو لا فعلن الا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو حذف اداة الاستثناء وحدها وفي الشرح وهذا معنى ما قاله ابن الحاجب في أماليه في قوله تعالى ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله والوجه فيه ان يكون الاستثناء مفرغا كقولك لا تجئ الا باذن زيد ولا تخرج الا بمشيئة فلان على ان يكون الاعم المحذوف حالا أو مصدرا فتقدير الحال لا تخرج على حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا تخرج الا خروجا مستصحبا لذلك كقولك ما كتبت الا بالقلم وما جئت الا بالقدوم وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أى الا بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المذكورة بحرف الشرط أو ما في معناه كقولك لافعلن ان شاء الله أو لافعلن بمشيئة الله أو الا ان يشاء الله وما أشبه ذلك وما ذكر من انه استثناء منقطع أو متصل على غير ذلك فبعيد أما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدى الى نهى كل أحد عن ان يقول انى فاعل غدا كذا

مطلقا

مطلقا قيده بشئ أولم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لافعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه في النهي وأما ماذكر من انه متصل باعتبار النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان أشاء والنهي لا يتقيد بالمشيئة لانه ان أريد تحقيق الاخبار عن نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان أريد نفس النهي الذي هو انشاء فلا يقبل تعليقه على المشيئة وان أريد دوامه الى ان يأتي نقيضه فذلك معلوم من كل أمر ونهي وكل حكم ثم يلزم ان يكون كل أحد منهيا عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا الا ان الاستثناء بالمشيئة لم يتعرض له وانما تعرض لنفس النهي أو دوام النهي كما تقدم وأما ماذكر من انه متصل لقوله اني فاعل ففاسد اذ يصير المعنى اني فاعل بكل حال الا في حال مشيئة الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الاجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول اني فاعل ان شاء الله واني فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله أحد وأما ماذكره من ان بعض المتأخرين زعم ان الا هنا ليست باستثناء فان أراد انها ليست باستثناء اتصال فقد تقدم الكلام عليه وان أراد انها ليست باستثناء أصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله أعلم انتهى (قوله وقال بعضهم يجوز ان يكون أن يشاء الله كلمة تأبيد) هكذا وقع فيما رأيناه من النسخ والظاهر ان يقول الا ان يشاء الله ﴿حذف الجار﴾ (قوله وقد يحذف مع بقاء الجر) قال ابن مالك والصحيح جواز حذف الجار قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال بمن مررت كقوله صلى الله عليه وسلم أقربهما منك بابا بالجر في جواب قولها ان لي جارين فالى أيهما أهدي وكقول العرب خير لمن قال كيف أصبحت فحذف الباء وأبقى عملها لان معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة أقوى وجواز الحذف أولى قال أبو حيان وينبغي ان يثبت في القياس على ذلك ﴿حذف ان الناصبة﴾ (قوله هو مطرد في مواضع معروفة) هي عشرة مواضع خمسة اضمار أن فيها على سبيل الوجوب وخمسة على سبيل الجواز وكلها مستوفى في النحو في باب اعراب الفعل ﴿حذف لام الطلب﴾ (قوله وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب) قد سبق الكلام على الآية الاولى في حرف اللام (قوله محمد تفد نفسك كل نفس) هذا صدر بيت لابي طالب عجزه * اذا ما خفت من أمر تبالا * وقد تقدم الكلام عليه في اللام ﴿قوله حذف حرف النداء﴾ يريد به يا لانها أصل الباب لكثرة الاستعمال (قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة) قال الرضي أما اسم الجنس فالمراد به هنا كل نكرة قبل النداء يصح تعريفه باللام سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم أو لم يتعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا كما مر ومضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو مضارعا للمضاف نحو يا طالعا جبلا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا والسر في امتناعهم من حذفه أما من النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما من المعرفة المتعرفة بحرف النداء فلان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصف مرفى وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من أي بوصفه نحو يا أيها الرجل أو بوصف وصفه نحو يا ايهذا الرجل وأما اسم الاشارة فلانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شئ وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء انتهى وفي الشرح وتقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسمي الجنس والاشارة ظاهر في أن حذفه من منادى غيرهما ليس بشاذ فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة في الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا وأقول لا وجه لايراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف أيضا من المندوب نحو يا عمراه ولا من المستغاث نحو يا لله ولا من المنادى البعيد لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافيه ولا يحذف أيضا من المضمر ونداؤه شاذ ويأتي على صيغتي المرفوع والمنصوب كقوله يا أبجر بن أبجر يا أنتا * أنت الذي طلقت عام جعتا وكقول بعضهم يا اياك قد كفيتك (قوله أصبح ليل) هذا القول لام جندب زوجة امرئ القيس قالته تبرما به وفي الصحاح

وكان امرؤ القيس مفركا وهو بالتشديد الذى تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تفريك النساء له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطىء الافاقة (قوله عنلك هذا لوعة وغرام) هذا عجز بيت صدره * اذا امهلت يوما لها قال صاحبى * ولوعة الحب حرقته وقد لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده أى احترق (قوله هذى برزت لنا فهجت رسيسا) هذا صدر بيت عجزه * ثم انصرفت وما شفيت نسيسا * والرسيس ابتداء الحب والنسيس بنون فى أوله وبمهملتين بينهما مثناة تحتية بقية الروح وغاية جهد الانسان (قوله وأجيب بأن هذى مفعول مطلق) فى الشرح يمكن ان يجعل هذى منادى ولا يتم التلحين وذلك لان المتنبى كوفى ومذهب أصحابه نحاة الكوفة جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه (قوله يا عمرو انك قد مللت الى آخره) الملل السآمة ومعنى البيت على ما قال المصنف انك قد مللت صحابتى وصحابتيك اخالها قليلة فلا تمل وفى الشرح الذى يظهر لى ان ذلك اشارة الى الملل المفهوم من قولك مللت أو الى الامر الذى تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياى وصحبتى اياك فيما اخاله وأظنه وهذا الامر قليل فى الاصحاب فقوله ذلك مبتدأ الخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة الغى فعلها وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا عن اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذلك الى مفعول مطلق ولم يتضح لى وجه الرد بهذا البيت على ابن مالك فتأمله وأقول وجهه ان ذلك اشارة الى المصدر الذى هو صحابتك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل اخبر عنه بقليل اما على ان يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه فى * انى وجدت ملاك الشيمة الادب * وفى * وما اخال لدينا منك تنويل * ان الاصل لملاك وللدنيا واما على ان تكون من الغاء المتوسط لان التوسط المبيح للالغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل فى الكلام مقتض للالغاء أيضا نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى والعامل هنا قد سبق بالمبتدا الذى هو صحابتى كما قيل فى البيتين انهما من الغاء المتوسط لان العامل فى الاول سبق بانى وفى الثانى بما النافية ونظيره متى ظننت زيدا قائما فانه يجوز فيه الالغاء * حذف نون التوكيد * (قوله فلا وأبى لنأتيها الى آخره) فى الصحاح والروم من ولد الروم بن عيصو بن اسحق يقال رومى وروم مثل زنجى وزنج فليس بين الواحد والجمع الا الياء المشددة كما قالوا تمرة وتمر ولم يكن بين الواحد والجمع الا التاء (قوله ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن) قال الرضى انما كان ذلك حطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغى ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل (قوله ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها) هو واو الضمير فى اضربن يا قوم وياء الضمير فى اضربن يا هند وقال يونس الواو والياء عوض من النون (قوله اضرب عنك الهموم طارقها الى آخره) قونس الفرس عظم ناتئ بين اذنيها * حذف نونى التثنية والجمع * هذه الترجمة تقع فى بعض النسخ وتسقط فى بعضها (قوله هما خطتا الى آخره) الخطتان تثنية خطة وهى الامر والقصة وقيل رفع اسار ومنة ودم على الحكاية وحذف النون مع ذلك من خطتان للاضافة كانه قال هما خطتا قولك لى اما كذا واما كذا (قوله لا يزالون ضاربين القباب) هذا عجز بيت صدره * رب حى عرندس ذى طلال * وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الكاف عند الكلام على كل * حذف التنوين * (قوله أمسلمنى الى قومى شراحى) هذا عجز بيت صدره * وما أدرى وظنى كل ظن * قال الفراء وشراحى مرخم شراحيل فى غير النداء وفى الشرح ويمكن ان يكون منادى ومسلمنى خبر لمحذوف أى أنت مسلمى الى قومى يا شراحى وفى الصحاح وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه فى معرفة ولا نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة انتهى والجمهور على ان النون فى مسلمنى للوقاية دخلت فى اسم الفاعل على سبيل الضرورة وذهب هشام الى انها التنوين وأجاز فى السعة هذا ضاربنك وضاربنى والكاف والياء فى موضع جر (قوله ثم هو نون الوقاية لا تنوين لقوله وليس الموافينى الى آخره) هذا يقع فى بعض النسخ دون بعض وهو لبيان مذهب الجمهور فى نون نحو مسلمنى والرد على مذهب هشام (قوله ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة) قال الرضى وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن وكذلك من قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلته أيضا مع ان التنوين حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام

وليست

وليست هذه العلة موجودة فى المبتدا وخبره انتهى وفى أمالى ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التى ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم فى الله باثبات الهاء فى ق واثبات الالف فى الله ولذلك اذا كتبت قه زيدا كتبت قافاوها لانك لو وقفت لقلت قه فدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة التى حذفت العرب التنوين لاجلها هى التى حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون أول سطر لانه اذا كان أول سطر كان فى محل يبتدأ به غالبا الا ان القارئ ينتهى الى آخر السطر ثم يبتدئ باول السطر الذى بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه (قوله جارية من قيس ابن ثعلبة) بعده كريمة أخوالها والعصبة وفى الشرح قال ابن جنى والذى أرى انه لم يرد فى هذه البيت وما جرى مجراه ان يجرى ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد ان يجرى ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشئ الواحد فوجب اذ ذلك ان ينوى انفصال ابن مما قبله واذا قدر لذلك وقد قام بنفسه ووجب ان يتبدأ وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل فى التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جنى لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا فى كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة (قوله * فالفيته غير مستعتب * الى آخره) هذا البيت لابى الاسود الدؤلى وقبله فذكرته ثم عاتبته * عتابا رفيقا وقولا جميلا (قوله وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين فى التنكير) الاشارة بذلك الى حذف التنوين لالتقاء الساكنين فى ولا ذاكر الله واللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايثار وأراد بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه أى آثر الشاعر حذف التنوين فى ذاكر الله لاجل التقاء الساكنين على حذفه لاجل الاضافة بان يضيف ذاكر الى الاسم الشريف ليتماثل فى التنكير المعطوف وهو ذاكر والمعطوف عليه وهو غير مستعتب فان قيل هذا يشعر بان ذاكر اذا حذف منه التنوين لاضافته الى الاسم الشريف يكون معرفة واضافته اليه لفظية وهى لا تفيد التعريف أجيب بان اضافة اسم الفاعل لا تكون لفظية الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهو ههنا بمعنى الماضى أو الاستمرار (قوله فان الاول مضاف الى المذكور والثانى لمجاورته له مع انه المضاف اليه فى المعنى كانه المضاف اليه لفظا) الضمير فى له واليه الاولى والثانية للمذكور وفى انه وكانه للثانى وهو مبتدأ خبره كانه وما بعده ولمجاورته تعليل لهذا الحكم قدم للاهتمام به *حذف أل* (قوله تحذف للاضافة المعنوية) لانها موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلو لم تحذف أل من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل أما تعريف المعرف فظاهر واما تخصيص المعرف فلانه اذا كان معرفا كان مخصصا وقيد بالمعنوية لان أل لا تحذف للاضافة اللفظية وهى التى يكون المضاف فيها مشتقا مضافا الى معموله لانها لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وتفصيل ذلك ان أل لا تمتنع فيها من المثنى ولا من المجموع بالواو والنون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا من المفرد والجمع بغير الواو والنون اذا كانا متعديين ومجرورهما مضمر نحو الضاربك والضرابك أو مظهر باللام نحو الضارب الرجل والضراب الرجل أو مضاف الى المظهر باللام مرة بعد أخرى نحو الضارب وجه فرس غلام أخى الرجل (قوله قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة) لان تقديره يا مثل الخليفة هيبة فدخول يا فى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله ويرده انها لا تجامع من الجارة للمفضول) قيد به لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بنى افعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم ويجوز أيضا ان تجامع من هذه من الجارة للمفعول مقدمة عليها ومؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير (قوله وليس هذا بقياس والتركيب قياسى) هذا رد على الاخفش فى قوله ان اللام زائدة بان زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذى كلامنا فيه قياسى (قوله وابدال المشتق ضعيف) قال الرضى والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقولك فلا وأبيك خير منك انى * ليؤذينى التحمحم

والصهيل) قدر الموصوف أى فلا وأبيك رجل خير منك (قوله والاولى عندى ان يخرج على قوله * ولقد أمر على اللئيم يسبنى *) وهو ان يجعل أل التعريف الجنس فيكون مدخولها فى المعنى كالنكرة فيصح نعته كالنكرة ﴿حذف لام لافعلن﴾ (قوله وقتيل مرة أثارن) مرة بميم مضمومة وراء مشددة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس غيلان وأثارن بهمزة مفتوحة فثلثة ساكنة فهمزة مفتوحة مضارع ثأرت القتيل وبالقتيل ثارا وثورة اذا قتلت قاتله والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر ﴿حذف جواب القسم﴾ (قوله ومنه ان جاءنى زيد والله أكرمته) هكذا وقع فى النسخ وفى الشرح ليس هذا المثال الثانى من القسم الاول وانما هو من القسم الثانى وقد صرح بذلك فى أول الترجمة التى تأتى وهو حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ماهنا سهو وسبق قلم وأقول ليس ماذكره هنا ولا فى الترجمة الآتية بسهو ولا سبق قلم وذلك ان الشرط والقسم اذا اجتمعا يؤتى معهما بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل فى الجواب ان يلى ماهو جواب عنه فيكون أكرمته فى المثال مقدما فى الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم مايغنى عنه لكن فى الرتبة دون اللفظ ولهذا قال ومنه فان قيل مثل هذا يأتى فيما ذكره فى حذف جملة الشرط وهو والله ان جاءنى زيد لاكرمته وقد صرح فيه بانه مما اكتنف الشرط مايدل على الجواب أجيب بان اعتبار الجواب المذكور هنا مقدما على الشرط له لازم ممتنع وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار لامتناع لازمه (قوله أى انه لمعجز أو انك لمن المرسلين أو ما الامر كما تزعمون) فى تفسير ابن عطية عن قتادة والطبرى ان الجواب مقدر قبل بل وانه الصحيح وقدره ما الامر كما تزعمون وقدره الزمخشرى بانه لمعجز وفى البحر ينبغى ان يقدر ماثبت جوابا للقرآن حين أقسم به وذلك فى قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين فيكون التقدير ص والقرآن ذى الذكر انك لمن المرسلين ويقوى هذا التقدير ذكر النذارة هنا فى قوله وعجبوا أن جاءهم منذر منهم وذكرها هناك فى قوله لتنذر قوما فان الرسالة تتضمن النذارة والبشارة (قوله وفيه بعد) قال الفراء لانجد هذا القول مستقيما فى العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن (قوله الفراء وثعلب ص) فى البحر وهذا مبنى على تقدم جواب القسم واعتقادان ص يدل على ماذكراه ﴿حذف جملة الشرط﴾ (قوله وجاء بدونه نحو ان أرضى واسعة فاياى فاعبدون) فى حاشية التفتازانى عند قوله تعالى واياى فارهبون ونقل عن المصنف يعنى الزمخشرى انه قال فى واياى فارهبون وجوه من التأكيد تقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفاء الموجبة معطوفا عليه ومعطوفا فالتقدير اياى ارهبوا فارهبون أحدهما مضمر والثانى مظهر ومافى ذلك من تكرر الرهبة ومافيه من معنى الشرط بدلالة الفاء كأنه قيل ان كنتم راهبين شيأ فارهبون (قوله ويرده ان الجواب المنفى بلم لا يدخل عليه الفاء) فى الشرح ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفى بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة اسمية حذف مبتدأها أى فانتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشرى بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم (قوله وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها الى آخره) الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى انها لاتحذف الامع بقاء لا النافية أيضا كهذا البيت ﴿حذف جملة جواب الشرط﴾ (قوله ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية) أى ما آمنوا ابدا بل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وماقدرته أظهر ذكر الزمخشرى هذا الوجه عن بعضهم وبينه بالآية التى بينه بها المصنف وذكر أيضا الوجه الذى ذكره المصنف عن النحويين وبينه بقوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله وفى الشرح لم يقدر المصنف شيأ تفرد به دون النحاة ولم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم (قوله قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشرى تقديره ألستم ظالمين بدليل ان الله لايهدى القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لاتقع جوابا الا بالفاء) فى الشرح لم يقع فى الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه مايقتضى ان الاستفهام جواب ونص مافيه والمعنى قل أخبرونى ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بنى اسرائيل على نزول مثله فايمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألستم أضل الناس وأظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها ان يكون مفعولا لاخبرونى والعامل معلق كما هى كذلك فى قوله تعالى قل أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف تدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير فى آية الاحقاف ان

كان

كان من عند الله الى آخره فاخبروني ألستم ظالمين وكذا تقرير الآية الاخرى ان أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون انتهى (قوله ومثله وان تجهر بالقول أى فاعلم انه غنى عن جهرك فانه يعلم السر) فى الشرح هذه المواضع التى وقع فيها فعل الشرط مضارعا تشكل على هذا التحقيق فانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف فى السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ولذلك عدوا من الضرورات قوله * لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى ان بيتى واسع * وأقول يندفع الاشكال بان مرادهم لا يحذف الجواب من غير شئ يسد مسده الا اذا كان الشرط ماضيا وهذه المواضع التى وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شئ ساد مسد الجواب ﴿حذف الكلام بجملته﴾ (قوله فان ان هنا بمعنى نعم) لانها لو كانت العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها (قوله الثالث بعد حرف النداء فى مثل ياليت قومى يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى) احترز بهذا عما اذا قيل ان حرف النداء اذا وليه ما ليس منادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته أى بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لادعو مقدرا وأصل يا زيد ادعو زيدا حذف ادعو لزوما لكثرة الاستعمال ولدلالة النداء عليه فجزآ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى أيضا كان الكلام بجملته محذوفا (قوله * قالت بنات العم * الى آخره) عييا بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية مكسورة فمثناة تحتية مشددة من العى وهو خلاف البيان ويروى فقيرا مكان عييا وفى الشرح لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيد أكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها وليس شئ من الجملتين حالة تعلق ان به وارتباطه بها ليس كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف فى الرابع والخامس اللذين ذكرهما المصنف بعض الكلام لا الكلام بجملته وأقول مراد المصنف من حذف الكلام بجملته حذفه بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة ولا شك فى ان المحذوف فى الرابع والخامس كذلك وان بقى اداة شرط ونفى ﴿حذف أكثر من جملة فى غير ما ذكر﴾ (قوله ان يكن طبك الى آخره) الطب بالمهملة مثلثة والباء الموحدة مشددة هنا العادة كقولك * فان طبنا جبن ولكن * منايانا ودولة آخرينا * (قوله أى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا عادتك فيما مضى لاحتملناه منك) فى الشرح هذا لم يخرج عما ذكره أولا من حذف الشرط وحذف الجزاء ففى كون هذا مثالا لما حذف منه أكثر من جملة فى غير ما ذكر نظر وأقول ما ذكره حذف جملة الشرط وحدها وحذف جملة الجواب وحدها فقوله فى غير ما ذكر أى فى غير حذف الشرط وحده وغير حذف الجواب وحده احترازا عن حذف أكثر من شرط وحذف أكثر من جواب فان ذلك لا يجوز وحينئذ فحذف مجموع الشرط والجواب يكون مثالا لحذف أكثر من جملة فى غير ما ذكر (قوله ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم وأنشد متمثلا وهل أنا الا من غزية الى آخره) فى الشرح يحتمل ان يكون أنشد منصوبا بان مضمرة والعطف على المصدر المتقدم على حد قولها * للبس عباءة وتقر عينى * ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستئناف والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة فزاى قبيلة ويقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه انه ان لم يذكر بعض ما أورده فى كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر آخر وهو انه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر (قوله وأما قولهم فى راكب الناقة طليحان) قال صاحب المحكم الطلاحة الاعياء من السير ومن كلامهم راكب الناقة طليحان أى والناقة فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت أى فضرب فانفجرت وكما قال التغلبى * اذا ما الماء خالطها سخينا * أى خالطها فشربناها ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة لان الحذف اتساع وبابه أوسط الكلام وآخره لا أوله الا ترى أن كان تزاد وسطا وأخيرا لا أولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزا سمكا تمرا انتهى ﴿الباب السادس من الكتاب﴾ (قوله اذا أريد تفسيرها من حيث الجملة) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها من حيث هى والمراد واحد (قوله وأما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيها كالفعل) يعنى فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله فى التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجرى مجرى مفرده فى الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك فى الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل

ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولا يلزم فيه أيضا شبهه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم فى قاعدين غلمانه (قوله بكرت عليه بكرة الى آخره) البكرة بالضم الغدوة ومنه بكرت على الشئ واليه وفيه بكورا وبكرت بالتشديد وابتكرت وأبكرت باكرت بمعنى أتيت بكرة والصريم الارض المحصود زرعها والصبح والليل وهو من الاضداد (قوله والرابع قولهم فى نحو فكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف) فى الشرح لا ينبغى ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى ان الذى اشتهر فى هذا بين المعربين صواب وان تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحل وأقول انما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله فلجواز ان المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة) فى الشرح لا نسلم ان اجتماع مجازين أمر مستكره ولا انه مانع مما ذكره وكيف ولا نزاع بينهم فى ان مثل قولنا احيى الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام وأقول قد سبق مثل هذا فى آخر الكلام على ماوسبق منا توجيه كلام المصنف فليراجع ثمة وبالجملة فراد المصنف هنا وهنالك مجازان للنحوى بحث عنهما ومثل أحيى الارض شاب الزمان ليس كذلك (قوله أى الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه) فى الشرح تعذر الحالية فى هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضى المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب اداره على جسده كله وعاتقه حتى لا يخرج منه يده وفى القاموس واشتمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد باقيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا أو هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من أحد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه (قوله والصواب العطف على معمولى عاملين) فى الشرح غاية ما فعلوه فى هذا والذى قبله ان حذفوا مضافا القيام قرينة عليه ولا محذور فى ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه ففى كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع لحلوله محل الاسم) وهو قول البصريين سواء حل فى محل اسم مرفوع كما فى زيد يضرب أى ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع قاله الرضى واعترض بانه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنفيس من خواص الافعال وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا أقائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كأحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله وما كدت آيبا وقال ابن مالك بدر الدين والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان أرادوا أن رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه كما فى يقوم زيد أو منع منه الاستعمال كما فى جعل زيد يفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا فباطل أيضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه موضع صالح للاسم بالجملة كما فى وان احد من المشركين استجارك فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا مرفوعا واللازم منتف فالملزوم كذلك فان قيل ما قاله الكوفيون باطل لان التجريد من الناصب والجازم عدمى والرفع أمر وجودى وكيف يصح ان يكون الامر العدمى علة للوجودى فجوابه لا نسلم ان التجريد من الناصب والجازم عدمى لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى انتهى وقال الكسائى عامل الرفع فى المضارع حروف المضارعة لانها لما دخلت فى أول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ أصل المضارع اما الماضى واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من احالته على المنوى الخفى كما هو مذهب البصريين ومذهب الفراء وهو المشهور بين المعربين وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة (قوله ثم اذا اعربوا أو عربوا) أى اعربوا الكلام أو عربوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله فاما البصريون فذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفى التأنيث) قال الرضى الالف والنون انما يؤثران

لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبقوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التأثير وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها اليه فى صنعانى وبهرانى فى النسب الى صنعاء وبهراء وهى قبيلة من قضاعة وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدل منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذا للمناسبة التى بينهما الا ترى الى ادغام النون فى الواو (قوله عن درك الحق) الدرك بفتح الدال وسكون الراء بمعنى الادراك والحق الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل وأما الصدق فقد شاع فى الاقوال خاصة ويقابله الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر فى الحق من جانب الواقع وفى الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع ومعنى حقيته مطابقة الواقع اياه (قوله الاعداد الاصول) يعنى التى ليست بمعدولة (قوله ولكنما أهلى بواد أنيسه الى آخره) هذا البيت لساعدة الهذلى وتبغى بالغين المعجمة المفتوحة المشددة وأصله تتبغى بتاءين فى أوله حذفت احداهما من التبغى وهو التطلب ومثنى وموحد صفة ذئاب أو خبر مبتدا محذوف أى بعضها مثنى وبعضها موحد (قوله وللجهل بموقع هذه الالفاظ) يعنى الالفاظ المعدولة (قوله احاد أم سداس الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الكلام على أم (قوله الذى أطاق) أى ابج (قوله ولو أفردت لم يكن له معنى) قال التفتازانى أى لو قلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهمين حالا من المال الذى هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد فيه الى الوصف والتفصيل فى حكم الاقتسام وكذا الطيبات فى حكم النكاح (قوله ولو جئت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه) قال التفتازانى وذلك لان أو لاحد الامرين أو الامور لاغير وأما الاباحة وجواز الجمع فى مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فانه يكون بدليل من خارج مثل ان مجالستهما خير وزيادة فى الفضيلة وتعلم العلم فيكون أولى بالجواز وحاصله ان أو لاحد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل والقيد فى الكلام يكون نفيا لما يقابله فمعنى أو ان يكون الاقتسام على أحد هذه الانواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان يكون على هذه الانواع غير متجاوزها الى ما فوقها وهذا معنى قوله محظور اعليهم ماوراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع تمسكا بان الواو للجمع فيجوز الاثنان والثلاث والاربع وهى تسع وذلك لان من نكح الخمس أو ما فوقها لم يحافظ على القيد أعنى كيفية النكاح وهى كونه على هذا العدد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس انتهى (قوله واختلف فيها هنا) أى فى الواو فى قوله تعالى وثامنهم كلبهم (قوله فيندفع الاشكال أيضا) هو ان فى قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل ردا على كون الواو فى وثامنهم كلبهم للاستئناف وعلى كون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة (قوله فاما الواو الاولى) يعنى واو الثمانية (قوله قلنا العامل المعنوى لا يحذف) فى الشرح الظاهر انه لا يمتنع الحذف فى مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفى التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره فى استفهام أو غيره وهذا يشمل المعنوى وغيره انتهى وأقول يحمل على غير المعنوى لقول المصنف فى بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع وبهذا ردوا على المبرد قوله فى بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أى واذ ما فى الوجود بشر مماثلا لهم (قوله ولا أرض ابقل ابقالها) هذا عجز بيت صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * والمزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها للسحابة التى شبه بها الجيش فى البيت قبله وابقلت الارض خرج بقلها (قوله الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثانى عين الاول) قال التفتازانى فى تلويحه والكلام فيما اذا أعيد اللفظ الاول اما مع كيفيته من التنكير والتعريف أو بدونها وحينئذ يكون طريق التعريف هو اللام أو الاضافة لتصح اعادة المعرفة نكرة وبالعكس وتفصيل ذلك ان المذكور أولا اما ان يكون نكرة أو معرفة وعلى التقديرين اما ان يعاد نكرة أو معرفة تصير أربعة أقسام وحكمها ان تنظر الى الثانى فان كان نكرة فهو مغاير للاول والا لكان المناسب هو التعريف بناء على كونه معهودا سابقا فى الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة انتهى فان قيل مقتضى كلام المصنف ان المعرفة اذا أعيدت نكرة كانت عينا وكلام التفتازانى انها تكون غيرا قلت حكى ابن السبكى فى هذه الصورة قولين وحكى عن امالى ابن الشجرى انه قال انها غير الاول لا نفسه فيجرى كلام المصنف على القول بانها عين والتفتازانى على القول بانها غير (قوله وحملوا على ذلك ما روى ان يغلب عسر يسرين) روى ذلك

موقوفا على ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهما ومرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم انه خرج ذات يوم وهو يضحك وهو يقول ان يغلب عسر يسرين وفى تفسير البغوى قال أبو على الحسن بن يحيى بن نصر الجرجانى صاحب النظم تكلم الناس فى قوله ان يغلب عسر يسرين فلم يحصل منهم غير قولهم ان العسر معرفة واليسر نكرة فوجب ان يكون عسر واحد ويسران وهذا قول مدخول فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب ان يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معناه لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذى وعد الله المومنين فيها واليسر الذى وعدهم فى الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا فاما يسر الآخرة فدائم غير زائل أى لا يجمعهما فى الغلبة كقوله صلى الله عليه وسلم شهرا عيد لا ينقصان أى لا يجتمعان فى النقص (قوله ويشهد للصورتين الاوليين) هما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) هو اعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والا فمقتضى قوله الاوليين ان يقول والرابعة ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا عن بنى دهل الى آخره) هذان بيتان من بحر الهزج والصفح العفو ودهل بضم المهملة وسكون الهاء (قوله والثالث ان فى التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة) قال التفتازانى فى تلويحه واعلم أن المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقالوا لولا انزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل آية الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظى وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهو الذى انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله كثير فى الكلام كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الحماسة انتهى (قوله فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثانى عام) فلا يكون الثانى عين الاول لان المعنى من كون الثانى عين الاول أن المراد به هو المراد بالاول (قوله لان اللام ان كانت فيه) أى فى العسر الاول للعهد فى العسر الذى كانوا فيه وهو حصة معينة من العسر معهودة بين المتكلم والمخاطب فهو هو أى فالثانى عين الاول (قوله الخامس عشر قولهم يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها) فى الشرح عند هذا الموضع فى هذا الباب مبنى على ان قول سيبويه فى المسئلة صواب وقدرده بعد هذا فآل الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم فى ذلك من المعارض فلا ينبغى ان يعد من قبيل ما هو من الخطا وأقول ما رد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده (قوله وليس بلازم عند سيبويه) لم يحك الرضى ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالكى واختاره هو ونصه فى باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى انتهى (قوله معمول للمضاف أو لجار مقدر) قال الرضى اعلم أن بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة أو من أو المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معنا فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدر القوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه أو مبين به ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدر الكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان أراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وان أراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد (قوله هابيناذا صريح الحق فاصغ له) هذا صدر بيت عجزه * وطع فطاعة مهد نصحه رشد * وقد تقدم فى الجهة الخامسة فيما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله لان الحال حينئذ من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موحشا حالا من المستتر فى الظرف (قوله واما جواب ابن خروف) أجاب ابن خروف عن تجويز كون موحشا فى البيت حالا من الضمير المستتر فى الظرف بان الظرف ههنا لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا تأخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بان هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم واقول

أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول أبي الفتح معطوف على لاطلاقهم (قوله *عليك ورحمة الله السلام*) هذا عجز بيت صدره *الا يانخلة من ذات عرق* والمراد بنخلة هنا امرأة وبذات عرق موضع (قوله وقد اعترض) يعني أنه اعترض على أبي الفتح في قوله ان عطف رحمة على المستتر في عليك أولى من عطفه على السلام بان ماذهب اليه تخلص عن ضرورة وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على ان الظرف فيه مستتر مع تقدمه على المبتدا (قوله وجوابه ان عدم الفصل أسهل لوروده في النثر) أي والجواب عن ما اعترض به على أبي الفتح من انه تخلص عن ضرورة بضرورة انه لم يتخلص من ضرورة الى ضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة الى ضرورة أسهل منها أو ذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل أولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف) يعني أن ابن مالك أجاب عن قولهم لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل هو ضميره المستتر في الظرف بان جعل صاحب الحال طلل أولى من جعله الضمير المستتر في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ودفع المصنف هذا الجواب بانه انما تثبت هذه الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر وأما اذا كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب الحال (قوله احداهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر) يعني أن المؤنث من الضباع يقال له ضبع بفتح أوله وضم ثانيه والمذكر منها يقال له ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه وزيادة ألف ونون في آخره فاذا أرادوهما ثنوا وغلبوا المؤنث لقلة حروفه على المذكر فقالوا ضبعان هذا ولكن في الصحاح الضبع معروفة ولا تقل ضبعة لان الذكر ضبعان والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين والانثى ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع (قوله وهو سهو) فرق الحكماء بين السهو والنسيان بان عدم الصورة الحاصلة عند العقل عما من شانه الملاحظة في الجملة ان كان العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها أي وقت شاء يسمى ذهولا وسهوا وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها الا بعد تجشم كسب جديد يسمى نسيانا (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول ان أراد لا يجتمعان في الوجود فمسلم لكن لا يفيده لان المراد بقوله يجتمع شيآن هو الاجتماع في حكم من الاحكام وان أراد لا يجتمعان في حكم فممنوع (قوله وضابطها) في الشرح يقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث لتغليب الليالي وأقول هذا الضابط انما هو لتغليب الليالي على الايام في التاريخ لا لتغليب الليالي على الايام مطلقا ثم مقتضى التغليب في هذه الآية انه لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بتينك المسئلتين (قوله لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا موجدهما في الحقيقة سواه) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيقه ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا ومقدور العبد كسبا (قوله وقد مضى رده) يعني في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب (قوله الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات) قال الرضي قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان أرادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود أي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان أرادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه وأما كون نفيه اثباتا فنقول فيه أيضا ان قصد وان نفي الكود أي القرب فيما كدت أقوم اثبات لذلك المضمون فهو من أفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان أرادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو أفحش لان نفي القرب من الفعل أبلغ من نفي الفعل نفسه فان ماقربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ماضربت بل قد تجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقته بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت

قرينة هكذا قلنا اثبت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى وما كادوا يفعلون أى وما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم أتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات (قوله أحدهما ان الزمخشري قال في أولئك سيرحمهم الله) تقدم كلام الزمخشري بدون ما عليه من الاعتراض والجواب في حرف السين (قوله الثاني قال بعضهم في ستجدون) تقدم هذا بجميعه في حرف السين (قوله تمام العشرين قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة) في الشرح هذا تمام فيه نقص وذلك لان الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا للذي هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واه وأقول قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدري لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولا

﴿الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب﴾

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه (قوله ويقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل) الاول يعبر باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم هكذا) أى اسم ظاهر قيد نا به لان الضمائر المتصلة أسماء ومنها ما هو على حرف واحد يعني انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه) هذا جواب سؤال يرد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقرير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقرير الجواب أنها لما لازمت الاضافة واعتمدت على المضاف اليه صارت بمنزلة ما هو أكثر من حرف الا انها لا يعبر عنها عند الكلام عليها الا باسمها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها عما تعتمد عليه وهي لا تقطع عنه والكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه (قوله ولهذا اذا تكلمت على اعرابها) الاشارة بهذا الى اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه (قوله لان الحذف فيهن) أى في م و ق وش ول واللام في لان متعلقة بيجوز (قوله ولا ينطق بلفظها) أى بلفظ باء الجر وواو العطف فلا يقول ب حرف جر ولا و حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام) لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليها وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف في التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء في ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به انتهى وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها يشدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على أقل أوزان المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ أو لم يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك) أى مما كان على حرفين بان تقول في قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام (قوله وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه

اسم

اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض) قال الرضى واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهى علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف أيضا فى التركيب الذى ذكره المصنف اسم ولهذا أخبر عنها بقوله حرف استقبال وكأن المصنف لم يذكرها الان الادلة الثلاثة التى فى قوله يدلك على ما ذكرناه الى آخره مختصة بضرب (قوله وانما فتحت على الحكاية) لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ فالا كثر فيها الحكاية تقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر * ليت وهل ينفع شيأ ليت * ثم ان أولت بذكر كاللفظ انصرفت مطلقا وان أولت بمؤنث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت فهى كهند فى الصرف وتركه وان كانت رباعية أو ثلاثية متحركة الوسط فهى غير منصرفة (قوله فهذا فى انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك انها ألفاظ مسماها ألفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال سيبويه قال الخليل يوما وسأل أصحابه كيف تقولون اذا أردتم ان تلفظوا بالكاف التى فى لك والباء التى فى ضرب فقيل نقول باء كاف فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال أقول كه به وفى الكشاف فان قلت من أى قبيل هى من الاسماء أمعربة أم مبنية قلت بل هى أسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضيه وتوجيه الدليل على ان سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو كيف واين وهؤلاء ولم يقل صاد قاف نون مجموعا فيها بين الساكنين (قوله قياس همزات الاسماء) يعنى الاسماء الصرفة وهى التى ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد الانطلاق والاقتدار من المصادر التى همزتها همزة وصل لانها ليست باسماء صرفة بهذا المعنى (قوله كما أنك اذا سميت باضرب قطعت همزته) فى الشرح لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل فى شئ من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم اذن قطع همزة الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثل ألو واضرب (قوله فقلت فكيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه) لقائل ان يقول لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظى أى الاسناد الذى المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة وسوف كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب ولفظة سوف أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضى وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازى اعترض فى المحصل على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه فى هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم أو فعل وعلى التقديرين فهو كاذب أما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد كان لا يخبر عنه وأما ان كان فعلا فلانه أخبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض وأجيب بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جائز فى الكلمات كلها سواء ذكرت ألفاظها وحدها أو مع غيرها أو عبر عنها بالفاظ أخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده أو مع غيره واما معبرا عنه بلفظ آخر فالاول من خواص الاسم والاخيران مشتركان بينه وبين أخويه فاذا أريد الاخبار عن معناها بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه أو به مع غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه ثالث فلا تناقض فى ذلك (قوله لما كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه) بتشديد الميم وخففوه بفاء بين جوابها والجملة باسرها استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به

﴿ فصل ﴾ (قوله وقد سمعت من يعرب ألهاكم التكاثر مبتدأ وخبرا ظنها مثل قولك المنطلق زيد) فى الشرح لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان ألهاكم نفسه هو المبتدأ وأما اذا أطلق القول فى ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر وألهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين فى تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد ان ألهاكم مبتدأ والتكاثر خبره (قوله وذكر لى رجل عن كبير من الفقهاء) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها وذكر لى عن رجل كبير من الفقهاء وكبير فى

جميع النسخ بالباء الموحدة (قوله أنبيت ريان الجفون الى آخره) الريان ضد الظمآن والكرى النعاس تقول منه كرى الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كرى وامرأة كرية على فعلة والمراد به فى البيت النوم والمسوع اسم المفعول من اسعته الحية أو العقرب اسعاوليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر (قوله وقال جماعة من المعربين فى وكذلك نجى المؤمنين فى قراءة ابن عامر وأبى بكر بنون واحدة) تقدم الكلام على هذه القراءة فى التنبيه الذى ذكره المصنف فى آخر الجهة الرابعة من الباب الخامس بما لا مزيد عليه (قوله والا القيل تلظت) فى الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد أكثر المصنف رحمه الله من ذلك فى هذا الكتاب وهو فاش فى عبارة غيره من المصنفين (قوله من باب ولا أرض أبقل ابقالها) يعنى من بابه فى حذف تاء التأنيث من الماضى الذى وجب الحاقها به وان كان غنى مسندا الى ظاهر مؤنث حقيقى وأبقل مسندا الى ضمير مؤنث غير حقيقى (قوله وهذا حمل على الضرورة) من غير ضرورة لان حذف التاء من الماضى المسند الى ظاهر مؤنث حقيقى أو الى ضمير مؤنث غير حقيقى لضرورة شعر ولا ضرورة تدعو الى جعل غنى فى البيت كذلك لجواز جعله مضارعا محذوفا من أوله احدى التاءين (قوله فقلت هلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا) ان زاد فان فاعل ينكحها وفى آخره كسرة وكان هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يعرف الفاعل فى الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وهو انما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المدركين بحاسة السمع (قوله ومن هنا أيضا قال أبو الحسن) هذا عطف على ولهذا حذفت الواو فى يهب مشارك له فى الترتب على كون نائب الثقيل ثقيلا (قوله لان أصلها الياء) أى أصل الالف فى ياغلاما لان ياغلامى يجوز فيه اسكان الياء وفتحها فاذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفا (قوله ويستثنى من الاول نحو أرأيتك زيدا ما صنع وأبصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب) هكذا وقع فى كثير من النسخ بضمير التثنية وهو عائد على أرأيتك زيدا ما صنع وأبصرك زيدا وفى بعض النسخ وهو الموجود بخط المصنف بافراد الضمير وتذكيره وهو عائد الى نحو وقد تقدم الكلام على أرأيتك فى الكاف المفردة (قوله ونحو قولهم لا عهد لى بألأم قفا منه ولا أوضعه) نحو معطوف على نحو الضاربك وألأم أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما على فعل وملأمة على مفعلة ولآمة على فعالة ويقال منه للرجل يا ملأمان خلاف قولك يا مكرمان (قوله وليست مضافا اليها والا لخفض أوضع بالكسرة) لان ما لا ينصرف اذا أضيف أو دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا وداخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببيه كالمساجد والحمراء والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره (قوله وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء) يعنى لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل لم تدخله اضافة ولا لام تعريف فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول لان أحمر لا ينصب المفعول به وان كسرت الراء لان ما لا ينصرف اذا اضيف أو دخلته لام التعريف انجر بالكسر فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله كتسميتهم الصورة الجميلة دمية) فى الصحاح والدمية الصنم والجمع الدمى وهى الصورة من العاج ونحوه (قوله فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشرى فى قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الآية) فى الشرح فى ايراد هذا السؤال من الازراء بالزمخشرى ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذى يليق بالمصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر وأقول لا يخفى أن فى جوابه دفعا لتوهم الازراء والنقص بالزمخشرى وفى حاشية التفتازانى ولم يجعل شيأ من الجمل فى موقع الخبر لطائفة قصدا الى ان مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه فالخبر محذوف أى وثمة طائفة أو فيكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أو وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد أهمتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد أهمتهم خبرا لان النكرة موصوفة فى التقدير أى وطائفة أخرى وبالجملة الواو للحال يعنى وهو مسوغ نص عليه سيبويه (قوله وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة) فى الشرح لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول فى هذا المثال ولا يكون مصدرا والمولى هو الخبر وقبح خبر مبتدا محذوف أى الذى أصبته هو مولاك هذا قبيح (قوله وقد مضت الحكاية) يعنى فى آخر الجهة الاولى من الباب الخامس (قوله وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت فى قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على ان المثال المسؤل عنه ما كان

أحسن زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك) في الشرح في السؤال ما يشعر بأن كان تذكر في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان لا تقع فيه عند ذلك الا زائدة فلا عتب على الطالب في عدم التفصيل اذ له ان يقول متى كان بعد احسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال

﴿الباب الثامن من الكتاب﴾

(قوله لما دخله من معنى اكتفى) لما هنا بكسر اللام وتخفيف الميم ومن بيان لما (قوله لما دخله من معنى لا يقترن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي) يقرأن لما بتشديد الميم والاشارة بهذا الى ادخال الباء بعد لتضمنه معنى يقترن والضمير في لانه عائد على وصل الى كتابك وقرأت به أو على قرأت به وهو بيان لوجه تعليل عدم جواز ادخال الباء بعد قرأت في المثال بادخالها بعد يقرأن لتضمينه معنى يقترن ثم ان المصنف لم يذكر هنالك تضمينه معنى يقترن وذكره هنا وكأنه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله لما كان) بفتح اللام وتشديد الميم (قوله ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو) لان ليت زيدا قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملهما (قوله الثالثة جواز انا زيدا غير ضارب) قال السيرافي والزمخشري وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا امتنع (قوله لا تقول انا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب) هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني (قوله فتى هو حقا الى آخره) فتى منصوب بمحذوف يفسره الفعل بعده وهو قوله وحقا منصوب بعلم (قوله ان امرأ خصني عمدا مودته * الى آخره) هذا البيت لابي زبيد الطائي في مدح أخيه لامه وليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه وكانت أخوال هذا الشاعر أخذوا له ابلا فقاتلهم منهم وليد المذكور وردها فمدحه وبعد هذا البيت ارعى وأروى وادناني وأظهرني * على العدو بنصر غير تعذير وعلى بمعنى مع كقوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والتماني التباعد والمكفور المجحود والظرف أعني عندي متعلق بمكفور ومعنى ارعى جعل الى ترعى الكلأ وأروى اذهب عطشها بالسقي (قوله ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقدير) هكذا وقع في بعض النسخ وهو الذي رأيناه بخط المصنف أي تقدير غير ضارب زيدا في اضرب زيدا وفي اكثر النسخ التقديم بالميم أي تقديم زيدا على غير وفي الشرح حكم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكررها غير واجب فلذلك قال لان النافي لا يحل هنا مكان غير اذ لو قلت جاءني لا اضرب زيدا لم يجز لكن قال الزمخشري وتقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا لا ضارب لانه اسم فجعل لا داخلة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازاني فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل انا زيدا لا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيدا لا ضارب لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوي غايته انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف تقول جاء بلا شيء ورأيت لا فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظرا الى صورة الحرفية (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعني ولولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر وغير في غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الى آخره) هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخر صدره هاء اللهو وفي الصحاح العدا بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له والسلم بفتح السين وكسرها الصلح وفي الشرح ولمانع ان يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون في معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت عداك غير فريق لاه يصح فيبطل الاستدلال حينئذ (قوله غير مأسوف على زمن) تقدم الكلام عليه عند الكلام على غير في حرف الغين المعجمة (قوله وأدخلوا عليه أل) في الشرح ظاهر هذا الكلام ان النحاة أو العرب أجازوا ادخال أل على اسم الفاعل من قولك ضارب زيدا الآن أو غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور يمتنع (قوله السابعة العطف بلا) في الشرح فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو ولا بمجموع قولك ولا (قوله أبا الله ان أسمو بام ولا اب) هذا عجز بيت لعامر ابن الطفيل

صدره * فساودتنى عامر عن وراثة * وقبله وانى وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور فى كل موكب (قوله يوضحه فى هذا) أى يوضح الاقرب فى الثانى أن لا الناهية لا تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير ابن السيد صاحبتها ولا النافية تصاحب ان الناصبة وعلى تقدير المصنف صاحبتها (قوله ومثله ثم لم تكن فتنتهم) فى الشرح هذا مبنى على ان المصدر المؤول به هو القول أو المقال وليس ذلك متعينا لجواز ان يؤول بالمقالة وهى مصدر أيضا تقول قال زيد كذا قولا ومقالا ومقالة فلعل التأنيث وقع بهذا الاعتبار وأقول المصدر الذى ليس بمزيد أصل للمصدر المزيد فعند الحاجة الى التأويل بالمصدر ينبغى ان يكون بغير المزيد (قوله ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء) فى الصحاح فى باب الباء فى مادة لغب بالمعجمة الاصمعى عن أبى عمرو بن العلاء قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها فقلت أتقول جاءته كتابى فقال أليس بصحيفة فقلت ما اللغوب فقال الاحمق (قوله فيها خطوط الى آخره) قال التفتازانى يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا انه فى اسم الاشارة أكثر وأشهر ولهذا قال رؤبة أردت ذلك وأردته بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرا وتنبيها وفى الاساس شئ مولع ملمع وفرس مولع وفى لونه توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعى اذا كان فى الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع وولعه جعله مخططا وقبل هذين البيتين * قود ثمان مثل امراس الابق * والقود بفتح القاف وسكون الواو الخيل والامراس جمع مرس والمرس جمع مرسة وهى الحبل والابق بفتح الباء الموحدة القنب أى افراس طوال الظهور والاعناق مثل حبال القنب (قوله فرفعوا الفاعل) يعنى فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة التى هى الاب والعرب والعرفج لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا رفع مستترا فيه فاعلا له (قوله ابلغ مما ذكرنا من تنزلهم) من بيان لما ذكرناه وضميره فى وهو وتنزيلهم عائد الى أبلغ (قوله وقد مضى ذلك) يعنى فى الباب الرابع فى أقسام العطف (قوله وخصوا ان الخفيفة وصلتها السد مسدها فى باب عسى) انما سد ان الخفيفة وصلتها مسد الجزأين فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انه فعل تام مسند الى ان والفعل (قوله تقول عجبت من قيامك) هذا شروع فى أمثلة التنبيه الثانى على الترتيب المتقدم (قوله ومثلها فى ذلك لعل) يعنى ان لعل مثل عسى فى سد ان الخفيفة مع صلتها مسد جزأيها وفى امتناع سد ان المشددة مع صلتها مسدها (قوله ورج الفتى الى آخره) تقدم الكلام عليه فى حرف الميم عند الكلام على لا (قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله) هذا صدر بيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وعجزه * يوما بأنى أينق جرب * ويقع البيت بكماله فى نسخ كثيرة وبعده متبذلا تبدو محاسنه * يضع الهناء مواضع النقب * والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها موحدة جمع نقبة وهى أول ما يبدو من الجرب متفرقا والهانئ الطالى بالهناء والاينق بتقديم المثناة التحتية على النون جمع ناقة وأصلها انوقة فلما جمع على افعل صار انوقا فاستثقل الضم على الواو فقدمت وقلبت ياء (قوله ومن أولها على النهى لم يحتج الى هذا) الضمير فى أولها للا التى فى الآيتين اللتين أكد فيهما المضارع بالنون بعد لا النافية وفى بعض النسخ أولهما والضمير للآيتين الا ان قوله تعالى لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهى ان كان صفة لفتنة فلابد من اضمار القول أى مقولا فيها لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهى وان كان للفتنة الا ان المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذى هو سبب اصابة الفتنة (قوله وقد مضى البحث فيها) مضى ذلك فى الباب الاول فى الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله ولكنها لما كانت) الضمير فى لكنها وكانت وأعطيت لأى فى نحو اغفر لنا أيتها العصابة وفى حكمها الاى المستعملة فى النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب (قوله وأما نحن والعرب فى المثال) هكذا وقع فى بعض النسخ وهو الذى رأيناه بخط المصنف وفى بعضها وأما نحن العرب فى المثال وفى بعضها وأما العرب فى المثال وهو أظهرها لان الذى فى المثل العرب لا نحوه ولان نحن العرب نفس المثال لا فيه (قوله بناء باب حذام فى لغة الحجاز على الكسر تشبيها له بنزال) يريد بباب حذام ما كان على وزن فعال من أعلام الاعيان المؤنثة سواء كان فى آخره راء أو لم يكن وحذام بالحاء والذال المهملتين علم على امرأة وانما قال فى لغة الحجاز لان أكثر تميم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وغير

ذوات

ذوات الراء كقطام مغربه غيرمنصرفة للتأنيث والعلمية وأقاوم على ان جميع هذا القسم غير منصوب من ذوات الراء كان أولا قال الربعي وعلة بناء الحجاز بين له تضمنه معنى هاء التأنيث وقيل شبهه بنزال من أربعة أوجه الوزن والعدل والتعريف والتأنيث وهذا البناء على قول الاكثرين نزل اسم المنازلة لا نزال كما قال البعض وذهب المبرد الى انها بنيت لتوالى العلل لانها كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا العدل بنوا اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء (قوله باليت حظى الى آخره) الجدا بفتح الجيم والدال المهملة والقصر العطية (قوله جاءت لتصرعنى الى آخره) هذا البيت فى فرس جمحت بالشاعر فامرها بالرق ويقع فى بعض نسخ المغنى جالت من الجولان وهو الذى رأيناه فى نسخة المصنف وفى بعضها جاءت من المجئ وفى الصحاح اقصرت عنه كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا ألف وفى بعض النسخ انى امرؤ قتلى وهو الذى رأيناه بخط المصنف فى الشرح والذى رأيته فى نسخة صحيحة من شعر امرء القيس مقروءة على الامام أبى زكريا التبريزى وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط جالت من الجولان واقصدى بكسر الصاد والدال المهملتين من القصد وهو الرفق (قوله وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل اوفاعلة) حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دوارى) هذا عجز بيت صدره * اطربا وانت قنسرى * وقد تقدم الكلام عليه فى حرف الالف (قوله ولو أقوى لكان أولى الاقواء فى علم القوافى هو اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصيدة التى منها هذا البيت مكسورة الروى وانما كان الاقواء أولى وان كان عيبا فى القافية لانه أسهل مما ذكر لان فصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا وفى الشرح وقد رأيت فى نسخة هذه الكلمة وهى حرام مضبوطة بضمة على الميم فيكون هذا الشاعر قد أقوى (قوله بنائه) أى بناء أوان (قوله بناء حاشى فى وقلن حاشى لله) قدم الكلام على هذا فى حرف الحاء المهملة (قوله العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه) فى الشرح هذا لامدخل له فى الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق فى ديباجة الكتاب وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا على سبيل الاستطراد (قوله وحتى اجتماع روين) الروى هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر الكلمة من البيت وقيل هى آخر حرف فى البيت الى أول ساكن قبله مع الحركة التى قبل الساكن وقيل مع الحرف الذى قبل الساكن (قوله ماتنقم الحرب الى آخره) تقدم الكلام عليه فى الباب الاول فى أم (قوله اذا ركبت فاجعلونى الى آخره) فى الصحاح العاند البعير الذى يحود عن الطريق ويعدل عن القصد والجمع عند مثل راكع وركع وأنشد البيت عن أبى عبيدة لكنه ذكر فاجعلانى بدل فاجعلونى (قوله ويسمى ذلك اكفاء) الاكفاء فى علم القوافى اجتماع روين متقاربين فى المخرج فى شعر واحد من اكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت لان الشاعر يقلب الروى ويميله عن طريقه الى طريق آخر وفى الشرح لانسلم ان فى أبيات أبى جهل اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها روياوقد نص بعض علماء القوافى على جواز مثل ذلك أعنى كون الياء الساكنة التى لم ينفتح ماقبلها رويا سواء كانت للمتكلم أولغيره وان كان قليلا (قوله وافادة المبالغة) اللام لتقوية افادة (قوله ياما أميلح غزلانا شدن لنا) هذا صدر بيت عجزه * من هؤليائكن الضال والسمر * وتصغير أميلح قيل راجع الى المصدر وقيل الى المتعجب منه الذى وصف بامليح وشدن الغزال يشدن شدونا اذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن امه وأنشد صاحب الصحاح عطون مكان شدن من العطو وهو التناول ورفع الرأس وهؤليائكن تصغير هؤلائكن والضال بتخفيف اللام السدر البرى والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك (قوله ولم يحك ابن مالك اقتياسه الاعن ابن كيسان وليس كذلك) قال أبو حيان وماحكاه ابن مالك فى ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه واما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس * القاعدة الثانية * (قوله * كبير أناس فى بجاد مزمل *) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره * كان ابانا فى عرانين وبله * وقدمر الكلام عليه فى الباب الرابع فى الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة فى الامر التاسع منها وفى الشرح حركة الخفض على الجوار حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين وليست اعرابية ولا بنائية والحاصل انها من جملة صور الاتباع وفى قولهم على الجوار رمايشير اليه (قوله ياصاح بلغ الى آخره) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله ياصاحبى فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجى ثم رخم ثانيا بحذف الباء والمراد بالذنب هنا الذكر (قوله ولا يكون فى النسق لان العاطف يمنع من التجاور) فى شرح ابن مالك لكتابه المسمى

بالعمدة في النحو تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وأبي عمرو (قوله وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها) قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح لا لتمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقته وبالنسبة الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في قوة الاشكال ولا محيص سوى الحمل على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فيكون الارجل معطوفة على الرأس في الظاهر ومن عطف الجملة في التحقيق أي وامسحوا بارجلكم يعني اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد يستفاد من صورة العطف ولما اورد عليه ان الجر بالجوار لم يجئ مع الالباس وههنا ملبس أجاب بانه لا الباس لان المسح لم يضرب له غاية في الشرع وههنا قد ذكر له غاية بقوله الى الكعبين فدل على ان ليس جره وعطفه على الممسوح لقصد تعلق فعل المسح به لئلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا يتوقف على أن يكون كل غسل في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم يضرب له غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لانه لم يذكر له في الكتاب والسنة غاية لا يصح هو بدونها وأنت خبير بانه لا دلالة لكلام المصنف يعني الزمخشري على هذا المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل * علفتها تبنا وماء باردا * وهو مع انه ليس من كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور ان كان من عطف الجملة على معنى واغسلوا أرجلكم وأقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل أن قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الالباس فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة أو الجر على الجوار لانتفاء الالباس بضرب الغاية أو بتقدير وامسحوا بأرجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد أو بالتزام الجمع بين الحقيقة والمجاز دفعا لاختلاف القراءتين ولو سلم تساويهما وجواز حمل قراءة النصب على المسح بالعطف على المحل بقرينة أن في العطف على المنصوب تخلل الفاصل بالاجنبي فغايته ان تصير الآية بمنزلة المجمل أو تدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا أوفق بما عليه الاكثرون وأوفى بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء وأقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني (قوله على ما سيأتي) يعني في آخر القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل أمرأني) في الصحاح هنؤ الطعام يهنؤ هناءة أي صار هنيأ وكذلك هنئ الطعام مثل فقه وفقه عن الاخفش قال وهنأني الطعام يهنئني ويهنؤني ولا نظير له في المهموز هنأ وهناء وتقول هنئت الطعام أي تهنأت به وكلوه هنيأ مريئا وكل أمر يأتيك من غير تعب فهو هنئ وذلك المهنأ ومرؤ الطعام يمرؤ مراءة صار مريئا وكذلك مرئ قال الاخفش هو كما تقول فقه وفقه بكسرون القاف ويضمونها ومرأني الطعام يمرأ قال وقال بعضهم أمرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني الطعام ومرأني اذا اتبعوها هنأني قرؤها بغير ألف واذا أفردوها قالوا أمرأني وفي الشرح والكلام على هذا لا تعلق له بالاعراب وكذلك الكلام على رجس ونجس وعلى قدم وحدث وعلى بقية ما في هذه القاعدة فلم يكن لذكره معنى لان المصنف التزم اجتناب ما هو من هذا القبيل وأقول قد عرفت غير مرة ان المصنف انما التزم اجتناب نحو هذا على سبيل القصد بان يترجم له لا على سبيل الاستطراد كما فعل هنا (قوله اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف) كل اسم على فعل بفتح الاول وكسر الثاني يجوز فيه كسر الاول وسكون الثاني وفتح الاول وسكون الثاني ثم ان كانت عينه حرف حلق جاز فيه أيضا كسر الاول تبعا للثاني وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك وان لم تكن عينه حرف حلق فليس فيه من الفرعية الا فتح الاول فسكون الثاني وفي الكشاف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله فان أهجه يضجر كما ضجر بازل * من الادم

دبرت

دبرت صفحتاه وغاربه فسكن الجيم من ضجر والباء من دبرت والبازل البعير الشاب والادم الشديدة السواد وخصت لأنها أرق جلدا وصفحتاه جانبا ظهره وغاربه ما بين سنامه وعنقه وفى الالغاز * خليلى دمع العين حزنا كوى القلبا * بفتح دمع لانه فعل ماض من باب علم سكن وسطه للتخفيف ورفع العين لانه فاعل (قوله وقراءة جماعة سلاسلا وأغلالا) بصرف سلاسل لتناسب ما بعده وهو أغلالا وسعيرا (قوله أبى حبه) هو بحاء مهملة مفتوحة فباء موحدة مشددة ﴿القاعدة الثالثة﴾ (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) هذا ظاهر فى ان اللفظ المضمن مستعمل فى المعنيين وقد اختلف فى جواز استعمال اللفظ فى معناه الحقيقى ومعناه المجازى معا بحيث يكون كل واحد منهما متعلق الحكم وهو فرع الاختلاف فى استعمال المشترك فى معنييه فمن أجازه قال بجواز ذلك ومن منعه قال بمنعه وقد مر فى أوائل الباب الخامس شئ من الكلام على التضمين (قوله وقوله تعالى لا يسمعون الى الملأ الاعلى أى لا يصغون) فى الكشاف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت اليه يتحدث وسمعت حديثه والى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله وقال أبو كبير الهذلى حملت به الى آخره) أبو كبير بالباء الموحدة بعد الكاف من شعراء الحماسة وهذا الشعر فى وصف تابط شرا وهن ودة بميم مفتوحة فزاى ساكنة فهمزة مضمومة والعقد بفتح العين وسكون القاف والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وضمير حملن وهن للنسوة للعلم بهن وان لم يجر لهن ذكر وفى الصحاح الحبائك والحبيكة الطريقة فى الرمل ونحوه وجمع الحبائك حبك وجمع الحبيكة حبائك وقوله تعالى والسماء ذات الحبك قالوا طرائق النجوم وقال الفراء الحبك تكسر كل شئ كالرمل اذا مرت به الريح والماء القائم اذا مرت به الريح ودرع الحديد لها حبك والشعرة الجعدة تكسرها حبك وفى حديث الدجال ان شعره حبك والمهبل المدعو عليه بالهبل أو الكثير اللحم من هبله اللحم اذا أثقله والعرب تزعم أن المرأة اذا وطئت مكرهة فأتت بولد كان نجيبا (قوله كيف ترانى الى آخره) قالبا بالقاف والموحدة والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس والجمع المجان بفتح الميم وزياد هو زياد بن أبيه ولد على فراش عبيد بن أسيد الثقفى عبد الحارث بن كلدة زوجه سمية جاريته اسلم زياد فى زمان ابى بكر وولد عام الفتح وقيل غير ذلك وكان كاتبا لعتبة بن غزوان ثم للمغيرة بن شعبة ثم لابى موسى الاشعرى ثم ولى العراق سنة ثمان وأربعين ثم مات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدى سر أهل العراق والزهاد والعلماء بموته وقالوا مات طاغية العراق وقال الاصمعى كان زياد يقعد وشريح القاضى الى جانبه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تكنى وان حكمت بشئ وغيره أقرب الى الحق فأعلمنيه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه شريح شيأ ﴿القاعدة الرابعة﴾ (قوله فلهذا قالوا الابوين) فى الاب والام هذا تغليب أحد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر بان جعل الآخر موافقا له فى الاسم ثم ثنى وقصد لهما جميعا قال التفتازانى فان قلت لا يكفى فى المثنى الاتفاق فى اللفظ بل لا بد من الاتفاق فى المعنى ولذلك تأولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا ينطلق قرآن الاعلى الطهرين أو الحيضتين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له (قوله ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس) الضمير فى لابويه عائد على ما عاد اليه الضمير فى ترك وهو الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه ولكل واحد منهما بدل من أبويه مفيد لمعنى التفصيل اذ لولاه لكان الظاهر اشتراكهما فى السدس وهو آكد من لكل واحد من أبويه السدس ليكون ذكرهما مرتين مرة بالاظهار ومرة بالضمير العائد عليهما وفى البحر قال الزمخشرى والسدس مبتدأ وخبره لابويه والبدل متوسط بينهما انتهى وقال أبو البقاء السدس رفع بالابتداء ولكل واحد منهما الخبر ولكل بدل من الابوين ومنهما نعت لواحد وهذا البدل هو بدل بعض من كل ولذلك أتى بالضمير ولا يتوهم انه بدل شئ من شئ وهما لعين واحدة لجواز أبواك يصنعان كذا وامتناع كل واحد منهما يصنعان كذا بل تقول يصنع كذا وفى قول الزمخشرى والسدس مبتدأ وخبره لابويه نظر لان البدل هو الذى يكون الخبر له دون المبدل منه كما فى قولك أبواك كل واحد منهما يصنع كذا اذا أعربنا كلا بدلا وكما تقول ان زيدا عينه حسنة فلذلك ينبغى ان يكون اذا وقع البدل خبرا فلا يكون المبدل منه هو الخبر واستغنى عن جعل المبدل منه خبرا بالبدل كما استغنى عن الاخبار عن اسم ان المبدل منه بالاخبار عن البدل انتهى ما فى البحر وقال التفتازانى يعنى

اى الزمخشرى انه لاحاجة الى ان يجعل لابويه خبر مبتدا محذوف أى لابويه الثلث ثم بين قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما السدس دفعا لوهم ان يكون للاب ضعف ما للام وذلك ان الحكم المعلق بالمثنى أو المجموع قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد فبين بالبدل أن القصد الى الثانى وبهذا يندفع ما يقال ان البدل ينبغى أن يكون بحيث لو سقط استقام الكلام معنى وههنا لو قيل لابويه السدس لم يستقم (قوله ومنه ورفع أبويه على العرش) انما يكون منه على قول غير ابن اسحق ان أم يوسف عليه السلام كانت ماتت وتزوج يعقوب عليه السلام باختها وأما على قول ابن اسحق ان أمه كانت باقية تحت أبيه فهو من الاول (قوله والمشرقين والمغربين) هذا عطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين وفى تفسير قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين قال مجاهد مشرقى الصيف والشتاء ومغربيهما وقيل مشرقا الشمس والقمر ومغرباهما وعن ابن عباس للشمس مشرق فى الصيف مصعد ومشرق فى الشتاء منحدر انتهى وهذا والله أعلم مراد مجاهد بمشرقى الصيف والشتاء وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس والمغربان مغرب الشفق ومغرب الشمس (قوله ومثله الخافقان فى المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب) لانه يقال خفقت النجوم خفوقا غابت وأخفقت اذا تولت للغروب لكن فى الصحاح والخافقان أفقا المشرق والمغرب قال ابن السكيت لان الليل والنهار يخفقان فيهما انتهى وعلى هذا فلا تغليب فيه ويكون من الخفوق بمعنى الاضطراب (قوله والقمرين فى الشمس والقمر) هذا من تغليب أحد المتناسبين بالمشابهة على الآخر قال التفتازانى وينبغى ان يغلب الاخف لفظا الا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين انتهى وقال ابن الحاجب فى أماليه شرطه تغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وأبا بكر أفضل من عمر قال السبكى بهاء الدين وقد يرد عليه البحران للملح والعذب فغلب فيه البحر الملح وهو أعظم من العذب وفى الشرح وفيه نظر اما أولا فلان كون البحر حقيقة فى الملح دون العذب ليس أمرا متفقا عليه فقد ذهب جماعة من أهل اللغة الى أن البحر هو الماء الكثير ملحا كان أو عذبا وأما ثانيا فلان العذب أعلى باعتبار أنه مما تلذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب وغير ذلك وان كان الملح أعظم جرما وذكر ابن السبكى عن شرح التبيان للطيبى ان شرطه تغليب الاعلى على الادنى (قوله وقال المتنبى واستقبلت قمر السماء الى آخره) قبل هذا البيت

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها * فى ليلة فأرت ليالى أربعا

(قوله وقال التبريزى يجوز أنه أراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر وأقول هذا ادعاء من الشاعر ومبالغة بجعل هذه المرأة قمرا ولا يقدح فيه كونه مستلزما لخلاف الواقع وهو اجتماع قمرين أو اجتماع شمس وقمر وقال الصفدى فى كتابه رشف الزلال فى وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظنه بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى فى وقت واحد القمر ووجها وانما التحقيق انها لما استقبلت قمر السماء ارتسم خياله فى وجهها فرآهما فى وقت واحد كما تقابل الاشكال المرآة فتنطبع الصور فيها فترى المرآة والاشكال المنطبعة فيها فى وقت معا وأقول يأبى هذا التحقيق جعله وجهها قمرا وليس ذلك الالاضاءته واشراقه والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبع فيها الصور وفى الشرح وما أحسن قول القائل

رأت قمر السماء فاذكرتنى * ليالى وصلها بالرقتين
كلانا ناظر قمرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعينى

وهذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وان قمر السماء ليس قمرا حقيقيا وانما اطلاق ذلك عليه مجازا لمشابهته لوجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد اليه انتهى وأقول ذكر هذا المعنى الصفدى فى رشف الزلال وعبارته وأحسن ما يمكن أن يقال فى هذا ان معناه قمرين قمر حقيقى وهو قمر السماء وقمر مجازى وهو وجه المحبوب فهو يقول هى رأت القمر المجازى وهو قمر السماء وأنا رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى لانها نظرت الى قمر السماء وهو نظر الى وجهها فصح انه رأى بعينها وهى رأت بعينه وهذه مبالغة وافراط فى الوصف وهى عادة الشعراء أن يجعلوا المحبوب هو القمر الحقيقى والذى فى السماء هو القمر المجازى انتهى وذكر الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان الشافعى الصوفى رحمه الله تعالى معنى هذين البيتين فى بعض تصانيفه فقال يشير هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشق محبوبته وان محبوبته رأته ذات ليلة فكسته برؤيتها له نور جمالها ومحاسن صفاتها وألقت عليه شبهها وأعارته اسمها فاذكرت هذا العاشق بتلك التى وصلته بالرقتين وانها بوصالها له أفنته عن صفاته وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلاهما ولهذا قال كلانا ناظر قمرا أى قمرا واحدا تعدده ظهوره لكنها تنظره بعينه وهى عين المحبة لان المحب صار محبوبا و بعينها

بعينها لانها اعارته عينار آها بها فكأن البصر لها نفسها (قوله وماذكرناه أمدح) لان فيه جعل وجوهها شمسا وهو أبلغ من جعله قمرا (قوله وقالوا العمرين فى أبى بكر وعمر) هذا أيضا من تغليب أحد المناسبين على الآخر وقال ابن رشيق فى العمدة ان الكسائى قال ان التغليب فى العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان أيام عمر أطول من أيام أبى بكر وكذلك ذكر ابن الشجرى (قوله واسم المخاطبين على الغائبين فى قوله تعالى اعبدوا ربكم) يعنى ولاجل الاختلاط اطلق اسم المخاطبين على الغائبين فاسم مرفوع بالعطف على من وهذا تغليب المخاطب على الغائب فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب أولا والذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة آخرا لان لعلكم يتعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبد والعلكم تتقون (قوله والمذكرين على المؤنثة حتى عدت منهم) المذكرين عطف على المخاطبين والمعنى ولاجل الاختلاط اطلق وصف المذكرين على المؤنثة وهذا من تغليب الذكور على الاناث بان اجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم طريقة اجرائها على الذكور خاصة نحو قوله تعالى وكانت من القانتين فان مريم عليها السلام جعلت من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل أن لا تكون من للتبعيض بل تكون لابتداء الغاية أى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من أعقاب هرون أخى موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له (قوله والملائكة على ابليس) يعنى ولاجل الاختلاط اطلق اسم الملائكة متناولا لابليس حتى استثنى منهم وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير ذلك الجنس مغمور فيما بين تلك الافراد بان اطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس وقيل لا تغليب فى الآية فان الجن ايضا كانوا مأمورين مع الملائكة لكنه استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر مأمورون بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان الاصاغر أيضا مأمورون به والضمير فى فسجد واراجع الى القبيلتين وكانه قال فسجد المأمورون بالسجود الا ابليس (قوله ومن التغليب أولتعودن فى ملتنا بعد لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا) هذا من تغليب الاكثر من جنس على الاقل منه بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر فان شعيبا عليه السلام دخل بحكم التغليب فى العود الى ملتهم مع انه لم يكن فى ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان فى ملتهم من آمن به وفى الشرح وفى الآية تغليب ثان وهو تغليب شعيب عليه الصلاة والسلام فى الخطاب عليهم وقد يكون فى المتن اشارة اليه لمن تأمل (قوله ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام) فى المطول فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والاماصح ذكر الجميع أعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والاماصح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان ولولا التغليب كان القياس أن يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل أن يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم أيها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيألكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها أزواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام أزواجا وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدروه وهو وجعل للانعام من أنفسها أزواجا انتهى مافى المطول (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) فى الشرح يعنى ان الآية الثانية من قبيل ماروعى فيه المعنى دون اللفظ لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان المعنى به هنا المخاطبين بقوله أنتم روعى معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وأما الآية الاولى فروعى فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل آمنوا بضمير الغيبة وأقول اما قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون فصرح صاحب التلخيص بان فيه تغليبا قال التفتازانى وهو تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكن لما كان فى المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة انتهى ولا يخفى أن قول المصنف وانما هذا من مراعاة المعنى لا يدفع

التغليب اذلا منافاة بين مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب المعنى وأما يا أيها الذين آمنوا فلا تغليب فيه لان التغليب اذا كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى وانما فيه مراعاة اللفظ اذ حق العائد الى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة ﴿القاعدة الخامسة﴾ (قوله الى ملك الى آخره) الشاهد في قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الراسيات الزوال (قوله ومنه في غيره) أي ومن التعبير بالفعل عن ارادته في غير الشرط (قوله وقيل هما على حذف مضافين أي خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم) أي خلقنا أباكم آدم حينا غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله ثم دنى فتدلى) الضمير في الفعلين لجبريل عليه السلام أي ثم دنى من النبي فتدلى فتعلق به وهو تمثيل لعروجه بالرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ثم تدلى من الافق الاعلى فدنى من الرسول فيكون فيه اشعار بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير لشدة قوته فان التدلي استرسال مع تعلق كتدلي الثمرة (قوله فارقنا الى آخره) الجماع هنا الاجتماع والوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والجمع أوطار في الشرح ولقد كان المصنف في غنية بما أورده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت وقد وقع في الحماسة لابي تمام قول ربيع ابن مالك يرثي مالك بن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك * فليأت نسوتنا بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه * بالصبح قبل تبلج الاسحار وقال الامام المرزوقي اني لاتعجب من أبي تمام مع تكلفه ذم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهي لفظة شنيعة جدا وأصلحه المرزوقي بقوله فليأت ساحتنا ثم على قول الربيع اعتراض وهو ان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف قال قبل تبلج الاسحار واجيب بانه أراد بقوله يندبنه بالصبح يصفنه بالخلال المضيئة والمناقب الواضحة التي هي كالصبح (قوله وأما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك) قراءة الكسائي بمثناة فوقية وادغام اللام هل فيها ﴿القاعدة السادسة﴾ (قوله جارية الى آخره) تقطع بضم المثناة الفوقية وفتح القاف وفي الصحاح ومض البرق يمض ومضا وومیضا لمع لمعا خفيفا ولم يعترض في نواحي الغيم وكذلك أومض فاما اذا لمع واعترض في نواحي الغيم فهو الخفق فان استطال في وسط السماء من غير أن يعترض يمينا وشمالا فهو العقيقة ويقال أومضت المرأة اذا سارقت النظر (قوله يغشون حتى لا تهر كلابهم) هذا صدر بيت عجزه * لا يسألون عن السواد المقبل * وقدمر الكلام عليه في حرف الحاء في حتى ﴿القاعدة السابعة﴾ (قوله وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) تقدم الكلام على هذه الآية في حرف الالف في أن المفتوحة (قوله لعمرك ما الفتيان الى آخره) ان تنبت اللحى في تأويل نبت اللحى وهذا المصدر في تأويل اسم الفاعل أي ما الفتيان نابتي اللحى واللحية بكسر اللام تجمع على لحى بكسرها كقربة وقرب وعلى لحى بضمها كذورة وذرى وندى الرجل اذا جاد فهو ند (قوله فقيل هو على ذلك) أي على تأويل ان وصلتها بالمصدر وتأويل المصدر باسم الفاعل (قوله ويرده عدم صلاحيتها) أي صلاحية أن بمعنى للسقوط فلا تكون زائدة لان الزائد هو الذي يصلح للسقوط وقيد بالاكثر لان أن تسقط بمعنى قليلا (قوله وأما قول أبي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا الى آخره) هذا دفع لما يتوهم من قول أبي الفتح يجوز كون أن زائدة في هذا البيت والحال أن مدخولها منصوب أن الزائدة تعمل وقبل هذا البيت ومن تكرمهم في المحل أنهم * لا يعلم الجار فيهم أنه جار والتكرم تفعل من الكرم والمحل القحط وحتى متعلقة بلا يعلم ومعنى يبين جميعا يفارق وهو مجتمع الحال وقال غير أبي الفتح أن في البيت ليست بزائدة بل أظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة للاضمار في الاول لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره) المنصوب مبتدأ ولا يليق الى آخره خبره وهذا الذي ذكره ينتقض بغير فانه انتصب على الاستثناء ومعناه قائم بما بعدها ﴿القاعدة الثامنة﴾ (قوله وسخلتها) في الصحاح السخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر والانثى من ولد الضان والمعز ساعة وضعه وفي القاموس السخلة ولد الشاة ما كان (قوله وأي فتى هيجاء أنت وجارها) فتى مضاف الى هيجاء وهي بالمد والقصر الحرب وجارها معطوف على فتى (قوله ولا يجوز أن يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر) احترز بالاصح عن مذهب الفراء أن ذلك يكون في النثر واختاره ابن مالك واستدل له بقوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له (قوله ان يسمعوا الى آخره) في الصحاح ويقال صار هذا الامر سبة بالضم أي عارا يسب به ورجل سبة أي يسبه الناس وسببة أي يسب الناس (قوله اذلا يضاف كل وأي الى معرفة مفردة) سبق في حرف الكاف في الكلام على كل أنها للاستغراق اجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فكان ينبغي أن يقال يمتنع

كل

كل سخلتها الان كلا اذا أضيفت الى مفرد معرفة افادت عموم الاجزاء والمقصود هنا انما هو عموم الافراد ﴿القاعدة التاسعة﴾ (قوله فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان فى الدار أو عندك زيد جالسا) هذا عند جمهور البصريين وذهب ابن السراج وأبو على الى جواز ايلاء كان وأخواتها معمول خبرها فى نحو كان طعامك يأكل زيد دون كان طعامك زيد يأكل وذهب الكوفيون الى جواز ذلك مطلقا (قوله وفعل التعجب) هو بالنصب عطف على الفعل الناقص كما ان قوله وقدموهما عطف على فصلوا بهما وقوله على الفعل عطف على قوله على الاسم مشارك له فى العامل وهو وقدموهما دون قيده وهو خبرين (قوله فلا تلحنى الى آخره) فى الصحاح لحيت الرجل ألحاه لحيا اذا لمته فهو ملحى والجم الكبير والبلابل جمع بلبال وهو الهم ووسواس الصدر (قوله وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن) فى الشرح ليس الفصل بين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المفعولين جائز ولو كان غير ظرف نص عليه فى التسهيل وغيره (قوله أبعد بعد تقول الدار جامعة) هذا صدر بيت عجزه * شملى بهم أم دوام البعد محتوما * وفى الصحاح جمع الله شمله أى ما تشتت من أمره والمحتوم بالحاء المهملة من الحتم وهو القضاء المبرم وحتمت عليه الشئ أوجبته والحاتم القاضى (قوله اذر والله نرميهم بحرب) هذا صدر بيت عجزه * يشيب الطفل من قبل المشيب * (قوله * فما كل حين من تؤاتى مؤاتيا *) هذا عجز بيت صدره * باهبة حزم لذ وان كنت آمنا * ويروى من توالى مواليا (قوله * وما كل من وافى منى أنا عارف *) هذا عجز بيت صدره * وقالوا تعرفها المنازل من منى * (قوله أبا خراشة الى آخره) تقدم الكلام عليه فى ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون (قوله وأما المسئلة الاخيرة) هى تقدم الظرف على عامله المعنوى ﴿القاعدة العاشرة﴾ (قوله من فنون كلامهم القلب) هو أن يجعل أحد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان أحدهما أن يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدا نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه وقبل السكاكى القلب مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة والصحيح عليه كمال البلاغة وأمن الالباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره مطلقا وقيل ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف قبل وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال (قوله كان سبيئة من بيت رأس الى آخره) هذا البيت من قصيدة فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم وهجو ابى سفيان ابن حرب قبل اسلامه وخبر كأن قوله بعد هذا القول على انيابها أو طعم غض * من التفاح هصره اجتناء وفى الصحاح سبأت الخمر سبأ ومسبأ اذا اشتريتها لتشربها ولا يقال ذلك الا فى الخمر خاصة والاسم السباء على فعال بكسر الفاء ومنه سميت الخمر سبيئة فاما اذا اشتريتها لتحملها الى بلد آخر قلت سبيت الخمر بلا همزة وبيت رأس قرية فى الشام مشهورة بجودة الخمر والغض اجتنين الطرى وهصرت الغصن وبالغصن بفتح الهاء وتشديد الصاد اذا أخذت برأسه فاملته اليك شبه ريق المرأة بخمر مزجت بعسل أو بطعم تفاح طرى (قوله ومهمه مغبرة أرجاؤه الى آخره) المهمه المفازة والمغبرة المتلوثة بالغبرة والارجاء النواحى جمع رجى بالقصر (قوله فعكس التشبيه مبالغة) يعنى ان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة (قوله فان أنت الى آخره) فى القاموس النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفزع (قوله ولا تهيبنى الى آخره أصل تهيبنى تتهيبنى فحذف منه احدى التاءين والموماة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هناذكر البوم أو طائر صغير يصر بالليل وقال المدبس الصدى هو هذا الطائر الذى يصر بالليل ويقفز قفزانا ويطير والناس يرونه الجندب وانما هو الصدى فاما الجندب فهو أصغر من الصدى والسحر قبيل الصبح (قوله وقول القطامى فلما ان جرى الى آخره) القطامى بضم القاف وجواب لما قوله بعد هذا البيت أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن ان لن تستطاعا والسمن بكسر السين وفتح الميم وصحفه بعضهم بفتح السين وسكون الميم فقال شبه ثريدا كثيرا عليه سمن بالقصر الذى طين بالسياع وقبل هذا البيت ما هو صريح فى انه يصف ناقته وهو فلما ان مضت سنتان عنها * وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما ترى البصراء فيها * فاقا لينا

عليها ان تباعا وفي الشرح ورأيت البيت المذكور في شعر القطامي في نسخة قديمة صحيحة على هذه الصورة فلما ان جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا والسمن بالضم الشحم القليل وقال الشيخ بهاء الدين السبكي ويروى بطنت كذا رأيته في الصحاح وحلية المحاضرة للحاتمي والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا وفيه نظر لانه يجوز ان يريد انه جعل القصر بطانة للطين لانه داخله فلا قلب وكل ما كان ظاهره لغيره كان الغير بطانة له انتهى (قوله ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في رأسي وعرضت الناقة على الحوض) لان القلنسوة ظرف والرأس مظروف ولما كان المناسب ان يتحرك المظروف نحو الظرف ويؤتى بالمعروض عند المعروض عليه وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار (قوله ورد على الزمخشري في الآية) فقال بعد ما ذكر كلامه لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس في قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان انتهى وقال بهاء الدين السبكي لم ينفرد الزمخشري بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه لانه قد يقبل وقد يرد فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي أشرنا اليه وهو انهم مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود قيل عرضت العود على النار وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا أبو حيان وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ انتهى (قوله ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء) في الشرح الجوزاء برج في السماء كذا في القاموس واذا حلت الشمس بهذا البرج قصر الليل وطال النهار عكس حلولها ببرج القوس انتهى وأقول قصر الليل مطلقا يكون اذا حلت الشمس في الجدي وهو برج تحله الشمس قبل الجوزاء باربعة بروج وقصر الليل عن النهار يكون بعد استوائهما اذا حلت الشمس بالحمل وهو برج بينه وبين الجوزاء برج واحد وقصر الليل غاية قصره يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاخيرة من الجوزاء فلا يصح قول القائل اذا حلت الشمس بالجوزاء قصر الليل لاقتضائه ان ذلك يكون اذا كانت الشمس بالدرجة الاولى منها وههنا واقعة مناسبة حكاها الخطيب في تاريخه عن أبي محمد اسماعيل بن أبي منصور موهوب الجواليقي البغدادي قال كنت في حلقة والدي والناس يقرؤن عليه فوقف عليه شاب وقال ياسيدي بيتان من الشعر لم أفهم معناهما وهما وصل الحبيب جنان الخلد أسكنها * وهجره النار يصليني به النارا فالشمس في القوس أمست وهي نازلة * ان لم يزرني وفي الجوزاء ان زارا فقال له والدي يابني هذا من علم النجوم لا من علم الادب ثم قام من الحلقة وآلى على نفسه ان لا يجلس في حلقته حتى ينظر في علم النجوم ويعرف تسيير الشمس فنظر في ذلك وعرف ثم جلس في الحلقة ومعنى البيت ان محبوبه اذا لم يزره فليله في غاية طوله وان زاره فليله في غاية قصره فكنى بكون الشمس نازلة بالقوس عن غاية طول الليل لان ذلك لا يكون الا والشمس في هذا البرج وبكونها نازلة بالجوزاء عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والشمس فيها ثم المراد بطلوع الجوزاء فيما ذكره المصنف طلوعها بالفجر وهو زمان شدة الحر وانما كان انتصاب الحرباء في ذلك الوقت لانها دويبة ضعيفة لا عظم فيها فيحصل بقوة الحر اشتدادها ومن خاصة هذه الدابة انها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها وقوله وقد مضى تأويله مما مضى ذلك في القاعدة الخامسة

❁﴿القاعدة الحادية عشر﴾❁

(قوله من ملح كلامهم تقارض اللفظين) ملح الكلام الاحاديث التي تستملح منه أي تعد مليحة واحدها ملحة كغرفة وغرف والتقارض بالقاف والضاد المعجمة من القرض استعير هنا لتلبس كل واحد من اللفظين بحكم الآخر (قوله أن تقرآن على اسماء الى آخره) ذكر المصنف هذا البيت في ان المفتوحة الساكنة النون وقبله ياصاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها * تستوجبا منة عندي بها ويدا (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) في الشرح لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه أحد وأقول المراد بالدليل هنا ما يفيد الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك دليل من جهة امتناع عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها بل من جهة ان الظاهر أن الثانية من نوع الاولى والثانية ليست مخففة من ثقيلة فكذا الاولى (قوله واعمال ما حملا على ان كما روى من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب)

الشرح

الشرح لاحاجة ان تجعل ما ناصبة هنا فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال الشاعر * أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وقد خرج على ذلك قراءة قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء أى يتظاهران وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لو يشأ طار بها ذو ميعة) هذا صدر بيت عجزه لاحق الآطال نهد ذو خصل والميعة بفتح الميم وسكون المثناة التحتية بعدها عين مهملة النشاط وأول جرى الفرس والآطال جمع اطل وهى الخاصرة وفرس نهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسيم وقد تقدم الكلام على هذا البيت فى لو (قوله اعطاء ان الشرطية حكم لو فى الاهمال كما روى فى الحديث فان لا تراه فانه يراك) فى الشرح قد مضى فى فصل لو ان السيد خرج قوله * كان لم ترا قبلى أسيرا يمانيا * على انه جاء على لغة راء فأصله يراء حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا فى الحديث متأت وأقول لو كان تراه فى الحديث من هذه اللغة لقيل فانه يراؤك بالهمزة وكون تراه فى الشرط من لغة و يراوك فى الجواب من لغة أخرى من غير دليل بعيد (قوله و بهذا) أى بانه لا بد من جواز مجئ الحرف المتروك مكان الحرف المذكور (يقدح فى تخريج الحديث السابق) وهو فان لا تراه فانه يراك على ماذكر ابن مالك من ان أن أعطيت فيه حكم لو فى الاهمال اذ لا يجوز فلولا تراه فانه يراك أما معنى فلانعكاس المعنى المراد لان لولا حينئذ دالة على امتناع جوابها لوجود ما يليها وأما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المبتدأ (قوله والظاهر انه) أى الحديث السابق اعنى الا تراه فانه يراك (يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقى ويصبر فان الله باثبات يا يتقى وجزم يصبر) قد ذكر المصنف فى الباب الرابع فى أقسام العطف هذه القراءة وذكر فيها وجها منها ما ذكره هنا وهو اجراء المعتل مجرى الصحيح (قوله واذ تصبك خصاصة فتحمل) هذا عجز بيت صدره فاستغن ما اغناك ربك بالغنى وقد تقدم الكلام عليه فى اذا (قوله واعطاء ان حكم لم فى الجزم) فى الشرح تأمل هذا مع قول المصنف قبل ذلك بنحو سطرين وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله فان فيه تنافيا وذلك انه اذا أتى المتكلم بان علم ان غرضه النفى فى المستقبل لا الماضى فليس المحل لم فكيف صح أو حسن حمل ان عليها وأقول تأملنا ذلك فلم نجد فيه تنافيا وذلك ان قول الشاعر الآتى يمنع ان يكون غرضه النفى فى المستقبل كما يمنع ان يكون غرضه النفى فى المضى فان فى البيت أريد بها مجرد النفى وقامت مقام لم فى الجزم فقط وحلت محلها فى ذلك (قوله قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر) هذا بيت حذف أوله وهو مثل القنافذ هداجون والقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ حيوان معروف والهداج بتشديد الدال المهملة الذى يمشى فى ارتعاش من هدج الظليم اذا مشى فى ارتعاش ونجران بلد باليمن وفى القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف وقد يؤنث ويمنع واسم لجميع أرض البحرين ومنه المثل كمبضع تمر الى هجر وقرية كانت قرب المدينة اليها ينسب القلال أو ينسب الى هجر اليمن (قوله هما خطتا اما أسار ومنة) هذا صدر بيت عجزه * واما دم والقتل بالحر أجدر * والخطتان تثنية خطة بمعنى الامر والقصة (قوله ان من صاد عقعقا الى آخره) فى القاموس العقعق طائر أبلق يشبه صوته العين والقاف والبوم والبومة بضم الموحدة طائر كلاهما للذكر والانثى وفى الشرح لا دليل فى البيت على ذلك لجواز ان يكون الشاعر أراد عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف فى الحالات الثلاث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدأ حذف خبره أى ومعه ما بوم (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب واعطاء الضارب الوجه حكم الحسن الوجه فى الجر) حق اسم الفاعل المعرف باللام أن لا يضاف الى ما عرف بها لعدم افادة اضافته التخفيف وحق الصفة المشبهة المعرفة باللام ان لا تنصب المعرف بها لانها لا تكون الا من فعل لازم لكنهما لما تشابها من حيث ان كلاهما صفة معرفة باللام متصلة بالمعرف بها حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه فى الجر وحمل الحسن الوجه على الضارب الرجل فى النصب والتخفيف فى اضافة الصفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ واستتاره فى الصفة وقلب الضمة كسرة اذ أصل الحسن الوجه الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل الصفة (قوله وقد مر ذلك) يعنى فى آخر القاعدة الاولى والحمد لله على التمام

وعلى نعمه العظام ومنة الختام ونسأله حسن الختام والفكاك

من ربقة الآثام وان يحشرنا فى زمرة نبينا محمد عليه أفضل

الصلاة والسلام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام

﴿ولما فاح مسك الختام قال مقرظا له حضرة الشاب النجيب الشيخ أحمد الازهري نجل حضرة الشيخ أحمد الدسوقي نائب محكمة السويس الشرعيه﴾

الحمد لله الذي رفع درجات العلماء وخفض من عداهم من الجهلاء وان كانوا أغنياء والصلاة والسلام على خير العباد القائل أنا أفضل من نطق بالضاد وعلى آله الذين نحوا نحو اشاراته الشريفة واقتدوا بافعاله المرضية المنيفة وبعد فقد تم طبع حاشية العالم العلامه والحبر الفهامه الشيخ الشمني وبهامشها شرح العلامة بدر الدين الدماميني كل منهما على مغني اللبيب ولعمر الحق ان هذا الكتاب العزيز المنال البهي المثال جدير بأن يعض عليه بالنواجذ ويحل محل النظر ويوضع في غشاء القلوب لما اشتمل عليه من الاحكام النحويه وتعليلاتها التجهة العقليه كيف وهو كتاب طالما تشوف الى رؤيته نظر الماهرين ونشوق الى الحصول عليه قلب الطالبين

كتاب لو رآه طالبوه * لضاق بهم من الفرح الفضاء
وخروا سجدا لله شكرا * فان الشكر يعقبه الجزاء
واني قاصر قولا فيا من * أردت مديحه قل ما تشاء

لاسيما وقد تحلى جيده بطبعه بمطبعة صاحب الفضل الشهير والقدر الخطير حضرة محمد أفندي مصطفى الكائنة بجوار القطب الدردير مجملا بتصحيح جملة من حضرات الفضلاء الفخام والعلماء الكرام وبأيديهم النسخ المعتبرة المضبوطة على ذمة صاحب الوصف المنيف السيد محمد الشريف الذي أخذ بمجامع القلوب بباهر صنعاته الجيده واستأسر رقاب العباد بظاهر مآثره العديده ولا غرو أن أضحت ألسنة العقلاء تهتف بجميل الثناء على حضرته فانه كتاب كان بعيد الاستحصال فصيره بهمته قريب المنال ولا شك ان هذا يعد من جميل مآثره الجليله ومع ذلك فعزيز على مثلي أن يأتي بلفظ يحيط ببعض كنه أوصافه الجميله لا زال مصدر الكل الظرف ومورد الكل التحف وجاء تمام الطبع موافقا ٢٤ خلت من شهر ذي الحجة سنة ١٣٠٥

من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام
وعلى الله حسن الختام
آمين